الجمهوريــة الجزائريــة الديمقراطيــة الشعبيــة
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليـم العالي و البحث العلمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة مصطفى اسطمبولي
معسكر
كلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم: العلوم الإنسانية
مخبر: البحوث الاجتماعية والتاريخية

Université Mustapha Stambouli
Mascara

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث
تخصص :الاستعمار الفرنسي في الجزائر (1870- 1945) مقاومات وتحولات
فرع: علوم إنسانية

العنوان:

أوضاع الجاليات الأجنبية في الجزائر عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة 1870- 1939

تقديم الطالب: سليماني محمد

يوم:29 نوفمبر 2025

لجنة المناقشة:

الرقم	الاسم اللقب	الرتبة	مؤسسة الانتماء	الصفة
01	جاكر لحسن	أستاذ التعليم العالي	جامعة معسكر	رئيسا
02	بشير بلمهدي علي	أستاذ التعليم العالي	جامعة معسكر	مشرفا ومقررا
03	برنو توفيق	أستاذ التعليم العالي	جامعة معسكر	مناقشا
04	سحولي بشير	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	مناقشا
05	داعي محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	مناقشا
06	بوجلال قدور	أستاذ التعليم العالي	جامعة معسكر	مناقشا

السنة الجامعية: 2025 / 2026

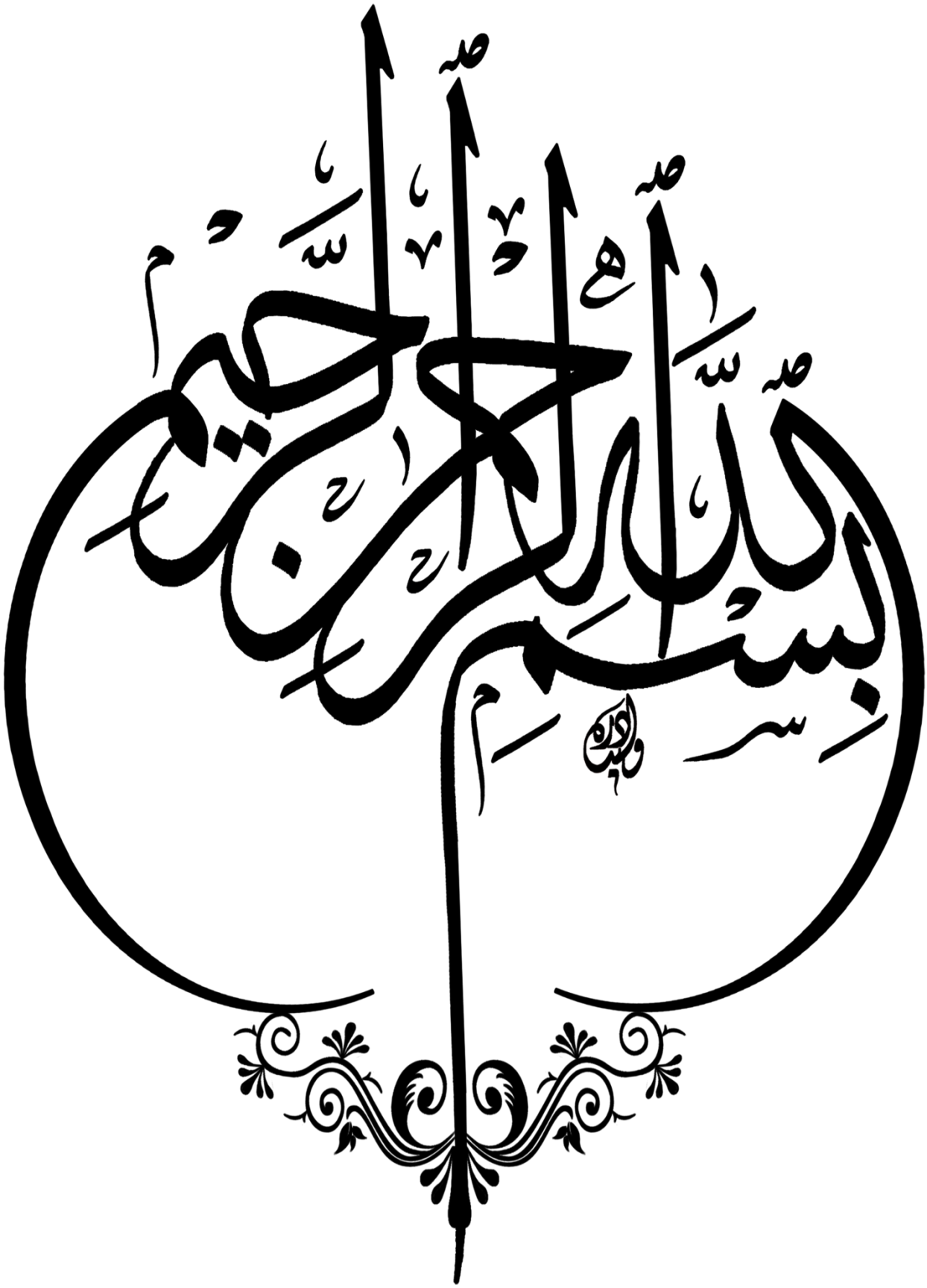
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـداء

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع إلى كل من يحملون مكانة خاصة في قلبي:

-إلى روح والدي، رحمه الله وأسكنه فسيح جناته، جزاء ما قدّم من محبة ودعم.

-إلى والدتي الغالية، أطال الله في عمرها، وحفظها من كل مكروه، وبارك لي في دعائها.

-إلى رفيقة دربي، زوجتي العزيزة، وابنتي الغالية "**تسنيم**"، نبض قلبي ونور أيامي.

-إلى إخوتي الأحباء: خالد، أحمد، عبد القادر، جمال، وأختي العزيزة عودة، سندي في الحياة، حفظهم الله جميعًا ورعاهم.

-إلى أستاذي الكريم، الذي كان لي نعم السند والداعم في مساري العلمي، فله مني كل التقدير والعرفان.

-إلى كل من قدّم لي يد العون والمساعدة خلال مراحل إعداد هذه الورقة البحثية.

-إلى زملائي وأصدقائي، داخل الدفعة وخارجها، وإلى كل من له فضل أو جميل لا يُنسى، أقدّر دعمكم وأثمّن حضوركم في حياتي.

الطالب سليماني محمد

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، الصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، خاتم الأنبياء والمرسلين.

أتقدم بخالص الشكر والامتنان الكبير، إلى أستاذي المشرف بشير بلمهدي علي – الذي لن يفيه حقه- على دعمه العلمي وتوجيهه المتواصل، الذي كان له الأثر الكبير في إنجاز هذه الأطروحة.

كما أخص بالشكر السادة والسيدات كذلك أعضاء لجنة التكوين وأساتذة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية على وقفتهم الثمين ملاحظاتهم القيمة، وكل من ساهم في تكويني الأكاديمي خلال سنوات دراستي، فلهم مني كل التقدير.

ولا يفوتني أن أعبر عن امتناني لعائلتي وكل من ساندني ووقف إلى جانبي خلال هذه المسيرة الأكاديمية

وأخيرا، أهدي هذا العمل إلى روحي أبي والدي رحمه الله ووالدتي الغالية، والى كل من علمني حرفا أو فتح لي أفقا في درب المعرفة.

الطالب محمد سليماني

16 ماي 2025

قائمة المختصرات:

أ-باللغة الفرنسية:

Page	P
Volume	Vol
Gouvernement général d'Algérie	GGA
Numéro	N°
Tome	T
Archives Nationale d'outre-mer	ANOM
Documentes diplomatique Suisses	Dodis
Archive de la willaya d'Oran	AWO
Sans Numéro	S. N

المـقدمـــــــة

عرفت الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية الفرنسية تحوّلات عميقة مست مختلف مجالات الحياة السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ما منحها وضعًا خاصًا داخل الإمبراطورية الفرنسية. إذ لم تُعامل وفق النمط الاستعماري المعتاد، بل اعتُبرت، خاصة بعد إلحاقها إداريًا بفرنسا سنة 1848، امتدادًا مباشرًا للتراب الوطني الفرنسي. وقد أدّى هذا الوضع الاستثنائي إلى استقطاب أعداد كبيرة من المهاجرين الأجانب، ولا سيما ذوي الأصول الأوروبية، إلى جانب فئات أخرى مثل المغاربة والتونسيين، واليهود الذين حصلوا على الجنسية الفرنسية بموجب مرسوم كريميو سنة 1870. وأسهمت هذه الفئات مجتمعة في إعادة تشكيل البنية الديمغرافية والاجتماعية للبلاد، في سياق مشروع استيطاني واسع سعى إلى تكريس السيطرة الفرنسية.

وفي هذا السياق، جاءت مرحلة الجمهورية الفرنسية الثالثة (1870–1939) لتشهد تبلورَ نظام قانوني وإداري استعماري أكثر تماسكًا ووضوحًا، رسم بدقة حدود الهوية والانتماء داخل المجتمع الكولونيالي. فقد تم تصنيف الفئات السكانية، لا سيّما الجاليات الأوروبية غير الفرنسية، ضمن تراتبية قانونية واجتماعية هرمية، مُنحت فيها وضعيات متفاوتة تعكس منطق التمايز العرقي والثقافي الذي ميّز منظومة الامتيازات الاستعمارية.

ورغم الجهود التي بذلتها الدولة الفرنسية لتكريس سياسة الإدماج، من خلال أدوات تشريعية مثل قانون الجنسية لسنة 1889 – الذي سهّل تجنيس أبناء الأجانب المولودين في الجزائر – ومن خلال تعميم المدرسة الفرنسية، والخدمة العسكرية الإجبارية، فإن هذه السياسات لم تفلح في استيعاب الجاليات المتوسطية، التي حافظت على لغاتها الأصلية، وانتماءاتها الثقافية والدينية، ونظمت حياتها الاجتماعية ضمن مؤسسات مستقلة تعبر عن هويتها الخاصة.

وقد أفرز هذا الوضع فسيفساء اجتماعية معقدة، تداخلت فيها مشاريع الإدماج مع ديناميات الخصوصية الثقافية، مما أوجد توازناً هشًا بين الولاء للسلطة المركزية الفرنسية والانتماء للجذور الثقافية العابرة للحدود. وفي هذا الإطار، برزت الجاليات الأجنبية – خاصة الإسبانية، والإيطالية، والمالطية، والسويسرية، والألمانية – كأحد المكونات الأساسية للمشهد السكاني الأوروبي في الجزائر، حيث تركز حضورها في المراكز الحضرية الكبرى، وانخرطت في أنشطة اقتصادية متنوّعة شملت الزراعة، والصناعة التقليدية، والتجارة، والصناعات الحرفية.

غير أنّ هذه الجاليات، على الرغم من وزنها الديمغرافي ودورها الفاعل في الاقتصاد المحلي، خضعت لنظام قانوني تمييزي لم يُساوِها بالمواطنين الفرنسيين في الحقوق المدنية والسياسية، الأمر الذي ساهم في ترسيخ تراتبية داخل البنية الأوروبية ذاتها، وأدى في الوقت ذاته إلى تعميق الهوة بينها وبين السكّان الأصليين. فقد اتّسم النظام الاستعماري بطابعه الإقصائي والتمييزي، حيث مثّلت الهوية والانتماء أدوات لإعادة إنتاج الهيمنة، وأضحت الرموز الثقافية فضاءً للصراع على المكانة والمشروعية ضمن الفضاء الاستعماري.

تندرج هذه الدراسة ضمن حقل التاريخ الاجتماعي المحلي للجزائر إبّان الحقبة الاستعمارية، مستندةً إلى جملة من الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع من زوايا متعددة، وتسعى إلى تعميقها وإثراءها من خلال اعتماد مقاربة تحليلية مغايرة، تقوم على توسيع دائرة التساؤل التاريخي والاستناد إلى مصادر أرشيفية إضافية، بما يسمح بإعادة قراءة بعض القضايا في سياقها الاجتماعي.

في هذا الإطار، تهدف الدراسة أيضًا إلى إبراز بُعد مهم في تاريخ الاستيطان الفرنسي بالجزائر، يتمثل في الحضور الكثيف والمتنوع للجاليات الأوروبية غير الفرنسية خلال فترة الجمهورية الفرنسية الثالثة (1870–1939)، من خلال تحليل أنماط تشكّلها الجغرافي، وأدوارها الاقتصادية، وأشكال التفاوت الاجتماعي داخل النسق الاستعماري، بما يسهم في إثراء المكتبة الجزائرية والدراسات السابقة ويقدّم منظورًا تحليليًا معمقًا يربط بين البُنى الاجتماعية والسياسية للمنظومة الكولونيالية وتفاعلات الجاليات الأوروبية المتعددة الجنسيات.

تنبع أهمية هذا البحث الموسوم بـ: **"أوضاع الجاليات الأجنبية في الجزائر خلال عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة (1870–1939)"** من القناعة بأهمية إعادة قراءة التاريخ الاستعماري للجزائر من زوايا متعددة تتجاوز الثنائية التقليدية التي اختزلت المشهد الكولونيالي في علاقة قطبية بين المستعمِر والمستعمَر. فقد شكّلت الجاليات الأوروبية غير الفرنسية مكوّنًا ثالثًا داخل المجتمع الاستعماري، وقد تناولت بعض الدراسات السابقة هذا المكوّن، غير أن هذه الدراسة تهدف إلى تعميق فهم دوره وتأثيره في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجزائر المستعمَرة.

وقد انطلقنا في اختيار هذا الموضوع من دوافع متعدّدة، يمكن تصنيفها إلى دوافع علمية وأخرى موضوعية. أما العلمية، فتتمثل في اهتمامنا الشخصي بتاريخ الهجرات المتوسطية في الفضاء الجزائري، وما تطرحه من إشكاليات تتعلّق بالهوية والانتماء والتفاعل الثقافي. أما الدوافع الموضوعية، فترتبط بالأهمية العلمية لهذا الحقل البحثي، في ظلّ ندرة الدراسات التي تناولت حضور هذه الجاليات في الجزائر من منظور اجتماعي وتاريخي مقارن، بما يُبرز الحاجة إلى سدّ هذا الفراغ المعرفي.

-فعلى الصعيد الذاتي، يرتبط هذا الاختيار باهتمام شخصي بالتاريخ الجزائري المعاصر، ولا سيّما بالتعقيدات التي وسمت المجتمع الاستعماري، والتي غالبًا ما جرى اختزالها في ثنائية المستعمِر والمستعمَر. وقد دفعتنا الرغبة في تجاوز هذا التبسيط إلى البحث في موقع الجاليات الأجنبية – خاصة الأوروبية غير الفرنسية– داخل النسيج الكولونيالي، واستكشاف أدوارها الاجتماعية، وحدود اندماجها، وإسهاماتها أو إقصائها في منظومة الهيمنة الاستعمارية.

-أما على الصعيد الموضوعي، فإن الموضوع يكتسي أهمية خاصّة لكونه يندرج ضمن مقاربة جديدة تسعى إلى سدّ فراغ واضح في الكتابات التاريخية حول المجتمع الاستيطاني بالجزائر. فرغم وفرة الدراسات حول الاستعمار الفرنسي، لا تزال الجاليات غير الفرنسية تُعالج في الغالب ككتلة متجانسة ضمن فئة "الأقدام السوداء"، دون تمييز لخصوصياتها القانونية والاجتماعية والثقافية، وهو ما تبتغي هذه الدراسة تفكيكه.

-إضافة إلى ذلك، يمثّل اختيار الفترة الزمنية الممتدة بين 1870 و1939 بُعدًا محوريًا في هذه الدراسة، لما تنطوي عليه من خصوصية تاريخية تتّسم بتحولات سياسية وقانونية فارقة، على غرار قانون الجنسية لسنة 1889 وقانون حرية الصحافة لسنة 1881. فقد شكّلت هذه المرحلة إطارًا زمنيًا مثاليًا لتحليل العلاقات المعقّدة بين هذه الجاليات والسلطة الاستعمارية، وكذلك بين هذه الجاليات والمجتمع الجزائري المحلي، سواء في حالات التوتر أو التعايش.

-وما زاد من اهتمامنا بهذا الموضوع هو رغبتنا في استكشاف آفاق بحثية جديدة تساهم في تجديد مقاربات التاريخ الاستعماري، من خلال استثمار مصادر أرشيفية متنوعة، كالسجلات المدنية، والصحافة الكولونيالية متعددة اللغات، والمراسلات الدبلوماسية والقنصلية، إضافةً إلى

الوثائق الإدارية. فهذا التنوّع في المصادر لا يضفي على البحث طابعًا توثيقيًا صارمًا فحسب، بل يثري كذلك التحليل بمنظور مقارن ومتعدّد الأصوات.

يقتصر هذا البحث على دراسة أوضاع الجاليات الأوروبية غير الفرنسية في الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية، مستثنيًا كلًّا من الفرنسيين، الذين اعتُبروا قانونيًا "أصحاب الأرض" ضمن المنظومة الاستعمارية، واليهود الجزائريين، الذين مُنحوا الجنسية الفرنسية بموجب مرسوم كريميُو الصادر سنة 1870. ويغطي البحث الفترة الممتدة من 1870إلى 1939، وهي المرحلة التي تتطابق زمنيًا مع عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة. فقد مثّل عام 1870 لحظة مفصلية مع إعلان الجمهورية، في حين يُعدّ عام 1939 بداية الحرب العالمية الثانية، التي مثّلت نقطة تحول جوهرية في تاريخ الجزائر الاستعماري، ومهّدت لانهيار الجمهورية الثالثة، التي سقطت رسميًا في عام 1940. أمّا الإطار المكاني فينحصر بالجزائر باعتبارها الحاضنة الأساسية للتجربة الاستيطانية الفرنسية ومجتمعها متعدد الجنسيات.

وقد انصبت الدراسة على المكونات الأوروبية تحديدًا، دون غيرها من الرعايا الأجانب، وذلك بالنظر إلى الطابع المتميز الذي اتسمت به هذه الفئات من خصوصيات واضحة سواء على مستوى الحضور العددي، أو التنظيم الاجتماعي، أو موقعها داخل البنية الاقتصادية والسياسية للمجتمع الاستعماري. فقد شكّل الأوروبيون غير الفرنسيين – من إسبان وإيطاليين ومالطيين وسويسريين وألمان – مجتمعات متميزة، ذات سمات ثقافية واجتماعية محددة، ما يُسهّل تناولها كمجموعات قائمة بذاتها من منظور تاريخي ومنهجي. أما بالنسبة للأجانب من غير الأوروبيين، فقد كان وجودهم محدودًا عدديًا أو اتسم بالاندماج السريع داخل المجتمع الجزائري المحلي، الأمر الذي يجعل رصدهم ككيانات مستقلة أمرًا معقدًا خلال الحقبة المدروسة.

واستنادا إلى هذه المعطيات، يتبيّن أن الجزائر في عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة (1870–1939) شهدت تشكّلاً اجتماعياً معقدًا، نتيجة توافد جاليات أوروبية متعددة بثقافاتها ومصالحها المختلفة، ما أفرز توترات وصراعات، سواء داخل هذه الجاليات، أو بينها وبين الإدارة الاستعمارية، أو مع السكان الأصليين. فرغم انخراط هذه الجماعات في المنظومة الفرنسية، إلا أن تباين خلفياتها الثقافية وتفاوت مواقعها القانونية والاجتماعية، شكّل تحديًا دائمًا أمام مشروع الإدماج الفرنسي.

انطلاقًا من هذا الواقع، تتمحور الإشكالية العامة لهذا البحث حول التساؤل التالي: **ما هي السمات العامة التي ميزت أوضاع الجاليات الأجنبية في الجزائر خلال عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة (1870–1939)، وكيف تجلى تفاعلها مع المشروع الاستعماري الفرنسي من حيث أشكال الانتماء، ومستويات الاندماج الاجتماعي والسياسي والثقافي؟**

بناءً على الإشكالية المطروحة، يمكن اقتراح التساؤلات الفرعية التالية لتوجيه مسار البحث:

-ما العوامل التي دفعت الأوروبيين للهجرة إلى الجزائر؟

-كيف نظمت السلطات الفرنسية مشاريع التوطين للجاليات الأجنبية؟

-من أين قدمت، وأين استقرت الجاليات الأوروبية داخل الجزائر، ولماذا؟

-كيف تغير عدد وتكوين الجاليات الأوروبية بين 1830 و1939؟

-ما السياسات التي اعتمدتها الجمهورية الفرنسية الثالثة لإدماج الأوروبيين، ومدى فعاليتها؟

-كيف استفادت الجاليات الأوروبية من قوانين التجنيس والانخراط في الحياة السياسية المحلية؟

-ما دور الجاليات الأوروبية في الفيلق الأجنبي، وكيف أثر ذلك على وضعهم الاجتماعي والسياسي؟

-كيف تطورت الأوضاع الاقتصادية للجاليات الأوروبية في الجزائر، وما أنشطتها في الزراعة، الصناعة، التجارة، والصيد البحري؟

-ما أبرز مظاهر الحياة اليومية للجاليات الأوروبية في الجزائر، وكيف اندمجوا أو تمايزوا داخل المجتمع الاستيطاني؟

-كيف ساهمت الجاليات الأوروبية في الحياة الثقافية والدينية والاجتماعية، وما طبيعة علاقاتهم بالإدارة الفرنسية والسكان الأصليين واليهود؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة وتساؤلاتها الفرعية، ومن أجل الإحاطة الشاملة بمختلف أبعاد الموضوع، اعتمادنا خطة بحث تضمنت مقدمة، وأربعة فصول، وخاتمة مركزة تستعرض أبرز النتائج المستخلصة، فضلا عن ملاحق ذات صلة وثيقة بالموضوع، وقائمة دقيقة للمصادر والمراجع التي أُعتمد عليها في إنجاز هذه الدراسة.

افتتحنا الموضوع بفصل تمهيدي بعنوان: "الهجرات الأوروبية إلى الجزائر 1830-1939"، قسم إلى أربعة مباحث. خصص المبحث الأول لتحليل دوافع وأسباب الهجرة الأوروبية نحو الجزائر، متناولًا الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية العامة التي شهدتها القارة الأوروبية خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وكيف أسهمت هذه العوامل المباشرة وغير المباشرة في دفع أعداد متزايدة من الأوروبيين إلى مغادرة أوطانهم باتجاه الضفة الجنوبية للمتوسط. أما المبحث الثاني، فقد ركز على مشاريع التوطين وطلبات الاستيطان التي قدمتها مختلف الجاليات الأجنبية إلى الإدارة الاستعمارية الفرنسية خلال الفترة الممتدة من 1830 إلى 1939، مع إبراز سياسات الإسكان المعتمدة وموقف السلطات الاستعمارية منها. في المبحث الثالث، استعرضنا الأصول الجغرافية للمهاجرين الأوروبيين وتوزيعهم داخل القطر الجزائري، مبرزين أن الغالبية جاءت من بلدان البحر الأبيض المتوسط، في حين مثل القادمون من بقية أوروبا أقلية محدودة، مع التركيز على العوامل الجغرافية والتاريخية التي وجهت اختيارهم لمناطق الاستيطان. أما المبحث الرابع، فقد تناول التطور الديمغرافي للجاليات الأوروبية بالجزائر، مع مقارنة وتحليل التحولات العددية والتغيرات التي ميزت هذه الجاليات بين 1830 و1939.

أما الفصل الأول فجاء بعنوان: "الأوضاع السياسية والعسكرية للجاليات الأوروبية في الجزائر (1870-1939)"، وقد قسم إلى ثلاثة مباحث رئيسية. في المبحث الأول الموسوم بـ"الحياة السياسية للجاليات الأوروبية في الجزائر (1870-1939)"، تطرقنا إلى مشاركة المجموعات الأوروبية في الحياة السياسية للمستعمرة قبل صدور قانون التجنيس سنة 1889، حيث كانت مشاركتهم محدودة، قبل أن تعرف تحولا جذريا مع قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة، إذ أدى اندماج هذه المجموعات في الجسم السياسي الفرنسي إلى توسيع آفاقهم السياسية، خاصة بعد اتساع كتلتهم الناخبة، الأمر الذي مكّنهم من الهيمنة على المجالس المنتخبة بمختلف مستوياتها، إلى درجة أصبح معها المستوطنون غير الفرنسيين يُنظر إليهم كقوة تنافس بل وتهدد الفرنسيين الأصليين. أما

المبحث الثاني، فقد خصص لتحليل أثر قوانين التجنيس على المشهد السياسي بالجزائر، حيث ركزنا على ما أثاره هذا الوضع من قلق داخل الأوساط الفرنسية، بعد أن مكّنت هذه القوانين المستوطنين الأوروبيين غير الفرنسيين من فرض حضورهم على المشهد المحلي، وتوليهم السيطرة السياسية في البلديات الكبرى، بما جعلهم يُعتبرون خطرًا ديموغرافيًا وسياسيًا متناميًا على التوازن الذي كانت فرنسا تسعى لفرضه بالجزائر.أما المبحث الثالث، فجاء تحت عنوان: "الجاليات الأوروبية والفيلق الأجنبي: تحليل تاريخي للوضع العسكري وتأثيراته"، حيث تناولنا الظروف التي أدت إلى تشكيل الفيلق الأجنبي الفرنسي، ودور كل جالية ضمن صفوفه، مع إبراز اختلاف أنماط التجنيد والمشاركة بحسب خصوصية كل فئة وظروف هجرتها، وكذا تأثير هذا الدور العسكري على مكانتهم داخل النظام الاستعماري الفرنسي.

أما الفصل الثاني فجاء تحت عنوان: "الأوضاع الاقتصادية للجاليات الأوروبية في الجزائر (1870-1939)"، حيث تم التطرق إلى أبرز القطاعات الاقتصادية التي ساهمت فيها هذه الجاليات بشكل فعال، من خلال ثلاثة مباحث. في المبحث الأول، المعنون بـ"الواقع الزراعي للجالية الأوروبية في الجزائر: ظروفهم وأنماط استغلالهم للأراضي (1830-1945)"، قمنا برصد التحولات العميقة التي شهدتها هذه الجاليات في المجال الزراعي. حيث انتقل العديد منهم من وضعية الفلاح البسيط والمحدود الإمكانيات إلى فئة ملاك ومديري المزارع الكبرى، بفضل خبراتهم في زراعات محددة، إلى جانب مثابرتهم وإصرارهم على تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، مستفيدين من الامتيازات التي وفرتها لهم الإدارة الاستعمارية الفرنسية، وخاصة في توزيع الأراضي واستغلالها. أما المبحث الثاني، فقد تمحور حول الحياة الصناعية والتجارية للمستوطنين الأوروبيين، حيث برزت مساهماتهم في العديد من الصناعات والحرف التقليدية مثل الحدادة والنجارة والبناء، فضلاً عن إدارتهم لورش ومؤسسات بعضها كان امتدادًا لشركات في بلدانهم الأصلية. كما هيمنوا على عدد من الأنشطة التجارية المحلية كالبقالة، الجزارة، وبيع الخضر والفواكه، وهي مكانة لم تتحقق إلا بفضل تضحياتهم، وحسن تدبيرهم لمواردهم، وامتلاكهم لروح المبادرة والمغامرة الاقتصادية. أما المبحث الثالث، فجاء بعنوان: "ظروف المستوطنين الأوروبيين في قطاع الصيد البحري"، حيث تناولنا تنظيم الإدارة الفرنسية لهذا النشاط على السواحل الجزائرية، وسبل استقبال وإقامة الصيادين الموسميين والدائمين، بالإضافة إلى النشاطات المرافقة مثل صيد المرجان، وإنشاء

مصانع التعليب والتمليح التي انتشرت على امتداد السواحل الجزائرية، مما منح الجاليات الأوروبية دورًا رئيسيًا في استغلال الموارد البحرية للبلاد.

أما الفصل الثالث فجاء تحت عنوان: "الأوضاع الاجتماعية والثقافية للجاليات الأوروبية في الجزائر (1870-1939)"، وقد تكوّن من أربعة مباحث. افتتح الفصل بالمبحث الأول الموسوم بـ"أنماط العيش والممارسات اليومية للمستوطنين الأوروبيين في الجزائر إبان الفترة الاستعمارية (1830-1939)"، حيث تم التطرق إلى مظاهر الحياة اليومية لهذه الجاليات من خلال دراسة عاداتها وتقاليدها، ونمط معيشتها، مع التركيز على عناصر مثل الغذاء، اللباس، السكن، العادات الاجتماعية، والحياة الدينية، مع تحليل طبيعة العلاقات التي ربطتها بالسكان الفرنسيين والمسلمين واليهود. أما المبحث الثاني فكان بعنوان "الصحافة الأوروبية في الجزائر (1870-1939)"، حيث تم تحليل المشهد الإعلامي الذي أنتجته هذه الجاليات، من خلال دراسة مستوى الوعي الثقافي والعلمي لديها، وحجم حضورها في المجال الإعلامي، مع جرد لأبرز الصحف التي أصدرتها، والتي عكست اهتماماتها وهوياتها السياسية والثقافية.

وقد اختُتمت الدراسة بخاتمة تضمنت عرضًا مركزًا لأهم النتائج المتوصل إليها، والتي شكلت في مجموعها إجابات عن الإشكالية الرئيسية وتساؤلاتها الفرعية التي طرحت في مقدمة البحث. كما تم إرفاق العمل بملاحق توثيقية متنوعة ذات صلة مباشرة بموضوع الدراسة، شملت عينات من المراسلات الإدارية المتعلقة بطلبات الاستقرار في الجزائر، وجداول بيانية توضح التطورات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للجاليات الأوروبية خلال الفترة المدروسة، فضلاً عن نماذج مختارة من صفحات الصحف الأوروبية غير الفرنسية التي صدرت بالجزائر خلال عهد الجمهورية الثالثة.

أما فيما يخص المنهج المتبع في هذا البحث، فإن طبيعة الموضوع، الذي يكتسي طابعا تاريخيا متعدد الأبعاد (سياسي، اقتصادي، اجتماعي، ثقافي وعسكري)، وما يتطلبه من دراسة معمقة وتحليل شامل، اقتضت توظيف **المنهج التاريخي**، بهدف الإحاطة بجميع جوانب الإشكالية والتساؤلات المطروحة. وقد وظفناه بشكل شامل من خلال **الوصف، والتحليل، والنقد، والمقارنة، والإحصاء**، وذلك لما يقتضيه موضوع الدراسة من تعمق في فهم تطور أوضاع الجاليات الأوروبية في الجزائر خلال عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة.

-لقد مكّن **الوصف** من تتبع وتحليل مظاهر الحياة اليومية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذه الجاليات، مع توثيق تفاعلاتها مع الإدارة الفرنسية والسكان المحليين، وتقديم صورة دقيقة وموضوعية عن واقع معيشتها.

-أما **التحليل والنقد** فاستُخدما لدراسة السياسات الفرنسية الاستعمارية، وقراءة النصوص القانونية والتشريعية المتعلقة بالهجرة والتوطين والتجنس، بهدف تفكيك هذه السياسات وفهم خلفياتها وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتقييم مدى تأثيرها على أوضاع الجاليات الأوروبية.

-وتم توظيف **المقارنة** لإبراز أوجه التشابه والاختلاف بين مختلف الجاليات الأوروبية، سواء على مستوى أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، أو على مستوى موقعها ضمن النسيج الاستيطاني مقارنة بالمكونات الأخرى للمجتمع الكولونيالي، ما ساعد على فهم ديناميات العلاقة بين المجموعات المختلفة داخل المجتمع الاستعماري.

-أما **الإحصاء** فقد استُخدم لتحليل المعطيات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية، بالاعتماد على الأرقام والإحصاءات المتعلقة بتطور أعداد الجاليات، توزيعها الجغرافي، أنشطتها الاقتصادية، وخصائصها الاجتماعية، مما أتاح تقديم نتائج كمية دقيقة تدعم التفسير والتحليل، وتعزز الموضوعية العلمية للبحث.

بهذه الطريقة، جمع البحث بين مختلف أدوات المنهج التاريخي لتقديم دراسة متكاملة وشاملة لأوضاع الجاليات الأوروبية في الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية، مع محاولة الجمع بين الجانب الكمي والنوعي في معالجة الإشكالية المطروحة. ولتحقيق هذا الهدف، لم يكن كافياً الاقتصار على المنهج وحده، بل استلزم الأمر الاستناد إلى قاعدة وثائقية ومصدرية متنوعة ومتكاملة.

ومن هذا المنطلق، اعتمدنا في هذا البحث على تنوع المادة العلمية، حرصاً على إنجاز دراسة معمقة وموضوعية لتاريخ الجاليات الأوروبية بالجزائر خلال الفترة الاستعمارية. وقد شملت مصادرنا الوثائق الأرشيفية المرتبطة بالموضوع، والمصادر المعاصرة للفترة المدروسة، إلى جانب

الدراسات الأكاديمية الحديثة، فضلاً عن الصحافة الاستعمارية والدوريات المتخصصة، سعياً لتقديم عمل أكاديمي يسهم في إثراء هذا الحقل من الدراسات التاريخية.

أ-الأرشيف:

تُعد الوثائق الأرشيفية مصدراً أساسياً لا غنى عنه في دراسة أوضاع الأوروبيين في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية، لاسيما في إطار الدراسات المونوغرافية التي تستند إلى المعطيات المباشرة والدقيقة. فقد أتاح لنا الأرشيف الذي خلفته الإدارات الفرنسية المختلفة، مادة غنية وثرية لتناول شتى جوانب حياة الأجانب في الجزائر. ورغم الصعوبات التي واجهتنا في الوصول إلى هذه الوثائق، إلا أنها شكلت ركيزة أساسية في إثراء الدراسة ومنحها بعداً علمياً موثوقاً.

ومن بين الوثائق الأرشيفية التي تمكنا من الحصول عليها، نجد تلك المستخرجة من "أرشيف ما وراء البحار" بمدينة إيكس أون بروفانس (**Aix-en-Provence**) بفرنسا، خاصة سلسلة الوثائق المصنفة تحت الرمز ("**Serié"L**) ، والتي تفضل مشكوراً أستاذنا المشرف، الدكتور بشير بلمهدي علي، بإتاحتها لنا، نسأل الله أن يطيل في عمره ويمنّ عليه بالصحة والعافية، وأن يجعل عمله هذا في ميزان حسناته.

بالإضافة إلى ذلك، فقد شكلت زيارة أرشيف ولاية وهران فرصة ثمينة للولوج إلى مجموعة من الوثائق الأرشيفية ذات الأهمية، وعلى رأسها الصحف الاستعمارية الصادرة بمدينة وهران، سواء تلك الناطقة باللغة الفرنسية أو الإسبانية أو القشتالية. وقد مكنتنا هذه الوثائق الصحفية من تسليط الضوء على جوانب متعددة من الحياة اليومية للجالية الإسبانية بالجزائر، فضلاً عن الوقوف على مستوى وعيهم العلمي والثقافي. كما استفدنا من الوثائق الرقمية المتوفرة عبر الموقع الرسمي للأرشيف الفيدرالي السويسري، والتي أسهمت بدورها في التعرف على أوضاع الجالية السويسرية في الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية.

كما تم الاستعانة بأرشيف الصحافة المتاح عبر المنصة الرقمية للمكتبة الوطنية الفرنسية (Gallica – BNF)، والذي وفر لنا مادة إعلامية غنية. ولم يقتصر الاعتماد على الأرشيف الرقمي فقط، بل تم الرجوع أيضاً إلى أرشيف الصحف الاستعمارية المحفوظة في المكتبات المحلية والمراكز الوثائقية بالجزائر، حيث تمكّنا، على سبيل المثال، من العثور على نسخ من صحيفة استعمارية

نادرة محفوظة بصيغة ميكروفيلم في المكتبة الوطنية الجزائرية بالحامة تحت رقم الجرد: .Jo 4980

ب-الصحف والجرائد:

إلى جانب الوثائق الأرشيفية، شكلت الصحافة الكولونيالية مصدراً أساسياً مكملاً، لما أتاحته من معطيات حية حول مواقف الجاليات الأوروبية وتفاعلاتها الاجتماعية والسياسية والثقافية، سواء في علاقاتها الداخلية أو مع السلطات الاستعمارية والمجتمع المحلي. فرغم توظيفها أحياناً كعنصر داعم للمصادر الأخرى، إلا أن خصوصية مبحث الصحافة الاستعمارية استدعت اعتماداً مكثفاً على الصحف الناطقة بالإسبانية والإيطالية والفرنسية، باعتبارها المنبر الرئيسي الذي عبرت من خلاله هذه الجاليات عن رؤاها ومواقفها إزاء الأحداث. وقد شكلت هذه الصحف نافذة أساسية لرصد واقع هذه الجاليات وتطلعاتها وهويتها ضمن السياق الاستعماري. ومن أبرز العناوين التي اعتمدنا عليها: (Journal des débats politiques et littéraires)، (L'antijuif Algérien)، (La Fraternidad)، (Écho Oran)، (Le Petit Fanal Oranais)، (El Pueblo Español)، (La Colonia Española)، (La Vida Espanola)، (El Patuet)، (Lega Franco-Italianal)، (Il Messaggero d'Alegri).

ج-المصادروالمراجع:

اعتمدنا كذلك في هذا البحث على مجموعة من المصادر والمراجع المتنوعة التي شكّلت دعامة أساسية مكملة لتعزيز العمل وتوسيع آفاقه المعرفية. وقد توزعت بين كتب ودراسات أكاديمية باللغة الفرنسية والإسبانية والعربية، شملت أعمالًا ذات طابع عام تناولت تاريخ المستوطنين الأوروبيين في الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية، وأخرى متخصصة ركزت على دراسة بعض الجاليات الأوروبية بعينها. غير أن أغلب هذه الدراسات، خاصة المعاصرة للفترة الاستعمارية، لا تخلو من تحيزات منهجية وإيديولوجية، إذ كُتبت في سياق يخدم الرؤية الكولونيالية الفرنسية، وغالبًا ما ركزت على الجوانب الديموغرافية والاقتصادية للجاليات الأوروبية بمعزل عن علاقتها غير المتكافئة بالسكان الأصليين، أو على حساب إبراز مظاهر الهيمنة والاستغلال الاستعماري.

ومن بين أهم هذه المصادر، تبرز أعمال كل من : V. Demontès :Le peuple Algérien démographie Algérienne Essais de (الشعب الجزائري: دراسات في الديموغرافيا الجزائرية) وRené Ricoux La démographie figurée de l'Algérie (الديمغرافيا البيانية للجزائر)، التي تُعد مراجع أساسية لفهم التحولات الديموغرافية والبنية الاجتماعية للجاليات الأوروبية خلال الحقبة الاستعمارية، بما وفرته من معطيات كمية وإحصاءات رسمية. غير أن هذه الأعمال، رغم قيمتها الإحصائية، تعاني من نزعة تقنية وصفية، وتعتمد بشكل شبه كامل على المعطيات التي أنتجتها الإدارة الاستعمارية، مما يطرح إشكالية موضوعية الأرقام وحدود دقتها، فضلًا عن تغييبها للسياق السياسي والاجتماعي الذي أُنتجت فيه تلك الإحصاءات.

كما ساعدنا كتاب Louis De Boudicour : La colonisation de l'Algérie: ses éléments (استعمار الجزائر: عناصره) في الإحاطة بطبيعة المشروع الاستعماري الفرنسي والعناصر المشكلة للنسيج الاجتماعي والاقتصادي للمستوطنين، إلا أن هذا العمل يعكس بوضوح الخطاب التبريري للاستعمار، إذ ينطلق من منظور استعماري يُضفي طابعًا إيجابيًا على عملية التوطين، ويتجاهل إلى حد كبير آثارها السلبية على المجتمع الجزائري، ما يستوجب التعامل معه بحذر ونقد.

وفيما يخص الجالية الإيطالية، اعتمدنا على دراسة Gaston Loth : Le peuplement italien en Tunisie et en Algérie (الاستيطان الإيطالي في تونس والجزائر)، التي قدمت تحليلًا معمقًا لواقع الهجرة والاستيطان الإيطالي، غير أنها ركزت أساسًا على البعد الديموغرافي والاقتصادي، مع إغفال نسبي للجوانب الاجتماعية والثقافية، فضلًا عن محدودية تناولها لعلاقات هذه الجالية بالسكان الأصليين، وهو ما تطلّب مقارنتها بمصادر أخرى لسد هذه الثغرات.

تندرج هذه الأعمال ضمن الأدبيات الكولونيالية التي كُتبت في سياق هيمنة الإدارة الاستعمارية الفرنسية، وهو ما يحدّ من موضوعيتها العلمية. فقد اعتمدت دراسات Demontès وRicoux على الإحصاءات الرسمية الاستعمارية، التي أُنتجت أساسًا لخدمة أغراض إدارية وسياسية، مع نزعة كمية ووصفية تُهمّش العوامل الاجتماعية والثقافية وتُكرّس تصنيفات استعمارية بين "الأوروبي" و"الأهلي". أما عمل Boudicour ، فيعكس خطابًا تبريريًا للاستعمار، يقدّم المشروع الكولونيالي باعتباره مسعى حضاريًا، متجاهلًا آثاره العنيفة وسياساته الإقصائية تجاه السكان الأصليين. وفيما يخص دراسة Loth حول الاستيطان الإيطالي، فرغم قيمتها التوثيقية في تتبع الحركية الديموغرافية والاقتصادية، إلا أنها تُغفل إلى حدّ كبير الأبعاد الاجتماعية والثقافية

وعلاقات الجالية الإيطالية بالسكان الجزائريين، كما لا تُفكك موقعها داخل البنية الاستعمارية الفرنسية.

واعتمدنا بشكل كبير أيضاً على مجموعة من المؤلفات التي أنجزها عدد من المؤرخين الأوروبيين والجزائريين، والتي تُعد من المراجع الأساسية والمهمة في هذه الدراسة، لما توفره من تحليلات معمقة ومعطيات موثوقة حول أوضاع الجاليات الأوروبية في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية،ومن بين هذه الأعمال:

يعد كتاب Espagnols en Oranie: Histoire d'une migration 1830-1914 للمؤرخ Jacques Jordi Jean، إلى جانب عمل Jau Bta Vilar Los Españoles en la Argelia Francesa 1830-1914، من أهم المراجع التي تناولت خصوصية الهجرة الإسبانية إلى الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية. فقد ساهما في تتبع مراحل هذه الهجرة وتحليل دوافعها، مع تقديم صورة دقيقة لاستيطان الجالية الإسبانية وتوزيعها الجغرافي والمهني، فضلاً عن إبراز مساهماتها في مختلف المجالات. كما سلطا الضوء على تعقيدات علاقاتها مع السلطات الاستعمارية والمجتمع الجزائري، وأسهما في تعميق فهم الهوية الجماعية الإسبانية، لا سيما من خلال إبراز دور الصحافة والجمعيات كوسائل تعبير عن تطلعاتها ومواقفها السياسية والاجتماعية.

أما كتاب Gérard Crespo, Les Italiens en Algérie 1830-1960: Histoire et sociologie d'une migration، فمثّل مرجعاً أساسياً في دراسة الهجرة الإيطالية إلى الجزائر، حيث قدّم تحليلاً معمقاً لمراحلها وأسبابها، وتوزيع الجالية الإيطالية جغرافياً ومهنياً، مع التركيز على مساهمتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وعلاقاتها بالجاليات الأخرى والمجتمع المحلي. ويُعد هذا العمل من الدراسات النادرة التي تناولت موضوع الهجرة الإيطالية بمنظور شامل، يجمع بين التحليل الكمي والكيفي.

واستفدنا كذلك من كتابي مارك دوناتو Elisa, la Maltaise, histoire des Maltais d'Algérie 1830-1962 وL'émigration des Maltais en Algérie au XIXème siècle، حيث قدّما دراسة شاملة للهجرة المالطية إلى الجزائر، ركّز فيها المؤلف على تحليل دوافع هذه الهجرة وظروف استقرار الجالية المالطية في المدن الساحلية الكبرى، مبرزاً أنشطتها الاقتصادية وتفاعلاتها

مع الجاليات الأوروبية الأخرى والسلطات الاستعمارية، إلى جانب محاولاتها للحفاظ على خصوصياتها الثقافية والدينية ضمن سياق استعماري متعدد الهويات.

كما أتاح لنا كتاب Jean-Maurice Di Constanzo, Allemands et Suisses en Algérie 1830-1918 استكمال الصورة حول الهجرات الأوروبية الصغرى، حيث قدّم دراسة دقيقة للهجرة الألمانية والسويسرية نحو الجزائر، مسلطاً الضوء على دوافعها الاقتصادية والدينية، وأشكال استقرارها خاصة بالمزارع والمناطق الداخلية. كما بيّن الكتاب كيفية تمسك هذه الجاليات بهويتها الثقافية والدينية، إلى جانب تفاعلاتها مع الجاليات الأوروبية الأخرى ومع الإدارة الاستعمارية، مما ساهم في توسيع فهمنا لأدوار هذه الجاليات داخل النسيج الكولونيالي المعقد.

وساعدنا أيضاً كتاب Fabienne Fischer, Alsaciens et Lorrains en Algérie, histoire d'une migration 1830-1914 في إضاءة جانب مهم من تاريخ الهجرات الأوروبية إلى الجزائر، حيث تناول فيه الكاتب أوضاع المهاجرين القادمين من الألزاس واللورين، مركزة على خلفيات هجرتهم المتصلة بالتحولات السياسية عقب الحرب الفرنسية-الألمانية. كما ركز على مسارات استيطانهم في الجزائر، وإسهاماتهم في المجالين الزراعي والحرفي، إلى جانب إبراز خصوصية هذه الجالية في حفاظها على روابطها الثقافية واللغوية، ودورها في إعادة تشكيل بعض ملامح المشهد السكاني للمجتمع الكولونيالي.

أما بالنسبة للمراجع العربية، فقد كان لكتاب ناجي كشيدة، "الحياة اليومية للمستوطنين الأوروبيين بالجزائر 1870-1918"، دور بارز في إثراء بحثنا، حيث قدم رؤية معمقة لواقع المستوطنين الأوروبيين وظروف استيطانهم وتفاعلهم مع البيئة الجزائرية ومع بقية الجاليات الأوروبية. كما ساهم في توضيح أنماط العيش المشترك والصراعات الاجتماعية داخل المجتمع الكولونيالي.

كذلك استفدنا من دراسة الأستاذ العربي بلعزوز، "الهجرات الأوروبية إلى الجزائر (تطورها وتأثيراتها) من بداية الاحتلال إلى غاية الثورة التحريرية"، التي وفرت لنا أرضية تحليلية لفهم دوافع هذه الهجرات وخلفياتها، إلى جانب تسليطها الضوء على مشاريع التوطين ومحاولات التوطين وخريطة التوزيع الجغرافي للمهاجرين الأوروبيين الغير فرنسيين، مما ساعدنا في استيعاب البنية الاجتماعية للمجتمع الاستعماري.

ورغم أهمية هذه الدراسة، فإن غالبية الأبحاث حول الجاليات الأوروبية في الجزائر تعاني من نقص شموليتها للفترة الاستعمارية كاملة، إذ ركّزت عادة على مراحل الهجرة والاستيطان المبكرة دون تتبع التحولات طويلة المدى، ما أدى إلى إغفال تأثير الأحداث الكبرى مثل الحروب العالمية وصعود الحركة الوطنية، وبالتالي تقديم صورة جزئية عن الواقع الاجتماعي والسياسي لهذه الجاليات ضمن المجتمع الكولونيالي.

4-الأطاريح والرسائل الجامعية:

اعتمدنا في الدراسة على مجموعة من الأبحاث الأكاديمية المُتعددة اللغات، والتي قدمت معالجات مقاربة لموضوعنا وأسهمت في تحديد ملامحه الأساسية. ومن أبرزها دراسة الأستاذة حياة قنون في رسالتها للماجستير بعنوان "دور ومكانة الإسبان في ترسيخ الاستعمار الفرنسي في الغرب الجزائري 1831-1900"، والتي ركزت على تحليل دور مجتمع أوروبي محدد في منطقة جزائرية واحدة، مُقدمةً نموذجًا مقاربًا لموضوع البحث الحالي. كما استفدنا في الدراسة من عمل زياني فاتح حول "الواقع الاجتماعي والثقافي للمستوطنين الأوروبيين في الجزائر (1871-1945) وأثره على الأهالي المسلمين"، والذي أثرى الجانب الاجتماعي والثقافي للبحث.

أما الدراسات الفرنسية، فقد استعانت الدراسة بأطروحة Maya Eric المعنونة "L'émigration Valaisanne en Algérie au XIXe siècle"، التي سلطت الضوء على هجرة مجتمع الفاليزيين السويسريين إلى الجزائر، مُفصّلةً ظروف هجرتهم وتحديات تكيفهم مع الواقع الجديد. ولم يخلو موضوعنا من مساهمة الدراسات باللغة الإسبانية، استند البحث إلى عمل الأستاذة مشرنن فايزة الموسوم "El léxico español en el oeste de Argelia: Aïn Temouchent como paradigma"، والذي كشف عن تداخل الثقافة الإسبانية مع النسيج المحلي في غرب الجزائر، مُبرزًا استمرار تأثير التراث اللغوي والإرث الثقافي الإسباني حتى اليوم، نتيجةً للاندماج التاريخي بين الوافدين الإسبان والسكان الأصليين.

5-المقالات والدوريات:

استندت دراستنا أيضاً إلى مجموعة مهمة من المقالات والدوريات والندوات بلغات متعددة، ومن أبرزها:

-ندوة ومعرض ذكرى المنفى الإسباني في الجزائر (Seminario y exposicion, memoria del exilio Espannol en Argelia)، التي عُقدت في الفترة من 20 إلى 23 أكتوبر 2019 في الجزائر ووهران.

-مقال بلعزوز العربي "التوتر الثقافي والسياسي بين المجموعة الإسبانية والإدارة الفرنسية بالغرب الجزائري (1850-1945)"، الصادر بمجلة عصور الجديدة، المجلد التاسع، العدد الثاني، جامعة وهران، الجزائر، سبتمبر 2019.

-مقال بن داهة عدة بعنوان «الهجرة الألمانية إلى الجزائر خلال القرن التاسع عشر (1830-1900)»، نُشر في مجلة المواقف والبحوث والدراسات في التاريخ والمجتمع، العدد الرابع، جامعة معسكر، الجزائر، ديسمبر 2009.

- دراسة كمال كاتب وغي برونيه، Les espagnols dans la région d'Oran au milieu du XIXE siècle, mariage, comportements matrimoniaux, liens familiaux et liens sociaux ، منشورة في Annales de démographie historiques ، العدد 1، إصدارات Belin ،2018.

- مقال Emile Temime بعنوان « La migration européenne en Algérie au XIXe siècle: migration organisée ou migration tolérée »، منشور في Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée، العدد 43، 1987.

- دراسة Fabienne Fischer «Les Alsaciens et les Lorrains en Algérie avant 1871»، نشرت في Revue française d'histoire d'outre-mer ، المجلد 84، العدد 317، الربع الرابع 1997.

-مقال Gal Sers «la presse algérienne de 1870- 1900 »، في Revue Africain ، المجلد 103، عام 1959.

-بحث Paul Guichonnet «Les Valaisans et la colonisation de la Mitidja» ، Revue genevoise de géographie، المجلد 112، 1972.

-مقال Joëlle Redouane «La présence anglaise en Algérie de 1830 à 1930» ، في Revue de l'occident musulman et de la méditerranée، العدد 38، 1984.

-دراسة Léon Antoine «Marins de commerce et pêcheurs d'Alger en 1930» ، Revue française d'histoire d'outre-mer، المجلد 83، العدد 313، الربع الرابع 1996.

-مقال Djamel «Malteses en Argelia (1833-1900) Entre rechazo y la aceptacion» Latroch،Revista Argelina ، العدد 7، خريف 2018 .

ولا يخفى أن البحث العلمي عمومًا، والدراسات التاريخية على وجه الخصوص، كثيرًا ما تعترضها جملة من العراقيل والصعوبات، تزداد حدتها عندما يكون الموضوع المطروح معقدًا ومتشعبًا كما هو الحال في دراستنا هذه، لما ينطوي عليه من تداخل في الأبعاد وتعدد في المستويات. ويُضاف إلى ذلك قلة الدراسات المتخصصة التي تناولته بشكل مباشر، وهو ما شكّل تحديًا إضافيًا أمام إنجاز هذه الدراسة. ومن أهم الصعوبات التي واجهتني في البحث نذكر منها:

-النقص الواضح ومحدودية المواد الأرشيفية ذات الصلة المباشرة بموضوع الدراسة. ويُعزى هذا العائق إلى عدة اعتبارات، في مقدمتها صعوبة الولوج إلى بعض أرشيفات الهيئات الوطنية، سواء بسبب الإجراءات الإدارية المعقدة، أو لاعتبارات تتعلق بنقل الأرصدة الأرشيفية كما هو الحال مع أرشيف ولاية قسنطينة، الذي تصادف تواجدي فيه مع فترات نقله وتنظيمه، مما حدّ من فرص الاستفادة منه بشكل فعال. وفيما يتعلق بأرشيف ولاية وهران، فقد وفّقنا نسبيًا في الاطلاع على بعض الصحف التي كانت تصدرها الجاليات الأجنبية بالمدينة، وذلك رغم الصعوبات الإدارية التي تطلبت الحصول على تراخيص خاصة (حصلنا عليها). غير أن العقبة الأهم تمثلت في عدم تمكني من الوصول إلى أرشيف ما وراء البحار (**Aix-en-Provence**) بفرنسا، بسبب تعذر الحصول على التأشيرة، وهو ما حال دون الاطلاع على رصيد وثائقي هام يتعلق بالسياسات الاستعمارية والجاليات الأجنبية في الجزائر خلال الفترة المدروسة.

-يضاف إلى ذلك، قلة الدراسات الأكاديمية المتخصصة حول موضوع البحث تحديًا إضافيًا، حيث لاحظنا أن أغلب الأعمال السابقة تناولت الجاليات الأوروبية في الجزائر بشكل عام ومجمل، وغالبًا ما تم الإشارة إليها تحت مسميات عامة مثل "المعمرين" أو "المستوطنين" أو "الأوروبيين"، دون الخوض في خصوصيات كل جالية على حدة، أو تحليل أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بشكل معمق.

-كما واجهنا صعوبة أخرى تمثلت في إشكالية الترجمة، إذ أن معظم المصادر والمراجع التي تم الاعتماد عليها في هذا البحث مكتوبة أساسًا باللغة الفرنسية، بالإضافة إلى عدد معتبر من الوثائق والمصادر باللغة الإسبانية، وحتى الألمانية. وقد مثل هذا الأمر تحديًا حقيقيًا، خاصة فيما يخص اللغتين الإسبانية والألمانية، اللتين لا نتقنهما، مما اضطرنا لبذل مجهود مضاعف في محاولة ترجمة الوثائق والنصوص المتاحة، بهدف ضمان دقة المعاني والحفاظ على الأمانة العلمية. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التحدي تضاعف أمام ندرة أو شبه انعدام الدراسات والمصادر باللغة العربية، الأمر الذي جعلنا نعتمد بشكل شبه كلي على المصادر الأجنبية، ما زاد من صعوبة المهمة البحثية.

-إضافة إلى ذلك، واجه البحث تحديات ظرفية استثنائية في الأزمة الوبائية التي اجتاحت العالم، (جائحة كورونا)، وما ترتب عنها من تدابير وإجراءات الحجر الصحي الشامل، مما أدى إلى غلق مختلف مراكز البحث والمكتبات والأرشيفات لفترات طويلة.

تفتح هذه الدراسة آفاقًا بحثية جديدة لإعادة قراءة التاريخ الاستعماري للجزائر من منظور تعددي يتجاوز المقاربة الثنائية التي اختزلت المشهد الكولونيالي في علاقة المستعمِر بالمستعمَر. فمن خلال التركيز على أوضاع الجاليات الأوروبية غير الفرنسية، تسهم الأطروحة في إبراز تعقّد البنية الاجتماعية والسياسية للمجتمع الاستيطاني، وتكشف عن تداخل المصالح والهويات والانتماءات داخل المنظومة الاستعمارية نفسها. كما تُمكّن النتائج المتوصل إليها من توسيع دائرة البحث مستقبلًا نحو دراسات مقارنة مع تجارب استعمارية أخرى في شمال إفريقيا وحوض المتوسط، أو نحو تعميق البحث في فترات لاحقة، خاصة مرحلة الحرب العالمية الثانية وما بعدها، لفهم مصير هذه الجاليات وتحولات مواقعها في سياق تفكك الإمبراطورية الاستعمارية. ومن شأن هذا التوجه أن يثري حقل الدراسات التاريخية المرتبطة بالاستعمار، ويسهم في بناء مقاربة أكثر شمولية وموضوعية لتاريخ الجزائر الحديث والمعاصر.

الفصل **التمهيدي: الهجرات الأوروبية إلى الجزائر 1830-1939**

المبحث الأول: دوافع وأسباب الهجرة الأوربية نحو الجزائر (الأوضاع العامة في أوروبا)

المبحث الثاني: مشاريع توطين وطلبات لاستيطان الجاليات الأجنبية بالجزائر 1830-1939

المبحث الثالث: الانتماءات الجغرافية للمهاجرين الأوروبيين وتوزيعهم عبر التراب الجزائري

المبحث الرابع: التطور الديمغرافي للجاليات الأوروبية في الجزائر

شهدت الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1830 و1939 حركة هجرة أوروبية واسعة، شكلت جزءًا أساسيًا من المشروع الاستعماري الفرنسي. ارتبطت هذه الهجرة بدوافع اقتصادية واجتماعية، وبسياسات التوطين التي استهدفت خلق مجتمع استيطاني أوروبي في المدن الساحلية والسهول الزراعية الخصبة. وقد ساهمت الجاليات الأوروبية، رغم اختلاف أصولها بين فرنسا وإسبانيا وإيطاليا ومالطا، في تكوين نسيج اجتماعي متنوع، حافظ على خصوصياته الثقافية والدينية. ويهدف هذا الفصل التمهيدي إلى دراسة دوافع الهجرة، ومشاريع توطين الجاليات، ومناطق قدومها واستيطانها، إلى جانب تتبع تطور أعدادها، بما يوفر الإطار التحليلي الضروري لفهم أوضاع هذه الجاليات في المجتمع الاستعماري الجزائري.

المبحث الأول: دو افع وأسباب الهجرة الأوربية نحو الجز ائر (الأوضاع العامة في أوروبا):

تعرضت الجزائر خلال القرن التاسع عشر للاستعمار الفرنسي. مما أدى إلى لموجات هجرة داخلية إليها بعد فتح الباب أما تدفق عدد كبير من الروافد البشرية من داخل فرنسا وخارجها. وفي إطار سياسية الاستيطان التي كانت تهدف إلى تعزيز الوجود الفرنسي في الجزائر .وكان الهدف من هذه السياسية هو استبدال العنصر المحلي (الأهلي) في الجزائر بالأجنبي.[1]

لفهم دوافع هجرة الأوروبيين إلى الجزائر، يجب دراسة الوضع العام في أوروبا آنذاك. والذي شهد تغيرات كبرى جراء الثورة الصناعية، التي أدت إلى ضغوط اقتصادية واجتماعية على السكان، ما دفع بالبعض منهم للبحث عن فرص جديدة في الخارج من خلال الهجرة. وكانت الجزائر وجهة مغرية لهؤلاء المهاجرين بفضل مواردها الطبيعية الوفيرة وفرص العمل المتاحة.

سعى الساسة الأوروبيون إلى فتح أسواق جديدة لتسويق منتجات بلدانهم، وضمان مصادر المواد الأولية لصناعاتهم، بينما سعى المستثمرون لتوظيف رؤوس أموالهم خارج أوروبا. وفي ظل التوسع الصناعي وتزايد الكثافة السكانية، ارتفعت معدلات الفقر والبطالة، مما جعل من الفقر

[1]- قنون حياة، التواجد الاسباني في الغرب الجزائري خلال الفترتين العثمانية والفرنسية، مجلة الحوار المتوسطي، مج: 4، ع:01، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2013، ص89.

ظاهرة مقلقة منذ منتصف القرن الثامن عشر.[1] إلى جانب هذه الدوافع الاقتصادية العامة، لعبت عوامل سياسية واجتماعية ودينية دورًا مهمًا في تحفيز الأوروبيين على الهجرة نحو الجزائر.

أولا: الدو افع السياسية:

شهدت القارة الأوروبية في بداية القرن التاسع عشر تغيرات جذرية أثرت على أوضاع بلدانها وأدت لهجرة سكانها إلى الجزائر.[2] من بين هذه التغيرات، احتلال فرنسا لإسبانيا خلال 1808-1814.[3] ردّ عليها الإسبان بتشكيل لجان محلية لمقاومة الاحتلال الفرنسي بدعم بريطاني.[4] مما أدى لثورات استقلال مستعمراتها في أمريكا الجنوبية -التي تعج بالمهاجرين الاسبان- بعد تشكيل مجالسها الثورية في الفترة 1810-1829م.[5] كما خسرت آخر مستعمراتها في الأمريكتين (كوبا وبورتوريكو) والفلبين في آسيا.[6] بعد الأزمة الكوبية التي أدت إلى الحرب مع الولايات المتحدة 1898. مما أدى إلى تفكك الإمبراطورية الإسبانية بعد حروب الاستقلال في أمريكا اللاتينية والحرب الإسبانية-الأمريكية.

على الصعيد الداخلي، شهدت فترة حكم فرديناند السابع انقلابات وحروب أهلية.[7] وبعد وفاته بدأت فترة جديدة من التاريخ الاسباني، حيث اشتد الصراع على العرش بين الليبراليين والمحافظين أطلق عليها الحروب الكارلسية الثلاث في القرن التاسع عشر، التي تسببت في هجرة

---

[1]- العربي بلعزوز، الهجرات الأوربية إلى الجزائر (تطورها وتأثيراتها) من بداية الاحتلال إلى غاية الثورة التحريرية، نور للنشر، بوباسين، ألمانيا، 2017، ص32.

[2]-العربي بلعزوز، التوتر الثقافي والسياسي بين المجموعة الاسبانية والإدارة الفرنسية بالغرب الجزائري (1850-1945)، مجلة عصور الجديدة، مج:09 ، ع: 02، جامعة وهران 1، الجزائر، سبتمبر 2019، ص146.

[3]–Jordi Canal et autres, histoire de l'Espagne contemporaine de 1808 à nos jours, politique et société, Armand Colin, 2014, Paris, p08.

[4]- العربي بلعزوز، (الهجرات الأوربية...)، المرجع السابق، ص76.

[5]-عبد الحميد البطريق، التيارات السياسية المعاصرة 1815-1960، دار النهضة العربية، بيروت، 1973، ص328.

[6]- حياة قنون، اللاجئون الاسبان في الغرب الجزائري (1936- 1939)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، الجزائر، 2010- 2011، ص37.

[7]-حياة قنون، دور ومكانة الاسبان في ترسيخ الاستعمار الفرنسي في الغرب الجزائري 1831- 1900، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، الجزائر، 2002/ 2003، ص68.

وتشريد آلاف الإسبان. وقد أسفرت الحرب الأولى (1833-1840م) عن نفي أكثر من 20 ألف لاجئ إسباني إلى فرنسا. قدم الجنرال كاستيلان عرضا لهؤلاء اللاجئين للانتقال إلى الجزائر.[1]

كشفت هذه الأزمات عن فساد في الحكم والطبقة الأرستقراطية الحاكمة التي اهتمت بالثراء على حساب الشعب رغم محاولات الثورة ضده مثل ثورة برشلونة 1909.[2] ووصلت الأزمة ذروتها خلال الربع الثاني من القرن العشرين بالحرب الأهلية (1936-1939) -تعتبر واحدة من أكبر المآسي التي تعرض لها المجتمع الاسباني ونقطة سوداء في تاريخه المعاصر- بين الجمهوريين واليمينيين بقيادة فرانكو. أدت هذه التطورات لهجرة آلاف الإسبان إلى الجزائر المستعمرة آنذاك، سواء هروبا من الاضطهاد السياسي أو بحثا عن فرص عمل، مما ساهم في ترسيخ الوجود الاستعماري الفرنسي هناك.[3]

أما إيطاليا، فقد شهدت خلال القرن التاسع عشر هجرة جماعية بسبب اضطراب الأوضاع السياسية.[4] فمنذ انهيار الإمبراطورية الرومانية، لم تحقق إيطاليا وحدتها السياسية،[5] إذ تناوبت على السيطرة عليها الإمبراطوريتان النمساوية والفرنسية، خاصة خلال الحروب النابليونية.[6] وبعد سقوط نابليون، جاء مؤتمر فيينا (1815) كمحاولة لإعادة التوازن إلى أوروبا، لكنه أدى إلى تكريس التجزئة السياسية لإيطاليا، حيث دعم المستشار النمساوي ميترنيخ سياسة تقسيم شبه الجزيرة إلى دويلات صغيرة خاضعة للنفوذ النمساوي، معارضًا بشدة فكرة الوحدة، إلى درجة وصفه "إيطاليا" بأنها مجرد تعبير جغرافي لا أكثر.[7]

---

(1)–Jaun BTA Vilar, los espanoles en la argelia francesa (1830–1914), centro de estudios historicos, universidad de Murcia, 1989, p81.

(2)-عبد الحميد البطريق، المرجع السابق، ص328.

(3)-العربي بلعزوز، انعكاسات الحرب الأهلية الاسبانية (1936-1939)على منطقة الشلف خلال الفترة الاستعمارية، مجلة عصور الجديدة، ع05، 2012، جامعة وهران، الجزائر، ص195.

(4)- العربي بلعزوز،(الهجرات الأوربية...)، المرجع السابق، ص82.

(5)-عبد الحميد البطريق، المرجع السابق، ص- ص 08- 09.

(6) - محمد عبد الستار البدري، من التاريخ: بداية الوحدة الايطالية، الشرق الأوسط جريدة العرب الدولية، 21ماي 2016، ص01.

(7)- عبد الحميد البطريق، المرجع السابق، ص21، 22.

وقد ولّدت هذه الأوضاع اضطرابات داخلية وصراعات متكررة، وأثارت حركات تحرّرية وثورية تطالب بالوحدة الوطنية،[1] لكنها غالبًا ما ووجهت بالقمع العنيف، كما حصل في انتفاضتي نابولي وبييمونتي عام 1820.[2] وقد دفعت هذه العوامل مجتمعة الكثير من الإيطاليين إلى الهجرة نحو مناطق أكثر استقرارًا، مثل الجزائر، التي مثلت إحدى الوجهات المفضلة بفضل موقعها القريب والفرص التي أتاحها المشروع الاستيطاني الفرنسي فيها.

وفي أربعينيات القرن التاسع عشر، تزامنت محاولات الثورة والاستقلال في إيطاليا مع موجة "الربيع الأوروبي" عام 1848[3]، غير أنها مُنيت بفشل ذريع. ونتيجة لذلك، لجأ العديد من السياسيين الإيطاليين إلى الجزائر،[4] ما أثار قلق السلطات الفرنسية، خاصة مع وصول منفيين سياسيين إسبان في الفترة ذاتها، وهو ما دفع السفير الفرنسي إلى التنبيه من هذا التقارب الزمني بين موجتي اللجوء السياسيتين. كما فشلت مملكة بييمونتي في محاولتها الأولى لتوحيد شبه الجزيرة الإيطالية إثر هزيمتها في حرب الاستقلال الأولى ضد النمسا.[5]

في خمسينيات القرن نفسه، بدأت إيطاليا تسلك طريق الوحدة من خلال تحالفات استراتيجية وحروب ضد النمسا، بدعم من فرنسا وبريطانيا، من أبرزها المشاركة في حرب القرم (1853–1856) وحرب الاستقلال الثانية (1859). وبفضل الجهود التي قادها كل من كافور[6]

---

[1]- العربي بلعزوز، (الهجرات الأوروبية...)، المرجع السابق، ص82.

[2]–William Roscoe Thayer, the dawn of Italian independence, Italy from the congress of Vienne, 1814 to the fall of Venice, 1849, vol1, the library, the riverside press, Cambridge, U.S.A, 1893, p–p 215– 279.

[3]-عبد الحميد البطريق، المرجع السابق، ص33.

[4] - العربي بلعزوز، (الهجرات الأوربية...)، المرجع السابق، ص82.

[5]–Gérard Crespo, les italiens en Algérie 1830–1960 histoire et sociologie d'une migration, éditions Gandini Jacques, Nice, France, 1994, p35–37.

[6] -أحد مؤسسي الوحدة الإيطالية، رئيس وزراء مملكة سردينيا، ورئيس أول حكومة في مملكة إيطاليا الموحدة. ينظر: وفاء طه رحيم العنبكي، كافور ودوره في الوحدة الإيطالية 1810- 1861، رسالة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث، بغداد، 2010، ص-ص 40- 59.

وغاريبالدي[1]، أُعلن عن توحيد إيطاليا سنة 1860، ثم تم ضمّ البندقية عام 1866 وروما عام 1871، رغم مقاومة النمسا. ومنذ ذلك الحين، بات مصطلح "إيطاليا" يشير إلى كيان سياسي موحّد يضم مختلف المناطق التي خضعت سابقًا للانقسام.[2]

لاحقًا، شهدت تسعينيات القرن التاسع عشر اضطرابات اجتماعية واقتصادية حادّة، خصوصًا في جنوب البلاد وصقلية، حيث قادت الحركة الفاشية الشعبية بين عامي 1893 و1894 احتجاجات واسعة بدعم من الفئات الفقيرة، ما زاد من تدهور الأوضاع ودفع بموجات جديدة من الإيطاليين للهجرة إلى الجزائر. وعند صعود الفاشيين إلى السلطة سنة 1922 بقيادة موسوليني، بدأ الإيطاليون في الخارج، ومن ضمنهم الجالية في الجزائر، يلعبون أدوارًا سياسية مهمة في دعم المشروع القومي والفاشي الإيطالي خارج الوطن الأم. [3]

أما مالطة، فقد عرفت بدورها توترات سياسية واجتماعية دفعت كثيرًا من سكانها إلى الهجرة، لا سيما إلى الجزائر.[4] ويُعد الأرخبيل المالطي، الواقع في شرق البحر الأبيض المتوسط، منطقة ذات أهمية استراتيجية جذبت اهتمام القوى الأوروبية،[5] خاصة فرنسا وبريطانيا، اللتين تنافستا على السيطرة عليه خلال القرنين التاسع عشر والعشرين. وبعد فترة قصيرة من الحماية الفرنسية، انتقلت مالطة إلى الحكم البريطاني رسميًا عام 1814 بموجب معاهدة باريس، غير أن

---

[1] -مناضل قومي، ثوري، وقائد عسكري، لعب دورا محوريا في توحيد إيطاليا تحت راية واحدة. ينظر: المرجع نفسه، ص-ص 40- 59.

[2]–Claude Llinares, Danielle Lima–Boutin, la grande famille de de Procida et Ischia, rencontres 2008, L'émigration italienne de 1830 à 1914 Causes, conditions et conséquences socio–économiques, Paris 17 Mais 2008, Marseille 04 Octobre 2008, p3.

[3]–Gaston Loth, le peuplement italien en Tunisie et en Algérie, Thèse de doctorat présentée à la faculté des lettres de Paris, Librairie Amand Colin, Paris, 1905, p19, 24.

[4]–Marc Donato, Elisa, la Maltaise, histoire des maltais d'Algérie 1830–1962, Editions Jacques Gandini, Nice, France, 2002, p15.

[5]- العربي بلعزوز،(الهجرات الأوربية...)، المرجع السابق، ص87.

الإهمال البريطاني للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فيها أدى إلى تفاقم معاناة السكان وشجّع على الهجرة.[1]

وقد تأثرت مالطة بموجة الثورات الأوروبية وحركات التحرر، لاسيما حركة التوحيد الإيطالية، الأمر الذي ولّد لدى نخبها طموحات قومية ففي عام 1839 بدأت الصحف المالطية تطالب بالحكم الذاتي، لكن السلطات البريطانية قمعت هذه المطالب.[2] وأمام هذا الواقع، لجأ عدد من السياسيين المالطيين إلى بلدان مجاورة، مثل تونس والجزائر، حيث واصلوا نشاطهم السياسي من المنفى.[3]

في وقت لاحق، وتحديدًا عام 1887، منحت بريطانيا مالطة دستورًا يضمن بعض الإصلاحات الدستورية ويُوسّع من هامش الاستقلال المالي والسياسي، غير أن الخلافات اللغوية أدّت إلى إلغاء هذا الدستور سنة 1903، وهو ما تسبب في موجة هجرة جديدة نحو الجزائر.[4]

أما الهجرة الألمانية والسويسرية إلى الجزائر، فقد ارتبطت أساسًا بالسياقات السياسية والعسكرية المعقدة التي شهدتها أوروبا خلال القرن التاسع عشر. فقد كانت ألمانيا، قبل توحيدها، منقسمة إلى عدة ولايات خاضعة إما للنفوذ النمساوي أو لحكم نابليون، الذي أسهم تدخّله في إذكاء مشاعر القومية والوحدة الألمانية.[5] وقد خاض الألمان، بقيادة مملكة بروسيا، سلسلة من الثورات والنزاعات السياسية في سبيل تحقيق الوحدة، والتي تُوجت بإعلان قيام الإمبراطورية الألمانية عام 1871[6] بعد الانتصار على النمسا (1866)، ثم على فرنسا في الحرب الفرنسية-

---

(1)–Djamel Latroch, Malteses en Argelia (1833–1900) Entre rechazo y la aceptacion, Revista Argelina 7 (Otoño 2018), p66.

(2)–Marc Donato, l'émigration des maltais en Algérie au XIXème siècle, collection Africa nostra, Montpellier, France, p26.

(3)- العربي بلعزوز، (الهجرات الأوربية...)، المرجع السابق ص88.

(4)–Marc Donato, (Elisa, la Maltaise…), op–cit, p21.

(5)–Michel Drosson, histoire de la creation de la Stidia, auto édition, Cannes, France, 1985, p21.

(6) -عبد الحميد البطريق، المرجع السابق، ص36.

البروسية (1870-1871)، وضمّ مناطق ألمانية كفرانكفورت وناسو وهانوفر وهيس،[1] ثم لاحقًا إقليمي الألزاس واللورين بعد توقيع معاهدة فرانكفورت.[2]

لكن رغم هذا التوسّع، ظلّ جزء من سكان الألزاس واللورين مواليًا لفرنسا، ورفض الانضواء تحت السلطة الألمانية، ما دفع بعضهم إلى الهجرة إلى فرنسا ومستعمراتها، وعلى رأسها الجزائر. وفي بعض المناطق المضمومة الأخرى، مثل الراينلاند، رفض السكان المحليون الجنسية البروسية واصطلح على تسميتهم بـ "البروسيين المرغمين" (musspreussen)، وهو ما دفع الآلاف منهم إلى مغادرة ديارهم بحثًا عن فضاء أكثر حرية واستقلالية.[3]

في السياق نفسه، عرفت سويسرا خلال العقود التالية لسقوط نابليون حالة من عدم الاستقرار السياسي، تجسدت في سلسلة من الثورات المحلية كحركة التجديد وثورة فاليه، بالإضافة إلى الأزمة التي بلغت ذروتها في الحرب الأهلية التي اندلعت بين الكانتونات المحافظة والليبرالية فيما يُعرف بحرب سوندربوند (Sonderbund) (1845–1847). وأسفرت هذه المواجهات عن تبنّي دستور فدرالي جديد عام 1848 كرّس الوحدة الحديثة للكنفدرالية السويسرية، لكن المرحلة الانتقالية شهدت توترًا سياسيًا واقتصاديًا، ما دفع عددًا من سكان المناطق الريفية الفقيرة إلى الهجرة نحو الخارج، وكانت الجزائر من بين الوجهات المفضلة، بالنظر إلى الفرص التي وفّرتها السياسة الاستعمارية الفرنسية للمهاجرين الأوروبيين.[4]

وفي إطار دراسة حضور الأقليات الأوروبية في الجزائر، لا يمكن إغفال الهجرة الناتجة عن الاضطهاد الديني في مناطق أخرى من حوض المتوسط. إذ تشير وثائق أرشيف ما وراء البحار الفرنسي إلى أن جماعات مسيحية، من أبرزها سكان جزيرة كريت، اضطُهدوا في ظل الحكم العثماني خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وبعد فشل محاولاتهم في الاستقرار بالأراضي

---

(1)–Michel Drosson, op–cit, p21.

(2) -عبد الحميد البطريق، المرجع السابق، ص41.

(3)–Jean–Maurice Di Constanzo, Allemands et Suisses en Algérie 1830–1918, Editions Jacques Gandini, Nice, France, 2001, p, p28, 29.

(4)–Maya Eric, L'émigration Valaisanne en Algérie au XIXe siècle, mémoire de licence, l'université de fribourg, suisse, 1995, p139.

اليونانية، قرر العديد منهم اللجوء إلى الجزائر كملاذ بديل، حيث واجهوا تحديات متعددة، تمثلت في صعوبات التأقلم مع مناخ وإن كان متوسطيًا لكنه غير مألوف، إضافة إلى حاجتهم لفهم التقاليد والخصوصيات الثقافية للمجتمع العربي المسلم المحلي.[1]

ثانيا: الدو افع الاقتصادية:

أثر الوضع السياسي غير المستقر في إسبانيا بشكل سلبي على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما القطاع الزراعي. فعلى الرغم من وفرة الأراضي الصالحة للزراعة، عانت الزراعة الإسبانية من التخلف وضعف البنية التحتية، بسبب قلة الاستثمارات وغياب الإصلاحات الفعالة. وقد فشلت محاولات التحديث، وعلى رأسها قانون المصادرة "Desamortización" الصادر سنة 1837، في إحداث التغيير المنشود، إذ أدت هذه الإجراءات إلى نقل ملكية أراضٍ شاسعة من الهيئات الدينية إلى الخواص، دون أن ينعكس ذلك إيجابيًا على أوضاع الفلاحين. بل على العكس، تدهورت أحوالهم المعيشية، ما أدى إلى موجات نزوح واسعة من الريف إلى المدن.[2]

علاوة على ذلك، عانت إسبانيا من تخلف اقتصادي وأزمات زراعية متكررة طوال القرنين التاسع عشر والعشرين، مما أدى لظاهرة النزوح الريفي والهجرة إلى شمال إفريقيا وبالتحديد إلى وهران [3]فقد تعرضت مناطق مثل الأندلس وأليكانتي وجنوب شرق إسبانيا لموجات جفاف وفيضانات،[4] وضرب الصقيع المحاصيل في الجنوب،[5] إلى جانب انتشار أمراض الكروم مثل الفيلوكسيرا[6] عام 1911 خاصة في أليكانتي ومورسيا.[7] وفي أواخر العشرينيات شهدت أليكانتي

---

[1]–GGA, L1/7, colonisation, émigration, émigration Crétoise, Minute de la lettre écrite.

[2]- حياة قنون، (دور ومكانة الاسبان...)، المرجع السابق ص71.

[3]–Alba Valdés Pena, Alicantinos en Argelia. Un viaje de ida y vuelta, Revista de Estudios Internacionales Mediterráneos, N°10 (Enero–junio 2011), p84.

[4]–Juan Ramón Roca ,Tipologia de las Migraciones Españolas a Argelia, seminario y exposicion, memoria del exilio Espannol en Argelia, 20– 23 de Octubre 2019, Argel–Oran, p19.

[5]–Ibid, p55.

[6]-حشرة طفيلية دقيقة تصنف ضمن رتبة نصفيات الأجنحة، تشتهر بأنها من أخطر الآفات الزراعية التي أصابت الكروم في أوروبا خلال القرن التاسع عشر.

أزمة زراعية بسبب تحويل حقول الحبوب إلى زراعة الحمضيات.[1] هذه الأزمات الزراعية أدت لارتفاع الأسعار وانتشار البطالة والفقر بين السكان.[2]

وفيما يخص القطاع الصناعي، فقد تأخرت إسبانيا عن ركب التصنيع،[3] واقتصرت صناعاتها على استغلال المناجم والصناعات التقليدية مثل النسيج في مناطق محدودة مثل كتالونيا والباسك،[4] مما حد من منافسة منتجاتها في الأسواق الخارجية. غير أنها حدت من الهجرة في بعض المناطق.[5]

أما إيطاليا، فقد عرفت هي الأخرى أوضاعًا اقتصادية هشّة خلال فترة حروب التوحيد الوطني في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. فقد رافق هذه المرحلة اضطراب اقتصادي حاد، تجلى في ضعف البنى التحتية، وندرة فرص العمل، وتراجع مستويات المعيشة في العديد من المناطق، خاصة في الجنوب. وقد دفعت هذه الأوضاع الآلاف من الإيطاليين إلى الهجرة، سواء بشكل فردي أو جماعي، نحو بلدان شمال إفريقيا، وعلى رأسها تونس والجزائر، بحثًا عن ظروف معيشية أكثر استقرارًا وفرص عمل لم تكن متاحة في وطنهم الأم.[6]

وقد تفاقمت هذه الهجرة بفعل الأزمات التي عصفت بالقطاع الزراعي الإيطالي، منها المنافسة الأجنبية وانخفاض أسعار المنتجات الزراعية كالقمح والكروم. ودفع ذلك إلى تحوّل العديد من الأراضي نحو زراعات بديلة على حساب الغابات. كما ساهمت الآفات الزراعية بشكل مباشر في

---

(7)–Djamel Latroch, Origenes geográfico y dinamica demografica de la emigracion espagnola hacia Argelia (1830– 1914), seminario y exposicion, memoria del exilio Espannol en Argelia, 20– 23 de Octubre 2019, Argel– Oran, p55.

(1)–Juan Ramón Roca, op–cit, p30.

(2)–Ibid, p19.

(3) - العربي بلعزوز،(الهجرات الأوربية...)، المرجع السابق، ص78.

(4)–Farid Sahbatou, op–cit, p9.

(5)- حياة قنون، (دور ومكانة الاسبان...)، المرجع السابق، ص72.

(6)-أم الخير بان، محمد السعيد عقيب، الايطاليون في تونس 1830-1920 وتأثيراتهم، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، مج: 17، ع: 01، 01 جويلية 2012، جامعة معسكر، الجزائر، ص812.

تعميق الأزمة، أبرزها الفيلوكسيرا، والعلكة، وآفات أشجار الزيتون"mosca olearia"[1]، الذي ألحق خسائر كبيرة بإنتاج الزيتون. وكانت صقلية الأكثر تضررًا· وزاد من تفاقم الوضع تعاقب الكوارث الطبيعية، مثل الجفاف في جنوب البلاد، والسيول، وموجات الصقيع، والزلازل المتكررة في كالابريا بين عامي 1854 و1908، ما جعل الهجرة تمثل مخرجًا شبه جماعي للآلاف من السكان.

وفي هذا السياق، تدهور أوضاع المزارعين والفلاحين بعدما اضطروا للاقتراض بفوائد عالية وارتفاع الضرائب عليهم، في حين استمر النبلاء في احتكار النفوذ السياسي والاقتصادي والاجتماعي. كما تضررت الصناعات كصناعة الكبريت التي كانت مصدر الثروة الرئيسي من المنافسة والمضاربة. الأمر الذي دفع المزيد من السكان إلى البحث عن آفاق اقتصادية بديلة خارج البلاد.

أما مدن وسط وشمال إيطاليا فقد تميزت بالنشاط الصناعي، حيث شهدت حركة صناعية كبرى رغم أنها جاءت متأخرة. لكن هذه الصناعة تعرضت لأضرار بسبب المنافسة والمضاربة، خاصة صناعة الكبريت التي كانت مصدر الثروة الرئيسي· مما أدى إلى هجرة العديد من السكان.[2]

إلى جانب ذلك، لعب قطاع الصيد البحري دورًا مهمًا في حركة الهجرة نحو السواحل الشمالية لإفريقيا، خاصة الجزائر. إذ يُشير الإحصاءات إلى أن صيّادي الأسماك والمرجان من مناطق جنوى وقرى خليج نابولي كانوا قد سبقوا الجيوش الفرنسية إلى الجزائر، حيث استقرّ بعضهم على السواحل الجزائرية قبل عام 1830، مدفوعين بوفرة الثروات البحرية في المياه الإقليمية الجزائرية.

كما ساهمت الأزمة الاقتصادية العالمية، التي تفاقمت في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، في تدهور الأوضاع المعيشية لشرائح واسعة من الإيطاليين. فقد انتشر الفقر والبؤس في أوساط واسعة من المجتمع، مما دفع الآلاف من الفلاحين إلى الهجرة، سواء باتجاه دول أوروبا الوسطى، أو عبر البحر الأبيض المتوسط، بل وحتى عبر المحيطات في رحلات هجرة نهائية إلى وجهات

---

[1]-حشرة أو ذبابة الزيتون، وتعد اخطر آفة تصيب الزيتون، وهي منتشرة بكثافة في حوض البحر الأبيض المتوسط.

[2]–Gaston Loth, op–cit, p41, 63.

بعيدة، بحثًا عن العمل ومصادر العيش الكريم. وازدادت وتيرة هذه الهجرة بشكل لافت بعد عام 1870، في ظل غياب حلول اقتصادية داخلية تعالج الاختلالات الهيكلية التي عانت منها البلاد آنذاك.[1]

وفي السياق ذاته، شهدت مالطا أزمة اقتصادية خانقة مع مطلع القرن التاسع عشر، ازدادت حدّتها بعد تحول الأرخبيل إلى محمية بريطانية.[2] وتفاقمت هذه الأزمة بشكل خاص في الفترة الممتدة بين 1830 و1840، نتيجة تراجع النشاط التجاري البحري، بعد أن فقدت الموانئ المالطية مكانتها الإستراتيجية بسبب الإجراءات الصحية المشددة التي فرضتها بريطانيا عقب تفشي وباء الكوليرا سنة 1813، حيث خضعت الجزيرة لنظام حجر صحي صارم استمر أكثر من أربعة عقود، ما عمّق من حالة الركود الاقتصادي ودفع شرائح واسعة من السكان إلى الهجرة.[3]

وقد علّق جزء من سكان مالطا آمالًا كبيرة على مشروع الاستعمار الفرنسي للجزائر، على أمل أن يشكّل هذا الأخير مخرجًا من ضائقتهم الاقتصادية. إلا أن السلطات الفرنسية رفضت سنة 1832 استقبال المهاجرين المالطيين، بدعوى افتقارهم إلى الموارد المالية والمؤهلات المهنية، مقارنة بمهاجرين أوروبيين آخرين حظوا بالدعم والتشجيع الرسمي ضمن إطار المشروع الاستيطاني. وقد تكرر هذا الرفض في سبعينيات القرن ذاته، عند طرح مقترحات لتنظيم هجرة جماعية من مالطا إلى الجزائر، في تعبير واضح عن الطابع الانتقائي الذي ميّز سياسة فرنسا الاستعمارية في توزيع فرص الاستيطان.

وفي تحليله لأسباب الهجرة المالطية، أرجع المؤرخ الفرنسي م. مياج (M. Miège) هذا النزوح الجماعي إلى إخفاق السلطات البريطانية في دعم الزراعة المحلية وغياب سياسات فعالة لضمان الاستقرار الاقتصادي، بالإضافة إلى انتشار الأوبئة، وارتفاع الأسعار، وتكرر الكوارث الطبيعية التي أضعفت البنية الاقتصادية للجزيرة. كما أشار إلى أن السياسية البريطانية اتسمت باللامبالاة تجاه الأوضاع المعيشية للسكان، وتجنبت تحمّل مسؤوليتها الاجتماعية، إذ رفضت تمويل مشاريع الهجرة

---

(1)–Claude Llinares, Danielle Lima–Boutin, op–cit, p5, 6.

(2)–Djamel Latroch, (Malteses en Argelia…), op–cit, p62.

(3)–Marc Donato, (Elisa…), op–cit, op–cit, p20.

المنظمة. ونتيجة لذلك، اضطر المالطيون إلى الهجرة بشكل فردي وغير منظّم نحو بلدان متوسطية مجاورة، وعلى رأسها تونس والجزائر، باعتبارهما أقرب وجهتين جغرافيًا وثقافيًا. [1]

أما سويسرا، فقد عرفت خلال القرن التاسع عشر أوضاعًا ديموغرافية واقتصادية متأزمة، دفعت أعدادًا متزايدة من سكانها إلى الهجرة. فقد أدى الارتفاع الحاد في الكثافة السكانية، مقابل محدودية الموارد الطبيعية وندرة الأراضي الزراعية، إلى توليد ضغوط شديدة على القطاع الفلاحي الذي كان يمثل النشاط الاقتصادي الرئيس في البلاد. وقد زادت هشاشة البنية الزراعية، وتدهور خصوبة التربة، وتكرار الكوارث المناخية—من صقيع وفيضانات وغيرها—من تفاقم الأزمة، وأفضت إلى تراجع في المحاصيل وتدهور الأمن الغذائي.

وقد تجسدت مظاهر الأزمة بشكل خاص في مناطق مثل فاليه، حيث تعقّدت ظروف الإنتاج الزراعي بفعل صعوبة استصلاح الأراضي، ونقص اليد العاملة، والعوامل المناخية،[2] وتفتيت الملكيات بسبب نظام الإرث، ما دفع كثيرًا من المزارعين إلى رهن أو بيع أراضيهم لتسديد ديونهم.[3] ولم تبدأ المنطقة في تحقيق أي شكل من أشكال التنمية الاقتصادية إلا في أواخر القرن التاسع عشر، مع تأخّر التصنيع فيها. وفي هذا السياق، شكّل الشباب الفئة الأكثر إقبالًا على الهجرة، بحثًا عن فرص عمل أفضل في الخارج، وهو ما تعكسه تقارير مجلس مندوبي الجمعية السويسرية، التي أشارت صراحة إلى استحالة استمرار العيش الكريم من الزراعة وحدها، ما لم تُواكبها إصلاحات جذرية وتنمية اقتصادية حقيقية.[4]

على نحو مشابه، شهدت المقاطعات الألمانية، ولا سيما منطقتي الراين والألزاس، ظروفًا اقتصادية واجتماعية دفعت إلى موجات هجرة متعاقبة. فبالرغم من أن الزراعة، وخصوصًا زراعة الحبوب، كانت النشاط الاقتصادي الأبرز، فإن تأخر اندماج هذه المناطق في الثورة الصناعية أدى

---

(1)–M. Miège, Histoire de Malte, T1, Grégior et Woutrs, Bruxelles, 1841, p–p39–107.

(2)–Sans. Auteur, L'émigration suisse au XIXe siècle – Le cas du Valais. Un aspect de la Suisse dans les relations internationales contemporaines, p–p108–110.

(3)–Eric Maye, op–cit, p137.

(4)–Sans Auteur, L'émigration suisse au XIXe siècle – Le cas du Valais. Un aspect de la Suisse dans les relations internationales contemporaines, p, p110, 111.

إلى محدودية القدرة على استيعاب الفائض الديموغرافي. وقد شكّل الفلاحون وسكان الأرياف الأغلبية، واعتمدوا على أراضٍ صغيرة المساحة نتيجة لتقسيم الملكيات بفعل قوانين الإرث.[1]

وتعاقبت الأزمات الزراعية ما بين 1830 و1870، متأثرة بعوامل طبيعية كالجفاف والفيضانات والشتاء القارس، إلى جانب مجاعات مثل تلك المسجلة في عامي 1846–1847. وقد زادت الأزمة حدّة مع ارتفاع عدد السكان بين عامي 1800 و1848، ما فاقم الضغط على الموارد الشحيحة وأدى إلى موجة نزوح جماعي بحثًا عن ظروف أكثر استقرارًا.[2]

كما ساهم قانون الغابات الصادر سنة 1827 في تعزيز الهجرة، لا سيما من شمال الألزاس، إذ فرض قيودًا صارمة على الرعي في الغابات، ما حرم الفلاحين من مصدر أساسي للأسمدة العضوية (روث الحيوانات) الضروري لإنتاج الحبوب والبطاطا، فضلًا عن منع تربية الخنازير، التي كانت تمثّل موردًا غذائيًا رئيسيًا للفقراء.

على المستوى الصناعي، لم تشهد هذه المناطق انطلاقًا فعليًا للصناعة الثقيلة إلا في الفترة ما بين 1840 و1860، خصوصًا في اللورين، ما أدى إلى استمرار العجز في امتصاص فائض اليد العاملة. وفي الألزاس، شهدت الصناعات التقليدية والتجارة المحلية تراجعًا خلال ستينيات القرن التاسع عشر، ما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة وعدم قدرة الاقتصاد المحلي على تلبية الحاجات المتزايدة للسكان، فدفع بالكثيرين إلى اختيار الهجرة، بحثًا عن أوضاع معيشية أكثر استقرارًا، ومنها الجزائر الخاضعة للسيطرة الفرنسية.[3]

ثالثا: الدو افع الاجتماعية:

شهدت أوروبا منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر، تحوّلًا ديموغرافيًا عميقًا تمثّل في نمو سكاني متسارع. فقد ارتفع عدد سكان القارة من حوالي 192 مليون نسمة سنة 1800 إلى أكثر

---

(1)–Fabienne Fischer, Les Alsaciens et les Lorrains en Algérie avant 1871, revue française d'histoire d'outre–mer, tome 84, n°317, 4e trimestre 1997, p59.

(2)–Michel Drosson, p–cit, p23.

(3)-Fabienne Fischer, Alsacienes et Lorrains en Algérie, histoire d'un migration 1830–1914, Editions Jacques Gandini, Bordeaux–Girondre, 1998, p– p9– 14.

من 450 مليون نسمة عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى، ما جعل الكثافة السكانية تصل إلى معدلات غير مسبوقة عالميًا، قُدرت بنحو 40 نسمة في الكيلومتر المربع. وقد رافق هذا التزايد السريع تدهور في الظروف الصحية وتفشي الأوبئة، نتيجة تفاقم الأوضاع البيئية والاجتماعية داخل المراكز الحضرية.[1]

ويُعزى هذا النمو السكاني إلى عدد من العوامل، أبرزها التقدّم الطبي، الذي ساهم في خفض معدلات الوفيات بفضل تعميم التلقيح ضد أمراض مثل الجدري،[2] وتطوير أساليب عزل المصابين بأمراض معدية كالكوليرا والتيفوئيد، فضلًا عن التراجع الملحوظ في انتشار الطاعون.[3] ومع ذلك، فإن هذا التحسن لم يُترجم إلى تحسن موازٍ في مستوى المعيشة، خاصة في البلدان التي لم تستفد من التحولات التي أطلقتها الثورة الصناعية. وتشير بعض التقديرات إلى أن نحو 15 مليون نسمة من أصل 22 مليون في بعض الدول الأوروبية كانوا يعيشون تحت خط الفقر/14 من السكان). وقد اختلفت معدلات الفقر حسب درجات التصنيع؛ فسجّلت بريطانيا أدنى النسب، بينما عرفت إسبانيا وإيطاليا أعلى المعدلات.[4]

وفي هذا السياق، برزت الجزائر، عقب احتلالها من قبل فرنسا، كوجهة بديلة للهجرة بالنسبة إلى شعوب حوض البحر الأبيض المتوسط، الباحثين عن سبل للنجاة من البؤس. وقد سبق تداول أخبار "الجزائر الجديدة" شفهيًا بين السكان، قبل أن تنخرط السلطات الفرنسية في تنظيم حملات إعلامية ودعائية رسمية، هدفت إلى جذب المهاجرين الأوروبيين، وتقديم الجزائر كمجال خصب للاستيطان، خاصة أمام سكان جنوب أوروبا المتضررين من الأزمات الاقتصادية والديموغرافية.[5]

---

[1]- عبد الفتاح أبو علية، إسماعيل أحمد ياغي، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، ط3، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1993، ص202.

[2]- ماركس رولان وآخرون، موسوعة تاريخ أوروبا العام من عام 1789 حتى أيامنا 3، تر: حسين حيدر، ط1، منشورات عويدات، بيروت-باريس، 1995، ص12.

[3]-عبد الفتاح أبو علية، إسماعيل أحمد ياغي، المرجع السابق، ص205.

[4]- العربي بلعزوز، (الهجرات الأوربية...)، المرجع السابق، ص، ص32، 33.

[5] - المرجع نفسه، ص76.

وكانت إسبانيا من أكثر البلدان الأوروبية تضررًا من تلك التحولات. فقد شهدت خلال القرن التاسع عشر انتشارًا واسعًا للأوبئة، أبرزها الحمى الصفراء سنة 1821، إضافة إلى موجات الكوليرا المتكررة، التي خلفت آلاف الضحايا في سنوات 1833، و1865، و1885،[1] وخصوصًا في مناطق الجنوب الشرقي مثل ألميريا.[2] وعلى الرغم من الظروف الصحية المتدهورة، استمر عدد السكان في الارتفاع، منتقلاً من حوالي 11 مليون نسمة سنة 1808 إلى أكثر من 18.5 مليون سنة 1900.[3] وقد تركز هذا النمو بشكل كبير في المدن الكبرى مثل مدريد وبرشلونة وفالنسيا،[4] بينما سجلت مقاطعة مورسيا أعلى نسب النمو السكاني خلال الفترة الممتدة بين 1860 و1900.[5]

وقد أدى هذا التوسع السكاني غير المتوازن، في ظل محدودية البنية التحتية وفرص العمل، إلى تدهور خطير في الأوضاع المعيشية، وارتفاع معدلات البطالة، خاصة في المناطق الفقيرة مثل جنوب شرق إسبانيا.[6] كما شهدت أسعار المواد الغذائية ارتفاعًا غير مسبوق، ما جعل الهجرة تمثل الخيار الوحيد أمام فئات واسعة من السكان الباحثين عن حياة أكثر استقرارًا وكرامة، وكانت الجزائر واحدة من أبرز الوجهات الممكنة.

وفي السياق ذاته، عرفت إيطاليا خلال القرن التاسع عشر تدهورًا شديدًا في الأوضاع الصحية، بسبب تفشي وباء الملاريا بين عامي 1860 و1912، خاصة في الجنوب وصقلية، بفعل انتشار المستنقعات وضعف البنى الصحية. وقد خلّف هذا الوباء آلاف الضحايا، ما جعل الهجرة خيارًا ملحًا للنجاة من هذه الظروف.[7] وتزامن ذلك مع ضغوط ديموغرافية واجتماعية حادّة، إذ ارتفع عدد سكان إيطاليا من 26 مليونًا سنة 1871 إلى 36 مليونًا سنة 1911،[8] وهو ما ضاعف من

---

[1] -حياة قنون، (دور ومكانة الاسبان...)، المرجع السابق، ص، ص 69، 70.

[2]–Jean–Jacques Jordi, Espagnol en Oranie histoire d'une migration 1830– 1914, Editions Jaques Gandini, Nice, France, 1996, p, p 48, 49.

[3]- حياة قنون، (اللاجئون الإسبان...)، المرجع السابق، ص36.

[4]–Jean–Jacques Jordi, op– cit, p47.

[5]–José Miguel Martínez–Carrión, En busca del bienestar: las migraciones en la historia de la Región de Murcia, January 2005, p41.

[6]–Jean–Jacques Jordi, op–cit, p55.

[7]–Djamel Latroch, (Origenes geográficos …), op–cit, p– p 59– 64.

[8] - عبد الفتاح أبو علية، إسماعيل أحمد ياغي، المرجع السابق، ص203.

وطأة الفقر والبطالة، خصوصًا في المناطق الريفية، نتيجة انخفاض الأجور وسوء توزيع الأراضي، خاصة بعد سنة 1882.[1]

كما ساهمت هذه الأوضاع في انتشار مظاهر انعدام الأمن والاستقرار، كقطع الطرق والسطو، لا سيما في كالابريا وصقلية، ما دفع بعض ملاك الأراضي إلى النزوح، في حين فضّل آلاف الفلاحين الهجرة بحثًا عن الأمن وفرص العيش الكريم، بدلًا من الدخول في مواجهة مباشرة مع السلطات.[2]

أما مالطا، فقد تضافرت فيها خلال القرن التاسع عشر عدة عوامل لتحويلها إلى بيئة طاردة للسكان. فقد ضربتها موجات متكررة من الأوبئة، كان أبرزها وباء الكوليرا في سنوات 1813، 1830، و1836–1837، مخلّفًا خسائر بشرية كبيرة. وعلى المستوى الديموغرافي، شهدت الجزيرة نموًا سريعًا، إذ ارتفع عدد السكان من نحو 100 ألف سنة 1798 إلى أكثر من 200 ألف مع نهاية القرن، ما أدى إلى بلوغ الكثافة السكانية مستوى قياسيًا قدره 466 نسمة/كم² بحلول سنة 1829، وهو من بين الأعلى في أوروبا في ذلك الوقت.

وقد رافق هذا الضغط السكاني تفشٍ واسع للفقر والبطالة، حيث تشير المعطيات الرسمية إلى أن أكثر من 10 آلاف شخص من أصل 23 ألفًا كانوا عاطلين عن العمل سنة 1829. وبالنظر إلى صغر مساحة الجزيرة ومحدودية مواردها، لم يتمكن المالطيون من تأمين سبل عيش مستقرة داخل حدود المحمية البريطانية.[3]

في ظل هذه الأوضاع، بدت الجزائر تحت الاحتلال الفرنسي وجهة جذابة، خاصة في ظل حاجة السلطات الاستعمارية إلى يد عاملة رخيصة.[4] وتشير بعض الروايات إلى أن عددًا من المالطيين احتفلوا بخبر احتلال الجزائر سنة 1830، باعتباره يمثل فرصة للهروب من واقعهم الخانق. وقد ازدادت وتيرة الهجرة المالطية، خصوصًا عقب الأزمات الغذائية الحادة وارتفاع الأسعار

---

(1)–Gaston Loth, op– cit, p, p34, 35.

(2)–Ibid, p, p16, 31.

(3)–Marc Donato, (Elisa..), op– cit p20.

(4)- العربي بلعزوز، (الهجرات الأوربية...)، المرجع السابق، ص87.

في عامي 1867–1868، مما عمّق التفاوت الاجتماعي ووسّع من دائرة الفقر، ودفع مزيدًا من المالطيين إلى مغادرة وطنهم باتجاه الضفة الجنوبية للمتوسط.[1]

في وسط أوروبا، شكّل التحول الديموغرافي أحد العوامل الأساسية التي غذّت الهجرة نحو الجزائر. فقد شهدت ألمانيا نموًا سكانيًا قويًا، إذ ارتفع عدد السكان من حوالي 24 مليون سنة 1816 إلى أكثر من 67 مليونًا سنة 1913، مدفوعًا بالزيادة الطبيعية.[2] وقد ولّد هذا النمو ضغطًا هائلًا على المدن والأسواق، فاندفعت أعداد كبيرة من سكان الأرياف إلى النزوح الداخلي نحو المدن، ثم لاحقًا نحو مستعمرات ما وراء البحار، بحثًا عن فرص اقتصادية لم تكن متاحة في أوروبا المأزومة.[3]

وتفاقمت هذه الظاهرة مع تداعيات الحرب ضد فرنسا، التي أدخلت ألمانيا في أزمة حادة بين عامي 1816 و1847. فقد تزامنت سنوات ما بعد الحرب مع فشل متكرر في المحاصيل، وارتفاع حاد في أسعار السلع الأساسية، وتسريح أعداد كبيرة من العمال، ما أدّى إلى مجاعات واحتجاجات واضطرابات اجتماعية، وظهور العصابات وجرائم السطو. وفي هذا المناخ، بدت الهجرة من بين الخيارات القليلة الممكنة للبقاء، خاصة نحو الجزائر، التي كانت قد بدأت تشهد استقرارًا نسبيًا تحت السيطرة الفرنسية.[4]

أما في سويسرا، فقد تمحورت دوافع الهجرة حول الفقر المدقع وتدهور الظروف المعيشية، خاصة في المناطق الجبلية مثل فاليه،[5] حيث أدى النقص الحاد في الموارد الطبيعية وضيق الأراضي الزراعية وتزايد الكثافة السكانية إلى استحالة تلبية حاجيات السكان الأساسية. وفي هذا السياق، لعبت شخصيات محلية مثل القنصل ث. برينر في مرسيليا دورًا في تسهيل عمليات الهجرة عبر

---

(1)–Djamel Latroch, (Malteses en Argelia…), op–cit, p66.

(2)-رولان ماركس وآخرون، المرجع السابق، ص203.

(3)–Jean–Maurice Di Constanzo, op–cit, p81.

(4) - رولان ماركس وآخرون، المرجع السابق، ص100.

(5)–Sans auteur, op–cit, p–p108–111.

تنظيم رحلات لبعض العائلات نحو الجزائر، حيث نُقل نحو 50 سويسرياً من المناطق الفقيرة إلى الجزائر.[1]

من جهة أخرى، شهدت منطقتا الألزاس واللورين، تحولات ديموغرافية مشابهة. فقد تضاعف عدد سكان الألزاس من حوالي 800 ألف نسمة سنة 1814 إلى ما يقارب المليون سنة 1846. وسجلت الكثافة السكانية ارتفاعًا كبيرًا، حيث بلغت 129 نسمة/كم² في الراين الأدنى و120 نسمة/كم² في الراين الأعلى بحلول عام 1851، ما أسهم في خلق ضغط ديموغرافي دفع بأعداد من السكان إلى الهجرة، خاصة نحو المستعمرات الفرنسية، وفي مقدمتها الجزائر، التي مثّلت أفقًا واعدًا للبحث عن العمل وتحسين شروط الحياة.[2]

رابعا: دو افع متنوعة للهجرة:

يرى معظم الباحثين أن الارتفاع الكبير في معدلات الهجرة الأوروبية خلال القرن التاسع عشر لم يكن نتيجة للعوامل الاقتصادية والسياسية والديموغرافية فحسب، بل ارتبط أيضًا بجملة من المؤثرات التاريخية والجغرافية والمناخية، بالإضافة إلى ما يُعرف بالدعاية الاستيطانية والامتيازات التي روجت لها السلطات الاستعمارية الفرنسية.[3] فقد عملت هذه الأخيرة، في إطار استراتيجيتها الرامية إلى تكثيف التواجد الأوروبي في الجزائر، على تنفيذ حملة دعائية واسعة النطاق، استهدفت بالأساس استقطاب فئات اجتماعية متضررة في دول كألمانيا وسويسرا وإيطاليا وإسبانيا ومالطا.[4]

ولتحقيق هذا الهدف، لجأت الإدارة الفرنسية إلى توظيف وكلاء للهجرة، تولوا مهمة الترويج لمشروع الاستيطان في الجزائر عبر توزيع المنشورات الدعائية، وتقديم وعود بحياة أفضل في المستعمرة الفرنسية، حيث الاستقرار والفرص الاقتصادية والامتيازات. وقد ساهمت البعثات

---

(1)–Dodis.ch/41219, E2/1361, Le Consul de Suisse à Marseille, Th. Brenner, au Conseil fédéral, p452.

(2)–Fischer Fabienne, (Les Alsaciens et les Lorrains en Algérie avant..), op–cit, p58.

(3)–Sans auteur, op–cit, p110.

(4)- عائشة حسيني، الاستيطان الأوربي بسهل المتيجة 1830-1870، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، 2012- 2013، جامعة وهران، الجزائر، ص49.

الدبلوماسية الفرنسية في دعم هذا المسعى من خلال توفير معلومات تفصيلية حول ظروف الانتقال والإقامة، وعرض الحوافز التي كانت متاحة للمهاجرين.[1]

نشرت السلطات الفرنسية العديد من الحملات الدعائية لتشجيع الهجرة إلى الجزائر، منها مقال في صحيفة (L'Afrique du Nord illustrée)، عام 1844 بعنوان "كيف عبرنا الجزائر" للكاتب غومو -موظف سابق في وزارة الحرب-، والذي نشر أيضا كتابين بعد التقاعد: (دليل المسافر إلى الجزائر)، (حوليات الجزائر عام 1844)، ركز فيهما على طرق وظروف الهجرة والعيش في الجزائر[2]. كما نُشر كتاب "دليل المستوطنين الجدد في الجزائر" عام 1848 الذي يحتوي معلومات مفصلة عن ظروف وفوائد الهجرة والحياة في الجزائر لتشجيع الأوروبيين على الانتقال إلى المستعمرة.[3]

تطورت الحملة الدعائية الفرنسية بقوة في الخمسينات من القرن التاسع عشر، حيث نشر البارون ماريا دو فيبار [4] كتاب "الجزائر والهجرة (l'Algérie et l'émmigration) عام 1853[5] ثم كتاب "نزهة إلى الجزائر (une excursion en Algérie) [6]، كما نُشر كتيبا لدي بوفري De Buvry - عضو الجمعية المركزية للهجرة والاستعمار في برلين والجزائر ومستقبلها تحت السيطرة الفرنسية- في ألمانيا عام 1855.[7]

---

[1]- العربي بلعزوز، (الهجرات الأوربية...)، المرجع السابق، ص72.

[2]–L'Afrique du Nord illustrée, journal hebdomadaire d'actualités nord–africaines, Algérie, Tunisie, Maroc. 1936–06–13, p,p 09, 10.

[3]–Guide des nouveaux colons en Algérie, Typographie Bénard et Compagne passage du Caire 2, Paris, 1848.

[4]-البارون ماكس ماريا دي قيبار، مدير السكة الحديدة بإقليم ساكسونيا في دريسدن الألمانية، ومستشار وزارة المالية. ينظر:

-jean–maurine di costanzo, L'émigration allemande en Algérie de 1830– 1890, cahiers d'études Germaniques, 1987, p64.

[5]–Ibid, p64.

[6]- العربي بلعزوز، (الهجرات الأوربية...)، المرجع السابق، ص71.

[7]–Emile Temime, La migration européenne en Algérie au XIXe siècle : migration organisée ou migration tolérée, Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, n°43, 1987, Monde arabe: migrations et identités. p35.

صدر أيضا كتيب "الجزائر كوجهة للمهاجرين الألمان" لفريدريك هيرمان عام 1863 تحت اسم مستعار "دي ديبن"، وهو ملخص لكتاب"الجزائر والهجرة" لفيبار، وتم توزيعه بكثافة في المناطق الألمانية على حساب الحكومة الفرنسية بالجزائر. ونُشرت بعض الإعلانات في صحف ألمانية متخصصة بالهجرة مثل صحيفة: "Auswanderung Zeitung für deutsche" التي نشرت في هامبورغ، وصحيفة "La deutsche Auswanderung-zeitung"، في بريمن، وصحيفة "L'Allgemeine Auswanderung-zeitung" في رودولشتات.

كما امتدت هذه الحملة إلى الداخل الفرنسي، لاسيما في مناطق الألزاس واللورين، حيث تم توزيع منشورات وملصقات دعائية موجّهة إلى السكان المحليين المعروفين بانتمائهم الثقافي الألماني.[1] وبالإضافة إلى المواد المطبوعة، لعبت المراسلات الشخصية للمستوطنين الأوائل في الجزائر مع ذويهم في أوروبا دورًا محوريًا في الترويج للهجرة، إذ كانت تتضمن شهادات واقعية تصف طبيعة الحياة والعمل في الجزائر.[2] وغالبًا ما كانت تُقرأ هذه الرسائل بصوت مرتفع في التجمعات العامة والكنائس، خصوصًا في قرى وادي الراين.[3]

كذلك استخدمت المعارض والمهرجانات كوسائل دعائية، مثل المعرض الاستيطاني الأول في باريس عام 1855، حيث تم عرض منتجات الجزائر لجذب المستثمرين والمزارعين الأوروبيين. وفضلاً عن المبادرات الرسمية، ساهمت مشاريع استيطانية خاصة في التسويق للهجرة، منها مشروع رجل الأعمال السويسري كزافييه ستوكمار، الذي اقترح خطة على السلطات الفرنسية لتوطين حوالي مائة سويسري خلال 25 سنة. كما كان أنشأ لاكروتز (Lacroutz) مؤسسة مزارعي الجزائر (Société des agriculteurs d'algérie) دورٌ مماثل في الترويج لهجرة منظمة.[4]

---

(1)–Jean–maurine di costanzo, op–cit, p36, 47.

(2)–Eric Maye, op–cit, p141.

(3)–Jean–maurine di costanzo, op–cit, p47.

(4) - العربي بلعزوز، (الهجرات الأوربية...)، المرجع السابق، ص69.

لم تقتصر الدعاية على الأدوات السياسية والثقافية فحسب، بل شملت أيضًا الجانب الفني، إذ كان لأغنية "المهاجرون" للفنان لويس غارد (Louis Gard) تأثير واضح في تشجيع العديد من السويسريين على التوجه نحو ما كان يُصوَّر بـ: "الأرض الساحرة"، أي الجزائر.[1]

من جهة أخرى، شكّلت الجزائر وجهة مفضّلة لفئات واسعة من المهاجرين القادمين من إسبانيا وإيطاليا ومالطا، وذلك لعدة اعتبارات موضوعية. فقد لعب تشابه المناخ المتوسطي بين الجزائر وبلدانهم دورًا في اتخاذ قرار الهجرة، كما ساهمت سهولة المواصلات البحرية وانخفاض كلفتها في جعل السفر إلى الجزائر خيارًا عمليًا، لا سيما في ظل إمكانية العودة السريعة عند الحاجة . وازدادت جاذبية الجزائر بفضل وجود أقارب وأصدقاء سبق أن استقروا فيها، مما وفر شبكات دعم اجتماعي ساعدت على تسهيل عملية الاندماج. يُضاف إلى ذلك العامل الاقتصادي الحاسم، والمتمثل في فارق الأجور، حيث كانت الفرص المتاحة في الجزائر تُوفّر دخلًا أعلى مقارنة بما كان متاحًا في بلدانهم الأصلية.[2]

كما ساهمت سهولة المواصلات وانخفاض كلفتها في جعل السفر إلى الجزائر متاحًا لشرائح واسعة من السكان، لا سيما في ظل ما وفّره القرب الجغرافي من إمكانية العودة السريعة في حال تعثرت التجربة. كانت مدة الرحلة عبر البحر الأبيض المتوسط لا تتجاوز في بعض الأحيان بضعة أيام، وغالبًا ما كانت تتم على متن قوارب صيد صغيرة أو سفن نقل تجارية مخصصة للمسافرين، مما جعل الجزائر الوجهة الأسهل وصولًا من وجهات الهجرة البعيدة مثل الولايات المتحدة أو أمريكا الجنوبية.[3]

في السياق التاريخي، تمتد جذور العلاقة بين إسبانيا والجزائر إلى قرون مضت، فقد بسطت إسبانيا سيطرتها على مدينة وهران وبعض المناطق المجاورة منذ أوائل القرن السادس عشر، واحتفظت بها حتى أواخر القرن الثامن عشر. وقد خلّف هذا الوجود الاستعماري، الذي امتد لحوالي ثلاثة قرون، أثرًا عميقًا على المستويات الثقافية والديموغرافية في المنطقة، وهو ما

---

(1)–Eric Maye, op–cit, p138.

(2) - العربي بلعزوز، (الهجرات الأوربية...)، المرجع السابق، ص79.

(3)–Djamel Latroch, (Malteses en Argelia…), op–cit, p67.

دفع بعض المؤرخين الإسبان – خصوصًا في ظل الحكم الفرنكوي – إلى اعتبار وهران "إقليماً إسبانياً سابقاً"[1] انتقل لاحقًا إلى الحكم العثماني، ثم إلى الاستعمار الفرنسي. [2]وتشير بعض الكتابات الإسبانية في عهد فرانكو إلى أن هذا التصور استُخدم لأغراض أيديولوجية، لتبرير العلاقة "الاستثنائية" التي جمعت بين إسبانيا والجزائر في ظل الاحتلال الفرنسي.[3]

أما الهجرة الإيطالية، فإن جذورها تعود إلى ما قبل الاحتلال الفرنسي، إذ ارتبطت منذ القرن السادس عشر بشبكة من العلاقات التجارية والبحرية بين الموانئ الإيطالية (مثل جنوة والبندقية ونابولي) وسواحل شمال إفريقيا، بما فيها الجزائر. وقد تميزت هذه العلاقات بتداخل فترات من الصراع البحري والقرصنة، مع فترات من الهدنة والتبادل التجاري،[4] حيث أبرمت إمارات إيطالية مختلفة اتفاقيات سلام وتجارية مع دايات الجزائر، مما يُشير إلى أن وجود الإيطاليين في الجزائر يسبق الاستعمار الفرنسي [5].

وقد لعب بعض الدبلوماسيين الإيطاليين دوراً نشطاً في تعزيز هذا الوجود، من خلال تشجيع الاستيطان الإيطالي في الجزائر. ومن الأمثلة البارزة على ذلك، الكونت داتيلي Comte) (Dattili، ممثل مملكة سردينيا لدى الداي حسين، الذي أظهر دعماً للمصالح الفرنسية قبيل الغزو سنة 1830. وقد فُسّر هذا الموقف لاحقًا على أنه جزء من استراتيجية سردينية لتوسيع نفوذها في

---

[1]–Sans auteur, Immigrations et présence espagnoles en Afrique du nord (xix et xx siècles), Migrance21, deuxième trimestre, 2012, p12.

[2]–Bachoud Andrée, les Espagnols en Algérie : questions sur l'identité et sur l'intégration, Exiles et migrations ibériques au XXe siècle, n°7, les politiques publiques face au problème migratoire, Université Paris 7, 1999, p207.

[3]–Wafa El–Fekair, La acogida de los refugiados en Oran : el centro de internamiento numero 2, seminario y exposicion, memoria del exilio Espannol en Argelia, 20– 23 de Octubre 2019, Argel– Oran, p169.

[4]–Claude Llinares, Danielle Lima–Boutin, op–cit, P5.

[5] - العربي بلعزوز،(الهجرات الأوربية...)، المرجع السابق، ص81.

شمال إفريقيا، حتى إن فكرة إنشاء "مملكة سردينية في الجزائر" طُرحت في بعض الأوساط السياسية الإيطالية.[1]

وبعد توحيد إيطاليا عام 1861، أصبحت الجزائر الوجهة الأولى للمهاجرين الإيطاليين في شمال إفريقيا، واستمر هذا الاتجاه حتى سنة 1893،[2] عندما بدأت السلطات الفرنسية في فرض قيود أكثر صرامة على شروط الإقامة والهجرة، مما حدّ من تدفق الوافدين الجدد. ومع ذلك، فقد أسهم الوجود الإيطالي في ترسيخ مكوّن ثقافي واجتماعي نشط ضمن الكولونيا الأوروبية، خصوصاً في المدن الساحلية الكبرى مثل الجزائر العاصمة وبونة ووهران.

وفيما يتعلق بالهجرة المالطية، فقد وجدت دوافع ثقافية ولسانية خاصة للاستقرار على الساحل الشرقي للجزائر. إذ سهّل التقارب اللغوي بين المالطية والعربية، إلى جانب تشابه التقاليد والعادات مع سكان شمال إفريقيا، عملية الاندماج.[3] وقد جعلت هذه العوامل من الجزائر – إلى جانب تونس – وجهة طبيعية ومفضلة للهجرة المالطية خلال القرن التاسع عشر.[4]

وفي إطار سياستها الاستيطانية الشاملة، سعت السلطات الفرنسية إلى تشجيع الهجرة الأوروبية إلى الجزائر باعتبارها وسيلة لتعزيز الاحتلال ميدانياً وتدعيم الطابع الأوروبي للمستعمرة. وقد وظّفت لهذا الغرض حزمة من السياسات التحفيزية، تمثلت منح الأراضي والمساكن، وتقديم تسهيلات إدارية ومالية للراغبين في الاستقرار، سواء كانوا أفرادًا أم جماعات، فضلًا عن المستثمرين في القطاعين الزراعي والتجاري [5].

---

(1)–Gaston Loth, op–cit, p107

(2)–Hugo Vermeren, des “hermaphrodites de nationalité”? Colonisation maritime en Algérie et naturalisation des marins–pêcheurs italiens de Bône (Annaba) des années 1860 à 1914, Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée, 137/ 2015, université de Provence, France, 22 juin 2015, p137.

(3)–Eugène Buet, question africain, De la double conquête de l’Algérie par la guerre et la colonisation, Imprimerie d’hippolyte Tillaird, Paris, 1842, p 354, 355.

(4)–Djamel Latroch, (Malteses en Argelia…), op–cit, p67.

(5)- العربي بلعزوز،(الهجرات الأوربية...)، المرجع السابق، ص68، 72.

وتحقيقًا لهذه الغاية، أصدر الجنرال بوجو مرسومًا عام 1841 يمنح الفرنسيين الأراضي والمساكن في الجزائر، شريطة امتلاكهم بين 1200 و15 ألف فرنك، مما زاد من وتيرة الهجرة الأوروبية إليها، حيث وصل 14 ألف مهاجر عام 1843 بينهم ألمان وسويسريون.[1] كما شجع قرار الجمعية الوطنية الفرنسية عام 1871 بتخصيص 100 ألف هكتار من الأراضي في الجزائر لمنطقتي الألزاس واللوراين، مع تقديم 400 ألف فرنك لتغطية تكاليف الهجرة، على زيادة أعداد المهاجرين الأوروبيين إلى المستعمرة الجزائرية.[2]

وعقب استقرار الأوضاع السياسية، وقعت فرنسا وبريطانيا إتفاقية تجارية عام 1860 عززت العلاقات الثنائية وشجعت السلطات الفرنسية على استقطاب المهاجرين البريطانيين إلى الجزائر. كما دفعت الظروف الصحية السيئة في بريطانيا بعد الثورة الصناعية –خصوصاً ارتفاع معدلات الإصابة بمرض السل– على تحويل الجزائر إلى وجهة علاجية بامتياز، حيث أوصى الأطباء والمبشرون الدينيون بالإقامة في مناخها المعتدل.

وفي نهاية خمسنيات القرن التاسع عشر، أصبحت الإقامة الشتوية في الجزائر العاصمة شائعة بين البريطانيين، الذين اعتبروها "مرادفًا للبقاء على قيد الحياة"، حسب تعبير بعض الصحف آنذاك. فبحلول سنة 1857، اتجه العديد من البريطانيين إلى الجزائر لقضاء فصل الشتاء، لما يتمتع به مناخها من دفء وصفاء، مقارنة بوجهات أوروبية أخرى مثل نيس أو روما. وكان البعض يقيم فيها لفترات قد تمتد إلى عامين كاملين، ما جعلها تشتهر بهوائها النقي كوجهة للنقاهة والعلاج لمرضى السل، لكنها أصبحت اليوم مهملة رغم قربها من بريطانيا.[3]

---

[1]-صالح عباد، المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870-1900، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984. ص11.

[2]–L. Louis Lande, Les Alsaciens–Lorrains en Algérie, revue des deux mondes, T11, 2019, p6.

[3]–Redouane Joëlle, La présence anglaise en Algérie de 1830 à 1930, Revue de l'occident musulman et de la méditerranée, n°38, 1984, p17.

المبحث الثاني: مشاريع توطين وطلبات لاستيطان الجاليات الأجنبية بالجزائر 1830-1939:

من أجل إنجاح مشروعها الاستعماري والاستيطاني في الجزائر، اعتمدت فرنسا على استقدام موجات بشرية كثيفة من مختلف أنحاء العالم، ولا سيما من أوروبا. فقد وفّرت لهؤلاء امتيازات عديدة شجّعتهم على الاستقرار في الجزائر. كان الهدف الأساسي من هذه السياسة هو تشكيل نسيج اجتماعي جديد، قائم على عناصر أجنبية، يحلّ محل السكّان الأصليين.[1]

وقد بدأت هذه الهجرات الأوروبية مع بدايات الاحتلال الفرنسي عام 1830، وكانت في أول الأمر فردية، مستفيدة من الفرص الجديدة التي أتاحها الاستعمار. غير أن هذه الهجرات لم تكن مجرد نتائج عفوية، بل جاءت منسجمة مع رؤية سياسية واضحة تبنّتها السلطات الفرنسية منذ السنوات الأولى للاحتلال، وهي الرغبة في "إحلال" سكان أوروبيين محل السكان الأصليين. وتعبّر عن هذه الرؤية بوضوح الوثيقة التي أعدّتها اللجنة المكلّفة من طرف الملك في 7 جويلية 1833، حيث جاء فيها: "إن نظام الطرد العنيف للأهالي واحتلال الأرض بصورة كاملة، واستبدال السكان الحاليين مباشرة بسكان أوروبيين، قد تم اقتراحه... لكنني لا أعتقد أن هذا كافٍ لضمان تقدّم المستعمرة. لا بدّ من فتح الأبواب أمام جميع الأجانب."[2]

مع تراجع تدفق المهاجرين الأوروبيين، ولظروف خارجة عن سيطرة الحكومة الفرنسية في استقدام العناصر الأجنبية،[3] لم يعد رأس المال كافيًا لإنجاح الاستيطان. ولتجنب المزيد من التضحيات التي قدمها الجيل الأول من المستوطنين الأوروبيين الذين واجهوا الموت بسبب الأعمال

---

[1]-عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، ج2، وزارة المجاهدين، الجزائر، ص34.

[2]–Kamel Kateb, Européens, « Indigènes » et Juifs en Algérie (1830–1962) : Représentations et réalités des populations, Éditions de l’Institut national d’études démographiques, Paris, 2001, p28.

[3]-العربي بلعزوز، (الهجرات الأوربية...)، المرجع السابق، ص130.

الشاقة،[1] كان من الضروري جلب يد عاملة جديدة من المناطق الحارة، بغض النظر عن لون بشرتهم، مثل الزنوج أو الهنود أو الصينيين.[2]

في منتصف القرن التاسع عشر، فكرت فرنسا في خطة بديلة لاستقدام يد عاملة رخيصة وممتازة إلى مستعمراتها، وهي استقدام الزنوج الأحرار من الولايات المتحدة الأمريكية بتكاليف أقل من الأوروبيين. هذه الفكرة عرضها سابقًا الرئيس الأمريكي جيمس مونرو لكنها لم تتحقق. وعندما أحيتها الحكومة الفرنسية، لم يعارضها الرئيس أندرو جونسون.[3]

كما تواصلت حكومة باريس أيضا مع ملك الداهومي (البنين حاليا)، حول إمكانية استقدام نحو 200 ألف إفريقي إلى الجزائر، ومنح الملك موافقته على المشروع، لكن سرعان ما تخلت السلطات الفرنسية عنه، وفي النهاية تراجعت فرنسا عن كلا المشروعين (الزنوج الأحرار من الولايات المتحدة الأمريكية، زنوج الداهومي) بسبب تكلفة النقل المرتفعة[4].

وآخر مشروع في أجندة الحكومة الفرنسية حول استقدام الزنوج، جاء في مراسلة من وزير الخارجية الفرنسية إلى رئيس البرلمان، مؤرخة بتاريخ 07 جانفي 1903م يتحدث فيها عن إمكانية استقدام حوالي 200 عائلة من بريطاني جنوب إفريقيا والمتواجدين في عديد الدول الأوربية، بعدما نفتهم الحكومة البريطانية باعتبارهم ثائرين ضدها بعد حملهم السلاح ضدها في حرب البوير الثانية[5]، لكن الأستاذ العربي بلعزوز، ومن خلال دراسته للوثائق الأرشيفية للمشروع لم يلحظ أي رد رسمي من طرف الحكومة الفرنسية على المشروع.

---

(1)–Saint Amant, l'Algérie et les nègres libres des États–Unis, Imprimerie et lithographie Bouyer, Alger, 2 édition, 1866, p25, 26.

(2)–A–Bordier, la colonisation scientifique et les colonies françaises, C, Reinwald libraire–éditeur, Paris, 1884, p43.

(3)–Saint, Amant, op–cit, p III, VI.

(4)- العربي بلعزوز، (الهجرات الأوربية...)، المرجع السابق، ص130.

(5)-والمقصود هنا حرب البوير الثانية (1899–1902)، التي قامت خلالها بريطانيا بضم جمهوريتَي البوير المستقلتين: جمهورية ترانسفال ودولة أورانج الحرة. ينظر: حمزة ملغوث البديري، موقف ألمانيا من حرب البوير 1899- 1902، مجلة دراسات في التاريخ والآثار، العدد70، جوان 2019، ص-ص 191- 194.

وفي إطار نفسه، وضمن سياسية مقترحات السلطات الفرنسية لجلب الأجانب إلى الجزائر، وجدت مجموعة كبيرة من المراسلات المتبادلة بين مختلف الجهات الرسمية الفرنسية كممثليها في الجزائر، وفي الشام والبعثات الدبلوماسية، تحتوي عرضا يتناول موضوع تحويل المارونيين من الشام إلى الجزائر، وهذا بعد أحداث 1860، لكن سرعان ما عدلت عن هذا القرار، لأن هذه الفئة قد تأثر على السلم والأمن العام بالجزائر، وهو ما خلفته في الشام بعد صراع الطوائف[1].

في عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة، غيرت فرنسا سياستها واتجهت نحو استقدام عمالة جيدة ورخيصة من شرق آسيا، وتحديدًا من الصين. كلفت الحكومة الفرنسية مندوبي الهجرة وممثليها الدبلوماسيين في الصين بدراسة إمكانية استقطاب يد عاملة صينية إلى الجزائر، فتسابقوا في تقديم مشاريعهم، يمدحون من خلالها الإمكانيات العمالية للجنس الأصفر.

أول مشروع قُدم في هذا الشأن، الذي أشارت له مراسلة وزير الخارجية الفرنسي إلى وزير الداخلية في أوت 1871، حيث اقترح القنصل الفرنسي سانيو في مقاطعة توشوان الصينية استقدام عائلات صينية للعمل في الجزائر، وهو نفس المقترح الذي سبق وأن طرحه القنصل السابق دبري في مقاطعة هان كيون عام 1863، لكن الوضع لم يكن يسمح بتنفيذ هذه المقترحات.

كما تشير رسالة أخرى موقعة من طرف وزير الداخلية الفرنسي إلى الحاكم العام بالجزائر شانزي بتاريخ 28 جوان 1877، إلى المهمة الرسمية التي كلف بها - العائد من الصين- الضابط الفرنسي شودلين (Schoedelin) من طرف الإمبراطورية الثانية من أجل دراسة إمكانية جلب مهاجرين صينيين إلى الجزائر[2].

وبهذا نرى أن المشاريع التي تقدم بها المندوبون، والممثلون الدبلوماسيون لجلب الصينيين إلى المستعمرة في عهد الجمهورية الثالثة قبل سنة 1878 هم عرضان حسبما وجدنا، أما عن وجهتي نظري في هذا الشأن فأعتقد أن أهم مقترح وضع في يد السلطات الفرنسية، وكان موضوعا للنقاش في المجالس والجمعيات الفرنسية بالجزائر، هو العرض الثالث والمتمثل في مشروع شيفريلو. كان هدف هذا المقترح توفير عمالة رخيصة ومجتهدة لتطوير المستعمرة وتنميتها زراعيًا وصناعيًا.

---

[1]- العربي بلعزوز، (الهجرات الأوربية...)، المرجع السابق ص132.

[2]- المرجع نفسه، ص130.

وبدايته جاءت مع رسالة بعث بها السيد شيفريلو مندوب إحدى شركات الهجرة الفرنسية بالصين رسالة إلى الحاكم العام شانزي، بتاريخ 03 أفريل 1878، يقترح ويطلب منه فيها الموافقة على مشروع لاستقدام مجموعة من العمال الصينيين إلى الجزائر، وشرح له في هذه المراسلة تفاصيل هذا العرض؛ حيث أبرز فيها صفات ومميزات اليد العاملة لهذا البلد، والتي رأى أنها ستساعد في إنجاح الاستيطان الفرنسي بالجزائر، والشروط اللازمة لتطبيق هذا المشروع بنجاح في المستعمرة، مع رسم الخطوط العريضة لعمل الشركة، وفيما يلي عرض حال للمشروع:

تولدت فكرة استقدام العمالة الصينية إلى الجزائر لدى المندوب شيفريلو بعد رحلاته إلى الصين والشرق الأقصى (كوشين تشاينا-كوتشينشينا-[1]) وإقامته هناك، حيث شاهد الخدمات التي تقدمها العمالة الصينية للاستعمار، وشاهد النقص الكبير في اليد العاملة في الجزائر بسبب تراجع العنصر الأوروبي، فرأى أن العمالة الصينية ستكون مصدرا ثمينا للمستعمرة.

وجد شيفريلو ترحيبا بفكرته من معظم المسؤولين والمستوطنين الأوروبيين في الجزائر[2]، خاصة كبار ملاك الأراضي بسهل الهبرة الذين طلبوا 4000 عامل صيني.[3] والسبب في طلباتهم هو اعتمادهم على عمالة غير منتظمة ومتنوعة الأعراق من إسبان وإيطاليين ومالطيين في مشاريع الأشغال الكبرى، بالإضافة لخوفهم من تهديد هذه العمالة لعملية الاندماج التي تسعى الحكومة العامة الفرنسية تحقيقها بالمستعمرة.

في المقابل يرى شيفريلو أن العامل الصيني لا يملك الصفات المعيبة التي لدى بعض العمال الأوربيين، فالصيني يغادر بلده نحو المهجر دون اصطحاب عائلته، حيث يبقى فترة محددة قبل أن يعود إلى وطنه الأم بسبب الشوق والحنين، في حين أن العامل الأوربي يهاجر برفقة عائلاته وفي ذهنه فكرة الاستقرار وعدم الرجوع إلى موطنه الأصلي، زيادة على ذلك فإن القوى العمالية الصينية تساهم في تنظيم الأجور في جميع النقاط التي يتركز فيها المستوطنون الأوربيين، ويسرعون من وتيرة

---

[1]- مقاطعة تاريخية تقع في الجنوب الشرقي لفيتنام (الهند الصينية سابقا).

[2]–A.N.O.M : GGA, L1, Emigration : Emigration chinois.1878

[3]–Journal des débats politiques et littéraires, Editions Paris, 12 Août 1878, p01.

العمل في الاستثمارات التي تحتاج للقوى العاملة، لتأمين مستقبل المستعمرة، ورغم هذا تبقى العمالة الصينية غير كافية لحماية الجزائر من العمالة الأوربية الغير منتظمة.

كان هناك مشروع لتكوين شركة للهجرة تقوم بجلب عمال صينيين إلى الجزائر المستعمرة من طرف فرنسا آنذاك. تتكون الشركة من وكالتين، واحدة في الصين لتجنيد العمال، والأخرى في الجزائر لاستقبالهم وتوظيفهم. يتم انتقاء العمال بعناية من حيث السيرة والسلوك قبل نقلهم إلى الجزائر. تشرف السلطة الفرنسية وقنصل الصين في الجزائر المعين لهذا الغرض على عملية الهجرة هذه. يتم جلب العمال حسب متطلبات المستوطنين الفرنسيين فقط، وإعادة من لا يصلح للعمل إلى الصين عن طريق الوكالة الموجودة في الجزائر.

وعن الاعتراضات القوية التي سجلت ضد المشروع، والتساؤلات العديدة التي طرحت حول قضية إدخال العمال الصينيين للعمل لدى المستوطنين الذين يحتاجون خدماتهم فقط لأيام معدودة؟ فكانت إجابته بسيطة.

واجه هذا المشروع اعتراضات قوية وتساؤلات عديدة حول إدخال العمال الصينيين للعمل لدى المستوطنين لفترات قصيرة. أوضح ممثل الشركة أن المشروع لا يهدف لحل المشكلة دفعة واحدة، وأعلمهم أن أغلب المستثمرات والمزارع الكبرى بالجزائر، تفتقر إلى اليد العاملة، وبهذا ستغطي العمالة الصينية هذا العجز، وعلى هذا الأساس سيكون تدفق الهجرة الصينية نحو المستعمرة منتظما، حتى تحقق التوازن بين اليد العاملة القديمة الموجودة سابقا بالجزائر وبين اليد العاملة الجديدة القادمة من الصين، وفي الأخير نصح شيفريلو السلطات الفرنسية بتوجيه الصينيين أيضا لخدمة الملكيات الصغيرة، لأن شركته بإمكانها الحصول على عدد غير محدود من العمال في غضون أربعين يوما.

ولكي تظهر خدمات الشركة اشترط الوكيل على السلطات الفرنسية حماية هذا الامتياز المؤقت من المنافسة من قبل شركات الهجرة لمدة 5 سنوات قابلة للتمديد في حال نجاح التجربة،

معتبرًا هذه المدة عادلة لتعويض خسائر الشركة وعرقلة المنافسين. ورأى المندوب أن هذا المشروع المحدود لن يشكل خطرًا على المستعمرة.[1]

وبعد تلقي الحاكم العام شانزي لمقترح شيفريلو، قرر عدم اتخاذ قرار بشأنه قبل استشارة السلطات العليا للمستعمرة. كان له سببان لذلك، أولهما أن الظروف الاقتصادية في البلدان التي ذكرها شيفريلو كانت أفضل من الجزائر، وثانيهما مخاوفه من عرقلة توطين المستوطنين الأوروبيين هناك، لأنها مهمة لاستكمال المشروع الاستيطاني. قام الحاكم العام بعد ذلك بإحالة المقترح إلى المجالس العامة والجمعيات الزراعية في عمالات وهران[2] وقسنطينة لدراسته وإبداء الرأي.[3]

في النهاية، رفض المجلس العام لعمالة قسنطينة المقترح باعتباره احتكارًا، وكان نفس قرار عمالة وهران، التي تبنت رأي لجنة الأشغال العامة بعدم منح الشركة أي امتياز. وهو نفس الشرط الذي ألحت عليه الجمعية الزراعية لعمالة قسنطينة، وهي التي وافقت على الهجرة الصينية. وكانت الصحافة منقسمة، فجريدة الإخبار عارضت المشروع بينما جريدة المناقشات السياسية والأدبية أيدته. وهكذا ظهر خلاف حول إمكانية استقدام اليد الجنس الأصفر للجزائر.[4]

ووصلت أيضا العديد من طلبات الهجرة من شرق وشمال أوربا إلى وزارة الشؤون الخارجية من أجل القدوم إلى الجزائر. ونجد من بينها، طلب كاهن كنيسة المولى سليمان الأرمينية الكاثوليكية بأرضروم إلى السيد دولا بولينييه المكلف بالشؤون الفرنسية لدى الدولة العثمانية[5]-بتأيد من وكيل الهجرة السيد روكفيرير- في رسالة مؤرخة بتاريخ 04 مارس 1896 موجهة إلى السيد وزير الشؤون

---

(1) –A.N.O.M : GGA, L1, Emigration, Emigration chinois.1878

(2)-أنظر الملحق رقم 02: محضر اجتماع المجلس العام لعمالة وهران سنة 1878 لإبداء الرأي في مشروع شيفريلو ص415.

(3)–A.N.O.M : GGA, L1, Emigration, Emigration chinois, conseil général du département d'Oran, séance de 20 avril 1878.

(4)- محمد سليماني، علي بشير بلمهدي، محاولات الإدارة الاستعمارية الفرنسية توطين الجالية الصينية بالجزائر على ضوء وثائق من الأرشيف الفرنسي لسنة 1878، مجلة الحوار المتوسطي، مج 13، ع3، ديسمبر 2022، ص-ص 18-23.

(5)-أنظر الملحق رقم 03: طلب كاهن كنيسة المولى سليمان الأرمينية الكاثوليكية بأرضروم إلى السيد دولا بولينييه المكلف بالشؤون الفرنسية لدى الدولة العثمانية، ص416.

الخارجية الفرنسية بغية توطين الآلاف من رجال الدين الكاثوليك بولايات أرضروم بالجزائر، لأنها بلد آمن في نظرهم، وهذا بسبب المجازر التي أصبحت تهدد حياتهم يوميا[1]. فنقل الوزير بدوره الطلب إلى الحاكم العام للجزائر السيد جول كامبون في مراسلة بتاريخ 13 مارس من نفس السنة، مرفق بوسائل التنفيذ المقترحة في حال قبول الطلب[2].

بعد دراسة الطلب، رفضه الحاكم العام للجزائر جول كامبون لاعتبارات سياسية ومالية واقتصادية. تم إبلاغ الوكيل الذي قدم الطلب باستحالة قبوله.[3] وفي 27 يوليو 1896، تم إرسال تقرير مفصل عن رفض الطلب إلى كاهن الكنيسة عبر السفير الفرنسي في القسطنطينية، على الرغم من أن سبب الرفض غير معروف بسبب عدم توفر التفاصيل في الوثائق المتاحة.[4]

كما وجدنا في الأرشيف بمدينة إكس دي بروفانس وثيقة تتضمن طلبًا من الكريتيين المسيحيين لتأسيس مستعمرة لهم في الجزائر. وكان هذا الطلب في رسالة من الحاكم العام للجزائر إلى وزير الحرب الفرنسي في 28 مارس 1866، ردًا على رسالة سابقة تضمنت عريضة تسلمها مندوبو الحكومة الفرنسية من المهاجرين الكريتيين في أثينا.

كان السبب الرئيسي لطلبهم هو الثورة الكريتية ضد الدولة العثمانية عام 1866، حيث انتصر العثمانيون وأجبر الكريتيون على الفرار إلى اليونان. فرأوا الجزائر وجهة مناسبة لاستيطانهم بسبب القرب الجغرافي وإمكانية الحصول على أراضٍ للزراعة، ولتشابه المناخ مع جزيرتهم.

قدم حوالي 50 أسرة كريتية مسيحية هذا الطلب، دون تشجيع مباشر من الحكومة الفرنسية. وكانوا على استعداد لتقديم شروط حول موقع استيطانهم وحجم الأراضي وغيرها من

---

(1)–GGA, L1/7, colonisation, émigration, émigration Arménienne, Projet d'immigration en Algérie des Arméniens catholique de wilayes d'erzurum, 04 mars 1896.

(2)–GGA, L1/7, colonisation, émigration, émigration Arménienne, Projet d'immigration en Algérie des Arméniens catholique de wilayes d'erzurum, 13 mars 1896.

(3)–GGA, L1/7, colonisation, émigration, émigration Arménienne, Projet d'immigration en Algérie des Arméniens catholique de wilayes d'erzurum, 05 Aout 1896.

(4)–GGA, L1/7, colonisation, émigration, émigration Arménienne, Projet d'immigration en Algérie des Arméniens catholique de wilayes d'erzurum, 13 Aout 1896.

التفاصيل في اتفاق لاحق. لسوء الحظ، لا توجد معلومات عن رد الحاكم العام للجزائر على هذا الطلب في الوثائق المتاحة، ولا معرفة ما إذا تم استقدام هؤلاء المهاجرين الكريتيين المسحيين في نهاية المطاف أم لا.[1]

وفي سياق بحثنا دائما عن الشعوب التي ارتبط اسمها بالاستيطان في مستعمرة الجزائر، من شرق أوروبا إلى غربها هذه المرة، هناك عنصر آخر حاول وكلاء الهجرة جذبه نحو الجزائر، وهو المهاجر الايرلندي. في منتصف القرن التاسع عشر، شهدت أيرلندا موجة هجرة كبيرة بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة والمجاعات التي ضربت الجزيرة. بين عامي 1840 و1870، هاجر ما يقرب من 3 ملايين أيرلندي إلى العالم الجديد، خاصة الولايات المتحدة.

في ظل هذه الظروف، برزت فكرة توطين المهاجرين الأيرلنديين في المستعمرات الفرنسية بشمال إفريقيا. فرأت السلطات الفرنسية أن المناخ في الجزائر لا يختلف كثيرًا عن مناطق معينة في أوروبا كان سكانها قد استوطنوا بالفعل في الجزائر مثل المقاطعات السويسرية وشوابيان والراين.

كما اعتبرت أن الفلاحين الأيرلنديين معتادين على حياة البؤس والقسوة، إضافة إلى تشابه الديانة المسيحية بينهم وبين الفرنسيين. لذا، بدأت خطط الهجرة الأيرلندية إلى الجزائر في عام 1847 وامتدت حتى 1869، حيث قدمت عدة ثلاث مقترحات للحكومة الفرنسية من قبل أشخاص فرنسيين وأيرلنديين بهدف توطين المهاجرين الأيرلنديين في أراضي الجزائر.

في عام 1847، بدأ مشروع استيطان المزارعين الايرلنديين في الجزائر بفكرة من السيد بيرثيلوت، حيث اقترح عن طريق السيد لورانس عضو مجلس الدولة على الحكومة الفرنسية تجنيد 300 إلى 400 مزارع ايرلندي واستقدامهم إلى الجزائر مقابل منحهم أراضي كامتياز. وافق الجنرال بوجو والكونت جويوت على هذه الفكرة.

في ذلك الوقت، كان الايرلنديون لا يزالون يعيشون في المستعمرات البريطانية، ولم تعارض الحكومة البريطانية ترحيلهم إلى الجزائر. تواصل بيرثيلوت مع المصانع الايرلندية واقترح تعيين

[1]–GGA, L1/7, colonisation, émigration, émigration Crétoise, Minute de la lettre écrite.

قنصل فرنسي في دبلن لاستئجار السفن لنقل المستوطنين. وأصر على مرافقة عمل شركته لضمان نجاح المشروع دون عوائق من الحكومة البريطانية.

وتقدم السيد جون جاغو عضو نقابة المحامين الايرلنديين المقيمين في لندن بمقترح ثاني إلى الملك لويس فيليب ملك فرنسا، يطلب فيه إرسال مزارعين ايرلنديين إلى الجزائر، بينما كان يرى في وقت سابق أن الايرلنديين يجب أن يستقروا في اسبانيا وايطاليا. كان جاغو يجهل الموارد الحقيقة للمستعمرات، إذ يعتقد خطأً أن التربة في الجزائر مناسبة لزراعة القطن والفلين، وأن هجرة الايرلنديين ستكون مربحة اقتصاديا.

رد وزير الحرب الفرنسي على جاغو بتذكيره بالشروط المفروضة على المستوطنين أصحاب الامتيازات الكبيرة، حيث يجب عليهم تقديم الموارد المالية اللازمة لدعم العائلات المهاجرة بعد تثبيتها حتى تصبح مكتفية ذاتيا. كما أن المزارعين يجب أن يمتلكوا مبلغ 4000 فرنك على الأقل للحصول على امتياز أرض، لذا وجب اللجوء إلى الاتفاق مع كبار الملاك لدعمهم. طلب الوزير من جاغو متابعة مشروع الهجرة الايرلندية نحو الجزائر وتقديم مقترح منظم ومفصل، لكن الأخير لم يفعل ذلك، لذا لم يتم اعتبار مقترحه بجدية واعتبرت محاولته فاشلة تاريخيا.

تقدم أيضا الايرلندي مارتن لينتش بمشروع جاء بناءا على قراءته لمقالات صحفية تتحدث عن تشكيل شركة تهدف إلى توجيه الهجرة الايرلندية إلى وادي الميسيسيبي، ويهدف المشروع إلى تجربة الهجرة الايرلندية في الجزائر المستعمرة الفرنسية آنذاك، وهذا بجلب مزارعين ايرلنديين مجتهدين قادرين على مواجهة الأهالي دون مساعدة القوات النظامية مقابل منحهم امتيازات.[1]

اقترح لينتش منح امتيازات لشركات فرنسية، والتي تخصص مساحات أراضي تتراوح بين 15 و30 هكتارا لكل أسرة، مع تفضيل أرباب الأسر فوق سن الأربعين والعائلات ذات الأطفال القادرين على المساعدة في العمل الزراعي. وكان يأمل في اندماج سريع الأيرلنديين مع المستوطنين الأوروبيين الآخرين في الجزائر بفضل تعلمهم الفرنسية. وهذا ما حرص عليه في عملية انتقاء المستوطنين.

---

[1]–Georges Yver, les Irlandais en Algérie, Revue Africaine, vol, 60, Alger, 1919, p– p 175– 177.

في النهاية فشل مشروع توطين المزارعين الايرلنديين في المراكز السكانية التي تم التخطيط لتثبيتهم فيها بمقاطعتي قسنطينة ووهران، وهذا بسبب عدم قدرة لينتش على تلبية متطلبات السلطات الفرنسية فيما يتعلق بتفاصيل التمويل والموارد للشركة المقترحة لإدارة عملية التوطين. وانتهت سنة 1847 بخيبة أمل آمال الايرلنديين للهجرة إلى الجزائر.

بعد فشل عدة مشاريع للهجرة الايرلندية، ظهر مشروع جديد من المهندس المعماري البريطاني جورج ويجلي، قائد أولى رحلات الحج الايرلندية إلى بيت المقدس، والخبير بشؤون الشرق واللغة العربية. وضع ويجلي نفسه تحت تصرف الحكومة الفرنسية منذ 1861 بهدف تجسيد مشروعه القائم على توجيه الهجرة الايرلندية إلى الجزائر المستعمرة الفرنسية، وهذا بعد اندلاع الحرب الأهلية بالولايات المتحدة الأمريكية التي هددت وصول المهاجرين الايرلنديين إلى القارة.

كان مشروع ويجلي يقترح منح المهاجرين الايرلنديين أراضي بالجزائر كقروض يسددونها على أقساط سنوية بنسبة 10% من المبالغ التي تنفقها الدولة على نقل وتوطين المهاجرين. وبعد 15 عاماً، يصبحون ملاكاً ومساهمين في شركة المشروع. أما عن نوعية المهاجرين الذي سيتم نقلهم نحو الجزائر، فيتشارك ويجلي في الرؤية مع لينش، حيث اقترح الاستعانة برجال الدين الكاثوليك لاختيار وتوجيه المهاجرين، وبناء دير لهم بإفريقيا.

قدمت الإدارة الاستعمارية جوابها للسيد ويجلي، حيث رفضت تقديم الدعم المالي، واشترطت توفر 3000 فرنك للعائلات الايرلندية المهاجرة، مما اعتبره صعباً. نتيجة لذلك، حوّل ويجلي مشروعه إلى نيوزيلندا حيث كانت الحوافز للمهاجرين أفضل، لكن هذا لا يمنع هجرة ايرلنديين بإمكانهم توفير الموارد الكافية للاستيطان بشكل فردي للجزائر.

بالرغم من فشل جميع المشاريع السابقة، لم يثبط هذا من عزيمة الوكلاء ومروجي الهجرة الايرلندية نحو الجزائر، وها هو السيد جون ماك كي يتوجه بالتماس إلى الإمبراطور نابليون الثالث سنة 1868 لمنحه امتيازا 40 ألف هكتارا من الأراضي في الجزائر، من أجل تثبيت المستوطنين

الايرلنديين في الجزائر، وارتبطت خطة مشروعه بتحويل المهاجرين الايرلنديين من الدول الأنجلو ساكسونية في الخارج وتوجيههم نحو البلدان الأوربية ومستعمراتهم في القارة الإفريقية[1].

ولهذا قام السيد ماك كي وبمساعدات محسنين بريطانيين من تأسيس شركة بمسمى شركة الاستعمار الأوربي للأراضي، للتكفل بهؤلاء المستوطنين الفقراء الذين أثقل كاهلهم من استئجار الأراضي، وبعد المسافة في ظل الأخطار والكوارث التي تصاحب الرحلة البحرية التي تدوم شهرين، واختلاف المناخ. كل هاته الظروف وظفها السيد ماك كي في مراسلته المختلفة مع أصحاب القرار في أوروبا ليحول مسار الهجرة الايرلندية من أمريكا إلى إفريقيا[2].

وفي السياق نفسه، شهدت الجزائر خلال الفترة الاستعمارية تدفقات محدودة من المهاجرين المغاربة والتونسيين، الذين عبروا الحدود الشرقية والغربية بحثًا عن فرص عمل موسمية في الزراعة، خاصة في مواسم البذر والحصاد.[3] ورغم ضعف أعدادهم مقارنة بالجاليات الأوروبية، فقد بلغ عددهم حوالي 21424 نسمة سنة 1901، بحسب الإحصاءات الفرنسية. ووفقًا للتقارير الاستعمارية، فقد اعتُبر التونسيون أقل نشاطًا في الزراعة مقارنة بالمغاربة، الذين عُرفوا بقدرتهم على التحمل، رغم أن الجميع كان يُنظر إليهم كقوة عاملة تحتاج إلى الرقابة والانضباط. ومع ذلك، فإن هذه الجاليات لم تُشكّل تجمعات سكانية مستقلة، بل ذابت في نسيج السكان المحليين، ما يجعل من الصعب دراسة أوضاعها بشكل منفصل.

غير أن تزايد أعداد العمال المغاربة في مزارع المستوطنين الفرنسيين أثار استياء واسعًا بين الجزائريين، الذين رأوا في ذلك تفضيلًا للمغاربة على حسابهم، ما أدى في بعض الأحيان إلى توترات ومواجهات. ويُوثّق أحد التقارير حادثة وقعت يوم 28 أغسطس 1937 في واد برقش، حيث تعرضت مجموعة مكوّنة من ثلاثين عاملًا مغربيًا لهجوم بالحجارة من قبل عشرة جزائريين، مما أسفر عن

---

(1)–Ibid,p, p 181– 185.

(2)–GGA, L1

(3)–Charles Rivière, Lecq Hippolyte, Manuel pratique de l'agriculteur algérien: grandes cultures, céréales, vignes, paturages, éleages du bétail, horticulture, arboriculture, économie rurale, hygiène, matérial ey constructions agricoles, suivi d'un calendrier du cultivateur, Editeur Augustin Challamel, Paris, 1990, p132.

إصابة ثلاثة منهم، وتطلب تدخل الدرك والحارس البلدي. وتكرر التدخل الأمني في حمام بوحجر بعد يومين لفتح تحقيق، خلُص إلى أن الحادثة كانت محاولة متعمّدة لمنع المغاربة من العمل لدى المستوطنين، لفتح المجال أمام العمالة الجزائرية. وقد أدى ذلك بالفعل إلى تراجع المعمّرين عن استخدام اليد العاملة المغربية لفائدة العمال الجزائريين، في مشهد يعكس التنافس المحتدم على فرص العمل في اقتصاد استعماري غير متكافئ.[1]

[1]-عدة بن داهة، المرجع السابق، ص، ص38، 39.

المبحث الثالث:الانتماءات الجغرافية للمهاجرين الأوروبيين وتوزيعهم عبر التراب الجزائري:

أولا:أصول المهاجرين الأوروبيين في الجزائر:

شهدت الجزائر في القرن التاسع عشر هجرة أوروبية واسعة، تميزت بتنوع جغرافي وعرقي للمهاجرين الذين قدموا بشكل فردي وجماعي.[1] تضمنت الهجرات مهاجرين من معظم الدول الأوروبية، خصوصًا الدول المتوسطية مثل إسبانيا، إيطاليا، ومالطة، بالإضافة إلى دول أوروبا الوسطى مثل سويسرا، ألمانيا، بولندا، بلجيكا، وهولندا، وعدد قليل من مهاجري الدول الأنجلو ساكسونية، البرتغال، واليونان.[2] واجه الباحثون صعوبات في تحديد الأصول الجغرافية الدقيقة لهؤلاء المهاجرين بسبب نقص الإحصاءات القديمة، مما جعل تحديد أصل النازحين تحديًا كبيرًا، رغم وجود بعض المؤشرات التي ساعدت في تحديد أصولهم دون الاعتماد الكلي عليها.[3]

وفيما يتعلق بالمهاجرين الإسبان، يصعب رسم خريطة دقيقة لأصولهم الجغرافية، غير أنّ بعض الأقاليم يمكن استبعادها بدرجة عالية من الترجيح، مثل منطقة خليج بسكاي، غاليسيا، وإقليم الباسك، نظرًا لارتباط سكانها تقليديًا بالهجرة نحو القارة الأمريكية منذ القرن السادس عشر، واستمرار هذا التوجه خلال القرن التاسع عشر، لا سيما نحو البرازيل والأرجنتين. أما بقية الأقاليم الإسبانية، فيُحتمل أن تكون قد ساهمت بنصيب أكبر في الهجرة إلى الجزائر. فكتالونيا، رغم ما شهدته من نزوح داخلي بفعل التحولات الصناعية، لم تُسجّل إلا هجرات محدودة إلى

---

[1]- فاتح زياني، الواقع الاجتماعي والثقافي للمستوطنين الأوروبيين في الجزائر (1871-1945) وأثره على الأهالي المسلمين، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في التاريخ، تخصص: التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة 1 –حمة لخضر-، 2020/ 2021، ص18.

[2]–René Ricoux, La démographie figurée de l'Algérie : étude statistique des populations européennes qui habitent l'Algérie, Libraire de l'académie de médecine, Paris, 1880, p09.

[3]–V. Demontès, Le peuple Algérien : Essais de démographie Algérienne, imprimerie algérienne, Alger, 1906, p79.

الجزائر، إذ ظلّت فرنسا وأمريكا وجهتين مفضلتين لسكانها. كما منطقة قشتالة الفقيرة، ساهمت بشكل محدود في الهجرة إلى مدن البحر الأبيض المتوسط.[1]

تشير المعطيات المتاحة إلى أن جاء غالبية المهاجرين الإسبان إلى الجزائر قدموا من المناطق الساحلية الجنوبية الشرقية المجاورة للشواطئ الإفريقية مثل ألميريا، مورسيا، أليكانتي، ومايوركا من جزر البليار.[2] وقسّم كمال كاتب وجاي بروني الهجرة الإسبانية في القرن التاسع عشر إلى ثلاث موجات: الأولى في الثلاثينيات، تميزت بهيمنة المهاجرين من جزر البليار، والثانية في الأربعينيات، شملت مهاجرين من فالنسيا، مورسيا، وأليكانتي، في حين جاءت الموجة الثالثة خلال العقود الأخيرة من القرن، واتسمت بتنوع أصولها الجغرافية.[3]

وتبرز جزيرة مينورقة كمثال دالّ على هذا الواقع؛ ففي عام 1832، وجّه وكيل القنصل الفرنسي في مدينة سويداديلا رسالة إلى السلطات الفرنسية في الجزائر يُبلغهم فيها بتدهور الأوضاع المعيشية في الجزيرة، حيث كان السكان يعانون من الفقر المدقع والمجاعة.[4] وقد دفعت هذه المعطيات الإدارة الاستعمارية إلى اتخاذ قرار باستقدام يد عاملة ماهونية (من مينورقة) للعمل في الجزائر، وذلك في إطار تلبية حاجيات المستعمرة. كتب هذا القرار فصلا جديدا في تاريخ الهجرة الماهونية إلى الجزائر.[5]

شهدت هذه الهجرة الماهونية إلى الجزائر مرحلتين رئيسيتين: الأولى، بين عامي 1830 و1835، تميزت بعدم التنظيم، حيث زُجّ بالمهاجرين في أعمال شاقة. أما الثانية، بين 1835 و1836، فكانت ثمرة مبادرة رسمية من السلطات الفرنسية، التي سعت إلى استقدام مهاجرين ماهونيين

---

(1)–Jean Jacques Jordi, op–cit, p59.

(2)–José Fermin Bonmati, Espanoles en el Magreb, siglos XIX y XX, édition Mapfre, Madrid, Spain, 1992, p97.

(3)–Guy Brunet, Kamel Kateb, Les Espagnols dans la région d'Oran au milieu du XIXE Siècle, mariage, comportements matrimoniaux, liens familiaux et liens sociaux, Annales de démographie historique, n°135, édition Belin, 2018, p,p84, 85.

(4)–claude Lamboley, colones en Algérie histoire d'une famille ordinaire, Bulletin del'Académie des sciences et lettres de Montpellier, 14 février 2011, p41.

(5)–José Fermin Bonmati, op–cit, p99.

بغرض توطينهم واستغلالهم كفلاحين وعمال زراعيين. وقد استقروا في مناطق زراعية قريبة من العاصمة، خاصة في برج الكيفان (Fort de l'Eau) والحراش.(Maison Carrée)

اشتهر الماهونيون بمهاراتهم الزراعية[1] وشكلوا النواة الأولى للجالية الأوروبية في الجزائر. لكن هجرتهم تراجعت في منتصف القرن 19 بسبب قوانين فرنسية صارمة فرضت الخدمة العسكرية الإلزامية عليهم،[2] إضافة إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية في مينورقة، قبل أن تعاود الظهور في ثلاثينيات القرن 20.[3]

أما الموجة الثانية من الهجرة الإسبانية إلى الجزائر، فقد بدأت خلال أربعينيات القرن التاسع عشر، وكانت موجهة أساسًا نحو الغرب الجزائري، خصوصًا مدينة وهران ونواحيها. انطلقت هذه الهجرة من المناطق الساحلية الفقيرة بجنوب شرق إسبانيا، مثل الأندلس، ألميريا، فالنسيا، ومورسيا، وقد سهل القرب الجغرافي عبر البحر المتوسط عملية الانتقال عبر المراكب الشراعية الصغيرة. ساهم ضعف الرقابة الإسبانية على الهجرة السرية في جعل تحديد الأصول الجغرافية الدقيقة للمهاجرين أمرًا بالغ الصعوبة، حيث كان كثير منهم يصرّحون بموانئ انطلاق غير حقيقية عند وصولهم إلى الموانئ الجزائرية، لا سيما وهران.[4] وقد تعاملت سلطات الموانئ الفرنسية مع هؤلاء الوافدين بناءً على المعلومات التي يُدلون بها، دون التحقق من موطنهم الأصلي، ما زاد من غموض البيانات المتعلقة بأماكن نشأتهم الحقيقية.[5]

ورغم غياب إحصاءات رسمية دقيقة تخص أصول المهاجرين الإسبان، إلا أن بعض الباحثين اعتمدوا في تحليلاتهم على الوثائق المتاحة ودراسات سكانية لمدن غرب الجزائر، خاصة تلك المتعلقة بمقاطعة وهران. وتشير هذه الوثائق إلى أن غالبية المهاجرين الإسبان الذين استقروا

---

(1) –Jaun BTA Vilar, (los espanoles…), op– cit, p71.

(2)–José Fermin Bonmati, op–cit, p, p102, 103.

(3)–Djamel Latroch, (Origenes geográficos…), op–cit, p47.

(4)–Jean Jacques Jordi, op–cit, p60.

(5)- حياة قنون، (اللاجئون الاسبان...)، المرجع السابق، ص40.

في غرب الجزائر ما بين 1840 و1845 كانوا من المناطق الساحلية الواقعة على البحر الأبيض المتوسط، من بينها منطقة جبل طارق وفالنسيا.[1]

وقد أشار الدكتور رينيه ريكو (René Ricoux) في دراسته التي نُشرت عام 1880 إلى أن المهاجرين الإسبان في وهران قدموا بالأساس من فالنسيا، أليكانتي، وقرطاجنة، مستندًا في ذلك إلى سجلات الهجرة للموانئ الإسبانية وفي وهران.[2] ورغم غياب إحصائيات إسبانية رسمية قبل سنة 1882، فإن العديد من الشهادات خلال القرن التاسع عشر تؤكد على الطابع الكثيف والنوعي للهجرة الإسبانية نحو الجزائر.

عقب أحداث سعيدة، أبدت السلطات الإسبانية اهتمامًا متزايدًا بظاهرة هجرة رعاياها نحو الجزائر، ما دفعها إلى إنشاء مكتب خاص بجمع الإحصاءات المتعلقة بالهجرة، اعتمد في عمله على معطيات مقدّمة من الشركات المحلية، وكذلك من مكاتب الموانئ الأجنبية المتخصصة في مراقبة الصحة البحرية. [3]وتجدر الإشارة إلى أن الإحصائيات الإسبانية المتعلقة بالهجرة قبل عام 1882 لم تكن رسمية.

وقد اعتمد خوان باتيستا فيلار في دراسته على المعطيات التي وفّرتها مديرية إحصاء الهجرة الإسبانية، وهي الهيئة التي بدأت نشاطها رسميًا ابتداءً من سنة 1882. واستنادًا إلى تلك البيانات، قدّم إحصاءات دقيقة تغطي الفترةً الممتدة من عام 1885 إلى عام 1895.

الجدول رقم 01: الهجرة الإسبانية إلى الجزائر حسب مناطق المغادرة (1885- 1895)[4]

المنطقة	1885	1886	1895-1891

(1)–Jean Jacques Jordi, op–cit, p60.

(2)–Ricoux René, op–cit, p11.

(3)–Jose Fermin, Anton Bonmati, Fuentes para ek estudio de la emigracion de Alicantinos a Argelia durante la etapa colonial, Este articulo resume un capitulo de la memoria de la Licenciatura del autor, Edicion digital a partir de Sharq Al– Andalus, n°04, 1987, Biblioteca virtual, Miguel de Cervantes, Alicante, 2016, p– p22– 26.

(4)–Jean Jacques Jordi, op–cit, p61.

ألباسيتي	24	84	735
أليكانت	4460	8852	29159
ألميريا	7635	8888	33881
البليار	584	713	2034
برشلونة	38	71	171
قشتالة	66	130	210
غرناطة3	165	205	2926
مدريد	41	72	214
مالاغا	192	223	643
مورسيا	1425	1937	7080
فالنسيا	722	1310	2515
أخرى	175	269	984
المجموع	15532	22752	80552

شكلت الهجرة الإسبانية إلى وهران في الجزائر خلال القرن التاسع عشر والعشرين ظاهرة جغرافية واجتماعية واقتصادية بارزة. تصدرت مقاطعات ألميريا وأليكانتي ومورسيا قائمة المناطق المصدرة للمهاجرين بنسبة 87%، حيث استقطبتهم صناعة الحلفاء في وهران لقربها الجغرافي وسهولة الوصول البحري خاصة من ألميريا. كما لعبت الأزمات الاقتصادية المحلية في مجالات الزراعة والتعدين في مناطق مثل مورسيا دوراً في دفع السكان للهجرة. تلتها مجموعات أصغر من المهاجرين من جزر البليار والمقاطعات الساحلية الأبعد مثل فالنسيا وغرناطة ومالقة. أما المجموعة الثالثة فكانت من المناطق السكانية الكبيرة كمدريد وبرشلونة وألباسيتي، حيث سهلت السكك الحديدية اتصالها بموانئ الهجرة إلى الجزائر.[1]

أما عن أصل الإسبان في الجزائر عام 1900، فلم تكن هناك معلومات، لذلك قام ديمونتي بالتحقيق في أصول الأجانب في الجزائر الذين شملهم قانون 1893، الخاص بتصاريح الإقامة.

[1]–José Fermin Bonmati, (Espanoles en el Magreb…), op–cit, p– p107, 109.

ووسع مجال أصول الاسبان في المستعمرة، وقال بأنهم يأتون من فالانسيا ومورسيا وألميريا ومالقة، وأضاف أيضا قادش وهويلفا على ساحل المحيط الأطلسي، هذا بعدما أخذ عينة عن الإسبان الذين استوفوا شروط قانون 1893 بالجزائر العاصمة.

الجدول رقم 02: عدد الإسبان الذي استوفوا شروط قانون 1893 بالجزائر العاصمة

المناطق	العدد	النسبة المئوية	المناطق	العدد	النسبة المئوية
أليكانتي	1819	49	ترتزة	150	4
فالانسيا	453	12	هويلفا	143	4
البليار	302	8	ألباسيتي	128	3
برشلونة	291	8	مالاغة	88	2
مورسيا	247	7	قادش	42	1.4
ألميريا	29	1	مدريد	16	0.6

تُظهر الإحصاءات المتوفرة أن المقاطعات الساحلية الإسبانية كانت الأكثر مساهمة في حركة الهجرة نحو الجزائر العاصمة. في المقابل، سجّلت المقاطعات الداخلية مشاركة ضعيفة في هذه الهجرة، باستثناء مقاطعة ألباسيتي الفقيرة التي ساهمت بعدد محدود. وتبيّن أيضا أن ألميريا ومورسيا شكلتا أهم مراكز انطلاق المهاجرين الإسبان إلى الجزائر، حيث بلغ معدل الهجرة من ألميريا حوالي 1% من سكانها، ومن مورسيا نحو 7%. ويُعزى هذا إلى أن غالبية المهاجرين المنحدرين من هاتين المقاطعتين فضّلوا التوجه إلى وهران، بدلًا من العاصمة.[1]

وقد توصّل المؤرخ جون جاك جوردي، من خلال دراسته لأصول المهاجرين الإسبان في بلدية سان دوني سيق سنة 1882، إلى نتائج مماثلة لما توصل إليه الباحث ديمونتي. استند جوردي في تحليله إلى فحص 80 طلبًا للحصول على الامتياز تقدم بها أفراد من العائلات الإسبانية إلى الإدارة الفرنسية. وأظهرت النتائج أن معظم هؤلاء الأشخاص كانوا من المقاطعات الساحلية في جنوب شرق إسبانيا.

---

[1]–V. Demontès, op–cit, p– p90– 92.

الجدول رقم 03: أصل العائلات الإسبانية ببلدية سان دوني دو سيق عام 1882

المناطق	العائلات	النسبة المئوية	المناطق	العائلات	النسبة المئوية
أليكانتي	37	55	فالانسيا	2	3
مورسيا	8	11	مدريد	2	3
ألميريا	8	11	برشلونة	1	1.5
مالاغة	6	8	قرطبة	1	1.5
البليار	2	3			

يظهر الجدول أن معظم المهاجرين الإسبان في سان دوني دو سيق جاءوا من المقاطعات الجنوبية الشرقية الفقيرة في إسبانيا والأقرب لسواحل الجزائر. تهيمن مقاطعة أليكانتي بنسبة 54% (يأتي سكانها من إلتشي وبلدة ألتيا) ثم تليها مورسيا وألميريا وجزر البليار التي تشترك في نفس الصفات.[1]

وقدمت كذلك المفتشية العامة للهجرة إحصائيات عن عدد المهاجرين الإسبان إلى الجزائر، ونشرتها في Anuario estadístico España [2]، ومن خلالها قمنا بدراسة لمعرفة أصل الإسبان في الجزائر خلال ثلاثينيات القرن العشرين، وأخذنا عينة من عملها بين 1932- 1934، وهو موضحة في الجدول التالي:

الجدول قم 04: المقاطعات التي انطلقت منها الهجرة الإسبانية إلى الجزائر 1932-1934[3]

المقاطعة	1932	1933	1934

(1)–Jean Jacques Jordi, op–cit, p63.

(2)-هي حوليات سنوية قدمتها اللجنة الإحصائية العامة للملكة للجمهور الإسباني عام 1858، تصدر عن المعهد الوطني للإحصاء، تعمل على جمع المعلومات الإحصائية من مصادر عديدة ومختلفة، لتقدم صورة عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي والديمغرافي لإسبانيا وأقاليمها ومستعمراتها.

(3)–Estadística general de la migración española, 1932 y 1934; Anuario estadístico de Espana, 1934.

– https://www.ine.es/inebaseweb/treeNavigation.do?tn=102811&tns=102877#102877

أليكانتي	7806	9520	10405
ألميريا	869	1220	1328
مورسيا	817	911	685
جزر البليار	802	861	849
فالانسيا	491	526	587
برشلونة	451	457	265
غرناظة	112	106	137
مدريد	107	132	155
كاستيون	41	27	44
ألباسيتي	37	27	39
سرقسطة	18	20	26
آخرون	168	1053	1217
المجموع	11717	14878	15737

تشير إحصائيات المفتشية العامة للهجرة إلى أن مقاطعة أليكانتي كانت المصدر الرئيسي للمهاجرين الإسبان إلى الجزائر (1932-1934)، حيث بلغت نسبتهم ثلثي المهاجرين. وقدمت المقاطعات الأخرى المعروفة الباقي، مثل: ألميريا، ومورسيا، والبليار، وفالانسكحيا، وبرشلونة، ومدريد، وكاستيون، وسرقسطة، وغرناطة، وألباسيتي، وبعض المدن الأخرى. يعود سبب قوة هجرة أليكانتي إلى ارتباط مينائها بالجزائر، حيث كانت غالبية المهاجرين يتجهون إليها من هذه المقاطعة. (1)

أما فيما يخص مقاطعة ألميريا، فلم تبدأ موجة الهجرة منها إلى الجزائر إلا بعد مرور عقد كامل على الاحتلال الفرنسي، الأمر الذي صعّب على الباحثين الوصول إلى إحصائيات دقيقة حول أعداد المهاجرين في تلك المرحلة المبكرة. غير أنه، اعتبارًا من سنة 1880، أصبحت ألميريا المقاطعة الأولى من حيث معدل الهجرة الإجمالي. وتشير البيانات التي جمعها جمال لطروش إلى تزايد ملحوظ

(1)–José Fermin Bonmati, (Espanoles en el Magreb…), op–cit, p115.

في عدد المهاجرين القادمين من هذه المقاطعة خلال الفترة ما بين 1882 و1911، وهو ما تعكسه الإحصائيات الواردة في الجدول التالي.

الجدول رقم 05: عدد المهاجرين القادمين من مقاطعة ألميريا 1882- 1911

السنة	العدد	السنة	العدد	السنة	العدد
1885	7635	1894	6249	1903	3536
1886	8886	1895	7238	1904	4383
1887	7321	1896	7230	1905	6241
1888	8389	1897	4267	1906	4269
1889	8711	1898	3621	1907	4114
1890	6592	1899	2976	1908	12052
1891	8318	1900	278	1909	18052
1892	7797	1901	7	1910	23307
1893	5804	1902	1841		

تظهر الإحصائيات أن ذروة الهجرة من مقاطعة ألميريا نحو الجزائر سُجلت في عام 1885، حيث بلغت نسبتها 48.9% من إجمالي المهاجرين الإسبان. وخلال الفترة الممتدة من 1885 إلى 1895، بلغ عدد المهاجرين القادمين من هذه المقاطعة 81415 شخصًا. إلا أن هذا التدفق البشري شهد تراجعًا حادًا في عام 1901، حيث لم يتجاوز عدد المسجلين في قوائم الهجرة سبعة أفراد فقط، ما يمثل انخفاضًا مفاجئًا مقارنة بالسنوات السابقة.

وقد استؤنفت الهجرة من ألميريا إلى الجزائر في الفترة ما بين 1905 و1910، مدفوعة بجملة من الأسباب السياسية، حيث عرفت انتعاشًا بلغ ذروته مع نهاية العقد الأول من القرن العشرين،[1]بعدد إجمالي قدره 2,307 مهاجر. وتشير تقارير نشرتها صحيفة " La Cronica Meridional" عام 1890 إلى أن ألميريا كانت في صدارة المقاطعات الإسبانية التي شهدت انخفاضًا في

[1]–Djamel Latroch, (Origenes geográficos…), op–cit, p– p57– 62.

أعداد سكانها بين 1877- 1887بسبب الهجرة إلى إفريقيا بحثًا عن عمل نظرًا لتدهور الأوضاع الاقتصادية بالمقاطعة.[1]

على الرغم من تراجع معدلات الهجرة من ألميريا لاحقًا، إلا أنها ظلت المصدر الرئيسي للمهاجرين الإسبان إلى الجزائر حتى عام 1920 تقريبًا، حيث بدأت الأرجنتين في جذب المزيد من المهاجرين. وقد جاء معظم المهاجرين الألميريين إلى الجزائر من القرى الفقيرة بالمقاطعة التي تفتقر إلى الموارد الاقتصادية مثل: أويركال-أوفيرا، نيجارا، بيكار، تايبرناس، دلاية، فنيانة، جادور، فيلايكس، سورباس، غيرغيال و26 قرية أخرى.[2]

أما مقاطعة أليكانتي، فقد بدأت علاقتها بالهجرة إلى الجزائر في مرحلة مبكرة، إذ سجّل وصول أولى موجاتها بعد فترة وجيزة من الاحتلال الفرنسي للجزائر.[3]وخلال القرن التاسع عشر، برزت أليكانتي كواحدة من أهم مناطق انطلاق الهجرة الإسبانية نحو الجزائر[4]، محتلة المرتبة الثانية بعد ألميريا.[5]وتشير الإحصائيات إلى أن الهجرة من أليكانتي استمرت نحو شمال إفريقيا، وبخاصة الجزائر، طيلة القرن التاسع عشر وحتى الثلث الأول من القرن العشرين.

الجدول رقم 06: المهاجرون الأليكانتيون حسب الوجهة 1885-1889.[6]

السنوات	الجزائر	باقي إفريقيا	أوروبا	المستعمرات[7]	أمريكا[8]	المجموع
1885	4460	1	/	/	38	4524
1886	8852	0	/	/	18	8899

(1)–La Cronica Meridional, 31 octubre 1890, El censo de Almeria, p01.

(2)–Djamel Latroch, (Origenes geográficos…), op–cit, p– p59– 62.

(3)–Alba Valdés Pena, op– cit, p82.

(4)–Juan Bta Vilar, Los alicantinos en la Argelia Francesa (1830–1914), coferencia proninciada el dia 20 noviembre 1981, la Casa de la cultura de Alicante, p129.

(5)–Ibid, p137.

(6)–Jose Fermin Bonmati Anton, op– cit, p21.

(7) -هي المستعمرات الإسبانية، بما فيها مستعمراتها في أمريكا.

(8) -لا تشملها المستعمرات الإسبانية.

1887	6465	1	/	/	23	6642
1888	4805	0	/	/	91	4969
1889	6558	3	/	/	815	7457
1890	5125	2	/	/	133	5328
1891	6046	0	47	27	69	6189
1892	5607	2	33	39	43	5724
1893	5511	0	36	42	79	5668
1894	6986	5	114	81	61	7247
1895	5009	19	27	34	140	5229
المجموع	65424	33	257	223	1510	

وفقًا للجدول والمراجع المقدمة، شكلت مقاطعة أليكانتي في إسبانيا المصدر الرئيسي للمهاجرين الإسبان إلى الجزائر في الفترة 1885-1895. حيث جاء حوالي 96% من إجمالي 67876 مهاجرًا إسبانيًا خلال تلك الفترة من 26 مدينة وبلدة في أليكانتي، معظمهم من مدينة أليكانتي نفسها.[1] وكانت المدن الساحلية الصغيرة المرتبطة تجاريًا بالجزائر هي الأكثر هجرة، مثل بنيدورم، كالوسا دين سارايا، إلبوبل ناو دي بينايتاتكسل، ألتيا، دانية، جافية، كالبي، إل كامبيلو، سانتا بولا، توريفايجا، غواردما،[2] أسبي، كريفايلنت، إلشي، جالون، بليانة، أوريهويلا، وسانتا بولا ونوفيلدا. وتقريبًا كل عائلة في أليكانتي كان لديها فرد هاجر إلى الجزائر.[3]

ومع مطلع القرن العشرين، بدأت وجهة الهجرة من أليكانتي تتحول تدريجيا نحو أمريكا، لكن الجزائر ظلت الوجهة المفضلة حتى 1913.[4] لكن عقب الحرب العالمية الأولى، انخفضت

---

(1)–Djamel Latroch, (Origenes geográficos…), op– cit, p53.

(2)–Eloy Martin Corrales, la emigracion espanola en argelia, revue Awraq, n° 5– 6, 2012, 49.

(3)–Djamel Latroch, (Origenes geográficos…), op–cit, p53.

(4)–Jose Fermin Bonmati A nton, op–cit, p22.

الهجرة نتيجة بروز وجهات أخرى، فضلاً عن التحولات الاقتصادية التي شهدتها كل من إسبانيا وفرنسا، والتي ساهمت في استقطاب المهاجرين نحو مراكز صناعية داخلية بدلًا من الخارج.

وفي السياق ذاته، شهدت مورسيا، الواقعة جنوب شرق إسبانيا، موجات هجرة متتالية إلى الجزائر خلال القرن التاسع عشر. وقد انطلقت هذه الهجرة منذ ثلاثينيات القرن، حين أصبحت الجزائر المستعمرة الفرنسية والوجهة المفضلة لاستيعاب العمالة الأجنبية. وتصاعدت وتيرة الهجرة خلال أربعينيات وخمسينيات القرن عبر خط قرطاجنة -وهران، الأمر الذي جعل من مورسيا ثالث أهم منطقة مصدّرة للمهاجرين بعد ألميريا وأليكانتي.[1] وبحلول عام 1870، كانت مورسيا لا تزال المصدر الرئيسي للمهاجرين الإسبان، قبل أن تزيحها ألميريا من الصدارة نتيجة أزمة التعدين في الجنوب الإسباني.

ومع حلول ثمانينيات القرن التاسع عشر، بدأ التوجه نحو أمريكا يفرض نفسه بقوة ضمن خيارات المهاجرين، غير أن تيار الهجرة من منطقة ليفانتي، واصل تدفقه نحو الجزائر حتى عشرينيات القرن العشرين.[2] وقد سجلت مورسيا ذروتها في الهجرة سنة 1882، عقب أحداث سعيدة، حيث اندفع سكانها بأعداد كبيرة نحو وهران نتيجة سوء المحاصيل الزراعية، مما جعل تلك الفترة إحصائياً من أفضل مراحل الهجرة المورسية تاريخيا.

الجدول رقم 07: المسافرون المورسيين للجزائر (1885-1894).

السنة	العدد	السنة	العدد	السنة	العدد
1885	1425	1889	1656	1893	1495
1886	1937	1890	1018	1894	1820
1887	1745	1891	1382		
1888	1727	1892	1203		

(1)–Djamel Latroch, (Origenes geográficos…), op-cit, p- p53- 63.

(2)–José Miguel Martínez-Carrión, En busca del bienestar: las migraciones en la historia de la Región de Murcia, January 2005, p42.

بلغ عدد المهاجرين المورسيين إلى الجزائر خلال الفترة الممتدة بين عامي 1885 و1894 ما يزيد عن 15400 شخص، بمعدل سنوي تجاوز 1540 مهاجرًا. وقد شهدت هذه الفترة تذبذبًا ملحوظًا في أعداد المهاجرين، إذ سُجِّل أدنى عدد منهم في عام 1890 (1018 مهاجرًا)، بينما بلغ الذروة في عام 1886 بواقع 1937 مهاجرًا، ما يعكس الطابع المتقلب لحركة الهجرة المورسية نحو الجزائر خلال تلك المرحلة.

وقد تميزت هذه الهجرة بطابعها الفلاحي، حيث كان أغلب المهاجرين من المزارعين، وغالبًا ما عملوا كعمّال موسميين في الحقول الجزائرية. وتشير الإحصائيات التي أوردها الباحث لطروش إلى أن عدد المزارعين الذين هاجروا من مورسيا إلى الجزائر بين عامي 1891 و1894 فاق عدد المسافرين المسجلين من نفس المقاطعة خلال المدة ذاتها.

الجدول رقم 08: مغادرة المزارعين المورسيين الى الجزائر(1891-1900)

السنة	العدد	السنة	العدد
1891	1510	1896	1713
1892	1437	1897	1532
1893	1744	1898	1488
1894	1834	1899	2292
1895	1334	1900	5204

تُظهر مقارنة الإحصائيات الخاصة بالفترة ما بين عامي 1891 و1894 وجود فارق طفيف بين عدد المسافرين والمزارعين القادمين من مورسيا إلى الجزائر، حيث فاق عدد المزارعين عدد المسافرين بمعدل سنوي قدره 156 شخصًا. ويُعزى هذا الفارق إلى طبيعة الهجرة الموسمية التي اتسمت بها هذه الفترة، إذ إن غالبية هؤلاء المزارعين كانوا عمّالاً موسميين يعودون إلى موطنهم بعد انتهاء فترة العمل الزراعي.

أما من حيث حجم الهجرة، فقد ظل عدد المهاجرين المورسيين إلى الجزائر محدودًا نسبيًا بين عام 1885 ونهاية القرن التاسع عشر، إذ لم يتجاوز في أي من تلك السنوات 1500 مهاجر

سنويًا. إلا أن بداية العقد الثاني من القرن العشرين شهدت تغيرًا في هذا النمط، حيث ارتفع المعدل السنوي بشكل واضح، كما توضح البيانات الإحصائية الواردة في الجدول التالي:

الجدول رقم 09: المورسيون في الجزائر (1912-1923)

السنة	العدد	السنة	العدد
1912	10232	1918	03
1913	8749	1919	180
1914	5557	1920	09
1915	4408	1921	421
1916	454	1922	1004
1917	24	1923	174

سجّلت مقاطعة مورسيا أعلى معدلات الهجرة إلى الجزائر بين 1912- 1915، حيث بلغ عدد المهاجرين نحو 29000 شخص، بمعدل سنوي يُقدّر بـ 7237 مهاجرًا. غير أن هذا الزخم تراجع بشكل ملحوظ في الفترة اللاحقة ما بين 1916 و1924، حيث لم يُسجَّل سوى 2270 مهاجرًا بمعدل سنوي لا يتجاوز 252 شخصًا. ويُعزى هذا الانخفاض إلى تغير اتجاهات الهجرة، إذ أصبحت فرنسا وكتالونيا وجهتين مفضلتين للمورسيين، نظرًا للفرص المتاحة هناك. ومع ذلك، شهدت ثلاثينيات القرن العشرين عودة محدودة للهجرة نحو الجزائر، مدفوعة بالضغط الديمغرافي، وأزمة التعدين، وتراجع فرص العمل في الزراعة. وقد توزّع هؤلاء المهاجرون على أكثر من 36 بلدية من المقاطعة، من بينها لا أونيون، لورقة، خوميا، وثيخين، وكانت وجهتهم الأساسية القطاع الوهراني، وعلى وجه الخصوص مدينة وهران.[1]

وعلى الجانب الآخر، تشير بيانات المديرية العامة للإحصاء إلى تميز الهجرة الإيطالية إلى الجزائر بنمط مزدوج: هجرة دائمة أساسًا من مناطق الجنوب الإيطالي الفقيرة مثل بازيليكاتا، كالابريا، أبروتسو، كامبانيا، وصقلية، وهجرة مؤقتة من مناطق الشمال مثل فينيتو، توسكانا،

[1]–Djamel Latroch, (Origenes geográficos…), op–cit, p– p64– 66.

بيمونتي، ولومبارديا، حيث كان المهاجرون يعملون كعمّال موسميين. ورغم أن غالبية هؤلاء العمال كانت هجرتهم مؤقتة، إلا أن عددًا محدودًا منهم قرر الاستقرار الدائم في الجزائر.[1]

يشير الباحث ليك هيب في دراسته حول الهجرة الإيطالية إلى الجزائر إلى أن الغالبية من المهاجرين الإيطاليين المسجّلين عام 1856 – وعددهم 9472 شخصًا – كانوا من الصيادين والبحارة الموسميين، المنحدرين من سردينيا، بيدمونت، صقلية، نابولي، والمناطق المجاورة لها. وقد اتّسمت هجرتهم بطابع موسمي واضح، إذ كانت ترتبط بفترات الصيد البحري، حيث يتوجهون إلى السواحل الجزائرية خلال الموسم ثم يعودون إلى ديارهم بعد انتهائه.[2]

وعلى الرغم من تطور العمل الإحصائي في إيطاليا، تعتقد دائرة الإحصاء الإيطالية أنها يمكنها نشر وثائق دقيقة حول الهجرة إلى الجزائر، لكن نائب القنصل الإيطالي في بون أشار إلى صعوبة تقديم إحصائيات دقيقة بسبب عدم وجود مكتب مختص بالهجرة في المستعمرة. الباحثان قاستون لوث وفيكتور ديمونتي حصلا على إحصائيات رسمية من الحكومة الإيطالية منذ عام 1876حول مناطق هجرة الإيطاليين إلى الجزائر. ديمونتي قدم إحصائيات منفصلة لثلاث فترات زمنية مختلفة توضح مراحل الهجرة الإيطالية: المعتدلة (1877-1878)، المكثفة (1884-1885)، والضعيفة (1890-1891). وأضاف لوث إحصاء سنتي 1898 و1899، وتم الحصول على الجدول التالي:

الجدول رقم 10: مناطق الهجرة الإيطالية إلى الجزائر1877- 1899

الأقاليم	1877- 1878	1884- 1885	1890- 1891	1898	1899	المجموع
بيمونتي	85	397	70	20	35	607
ليغوريا	11	32	8	4	1	56
لومبارديا	108	184	64	1	10	367
فينيتو	131	55	26	3	1	216

(1)–Gaston Loth ,op– cit, p9.

(2)–Antoine Léon, Marins de commerce et pêcheurs d'Alger en 1930, Revue française d'histoire d'outre–mer, T83, n°313, 4e trimestre 1996, p60.

إيميليا	76	350	31	222	318	997
أومبريا	/	/	/	1	2	3
ماركي	/	26	/	/	/	26
توسكانا	280	232	128	173	185	998
لاتسيو	/	/	1	3	1	5
أبروتسو	1	214	74	3	5	297
كامبانيا	814	1185	464	203	227	2893
بوليا	/	/	34	24	16	74
كالابريا	/	1947	292	301	270	2810
صقلية	276	91	117	68	57	609
سردينيا	12	76	39	3	2	132
بازيليكاتا	/	/	/	45	20	65
المجموع	1794	4789	1345	1074	1150	10152

وفقًا لإحصائيات الحكومة الإيطالية، ساهمت مختلف مناطق إيطاليا في حركة الهجرة نحو الجزائر خلال الفترات الثلاث الممتدة بين 1877 و1891. وقد مثّلت مقاطعات الجنوب الإيطالي، خصوصًا كامبانيا، وكالابريا، المصدر الأكبر لهذه الهجرة، إذ وفرت معًا ما مجموعه 6674 مهاجرًا، استقر معظمهم بشكل دائم داخل المستعمرة. لكن هذه الهجرة عرفت انحسارًا تدريجيًا في نهاية القرن التاسع عشر، بالتزامن مع اكتمال إنجاز المشاريع الكبرى.[1]

من جهة أخرى، ساهمت مقاطعات شمال ووسط إيطاليا بنسبة أقل، نتيجة تركّز توجهها نحو الضفة الشرقية للبحر الأدرياتيكي. فقد سجلت مناطق مثل لاتسيو، بوليا، أومبريا، وماركي عددًا محدودًا، باستثناء توسكانا وإيميليا، اللتين احتلتا المرتبتين الرابعة والخامسة على التوالي من حيث عدد المهاجرين، وإن كان معظم هؤلاء من العمال الموسميين المؤقتين.[2] ومع نهاية القرن، تراجعت الهجرة من شمال إيطاليا نحو الجزائر بشكل حاد، إذ لم يتجاوز عدد المهاجرين القادمين

(1)–Gérard Crespo, op–cit, p55.

(2)–V.Demontès, op–cit, p96.

من بيدمونتي، ليغوريا، لومبارديا، وفينيتو في عامي 1898 و1899 سوى 75 مهاجرًا، بعد أن كانت هذه المناطق قد أرسلت ما مجموعه 668 مهاجرًا خلال الفترة 1884–1885. وشكّلت إيميليا استثناءً من هذا الانخفاض، إذ استمرت في إرسال أعداد معتبرة، بلغ مجموعها 540 مهاجرًا خلال عامي 1898–1899، وهو ما يُعزى إلى الاضطرابات السياسية التي شهدتها إيطاليا عام 1897، إلى جانب أزمة المحاصيل التي ضربت المنطقة.[1]

ويتفق معظم المؤرخين على أن أبرز المهاجرين الذين استقروا في الجزائر خلال القرن التاسع عشر جاؤوا من مقاطعات بيدمونتي، صقلية، سردينيا، وكامبانيا. غير أن مفهوم "بيدمونتي" المستخدم في الإحصائيات غالبًا ما يشمل جميع مناطق سهل الشمال الإيطالي، ما يجعل من الصعب تحديد الأصول الدقيقة لهؤلاء المهاجرين، ويُعقد إمكانية استخلاص صورة دقيقة حول الجغرافيا الأصلية للمجتمع الإيطالي في الجزائر.[2]

وعلى نحو مماثل، يواجه المؤرخون صعوبات في تتبع أصول المهاجرين المالطيين إلى الجزائر. فكما أشار مارك دوناتو، فإن شُحّ الدراسات المتخصصة، يجعل من تحديد الأصل الجغرافي لهؤلاء المهاجرين مهمة معقدة. فمعظم الأعمال السابقة، مثل دراسة ديمونتي، تناولت المهاجرين الأوروبيين في الجزائر بوصفهم وحدة متجانسة، دون أن تولي اهتمامًا خاصًا للجالية المالطية، ربما لصغر حجمها. وبينما يشهد البحث الأكاديمي المعاصر اهتمامًا متزايدًا بتوثيق أنساب هؤلاء المهاجرين، فإن المصادر المتاحة تظل محدودة، حيث تمثل إشعارات الوفاة الوسيلة الرئيسية لتحديد مناطق الولادة، دون أن تُقدّم غالبًا سوى إشارة عامة إلى أن المتوفى "مولود في مالطا"، دون تفاصيل إضافية. ويعود ذلك في الغالب إلى جهل الشهود بالأصل الدقيق للمتوفى، أو إلى إرجاع نسبه إلى مالطا أو إنجلترا بشكل عام، في ظل غياب وثائق إدارية موثوقة تسمح بتحديد الأصل الجغرافي على نحو دقيق.[3]

---

(1)–Gaston Loth, op– cit, p, p125, 126.

(2)–V.Demontès, op–cit, p97.

(3)–Marc Donato, (L'émigration Maltais…), op–cit, p152.

وفي السياق نفسه، يوضح جون موريس دي كوستانزو أن تحديد الأصول الجغرافية للمهاجرين الألمان والسويسريين إلى الجزائر، خاصة قبل توحيد ألمانيا سنة 1871، يتطلب اعتمادًا منهجيًا على مصادر إحصائية دقيقة مثل سجلات التجنيس، وشهادات الوفاة، ودفاتر دفن الموتى، وطلبات المغادرة نحو الجزائر. وقد اعتمد الباحث في دراسته بالأساس على مصدرين رئيسيين: بيانات التجنيس، وشهادات الوفاة لتحديد أصول هؤلاء المهاجرين.

أما طلبات المغادرة المسجلة لدى السلطات الفرنسية، والتي بلغ عددها 589 طلبًا بين عامي 1846 و1863، فتُعد مصدرًا أقل دقة، إذ استُخرجت معطياتها من الحالة المدنية التي قامت العائلات بتقديمها إلى الإدارة الفرنسية. ويُعزى ضعف دقتها إلى جهل موظفي الإدارة الفرنسية للغة الألمانية، مما أدى إلى أخطاء في تسجيل الأسماء الشخصية، والألقاب، وأسماء المناطق الأصلية. لهذا السبب، تعتبر إحصائيات التجنيس – في مجملها – المصدر الأكثر موثوقية في تحديد أصول المهاجرين الألمان والسويسريين إلى الجزائر، باستثناء البيانات المستخرجة من طلبات المغادرة، التي يجب التعامل معها بحذر نقدي.

الجدول رقم 11: أصل الأسر الألمانية التي تقدمت بطلب المغادرة 1845-1863 بالنسبة المئوية (598 حالة)

باد	56,4%	المجموع الفرعي بروسيا	6,8%
بالاتينات بافاريا راينلاند	18,2%	لوكسمبورغ	1%
بافاريا	5,2%	هس دارمشتات	0,5%
المجموع الفرعي بافاريا	23, 4%	هس كاسل	0,3%
بروسيا راينلاند	3,5%	غير محدد	11,1%
بروسيا	3,3%	المجموع	100%

أشار جون موريس دي كوستانزو إلى أن شهادات الوفاة أو دفن الموتى في الجزائر بين عامي 1845 و1859 كانت المصدر الأكثر أهمية في دراسته، حيث بلغ عددها 473 شهادة للألمان. استخدم دي كوستانزو البيانات الإحصائية لهذه الشهادات لتحديد نسبة الوفيات حسب الإقليم الأصلي للمهاجرين الألمان، مما ساعد على معرفة التوزيع الجغرافي لأصول هؤلاء المهاجرين إلى الجزائر.

الجدول رقم 12: الإحصاء الرسمي لأصل الألمان المتوفيين بالنسبة المئوية 1846-1856 (473 عقد وفاة)

باد	34.2%	المجموع الفرعي بافاريا	18.7%
بروسيا	17%	هس دارمشتات	7.8%
بروسيا راينلاند	7%	ساكس	0.6%
المجموع الفرعي بروسيا	24%	وستفاليا	0.4%
بافاريا	13%	مختلف	0.6%
بافاريا راينلاند	5.7%	غير محدد	12%

وكانت إحصاءات التجنيس المصدر الثالث المهم في دراسته. اعتمد على 1275 حالة تجنيس للألمان بين 1832 و1899 من أصل 40000 حالة تجنيس للأجانب جمعتها جمعية الأنساب الجزائر المغرب تونس. مكّنته بيانات التجنيس من تحديد القرى والمدن الأصلية للمهاجرين الألمان، مما جعله يعتبر إحصاءات التجنيس المصدر الأكثر دقة في تحديد الأصول، رغم تجاهله للسنوات المتبقية حتى 1912 التي تضمنت المزيد من حالات التجنيس. الجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول رقم 13: الإحصاء الرسمي لعدد الألمان المجنسين بالنسبة المئوية 1833-1899 (1274 حالة)

ولد في الجزائر لأبوين ألمانيين	18%	ساكس	2.8%
بروسيا راينلاند	13.6%	هسن-ناساو	2%
بروسيا	10.2%	هسن	2%
مجموع الفرعي لبروسيا	23.8%	هانوفر	1.1%
بافاريا راينلاند	11%	ألماني غير محدد	2.5%
بافاريا	8.6%	مختلفة	1.75%
المجموع الفرعي لبافاريا راينلاند	19.6%	غير محدد	12.3%
باد	10.35%	المجموع	100%

ويرتمبورغ	3.8%		

تُظهر المعطيات الإحصائية أن النسبة الكبرى منهم جاءت من إقليم بادن، حيث تجاوزت نسبتهم نصف إجمالي المهاجرين الألمان المسجلين، يليه إقليم بافاريا، الذي مثّل بدوره نسبة معتبرة، مع الإشارة إلى أن أكثر من نصف البافاريين كانوا ينحدرون من منطقة راينلاند البافارية أو إقليم بالاتينات. أما المرتبة الثالثة فقد احتلتها بروسيا، وكان غالبية مهاجريها – بنسبة تصل إلى 87% – من بروسيا الراينلاندية. وقد أكّد ريكو هذه النتائج في دراسته حول تطوّر النمو السكاني في الجزائر خلال الخمسين سنة الأولى من الاحتلال الفرنسي.

ومن خلال تحليل شهادات الوفاة، يتبيّن أن إقليم بادن سجّل أيضًا أعلى معدلات الوفاة بين أفراد الجالية الألمانية، تليه بروسيا التي تفوّقت في هذا الجانب على بافاريا، رغم احتلالها المرتبة الثالثة من حيث عدد المهاجرين. وتشير النسبة الإجمالية للوفيات المسجّلة في هذه الأقاليم الثلاثة (بادن، بروسيا، وبافاريا) إلى أنها مثلت مجتمعة نحو 77% من إجمالي وفيات الألمان في الجزائر.

وتظهر بيانات التجنيس أن أكبر عدد من المجنسين الألمان في الجزائر جاء من بروسيا بنسبة 23.8%، ثم بافاريا 19.6%، في حين تراجعت بادن إلى المرتبة الثالثة بـ 10.35%. تبرز بيانات التجنيس أن أغلب المهاجرين جاءوا من بروسيا وبافاريا ثم بادن.

بشكل عام، تشير البيانات إلى أن إقليم بادن كان المصدر الرئيسي للمهاجرين الألمان إلى الجزائر، ويعود ذلك جزئياً إلى تغطية إحصاءات التجنيس فترة زمنية أطول. العلاقات الوثيقة بين راينلاند وفرنسا دفعت أعداداً كبيرة للهجرة من مناطق نهر الراين وموزيل. وبذلك تعد المناطق الثلاث الرئيسية المصدرة للمهاجرين هي بادن وراينلاند وموزيل.

وقد عمّقت دراسة الباحث هيرمان باير هذه المعطيات من خلال تحديد أربع مناطق رئيسية شكّلت المنبع الجغرافي للمهاجرين من إقليم بادن، وهي: منطقة جبال كايزرستول، إقليم فريبورغ، بلدة أورتينو، ومحور راشتات-كارلسروه. ولم يُسجّل من جهة أخرى، أي حضور يُذكر للمهاجرين القادمين من شرق ألمانيا، وهو ما يُفسَّر ببُعد المسافة وصعوبة الوصول، مما يجعل من المناطق الغربية في بادن المصدر الفعلي والأبرز لهجرة الألمان إلى الجزائر.

أما فيما يتعلق بالجالية السويسرية في الجزائر، فتعد دراستا جون دي كوستانزو "الألمان والسويسريون في الجزائر"، ودراسة إريك ماري "الهجرة الفاليزية إلى الجزائر" التي ركزت على كانتون فاليه، المصدرين الأساسيين لتحديد أصول المهاجرين السويسريين من مختلف المناطق والكانتونات إلى الجزائر. وقد ركزت دراسة كوستانزو إلى تحليل شهادات الوفاة للسويسريين في الجزائر بين 1845 و1859، والتي بلغت 473 شهادة، لتحديد النسبة المئوية للوفيات حسب كل كانتون سويسري وبالتالي تحديد التوزيع الجغرافي لأصول المهاجرين.

الجدول 14: الإحصاء الرسمي لأصل السويسريين المتوفيين في الجزائر بالنسبة المئوية 1846-1856 (473 عقد وفاة)

فود	32%	فريبورغ	4%	شافهاوزن	0.8%	سولوتورن	0.8%
تيسينو	20%	جنيف	2.4%	لوسارن	0.8%	زيورخ	0.8%
فاليه	16%	أرجاو	1.6%	نيوشاتل	0.8%	غير محدد	9.6%
بيرن	7.2%	سانت غالن	1.6%	شيفيتش (شويز)	0.8%	المجموع	100%

اعتمد جون موريس دي كوستانزو في دراسته كذلك على بيانات التجنيس الخاصة بالمهاجرين السويسريين في الجزائر، حيث قام بتحليل عينة مكونة من 647 حالة تجنيس، تم الحصول عليها من جمعيات الأنساب المختصة. وقد مكّنته هذه المعطيات من استكمال النتائج المستخلصة من شهادات الوفاة، إذ استخدمها لتحديد التوزيع النسبي للمجنسين السويسريين حسب الكانتونات الأصلية في سويسرا، مما أتاح رسم خريطة أكثر دقة لأصولهم الجغرافية. ويُعرض هذا التوزيع في الجدول المرفق.

الجدول رقم 15: الإحصاء الرسمي لعدد السويسريين المجنسين بالنسبة المئوية 1833-1899 (647 حالة)

ولدوا في الجزائر لأباء سويسريين	17.8%	فاليه	2.8%
فود	16.7%	ولدوا في فرنسا لأباء سويسريين يقيمون في الجزائر	2.65%

تيسينو	10%	فريبورغ	2%
بيرن	8.8%	بال	1.7%
جنيف	8.2%	زيورخ	1.7%
نيوشاتل	5%	مختلفة	6.25%
أرجاو	3.4%	غير محددة	13%

تشير البيانات إلى أن كانتون فود كان المصدر الرئيسي للهجرة السويسرية إلى الجزائر، يليه كانتونات تيسينو وبرن وجنيف. احتلت فالي المرتبة الثالثة في شهادات الوفاة بسبب التدفق الكبير للمهاجرين.[1] في عام 1851، جاء 444 مهاجرًا إلى الجزائر حيث توفي العديد منهم بسبب الأمراض والأوبئة. في قرية حمر العين، استوطن 294 سويسريًا، وتوفي منهم 54 بنسبة تزيد عن 18% في نفس العام.[2] كما جاء 37% من المناطق الفرنسية المجاورة لفرنسا بسبب القرب والروابط الأسرية، مما جعل كانتون فود الناطق بالفرنسية المصدر الأكبر للمهاجرين السويسريين.[3]

وتركز دراسة إريك ماري على أصول المهاجرين من فاليه إلى الجزائر بعد عام 1849، وتقسم الهجرة إلى ثلاث مراحل: قبل 1849، من 1849 إلى 1851، ومن 1852 فصاعداً، بناءً على خصائص المهاجرين.[4] بينما قسمها باسي إلى مرحلتين: الكبرى (1849-1855) والتي شكلت 91% من الهجرة، والصغرى (1869-1872) التي شكلت 6% فقط، وشاركت فيها بلدتا مارتيني ومونثي فقط. تشير الدراستان إلى أن هذه الفترة كانت الأهم لهجرة سكان فاليه إلى الجزائر، مع تحديد المناطق الرئيسية المصدرة للمهاجرين. تم تحليل إحصاءات المهاجرين الفاليزيين إلى الجزائر بين يونيو 1849

(1)–Jean maurine di costanzo, op–cit, p–p72–75.

(2)–Dodis, Documentes diplomatique Suisses (1848–1865), vol 1, 19 Janvier 1852, dodis, E2/1216, Le Consul des Etas–Unis à Alger, faisant fonction de Consul de Suisse, Stuckli, au consiel fédéral, p278.

(3)–Jean maurine di costanzo, op–cit, p74.

(4)–Eric Maye, op–cit, p133.

وديسمبر 1851 كما ورد في دراسة إريك ماري لفهم أصل هجرة سكان فاليه، خاصة السويسريين، إلى الجزائر.[1]

الجدول رقم 16: عدد المهاجرين الفاليزيين إلى الجزائر (جوان 1849 - ديسمبر1851) حسب البلديات.

بلديات كانتون فاليه	عدد المهاجرين	بلديات كانتون فاليه	عدد المهاجرين	بلديات كانتون فاليه	عدد المهاجرين
ساكسون	186	بورت-فاليه	14	أردون	11
إيفيوناز	88	سان موريس	10	نينداز	7
لايترون	19	دورينا سان	16	كونتي	5
بوفورنيار	18	فال-إلييه	6	سيون	18
شاموسون	49	فيروساز	32	فيتروزي	4
كونتي	18	ماسونجكس	10	غرون	2
باني	51	كولونج	13	ناكس	3
مارتيني	19	مونثي	11	أينت	30
أورسيار	17	فيوناز	3	سالفان	18
بارتياز	7	ريديس	29	تروستورينتس	54
فوفري	8	فولييه	19		
كولومباي-ميراز	29	تشارات	2		
المجموع					826

الجدول رقم 17: عدد المهاجرين الفاليزيين إلى الجزائر (جوان 1849 - ديسمبر1851) حسب البلديات.

مقاطعات كانتون فاليه	عدد المهاجرين	مقاطعات كانتون فاليه	عدد المهاجرين

[1]–Marie Angèle Bassi, contribution à l'étude de l'émigration des Valaisans 1850–1880, Mémoire d'histoire économique, université de Genève, 1975, p15.

مارتني	280	أونترومنت	87
ئئؤسان موريس	187	هيرنس	33
مونثي	125	سيون	18
كونثي	94	سيير	2

من منظور إقليمي، تُظهر المعطيات أن الجزء الأكبر من المهاجرين القادمين من فاليه نحو الجزائر ينحدرون من فالي السفلى (82%). وقد تصدّرت مقاطعة مارتيني هذا التدفق، تليها مقاطعات سان موريس، مونثي، وأونترومنت. وامتدت هذه الحركة السكانية بدرجة أقل إلى فالي الوسطى، لا سيما في مناطق كونثي وسيون، لكنها لم تشمل سيير التي تضررت من الفيضان الكبير عام 1855.

أما فالي العليا، فكانت هجرتها منخفضة حيث فضل سكانها الوجهات الأطلسية. وكانت معظمها هجرات فردية، وتجدر الإشارة إلى أن بعض القرى شهدت نزوحا جماعيا. كما هو الحال في ساكسون حيث غادر 19.54% من سكانها بين نوفمبر 1850 وديسمبر 1851، مما يعادل مغادرة شخص واحد من كل خمسة أشخاص من البلدية التي كان يبلغ عدد سكانها 952 شخصاً.[1]

من ناحية أخرى، شهدت منطقتا الألزاس واللورين - وهما منطقتان متنازع عليهما تاريخيًا بين فرنسا وألمانيا – موجة هجرة كبيرة نحو الجزائر، خاصة من أربع مقاطعات رئيسية. وقد لعبت السلطات المحلية دورًا فاعلًا في هذه العملية، حيث شجّعت العاطلين عن العمل على التوجّه نحو الجزائر عوضًا عن الهجرة إلى أمريكا، حتى وإن كان ذلك على نحو مؤقت. ويُظهر الجدول أدناه تفاصيل هذه الهجرة.

الجدول رقم 18: حركة هجرة سكان المقاطعات الأربعة للألزاس واللورين إلى الجزائر (1862-1837/1828)

السنة	الراين الأعلى	الراين الأسفل	مورثي	موزيل
1841-1830	289	/	/	/

[1]–Eric Maye, op– cit, p, p158– 161.

41-1838	1787	/	65	/
44-1842	1816	1481	277	217
1845	521	1990	/	/
1846	596	776	293	/
1847	476	1207	152	412
1848	410	92	20	/
1849	9	51	15	/
1850	31	30	31	/
1851	129	508	39	/
1852	345	1226	55	/
1853	759	1613	252	/
1854	504	1075	1075	/
1855	634	834	834	/
1856	208	93	444	/
1857	130	83	140	/
1858	64	33	60	37
1859	38	32	23	12
1860	71	42	41	25
1861	82	31	73	14
1862	63	22	39	101
1863	61	13	/	/
1864	29	17	/	/
المجموع	9052	11218	3928	818

تكشف المعطيات الإحصائية أن منطقة الألزاس كانت المصدر الرئيس للمهاجرين نحو الجزائر مقارنةً بلورين، حيث شكّل الألزاسيون حوالي 81%من مجموع المهاجرين القادمين من

المنطقتين. وداخل الألزاس، جاءت النسبة الأكبر من إقليم الراين الأسفل الذي أسهم بـ 44%من إجمالي المهاجرين، متبوعًا بـ الراين الأعلى بنسبة 36% أما في اللورين، فقد شكّل إقليم مورت وموزيل المصدر الأبرز بـ15%، في حين لم تتجاوز مساهمة إقليم موزيل نسبة.3%

وتشير سجلات تصاريح المرور إلى أن مهاجري الألزاس حصلوا عام 1845على ما نسبته 90%من إجمالي هذه التصاريح، وهو ما يعكس حدة الأزمة الاقتصادية التي عرفتها المنطقة، إلى جانب الكثافة السكانية العالية. كما ساهمت السياسة الفرنسية الرسمية، التي كانت تُشجّع بشكل خاص هجرة الألزاسيين، في رفع هذه النسبة، خلافًا لسكان اللورين الذين فضّلوا، في معظمهم، التوجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد تسارعت وتيرة الهجرة الألزاسية إلى الجزائر بعد عام 1838نتيجة سلسلة من الأزمات الزراعية والبيئية التي ضربت المنطقة خلال العقود التالية، من أبرزها :أزمة الغذاء (1843–1847)، أزمة مرض البطاطس (1845–1847)، فيضان نهر الراين في الراين الأسفل (1852)، الجفاف (1859)، وأزمة الكروم (1853)، والتي أحدثت خللاً بنيويًا في الأمن الغذائي، وشجعت السكان على الهجرة. في إقليم الراين الأسفل، جاءت النسبة الأكبر من المهاجرين من مقاطعات ستراسبورغ بيشويلير، سيليستات، وويسمبورغ، بينما كانت سافيرن الأقل مشاركة في حركة الهجرة. وتشير الإحصاءات الخاصة بالفترة 1844–1842إلى أن مقاطعة ستراسبورغ وحدها شكلت 56.3% من مجموع المهاجرين من الراين الأسفل، تليها سيليستات(23.3%) ، ثم ويسمبورغ(13.2%) ، وسافيرن(7.3%) . وقد استمرت هذه الاتجاهات حتى ما بعد عام 1851.

في الراين الأعلى، نقل فابيان فيشر، استنادا إلى بيانات الفترة ما بين 1830 و1844، أن معظم المهاجرين إلى الجزائر من مقاطعة كولمار بنسبة 68% تليها مقاطعة ألتكيرش-موزيل بنسبة 21.4% ثم مقاطعة بلفور بنسبة 10.4% فقط. أما في اللورين، فقد تركزت الهجرة في نانسي ومحيطها، لا سيما بلدات ماكسفيل ومالزفيل،التي سجّلت معدلات مغادرة أعلى مقارنة بمنطقة

لونفيل. وفي إقليم موزيل، كانت مقاطعات ميتز، بولاي، سرغومين، وفورباخ الأكثر مساهمة في الهجرة، بينما شهدت منطقة تيونفيل هجرة جماعية محدودة العدد نسبيًا.[1]

ثانيا: التوزيع الجغرافي للجاليات الأوربية في القطر الجزائري:

يعزو الباحث غاستون لوث توزيع المهاجرين الأجانب في الجزائر عقب الاحتلال الفرنسي إلى الراحة التي شعر بها هؤلاء المهاجرون في أماكن استقرارهم الأولى، مما أسهم في تثبيتهم في مناطق محددة من البلاد.[2] وقد تركزت الهجرة الأوروبية بشكل خاص من بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط.[3] ويُلاحظ أن هذا التوزيع كان غير متكافئ جغرافيًا نتيجة عوامل مختلفة. فقد تمركز الإسبان والألمان في منطقة وهران، والمالطيون والإيطاليون في قسنطينة، بينما فضّل السويسريون الاستقرار في الجزائر العاصمة ومحيطها.[4]

بدأت الهجرة الإسبانية إلى الجزائر مباشرة بعد انطلاق المشروع الاستعماري الفرنسي. وكان أغلبهم من مقاطعات أليكانتي، مورسيا، وألميريا، حيث عبروا إلى السواحل الغربية للجزائر بواسطة قوارب الصيد،[5] مستفيدين من القرب الجغرافي والروابط التاريخية مع هذه المنطقة التي كانت تُعتبر مقاطعة إسبانية سابقة. كما استقر سكان جزر البليار وفالنسيا بدرجة أكبر في العاصمة،[6] في حين لم تتجاوز أعدادهم في قسنطينة حدًا يُذكر. وكانت كثافة المهاجرين الإسبان تزداد من الشرق إلى الغرب.[7]

خلال ثلاثينيات القرن التاسع عشر، هاجر المزيد من الإسبان من مينوركا وفالنسيا إلى مقاطعة الجزائر، خاصة العاصمة وضواحيها. ومع استقرار الأوضاع الأمنية، بدأ الإسبان في المطالبة بتوسيع الأراضي المخصصة لهم. وتُظهر البيانات الإحصائية والجدولين المشار إليهما وجود

---

(1)–Fabienne Fisher, (Alsacienes et Lorrains en Algérie, histoire…),op– cit p–p15–54.

(2)–Gaston Loth, op– cit, P6.

(3)–Djamel Latroch, (Malteses en Argelia…), op–cit, p51.

(4)–Émile Temime, op– cit, p39.

(5)–Djamel Latroch, (Malteses en Argelia…), op–cit, p45.

(6)–Juan Ramón Roca, op– cit, p17.

(7)–Eloy Martin Corrales, op– cit, p50.

فروقات كبيرة بين عدد السكان الفرنسيين والإسبان في الجزائر العاصمة، ما يتيح فهمًا أكثر دقة لحجم الجالية الإسبانية في العاصمة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر.

الجدول رقم 19: السكان الأسبان والفرنسيون في وسط الجزائر العاصمة[1].

السنة	الإسبان	الفرنسيون	السنة	الإسبان	الفرنسيون
1851	11722	13256	**1855**	12092	17629
1853	11807	15253	**1856**	12394	19918
1854	11978	16783	**1857**	11442	21548

الجدول رقم 20: الإسبان في منطقة الجزائر العاصمة.

السنة	الإسبان	السنة	الإسبان	السنة	الإسبان	السنة	الإسبان
1833	1025	**1845**	17540	**1852**	17968	**1856**	21807
1841	6749	**1851**	20686	**1855**	20566	**1861**	23886

استجابةً للضغوط الديموغرافية التي نتجت عن تزايد أعداد المهاجرين الإسبان، سمحت السلطات الاستعمارية للإسبان بالاستقرار في حسين داي عام 1843 كمركز رئيسي لسكان البليار في الجزائر، ثم انتشروا في مراكز أخرى حول العاصمة مثل برج الكيفان وبرج البحري والدار البيضاء والرغاية وعين طاية ورويبة شرق الجزائر العاصمة ومركز بوفاريك غربا.[2] وفي عام 1847، أقام مجموعة من ماهون مراكز لهم مثل الأبيار والقبة، ليستقروا عام 1850 في قرى الدرارية

(1)–Djamel Latroch, (Malteses en Argelia…), op–cit, p47.

(2)–José Fermin Bonmati, (Espanoles en el Magreb…), op–cit, p125.

والخرايسية والعاشور.[1] في منتصف القرن التاسع عشر، استقر الإسبان من فالانسيا وأليكانتي في منطقة باب الواد شمال العاصمة كمركز رئيسي لهم.[2]

ووفقًا لتقرير تريول الصادر عام 1888، بلغ عدد المينوركيين المقيمين في الجزائر العاصمة وضواحيها حوالي 8187 أو 8260 شخصاً، موزعين على النحو التالي:

الجدول رقم 21: المينورقيون في الجزائر العاصمة والمناطق المحيطة بها عام 1888.[3]

البلدة	سكان مينورقة	البلدة	سكان مينورقة
حسين داي	1200	كاب ماتيفو (برج البحري)	300
القبة	900	ريفات (مفتاح)	240
ميزون كاري (الحراش)	700	الأبيار	1160
الرويبة	760	الجزائر العاصمة وسط	3000
الرغاية	200	عين طاية	967

في أربعينيات القرن التاسع عشر، تصاعدت وتيرة الهجرة الإسبانية إلى غرب الجزائر، وذلك عقب هزيمة الأمير عبد القادر واستكمال فرنسا سيطرتها على الإقليم. وقد شجعت فرنسا الاستيطان هناك بإنشاء القرى والمزارع، مما أدى إلى حضور إسباني كبير في المنطقة. فضل الإسبان الاستقرار في الريف بينما آثر الفرنسيون المدن،[4] فأصبح الإسبان أساس توطين غرب الجزائر خاصة مع تباطؤ الاستيطان الرسمي. استقبل ميناء وهران العديد منهم ليتمركزوا في الريف بحثًا عن حياة أفضل.[5]

---

(1)–Djamel Latroch, (Malteses en Argelia…), op–cit, p,p46, 47.

(2)–Angela–Rosa, Joan–Lius Monjo i Mascaro, Literatura sobre l'emigracio valenciana a Algèria, el cas d'Un mariage difficile de François Molines, Sarria, Revista d´investigacio i assaig de la Marina Baixa, p47.

(3)–Djamel Latroch, (Malteses en Argelia…), op–cit, p49.

(4)–José Fermin Bonmati, (Espanoles en el Magreb…), op–cit, p, p126, 127.

(5) - حياة قنون، (اللاجئون الاسبان...)، المرجع السابق، ص47.

عقب وصولهم، استقر المهاجرون الإسبان في عدد من المراكز الاستيطانية الجديدة التي أنشأت في المنطقة. وشملت هذه المراكز :السانيا، مسرغين، سيدي الشحمي، سان دوني دو سيق، أرزيو، سان كلود، مزغران، المرسى الكبير،[1] بالإضافة إلى ضواحي مدينة وهران التي شكلت نقطة جذب رئيسية. ومن هناك، امتدّ الحضور الإسباني تدريجيًا نحو سهول غليزان، الشلف، وادي تافنة، ومنطقة سيرات،[2] مستفيدين من فرص الاستقرار الزراعي والعمل في الحقول والمزارع.

وبحلول عام 1850، تجاوز عدد الإسبان في عمالة وهران نظيرهم في عمالة الجزائر، بل تفوقوا عدديًا على الفرنسيين في بعض المراكز الريفية، ما جعلهم يشكلون أكبر جالية أوروبية مستقرة في المنطقة.[3]

ابتداءً من عام 1875، شهد الوجود الإسباني في غرب الجزائر نموًا ديموغرافيًا متسارعًا، مدفوعًا بعاملين رئيسيين :الارتفاع الطبيعي للسكان عبر زيادة معدلات المواليد. وقد ساهم هذا النمو في إعادة تشكيل الخريطة السكانية للمنطقة.

الجدول رقم 22: التوزيع السكاني للإسبان والفرنسيين في بعض بلديات عمالة وهران عام 1875[4]

البلدية	الإسبان	الفرنسيون	البلدية	الإسبان	الفرنسيون
عين الترك	299	118	المرسى الكبير	284	830
سان دوني –دو سيق	1179	5145	سيدي بلعباس	2044	6736

[1] - عدة بن داهة، المرجع السابق، ص، ص50، 51.

[2]–E.Carette, L'univers, ou histoire et description de tous les peuples, de leurs religions, mœurs, coutuimes, etc., p58.

[3]–José Fermin Bonmati, (Espanoles en el Magreb…), op–cit, p128.

[4]–Mechernene Faiza, el éxico español en el oeste de Argelia : Aïn Temouchent como paradigma, Trabajo de fin de Máster en “Lengua y Comunicación”, Universidad Abou Bakr Belkaid, Tlemcen, 2014/ 2015, p12.

توفّر بيانات عامي 1886 و1887، المتعلقة بتعداد السكان في مدن ودوائر مقاطعة وهران، صورة دقيقة وواقعية عن التوزيع الجغرافي للجالية الإسبانية مقارنةً بنظيرتها الفرنسية، وذلك قبل صدور قانون التجنّس التلقائي لسنة 1889، الذي أدى إلى تغيير عميق في المعطيات الديموغرافية.

الجدول رقم 23: توزيع الإسبان مقارنة بالفرنسيين في دوائر عمالة وهران لعام 1887.[1]

عمالة وهران	الإسبان	الفرنسيون	عمالة وهران	الإسبان	الفرنسيون
مستغانم	5999	11721	سيدي بلعباس	16003	7358
معسكر	6701	7775	تلمسان	4932	6212
وهران	58682	30955	المجموع	92317	64025

تُظهر البيانات والخريطة تركزًا ملحوظًا للجالية الإسبانية في مدينتي وهران وسيدي بلعباس، في حين كان الوجود الفرنسي أكثر كثافة في مستغانم، مع توازن نسبي في كل من معسكر وتلمسان. ويُعزى هذا التفاوت في التوزيع إلى عوامل متعددة، أبرزها الروابط التاريخية العميقة بين وهران وإسبانيا، فضلًا عن القرب الجغرافي، إضافةً إلى الطابع الفلاحي للمنطقة الذي فضله المستوطنون الإسبان.

أما سيدي بلعباس، فقد احتلت المرتبة الثانية بعد وهران كأكبر تجمع سكاني إسباني في الجزائر، ويُفسَّر ذلك بطابعها الزراعي. وقد حظي هؤلاء المهاجرون بامتيازات استيطانية خاصة مكّنتهم من استغلال الأراضي الزراعية، خلافًا للجاليات الأوروبية الأخرى مثل الألمان والفرنسيين الذين تركزت هجرتهم في مناطق حضرية أو أقل ارتباطًا بالنشاط الفلاحي المباشر.[2]

أما فيما يخص مستغانم، فيُرجع تفوق الفرنسيين على الإسبان إلى إنشاء عدة مراكز استيطانية فرنسية في أواخر القرن التاسع عشر، ورفض السلطات الفرنسية توطين الإسبان بكثافة، مما جعل عددهم قليلاً بالإضافة إلى تمسك الفرنسيين بالأرض. أما في معسكر وتلمسان، كان عدد الفرنسيين والإسبان متقاربًا بسبب حظر الاستيطان الزراعي الذي فضّله الإسبان لفترة

[1] - حياة قنون، (اللاجئون الاسبان...)، المرجع السابق، ص47.

[2]–Jean Jacques Jordi, op–cit, p27.

طويلة خلال عهد الإمبراطورية الثانية، مقابل تطور الاستيطان الصغير في عواصم المدن فقط، مما أدى إلى عزوف الإسبان عن المنطقتين.[1]

ومن أجل فهم التوزيع الجغرافي للإسبان في غرب الجزائر، اعتمد الباحث يرتاس على إحصاءات عام 1886 الخاصة بأهم مدن عمالة وهران، بالاستناد على وثائق العلبة الأرشيفية (A1001) المحفوظة لدى مركز آكس. وتبرز أهمية هذه الدراسة في كونها تُظهر كيف أن شبكات المواصلات والبنى التحتية لعبت دورًا حاسمًا في توجيه حركة الاستيطان الإسباني وتثبيت المجتمعات البشرية. والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 24: الإسبان والفرنسيون في المدن الرئيسية لعمالة وهران عام 1886.[2]

المدينة	الفرنسيون	الإسبان	المدينة	الفرنسيون	الإسبان
معسكر	3094	2249	مسرغين	715	1401
سعيدة	1323	1321	باريقو (المحمدية)	937	1811
مستغانم	3077	1730	سانت كلود (قديل)	1166	1348
غليزان	1004	1952	سان دوني-دو سيق	1441	5710
وهران	14931	31192	سيدي بلعباس	3682	10291
عين تموشنت	850	1538	تلمسان	3446	1199
أرزيو	1236	2130	بني صاف	417	1818
المرسى الكبير	407	1837			

تركز الإسبان في مدن وهران، سيدي بلعباس، سيق، والمرسى الكبير في الجزائر، حيث أظهرت إحصائيات عام 1886 أن عدد الإسبان في هذه المدن كان يفوق عدد الفرنسيين بشكل

(1)–José Fermin Bonmati, op–cit, (Espanoles en el Magreb…), p130.

(2)–Jean Jacques Jordi, op–cit, p30.

ملحوظ،[1] باستثناء معسكر وتلمسان. ساهمت الطرق والسكك الحديدية، التي ضغط الإسبان لإنشائها، في تسهيل انتشارهم في غرب الجزائر. كما كان لطريق الجزائر-وهران وطريق وهران-مستغانم وطريق عين تموشنت-سيدي بلعباس-تلمسان دور كبير في تسهيل عملية الاستيطان في المناطق الزراعية الرئيسية، مثل وادي الشلف وسهل غليزان وسهل تافنة.[2]

الجدول رقم 25: توزيع الإسبان والفرنسيين في دوائر عمالة وهران لعام 1886.

عمالة وهران	الإسبان	الفرنسيون
مستغانم	5951	11093
في البلديات الكاملة الصلاحيات	5259	8494
في البلديات المختلطة	692	2599
معسكر	6701	7775
في البلديات الكاملة الصلاحيات	5232	5235
في البلديات المختلطة	1469	2540
وهران	58670	30485
سيدي بلعباس	14855	6615
في البلديات الكاملة الصلاحيات	12409	4864
في البلديات المختلطة	2446	1751
تلمسان	4932	6212
المجموع	92317	64025

تكشف المعطيات الإحصائية الخاصة ببلديات مقاطعة وهران ذات الصلاحيات الكاملة عن التمركز الكثيف للإسبان، حيث بلغت نسبتهم من مجموع الأوروبيين نحو 80%في معسكر، وقرابة 90%في مستغانم، في حين كان حضورهم ضعيفًا نسبيًا في البلديات المختلطة ذات الأغلبية

(1)–Guy Brunet, Kamel Kateb, Les espagnols dans la région d'Oran au milieu du XIXE siècle, mariage, comportements matrimoniaux, liens familiaux et liens sociaux, Annales de démographie historiques, n°1, Editions Belin, 2018, p85.

(2)–Jean Jacques Jordi, op–cit, p, p30, 31.

المحلية. [1] ويُظهر هذا التوزيع تفاوتًا جغرافيًا واضحًا بين مختلف مناطق المقاطعة، حيث تقل كثافة الوجود الإسباني كلما اتجهنا نحو الشرق الجزائري.

ومن منظور ديموغرافي، نشأت الجالية الإسبانية في البداية نتيجة الهجرة المباشرة من إسبانيا، ثم توسعت تدريجيًا بفضل الزيادة الطبيعية، عبر مواليد من أصول إسبانية وُلدوا في الجزائر. كما ساهمت الزيجات المختلطة في تنويع النسيج الاجتماعي للجالية، ما عزز من حضورها وتكيّفها مع البيئة الاستعمارية المحلية.[2]

كما اجتذبت الجزائر خلال الفترة الاستعمارية جالية إيطالية من مناطق مختلفة في شبه الجزيرة للعمل في التجارة والصيد والزراعة والبناء. غير أن قاستون لوث أشار إلى صعوبة تحديد توزيعهم بدقة في الجزائر، سبب اعتماد السلطات الفرنسية على تصنيفات غير دقيقة لمختلف الجنسيات الأوروبية، حيث كانت الوثائق والإحصاءات الرسمية تدمج في الغالب بين الأجانب دون تمييز واضح.[3]

وقد جرى توزيع الإيطاليين في الجزائر بشكل غير متوازن، نتيجة عوامل متعددة. ويُعتَبر تعداد عام 1866، الذي أعدّته الحكومة الفرنسية، من بين الوثائق المرجعية النادرة التي تتيح تتبّع التوزيع الجغرافي للجالية الإيطالية في الجزائر خلال تلك المرحلة، رغم ما يعتريه من محدودية منهجية.

الجدول رقم 26: التوزيع الجغرافي للمهاجرين الإيطاليين في عمالات الجزائر عام 1866.[4]

العمالة	العدد	العمالة	العدد
قسنطينة	9326	وهران	2807
الجزائر	4522	المجموع	16655

(1)–Ibid, p28.

(2)- حياة قنون، (اللاجئون الاسبان...)، المرجع السابق، ص51.

(3)–Gaston Loth, op– cit, p–p107–109.

(4)–Ibid, 113.

وفقًا لإحصاء عام 1866، بلغ عدد الإيطاليين في الجزائر 16655مهاجرًا، وتمركزت نسبتهم الأكبر في قسنطينة (55%)، تليها الجزائر العاصمة (27%)، ثم وهران (16%). وتُظهر هذه المعطيات ميلاً واضحًا لدى الإيطاليين نحو المدن الساحلية الكبرى، مثل الجزائر، ووهران، وبونة، وفيليبفيل، والتي استقطبت نحو 50%، بالنظر إلى ما توفره من فرص عمل في التجارة والصيد البحري والمرافئ، فضلاً عن المناخ المألوف مقارنةً بالمناطق الداخلية مثل قسنطينة وقالمة، التي استقطبت فقط 25% من الإيطاليين.[1]

أما إحصاء عام 1855، الذي حصل عليه المؤرخ جوردي من أرشيف "ما وراء البحار"، فقد بلغ عدد الإيطاليين في عمالة وهران 1972فردًا، وتركزوا في خمس مدن رئيسية :وهران (872)، المرسى الكبير (334)، سيدي بلعباس (132)، تلمسان (105)، ونمور (104). ورغم محدودية عددهم مقارنةً بالفرنسيين، فإنهم أظهروا ميلاً للاستقرار على الساحل، حيث اشتغل قرابة 1518 إيطاليًا (75%) في قطاع الصيد. أما في المناطق الريفية مثل سيق ومسرغين، فقد كان الحضور الإيطالي ضعيفًا نسبيًا.[2]

بحلول عام 1900، بلغ عدد الإيطاليين المقيمين في المدن والقرى الساحلية نحو 25000من أصل 38891 مهاجرًا إيطاليًا، منهم 1927في عمالة وهران (وهران: 1198، مستغانم: 285، أرزيو: 236، المرسى الكبير: 163، بني صاف: 27، نمور: 18). كما سجلت سيدي بلعباس وتلمسان وجود أكثر من 200 إيطالي يعملون في قطاع البناء العسكري بطلب من الجيش الفرنسي، ما يؤكد أولوية التمركز في المناطق الساحلية ومحيطها القريب.

توزع الإيطاليون في عمالة وهران بين البحّارة، والصيادين، والتجار الصغار، وكونوا تجمعات محلية مهنية في أحياء خاصة، حيث شهدت مدن مثل المرسى الكبير ومستغانم وأرزيو أكبر نسب من الإيطاليين الذين نالوا الجنسية الفرنسية لاحقًا. أما في السانيا وعين تموشنت، فقد اختلط العنصر الإيطالي إلى حد كبير بالجالية الإسبانية. وشكّلت مدن ذات أهمية استراتيجية

(1)–Claude Llinares, Danielle Lima–Boutin, op–cit, p7.

(2)–Gérard Crespo, op–cit p, p15, 16.

وعسكرية مثل تيارت، سعيدة، معسكر، سيدي بلعباس، تلاغ، وتلمسان مراكز جذب للإيطاليين، الذين مارسوا فيها التجارة والحرف الصغيرة.[1]

كما تمّ إعداد توزيع جغرافي خاص للجالية الإيطالية في مقاطعة الجزائر، يوضّح انتشارهم بين دائرتي الجزائر والبليدة، بالمقارنة مع الفرنسيين ومجموع الأوروبيين، في كل من الإقليمين العسكري والمدني، وهو ما يُفصل في الجدول المصاحب لهذه الدراسة.

الجدول رقم 27: التوزيع الجغرافي للإيطاليين في دائرة الجزائر: الإقليم المدني

	الفرنسيون	الإيطاليون	مجموع الأوروبيون
الجزائر	16921	2162	33886
حسين داي	319	117	1278
تنس	853	136	1673
مجموع 23 بلدية	6894	273	11070
المجموع	24987	2688	47907

الجدول رقم 28: التوزيع الجغرافي للإيطاليين دائرة البليدة: الإقليمان المدني والعسكري

	الفرنسيون	الإيطاليون	مجموع الأوروبيون
البليدة	2259	164	4343
مليانة	976	92	1474
مجموع 23 بلدية	9046	190	11966
المجموع	12281	446	17783
الإقليم العسكري	1520	104	2114

تُعدّ الجالية الإيطالية في الجزائر من المكونات الأوروبية البارزة، حيث بلغ عدد أفرادها نحو 3322شخصًا، أي ما يعادل 5%من مجموع السكان الأوروبيين في البلاد.[2] تمركزت النسبة الأكبر

(1)–Gaston Loth, op–cit, p– p113– 119.

(2)–Gérard Crespo, op–cit, p18.

منهم في الجزائر العاصمة بنسبة 6%، لا سيما في الأحياء القريبة من الموانئ والشوارع البحرية مثل شارع مارين وشارع أورليانز.[1] كما شكّلوا نسبة ملحوظة في تنس، بلغت 9%من السكان الأوروبيين، في حين تراجعت نسبتهم في دائرة البليدة، التي كانت أقل جذبًا لهم، ما يعكس تأثير فرص العمل الساحلية في توجيه توزعهم الجغرافي.

وفي استثناء لافت، جذبت بلدة حسين داي، رغم صغرها، عددًا كبيرًا من الفلاحين من جنوة، نتيجة وفرة البساتين الزراعية، ما أسفر عن تركز 9%من الإيطاليين في هذه المنطقة. ويبدو أن الأنشطة الاقتصادية المتنوعة وتزايد فرص العمل في العاصمة ومحيطها أدت إلى ارتفاع تدريجي في أعداد الإيطاليين خلال العقود اللاحقة.

ورغم محدودية حضورهم في المناطق الريفية، فقد أدّى الإيطاليون دورًا معتبرًا في الاستيطان الزراعي، لا سيما في ضواحي الجزائر العاصمة، حيث دخلوا أحيانًا في تنافس مباشر مع المستوطنين الماهونيين.[2] وقد نشر غاستون لوث عام 1900 بيانات مفصلة تُبرز وجود جالية إيطالية مكوّنة من 10301شخص موزعين بشكل واضح في الجزائر العاصمة وضواحيها.

الجدول رقم 29: توزيع الإيطاليين في الجزائر العاصمة وضواحيها عام 1900

المدينة أو المركز	عدد الإيطاليين	المدينة أو المركز	عدد الإيطاليين	المدينة أو المركز	عدد الإيطاليين
الجزائر	5713	الشراقة	62	بئر مراد رايس	27
حوش مصطفى	1718	الأبيار	93	درارية	34
حسين داي	654	القبة	163	سطاوالي	95
سانت أوجين	398	ميزون كاري	181	تفشون	259
جيوتفيل	840	بئر خادم	64		

-وبناءا على استنتاج الباحث.

(1)–Claude Llinares, Danielle Lima–Boutin, op–cit, p7.

(2)–Gérard Crespo, op–cit, p, p18, 20.

-وبناءا على استنتاج الباحث.

المجموع					10301

تُظهر المعطيات في الجدول أن الفرنسيين شكّلوا الغالبية السكانية ضمن الأوروبيين في الجزائر العاصمة وقرى سهل متيجة، في حين تركز الإيطاليون بشكل لافت في القرى الساحلية مثل جيوتفيل، حسين داي، ميزون كاريه، فورد-لو، والرغاية. وتشير هذه البيانات إلى أن البحارة والمزارعين شكّلوا الجزء الأكبر من أفراد الجالية الإيطالية، إذ ارتبط حضورهم بشكل وثيق بالأنشطة البحرية والفلاحية.

ورغم أن الزراعة في هذه المناطق كانت تقليديًا مجالًا يهيمن عليه الماهونيون، إلا أن الإيطاليين وفّروا يدًا عاملة معتبرة في الحقول والبساتين، وتمكن بعضهم لاحقًا من امتلاك أراضٍ صغيرة، ما يعكس بداية تشكل طبقة من المالكين الصغار داخل صفوفهم.

وانتشرت الإيطاليون في مدن ومراكز متيجة بتركيزات متفاوتة، لتشكّل تجمعات مهمة مثل: البليدة (275 شخصًا)، أورنفيل (183)، بوفاريك (106)، فوكا (240)، القليعة (91)، مارينغو (64)، أومال (108)، شرشال (263)، المدية (290)، مليانة (216)، أورونفيل (183)، وتنس (59). في تيزي وزو، بلغ عددهم 410، ودلس 60. ويبدو أن الغابات ومحيطها شكّلت عامل جذب لهذه الجالية.[1]

ويُظهر إحصاء جيرار كريسبو لعام 1855 تباينًا واضحًا في التركيبة السكانية الأوروبية في مقاطعة قسنطينة مقارنة بمقاطعتي الجزائر ووهران، وهو ما يعكس تأثير مجموعة من العوامل التاريخية والثقافية والسياسية والاقتصادية والديمغرافية في تحديد أنماط استقرار الجاليات الأجنبية في المستعمرة الفرنسية. فقد ساهمت هذه العوامل في تشكل فسيفساء اجتماعية معقدة، تختلف من إقليم إلى آخر، ما يستدعي النظر إلى الهجرة الأوروبية في الجزائر من زاوية جهوية دقيقة لا تُغفل خصوصيات كل منطقة.

الجدول رقم 30: التركيبة السكانية الأوروبية في مقاطعة قسنطينة: الإقليم المدني

(1)–Gaston Loth, op–cit, p, p120, 121.

المدن	الفرنسيون	الإيطاليون	مجموع الأوروبيين	المدن	الفرنسيون	الإيطاليون	مجموع الأوروبيين
قسنطينة	3212	336	4462	القل	416	307	1024
سطيف	1059	227	1865	فيليبفيل	4440	807	7465
بون	2857	1415	7213	بوجي	688	93	1177
قالمة	884	95	1275	12 بلدية مجتمعة	6682	56	3369
المجموع					16698	3336	28090

الجدول رقم 31: التركيبة السكانية الأوروبية مقاطعة قسنطينة: الإقليم العسكري

	الفرنسيون	الإيطاليون	مجموع الأوروبيين
	2286	-باتنة 99 -جيجل 34 -باقي المناطق 43 -المجموع 176	4120

تُعد مدينة بون بعمالة قسنطينة مركزاً مهما للمجتمع الإيطالي، حيث يشكّلون 20%من مجموع السكان الأوروبيين في المدينة. وتشير البيانات إلى أن 79%منهم تركزوا في المدن الساحلية الأربع لعمالة قسنطينة، فيما توزعت نسبة 88 %منهم في خمس مدن رئيسية: بون، فليبفيل، القل، قسنطينة، وسطيف، مما يعكس ثقلهم الديموغرافي وسهولة اندماجهم في المجتمع المحلي، معززاً التبادل الثقافي والاقتصادي.[1]

بحسب إحصاء 1901، بلغ عدد الإيطاليين في مدينة بون أكثر من 6000 شخص، ما يجعلها التجمع الإيطالي الأكبر في المقاطعة، ويؤكد استمرارية استيطانهم منذ القرن التاسع عشر.

[1]–Gérard Crespo, op–cit, p, p16, 17.

-وبناءا على استنتاج الباحث.

[1] وقد ساهمت أهمية المدينة كميناء ومركز لصيد الأسماك في استقطابهم،[2] فضلاً عن التحولات الصناعية التي رافقت افتتاح مناجم الحديد والفوسفات، والتي جذبت ما يزيد عن 3500عامل إيطالي إلى مناطق التعدين في سطيف، قالمة، سوق أهراس، باتنة، وتبسة. كما انتشرت تجمعات أخرى في ضواحي بون مثل عين أم الرخا وبجاية، حيث شغّل القطاع المنجمي أكثر من 700 عامل إيطالي.[3]

تشير إحصائيات قاستون لوث لعام 1900 إلى أن توزيع الجالية الإيطالية في عمالة قسنطينة يشبه في نمطه توزيعاتهم في الجزائر ووهران. ففي مدينة قسنطينة نفسها، بلغ عدد الإيطاليين 865شخصًا، بينما تميّزت بلدة مرسط الصغيرة بوجود 877عاملًا إيطاليًا في مناجم الفوسفات، إضافة إلى 240إيطاليًا في مركز تبسة. وسُجلت تجمعات أقل عددًا في: البواقي (107)، وادي الزناتي (96)، وعين البيضاء (86). في دوائر قالمة (477)، باتنة (259)، وسطيف (475)، وفي المدينة وحدها (310).

ومن أبرز التجمعات أيضًا، منطقة سوق أهراس القريبة من الحدود التونسية، حيث بلغ عدد الإيطاليين فيها نحو 1000 شخص، اشتغلوا في المحاجر، والزراعة، ونقل الفوسفات المستخرج من مناجم تبسة.

ومن خلال تحليل التوزيع الجغرافي، يبدو أن المناطق الداخلية مثل قسنطينة، سطيف، وباتنة كانت ذات غالبية فرنسية، بينما كانت المدن الساحلية على غرار بون، بجاية، وفليبفيل أكثر استقطابًا للإيطاليين. فقد تمركز في هذه المدن الساحلية 13503إيطاليًا من أصل 20880 على مستوى العمالة، ما يؤكد ميل الإيطاليين للاستقرار في المدن البحرية والمناطق المنجمية ذات النشاط الاقتصادي المتنوع.

الجدول رقم 32: توزيع الإيطاليين في عمالة قسنطينة عام 1901

---

[1]–Ibid, p, p16, 21.

-وبناءا على استنتاج الباحث.

[2]–Hugo Vermeren, op– cit, p137.

[3]–Gérard Crespo, op–cit, p20.

المدن	عدد الإيطاليين	المدن	عدد الإيطاليين
القالة	1127	القل	165
بون	6048	جيجلي	97
فيليبفيل	3566	بوجي	451
سطورة	143		

يشير توزيع الإيطاليين في الجزائر إلى تركز ملحوظ على الشريط الساحلي، حيث استقر 11597إيطاليًا في المدن الساحلية، وكان أكثر من نصفهم في مدينة بون وضواحيها. أما في البلديات الداخلية التابعة لبون، فقد توزع أقل من 1000 إيطالي بين عدد من التجمعات السكانية الصغيرة، من أبرزها: مثل عين أم الرخا (275)، دوزورفيل (الحجار حالياً) (152)، دوفيفيير (340)، موندوفي (321)، راندون (86)، وبوجو (82).

قد اعتمدت هذه البلديات على ميناء بون كمصدر رئيسي للتنقل والنشاط الاقتصادي والتجاري. كما عمل نحو 500 إيطالي في البلديات المختلطة لبني صالح وجبال الدوغ والقل ضمن استغلال الغابات، ونحو 400 عامل إيطالي في بوجي بمنطقة القبائل يشتغلون في المناجم والمحاجر في مناطق البابور-تاكيتونت، ما يعكس التوزيع الوظيفي المتنوع للإيطاليين في الجزائر بين الساحل والمناطق الجبلية.[1]

بعد الحرب العالمية الأولى، سجل تعداد 1921 في الجزائر عدد الإيطاليين في كل بلدية، مما سمح برسم خريطة دقيقة للهجرة الإيطالية. ويجدر بالذكر أن إدارة الإحصاء في القرن العشرين اكتفت باحصاء عدد الأجانب بشكل عام دون التمييز حسب الجنسية، مكتفية بالتمييز بين الأوروبيين والمسلمين. أما تعداد 1931، فقد عُدّ محل تشكيك أكاديمي نظرًا لتضخيمه أعداد الأوروبيين احتفالًا بالذكرى المئوية لاحتلال الجزائر

[1]–Gaston Loth, op–cit, p– p121– 123.

في تعداد 1921، بلغ عدد الإيطاليين في الجزائر 31927 شخصاً، وهو ما يمثل نحو سدس عدد الأجانب الأوروبيين البالغ عددهم 188761 فردًا، و 4.1%من مجموع الأوروبيين في عموم الجزائر. وقد توزعت هذه الجالية على المقاطعات الثلاث بنسب متفاوتة.

الجدول رقم 33: عدد الإيطاليين في عمالة الجزائر(06 مارس 1921)

الدائرة	الفرنسيون	الإيطاليون	الأوروبيون الأجانب	مجموع الأوروبيون
الجزائر	197462	13002	56570	254032
المدية	6572	140	367	6639
مليانة	11214	187	2124	13338
أورليانفيل	7841	114	779	8620
تيزي وزو	7393	179	677	8056
المجموع	230468	13622	60577	290985

تكشف بيانات تعداد 1921 عن الحضور الكثيف الإيطاليين في مدينة الجزائر، حيث بلغ عددهم 8659 نسبة 66% من السكان الأوروبيين، ما يقرب من الثلثين، وهذه النسبة مستمرة تقريباً منذ عام 1855. وتظل حسين داي أكبر تجمع إيطالي بعدد 991 من إجمالي 6221 أوروبيًا (16%). كما يمثلون 512 من إجمالي 4057 أوروبيًا (12%) في جيوتفيل، و342 من إجمالي 6021 أوروبيًا (6%) في ميزون كاريه، مما يؤكد استمرار تركزهم في العاصمة.

أما على مستوى عمالة الجزائر، فقد تفوقت الجالية الإسبانية عددًا على الإيطاليين في معظم المناطق، باستثناء تيفشون، التي سجلت حضورًا إيطاليًا طفيفًا أكبر، بـ 185إيطاليًا مقابل 165 إسبانيًا. ويعود ذلك إلى استيعاب تيفشون للسكان الأوروبيين الذين كانوا يستقرون سابقًا في منطقة تشيفالو المجاورة، والتي اشتهرت باستقطاب البحارة والمهاجرين الصقليين. وفي بوغار، يمكن ملاحظة تجمّع أوروبي، ضم 49إيطاليًا من أصل 116أجنبيًا.وبشكل عام، التركز الأكبر للإيطاليين كان في العاصمة وضواحيها.

الجدول رقم 34: عدد الإيطاليين في عمالة وهران (06 مارس 1921)

الدائرة	الفرنسيون	الإيطاليون	الأوروبيون الأجانب	مجموع الأوروبيين
وهران	13658	911	62012	197670
معسكر	22473	121	9765	32247
مستغانم	29420	272	6569	35987
سيدي بلعباس	2702	179	17986	44911
تلمسان	21079	208	7214	28293
المجموع	235655	1691	103455	339110

رغم مضي عقود على بداية الهجرة الإيطالية إلى الجزائر، لا يزال الإيطاليون في عمالة وهران يشكلون نسبة محدودة، حيث تشير إحصائيات عام 1921 إلى أنهم لا يمثلوا سوى 0.5%من إجمالي الأوروبيين و 1.6%من مجموع الأجانب بالمنطقة، وهي نسبة متدنية بالمقارنة مع تمركزهم في عمالتي الجزائر وقسنطينة.

لم تسجل عمالة وهران في أواخر القرن التاسع عشر تدفقًا كبيرًا للهجرة الإيطالية، على عكس ما عرفته مقاطعتا الجزائر وقسنطينة، حيث فضّل الإيطاليون التوجه إلى المناطق الأقرب جغرافيًا إلى شبه الجزيرة الإيطالية.

تُظهر إحصائيات 1921 أن مدينة وهران كانت الأكثر استقطابًا للإيطاليين في المقاطعة، حيث بلغ عددهم 536فردًا، تليها عين تموشنت بـ150فردًا، ثم مستغانم بـ95فردًا، والمرسى الكبير بـ76فردًا. ورغم تواضع عددهم، فقد تميزوا في هذه المدن بقدرتهم على الحفاظ على لغتهم وثقافتهم الأصلية لأكثر من ثلاثين عامًا، ما يعكس تمسكها بهويتها الجماعية في سياق استعماري متعدد الجنسيات.

الجدول رقم 35: عدد الإيطاليين في عمالة قسنطينة (06 مارس 1921)

الدائرة	الفرنسيون	الإيطاليون	الأوروبيون الأجانب	مجموع الأوروبيين
قسنطينة	43781	4293	5295	49081
باتنة	6797	485	637	7434
بون	29328	5814	7974	37303

بوجي	9018	731	1512	10525
قالمة	8557	1684	2656	11213
فيليبفيل	19434	2473	4884	24322
سطيف	15238	1056	1317	16655
المجموع	132162	16541	24275	156437

بحلول عام 1921، حافظ الإيطاليون على مكانتهم كأكبر جالية في عمالة قسنطينة، حيث مثّلوا 68% من مجموع الأجانب و10% من الأوروبيين، مما يدل على استمرار حضورهم القوي في الشرق الجزائري. وتبقى مدينة بون أكبر جيب إيطالي، إذ شكلوا فيها 72%من الأجانب وسدس الأوروبيين.

رغم مرور عدة عقود على بدايتها، فإنها ظلت متركزة في نفس المدن الكبرى، وهي :بون، القالة، سطيف، فيليبفيل، وقسنطينة. وقد استمرت موجات الهجرة، خاصة من منطقة بيدمونت، لتزويد مناطق التعدين باليد العاملة، لا سيما في مناجم قالمة وسوق أهراس. وبهذا الشكل، ظلت قسنطينة وضواحيها تحتضن ثالث أكبر تجمع إيطالي بعد الجزائر وبون، مما يشير إلى امتداد نمط الاستيطان من السواحل إلى المناطق الداخلية.

بشكل عام، استمر تفضيل الإيطاليين للمناطق الساحلية والحضرية، حيث تركز 50% منهم في الجزائر، وبون، وقسنطينة، ما يبرز النزعة الحضرية لهذه الجالية. ومع ذلك، فقد بدأت التحركات نحو المناطق الداخلية لشرق الجزائر منتصف القرن التاسع عشر، عندما جذبت أنشطة التعدين نحو ربع الجالية الإيطالية للعمل في مناجم الحديد والفوسفات، وهي تحركات تعكس طابعًا اقتصاديًا نفعيًا للهجرة.[1]

في المقابل، شكّل المالطيون واحدة من أوائل الجاليات الأجنبية التي استقرت في الجزائر بعد الاحتلال الفرنسي عام 1830، مركّزين وجودهم في الموانئ والمدن الساحلية مثل الجزائر، بون، بوجي، وهران، ومستغانم. وبحلول عام 1838، توجه قسم منهم إلى فيليبفيل التي تأسست حديثًا،

---

[1]–Gérard Crespo, op–cit, p–p22, 26.

-وبناءا على تحليل واستنتاج الباحث.

مدفوعين بفرص العمل في التجارة والصيد. وتُظهر الإحصاءات بين 1833و1841 تزايد عدد المالطيين في هذه المدن، ما يعكس جاذبية البيئة الساحلية لهم مقارنة بالمناطق الداخلية.

الجدول رقم 36: عدد المالطيين في بعض مدن الجزائر1833- 1841

	الجزائر	وهران	بون	بوجي	مستغانم	فيليبفيل
1833	689	69	403	52		
1834	649	89	566	123	12	
1835	719	148	467	170	20	
1836	857	174	704	63	21	
1837	935	190	975	88	28	
1838	971	189	1162	50	20	
1841	956	118	1420	49	92	801

في السنوات الأربع التي أعقبت الاحتلال، شكّلت الجزائر العاصمة المركز الأساسي لتجمع المالطيين، غير أن هذا الوضع لم يدم طويلاً؛ إذ تحولت الصدارة في وقت وجيز إلى مدينة بون، التي أصبحت القطب الرئيسي لهذه الجالية. وقد توزّع المالطيون تدريجيًا على طول الساحل الجزائري، مستقرين في كبرى المدن، لا سيما فيليبفيل، التي سرعان ما تفوقت من حيث الكثافة المالطية على مدن مثل مستغانم، وهران، وبوجي، ما يعكس الجاذبية المتزايدة التي تمتعت بها.

تركز الوجود المالطي، خلال هذه الفترة، أساسًا في عمالة الجزائر، متوزعًا بين الإقليمين العسكري والمدني. وتوضح البيانات الإحصائية للفترة الممتدة بين 1833و1846 هذا التوزيع الجغرافي.

الجدول رقم 37: التوزيع الجغرافي للمالطيين عمالة في الجزائر بين 1833 و1846

	الإقليم المدني						الإقليم العسكري						
	الجزائر	البويرة	بوفاريك	القليعة	البليدة	شرشال	المدية	مليانة	أورليانفيل	تنسية	دلس	بوجي	تنس	مناجه

		52										689	1833
		123										649	1834
		170										719	1835
		63										857	1836
		88										935	1837
		50										971	1838
		56										956	1841
	43	49						7				1621	1842
	75	74					59	26	52		23	7	1950	1843
2	11	67	3		24	5	24	29	67		70	8	2770	1844
	3	42	9		31	10	17	47	29	19	114	5	3644	1845
	11	48	8	2	30	23	13	45	48	29	100	2	4610	1846

تصدّرت مدينة الجزائر قائمة المراكز التي استقطبت المهاجرين المالطيين في الجزائر خلال السنوات الأولى للاحتلال الفرنسي، إلا أنّ هذه المكانة ما لبثت أن انتقلت تدريجياً إلى مقاطعة قسنطينة، التي أصبحت بحلول منتصف القرن التاسع عشر المحطة الرئيسية لأكثر من نصف هؤلاء المهاجرين.

في سياق متصل، شكّلت بجاية —ضمن الإقليم العسكري — نقطة جذبٍ استثنائية للمهاجرين، لا سيما الألزاسيين واللورينيين، بالنظر إلى موقعها الاستراتيجي عند التقاطع بين الطرق البرية والساحل البحري. أما في سهل متيجة، فقد شهد مركز بوفاريك تزايدًا ملحوظًا في أعداد الوافدين المالطيين، متزامنًا مع النشاط الاستيطاني المدعوم من قبل الإدارة الاستعمارية.

وفيما يخص عمالة وهران، فقد تركز المالطيون في مدينتي وهران ومستغانم، غير أن كثافتهم السكانية فيها بقيت دون نظيرتها في عمالة قسنطينة. ويوضح الجدول المرفق تفاوتات التوزيع الديموغرافي لهذه الجالية بين مختلف المقاطعات.[1]

الجدول رقم 38: التوزيع الجغرافي للمالطيين عمالة وهران في بين 1833 و1846

	الإقليم المدني				الإقليم العسكري			
	وهران	مستغانم	أرزيو	نمور	معسكر	تلمسان	تيارت	سعيدة
1833	69							
1834	89	2						
1835	148	3						
1836	174	4						
1837	190	5						
1838	189	20						
1841	118	3						
1842	144	26						
1843	223	47	1		28	3		
1844		6			24	9		
1845		30	2	2	4			
1846	97	36	4	3	3	3		

تعد عمالة قسنطينة الوجهة الرئيسية للمهاجرين المالطيين في الجزائر نظراً لقربها من شبه جزيرتهم ووفرة موانئها. يتركز هؤلاء بشكل كبير في مدينتي بونة وفيليبفيل، مما يوضح تفضيلهم للاستقرار في هذه المنطقة بالتحديد، كما يُظهر الجدول المرفق.

الجدول رقم 39: التوزيع الجغرافي للمالطيين عمالة قسنطينة في بين 1833 و1846

[1]–Marc Donato, op–cit, (Elisa…), op–cit, p, p81, 82.

	الإقليم المدني				الإقليم العسكري				
	قسنطينة	بون	فيليبفيل	القل	سطيف	قالمة	الحروش	جيجل	باتنة
1833		403							
1834		566							
1835		467							
1836		704							
1837		975							
1838		1162							
1839									
1840									4
1841	8	1420	801					33	
1842		1653	1066						
1843	23	1594	1041	42	5	20		71	
1844	111	1790	1097	41	4	47	9	56	
1845	168	2132	1193	41	21	60	26	63	
1846	215	2361	1365	39	21	57	22	60	

كما تشير الإحصاءات الرسمية لعام 1872إلى أن عدد المالطيين المقيمين في الجزائر بلغ 11562شخصًا، أي ما يعادل 10%من إجمالي عدد الأجانب في المستعمرة الفرنسية آنذاك، والبالغ 114969نسمة. وقد سجلت عمالة قسنطينة أعلى نسبة استيعاب للجالية المالطية، حيث مثّل هؤلاء 32.95% من مجموع الأجانب في المقاطعة، وحوالي 72% من العدد الكلي للمالطيين في الجزائر.

أما في عمالة الجزائر، فقد شكل المالطيون نسبة تقارب 7 %من المجتمع الأجنبي، أي نحو 25% من مجموع المالطيين، وهو ما يبرز استمرار حضورهم في العاصمة ومحيطها. بالمقابل، سجّلت مقاطعة وهران أدنى نسبة من المالطيين، لم تتجاوز 0.49% من سكانها الأجانب، أي قرابة 2% فقط من إجمالي الجالية المالطية.

ويعكس هذا التوزيع الجغرافي تأثير القرب الجغرافي من جزيرة مالطة، إضافة إلى توفر مرافئ شرقية ملائمة في مدن مثل بونة وفيليبفيل، ما جعل شرق الجزائر نقطة جذب تقليدية ومستقرة لهذه الجالية. أما التراجع التدريجي في عددهم نحو الغرب، فقد ارتبط بعوامل المسافة، وتفضيلهم الأقاليم التي توفر بيئة اقتصادية شبيهة بجزيرتهم الأصلية، لاسيما في مجالات الصيد البحري والحرف المرتبطة بالموانئ.[1]

في المقابل، تشير دراسة فابيان فيشر إلى غياب إحصاءات دقيقة حول التوزيع الجغرافي للمهاجرين السويسريين في الجزائر، ما دفعه إلى اعتماد ثلاثة معايير تحليلية بديلة لتحديد أماكن استقرارهم: محل إقامة متقدمي الجنسية الفرنسية (266 حالة)، سجلات وفيات الحالة المدنية بين 1846-1858 (109 حالة)، ومكان ميلاد من حصلوا على الجنسية وولدوا في الجزائر من أبوين سويسريين (104) حالة.[2]

تشير المصادر المتاحة إلى أن أكبر تدفق للهجرة السويسرية، خصوصا من كانتون فاليه، تم تسجيله خلال خمسينات القرن التاسع عشر، فيما شهدت ثمانينيات القرن نفسه بروز الجيل الثاني من المولودين في الجزائر.[3] ويرجع الحضور السويسري إلى بدايات الاحتلال الفرنسي،[4] حيث قادت السلطات الفرنسية أولى موجات الاستيطان إلى ضواحي الجزائر العاصمة منذ عام 1831،[5] وكان معظم هؤلاء من كانتوني فاليه وفود، واعتُبروا ضمن المهاجرين "الألمان" في الوثائق الفرنسية.[6]

بين 1833و1899، توزعت 80% من حالات التجنيس التي شملت سويسريين على النحو التالي: 24% في العاصمة وضواحيها، 16% في قسنطينة، 8% في البويرة، 7% في وهران وسطيف،

---

(1)–Marc Donat, (l'émigration des maltais…), op-cit, p122.

(2)–fabienne Fischer, (Alsaciens et Lorrains en Algérie, histoire…), op-cit, p89.

(3)–Eric Maye, op-cit, p206.

(4)–Paul Guichonnet, Les Valaisans et la colonisation de la Mitidja, Revue genevoise de géographie, T 112, 1972, p17.

(5)–Eric Maye, op-cit, p132.

(6)–Paul Guichonnet, op-cit, p17.

و6% في بون و4% في البليدة وحمر العين وفيليبفيل. أما المولودون في الجزائر لأبوين سويسريين، فقد توزعوا بنسبة: 21% في الجزائر، 13% في البويرة، 7% في سطيف، 6% في بون، و5.3% في قسنطينة.

ومن حيث معدلات الوفيات، جاءت سطيف في الصدارة، بسبب تجنيد شركة استثمارية سويسرية كبرى مقرها جنيف عدداً كبيراً من العمال لمشروعاتها الزراعية، ما أدى إلى تفشي الأوبئة (الكوليرا، التيفوئيد)، تلتها مدن قسنطينة، فيليبفيل، بون، وقالمة. وفي المقابل، سُجلت نسب وفيات متدنية في البليدة والقليعة. أما في الغرب الجزائري، فبرزت معسكر، مستغانم، وتلمسان كمراكز رئيسية للوفيات داخل الجالية السويسرية، لكنها بقيت أقل عدداً مقارنة بالشرق.

وبحسب نفس الدراسة، توزعت 85% من مهاجري فاليه في خمسينيات القرن التاسع عشر و 90%من جيلهم الثاني في ثمانينياته على عمالتي الجزائر وقسنطينة. وفي مقاطعة الجزائر العاصمة، تم تحديد سبع بلديات رئيسية مثلت 68% من الجالية السويسرية، وهي: الجزائر (25%)، البليدة (10%)، وقسنطينة، البويرة، بون، سطيف (6-7%)، وفيليبفيل (4%)، مشكلين 68% من إجمالي الأقلية السويسرية في الجزائر.[1]

من الناحية الجغرافية، تم توجيه معظم المهاجرين الفاليزيين إلى قرى الريف الساحلية في سهل متيجة خلال خمسينيات القرن التاسع عشر، بينما استقر بعضهم في المدن نتيجة لغياب فرص العمل الزراعي أو لأسباب مهنية. وتُظهر الشهادات أن فئة من هؤلاء المهاجرين رفضت العودة إلى سويسرا رغم صعوبة الظروف الاقتصادية والمعيشية.

الجدول رقم 40: توزيع المهاجرين الفاليزيين في الجزائر في خمسينيات القرن التاسع عشر

المقاطعة	نسبة السكان السويسريين
وهران	%0،6
الجزائر	%84،7
قسنطينة	%14،7

[1]–fabienne Fischer, (Alsaciens et Lorrains en Algérie, histoire…), op–cit, p, p89, 90.

شهد توزيع المهاجرين الفاليزيين في الجزائر تغيرات طفيفة خلال ثمانينات القرن التاسع عشر، مقارنة بتوزيعهم خلال الخمسينيات، كما تُظهر ذلك البيانات الجدولية المستخلصة من سجلات الجنسية والوفيات ومكان الولادة.

الجدول رقم 41: توزيع المهاجرين الفاليزيين في الجزائر في ثمانينيات القرن التاسع عشر

المقاطعة	نسبة السكان السويسريين
وهران	%5،6
الجزائر	%88،6
قسنطينة	%4،9

استمر التركز الفاليزي في عمالة الجزائر ما بين خمسينيات وثمانينيات القرن التاسع عشر. غير أن هذه المرحلة شهدت أيضًا تحولًا تدريجيًا في توزعهم نحو مقاطعتي وهران وقسنطينة، بفعل عوامل اقتصادية أبرزها توسع زراعة الكروم في الغرب الجزائري، ما استدعى نقل جزء من اليد العاملة الزراعية من الجزائر إلى وهران للاستفادة من الفرص المتاحة.[1] ووفقًا لإريك ماري، فإن توثيق الهجرة الفاليزية خلال الخمسينيات كان أكثر تفصيلًا، ما جعله يركّز على تلك الفترة في دراسته.

وقد عمل غالبية الفاليزيين ضمن مشاريع الاستعمار الزراعي، حيث تم تسجيل 1013 شخصًا في عمالة الجزائر، مقابل 176 في قسنطينة، و7 فقط في وهران.[2] وفقًا لبيانات بول غويشوني (مايو 1851) أن الموجة الجديدة من المهاجرين السويسريين تألفت من 71عائلة تضم 340 فردًا، وُزّعوا على النحو التالي: حمر العين (45 عائلة/210 ن)، الدويرة (9 عائلات/45 ن)، بوفاريك (17 عائلة/85 ن).[3]

(1)–Eric Maye, op–cit, p, p206, 207.

(2)–Ibid, p181.

(3)–Paul Guichonnet, op–cit, p24.

وبناءً على تعليمات وزير الحربية الفرنسي، جرى توجيه هؤلاء المهاجرين في بداية 1850 إلى مناطق مثل القليعة، حمر العين، بورقيقة، ثم لاحقًا إلى الدويرة وبوفاريك. وخلال النصف الثاني من عام 1851، توسعت رقعة الاستيطان لتشمل قرى ساحلية مثل زوج العباس، وقرى بلدية الشعبية، بالإضافة إلى الساحل الجنوبي للعاصمة، بما في ذلك السويدانية، الخرايسية، العاشور، والرحمانية. وفي عام 1857، أُنشئت قرية شاترباخ، التي تحوّلت لاحقًا إلى مركز فاليزي بارز. كما أعيد تأهيل قرية بانتفيير –عين الباردة حاليا- (التي أُنشئت سنة 1847 لعائلات أخرى ثم أُهملت) عام 1851، لتستوعب 11 عائلة فاليزية (56 فردًا) قادمة من حمر العين، تبعتها عائلات أخرى من نفس المنطقة.[1]

تركّز السويسريون، في عمالة الجزائر خلال الخمسينيات والثمانينيات من القرن التاسع عشر، حيث استقروا في مناطق متيجة الساحلية ضمن مشاريع الاستيطان الزراعي التي دعمتها الإدارة الفرنسية.

في المقابل، نُقل معظم المهاجرين الألمان إلى الجزائر عبر مرسيليا بطرق غير منظمة، وسعت السلطات الفرنسية إلى توزيعهم جغرافياً بشكل متوازن، تفاديًا لتركّزهم في منطقة واحدة. وتشير الإحصائيات إلى أنه خلال ذروة الهجرة الألمانية (1853–1854)، استقر نحو 12%منهم في مقاطعة الجزائر، و43.8% في وهران، و43.5% في قسنطينة، وهو ما يعكس توجهًا إداريًا واضحًا نحو دعم الاستيطان الأوروبي في المناطق الريفية. أما الجدول المرفق فيوضح توزيعهم الدقيق حسب العملات لعام 1856.

الجدول رقم 42: توزيع الألمان في عمالات الجزائر الثلاث عام 1956

العمالة	وهران	الجزائر	قسنطينة
النسبة المئوية	%39.6	%28.6	%31.8

[1]–Eric Maye, op–cit, p196.

في عام 1856، كان توزيع الجالية الألمانية في الجزائر متقاربًا بين المقاطعات الثلاث: وهران (39.6%)، قسنطينة (31.8%)، والجزائر (28.6%)[1] تُظهر الخريطة المرفقة في الملحق مواقع تمركزهم في البلديات، إلى جانب نسب نزولهم في أربعة موانئ رئيسية :وهران، الجزائر، فيليبفيل، وبون (1846–1863).[2]

مثّلت وهران وجهة مفضلة، إذ استقبل ميناؤها 43.8% من الوافدين الألمان، وكان نقطة عبور إلى مناطق أخرى غرب الجزائر حيث كانت تتوفر فرص العمل، خاصة في سيدي بلعباس، وبلدات أرزيو، سان ليوني، ستيديا، مسرغين، سان دوني دو سيق، تلمسان، ووادي الحمام، مع تمركز أقل في وهران المدينة ومعسكر وسيدي الشحمي.

في عمالة الجزائر، شكّل الألمان 28.6% من الأجانب، ونزلوا بنسبة 19–25% عبر ميناء العاصمة. استقر معظمهم في الجزائر العاصمة، وكذلك في بوفاريك، الدويرة، دالي إبراهيم، البليدة، القبة، والشراقة أما في قسنطينة، شكل الألمان 31.8% من السكان، وتم توزيعهم بشكل رئيسي في المناطق الساحلية والداخلية، مع تجمعات كبيرة في وفيليبفيل وقسنطينة وقالمة وبون وسطورة، إضافة إلى وجودهم بأعداد قليلة في الحروش وسطيف.[3]

بحلول 1872، شهد التوزيع تغيرًا ملحوظًا: انخفضت نسبتهم في وهران إلى 28%، وارتفعت في الجزائر إلى 38.5% وفي قسنطينة إلى 33.8%. وشهد توزيعهم تغيرات في البلديات، مع تراجع وجودهم في بوفاريك وبون، ووبروز المدية كموطن جدبد، وزيادتهم في سانت ليوني وقالمة، ربما بسبب اكتشاف مناجم جديدة هناك .مما يشير إلى تحركهم وراء فرص العمل[4].

أما مهاجرو الألزاس واللورين، فكان من الصعب تتبع أماكن استيطانهم بدقة بسبب قلة المصادر المفصلة ونقص السجلات الإدارية. [5] عقب الاحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830، بدأت

---

(1)–Jean maurine di costanzo, op–cit, p–p62–64.

(2)–Ibid, p214.

(3)–Ibid, p, p88, 89.

(4)–Ibid, p215.

(5)–Fischer Fabienne, (Les Alsaciens et les Lorrains en Algérie avant…), op–cit, p68.

طلائعهم بالوصول،[1] وأقلت أول سفينة رست في ميناء الجزائر عام 1832 نحو 400 مهاجر من الألمان والسويسريين، بينهم ألزاسيون ولورينيون، استقروا في قرى استيطانية أنشأتها السلطات مثل القبة ودالي إبراهيم[2].

لاحقًا، توسّع حضورهم ليشمل الجزائر وقسنطينة، كما تُظهر سجلات الوفيات بين 1847 و1848، ثم أصبحت وهران وجهة مفضلة بين 1850و1870. ووفقًا لتقرير السيد غينيمير أمام لجنة الاستيطان عام 1875، بلغ عدد العائلات الألزاسية واللورينية آنذاك 863عائلة، توزعت على الشكل التالي: 272 عائلة في الجزائر، 397 عائلة في قسنطينة، 194عائلة في وهران، بمجموع 4115 شخصًا موزعين على 61 قرية استيطانية.

الجدول رقم 43: توزيع 863 عائلة ألزاسية ولورينية على مقاطعات الجزائر عام 1875

المقاطعة	اسم القرية	عدد العائلات	عدد الأفراد	المقاطعة	اسم القرية	عدد العائلات	عدد الأفراد
الجزائر	ألما	16	62	الجزائر	برج منايل	7	42
	بيلفونتين	30	148		ريبفال	10	47
	بني عائشة	3	15		تيزي وزو	8	47
	سوق الحد	5	19		سانت بيار	11	40
	بلاد قيطون	27	128		وادي	60	186
	زعاترة	30	138		الفضة	7	36
	باليسترو	10	25		قورصو	5	23
	ذراع الميزان	25	128		بني عمران	15	55
	أولاد قداش	18	74		بوفييمة	5	/
					حسان بن علي		

[1]–Ibid, p62.

[2] -صالح عباد، المرجع السابق، ص8.

وهران	تيرني	4	15	وهران	عين فكان	35	156
	بوسكي	20	94		واد ترانين	12	70
	كازيني	24	131		باليكاو	2	8
	ويليس	4	23		بوخنيفيس	16	90
	رونو	11	73		سيدي علي	4	18
	نيزيرق	24	119		بن يوب		
	فرانكيتي	12	59		أركول	2	9
	زمورة	23	108		سانت إيمي	1	4
قسنطينة	سيدي	18	98	قسنطينة	عين التين	42	79
	خليفة	24	123		لروينيو	22	92
	بلاد يوسف	14	62		القصور	5	29
	بومالك	18	96		وادي أميزور	12	69
	عيم ملوك	24	110		سوق	18	84
	سانت	13	73		السبت	27	102
	دونات	10	46		دوكسن	14	63
	بئر العرش	3	14		شادية	19	100
	قطار	47	217		ستراسبورغ	5	30
	العيش	11	61		أقبو	6	31
	وادي سقن	6	20		واد شارف	/	/
	بني زياد	49	228		شعبة	6	26
	عين الروى	10	59		سعيد	/	/
	عين تاغروت	4			كاف بني	/	/
	عين عباسة				حمزة		
	عين توتة				بيزوت		
	شاطودان				العلمة		
المجموع				المجموع			

بحلول عام 1874، أنشأت الحكومة الفرنسية 909 وحدة سكنية للمهاجرين الألزاسيين واللورينيين، موزعة على 56 قرية في ثلاث عمالات: 282 وحدة في الجزائر (18قرية)، 427 في قسنطينة (23قرية)، 200 في وهران (15قرية). رغم تجاوز عدد السكنات لعدد العائلات، فإن المشروع اعتُبر نجاحًا إداريًا، نظرًا لتوافقه مع الميزانية. المقررة وبحلول يناير 1875، بقيت 46وحدة شاغرة لاستقبال الوافدين الجدد.[1]

بلغ العدد الإجمالي للعائلات 1019عائلة تمثل نحو 5000شخص بحلول مارس 1875، بعد إضافة 110عائلة جديدة، منها 80عائلة نُقلت إلى عزيب زمون وبوخالفة بدعم من جمعية دولفوس.[2] كان الاستيطان في البداية عفويًا، حيث استقرت أولى العائلات في القبة ودالي إبراهيم. لاحقًا، ظهرت قرى جديدة مثل بوفاريك ومعسكر الأربعاء نتيجة استقرار التجار والمزارعين، خصوصًا اللورينيين. تحولت معسكر الأربعاء من مركز عبور يضم سبع عائلات (1839) إلى قرية رسمية بحلول 1848،[3] وشهدت قرى مثل أولاد فايت، الدويرة، الخرايسية، وسانت إيميلي حضورًا متزايدًا للألزاسيين واللورينيين.

في متيجة، استوطنوا قرى مثل عين البنيان وبورقيقة عام 1849، إلى جانب عين السلطان قرب مليانة.[4] وفي عمالة قسنطينة، تأسس معسكر الحروش سنة 1838 كمركز تجمع،[5] بينما تظهر وثائق الجمهورية الثانية والإمبراطورية الثانية حضورهم في ميليسيمو، روبرتفيل، موندو، قسنطينة، فيليبفيل، بون، وقالمة.

أما في وهران، فقد استوطنوا في ستيديا، سانت ليوني، تلمسان، سيدي بلعباس، بالإضافة إلى قرى جديدة مثل بلاد الطواهرية، فلوريس، سان كلود، وسان لو. توسع تواجدهم لاحقًا نحو

---

(1)–Louis–Lande, op– cit, p46.

(2)–M.Guynemer, Commission des Alsaciens–Lorrains…Rapport présenté…à la commission général au nom du comité de colonisation de l'Algérie, Imprimerie Nationale, Paris, 1875, p17.

(3)–Fabienne Fischer, (Alsaciens et Lorrains en Algérie, histoire…), op–cit, p, p28, 29.

(4)–Ibid, p, p65, 66.

(5)–Ibid, p30.

بوتليليس، عين سيدي الشريف، حاسي عامر، ومانجان، مدفوعًا بسياسة استيطان تهدف إلى تعزيز الحضور الفرنسي وتثبيت السيطرة على الريف الجزائري.[1]

في المقابل، بدأ الوجود البريطاني في الجزائر يأخذ شكلًا ملموسًا بعد افتتاح قناة السويس ونهاية الحرب الفرنسية-البروسية وثورة القبائل، وهي أحداث ساهمت في تسهيل حركة البريطانيين عبر المتوسط. في البداية، اتخذ البريطانيون من مدينة الجزائر محطة عبور نحو مستعمراتهم الآسيوية، خصوصًا الهند، لكن سرعان ما بدأت أعدادهم تتزايد بفعل أسباب استشفائية ومناخية، لا سيما في موسم الشتاء الذي كانت الجزائر فيه وجهة مفضلة لمرضى السل.

بعد مرسوم 12 جوان 1872، الذي سمح ببيع الأراضي المصادرة من السكان المحليين، بدأ بعض البريطانيين في شراء ممتلكات عقارية في مناطق مثل فيليبفيل وقرب سيدي بلعباس، بينما استثمر آخرون في مناجم النحاس والرصاص والزئبق والحديد خاصة في جيجل، وشرشال تاغيت.

وفي سبعينيات القرن التاسع عشر، كان فندق الشرق في وسط العاصمة الجزائر، قرب ساحة الحكومة وشارع باب عزون، يشكل مركز تجمعهم الرئيسي. ومع مطلع ثمانينيات القرن نفسه، ازداد عددهم، خاصة بين المرضى والسياح الأثرياء، فانتقلوا إلى فنادق بريف حوش مصطفى للاستمتاع بالهدوء، بعيدًا عن حي سانت أوجين الذي أصبح موطنًا لأثرياء المالطيين واليهود. كما اتجه البعض إلى الإقامة في أفخم فنادق العاصمة أو في الفيلات والمنازل الريفية الراقية بمناطق مثل حيدرة، الأبيار، وجنان المفتي.

استقر البريطانيون أيضًا في فنادق منتشرة في البليدة، شرشال، قسنطينة، وهران، بسكرة، وحمام ريغة، وكانوا يحرصون على إتباع التوقيت البريطاني. خارج العاصمة، جذبت حمام ريغة المرضى بعلاجاته المعدنية المخصصة للنقرس والروماتيزم، بينما اختار بعضهم الإقامة في واحة بسكرة، خصوصًا في فندق ملكة إنجلترا الشهير داخل حديقة الكونت لاندون. رغم ذلك، لم تشهد المناطق الداخلية للجزائر توافدًا كبيرًا للبريطانيين، باستثناء بعض الموانئ الكبرى مثل بون، بجاية، وهران، وبني صاف.

---

[1]–Ibid, p–p65–68.

وبشكل عام، ظلّ البريطانيون يشكلون فئة محدودة العدد من السياح، والمرضى، والمستثمرين، ولم يُكوِّنوا مستعمرة بريطانية ذات تأثير في الحياة العامة للجزائر الاستعمارية.[1]

أما على صعيد مشاريع الاستيطان المنظم، فقد أطلقت السلطات الفرنسية مبادرة لاستقدام مستوطنين أيرلنديين في إطار سياسة التعمير. بدأ تنفيذ هذا المشروع في يوليو 1869، الحاكم العام جون ليونارد بجلب مستوطنين أيرلنديين بعد الانتهاء من بناء قرى استيطانية جديدة. وقد تم استقبال المستوطنين في ميناء بون، ثم جرى توطينهم في مختلف مناطق مقاطعة قسنطينة.[2]

تكونت هذه الجالية من عائلات مزارعين وصيادين، حيث تم توزيعهم في مراكز مختلفة في مقاطعة قسنطينة وفقًا لمهنهم. فاستُقر الصيادون في مركز تاكوش، بينما وُزعت العائلات الزراعية على مراكز مثل عين عمارة، عين سمارة، بير بريناس، بوغني، وكلوزيل. كما تم توطين بعض العائلات الأخرى في مركز مهدر، بالقرب من مدينة باتنة.[3]

وتُعد هذه المبادرة مثالًا على المساعي الفرنسية الحثيثة لتعزيز الاستيطان الأوروبي في الجزائر، خاصة في المناطق الداخلية، من خلال جذب سكان ريفيين أوروبيين – غير فرنسيين بالضرورة – بغرض تنشيط الاقتصاد الزراعي وربط الأرض بالسكان الجدد.

---

(1)–Redouane Joëlle, op– cit, p– p21– 26.

(2)–Georges Yver, op– cit, p175.

(3)–Ibid, p200.

المبحث الرابع: التطور الديمغرافي للجاليات الأوروبية في الجزائر 1830- 1939:

شهدت الجزائر خلال الفترة الاستعمارية تطورًا سكانيًا ملحوظًا نتيجة للهجرة الأوروبية، التي كانت المصدر الرئيسي للهجرة الأجنبية إلى البلاد. جاءت هذه الهجرة بعد أن واجه الفرنسيون عجزًا في سد الفجوة السكانية رغم المخططات والبرامج الاستيطانية العديدة التي أطلقتها السلطات الفرنسية.[1] تعتبر دراسة التطور الديمغرافي لهؤلاء الأوروبيين في الجزائر مهمة معقدة، وذلك بسبب الأخطاء التي شابت عمليات الإحصاء السابقة، والتي استمرت حتى خمسينيات القرن 19[2].

مرت هذه العملية بمراحل هامة، تميزت كل مرحلة بخصائصها من حيث تعداد السكان وأسباب النمو. اعتمدت الأولى، من الاحتلال حتى نهاية القرن التاسع عشر، على الهجرة كعامل رئيسي. أما ابتداءً من القرن العشرين، فأصبحت الزيادة الطبيعية المصدر الأهم لهذا النمو، مما يدل على تجذّر هذه الجاليات تدريجيًا في المجتمع الاستيطاني.[3]

وقد تطور الوجود الاستيطاني الأوروبي في الجزائر منذ السنوات الأولى للاحتلال، واستمر في الزيادة العددية حتى أواخر القرن التاسع عشر.[4] وتشير المعطيات الإحصائية الأولى، بداية من

---

[1]- حياة قنون، (اللاجئون الاسبان...)، المرجع السابق، ص، ص51، 52.

[2]-عز الدين زايدي، مسألة السكان والرهانات الاستعمارية الفرنسية داخل عمالة وهران، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، المجلد 5، العدد 1، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2013. ص2.

[3]- فاتح زياني، المرجع السابق، ص- ص129- 131.

[4]-ناجي كشيدة، الحياة اليومية للمستوطنين الأوروبيين بالجزائر1870- 1918، ط1، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 2023، ص38.

سنة 1831، إلى وجود الجاليات الأوروبية في الجزائر، حيث تعكس الأرقام التالية هذا الحضور بشكل واضح:

الجدول رقم 44: الحصيلة الأولى للأوروبيين والفرنسيون بالجزائر في مطلع عام 1831.

الجالية	العدد	الجالية	العدد
الفرنسيون	340	الايطالية	163
الاسبانية	307	الانجليزية	95
المالطية	227		

تُظهر المعطيات الواردة في بعض الجداول الإحصائية تضاربًا واضحًا، لا سيما عند مقارنتها بإحصاءات أخرى تشير إلى أن مجموع الأوروبيين في الجزائر بلغ 3121 نسمة في ديسمبر 1831، من بينهم 1750 من الجاليات غير الفرنسية، والباقي فرنسيون. هذا التناقض يعكس حجم الصعوبات التي اعترضت محاولات إحصاء الوافدين الأوروبيين خلال السنوات الأولى للاحتلال. فقد اتسمت هذه العملية بالعشوائية وغياب التنظيم، كما افتقرت إلى آليات رقابية دقيقة، ما جعل من العسير الحصول على أرقام موثوقة تُعبّر عن الواقع السكاني بشكل دقيق.[1]

وفي محاولة لتدارك هذا الخلل، شرعت السلطات الفرنسية منذ عام 1833 في إجراء إحصائيات رسمية دورية – وإن كانت غير منتظمة – للسكان الأوروبيين في الجزائر. وقد جرت هذه العمليات عبر عشر فترات إحصائية بين عامي 1833 و1876، ضمن مسعى استعماري لفهم التغيرات الديمغرافية وتحليل تركيب المجتمع الأوروبي في الجزائر. ويُظهر الجدول المعتمد في هذا السياق نموًا واضحًا في أعداد أفراد الجاليات الأوروبية، مما يعكس الأثر المباشر للسياسات الاستيطانية الفرنسية في البلاد. كما تم لاحقًا إدراج بيانات إضافية ضمن إحصاءات ديمونتي للفترة ما بين 1881 و1901، بهدف تدعيم الرؤية الإحصائية وتحليل الاتجاهات الديمغرافية بدقة أكبر.

[1]- العربي بلعزوز،(الهجرات الأوربية...)، المرجع السابق، ص48.

الجدول رقم 45: تطور الجاليات الأوروبية والفرنسيين بالجزائر بين 1833- 1901[1]

السنة	فرنسيون	اسبان	ايطاليون	أنجلو مالطيين	ألمان	الباقي	المجموع الأوربيين	المجموع
1833	3478	1291	1122	1213	692	16	4334	7812
1836	5485	4592	1845	1802	783	54	9076	14561
1841	16677	9748	3258	3795	1547	2349	20697	37374
1845	46339	25335	7738	8047	4451	3411	48982	95321
1851	66050	41558	7555	7307	2854	5959	65233	131283
1856	92750	42218	9472	7114	5440	3804	68048	160798
1861	112229	48145	11815	9378	5816	5363	80517	192746
1866	122119	58510	16655	10627	5436	4643	94871	217090
1871	129601	71366	18351	11512	4933	9354	115561	279691
1876	145727	92510	25759	14220	5722	17524	155735	301462
1881	195418	114320	33693	15402		26529	189944	385462
1886	219071	144530	44315	15533		13008	217386	436457
1891	267672	151859	39161	14677		12604	218301	485973
1896	318127	157560	35539	13986		10784	217869	535996
1901	364257	155265	38791	/		25531	219587	583844

يعكس الجدول تطورًا ديموغرافيًا ملحوظًا للجاليات الأوروبية في الجزائر على مدى أكثر من نصف قرن، بما يبرز التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي أثرت في حركة السكان والهجرة. ويُعزى هذا النمو السكاني إلى السياسات الرسمية التي انتهجتها السلطات الفرنسية، والتي شجّعت على استقدام الأوروبيين، لاسيما من شعوب حوض البحر الأبيض المتوسط مثل الإسبان والإيطاليين والمالطيين، ومنحتهم الأفضلية في الحصول على الأراضي الزراعية، غالبًا على حساب السكان المحليين.[2]

[1]–Achille Fillias, Dictionnaire des communes, villes et villages de l'Algérie, imprimerie Lavagne, Alger, 1878, p131.

[2]- ناجي كشيدة، المرجع السابق، ص38.

في ديسمبر 1830، أشار تقرير النقيب روزي وكرات إلى أن عدد الأوروبيين الأجانب في الجزائر لم يتجاوز 602 شخص. غير أن الفترة الممتدة من 1830 إلى 1850 شهدت زيادة ملحوظة، حيث بلغ عددهم 7812 شخصًا عام 1833، من بينهم 4334 من جنسيات مختلفة.[1] ومع حلول عام 1841، وتحت قيادة الماريشال بيجو، تسارع تدفق المهاجرين الأوروبيين بعد الحصول على موافقة السلطات، ونجح في إقناع الآلاف بالهجرة إلى الجزائر[2] ليصل عددهم إلى 37374 شخصًا في عام 1841، منهم 20697 أوروبي أجنبي وارتفع إلى 125748 شخصًا بحلول عام 1851، منهم 63704 أوروبي أجنبي.[3]

وقد كان هذا النمو مدفوعًا من جهة بالظروف الصعبة في الدول الأوروبية، خاصة المتوسطية، ومن جهة أخرى برغبة فرنسا في استغلال العناصر الأوروبية كقوة عاملة وزراعية منذ بداية الاحتلال. شكل الإسبان النواة الأولى للجاليات الأوروبية في الجزائر، ثم لحقهم الإيطاليون، المالطيون، والألمان، والسويسريون وغيرهم، حيث طالب هؤلاء المستوطنون بالأراضي الزراعية، مما عزز وجودهم في البلاد.[4]

وفي فترة الاستيطان الرسمي بقيادة بيجو، ورغم تطور أعداد المستوطنين الفرنسيين مقارنةً بغيرهم من الأوروبيين، إلا أن هذه الزيادة تأثرت سلبًا بانتشار الأمراض، قساوة المناخ، والصدامات المتكررة مع السكان المحليين، خاصة بعد عام 1851.[5] كما واجهت السلطات الفرنسية خطر

---

(1)–Rozet et Carette, l'Algérie, imprimerie de l'institut, Paris, 1850, p106.

(2)-محمد قريشي، الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى اندلاع الثورة التحريرية الكبرى 1945- 1954، رسالة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، ص، ص49، 50.

(3)–Rozet et Carette, op– cit, p106.

(4) -صالح فركوس وآخرون، التشريعات المنظمة للاستيطان الاستعماري في الجزائر وآثارها على المجتمع الجزائري، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الآمال للطباعة والنشر، الجزائر، 2016، ص70.

(5) -فاتح زياني، المرجع السابق، ص128.

تسرب الأجانب إلى الجزائر، فاتخذت تدابير احترازية، من بينها الحد من الدخول بسبب وباء الكوليرا في عامي 1849 و1850، وهو ما أثّر خصوصًا على الجاليات غير الفرنسية.[1]

وعلى الرغم من هذه العراقيل، استمر تدفق المهاجرين الأوروبيين إلى غاية عام 1871، مدعومًا باستئناف مشاريع الاستيطان الحر، لا سيما تلك ذات الطابع الاقتصادي، التي رعتها الحكومة الفرنسية. [2]وقد بدأت حينها مخاوف الدولة الفرنسية من تنامي النفوذ الديموغرافي للجاليات الأوروبية، مما دفعها إلى إصدار سيناتوس-كونسلت عام 1865، الذي مكّن الأجانب من الحصول على الجنسية الفرنسية. وكنتيجة لذلك، ارتفع عدد الأوروبيين المقيمين في الجزائر إلى 279691 نسمة سنة 1872.[3]

وفي الفترة التي تغطيها هذه الدراسة (1871–1939)، شهدت الجزائر مرحلتين متميزتين من تطور الكتلة الديموغرافية الأوروبية.[4] في المرحلة الأولى، الممتدة من 1872 إلى 1900، ارتفع عدد الفرنسيين بمعدلات أعلى مقارنة بباقي الأوروبيين، حيث انتقل عددهم من 129061 نسمة سنة 1872 إلى 364257 سنة 1901، مقابل ارتفاع عدد الأوروبيين من 115561 إلى 219587 خلال نفس الفترة، وهو ما يُعزى إلى تأثير قوانين التجنيس التلقائي.[5]

كما شهدت هذه المرحلة تدفقات مهاجرين جدد، لا سيما من المناطق الأوروبية المتضررة من كارثة الفيلوكسيرا، مما دفع العديد من الفلاحين الإسبان والإيطاليين إلى الهجرة إلى الجزائر، بحثًا عن فرص جديدة. وأسهم ذلك في تعزيز الطابع الأوروبي للمجتمع الاستعماري، مع نشوء جيل جديد من أصول أجنبية استقر وتكيف مع الوضع القائم، رغم الصعوبات.

أما المرحلة الثانية، التي تمتد من مطلع القرن العشرين إلى عام 1939، فقد تميزت بزيادة سكانية أكثر انتظامًا ناتجة عن النمو الطبيعي، نتيجة تحسن الخدمات الصحية وتراجع معدلات

---

[1] -حياة قنون، (اللاجئون الاسبان...)، المرجع السابق، ص53.

[2] -محمد قريشي، المرجع السابق، ص، 59.

[3] -صالح فركوس وآخرون، المرجع السابق، ص77.

[4]- فاتح زياني، المرجع السابق، ص- ص129- 131.

[5] - محمد قريشي، المرجع السابق، ص، ص 60، 61.

الوفيات. ومع ذلك، حافظت الهجرة الخارجية على دور مهم في هذا النمو، حيث سجلت نسبة 40% من الزيادة بين عامي 1901 و1906، و48.2% بين 1906 و1911،[1] وكانت تتم بإشراف مباشر من السلطات الفرنسية.

ويُظهر الجدول التالي نمو أعداد الأوروبيين بين عامي 1931 و1936، مما يعكس استمرار هذه الديناميكية السكانية حتى قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية.

الجدول رقم 46: تطور الجالية الأوروبية بالجزائر بين 1931- 1936

السنة	1931	1936	حجم الزيادة	النسبة %
الاسبان	109098	91942	17156	15.6
الايطاليون	26090	20929	5161	19.8
المالطيون	3702	2976	8260	22.3
الباقي	8341	18196	+9855	+54.1

يُظهر الجدول انخفاضًا ملحوظًا في أعداد الأوروبيين الأجانب في الجزائر بين عامي 1931 و1936 مقارنة بعام 1901، باستثناء بعض المجموعات الصغيرة القادمة من شمال وشرق أوروبا. فعلى الرغم من التراجع المسجل في أعداد هذه الفئات خلال الفترة الممتدة بين 1901 و1931، فإنها شهدت انتعاشًا نسبيًا بحلول عام 1936، بفضل استقطاب العديد من أفرادها من طرف الشركات الخاصة العاملة في الجزائر.

علاوة على ذلك، ساهمت سياسة التجنيس الآلي في ارتفاع عدد الفرنسيين المُسجلين رسميًا في المستعمرة. غير أن هذا الارتفاع كان على حساب نسبة الفرنسيين الأصليين، مما أدى إلى خلل في التوازن الديموغرافي للوجود الفرنسي في الجزائر، وأثار مخاوف متزايدة داخل الأوساط السياسية والإدارية في باريس بشأن مستقبل الطابع "الفرنسي الصافي" للمنطقة الاستيطانية.[2]

[1] - فاتح زياني، المرجع السابق، ص، ص129، 130.

[2] - العربي بلعزوز،(الهجرات الأوربية...)، المرجع السابق، ص، ص298- 299.

وتُظهر المعطيات الإحصائية المستندة إلى الجدولين المدروسين، وجود اتجاه عام نحو تزايد عدد الأوروبيين المقيمين في الجزائر خلال الفترات المعنية، ويُعزى ذلك إلى كل من الهجرة الوافدة والزيادة الطبيعية التي تحوّلت منذ سنة 1901 إلى المحرّك الأساسي للنمو السكاني الأوروبي. ويبدو أن عدد الإسبان والإيطاليين سجّل نموًا مطّردًا خلال هذه المرحلة، في حين اتسم حضور المالطيين وبقية الجاليات الأوروبية بتذبذب واضح، وهو ما يدعو إلى المزيد من البحث لفهم الأسباب والعوامل التي أدت إلى هذه التحولات.[1]

من بين مختلف الجاليات الأوروبية التي استقرت في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية، برزت الجالية الإسبانية باعتبارها الأكثر عددًا وحركية، حيث قاربت أعدادها في بعض الفترات عدد الفرنسيين أنفسهم. وقد ارتبط هذا التوافد الكثيف بشكل مباشر بتدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في إسبانيا، ولا سيما تصاعد البطالة والأزمات المتكررة، ما دفع أعدادًا متزايدة من الإسبان إلى الهجرة نحو الجزائر، خاصة في ظل السياسات الفرنسية المشجعة للاستيطان التي سهلت تنقلهم واستقرارهم، لا سيما عبر الموانئ الجزائرية.[2]

تشير المعطيات الإحصائية إلى أن عدد الإسبان بلغ سنة 1831 نحو 307مهاجرين، وارتفع إلى 1291شخصًا سنة 1833. ومع وصول الجنرال بيجو سنة 1841، ازداد عددهم ليصل إلى 9748 شخصًا، ثم إلى 41558شخصًا بحلول 1851، بمعدل نمو سنوي قُدِّر بـ 3200شخص، ما جعلها ثاني أعلى نسبة نمو في تاريخ الهجرة الإسبانية إلى الجزائر.[3] ويُعزى هذا الارتفاع إلى الدعم المباشر الذي قدّمه بيجو للهجرة الإسبانية، لا سيما في ما يتعلق بتوزيع الأراضي الزراعية وتشجيع الاستيطان.

رغم هذا الزخم، عرفت الهجرة الإسبانية فترة ركود نسبي بين عامي 1848 و1850، نتيجة تفشي وباء الكوليرا وتفاقم التوترات السياسية والاجتماعية في المنطقة، ما أدى إلى تراجع معدلات

---

(1)–Guy Brunet, Kamel Kateb, op– cit, p83.

(2)–A. Mathieu, Les races et religieux en Algérie, Imprimerie X. Jevian, Lyon, 1894, 28.

(3) -بناءا على قراءة الباحث للجدول.

النمو إلى حدود 1500مهاجر سنويًا، ليبلغ إجمالي الجالية الإسبانية حوالي 30000شخص سنة 1871.[1]

لكن الفترة الممتدة بين 1871و1891 شكّلت المرحلة الذهبية للهجرة الإسبانية إلى الجزائر، حيث بلغ متوسط عدد الوافدين نحو 8000مهاجر سنويًا. ففي سنة 1871، سُجِّل 71366مهاجرًا إسبانيًا، وارتفع العدد إلى 151859شخصًا بحلول سنة 1891.[2] وقد ساهم في هذا الارتفاع الاضطراب السياسي المتواصل في إسبانيا من جهة، والازدهار الاقتصادي النسبي في الجزائر من جهة أخرى، خاصة بفضل مشاريع الاستصلاح الزراعي وتوسيع البنية التحتية.

مع صدور قانون التجنيس التلقائي سنة 1889، بدأت تظهر ملامح تراجع عددي طفيف للإسبان نتيجة فقدان الجنسية الإسبانية بفعل الاندماج القانوني، خاصة لدى النساء اللواتي دخلن في زيجات مختلطة. ورغم ذلك، استمر تدفق المهاجرين الإسبان لتعويض هذا التراجع، بالإضافة إلى مساهمة الولادات داخل المستعمرة في تعزيز النمو الطبيعي للجالية، ليصل عدد الإسبان إلى 157560 شخصًا بحلول عام 1896[3].

مع مطلع القرن العشرين، أدّى تقدم عملية الاندماج إلى انخفاض نسبي في عدد السكان الإسبان،[4]خاصة بين عامي 1901و1906، وهي فترة شهدت تأزم الأوضاع السياسية والاقتصادية. اتسمت بتدهور الظروف السياسية والاقتصادية. إلا أن هذا الاتجاه لم يدم طويلاً، إذ عرفت الهجرة الإسبانية انتعاشًا جديدًا بين عامي 1906 و1914، قبل أن يتوقف بشكل شبه كلي مع اندلاع الحرب العالمية الأولى. فقد فرضت السلطات الفرنسية رقابة صارمة على دخول العمال الأجانب إلى الجزائر، كما تم تحويل قسم كبير من اليد العاملة إلى باريس لدعم المجهود الحربي، ما انعكس سلبًا على وتيرة الهجرة الإسبانية.

---

(1)–Jean Jacques Jordi, op–cit, p, p 16, 17.

(2) - حياة قنون، المرجع السابق، (اللاجئون الاسبان...)، ص، ص53، 54.

(3)–V. Demontès, op–cit, p60.

(4)–Sans auteur, (Immigrations et présence...),op– cit, p13.

بين عامي 1919و1929، تراجع عدد السكان الإسبان مرة أخرى، بفعل اتجاه العمال الإسبان إلى الهجرة نحو فرنسا وأمريكا وكتالونيا بدلًا من الجزائر. كما ساهمت الصعوبات الاقتصادية في الجزائر في تعزيز هذا التراجع، خاصة مع تفضيل أرباب العمل للعمالة المحلية الأرخص. رغم ذلك، عرفت هذه الفترة استمرارًا محدودًا للهجرة الإسبانية حتى عام 1931، ما أدى إلى ضغط على سوق العمل وانخفاض الأجور. غير أن السلطات الفرنسية سارعت إلى تقنين الهجرة بموجب مراسيم تنظيمية جديدة، مما أدى إلى تراجع العدد الإجمالي للسكان الإسبان إلى 109098 شخصًا سنة 1931.

ما بين 1933و1934، عاد عدد الإسبان إلى الارتفاع مجددًا، مدفوعًا بظروف الجفاف في إسبانيا وفتح سوق العمل للنساء الإسبانيات. غير أن الأزمة الاقتصادية بين 1935و1936 تسببت في انكماش جديد في أعداد الجالية الإسبانية، إذ بلغ عددهم 91942شخصًا سنة 1936. وقد ساهمت الحرب الأهلية الإسبانية (1936–1939) في تحويل نمط الهجرة من اقتصادي إلى سياسي، حيث لجأ العديد من الإسبان، خاصة الجمهوريين، إلى الجزائر هربًا من الصراع.

وتجدر الإشارة إلى أن تطور الجاليات الأوروبية في الجزائر اتسم بتذبذب كبير في النمو السكاني. فبعد مرحلة الركود خلال العهد الإمبراطوري، شهدت البلاد طفرة سكانية بين عامي 1872 و1881، بفضل التدفق الهائل للمهاجرين الأوروبيين. غير أن هذا النمو سرعان ما تباطأ في ثمانينيات القرن التاسع عشر، قبل أن يعاود الارتفاع بين 1886و1891، مدفوعًا بانتشار مرض الفيلوكسيرا في أوروبا الجنوبية، الذي دفع العديد من الأوروبيين إلى الهجرة نحو الجزائر.[1]

وتُعدّ الهجرة الإيطالية إلى الجزائر من أبرز الهجرات الأجنبية خلال فترة الاستعمار الفرنسي، حيث تُظهر البيانات الفرنسية الواردة في الجداول الإحصائية زيادة ملحوظة في عدد الإيطاليين منذ بداية الاحتلال. ففي الفترة الممتدة بين 1830و1847، كانت وتيرة الهجرة بطيئة، إذ لم تتجاوز 734مهاجرًا بين عامي 1833و1836، معظمهم من صقلية، وجاؤوا إما لأغراض تجارية أو زراعية، أو هربًا من التجنيد الإجباري أو الملاحقة القانونية أو الجيش الإيطالي. ويرجع هذا النمو المحدود إلى السياسة الفرنسية المتذبذبة تجاه التوطين والاستيطان في الجزائر خلال تلك المرحلة.

[1]- فاتح زياني، المرجع السابق، ص- ص129- 131.

مع نهاية عام 1847، بلغ عدد الإيطاليين 8115نسمة، إلا أن هذا الرقم انخفض إلى 7555 بحلول عام 1851، نتيجة الأزمة الاقتصادية التي عصفت بمدينة الجزائر وسهول متيجة والشلف،[1] فضلاً عن انتشار وباء الكوليرا ما بين 1848 و1850[2]. لكن ابتداءً من عام 1853، بدأت الهجرة في الانتعاش، مدفوعة بانضمام مهاجرين جدد من توسكانا ونابولي، ليصل عدد الإيطاليين إلى 7573نسمة في ذلك العام.[3]

واستنادًا إلى دراسة غاستون لوث حول تطور عدد الإيطاليين بين عامي 1856و1901، يمكن تقسيم هذا التطور إلى ثلاث مراحل متميزة:

-**المرحلة الأولى (1856-1872)**: تمثل فترة الزيادة المتوسطة، حيث بلغ معدل النمو أكثر من 550 شخصًا سنويًا،[4] مع تسجيل تسارع في الزيادة بعد تحقيق الوحدة الإيطالية سنة 1860[5]. غير أن هذه المرحلة شهدت تراجعًا مؤقتًا عام 1866 بسبب الثورات الداخلية والأوبئة، خاصة وباء الكوليرا.

- **المرحلة الثانية (1872-1886)**: تُعد فترة الزيادة الكبرى، وذلك بفضل توسع الأشغال الكبرى في الجزائر، وتطور زراعة الكروم، ما شجع على توافد أعداد كبيرة من الإيطاليين.

- **المرحلة الثالثة (1886–1901)**: تميزت بالركود والانتكاسة في أعداد الجالية الإيطالية، نتيجة تدهور العلاقات الفرنسية–الإيطالية، وصدور قوانين مثل التجنيس التلقائي وقانون الصيد البحري، إضافة إلى إلغاء المعاهدات التجارية بين البلدين وفرض ضرائب جمركية مرتفعة، ما أدى إلى عزوف عدد كبير من الإيطاليين عن الجزائر أو انسحابهم منها.[6]

---

(1)–Gaston Loth, op–cit, p108.

(2)–Gérard Crespo, op–cit, p32.

(3)–V. Demontès, op–cit, p55.

(4)–Gaston Loth, op–cit, p118.

(5) - ناجي كشيدة، المرجع السابق، ص78.

(6)–Gaston Loth, op–cit, p– p 116– 118.

أما بالنسبة للهجرة المالطية، فتُعد من أوائل موجات الهجرة المتوسطية التي توافدت إلى الجزائر، مباشرة بعد الحملات العسكرية الفرنسية الأولى ضد القبائل المقاومة.[1] فقد استقر المهاجرون المالطيون في البلاد منذ عام 1830، متفوقين عددياً على الإيطاليين خلال السنوات الثلاث الأولى من الاحتلال؛ إذ بلغ عددهم 227 شخصًا مقابل 126 إيطاليًا في نهاية عام 1831.[2] ووفقًا لأول إحصاء رسمي أجرته الإدارة الفرنسية عام 1833، بلغ عدد المالطيين 1213 نسمة، ثم ارتفع إلى 1802 نسمة سنة 1836. واستمر هذا النمو على وتيرة مشابهة للهجرة الإيطالية حتى عام 1851، وهو العام الذي بدأت فيه وتيرة الهجرة المالطية بالتراجع.

خلال العقدين التاليين، ظل معدل النمو السكاني للمالطيين ضعيفًا نسبيًا؛ فقد ارتفع عددهم من 7307 نسمة عام 1851 إلى 11512 عام 1872، بمعدل نمو سنوي قدره نحو 210 أشخاص. ويُعد هذا التراجع ملحوظًا مقارنة بالعقدين الأولين من الاحتلال، حيث بلغ معدل الزيادة السنوية 352 نسمة. ويعود هذا التباطؤ إلى جملة من العوامل، أبرزها الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أثّرت على استقرار هذه الجالية.

في المقابل، شهد إحصاء عام 1876 زيادة مفاجئة في أعداد المالطيين، حيث بلغ عددهم 14220 شخصًا، أي بزيادة تناهز 2700 نسمة عن الإحصاء السابق، وهو ما يعادل معدل هجرة سنوي قُدّر بـ 542 مهاجرًا. إلا أن هذا النمو توقف بحلول عام 1886، عندما بلغ عدد المالطيين 15533 نسمة. ومنذ تلك اللحظة، بدأت أعدادهم بالتراجع تدريجيًا، واستمر هذا الاتجاه بنفس الوتيرة السابقة للنمو.[3]

وتُظهر التحاليل الديمغرافية أن بداية هذا التراجع الفعلي تعود إلى عام 1881، حيث بلغ عدد المالطيين 15402 نسمة، مسجلين زيادة سنوية لا تتجاوز 26 شخصًا، وهو أضعف معدل نمو في تاريخ وجودهم بالجزائر. ويُعزى هذا التراجع إلى موجات هجرة جديدة، أبرزها انتقال عدد كبير من المالطيين إلى تونس عقب فرض الحماية الفرنسية عليها عام 1881، حيث كانت ظروف

---

(1) - ناجي كشيدة، المرجع السابق، ص73.

(2)–Djamel Latroch, (Malteses en Argelia …), op– cit, p54.

(3)–V. Demontès, op–cit, p54.

الاستقرار أكثر ملاءمة لقرب المسافة وسهولة الوصول.[1] كما ساهم الاحتلال البريطاني لجزيرة قبرص سنة 1878 في جذب أعداد من المالطيين إليها، ضمن سياسة إنجليزية لتوطينهم في مناطق خاضعة لسيطرتها.

واستمر منحنى التراجع بعد صدور قانون عام 1888، الذي حظر على الأجانب الصيد في المياه الإقليمية الفرنسية والجزائرية، بينما ظل الصيد متاحًا في السواحل التونسية، مما شجع المالطيين على الانتقال. كذلك، ساهم قانون التجنيس التلقائي في تقليص أعدادهم، إذ فقد الكثيرون وضعهم كمالطيين بعد حصولهم على الجنسية الفرنسية. ونتيجة لذلك، تراجع عدد المالطيين إلى 10933 نسمة سنة 1906، ثم إلى 5000 نسمة في عام 1926، ولم يبقَ منهم عشية اندلاع ثورة التحرير سوى 112 فردًا.

وعليه، يمكن القول إن الحضور المالطي في الجزائر الاستعمارية ظل محدودًا مقارنة بالجاليات المتوسطية الأخرى، مثل الإسبانية والإيطالية، ولم يتمكن من الحفاظ على ديناميكيته على المدى الطويل، رغم انطلاقته المبكرة.[2]

أما فيما يخص الوجود الألماني في الجزائر، فقد تميز بمسار مختلف؛ إذ عرف تطورًا مستمرًا نسبيًا، دون أن يشهد ركودًا حادًا، بالرغم من الإغراءات التي وُجّهت للألمان للهجرة نحو أستراليا وأمريكا الشمالية. ولم يُدمج الألمان رسميًا ضمن الإحصاءات العامة للجاليات الأوروبية إلا ابتداءً من سنة 1876، حيث أصبح تعدادهم يُحسب ضمن فئة "الأجانب الأوروبيين" بصفة إجمالية، مما يصعب التتبع الدقيق لتطورهم العددي بعد هذا التاريخ.

شهد عدد الألمان في الجزائر تزايدًا مطردًا منذ السنوات الأولى للاحتلال وحتى عام 1851، وإن كان بمعدلات متواضعة، باستثناء الفترة الممتدة بين 1841 و1845، والتي تميزت بأعلى نسبة للهجرة الألمانية، حيث بلغ عدد الوافدين نحو 726 شخصًا.[3] إلا أن هذه الزيادة توقفت مؤقتًا

---

[1]–Djamel Latroch, (Malteses en Argelia …), op– cit, p, p58, 59.

[2] - العربي بلعزوز،(الهجرات الأوربية...)، المرجع السابق، ص، ص222، 223.

[3] -بناءا على تحليل وقراءة الباحث.

نتيجة لتفشي الأمراض والأوبئة، وضعف معدلات المواليد داخل المستعمرة. غير أن العدد عاد للارتفاع مجددًا ابتداءً من عام 1856، ليبلغ ذروته سنة 1861 بحوالي 5816 نسمة.

لكن صدور قانون لعام 1865، والذي نظم شروط التجنيس، أدى إلى تراجع نسبي في أعداد الألمان، تزامنًا مع تقلص موجات الهجرة المباشرة من ألمانيا. وعلى الرغم من بعض الزيادات المتقطعة، إلا أن عدد أفراد الجالية الألمانية بدأ يعرف تراجعًا تدريجيًا، إذ قدر بحوالي 5000 نسمة في عام 1887، لينخفض إلى حدود 3000 نسمة مع بداية القرن العشرين.[1]

أما باقي الجاليات الأجنبية، فقد جرى إدماجها ضمن الإحصاءات العامة للجاليات الأوروبية، وهو ما حال دون إمكانية تتبّع تطوّرها بدقة داخل الجزائر.

[1] - العربي بلعزوز،(الهجرات الأوربية...)، المرجع السابق، ص، ص226، 227.

الفصل الأول: الأوضاع السياسية العسكرية للجاليات الأوروبية في الجزائر 1870 – 1939

المبحث الأول: الحياة السياسية للجاليات الأوروبية في الجزائر 1870- 1939

المبحث الثاني: قوانين تجنيس الأجانب وتأثيرها على المشهد السياسي في فرنسا

المبحث الثالث: الجاليات الأوروبية في الجزائر: معاداة اليهود وتأثيرها السياسي

المبحث الرابع: الجاليات الأوروبية في الجزائر واللفيف الأجنبي

في عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة (1870–1940) تشكّلت الحياة السياسية للجاليات الأوروبية في الجزائر في إطار قانوني منحها، عبر قوانين التجنيس، اندماجاً سياسياً واسعاً داخل النظام الفرنسي، وهو ما مكّن الإسبان والإيطاليين وغيرهم من المشاركة في المجالس المنتخبة والتأثير في القرار المحلي. غير أنّ هذا الامتياز القانوني غذّى توترات سياسية داخل المجتمع الاستعماري، حيث برزت تيارات وأحزاب أوروبية ذات خطاب معادٍ لليهود استُخدمت فيه الصحافة والانتخابات كأدوات للصراع، كما انعكس ذلك على النقاشات السياسية في فرنسا نفسها حول حدود التجنيس والاندماج. وعلى الصعيد العسكري، شكّلت الجزائر قاعدة استراتيجية للجيش الفرنسي، وشارك أفراد من هذه الجاليات في الوحدات العسكرية المختلفة، ولاسيما اللفيف الأجنبي ووحدات الزواف، ما عزّز ارتباطهم بالمؤسسة العسكرية ودورهم في تثبيت السيطرة الفرنسية داخليًا وخارجيًا، وجعل الوجود العسكري أحد أعمدة النفوذ السياسي للجاليات الأجنبية في الجزائر خلال هذه المرحلة.

المبحث الأول:الحياة السياسية للجاليات الأوروبية في الجزائر 1870- 1939:

في المرحلة الأولى من الفترة الاستعمارية، وحتى إعلان الجمهورية الفرنسية الثانية عام 1848، لم يشكّل النشاط السياسي أو النقابي محورًا أساسيًا في الحراك الأوروبي داخل الجزائر. ويُعزى ذلك، بدرجة كبيرة، إلى التوتر البنيوي بين الإدارة العسكرية الفرنسية والمستوطنين الأوروبيين المدنيين، الذين شعروا بأن نفوذهم مهدد بفعل الصلاحيات الواسعة التي تمتع بها الحاكم العام العسكري، كما نصّ على ذلك مرسوم 22 يوليو 1834. فقد أسّس هذا المرسوم لبنية إدارية عسكرية صارمة، أثارت مخاوف الجاليات الأوروبية من فقدان السيطرة المدنية على تسيير شؤونهم المحلية والاجتماعية.[1]

ومع تبنّي فرنسا رسميًا في عام 1845 خيار الاحتفاظ بالجزائر كجزء لا يتجزأ من الأراضي الفرنسية، بدأت السلطات الاستعمارية في إعادة تنظيم الإطار الإداري بما يعكس النماذج الفرنسية المطبقة في المتروبول. وفي هذا السياق، صدر المرسوم الرئاسي بتاريخ 15 أبريل 1845،

[1]-صالح عباد، المرجع السابق، ص18.

والذي نصّ على تقسيم الجزائر إلى ثلاث مقاطعات رئيسية: الجزائر، وهران، وقسنطينة. وعلى الرغم من أن هذا المرسوم احتفظ بالهيمنة العسكرية عبر إبقاء السلطة العليا بيد الحاكم العام، إلا أنه قنّن إلى حدّ ما صلاحياته، عبر استحداث مناصب مدنية مثل مدير الشؤون المدنية ومدير مركزي للشؤون العربية، بالإضافة إلى إنشاء مجلس أعلى للإدارة.[1]

وقد رافق هذا الإصلاح الإداري إعادة تنظيم المجال البلدي من خلال تصنيف البلديات إلى ثلاثة أنماط رئيسية: أولًا، البلديات المدنية التي كانت تضم أغلبية أوروبية، وقد مُنحت فيها صلاحيات التسيير لمجالس بلدية منتخبة؛ ثانيًا، البلديات المختلطة التي ضمّت أعدادًا محدودة من المستوطنين الأوروبيين، وخضعت لإدارة المحافظين العسكريين؛ وثالثًا، البلديات العربية التي كانت شبه خالية من الوجود الأوروبي، وأبقتها السلطات تحت الإدارة العسكرية الكاملة.

وعلى الرغم من هذه التعديلات الشكلية، فإن النظام الإداري الجديد استمر في تكريس الطابع العسكري للحكم، مكرّسًا بذلك إقصاء الجاليات الأوروبية من المشاركة السياسية الحقيقية في إدارة الشؤون العامة، ومؤجلاً بروز نشاطهم السياسي والنقابي إلى مراحل لاحقة من فترة الاستعمار.

وفي هذا السياق، برز منذ السنوات الأولى للاحتلال صراع مستمر بين السلطة العسكرية والمدنيين الأوروبيين حول السيطرة على القرار الإداري والسياسي. لم يكن المستوطنون الأوروبيون في هذا الصراع بلا سند، بل حظوا بدعم شخصيات سياسية بارزة في فرنسا، من بينها النائب لامارتين وطوكفيل، الذي قام بزيارة ميدانية إلى الجزائر. وقد حمّل طوكفيل، في تقاريره، المسؤولية للعسكريين عن سوء الأحوال المعيشية التي يعاني منها المدنيون، مؤكدًا أن الحكم العسكري أدى إلى انتشار الجوع والبؤس، وهو ما زاد من حدة التوتر بين الطرفين، لا سيما في ظل تعقيد البنية الإدارية للمستعمرة.[2]

---

[1]-عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص، ص125، 126.

[2]- صالح عباد، المرجع السابق، ص، ص18، 19.

وقد مثّل اندلاع الثورة الفرنسية عام 1848 وتأسيس الجمهورية الثانية نقطة تحول بارزة في المسار السياسي للجاليات الأوروبية بالجزائر. فقد رأت هذه الجاليات في التحول الجمهوري فرصة تاريخية لإنهاء الهيمنة العسكرية والمطالبة بالدمج الكامل للجزائر ضمن التراب الفرنسي. ونتيجة لضغوطهم السياسية المكثفة، استجابت الجمهورية الثانية لهذه المطالب، حيث تم تعيين أربعة ممثلين عن الجزائر في الجمعية التأسيسية، تلاهم ثلاثة ممثلين آخرين في الجمعية التشريعية الوطنية.

وقد جاء هذا المكسب السياسي نتيجة للدستور الجديد الصادر في 4 نوفمبر 1848، الذي نصّ في مادته 109 على أن "الجزائر تُعد إقليمًا فرنسيًا"، وهو ما منح الجاليات الأوروبية، وبخاصة الفرنسيين منهم، وضعًا قانونيًا وسياسيًا أكثر رسوخًا داخل المنظومة الجمهورية الجديدة.[1]

وفي خطوة لتعزيز هذا التوجه، قررت الحكومة الفرنسية، بدءًا من 9 ديسمبر 1848، تطبيق نظام إداري وسياسي مماثل لما هو معمول به في فرنسا القارية. فتم إلغاء نظام المقاطعات الإدارية واستبداله بنظام العمالات، التي ترأسها سلطة مدنية تُعرف بـ"عامل العمالة"، غير أن هذه العمالات بقيت خاضعة لوزارة الحربية بدلًا من وزارة الداخلية، مما حافظ إلى حد كبير على النفوذ العسكري في البنية الإدارية. كما تم تأسيس مجالس عامة في كل عمالة، وهي بمثابة برلمانات محلية مصغّرة، أتاحت تمثيلًا محدودًا للجاليات الأوروبية في تسيير الشأن المحلي.

أما فيما يتعلق بتنظيم البلديات المدنية، فقد شهدت الإدارة المحلية في الجزائر تطورًا تدريجيًا منذ بداية الاحتلال. ففي الفترة الممتدة من 1830 إلى 1833، بادرت فرنسا بإنشاء لجان بلدية مؤقتة لتسيير شؤون مدينة الجزائر وبعض المدن الساحلية الكبرى. وفي سبتمبر 1834، تم تأسيس أولى البلديات الرسمية في الجزائر العاصمة، وهران، عنابة، بجاية، ومستغانم. كانت هذه البلديات تُدار مباشرة من قبل مسؤولين إداريين فرنسيين، ويتشكل مجلسها البلدي من رئيس ونواب يُعيَّنون جميعًا من قِبل الحاكم العام، ما كرّس الطابع المركزي والوصائي للإدارة الفرنسية على هذه الهياكل المحلية.

[1]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 126.

غير أن هذا النمط من التسيير شهد تحولًا نوعيًا عقب ثورة 1848، التي دشّنت الجمهورية الثانية. فبموجب لائحة 28 سبتمبر 1847،[1] التي أُقرت لاحقًا بمرسوم صادر عن رئيس السلطة التنفيذية كافينياك، تم إدخال نظام الاقتراع في تسيير البلديات. نصّ هذا النظام الجديد على انتخاب المجالس البلدية لمدة ثلاث سنوات، مع إمكانية تجديد ثلث أعضائها سنويًا، وهو ما مثّل تحولًا مهمًا في مسار المشاركة السياسية داخل الجزائر. وقد شمل هذا الانفتاح كلًّا من الجاليات الأوروبية، إلى جانب بعض المسلمين واليهود ممن استوفوا الشروط القانونية للمشاركة، مما أتاح لهم الاندماج - جزئيًا - في المشهد السياسي المحلي، وساهم في تعزيز التمثيل السياسي لمختلف الفئات داخل الإطار البلدي.

إلا أن هذه التجربة الديمقراطية الوليدة لم تدم طويلًا؛ إذ سرعان ما تم تقويضها عقب الانقلاب الذي نفّذه لويس نابليون بونابرت في ديسمبر 1851، وما تلاه من إعلان الإمبراطورية الثانية عام 1852. وفي إطار إعادة هيكلة السلطة المحلية، صدر مرسوم إمبراطوري في ديسمبر 1866، أعاد تنظيم تسيير البلديات على نحو يُعيد تركيز السلطة في يد الحكومة المركزية. بموجب هذا النظام الجديد، أصبح رئيس الدولة هو من يعيّن رئيس البلدية ونوابه، بينما أوكل تعيين باقي أعضاء المجلس البلدي إلى عامل العمالة لمدة خمس سنوات. وقد خصّص ثلثا مقاعد المجلس للفرنسيين، بينما أُعطي الثلث المتبقي للأجانب، اليهود، والمسلمين، وفق معايير وشروط دقيقة حددها القانون، وهو ما أعاد تكريس التمييز الإداري، وأقصى بشكل فعّال الجاليات غير الفرنسية – بما في ذلك الأوروبيون غير الفرنسيين – من المشاركة الفاعلة في تسيير الشأن المحلي.[2]

في هذا الإطار، شهدت الجالية الإسبانية في الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية الفرنسية وضعًا سياسيًا معقدًا، تأثر بتقلبات السياسة الاستعمارية وصراعات النفوذ بين العسكريين والمدنيين. في البداية، واجهت الجالية الإسبانية تحديات بسبب غياب رؤية واضحة لوضعهم القانوني والسياسي في ظل النظام الاستعماري الفرنسي. لم يكن لدى السلطات الفرنسية توجه

[1]-طبقت لائحة 28 سبتمبر 1847 على الجزائر، قانون فرنسا لسنة 1837 الخاص بالبلديات. فالإدماج كان كليا بين فرنسا وبعض المناطق الجزائرية (المدنية)، أما المناطق الغربية والمختلطة كانت تخضع إلى السلطات العسكرية عن طريق المكاتب العربية.

[2] - عمار بوحوش، المرجع السابق، ص-ص132- 135.

محدد لإدماج الإسبان بشكل فعال، حيث كانت سياسات الحكومة تهدف إلى الحد من الهجرة من شمال أوروبا، معتقدة أن المجتمع المستقر في الجزائر يجب أن يشمل جنسيات أوروبية متنوعة. هذا التوجه أدى إلى تهميش الجالية الإسبانية، التي لم تُدرج في الخطط الاستعمارية الكبرى إلا لاحقًا، عندما بدأت فرنسا تدرك أهمية تكامل مختلف الجنسيات الأوروبية في بناء مستعمرتها الجزائرية.

تؤكد الوثائق والدراسات التاريخية أن الجالية الإسبانية في الجزائر، لم تحظ بتمثيل سياسي مملوس قبل صدور قوانين التجنيس في عامي 1889 و1893. ويُعزى هذا التأخير في التقدير إلى عاملين رئيسيين؛ الأول هو عدم رغبة الإسبان في المشاركة الفعالة في النشاطات السياسية، والثاني هو احتمال إقصائهم من العملية السياسية نتيجة لعدم رغبة السلطات الفرنسية في إدماجهم في النظام الاستعماري خلال بدايات الفترة الاستعمارية.

وقد كان هذا التهميش نتيجة لاستراتيجيات المحتل التي ركزت على استقطاب ودمج جنسيات أوروبية أخرى، مما جعل من الصعب على الإسبان ممارسة دور سياسي ملحوظ في المستعمرة حتى تغيّر الوضع مع تطبيق قوانين التجنيس المتأخرة. رغم العدد الكبير للإسبان مقارنةً بالجاليات الأوروبية الأخرى، إلا أن تأثيرهم السياسي بقي محدودًا نتيجة طبيعة النظام العسكري الذي فرضته فرنسا منذ البداية. كان مرسوم 22 يوليو 1834 أساسًا لترسيخ سلطة الحاكم العام العسكري، مما عزز الهيمنة العسكرية على الجزائر وقلّص من فرص مشاركة الإسبان في إدارة شؤونهم المحلية.

وقد عكست تجربة مدينة وهران في منتصف القرن التاسع عشر هذا التهميش بوضوح. ففي أعقاب ثورة 1848، التي دشنت الجمهورية الفرنسية الثانية، صدر مرسوم ملكي في 31 يناير 1848 منح وهران صفة بلدية، وحدد عدد نواب رئيس البلدية بأربعة. تم تعيين "جونكيير" رئيسًا للبلدية، وعُيّن إلى جانبه كل من بوير، وسوزيد، وأفيو كنواب. وعلى الرغم من هذا التقدم في البنية المؤسساتية، فإن الحاكم العام للجزائر، الذي تولى استكمال تشكيلة المجلس البلدي عبر تعيين 12 عضوًا إضافيًا، لم يضم أي ممثل عن الجالية الإسبانية أو عن أي من الجاليات الأجنبية الأخرى، رغم حضورهم الديمغرافي الكبير في المدينة. هذا الإقصاء السياسي يُبرز بجلاء حدود الانفتاح

السياسي الفرنسي في الجزائر، حتى في اللحظات التي بدت فيها الدولة الفرنسية أكثر استعدادًا لتقليد النموذج الجمهوري في مستعمراتها.

غير أن التحول التدريجي في النظام الانتخابي عقب مرسوم عام 1848، الذي أقرّ مبدأ الانتخاب العام للمجالس البلدية، أتاح للجالية الإسبانية فرصة للمشاركة السياسية على المستوى المحلي، خصوصًا في مدينة وهران. وقد ازداد عدد الإسبان المؤهلين للانتخاب بشكل ليس بالقليل، حيث لم تكن الشروط المطلوبة تشكل عائقًا كبيرًا أمامهم، باستثناء الشرط الثالث الذي مثّل حاجزًا اصطدم به العديد من الإسبان. ورغم هذا التحدي، تمكن عدد كبير من أفراد الجالية الإسبانية من التأهل والمشاركة في العملية الانتخابية، مما أتاح لهم فرصة أكبر للتأثير في القرارات المحلية ولعب دور أكثر فعالية في إدارة شؤون المدينة.

وقد سجلت الجالية الإسبانية أول حضور سياسي رسمي في انتخابات 3 و4 فبراير 1850، بفوز المرشح الإسباني "جاليانو "بمقعد في المجلس البلدي، ممثلًا عن الهيئة الناخبة للأجانب. إلا أن هذا الحضور لم يدم طويلًا؛ إذ صدر مرسوم في 8 يوليو 1851 يقضي بإلغاء المجلس البلدي المنتخب وتشكيل لجنة مؤقتة، مما قيّد تمثيل الجاليات الأجنبية.[1] وفي الانتخابات الجديدة التي أُجريت في 10 أغسطس 1851، تنافست قائمتان: إحداهما لمرشحي الحزب الديمقراطي الراديكالي، والأخرى ضمّت مسؤولين إداريين ومحافظين.[2] وقد أُعيد انتخاب "جاليانو" إلى جانب إسباني آخر يدعى "مانغات"، فضلًا عن الأوروبي "غولد سميث"، لكن هيمنة الديمقراطيين الراديكاليين في النتائج أعادت ترجيح الكفة لصالح الفرنسيين، مما حدّ من نفوذ الأجانب في تسيير الشأن المحلي.

في عام 1854، أعاد مرسوم 8 يوليو النظر في تركيبة المجلس البلدي لوهران، حيث حدده بـ 16 عضوًا: سبعة مقاعد خُصصت للفرنسيين، وثلاثة مقاعد للمستوطنين الأوروبيين، ومقعدين للسكان الأصليين، واحد للمسلمين وواحد لليهود، ليصبح إجمالي الأعضاء 12 عضوًا. بالإضافة إلى

---

(1)–Jean Jacques Jordi, op–cit, p, p 140– 141.

(2)–Roland Viollat, La vie politique à Oran de la monarchie de juillet aux débuts de la troisième république (1831– 1881), édition Heintz Frère, Oran, 1947, p, sans numéro.

ذلك، ضم المجلس البلدي رئيسًا وثلاثة نواب له، مما عزز من تنوع التمثيل في إدارة شؤون المدينة، مع المحافظة على السيطرة الفرنسية على القرار المحلي.

منذ هذه الفترة، برزت الجاليات الأوروبية بتمثيل عددي ملحوظ في المجالس البلدية، مقارنةً بالسكان الأصليين الذين قُيدوا في مراتب لا تعكس حجمهم الفعلي من حيث العدد. في انتخابات عام 1855 في بلدية وهران، اختفى غاليانو من الساحة السياسية، ليبقى مانغات الممثل الوحيد للجالية الإسبانية في الكتلة الناخبة للأجانب. ومع مرور الوقت، أصبحت الهيئة الناخبة في بلدية وهران مؤلفة فقط من الإسبان، مما يعكس تحولًات في التمثيل السياسي وإبراز دور الجالية الإسبانية بشكل أكبر في الحياة السياسية المحلية.

حتى عام 1866، لم تشعر الجالية الإسبانية بالحاجة إلى التواجد في تسيير شؤون البلدية أو في الحياة البلدية بشكل عام. ومع إقرار مرسوم 27 ديسمبر 1866، الذي خصص ثلثي المقاعد للفرنسيين بينما ذهب الثلث الباقي للفئات الاجتماعية الأخرى، شهدت الجزائر بداية مرحلة جديدة من سلب حقوق الأجانب. وفقًا لمرسوم 1858، كان الفرنسيون يمثلون حوالي 58% من أعضاء المجالس البلدية، وارتفع هذا التمثيل إلى حوالي 69% وفق مرسوم ديسمبر 1866، مما يعكس الرغبة المتعمدة في تأميم اللعبة السياسية.

ورغم هذا التقييد، نجح الإسبان في الحصول على جميع مقاعد الهيئة الناخبة للأجانب في الانتخابات البلدية التي جرت في 24 و25 مايو 1867. على سبيل المثال، في مدينة وهران، تألف المجلس البلدي في هذه الانتخابات من 26 مقعدًا، موزعة على النحو التالي: 18 مقعدًا للفرنسيين، و4 مقاعد للأجانب حصل عليها الإسبان (مانغات، ريجينا، جينيت، بيمينتا)، بالإضافة إلى مقعدين للمسلمين ومقعدين لليهود.[1]

في نفس الوقت، كان هناك خلل وظيفي في ممارسة النشاط السياسي من قبل الإسبان، حيث لم تولِ الجالية الإسبانية أهمية كبيرة للمشاركة في الحياة السياسية للبلدية خلال الفترات التي كانت فيها حرية التصويت أكبر. بينما نجدهم يفوزون بأغلبية المقاعد في فترات تقييد الحقوق السياسية. هذا الخلل يعكس أن الإسبان كانوا يهتمون أكثر بالحياة السياسية في البلديات عندما

[1]–Jean Jacques Jordi, op–cit, p, p 142– 143.

يشعرون بالتهديد، ويبدو أنهم كانوا يتفاعلون مع الظروف السياسية التي تفرضها سياسات الفرنسة بشكل متأخر، مما يبرز التهديد الذي واجهوه في مستعمرة كان يلعب فيها عامل الفرنسة دورًا كبيرًا في التأثير على حقوقهم ومشاركتهم السياسية.[1]

مع إعلان الجمهورية الفرنسية الثالثة في باريس بتاريخ 4 سبتمبر 1870، دخلت الجالية الإسبانية في الجزائر مرحلة جديدة من التكيف السياسي. فقد استقبلت هذا التحول بإيجابية، وأبدت رغبتها في الاندماج ضمن المنظومة الجمهورية الجديدة، خاصة بعد التجارب السابقة التي ميزتها بالهامشية والإقصاء. غير أن صدور مرسوم كريميو في 24 أكتوبر 1870، الذي منح الجنسية الفرنسية لليهود الجزائريين، أثار امتعاضًا في أوساط هذه الجالية، التي اعتبرت أن الامتيازات السياسية أصبحت تُمنح لفئات أخرى على حسابها، رغم تفوقها العددي في بعض المناطق، لاسيما في وهران.

في السياق نفسه، ساهم سقوط الجمهورية الإسبانية الأولى في سنة 1874 في دفع عدد من الجمهوريين الفيدراليين الإسبان إلى الهجرة نحو الجزائر، خاصة إلى مدينة وهران، التي كانت تشكل مركزًا حضريًا جاذبًا للجاليات الأوروبية. وقد شكّلت هذه الموجة من الوافدين إضافة نوعية للنشاط السياسي الإسباني في المدينة، حيث نقلوا معهم خطابًا سياسيًا تقدميًا متأثرًا بالحركة الفيدرالية الإسبانية، وكان لهم تأثير محدود ولكن رمزي على الحياة السياسية المحلية.[2]

برز خلال هذه المرحلة اسم خمينيس ماس (Jiménez Mas)[3]، أحد المستشارين البلديين السابقين في بلدية سان دوني دو سيق خلال الفترة من 1859 إلى 1862. ورغم أن خمينيس لم يكن من الشخصيات البارزة حتى منتصف السبعينيات، إلا أن نشاطه السياسي تصاعد تدريجيًا، ونجح في فرض اسمه ضمن النخبة المثقفة في وهران. وقد أصبح لاحقًا أحد رموز الحزب الجمهوري

---

[1] - حياة قنون، (دور ومكانة الاسبان...)، المرجع السابق، ص131.

[2]–Jean Jacques Jordi, op–cit, p, p 143– 144.

[3]-مستشار بلدي في سان دوني دو سيق بين 1859 و1862، وصل إلى الجزائر في عام 1849، حيث حصل على قطعة أرض كامتياز تتضمن حديقة ومزرعة. بعد سنوات من الاستقرار، توسعت ملكيته لتشمل حوالي ثلاث هكتارات من الأراضي. كان ناشطًا في الدفاع عن قضايا الإسبان الأميين والإدارة. ينظر:

-Ibid, 153.

الإسباني المحلي، ممثلًا توجهًا سياسيًا يعكس التفاعل المتزايد للجالية الإسبانية مع الشأن البلدي. ومع ذلك، فقد شابت مسيرته السياسية بعض الشبهات المتعلقة بمصداقيته داخل أوساط الجالية، مما أضعف من قدرته على توحيد الصف الإسباني في المشهد البلدي المتنافس عليه.

وقد شكّلت أحداث سعيدة المأساوية عام 1881 نقطة تحول حاسمة في مسار العلاقات بين الجالية الإسبانية والإدارة الفرنسية. فهذه الأحداث، التي تميزت بأعمال عنف راح ضحيتها عدد من المدنيين الإسبان، كشفت عن هشاشة الوضع الأمني في عمالة وهران، وأثارت موجة من السخط داخل الجالية الإسبانية، لا سيما في ظل ما اعتُبر فشلًا للسلطات الفرنسية في توفير الحماية. وكان للإعلام دور مركزي في تضخيم هذا التوتر؛ إذ شنّت الصحافة الإسبانية حملات انتقادية واسعة، مسلطة الضوء على ضعف استجابة الإدارة الفرنسية ومطالبة بتعويضات للضحايا .

في خضم هذه الأجواء، ظهرت فئة جديدة من أفراد الجالية عُرفت إعلاميًا بـ"الإسبان غير المرئيين"، وهم مواطنون كانوا سابقًا خارج المشهد العام سياسيًا واجتماعيًا، غير أنهم أصبحوا أكثر انخراطًا عقب هذه الأزمة. وقد أدت هذه الصحوة السياسية والاجتماعية إلى تكثيف الضغوط على السلطات الاستعمارية، التي باتت تجد نفسها مضطرة للتعامل مع قاعدة شعبية إسبانية باتت أكثر وعيًا بحقوقها ومطالبها.[1]

ومع تصاعد حدة التوتر، أقدمت السلطات الفرنسية على طرد عدد من الصحفيين الإسبان، وهو ما اعتُبر إجراءً استفزازيًا أسهم في تعقيد المشهد. وقد تناولت الصحافة الفرنسية هذا الحدث بشكل موسع، ولا سيما صحيفة **Le Petit Fanal Oranais**[2]، التي اتخذت موقفًا معاديًا للصحف الناطقة بالإسبانية. وفي هذا الإطار، نُشر خبر مفاده أن الصحافة الوهرانية، وعلى

---

[1]–Ibid, p153.

[2]-أنظر الفصل الرابع: الأوضاع الاجتماعية والثقافية للجاليات الأوروبية في الجزائر عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة 1870- 1939.

اختلاف توجهاتها، أبدت رفضًا جماعيًا لطرد بعض الأوروبيين الذين قدموا أنفسهم كصحفيين إسبان، ما أعاد الجدل حول حرية الصحافة وحقوق الأجانب في الجزائر الفرنسية.[1]

تجدر الإشارة إلى أن هذه المرحلة شهدت أيضًا بروز ما عُرف إعلاميًا بـ"قضية خمينيث"، والتي شكّلت لحظة فاصلة في العلاقة بين فرنسا والجالية الإسبانية. فقد كان خمينيث يعمل مراسلًا منذ عام 1884 لصالح صحيفة ألمانية تصدر في وهران تُدعى Deutsche Kolonial Beitung، وقد نشر مقالًا بتاريخ 20مارس 1885، ادعى فيه أن إسبانيا قد تنازلت لألمانيا عن قاعدة بحرية في جزر زفارين Ils Zaffarines أو الجعفرية القريبة من السواحل الوهرانية. هذا الادعاء أحدث صدمة في الأوساط السياسية بكل من وهران وباريس، واعتُبر تهديدًا مباشرًا للمصالح الفرنسية في غرب المتوسط، لا سيما في ظل تنامي الطموحات الألمانية الاستعمارية.

ردت السلطات الفرنسية بسرعة عبر طرد خمينيث من الجزائر، وطلبت رسميًا من مدريد نقل قنصلها من وهران، وذلك دون انتظار نتائج أي تحقيق رسمي. وقد فاقمت هذه التدابير الأزمة الدبلوماسية بين فرنسا وإسبانيا، وأعادت طرح مسألة ولاء الجاليات الأجنبية، وعلى رأسها الجالية الإسبانية، داخل المستعمرة الجزائرية. هكذا ساهمت هذه الأزمة الإعلامية والسياسية في تعميق الهوة بين الجالية الإسبانية والسلطات الفرنسية، وأعادت فتح ملف التوازن الديموغرافي والسياسي في الجزائر لصالح العنصر الفرنسي على حساب باقي الأوروبيين.

في السياق ذاته، جاءت قضية الصحفي زافالا لتزيد المشهد تعقيدًا. فزافالا، الذي كان يرأس تحرير صحيفة "**La Fraternidad**"[2]، استخدم منبره الإعلامي للدفاع عن حقوق الإسبان في الجزائر وانتقد بشكل صريح أداء الإدارة الفرنسية. وقد اعتُبرت مقالاته آنذاك بمثابة تحدٍّ مباشر للسلطة، مما دفع بالسلطات الاستعمارية إلى إصدار قرار بطرده سنة 1888. أثار هذا القرار موجة احتجاجات داخل الجالية الإسبانية، فيما استغلته الصحافة اليمينية في إسبانيا لتأجيج المشاعر المعادية لفرنسا، مقدّمةً زافالا كبطل قومي ضحية للاضطهاد السياسي.

---

[1]–Le Petit Fanal Oranais, huitième année 2410, Mercredi 8 Février 1888.

[2]-أنظر الفصل الرابع: الأوضاع الاجتماعية والثقافية للجاليات الأوروبية في الجزائر عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة 1870- 1939.

لم يقتصر التوتر على البعد الدبلوماسي، بل اتخذ أيضًا طابعًا أيديولوجيًا داخليًا. فقد استثمر اليمين الفرنسي، خصوصًا في وهران، هذه الأحداث لتصعيد حملته ضد الوجود الإسباني في الجزائر، مستهدفًا بشكل خاص العناصر الجمهورية داخل الجالية. وقد صورت الصحافة الفرنسية اليمينية الإسبان، وخاصة أولئك المتعاطفين مع الجمهوريين الإسبان، كقوة مزعزعة للاستقرار، تسعى إلى إضعاف الجمهورية الفرنسية من الداخل. ووجدت فرنسا نفسها أمام معضلة سياسية مزدوجة: ضغط داخلي من قبل الأوساط الفرنسية المحافظة الساعية إلى فرنسة الجزائر بالكامل، وضغط خارجي وإعلامي من قبل الجالية الإسبانية المتشبثة بجمهوريتها وحقوقها السياسية.[1]

في ظل هذه الظروف، بدأت السلطات الفرنسية تتجه نحو استخدام آلية التجنيس كأداة سياسية لضبط الوضع الديموغرافي والسياسي في المستعمرة. وقد جاء قانونا 26 يونيو 1889 و22 يوليو 1893 ليؤسسا لما يُعرف بـ"التجنيس التلقائي"، وهو إجراء منح الجنسية الفرنسية تلقائيًا لكل من وُلد في الجزائر من أبوين أجنبيين مقيمين، إذا لم يعارض ذلك عند بلوغه سن الرشد. وقد أدى هذا القانون إلى إدماج شرائح واسعة من الجالية الإسبانية ضمن الجسم الانتخابي الفرنسي، مما أحدث تحوّلًا كبيرًا في الخريطة السياسية لعمالة وهران.[2]

بحلول الفترة ما بين 1915 و1920، أصبحت الأغلبية السياسية في عمالة وهران بيد المواليد من أصول إسبانية، بفضل هذا القانون.[3] وقد كشفت دراسة الباحث علي بن حويدقة، استنادًا إلى أرشيف قوائم الناخبين في بلدية سيدي بلعباس المحفوظة في مركز الأرشيف بمدينة آكس-أون-بروفانس، أن حوالي 65% من المسجلين في القوائم الانتخابية كانوا من ذوي الأصول

---

[1]- حياة قنون، (دور ومكانة الاسبان...)، المرجع السابق، ص، ص131، 132.

[2]– Ibid, p154.

[3]– V. Démontès, op– cit, p577.

الإسبانية، وهو ما يعكس تأثير سياسة التجنيس على إعادة تشكيل البنية الانتخابية في الجزائر الغربية.[1]

ورغم هذا التقدم السياسي، فإن التوترات بين الفرنسيين والإسبان لم تختفِ كليًا، بل استمرت بدرجات متفاوتة حتى مطلع القرن العشرين، ولا سيما بعد قيام الجمهورية الإسبانية الأولى سنة 1931، التي ألهبت من جديد مشاعر الانتماء لدى الجمهوريين الإسبان في الجزائر.

مع بداية القرن العشرين، بدأ التحول الحقيقي في علاقة الجالية الإسبانية بالمجتمع الفرنسي الاستعماري، خصوصًا من خلال آليات الاندماج الاجتماعي والثقافي. ساهمت الزيجات المختلطة بين الإسبان والفرنسيين في تعزيز التقارب، وشكّلت أرضية لتشكّل هوية جديدة ذات جذور متوسطية لاتينية. وفي هذا الإطار، برزت إلى الوجود الاتحادات اللاتينية في مدن مثل وهران وسيدي بلعباس، والتي لعبت دورًا مركزيًا في تمتين العلاقات بين مختلف الجاليات ذات الأصل اللاتيني، وساهمت في في تعزيز الروابط بين الفرنسيين والإسبان في الجزائر.[2]

ومع تعمق مسارات الاندماج، بدأ الوعي السياسي للجالية الإسبانية في الجزائر يتبلور بشكل أوضح، خاصة خلال العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين. فقد انتقل الاهتمام العام للجالية من التركيز على التحديات الاقتصادية والمعيشية، التي كانت سائدة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، إلى التفاعل مع القضايا السياسية الكبرى في كل من الجزائر وفرنسا وإسبانيا. ومن بين أهم مظاهر هذا التحول، اندماج أعداد متزايدة من الإسبان المجنّسين في الحياة السياسية المحلية، وانخراطهم ضمن النسيج الفرنكوفوني، عبر الهيئات المنتخبة والمجالس البلدية.

غير أن التقلبات السياسية في إسبانيا، وخاصة بين عامي 1931 و1936، وما رافقها من إعلان الجمهورية الإسبانية الثانية، ألقت بظلالها على الجالية الإسبانية في الجزائر. فقد أحدثت

---

[1]-علي بن حويدقة، الحياة السياسية بسيدي بلعباس من نهاية الحرب العالمية الأولى إلى اندلاع الثورة التحريرية (1919- 1954)، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس، 2009/2008، ص493.

[2]–Francis Koerner, les répercussions de la guerre d'Espagne en Oranie (1936–1939), Revue d'histoire moderne et contemporaine, T22, N°3, Juillet– Septembre 1975, p, p476, 477.

هذه التطورات انقسامات حادة داخل أوساط الإسبان، انقسموا فيها بين مؤيدين للجمهورية ومعارضين لها، انعكست في المواقف السياسية المحلية للجالية. كما لعبت التيارات الفرنسية المتصارعة في الجزائر، مثل الجبهة الشعبية من جهة، واليمين الكاثوليكي والملكي من جهة أخرى، دورًا في تأجيج هذا الانقسام، إذ وجد الإسبان المجنسون أنفسهم وسطاء بين التوجهات الفرنسية والإسبانية.

في هذا السياق، يبرز الدور المحوري الذي لعبه غابريال لامبرت(Gabriel Lambert) ، أحد أبرز الشخصيات السياسية الفرنسية في الجزائر، الذي استفاد في حملته الانتخابية لرئاسة بلدية وهران عام 1934 من أصوات المجنّسين الإسبان والمواليد من أصول إيبيرية. فقد شكّل هؤلاء قاعدة انتخابية واسعة مكّنته من بلوغ رئاسة البلدية، مما عكس مدى تحول الإسبان إلى قوة انتخابية فاعلة، ليس فقط من حيث العدد، وإنما من حيث التأثير السياسي المحلي.[1]

لكن سرعان ما اتخذ الوضع منعطفًا جديدًا عقب الانتخابات التشريعية لعام 1936، التي أدت إلى صعود الجبهة الشعبية في فرنسا. ردًا على ذلك، أسس لامبرت "التجمّع الوطني للعمل الاجتماعي" ، وهو تشكيل يميني متطرف ذي طابع شبه عسكري، هدفه الأساسي التصدي لتوجهات الجبهة الشعبية، مع تقديم دعم سرّي للجنرال فرانكو في حربه ضد الجمهورية الإسبانية. وقد شكل هذا التنظيم مظلة لعدة تيارات متشددة :الملكيين، الكاثوليك المحافظين، القوميين المتشددين، ومعادي السامية، الذين وجدوا فيه قناة لتنظيم صفوفهم وتوسيع نفوذهم السياسي في غرب الجزائر.

هكذا، انتقلت الجالية الإسبانية، من موقع التهميش السياسي في منتصف القرن التاسع عشر، إلى موقع التأثير الفعلي داخل البنية الانتخابية والإدارية للمستعمرة، ولكن في ظل سياقات معقدة من التحالفات الإيديولوجية المتقلبة، والتوظيف السياسي المتبادل بين النخب الفرنسية والإسبانية، سواء في سياق الفرنسة السياسية أو مقاومة المد الجمهوري واليساري المتصاعد في فرنسا وإسبانيا على السواء.

---

[1]–Anne Dulphy, L'Algérie entre la France et l'Espagne de 1936– 1939: les répercussions de la guerre civile, Matériaux pour l'histoire de notre temps, n°99, Juillet– Septembre 2010, p, p51, 52.

في هذا السياق، دعمت حركة التجمع الوطني دعايتها بثلاثة محاور رئيسية؛ أولها سعيها إلى تعبئة المهاجرين الإسبان في الجزائر للنضال ضد الشيوعية، وذلك بهدف تقوية النفوذ اليميني داخل المجتمع الإسباني في وهران. ثانيًا، كانت الحركة تأمل في تعزيز العلاقات مع إسبانيا بقيادة فرانكو، وتوطيد التعاون السياسي مع نظامه القومي. وأخيرًا، كان الهدف الاستراتيجي للتجمع الوطني يتمثل في تدمير سياسة الحياد التي تبنتها الجبهة الشعبية الفرنسية، والعمل على دفع الحكومة الفرنسية نحو الاعتراف بحكم فرانكو والفاشيين في منطقة البحر الأبيض المتوسط، مما يضمن نفوذًا إقليميًا أكبر لقوى اليمين المتطرف في الجزائر وخارجها.[1]

رغم هذه التعبئة، بقيت مشاركة الإسبان في الانتخابات الوطنية الفرنسية ضعيفة نسبيًا. ففي الانتخابات التشريعية ليونيو 1936، مثلاً، سجّل الامتناع عن التصويت مستويات مرتفعة في وهران، حيث قاطع نحو 7000 ناخب من أصل 35000 العملية الانتخابية، مما أثّر على التنافس بين المرشحين الثلاثة الرئيسيين :غاتينغ (من أقصى اليمين)، لامبرت (ديمقراطي وطني)، وماريوس دوبو (اشتراكي). هذا الوضع يشير إلى أن اهتمامات الجالية الإسبانية كانت تقتصر في الغالب على الحياة السياسية المحلية، مما عكس انشغالهم بالقضايا المحلية أكثر من القضايا الوطنية.[2]

غير أن الوضع تغيّر بشكل جذري بعد اندلاع الحرب الأهلية الإسبانية في يوليو 1936، شهدت المدن والقرى الإسبانية في وهران تحولات كبيرة أثرت بشكل ملموس على الحياة السياسية للجالية الإسبانية في الجزائر، إذ نفسها في قلب صراع إيديولوجي عنيف، تجاوز الانقسامات التقليدية. فقد ذكر وزير الداخلية الفرنسي آنذاك أن عمالة وهران وحدها كانت تضم نحو 100.000 إسباني، موزعين بين أنصار الجبهة الشعبية والبعض الآخر من مناهضيها. لم يُخفِ الوزير امتعاضه من خطر وصول تأثير الحرب الأهلية الإسبانية إلى الجزائر، وهو ما حدث بالفعل.

تحول التوتر السياسي إلى جزء لا يتجزأ من الحياة اليومية للجاليات الإسبانية في الجزائر خلال هذه الفترة، خاصة في عمالة وهران. [3]فقد انقسمت العائلات والشبكات الاجتماعية على

---

(1)–Ibid, p, p 483, 484.

(2)–Ibid, p477.

(3)–Anne Dulphy, op– cit, p51.

أسس سياسية واضحة، حيث كان هناك من يدعم الجمهورية الإسبانية ومن يقف إلى جانب الفصائل القومية اليمينية. وجدت الجالية الإسبانية نفسها في صراع داخلي حاد، حيث كانت تعيش بين الولاء لقضيتها الأصلية في إسبانيا والانخراط في الحياة السياسية والاجتماعية الجزائرية التي تأثرت بدورها بتلك الصراعات. هذا الانقسام أثر بشكل كبير على وحدة المجتمع الإسباني في الجزائر، مما جعله يعيش حالة من الانشقاق والتوتر المستمر خلال تلك الفترة المضطربة.

كانت المواجهات تدور بين أنصار اليمين المتطرف، الذين عززوا نفوذهم في الجزائر منذ بداية الثلاثينيات، وبين أنصار التوجهات اليسارية التي وجدت في الاتحادات اللاتينية منبرًا لدعم أفكارها. لعبت هذه الاتحادات دورًا مهمًا في تنظيم المعارضة السياسية داخل المجتمع الإسباني، وكانت تحت قيادة شخصيات بارزة مثل غابريال لامبرت، رئيس بلدية وهران، وإميل بيلات، رئيس بلدية سيدي بلعباس، وكلاهما كان يؤيد الأفكار اليسارية. أسهم هؤلاء القادة في تعزيز التوجهات اليسارية داخل الجالية الإسبانية وتوجيهها نحو المشاركة الفعالة في الحياة السياسية الجزائرية، ما جعل وهران وسيدي بلعباس مراكز هامة لتجسيد الانقسامات الإيديولوجية التي عمقت الفجوة داخل المجتمع الإسباني خلال فترة الحرب الأهلية (1936-1939).[1]

تم التعبير عن الانقسامات السياسية والإيديولوجية بين الإسبان في وهران بعدة وسائل، أبرزها الشعارات والكتابات على الجدران، بالإضافة إلى الجدالات الحادة التي ملأت المنابر الإعلامية المختلفة. شهدت عمالة وهران أشد تلك التوترات، حيث كانت الجالية الإسبانية معروفة بمواقف متطرفة غالبًا ما أدت إلى اندلاع مشاكل وأحداث عنيفة. كان الجو المشحون في وهران يعكس تأثر سكانها الكبير بالأحداث الإسبانية أكثر من الأحداث الفرنسية، مما أظهر مدى عمق انخراطهم في الصراع السياسي الدائر في إسبانيا.[2]

---

[1]–Larbi Belazzouz, Quelques exemples du soutien des Espagnols d'Algérie à la République espagnole dans sa guerre contre le fascisme (1936–1939), actes del seminario y exposicion sobre la memoria del exilio espanol en Argelia, seminario intrnacional, Argel– Oran, del 20 al 23 de octubre de 2019, Oran, p130.

[2]–Anne Dulphy, op– cit, p52.

في شوارع وهران وسيدي بلعباس، كانت الشعارات السياسية الموالية للجناح الفاشي واضحة، حيث انتشرت عبارات مثل "تحيا إسبانيا الجديدة"، "يحيا الجنرال فرانكو"، "تحيا الملك"، و"الموت لليهود". خاصة بعدما شاع أن فرانكو زار مدينة سيدي بلعباس، ما عزز من حضور الفاشيين الإسبان في وهران وجعل عمالتها مركزًا لنشاطهم، مع انعكاسات مباشرة على الحياة اليومية والسياسية في المدينة.[1]

وساهم هذا المناخ المشحون في تصاعد التوترات الأمنية والاجتماعية، لا سيما في ظل انخراط الجالية الإسبانية في الأحداث الإسبانية أكثر من اندماجها في الديناميات السياسية الفرنسية. وقد وصف تقرير نشرته صحيفة " **Le Journal de Débats"** بتاريخ 31 يناير 1937 الوضع في وهران بأنه أكثر اضطرابًا مقارنة بباقي مناطق الجزائر، مشيرًا إلى حالة من الانفلات الأمني المتكرر، وتنامي العنف السياسي داخل الجالية.

من أبرز مظاهر هذا التدهور، محاولة اختطاف نائب القنصل الإسباني الجمهوري "مايول" في أغسطس 1936، في عملية أثارت قلقًا دبلوماسيًا واسعًا. كما بلغ التوتر ذروته في 30يونيو 1937 مع اغتيال غابريال لامبرت، رئيس بلدية وهران، وهو من أبرز الداعمين للجمهوريين الإسبان. وقد أشارت الصحف المحلية إلى أن المنفذ هو "فيرادو"، نائب رئيس الحزب الاشتراكي الراديكالي في المدينة، ما يعكس تعقيد الخارطة السياسية حتى داخل التيارات اليسارية نفسها.[2]

توالت بعد ذلك الاعتداءات السياسية، ومنها تعرض قنصل إسبانيا الجديد "جوماريز" في وهران لاعتداءات متكررة، كان أولها في سبتمبر 1936، ثم تلاه هجوم آخر في مايو 1937، حين أُطلقت الحجارة خلال مظاهرة فاشية أسفرت عن عدد من الجرحى. وفي 26أكتوبر 1937، نشب صدام عنيف بين أنصار التجمع الوطني للعمل الاجتماعي ومناصرين للجبهة الشعبية، تطور إلى إطلاق نار مباشر أسفر عن مقتل اثنين من مناضلي الجبهة. هذه الأحداث المتكررة تعكس بشكل واضح أجواء التوتر والانقسام العميق الذي ساد المجتمع الإسباني في وهران خلال تلك الفترة، مما أثر بشكل كبير على الاستقرار الاجتماعي والسياسي في العمالة.

---

(1)–Francis Koerner, op– cit, p, 479.

(2)–Le Journal de Débats, 02 juillet 1937.

في هذا الصدد، أشار الباحث جون جاك جوردي في كتابه (الجزائر 1860- 1939) إلى أن الجالية الإسبانية في الجزائر كانت تتمتع بتماسك كبير، نادراً ما كانت منخرطة في التحديات السياسية التي مرت بها. يعكس هذا الرأي الحالة الاجتماعية والسياسية للجالية الإسبانية، التي عانت من انقسامات حادة خلال فترة الحرب الأهلية الإسبانية. على الرغم من تماسكها النسبي في فترات سابقة، إلا أن الأحداث التاريخية اللاحقة، مثل الحرب الأهلية، فرضت عليها الانخراط في الصراعات السياسية التي كانت تعصف بإسبانيا، مما أدى إلى تفكك بعض أواصر الوحدة داخل المجتمع الإسباني في الجزائر.[1]

وفي مقابل هذه الديناميكية المعقدة، تبنّت الجالية الإيطالية في الجزائر نهجًا أكثر تحفظًا واعتدالًا في تعاطيها مع النظام الاستعماري الفرنسي. فعلى الرغم من أن أعداد الإيطاليين كانت أقل بكثير من أعداد الإسبان، فقد استطاعوا تثبيت وجودهم داخل البنية الاقتصادية المحلية، خاصة في مجالات التجارة والزراعة. لم تسعَ الجالية الإيطالية، على عكس نظيرتها الإسبانية، إلى انخراط سياسي واسع أو صدامي، بل اختارت الاندماج التدريجي الهادئ ضمن المؤسسات البلدية، وهو ما مكّن بعض شخصياتها من التموقع في المجالس المحلية، مستفيدة من الاستقرار الذي وفره النظام الاستعماري الفرنسي في تلك الفترة.[2]

لم يكن للإيطاليين تمثيل كبير في المناصب العليا داخل الإدارة الاستعمارية، غير أنهم تمكنوا من الحصول على مواقع إدارية ثانوية ذات أهمية اقتصادية واضحة، كانت محل اهتمام كبير داخل أوساط الجالية. من أبرز تلك المناصب، وظيفة وكيل الشحن البحري، التي نظمها مرسوم 24 مايو 1844، والذي سمح للأجانب، بمن فيهم الإيطاليون، بتولي هذا المنصب بعد ثلاث سنوات من الإقامة القانونية في الجزائر، أسوة بالفرنسيين. وقد كان تعيين هؤلاء الوكلاء من اختصاص الحاكم العام، وكان بإمكانهم الاحتفاظ بوظائفهم التجارية الأصلية بالتوازي مع أداء

---

[1]–Larbi Belazzouz, op– cit, p, p134, 135.

[2]-بناءا على قراءة الباحث.

مهامهم الجديدة، هذا الترتيب سمح للجالية الإيطالية بالاندماج في النشاطات الاقتصادية المرتبطة بالتجارة البحرية، والتي كانت ضرورية للاستعمار الفرنسي والاقتصاد المحلي في الجزائر.[1]

غير أن هذه الامتيازات لم تدم طويلًا، ففي عام 1876 صدر مرسوم جديد حصر حق ممارسة وظيفة وكيل الشحن البحري في المواطنين الفرنسيين فقط، ما لم يكن الأجنبي قد حصل على الجنسية. وقد جاء هذا التحول نتيجة لتزايد نفوذ الوكلاء الإيطاليين، خصوصًا في مدينتي بونة وفيليبفيل، حيث اعتُبر أن بعضهم يستخدم المنصب لخدمة المصالح الإيطالية على حساب المصالح الفرنسية. واعتُبر ذلك من قبل الإدارة الاستعمارية تهديدًا لهيمنة فرنسا الاقتصادية، الأمر الذي أعاد الإيطاليين إلى وضعهم كأجانب دون امتيازات خاصة.[2]

كان هؤلاء الوكلاء يدعمون نشاطات القباطنة والتجار القادمين من شبه الجزيرة الإيطالية، مما أدى إلى تعزيز نفوذ التجارة الإيطالية في الجزائر على حساب الفرنسيين. اعتبرت السلطات الفرنسية أن هذا الوضع يشكل تهديداً على مصالحها الاقتصادية، خاصة في مجالات التجارة البحرية التي كانت حيوية لاستقرار الاقتصاد الاستعماري الفرنسي في الجزائر. نتيجة لذلك، تقرر حصر منصب وكيل الشحن البحري في الفرنسيين فقط، بهدف حماية المصالح الفرنسية وتقليص النفوذ الإيطالي المتزايد في المستعمرة.

بهذا القرار، أعيد تصنيف الإيطاليين، شأنهم شأن غيرهم من الأوروبيين غير المجنسين، إلى وضع قانوني للأجانب دون امتيازات خاصة، ما مثّل تراجعًا عن سياسة الانفتاح التي ميزت الفترة السابقة. ومع ذلك، استمرت فرنسا في سنّ تشريعات تراعي التوازن الديموغرافي والسياسي، خصوصًا في المناطق التي عرف فيها الإيطاليون حضورًا بارزًا، مثل عمالة قسنطينة وقد وفرت هذه القوانين، على الرغم من طابعها التقييدي، بعض الحقوق المدنية التي ساهمت في إدماج هذه الجالية في الحياة المحلية، ولو بشكل محدود.

---

[1]–Gaston Loth, op-cit, 417.

[2]–Henry Hugues, Paul Lapra, Code Algérien recueil Annot suivants l'ordre alphabétique des métiers, lois, décrètes, décisions, arrêtés, circulaires de 1872, 1878, Challamel Aine, Paris, 1878, p, p 194, 195.

وتُعد هذه الإجراءات جزءًا من سياسة استعمارية أوسع، سعت من خلالها الدولة الفرنسية إلى استيعاب الأوروبيين غير الفرنسيين داخل البنية الإدارية والسياسية للمستعمرة، بهدف تعزيز الولاء للنظام الاستعماري وتوسيع قاعدته الاجتماعية من خلال فئة المستوطنين الأجانب.[1]

في هذا السياق، جاء مرسوم 1 أغسطس 1877، الذي فعّل قانون 7 يوليو 1874، ليمنح الأجانب المقيمين في الجزائر حق التسجيل في القوائم الانتخابية المحلية، شرط أن يكونوا قد سُجّلوا على ضريبة الإيجار البلدي لسنة واحدة على الأقل. كما سمح لهم هذا القانون بالترشح للمجالس البلدية، مما فتح أمام الجالية الإيطالية فرصة للانخراط في الشأن البلدي، وإن كان حضورها محدودًا عدديًا.

رغم منح هذا القانون حق التسجيل في اللوائح الانتخابية المحلية والترشح للمناصب البلدية، إلا أن التمثيل الفعلي لهؤلاء الأجانب ظل محدودًا للغاية. ففي غالبية البلديات، لم يتجاوز عدد الأعضاء الأجانب في المجالس البلدية عضوًا أو عضوين،[2] وفي حالات نادرة جدًا بلغ العدد ثلاثة أعضاء. ويعكس هذا التمثيل المحدود حرص الإدارة الاستعمارية الفرنسية على ضبط ميزان القوى المحلي، ومنع انتقال النفوذ السياسي إلى أيدي غير الفرنسيين، مع الإبقاء على هامش محسوب من الانفتاح الإداري لأغراض تنظيمية واستعمارية بحتة.

مع ذلك، استطاع بعض الشخصيات من أصول إيطالية أن يفرضوا أنفسهم في المشهد السياسي المحلي،[3] مثل ماكس ريجيس (Max Régis)، ذو الأصل الإيطالي، الذي تولّى رئاسة بلدية الجزائر العاصمة، وهو منصب بالغ الأهمية في قلب الجهاز الإداري الاستعماري. وقد شكّلت حالة

(1)–E. Lacanaud, Algérie. L'Algérie au point de vue de l'économie sociale, Hachette livre, France, 1900, p, p19, 20.

(2)–Bulletin officiels du gouvernement général civil de l'Algérie.

(3)–Gaston Loth, op–cit, 415.

ريجيس نموذجًا رمزيًا لصعود التأثير الإيطالي داخل البنية السياسية الكولونيالية، خاصة في ظل حضور قوي للجالية الإيطالية في بلديات كبرى بعمالة قسنطينة وبعض نواحي عمالة الجزائر.[1]

لقد رأت الحكومة الفرنسية في هذا الانفتاح وسيلة لإعادة التوازن داخل البلديات التي شهدت كثافة عددية للجاليات الأوروبية غير الفرنسية، أملاً في توجيه هذه الطاقات نحو تكريس الولاء للنظام الاستعماري. غير أن هذه السياسة أفرزت نتائج لم تكن دومًا على مقاس التوقعات الفرنسية. فبدلاً من تعزيز النفوذ الفرنسي، أدّى القانون إلى تصاعد المطالب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من قبل ممثلي الأجانب، وعلى رأسهم الإيطاليون، الذين وجدوا في موقعهم التمثيلي منبرًا للدفاع عن مصالحهم الخاصة.

وبهذا، تحوّل الانفتاح القانوني من أداة للاندماج إلى منصّة للمطالبة بتوسيع الحقوق، ما وضع السلطات الفرنسية أمام معادلة جديدة وصعبة: كيف تضمن ولاء الجاليات الأوروبية دون أن تمنحها نفوذًا قد يتجاوز مصالح الدولة الاستعمارية.

وقد جاء قانون البلديات لسنة 1884، الذي طُبّق في الجزائر مع تعديلات خاصة، ليعيد ضبط المشهد السياسي المحلي. فقد نصّ أحد أبرز تعديلاته على إلغاء حق التصويت للأوروبيين غير الفرنسيين، تحت مبرر حماية الصالح العام وضمان "التجانس السياسي". ومع أن هذا التقييد مثّل تراجعًا واضحًا عن الانفتاح السابق، إلا أن القانون أبقى الباب مفتوحًا أمام الأجانب للحصول على الجنسية الفرنسية مع احتفاظهم بأحوالهم الشخصية (خصوصًا في ما يتعلق بالأحوال الدينية والمدنية)، وهو امتياز ساعد في جذب عدد من الأوروبيين، وخصوصًا الإيطاليين، إلى طريق التجنّس كبديل للتمثيل المباشر.

وقد أكدت التقارير الإدارية الفرنسية لسنة 1884 هذا التوجه، إذ أفاد تقرير الحالة العامة في الجزائر أن عدد طلبات التجنيس قد عرف ارتفاعًا ملموسًا خلال سنة 1883، وهو ما فُسّر على أنه رد فعل مباشر على حرمان الأجانب من التمثيل السياسي. وقد رأى العديد من الأجانب في التجنيس سبيلاً بديلاً لمواصلة الانخراط في المسار السياسي، وضمان حقوقهم المدنية.[2]

---

[1]–Gérard Créspo, op–cit, p115.

في المقابل، تُظهر المعطيات التاريخية ندرة المعلومات المتوفرة حول النشاط السياسي المنظّم للجاليات المالطية، السويسرية، والألمانية في الجزائر. فعلى الرغم من العدد الكبير للجالية المالطية، التي تميزت بتنوعها المهني والاجتماعي، إلا أن مشاركتها في الحياة السياسية ظلت محدودة. ويُعزى ذلك إلى انخفاض المستوى التعليمي العام لدى المالطيين، نتيجة ضعف منظومة التعليم في مالطا، التي كانت آنذاك تحت الهيمنة البريطانية، وهو ما انعكس سلبًا على مستوى التأهيل السياسي والتمثيلي للجالية.

أما الجاليتان السويسرية والألمانية، فرغم وجود أفراد منهما في الجزائر، إلا أن مساهمتهما السياسية كانت شبه منعدمة. وقد تركّز نشاطهما أساسًا في المجال العسكري، خصوصًا من خلال الانخراط في صفوف الفيلق الأجنبي الفرنسي (Légion étrangère)، دون أي حضور يُذكر في المجالس البلدية أو الهياكل التمثيلية الأخرى.

بالمجمل، يمكن القول إن الجالية الإسبانية كانت الأكثر تسييسًا ضمن الجاليات الأوروبية غير الفرنسية في الجزائر، بفضل مشاركتها النشطة في المجالس المنتخبة المحلية، وأحيانًا حتى الوطنية. أما الجالية الإيطالية، فقد تبنّت نهجًا أكثر تحفظًا وبراغماتية، مع تركيزها على تعزيز مواقعها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. فيما بقي العمل السياسي محدودًا أو منعدمًا لدى المالطيين، السويسريين، والألمان، الذين لم تبرز في صفوفهم قيادات سياسية محلية أو حركات منظمة، ما جعلهم هامشيين من حيث التأثير السياسي في مستعمرة كانت تسودها معادلات معقدة من الهيمنة الفرنسية والتنافس الأوروبي الداخلي.

يمكن تفسير هذا التفاوت بمجموعة من العوامل المتقاطعة. أولها يعود إلى ضعف المستوى التعليمي والسياسي في بعض البلدان الأصلية، كما هو الحال مع الجالية المالطية. وثانيها الطابع الخاص لهجرة بعض الجاليات، مثل الألمان والسويسريين، الذين ارتبط حضورهم في الجزائر بأدوار عسكرية أو مهنية محددة، خاصة في صفوف اللفيف الأجنبي، أكثر من انخراطهم في الحياة المدنية والسياسية. أما الجالية الإسبانية، فقد امتلكت خصوصية واضحة، إذ عززت موجات الهجرة السياسية بعد الحروب الأهلية في إسبانيا، لاسيما في النصف الثاني من القرن التاسع عشر

---

(2)–Gaston Loth, op–cit, 415.

وبداية القرن العشرين، من الطابع السياسي لهذا المكوّن، وجعلته الأكثر تسييسًا وانخراطًا في الديناميات المحلية، خاصة في الغرب الجزائري. هذه الفروقات لا تعكس فقط تباينًا في الوعي أو التنظيم، بل تعكس أيضًا مدى التفاعل مع سياسات الإدارة الاستعمارية الفرنسية، التي حاولت توظيف التعدد الأوروبي كوسيلة لضبط التوازنات المحلية. إلا أنها وجدت نفسها أحيانًا في مواجهة مطالب متصاعدة من جاليات نشطة، وفي مقدمتها الإسبان، الذين سعوا إلى استغلال الانفتاحات القانونية لتوسيع نفوذهم داخل المجالس البلدية ومفاصل الإدارة الاستعمارية.[1]

[1] -كمال جرفال، الجاليات الأوروبية في ظل الاستعمار الفرنسي في مدينة سوسة 1881- 1939، ط1، كلية الآداب والعلوم الإنسانية – سوسة، دار محمد علي الحامي، صفاقس، تونس، 2001، ص، ص217، 218.

المبحث الثاني: قوانين تجنيس الأجانب وتأثيرها على المشهد السياسي في فرنسا:

خلال الحقبة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، واجه الأوروبيون أوضاعًا سياسية مركّبة تداخلت فيها العوامل الاستعمارية مع المصالح القومية لكل جالية أوروبية. فقد سعت فرنسا إلى دمج الأوروبيين في نظامها الاستعماري عبر تسهيل إجراءات التجنيس ومنح الجنسية الفرنسية، غير أن هذه السياسات لم تكن موحدة الأثر على جميع الجاليات الأوروبية، مثل الإسبان، والإيطاليين، والألمان. وقد تباينت استجابة هذه الجاليات وفقًا لعدة عوامل، منها العلاقات الثنائية بين فرنسا ودولهم الأصلية، والتطورات السياسية في أوروبا، فضلاً عن المصالح الاقتصادية والاجتماعية لكل جالية.

في هذا السياق، شهدت الجاليات الأوروبية تحولات متباينة؛ فبينما انخرطت بعض الجاليات، كالإيطاليين والمالطيين، بشكل تدريجي في المشروع الاستعماري الفرنسي، أبدت جاليات أخرى، كالإسبان والألمان، ترددًا أو تحفظًا، بسبب التشريعات الفرنسية مثل الخدمة العسكرية الإجبارية، أو العلاقات المتوترة بين فرنسا ودولهم الأصلية. هذا السياق المعقد يعكس تداخل المصالح الأوروبية مع الطموحات الاستعمارية الفرنسية، ما أدى إلى تشكيل واقع سياسي متنوع ومتناقض للجاليات الأوروبية في الجزائر.

ومع في مطلع القرن التاسع عشر، أدخلت الحكومة الفرنسية تغييرات جذرية على تشريعاتها المتعلقة بتجنيس الأجانب، وذلك استجابةً لانخفاض معدلات المواليد في فرنسا مقارنةً ببقية الدول الأوروبية. وقد شملت هذه التعديلات مستعمراتها في جميع القارات، بهدف تعزيز مشاريعها الاستيطانية، بما في ذلك الجزائر. وتُعَدُّ هذه القوانين اليوم موضوعًا ذا أهمية متزايدة في السياقين السياسي والاجتماعي للبلاد، إذ تعكس التغيرات السياسية والاجتماعية في ظل تزايد موجات الهجرة وتعقيداتها، وتُمثل أداة محورية للتعامل مع التحديات التي تواجهها فرنسا.

خلال العقود الأولى من الاحتلال الفرنسي، سعت السلطات الاستعمارية إلى دمج المهاجرين الأوروبيين في المجتمع الفرنسي من خلال التجنيس، لكن ذلك لم يكن متاحًا إلا ضمن شروط صارمة. فقد اقتصر حق الحصول على الجنسية الفرنسية على من خدموا في الجيش الفرنسي،[1] وفقًا لمبدأ "التجنيس الاستثنائي" الذي حدّده القرار المشيخي لعام 1808،[2] والمرسوم التنظيمي الصادر في 17 مارس 1809، المبني على دستور السنة الثامنة (1799).[3] وقد مثّل هذا الإطار القانوني قيدًا حقيقيًا أمام تطلعات العديد من الأجانب المستقرين في الجزائر إلى الاندماج الكامل في النظام الاستعماري.

كانت الإدارة الاستعمارية في الجزائر مدركة تمامًا لحجم الحضور المتزايد للجاليات الأوروبية، لاسيما في المدن الساحلية مثل الجزائر العاصمة، وهران، وكذلك لتأثير هذا الحضور المحتمل على استقرار النظام الفرنسي.[4] ولذلك شرعت، بدءًا من فترة الجمهورية الثانية (1848–1851)، في سنّ تشريعات جديدة تهدف إلى تليين شروط التجنيس وتحفيز الأوروبيين على الاندماج في المشروع الفرنسي. وفي هذا الإطار، صدرت ثلاثة قوانين متتالية بين 22 مارس 1849 و7 فبراير 1851، أبرزها القانون الأول الذي نصّ على منح الجنسية للأجانب المولودين في فرنسا بشرط الخدمة العسكرية والإقامة لعشر سنوات. إلا أن اشتراط الإقامة المعلَنة حال دون استفادة الكثيرين من هذا القانون، ما أبقى نسبة المجنَّسين محدودة.

بالإضافة إلى ذلك، أبرمت فرنسا معاهدة قنصلية مع إسبانيا في 7 يناير 1862، نصّت على تمكين الإسبان الذين خدموا في الجيش الفرنسي من نيل الجنسية. لكنّ التطبيق بقي محدودًا، ما دفع السلطات إلى البحث عن حلول أوسع.

استمرت هذه الحالة حتى عام 1865، حين قررت حكومة الإمبراطورية الثانية، مواجهة الزيادة المستمرة لأعداد السكان الأجانب الأوروبيين في الجزائر، بتسهيل الحصول على الجنسية

---

(1)–Jaun BTA Vilar, (los espanoles…), op–cit p, p187, 188.

(2)–Gérard Crespo, op–cit, p53.

(3)–Jaun BTA Vilar, (los espanoles…), op–cit p188.

(4) -ناجي كشيدة، المرجع السابق، ص108.

الفرنسية.[1]تاريخياً، يمكن اعتبار أن عملية التجنيس الفعلي في الجزائر بدأت في عهد الإمبراطورية الثانية، حيث أُصدر أمر إمبراطوري بتاريخ 14 يوليو 1865، تزامناً مع الاحتفال السنوي بذكرى الثورة الفرنسية. هذا الأمر مثل نقطة تحول في سياسة التجنيس، حيث تم تسهيل الشروط القانونية للحصول على الجنسية الفرنسية، مما أدى إلى زيادة عدد الأجانب المجنسين في الجزائر، وتعزيز دمجهم ضمن النسيج الاجتماعي الفرنسي في المستعمرة.[2]

أقر هذا القرار عدة تعديلات للحصول على الجنسية الفرنسية، كما يظهر بوضوح في شروطه التي صدرت بناءً على استشارة مجلس الشيوخ عام 1865. سهلت هذه التعديلات عملية إدماج الأجانب في المجتمع الفرنسي، حيث تم تقليص شرط الإقامة في الجزائر من عشر سنوات إلى ثلاث سنوات فقط. بالإضافة إلى ذلك، كان يجب على الفرد تقديم طلب شخصي إلى رئيس بلديته للتمتع بجميع حقوق المواطن الفرنسي،[3] بشرط أن يكون عمره قد تجاوز 21 عامًا.[4] عكست هذه التعديلات رغبة الحكومة الفرنسية في تعزيز اندماج الأجانب داخل المجتمع الفرنسي في الجزائر، على خلاف ما كان معمولًا به في فرنسا، حيث أبقت على شرط العشر سنوات. مما جعل هذا القرار نقطة تحول مهمة في حياة المستوطنين الأوروبيين في الجزائر، إذ منحهم مزايا خاصة وسرّع من عملية حصولهم على الجنسية.[5]

بموجب العنوان الخامس من المرسوم الصادر في 21 أبريل 1866، خضعت طلبات التجنيس في الجزائر لعملية دراسة دقيقة من قِبل السلطات المحلية، حيث كان يُمنح لقب المواطن الفرنسي لمقدمي الطلبات بعد إجراء تحقيق إداري شامل حول شخصياتهم وخلفياتهم الأخلاقية، بالإضافة إلى أخلاق أسلافهم.[6] على الرغم من التسهيلات والمزايا التي كانت مخصصة للمستوطنين الأوروبيين، إلا أن أغلبهم اختاروا الاحتفاظ بجنسياتهم الأصلية. علاوة على ذلك، في حال وجود

---

(1)–Gérard Crespo, op–cit, p127.

(2)-ناجي كشيدة، المرجع السابق، ص78.

(3)–Algérie, Statistique générale de l'Algérie, Gouvernement général civil de l'Algérie 1882–1884, p16.

(4)–Eric Maye, op– cit, p219.

(5)- ناجي كشيدة، المرجع السابق، ص108.

(6)–Gaston Loth, op–cit, p465.

إقبال كبير على التجنيس، كانت الإجراءات ستصبح أكثر تعقيدًا وتكلفة، مما يشير إلى أن هذا القانون لم يُحقق النتائج المرجوة منه ولم يُسهم بشكل ملحوظ في تحقيق الأثر الذي كان من المفترض أن يُحْدِثه.[1]

وفيما بين صدور قرار مجلس الشيوخ في 14 يوليو 1865 ونهاية عام 1884، لم يتجاوز عدد المجنسين في الجزائر 7386 شخصًا من جنسيات مختلفة. وقد شكّل الأوروبيون منهم الأغلبية بواقع 6056 شخصًا، في حين تم تجنيس 1122 مسلمًا، و200 يهودي (إسرائيليًا)، و8 من رعايا القارة الأمريكية.

الجدول رقم 47: عدد الأوروبيين الذين حصلوا على الجنسية الفرنسية خلال هذه الفترة حسب جنسياتهم الأصلية

الجنسية الأصلية	عدد المجنسين	الجنسية الأصلية	عدد المجنسين
ألمانية	2367	الإيطالية	1671
الإنجليزية والأنجلو-مالطية	173	اللوكسمبورغية	27
النمساوية والمجرية	28	البرتغالية	1
البلجيكية	189	الرومانية	1
الإسبانية	1253	الروسية والبولندية	57
اليونانية	10	السويدية والنرويجية	7
الهولندية	21	السويسرية	251

تُظهر بيانات الجدول أن الألمان كانوا الأكثر إقبالاً على التجنيس مقارنةً بعددهم الإجمالي في الجزائر، حيث بلغت نسبة المجنسين من أصل ألماني في هذه الفترة أكثر من 30% بمتوسط 125 مجنس سنويًا. يعود هذا الارتفاع إلى العدد الكبير لهم في صفوف اللفيف الأجنبي والرغبة في الاندماج في المجتمع الفرنسي.[2] بالمقابل، لم يستجيب الإيطاليون والإسبان لهذه الدعوة بنفس الدرجة، حيث كانت نسبة المجنسين الإيطاليين ملحوظة نسبيًا بمتوسط حوالي 90 مجنس سنويًا،

[1]–Eric Maye, op– cit, p219.

[2]–Algérie, (Statistique…), op–cit, p, p15, 16.

بينما كانت نسبة المجنسين الإسبان أقل، حيث بلغ متوسط التجنيس حوالي 65 شخصًا سنويًا.[1] أما الأنجلو-مالطيون والسويسريون والبلجيكيون، فقد سجلوا نسب تجنيس منخفضة نسبيًا، حيث تراوح متوسط تجنيس الأنجلو-مالطيين والسويسريين بين 10 و15 شخصًا سنويًا. تعكس هذه الفروقات في نسب التجنيس بين الجنسيات المختلفة تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية على قرارات الأفراد بشأن التجنيس، مما يشير إلى أن دوافع الاندماج تختلف بشكل ملحوظ بين المجموعات العرقية المختلفة.

رغم الجهود التشريعية المتعددة التي بذلتها الحكومة الفرنسية منذ صدور قانون 14 يوليو 1865، لم تحقق محاولات التجنيس النتائج المرجوة في إقناع الجاليات الأوروبية المقيمة بالجزائر بقبول التجنس. فقد بقيت نسبة التجنيس قليلة جدًا مقارنةً بعددهم الإجمالي، حيث بلغ عدد المجنسين بين عامي 1865 و1889 حوالي 14717 مجنسًا، بمعدل 615 مجنسًا سنويًا.[2]

على ضوء هذه الإحصاءات، قررت فرنسا اتخاذ إجراءات أكثر فاعلية لفرنسة الأجانب وإدماجهم ضمن المجتمع الفرنسي، وذلك لمواجهة ما أُطلق عليه "الخطر الأجنبي" أو الزيادة السكانية الكبيرة للأجانب. بناءً على ذلك، أصدرت قانون 26 يونيو 1889، الذي يُعتبر من أهم قوانين التجنيس خلال فترة الاستعمار الفرنسي في الجزائر. طُبّق هذا القانون بدءًا من 28 يوليو 1889، ليس فقط في الجزائر، بل أيضًا في مستعمرات القوادلوب والمارتينيك وجزيرة لاريونيون، وكان يهدف إلى تسريع وتيرة التجنيس وتعزيز إدماج الأوروبيين في بوتقة المجتمع الفرنسي.

نصت المادة الثامنة من قانون 26 يونيو 1889 على تحديد الحقوق المدنية التي يتمتع بها المواطن الفرنسي، وكذلك كيفية حصول الأفراد على الجنسية الفرنسية. وفقًا لهذه المادة:

1- يحق للأشخاص الذين وُلدوا في الجزائر أو في الأراضي الفرنسية لأبوين أجنبيين أن يطالبوا بالجنسية الفرنسية عند بلوغهم سن الرشد، شريطة أن يكونوا قد أقاموا في فرنسا لمدة خمس سنوات متتالية.

---

(1)–Gérard Crespo, op–cit, p127.

(2)–V. Demontès, op–cit, p546.

2- كما سمحت المادة أيضًا للأشخاص الذين وُلدوا في الأراضي الفرنسية ومستعمراتها من أبوين أجنبيين مولودين في فرنسا بالحصول على الجنسية الفرنسية.
3- يُمنح للأفراد الذين وُلدوا من أب أجنبي في فرنسا ومستعمراتها الجنسية الفرنسية إذا كانوا مقيمين في فرنسا عند بلوغهم سن الرشد، إلا إذا أعلنوا عن رغبتهم في اختيار جنسية أخرى خلال السنة التي تلت بلوغهم سن الرشد.

إضافة إلى ذلك، شمل القانون مجموعة من المواد والبنود التي عملت على تسهيل حصول الأجانب على الجنسية الفرنسية، بما يتماشى مع متطلبات المرحلة الاستيطانية آنذاك. حيث ألغت المادة السادسة من القانون جميع المراسيم السابقة المتعلقة بالتجنيس، بما في ذلك المراسيم المؤرخة في 3 أبريل 1809، و26 أغسطس 1811، و28 يونيو 1883، وكذلك قوانين 2 مارس 1849، و7 فبراير 1851، و29 يونيو 1867، و16 ديسمبر 1874، و14 فبراير 1882، و28 يونيو 1883، بالإضافة إلى جميع الأحكام التي تتعارض مع القانون الجديد.

كان الهدف من هذا الإلغاء هو تبسيط الإجراءات وتوحيد القوانين المتعلقة بالتجنيس، مما ساهم في تسريع إدماج الأجانب في المجتمع الفرنسي ويعكس الأهمية التي أولتها الحكومة الفرنسية لفرنسة الجاليات الأوروبية في مستعمراتها، بما في ذلك الجزائر. جاء قانون 22 يوليو 1893 ليؤكد هذا الاتجاه، مع إدخال بعض التعديلات التي تتماشى مع المرحلة التي شهدت العديد من التغيرات الاجتماعية والسياسية في فرنسا في ذلك الوقت.[1]

مثل العنصر الإسباني أحد أهم العناصر الأجنبية التي سعت فرنسا إلى استمالتها للتجنس، نظرًا لأعدادهم الكبيرة في المستعمرة. تقدم الإسبان للحصول على الجنسية الفرنسية بعد صدور قانون 1865، وبدأ عدد المجنسين منهم في التطور تدريجيًا منذ ذلك الحين. يعرض الجدول التالي أعداد الإسبان الذين حصلوا على الجنسية الفرنسية حتى بداية القرن العشرين:

الجدول رقم48: أعدد المجنسين الإسبان في الجزائر بين 1865- 1904.

[1]–Journal officiel de la république Française, N°197, Dimanche 23 Juillet 1893, p1.
–Albert Tisseier, La loi du 22 Juillet 1893 sur la nationalité, Editeurs Libraires de la cour de Cassation, Paris, 1894, p12.

السنة	العدد	لسنة	العدد	لسنة	العدد	لسنة	العدد
1865	/	1875	105	1885	179	1895	209
1866	3	1876	101	1886	193	1896	284
1867	25	1877	84	1887	188	1897	334
1868	101	1878	56	1888	280	1898	213
1869	20	1879	89	1889	190	1899	125
1870	10	1880	99	1890	239	1900	146
1871	/	1881	169	1891	220	1901	78
1872	25	1882	44	1892	340	1902	121
1873	17	1883	157	1893	266	1903	166
1874	63	1884	145	1894	275	1904	133

خلال الفترة من 1865 إلى 1904، حصل 5494 إسبانيًا على الجنسية الفرنسية في الجزائر، منهم 3017 في مقاطعة وهران، و1993 في مقاطعة الجزائر، و181 في مقاطعة قسنطينة. رغم أن هذا العدد يمثل جزءًا من المجتمع الإسباني في الجزائر، إلا أنه يبقى صغيرًا نسبيًا، خاصة في مقاطعة وهران التي تميزت بطابعها الزراعي.[1] يعود هذا التفاوت، كما أُشير سابقًا، إلى عدم رغبة الكثير من الإسبان في الحصول على الجنسية الفرنسية، بالإضافة إلى وجود عدد كبير من العمال الموسميين الذين كانت إقامتهم في الجزائر مرتبطة بمواسم الحصاد وجني الكروم. نتيجة لذلك، لم يكن التقدم بطلب للحصول على الجنسية الفرنسية أولوية لغالبية المهاجرين الإسبان المقيمين في الجزائر خلال تلك الفترة.

من خلال الجدول، نلاحظ تجنس 21 إسباني فقط في عام 1882، وهو تراجع ملحوظ ورقم ضعيف مقارنة بسنتي 1881 و1883. يُعزى هذا الانخفاض إلى الهجرة الجماعية العكسية التي شهدتها تلك السنة، حيث عاد العديد من الإسبان إلى وطنهم بسبب الهجوم الذي شنه بوعمامة على مجموعة من الإسبان في منطقة سعيدة، أثناء قيامهم بنزع مادة الحلفاء. أسفر الهجوم عن مقتل وجرح عدد من العمال الإسبان، مما أدى إلى توتر العلاقات الفرنسية الإسبانية بعد أن اتهمت إسبانيا السلطات الفرنسية بالتراخي وعدم توفير الحماية اللازمة لرعاياها.

---

[1]–V. Demontès, op–cit, p546.

منذ عام 1906، شهدت الجزائر زيادة ملحوظة في وتيرة تجنيس الإسبان، وهو تطور يعكس تحسن العلاقات بين فرنسا وإسبانيا في تلك الفترة. يشير هذا التحسن إلى عدة عوامل، أبرزها التزام إسبانيا بالحياد خلال الحرب العالمية الأولى، مما سمح لها بالحفاظ على مصالحها الاقتصادية، لاسيما الزراعية، في الجزائر. لم يكن هذا الحياد مجرد موقف سياسي، بل ساهم في تعزيز الثقة بين الحكومتين، مما أسهم في تسهيل إجراءات التجنيس للمجتمعات الإسبانية في الجزائر. علاوة على ذلك، لعب الإسبان دورًا فعالاً في الدفاع عن فرنسا خلال الحرب العالمية الثانية، مما عزز من العلاقات الثنائية بين البلدين.[1]

وفيما يخص الجالية الإيطالية، فعملت الإدارة الاستعمارية الفرنسية على استمالتها وتشجيعها على التجنس، وذلك نظراً لكون الإيطاليين ثاني أكبر جالية في المستعمرة بعد الإسبان. وبعد صدور قانون 1865، شهدت السنوات الأولى تفوقاً ملحوظاً للإيطاليين على الإسبان. ففي عامي 1866 و1867، تم تسجيل تجنس 124 إيطاليًا مقارنة بـ 27 إسبانيًا فقط. تطور عدد الإيطاليين المجنسين بشكل ملحوظ خلال العقود التالية، ويمكن متابعة هذا التزايد من خلال الجدول أدناه الذي يستعرض أعدادهم من عام 1865 حتى عام 1904:

الجدول رقم 49: أعدد المجنسين الإيطاليين في الجزائر بين 1865- 1904.

السنة	العدد	السنة	العدد	السنة	العدد	السنة	العدد
1865	/	1875	146	1885	220	1895	316
1866	10	1876	100	1886	228	1896	344
1867	114	1877	75	1887	815	1897	407
1868	196	1878	80	1888	854	1898	222
1869	82	1879	73	1889	664	1899	127
1870	37	1880	101	1890	399	1900	91
1871	/	1881	149	1891	259	1901	64
1872	88	1882	49	1892	560	1902	92
1873	84	1883	149	1893	384	1903	110
1874	56	1884	96	1894	465	1904	121

[1]- ناجي كشيدة، المرجع السابق، ص، ص110، 111.

خلال الفترة الممتدة من عام 1865 إلى عام 1904، مُنحت الجنسية الفرنسية لـ 8428 إيطاليًا في الجزائر، حيث توزع هؤلاء بين 4542 في مقاطعة قسنطينة، و2291 في مقاطعة الجزائر، و1595 في مقاطعة وهران. يُعتبر هذا العدد كبيرًا نسبيًا، إذ يعكس تمثيلاً أكبر للمجتمع الإيطالي في الجزائر مقارنة بالإسبان، خاصة في مقاطعة قسنطينة المعروفة بطابعها البحري والتجاري. وفي هذه المقاطعة، يقارب عدد المجنسين الإيطاليين عدد المجنسين الإسبان في المستعمرة بأكملها، على الرغم من أن عدد الإسبان في الجزائر كان يعادل ضعف عدد الإيطاليين أو أكثر. ومع ذلك، لم يكن لدى الإيطاليين رغبة كبيرة في التجنس، بالإضافة إلى وجود عدد كبير من العمال الموسميين الذين كانت إقامتهم في الجزائر مرتبطة بمواسم الصيد.

يشير الجدول الإحصائي إلى تراجع ملحوظ في نسبة تجنيس أفراد المجتمع الإيطالي، حيث حصل 664 إيطاليًا على الجنسية الفرنسية في عام 1889 مقارنة بسنة 1888 التي شهدت تجنيس 854 إيطاليًا.[1] يُعزى هذا الانخفاض إلى صدور قانون جديد يتعلق بالصيد البحري في تلك السنة، والذي فرض على الصيادين الأجانب المجنسين أداء الخدمة العسكرية لمدة سنة واحدة في البحرية الفرنسية ابتداءً من يناير 1899. كان لهذا القانون تأثير مباشر على تردد الإيطاليين في طلب التجنيس، حيث فضل العديد منهم الاحتفاظ بجنسيتهم الأصلية لتجنب التزامات الخدمة العسكرية التي قد تؤثر على حياتهم المهنية والاجتماعية.[2]

أما الجالية المالطية، فقد كانت من أكثر الجاليات عرضة لتأثيرات السياسة الفرنسية في الجزائر، خاصة في الجوانب القانونية والتشريعية. فقد استقبل المالطيون الاستعمار الفرنسي بارتياح كبير، حيث رأوا في استيلاء مستعمر أوروبي على الجزائر فرصة للاندماج والاستقرار. انصهر المالطيون بشكل ملحوظ في المجتمع الفرنسي الاستعماري، وتمثل ذلك في حصول أعداد معتبرة منهم على الجنسية الفرنسية. ويُعزى هذا الانصهار السريع والناجح إلى العلاقات الودية التي جمعت بين المالطيين والمستوطنين الفرنسيين، والتي تميزت بالهدوء والاستقرار.

---

(1)–V. Demontès, op–cit, p580.

(2)–Gérard Crespo, op–cit, p127.

تاريخيًا، لم تشهد العلاقة بين الجالية المالطية والفرنسيين أي مشاكل أو مظاهر عنف أو صراع دموي. هذا التفاهم المتبادل كان له دور كبير في تعزيز اندماج المالطيين في المجتمع الاستعماري، مما ساهم في تحقيق استقرار اجتماعي نسبي بين الطرفين في الجزائر.[1] وتشير الأرقام في الجدول إلى هذا الواقع بشكل واضح.

الجدول رقم 50: أعدد المجنسين المالطين في الجزائر بين 1865- 1904.

السنة	العدد	السنة	العدد	السنة	العدد	السنة	العدد
1865	/	1875	17	1885	34	1895	62
1866	/	1876	7	1886	58	1896	74
1867	9	1877	9	1887	83	1897	72
1868	9	1878	7	1888	115	1898	60
1869	6	1879	10	1889	95	1899	23
1870	1	1880	17	1890	85	1900	18
1871	/	1881	21	1891	65	1901	10
1872	2	1882	10	1892	109	1902	16
1873	6	1883	24	1893	75	1903	18
1874	9	1884	44	1894	126	1904	12

تحصل 1388 مالطي على الجنسية الفرنسية في الفترة الممتدة من 1865 إلى 1904، وهو رقم يبدو ضئيلًا عند مقارنته بالجالية الألمانية، خاصةً بالنظر إلى الأعداد الكبيرة للمالطيين في الجزائر. في عام 1882، لوحظ تراجع طفيف لكنه ملحوظ في تجنيس المالطيين، حيث سُجل تجنيس 21 مالطي فقط في عام 1881 مقارنة بهذا العام. يُفسر هذا التراجع بمغادرة عدد من الأسر المالطية إلى تونس التي أصبحت تحت الحماية الفرنسية منذ عام 1881.[2]

فيما بعد، تطور عدد المجنسين المالطيين وتوطدت علاقتهم بالفرنسيين، مما أقنعهم بالاندماج وقبول الجنسية الفرنسية هربًا من هيمنة الإنجليز، الذين اعتبروهم مجرد رعايا دون حقوق المواطنة الكاملة. وهدفت فرنسا من منح الجنسية للمالطيين إلى استمالة الصيادين لمعالجة

[1] -ناجي كشيدة، المرجع السابق، ص، 124.

[2]–V. Demontès, op–cit, p543, 546.

مشكلات الصيد البحري وتزويد البحرية الوطنية الفرنسية بالعدد المطلوب من الجنود البحارة.[1] ومع ذلك، لم يكن الحصول على الجنسية الفرنسية خاليًا من التحديات، حيث كان يتعين على كل مالطي حصل على الجنسية أداء الخدمة العسكرية الفرنسية، وهو التزام لم تكن تفرضه عليهم إنجلترا. ورغم هذه الصعوبات، قاتل عدد كبير من الفرنسيين من أصل مالطي إلى جانب فرنسا في الحرب العالمية الأولى، رغم أن عددهم الدقيق غير معلوم.[2]

أما فيما يتعلق بالجالية الألمانية، فقد استفادت من التشريعات الفرنسية التي استهدفت جذب الأجانب الأوروبيين، بما في ذلك قوانين التجنس. وعلى الرغم من العداء الشديد بين فرنسا وألمانيا، لم يؤثر هذا العداء على علاقة الألمان بالفرنسيين في الجزائر، حيث لم يظهروا أي تردد في الحصول على الجنسية الفرنسية، خاصة بعد الحرب الفرنسية البروسية. وقد أشارت معظم المصادر والكتابات إلى أن الجالية الألمانية أظهرت رغبة كبيرة في الحصول على الجنسية الفرنسية، وذلك في ظل الأوضاع الصعبة التي كانت تمر بها ألمانيا ورغبتها في الاستفادة من الامتيازات التي قدمتها الحكومة الفرنسية قبل بقية الجاليات الأوروبية.[3] تُظهر الأرقام التي قدمها ديمونتي حجم هذا الاهتمام الكبير بطلب التجنس.

الجدول رقم51: أعدد المجنسين الألمان في الجزائر بين 1865- 1904.

السنة	العدد	السنة	العدد	السنة	العدد	السنة	العدد
1865	/	1875	101	1885	324	1895	106
1866	1	1876	44	1886	338	1896	125
1867	21	1877	58	1887	500	1897	131
1868	25	1878	32	1888	488	1898	129
1869	32	1879	161	1889	474	1899	112
1870	6	1880	218	1890	499	1900	15
1871	/	1881	203	1891	446	1901	52
1872	134	1882	191	1892	313	1902	101

[1] -ناجي كشيدة، المرجع السابق، ص، 124.

[2]–Marc Donat, (l'émigration des maltais…), op–cit, p122.

[3]-Jean maurine di costanzo, (Allemands et Suisses en Algérie…), op–cit, p 113.

1873	291	1883	421	1893	46	1903	123
1874	89	1884	341	1894	87	1904	136

يتضح من الجدول الإقبال الكبير للألمان على التجنس في الجزائر، مما يعكس التزامهم الكبير بالتشريعات الفرنسية. وقد كانت الجالية الألمانية أكبر جالية حصلت على الجنسية الفرنسية في الجزائر، حيث بلغ عدد الحاصلين على الجنسية 6950 فردًا خلال الفترة الممتدة من عام 1865 إلى عام 1904. يُعتبر هذا الرقم مهمًا بالنظر إلى الحجم الإجمالي الصغير نسبيًا للجالية الألمانية مقارنةً بالجالية الإسبانية الأكبر حجمًا في الجزائر. وفي عام 1906، ارتفع هذا العدد ليصل إلى 7485 مجنسًا ألمانيًا، بمعدل تجاوز 267 حالة تجنيس سنويًا.[1]

كما يُلاحظ وجود أعداد ملحوظة من الألزاسيين واللورينيين بين المجنسين الألمان، رغم أن نسبتهم كانت صغيرة، وقد تم تخصيص إحصاءات منفصلة لهم ابتداءً من عام 1892.[2] هنا يبرز دور الألزاسيين واللورينيين بشكل كبير داخل المجتمع الألماني، إذ انخفض عدد الحاصلين على الجنسية الفرنسية إلى 46 ألمانيًا فقط في العام التالي، مقارنة بـ 313 شخصًا في العام الذي سبقه، مما يعكس انخفاضًا ملحوظًا. تشير الأرقام في الجدول إلى أن الألزاسيين واللورينيين الذين استفادوا من قانون التجنيس قد ساهموا في هذا الانخفاض الملحوظ في عدد الألمان المجنسين في الجزائر، مما يعكس تأثير التغيرات القانونية والاجتماعية على هذا المجتمع.

الجدول رقم52: أعدد المجنسين الألزاسيين واللورينيين في الجزائر بين 1865- 1904.

السنة	العدد	السنة	العدد	السنة	العدد	السنة	العدد
1865	/	1875	/	1885	/	1895	367
1866	/	1876	/	1886	/	1896	309
1867	/	1877	/	1887	/	1897	340
1868	/	1878	/	1888	/	1898	236
1869	/	1879	/	1889	/	1899	255
1870	/	1880	/	1890	/	1900	111

(1)–V. Demontès, op-cit, p543, 546.

(2)–Jean maurine di costanzo, (Allemands et Suisses en Algérie…), op-cit, p163.

1871	/	1881	/	1891	/	1901	160
1872	/	1882	/	1892	/	1902	184
1873	/	1883	/	1893	277	1903	133
1874	/	1884	/	1894	251	1904	117

يتضح من خلال الجدول أن المهاجرين من الألزاس واللورين كانوا يشكلون نسبة كبيرة من المجنسين داخل المجتمع الألماني في الجزائر، مما أدى إلى انخفاض عدد المجنسين الألمان بشكل ملحوظ بعد عام 1892. في هذا السياق، حصل 46 ألمانيًا فقط على الجنسية الفرنسية مقارنةً بـ 277 ألزاسيًا ولورينيًا في نفس العام، وهو انخفاض كبير. بين عامي 1893 و1904، حصل 2743 ألزاسيًا ولورينيًا على الجنسية الفرنسية، مما يعكس تأثير هذه الجاليات في عملية التجنيس. وتشير المؤشرات إلى أن المهاجرين القادمين من هذين الإقليمين قد بدأوا التجنيس قبل هذا التاريخ، مما يفسر الأعداد الكبيرة المسجلة. يعكس هذا الانخراط رغبة هؤلاء المهاجرين في الاندماج في النظام الاستعماري الفرنسي والاستفادة من الامتيازات التي قدمتها فرنسا للأوروبيين في الجزائر، وخاصة بعد ضم الألزاس واللورين إلى ألمانيا عقب الحرب الفرنسية البروسية، مما جعل التجنيس الفرنسي خيارًا استراتيجيًا للعديد من سكان هذه المناطق.[1]

كما أظهرت الجالية السويسرية رغبة كبيرة في التجنس، حيث التزمت بمختلف قوانين التجنيس التي سنتها فرنسا خلال القرن التاسع عشر على غرار الألمان. وبهذا يمكن اعتبار عدد السويسريين الحاصلين على الجنسية الفرنسية رقماً مهماً مقارنة بعددهم الإجمالي في المستعمرة، مما يعكس اندماجهم والتزامهم بالنظام الاستعماري الفرنسي. وتشير الأرقام في الجدول إلى هذا الإقبال.

الجدول رقم53: أعدد المجنسين السويسريين في الجزائر بين 1865- 1904.

السنة	العدد	السنة	العدد	السنة	العدد	السنة	العدد
1865	/	1875	28	1885	28	1895	61
1866	2	1876	17	1886	33	1896	64

[1]–fabienne Fischer, (Alsaciens et Lorrains en Algérie, histoire…), op–cit, p– p107–109.

1867	1	1877	15	1887	44	1897	75
1868	5	1878	8	1888	55	1898	70
1869	8	1879	17	1889	58	1899	62
1870	7	1880	26	1890	33	1900	14
1871	/	1881	22	1891	70	1901	30
1872	8	1882	14	1892	55	1902	75
1873	19	1883	23	1893	46	1903	63
1874	6	1884	28	1894	50	1904	57

يشير الجدول إلى أن عدد السويسريين الذين حصلوا على الجنسية الفرنسية بلغ 1297 سويسريًا، مع تركز معظمهم في مقاطعة وهران، حيث تم تجنيس حوالي 879 منهم. بينما يتقاسم إقليما قسنطينة والجزائر الباقي، حيث سجلت قسنطينة 214 مجنسًا والجزائر 204 مجنسين. ابتداءً من عام 1875، بدأت الزيادة الحقيقية في طلبات التجنس، وكان العقد الممتد بين 1885 و1895 الأكثر زيادة، حيث سجل الرقم القياسي في عام 1899. كما أن المتوسط السنوي لطلبات التجنس كان يفوق 30 طلبًا سنويًا، مما يعكس اهتمام الجالية السويسرية القوي بالاندماج في النظام الاستعماري الفرنسي.

ظهرت نفس الرغبة في الحصول على الجنسية الفرنسية لدى جميع الأجانب الذين استقروا في الجزائر، خاصة بين الجاليات البلجيكية واللوكسمبورغية، الذين شكلوا مجموعات عرقية صغيرة نسبيًا، لكنها سرعان ما اندمجت في بوتقة المجتمع الفرنسي. وعلى الرغم من حجمها الصغير مقارنة بالجاليات الأخرى، إلا أن هذه الجاليات أبدت التزامًا قويًا بالتشريعات الفرنسية وسعت للحصول على الجنسية الفرنسية كوسيلة للاندماج والاستقرار في النظام الاستعماري.[1] ويظهر الجدول التالي أرقام المجنسين من هاتين الجاليتين، مما يعكس رغبتهم القوية في الاندماج في المجتمع الفرنسي الاستعماري وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر.

الجدول رقم54: أعدد المجنسين البلجيكيين واللوكسمبورغيين في الجزائر بين 1865-1904.

[1]–V. Demontès, op–cit, p551.

السنة	البلجيكيين	السنة	البلجيكيين	السنة	اللوكسمبورغيين	السنة	اللوكسمبورغيين
1865	/	1885	17	1865	/	1885	2
1866	/	1886	19	1866	/	1886	6
1867	25	1887	42	1867	3	1887	5
1868	14	1888	74	1868	/	1888	13
1869	6	1889	57	1869	/	1889	8
1870	6	1890	68	1870	/	1890	3
1871	/	1891	47	1871	/	1891	17
1872	19	1892	45	1872	2	1892	5
1873	25	1893	56	1873	2	1893	6
1874	12	1894	54	1874	1	1894	9
1875	15	1895	72	1875	/	1895	6
1876	5	1896	84	1876	/	1896	12
1877	11	1897	108	1877	3	1897	8
1878	6	1898	73	1878	/	1898	8
1879	7	1899	88	1879	2	1899	8
1880	10	1900	38	1880	9	1900	1
1881	9	1901	31	1881	1	1901	9
1882	4	1902	65	1882	3	1902	4
1883	6	1903	28	1883	/	1903	4
1884	12	1904	38	1884	1	1904	11

نافست الجالية البلجيكية الجالية السويسرية من حيث عدد المجنسين، حيث تساوت معها تقريبًا، وتفوقت عليها في نسبة التجنيس. فقد حصل 1296 بلجيكيًا على الجنسية الفرنسية خلال الفترة الممتدة من 1865 إلى 1904. إلا أن تأثير البلجيكيين في الحياة العامة الفرنسية لم يكن كبيرًا، نظرًا لانصهارهم السريع في المجتمع الفرنسي الاستعماري، مما قلل من بروزهم كجالية منفصلة. أما الجالية اللوكسمبورغية، فرغم صغر حجمها، فقد حصلت على 172 حالة تجنيس

خلال نفس الفترة. يعكس هذا الرقم التزام العناصر اللوكسمبورغية بالاندماج في النظام الاستعماري الفرنسي على الرغم من قلة أعدادهم.[1]

لم تكن المخاوف المرتبطة بمسألة التجنيس وليدة التحولات التي شهدتها الجزائر في العقود اللاحقة، بل ظهرت منذ بدايات الاحتلال الفرنسي. ففي سنة 1848 ظهرت أولى التحذيرات من "الخطر الأجنبي"، عندما أعرب المحامي والمستشار لإدارة شؤون الجزائر عن قلقه العميق بشأن مشروع تجنيس الأجانب، الذي تم تضمينه في القانون الصادر في 22 مارس 1848. وفقاً لرأيه، كان من الخطأ منح الجنسية الفرنسية للأجانب، حتى لو تقدموا بطلب رسمي للحصول عليها. هذا الموقف يعكس المخاوف التي كانت سائدة آنذاك حول تأثير الأجانب على النسيج الاجتماعي والسياسي في الجزائر.

كان هناك قلق من أن تجنيس هؤلاء الأجانب قد يؤدي إلى إضعاف السيطرة الفرنسية على المستعمرة، بل ويهدد الهوية الفرنسية في مواجهة التأثيرات الأجنبية المتزايدة. منذ ذلك الحين، استمرت هذه المخاوف في التنامي، خاصة مع تطبيق القوانين اللاحقة التي أكسبت الأجانب صفة المواطن الفرنسي، مما جعل الخطر الذي كان يُعتبر سابقاً خطراً خارجياً يتداخل بشكل أكبر مع الحياة السياسية والاجتماعية في الجزائر المستعمرة.

تفاقم ما أُطلق عليه "الخطر الأجنبي" بشكل لافت مع صدور قوانين التجنيس التلقائي، لاسيما قانوني 26 يونيو 1889 و22 يوليو 1893، واللذين أدخلا تعديلات جذرية على وضعية الأجانب في الجزائر وسائر المستعمرات الفرنسية. إذ نصّا على منح الجنسية الفرنسية تلقائيًا لأبناء الأجانب المولودين على التراب الجزائري، وهو ما أدى إلى إدماجهم الكامل في الجسم الانتخابي الفرنسي.

وقد أثار هذا التحول القانوني والسياسي حالة من التوتر الشديد داخل الأوساط الاستعمارية الأوروبية، انعكست في موجة من التصريحات والتفاعلات الحادة، لا سيما من قبل المستوطنين الفرنسيين. ففي هذا السياق، عبّر السيد جان دي فيرماتن بوهر عن رفضه الشديد

---

[1]–Ibid, p543, 546.

لهذه السياسات، قائلاً: "الجزائر للفرنسيين نعم، ولكن ليس للمجنسين سواء كانوا يهودًا، إيطاليين، إسبان أو ألمان". من جهته، كتب الصحفي الإسباني فرانشيسكو زافالا في جريدة " **La Fraternidad**" محذرًا من تداعيات التجنيس قائلاً: "إن لم تُتخذ إجراءات، فإن الجزائر ستصبح ملجأً لكل حشرات الجزيرة."

أما صحيفة عين الصفراء الصادرة في مستغانم، فقد عبرت عن المخاوف نفسها بلهجة أكثر قلقًا، متسائلة في إحدى افتتاحياتها: "هل يمكن أن نفكر في قلقنا الوطني على مصير البلديات التي يقطنها بشكل رئيسي أجانب مجنسون، يفتقرون إلى شعور بالتضامن مع مصالحنا؟ سيغزون جميع المناصب الوظيفية، وسيستثمرون أصواتهم لتدمير نصيبنا من المناصب المنتخبة، من المجلس البلدي وصولًا إلى... مجلس الشيوخ".

إن إدماج المجنسين ضمن الهيئة الناخبة شكّل تحولًا كبيرًا في موازين القوى داخل الحياة السياسية في الجزائر، وجعل للجاليات الأوروبية المجنسة – وعلى رأسها الإسبان والإيطاليون – نفوذًا متزايدًا في توجيه السياسات المحلية. وهو ما اعتبره بعض المستوطنين تهديدًا للهيمنة الفرنسية، وخطرًا على هوية المستعمرة و"طابعها الفرنسي."

وقد طرحت قوانين التجنيس التلقائي، تحديًا سياسيًا بالغ الأهمية في ظل ما أُطلق عليه مصطلح "الخطر الأجنبي (le péril étranger) "، وهو مفهوم ظهر لأول مرة سنة 1875.[1] ففي الماضي، كان الأجانب يشكلون تهديدًا كبيرًا بقوتهم ونفوذهم، لكنهم كانوا يُعتبرون مجرد أجانب. بعد حصولهم على الجنسية الفرنسية، أصبح هذا الخطر أكثر وضوحًا وتهديدًا، حيث أُعطوا حقوق المواطنة وأصبحوا جزءًا من الجسم الانتخابي الفرنسي، مما زاد من تعقيد الوضع السياسي. وقد تصاعدت الأصوات التي نددت بالخطر الجديد الذي تمثله هذه الجاليات، حيث تشكلت كتلة عرقية قوية من المجنسين في مناطق متعددة عبر التراب الجزائري، مما أظهر تحديات جديدة في إدارة التوازنات السياسية في المستعمرة. على سبيل المثال، في الغرب الجزائري، برزت المخاوف من النفوذ الإسباني، بينما كان الشرق الجزائري يواجه التهديد الإيطالي.[2]

---

[1]–Gérard Crespo, op–cit, p127.

[2]–Jean Jacques Jordi, op–cit, p, p 154, 155.

ومع نهاية العقد الأخير من القرن التاسع عشر، اشتدت الحملة المعادية للأجانب، مستهدفةً بشكل أساسي الإسبان والإيطاليين. ظهرت العديد من الكتابات التي تحذر من مخاطر التجنيس العشوائي، والتي قادها عدد من الكتّاب والمحامين والقانونيين الفرنسيين الذين طرحوا تساؤلات جوهرية تعكس مخاوفهم. تساءل هؤلاء عن المشاعر الحقيقية للأجانب الذين تم تجنيسهم، ومدى الثقة التي يمكن منحها لهم في ظل التحولات السياسية والاجتماعية. كما أعربوا عن قلقهم من كيفية استخدام هؤلاء المجنسين لحقوقهم السياسية، ولا سيما حق التصويت، متسائلين عن الاتجاهات السياسية التي قد يتبنونها وتأثير ذلك على التوازن السياسي في المستعمرة. كانت هذه المخاوف تعكس حالة من القلق العميق حول ولاء المجنسين الحقيقي ودورهم المستقبلي في الحياة السياسية في الجزائر.

من بين الأعمال التي تعكس المخاوف من التأثير الأجنبي في الجزائر، يمكن الإشارة إلى مؤلف لينورماند بعنوان "الخطر الأجنبي"[1] والجزء الثاني من كتاب أوغستين كاستيران تحت نفس العنوان.[2] كما تميزت جريدة "Le Gaulois"بخطابات هجومية وعنيفة ضد المهاجرين الأجانب.

في هذا السياق، نشر محرر جريدة "Le Temps" معطيات مقللقة بشن التركيبة السكانية في الجزائر، مشيرا إلى وجود 262618 فرنسيًا من أصل فرنسي، و55519 أوروبيين مجنسين، و211580 أجنبيًا. وأضاف قائلاً: "العنصر الفرنسي الأصل غارق، وإذا استمرت الأمور على هذا النحو، فسيتم إغراقه قريبًا. حتى الآن، كنا نحكم مملكة عربية، لكن في المستقبل، سنحكم مملكة إيطالية-إسبانية. التأثير الأجنبي يزداد تاريخيًا، وإذا لم ننتبه، ستنتقل الجزائر قريبًا إلى أيدي الأجانب. من المهم إعادة مصير بلادنا إلى أيد فرنسية خالصة".[3]

وفي عام 1897، وبعد مرور ثماني سنوات على صدور قانون التجنيس التلقائي لعام 1889، أعرب المجلس العام لوهران عن قلقه إزاء التحولات الحاصلة في تطور الهيئة الناخبة بفضل العناصر المجنسة. وقد جاء في أحد المقتطفات المنشورة حول موقفه من هذا القانون: "من بين مائة

---

(1)–Gérard Crespo, op–cit, p130.

(2)–Castéran Augustin, L'Algérie Française de 1884 à nos jours, Editeur Ernest Flammarion, Paris, 1900, p–p117– 174.

(3)–Gérard Crespo, op–cit, p130

بلدية يتكون منها الإقليم المدني، العنصر الأجنبي أكبر من العنصر الفرنسي في 43 بلدية، وفي 20 بلدية يمثل العنصر الأجنبي من مرتين إلى ست مرات العنصر الفرنسي. من هنا، فإننا نؤكد أن قانون 26 يونيو 1889 لا يجب أن يُطبق في الجزائر، وأن طلبات التجنيس يجب أن تتم مراجعتها بمزيد من الحذر".[1]

كما عبر بعض النواب[2] عن مخاوف بشأن استمرار الأجانب المجنسين في تمسكهم بلغاتهم الأصلية وتقاليدهم وعاداتهم، فضلاً عن ولائهم لبلدانهم الأصلية. تجلت هذه المخاوف بشكل خاص في انتقادات النائب La Ferrière، الذي اتهم الجالية الإسبانية الحاصلة على الجنسية الفرنسية بالانحياز العاطفي لإسبانيا. وكمثال على ذلك، أشار إلى موقفهم خلال الحرب الإسبانية–الأمريكية في كوبا (1898)، حيث كانوا يرددون عبارة: "بلدنا وحكومتنا هي إسبانيا"، ما أثار شكوكًا قوية حول مدى ولائهم للدولة الفرنسية.

في مواجهة هذا الوضع، اقترح النائب Mourinaud اتخاذ تدابير صارمة لمعالجة هذا التحدي، بما في ذلك توزيع الجالية الإسبانية عبر مختلف مناطق الجزائر وتشديد الرقابة على تقديم الدروس الدينية باللغة الأجنبية. كانت هذه السياسات تهدف إلى تعزيز الانتماء الوطني الفرنسي بين المجنسين وتقليل تأثير ولائهم لبلدانهم الأصلية على استقرار النظام الاستعماري الفرنسي.[3]

وفي مقاطعة قسنطينة، وبعد فرض الحماية على تونس عام 1881، بدأت تظهر مخاوف متزايدة من تأثير التهديد الإيطالي، خصوصًا أن المستعمرة التونسية الجديدة كانت تضم عددًا كبيرًا من أفراد الجالية الإيطالية. وفي هذا السياق، ارتفعت الأصوات التي تشكك في ولاء هؤلاء للمستعمرة الفرنسية، مع إبرازهم معارضة للسياسات الفرنسية واستمرار ولائهم للوطن الأم.

تجلى هذا الخطر بشكل أكبر بعد انتهاء معاهدات التجارة بين فرنسا وإيطاليا عام 1886، إذ لم يظهر الإيطاليون المقيمون في الجزائر أي مشاعر ولاء حقيقي لفرنسا. ولم يسعَ الكثير منهم

---

(1)–V. Demontès, op–cit, p580.

(2) - منهم Rouanet ,La Ferrière, Mourinaud, Barthou

(3)-حياة قنون، (دور ومكانة الاسبان...)، المرجع السابق، ص135.

للحصول على الجنسية الفرنسية طوعًا، بل شعروا بأنهم مُلزمون بقبولها. ومع ذلك، ظلوا متشبثين بروابطهم مع وطنهم الأصلي، حيث بقوا مدرجين في قوائم البحرية والجيش الإيطالي، حتى بعد انضمامهم إلى البحرية العسكرية الفرنسية.

في هذا الإطار، ألقى السيد ألبين روزيه خطابًا في البرلمان تناول فيه هذا الوضع، قائلًا: "يتشكل حاليًا على الساحل الجزائري مجتمع بحري يتألف بالكامل من الإيطاليين والمجنسين الإيطاليين، وليس بإرادتنا، ولكن نتيجة للصراع الاقتصادي والوضع الجغرافي." وقد استند هذا الخطاب إلى إحصائية قدمها له مفتش البحرية في الجزائر، السيد ليرل، حيث أوضحت أن من بين 6410 قادة قوارب أو صيادين، غادر 890 شخصًا مجنسًا إلى إيطاليا بعد انتهاء موسم الصيف.[1]

وفي عام 1900، أطلق بوكيه دي بواسرين تصريحًا شديد اللهجة يعكس المخاوف المتزايدة من سياسات التجنيس الفرنسية في الجزائر، حيث قال: "كان بالفعل خطأ أن نمنح بشكل عام، بضربة قلم واحد، صفة المواطن الفرنسي للذين لا يتبعون دينا لا يعدهم لهذا الامتياز، وهذا ما يندم عليه الكثيرون حتى الآن. قانون عام 1889 أكثر خطورة. إن لقب Civis Galliae[2] يجب أن يكون مكافأة شخصية تمنح بعد خدمات هامة وبعد طلب شخصي وفحص دقيق. الكرم غير المسؤول والخطير الذي به تمنح الجنسية حتما أحد الأسباب، إن لم يكن السبب الرئيسي، لحالة عدم الاستقرار التي تعيشها المستعمرة". إضافة إلى عدم منحهم أي ثقة كأشخاص جيدين، لأنه فيهم عددا يشبه في إثارتهم للعديد من الجرائم نظرا لطبيعتهم المظلمة التي تقودهم إلى الشجارات الدائمة. أثبتت هذه الشكوك على أنها صحيحة.

في المقابل، ظهرت في كتابات العديد من الشخصيات آراء تعبر عن التقدير الكبير للأجانب ودورهم في الاستيطان، مثل السيد وال، الذي اعترف بأنه سيكون من غير العدل إنكار الخدمات التي قدمتها العناصر الأجنبية للاستعمار. ومع ذلك، تجاهل في خطابه اليد العاملة الإيطالية والإسبانية، التي كانت تلعب دوراً مهماً في الاقتصاد الاستعماري. من جهة أخرى، أعرب ريكو، عمدة

---

[1]–V. Demontès, op–cit, p, p552– 553.

[2] -مصطلح يعني بلاد الغال، أي مواطن فرنسي، لكن بصيغ كلاسيكية تعود إلى الإرث الروماني الغالي، وقد استخدم في الجزائر ليشير إلى الاجنبي الذي حصل على الجنسية الفرنسية.

فيليبفيل، عن رأيه قائلاً: "منع الهجرة إلى موانئنا للهجرة الأجنبية، وإيقافها عبر تدابير تقييدية سيكون تفكيراً جنونياً إن لم يكن مستحيلاً مادياً. في بلد يتشكل، إغلاق أحد مصادر زيادة السكان سيكون مخالفاً لكل عقل سليم وكل مبدأ استعماري." تعكس هذه الكلمات حججاً شبه علمية تُستخدم لتبرير الاندماج بين مختلف الأجناس والعرقيات، معتبرةً أن التنوع العرقي هو عنصر أساسي في تعزيز النمو السكاني والتطور الاستعماري.[1]

رغم الأصوات والكتابات الكثيرة التي دعت إلى إلغاء قانون التجنيس التلقائي في الجزائر، خاصة في ظل الظروف المضطربة التي كانت تعيشها الجزائر من مشاكل سياسية واقتصادية، بالإضافة إلى أزمة معاداة اليهود والحرب العالمية الثانية التي شكلت اختباراً حاسماً لولاء المجنسين الأجانب، لم يُتخذ أي إجراء رسمي لإلغاء هذا القانون حتى نهاية القرن التاسع عشر.[2]

تواصلت موجة الشكوك تجاه الأجانب المجنسين ومواليدهم الجدد خلال العقد الأول من القرن العشرين، حيث اتهموا بأنهم سعوا للحصول على الجنسية الفرنسية بدافع المصلحة الشخصية، مثل الحصول على حقوق الصيد في المياه الجزائرية. هذه الشكوك تصاعدت مع اقتراب اندلاع الحرب العالمية الأولى، حيث أصبحت الهيمنة الفرنسية في شمال إفريقيا موضع تحدٍ من قبل ألمانيا وأيضًا من قبل الوطنيين الإيطاليين. هؤلاء الوطنيون أكدوا على أن تطور النفوذ الفرنسي والإنجليزي في البحر الأبيض المتوسط لا يمكن أن يستمر دون أن تقلق إيطاليا بشأن استغلال المهاجرين الإيطاليين في فرنسا لتحقيق هذه الأهداف.

على الرغم من هذه الاتهامات، كان الشباب المجنسون أو أبناء المجنسين في الجزائر يخدمون في البحرية الفرنسية، خصوصاً عندما كانوا يأتون من بين الصيادين، وحتى لو استمروا في استخدام لغتهم الأم. إلا أن لاكوست أكد على ولائهم، ولم يتم تسجيل أي حالات فرار من الجيش الفرنسي بين هؤلاء المجنسين.[3]

---

(1)–Gérard Crespo, op–cit, p131.

(2)-حياة قنون، (دور ومكانة الاسبان...)، المرجع السابق، ص135.

(3)–Gérard Crespo, op–cit, p131.

في الأخير، يتضح أن الجاليات الأوروبية في الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية الفرنسية عاشت وضعًا سياسيًا معقدًا بسبب تأثير السياسات الاستعمارية الفرنسية . سعت الحكومة الفرنسية إلى دمج الأوروبيين ضمن المجتمع الاستعماري من خلال تسهيل إجراءات الحصول على الجنسية الفرنسية لدعم المشروع الاستيطاني وتعزيز الولاء لفرنسا. رغم هذه الجهود، اختلفت مستويات التجنيس بين الجاليات، حيث أبدى الألمان اهتمامًا أكبر بالتجنيس مقارنةً بالإسبان والإيطاليين الذين تأثرت قراراتهم بعوامل اجتماعية وثقافية. كما أن وضعهم الاقتصادي وارتباطهم الموسمي بالعمل في الجزائر لعب دورًا كبيرًا في ترددهم بشأن التجنيس. كانت السياسات الفرنسية تميز بين الأجانب بناءً على جنسيتهم، مما أثر على وضعهم القانوني.

كما لعبت العلاقات الثنائية بين فرنسا ودول الجاليات الأوروبية دورًا كبيرًا في تشكيل الوضع السياسي لتلك الجاليات. فقد أسهم تحسن العلاقات بين فرنسا وإسبانيا في مطلع القرن العشرين، وخاصة بعد الحياد الإسباني خلال الحرب العالمية الأولى ودعمها لفرنسا خلال الحرب العالمية الثانية، في تحسين أوضاع الإسبان في الجزائر وسهولة حصولهم على الجنسية الفرنسية. بالمقابل، شهدت العلاقات الفرنسية الإيطالية بعض التوترات التي أثرت على موقف الإيطاليين من التجنيس في الجزائر.

المبحث الثالث: الجاليات الأوروبية في الجزائر: معاداة اليهود وتأثيرها السياسي:

بعد أحداث سبتمبر 1870، التي أسفرت عن سقوط الإمبراطورية الثانية وحلول الجمهورية الفرنسية الثالثة، شهدت الجزائر تغييرات جذرية في النظام السياسي والإداري. وقد جاءت هذه التحولات نتيجة الضغوط التي مارستها الجاليات الأوروبية في الجزائر، التي طالبت بالإدماج السياسي الكامل مع فرنسا. كانت هذه المطالب نابعة من رغبة الأوروبيين في تحسين أوضاعهم السياسية والحصول على مزيد من الحقوق التي يتمتع بها المواطنون الفرنسيون في فرنسا، وقد تحققت هذه المطالب جزئياً من خلال التودد إلى الوزير أودلف كريميُو.

وفي هذا السياق، أصدرت الحكومة الفرنسية بتاريخ 24 أكتوبر 1870 مجموعة من المراسيم التي مثلت استجابة لهذه الضغوط، من أبرز هذه المراسيم إلغاء منصب الحاكم العام العسكري في الجزائر، واستبدله بحاكم مدني، مما أنهى الحكم العسكري الذي كان سائداً في المستعمرة منذ سنوات طويلة. كما أسس هذا المرسوم لجنة استشارية ومجلساً أعلى للحكومة العامة، وهو ما كان خطوة نحو إشراك الجاليات الأوروبية في إدارة شؤون المستعمرة.[1]

ومع ذلك، كان المرسوم الأكثر أهمية من ضمن مراسيم كريميو هو ذلك الذي سمح لليهود الجزائريين، الذين أثبتوا أقدميتهم في الاستقرار بالجزائر، بالحصول على الجنسية الفرنسية. وقد نتج عن هذا القرار تجنيس حوالي 35 ألف يهودي جزائري[2]، ضمن سياسة فرنسا الرامية لتعزيز سيطرتها على المستعمرة عبر توسيع قاعدة مواطنيها. ومن خلال منح الجنسية الفرنسية لليهود الجزائريين، سعت السلطات الفرنسية إلى ضمان ولائهم وتعزيز انتمائهم للدولة الفرنسية، كما هدفت إلى تشكيل هوية قومية جديدة لهم تتناغم مع القيم الفرنسية، مما قلل من تأثير الهوية اليهودية التقليدية والانتماء الروحي للجزائر.[3]

---

[1]-صالح عباد، المرجع السابق، ص، ص41، 42.

[2]–Patrick Weil, Le statut des musulmans en Algérie coloniale une nationalité françaises dénaturée, EUI Working paper HEC No, European university institute Florence, Italy, September 2003, p4.

[3]-فاتح زياني، المرجع السابق، ص169.

شكل مرسوم أودلف كريميُو نقطة تحول تاريخية في مسار يهود الجزائر، حيث منحهم كامل الحقوق المدنية، ليصبحوا بذلك أول مجموعة في شمال إفريقيا تتمتع بهذه الامتيازات السياسية. ورغم أن هذا المرسوم قد يبدو في ظاهره كخطوة نحو تحقيق المساواة، إلا أن الأسباب وراءه كانت متعددة ومعقدة. فعلى الصعيد السياسي، سعت الحكومة الفرنسية إلى تعزيز نفوذها في الجزائر من خلال كسب ولاء الأقليات المحلية، وفي مقدمتها الجالية اليهودية، التي طالما طالبت بتحقيق الاندماج الاجتماعي والاقتصادي منذ السنوات الأولى للاحتلال الفرنسي. من خلال منحهم الجنسية الفرنسية، هدفت فرنسا إلى فصلهم عن المجتمع المسلم الجزائري، مما ساهم في تعزيز تقسيمات اجتماعية داخلية تخدم مصالحها الاستعمارية.

علاوة على ذلك، جاء المرسوم منسجمًا مع توجهات السياسة الفرنسية العامة في الجزائر الرامية إلى تحديث المؤسسات وفرض نظام قانوني فرنسي على الأراضي المحتلة، وهو ما اعتبرته السلطات وسيلة لتثبيت أركان سيطرتها على المنطقة، مع ضمان مشاركة فعالة لليهود في الحياة الاقتصادية، حيث كان لهم دور مهم في الأنشطة التجارية والمالية، مما جعلهم شركاء مهمين في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للاستعمار.[1]

قبل صدور مرسوم كريميو، كانت المستوطنون الأوروبيون في الجزائر يعيشون في ظروف اجتماعية مستقرة ومتوازنة، حيث ساهمت علاقاتهم الجيدة مع السلطات الاستعمارية الفرنسية وغياب التنافس مع السكان المحليين في تعزيز السلم الاجتماعي بينهم. إلا أن صدور مرسوم كريميو أحدث تحولاً جذريًا في هذا السلم، حيث نص المرسوم على تجنيس اليهود الجزائريين ومنحهم حقوقًا سياسية واقتصادية واسعة، مما أتاح لهم الوصول إلى مناصب ومساحات كانت سابقًا محدودة لفئات معينة من السكان.[2]

أدى هذا التغير إلى صعود اليهود كقوة اجتماعية واقتصادية فاعلة، ما أثار قلقًا متزايدًا في أوساط الجاليات الأوروبية الأخرى، التي بدأت تشعر بأن امتيازاتها التقليدية أصبحت مهددة.[3]

---

[1]–Jean Jacques Jordi, op–cit, p, 159.

[2]-عبد القادر كركار، يهود الجزائر وعلاقاتهم بين الاندماج والمعاداة 1870- 1945، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله، 2015- 2016، ص194.

[3]- فاتح زياني، المرجع السابق، ص185.

وتفاقمت هذه المخاوف بشكل خاص بين المهاجرين الإسبان والإيطاليين، الذين رأوا في تنامي نفوذ اليهود منافسًا مباشرًا يهدد فرصهم في الترقي الاجتماعي والاقتصادي ضمن النظام الاستعماري. وبهذا، ساهم مرسوم كريميو في إعادة تشكيل خريطة النفوذ داخل المجتمع الكولونيالي، وأحدث تصدّعًا في منظومة التوازنات التي كانت تقوم، أساسًا، على الهيمنة الفرنسية وعلى تراتبية دقيقة بين المجموعات الأوروبية.[1]

وفي هذا السياق، يُشير إميل روجي Emile Roger في كتيبه المعنون ضرورة مراجعة مرسوم كريميو (Nécessité de Reviser le décret Crimieux) إلى أن أسباب سخط الأوروبيين تجاه اليهود في الجزائر، والذي يُعرف تاريخيًا بحركة معاداة السامية، تعود إلى ثلاثة عوامل تُظهر استقلالها الظاهري، ولكنها في الواقع ترتبط ارتباطًا وثيقًا. العامل الأول هو السبب السياسي، حيث لعب اليهود دورًا غير واعٍ في مختلف القضايا الانتخابية، مما أدى إلى توجيه أصواتهم بطرق غير مدروسة وبناءً على أوامر فوقية.[2] وكما هو معلوم فإن المستوطنين الأوروبيين في الجزائر تعدد أعراقهم واختلفت توجهاتهم السياسية، وهنا يكمن جوهر الخلاف بين وبين اليهود الذين عملوا على التكتل من أجل خدمة السلطة الفرنسية أو دعم بعض السياسيين.[3]

وتجمع العديد من الآراء والكتابات على أن معاداة المستوطنين الأوروبيين لليهود في الجزائر كانت مدفوعة بأسباب انتخابية بالأساس. ويرى أميل مورينو أن اليهود كانوا يصوتون وفقًا لتوجيهات "الكونزستورات"، التي كانت تسيطر عليها شخصيات اتُهمت ببيع أصوات الناخبين اليهود لأعلى مزايد. وكان الناخب اليهودي يتلقى أوامر صريحة في كل حملة انتخابية للتصويت لصالح مرشح معين اختاره "الكونزستورات"، والذي عُرف بلقب "الناخب الكبير". لم يكن توجه المرشح السياسي هو العامل المؤثر، بل مدى استعداده لخدمة مصالح اليهود وتأمين مكاسبهم السياسية والاقتصادية.

---

(1)–Claude Llinares, Danielle Lima–Boutin, op–cit, P12.

(2)–Emile Roger, Nécessité de Reviser le décret Crimieux, Publieur Oranais, Oran, 1882.

(3)-عبد القادر كركار، الطائفة اليهودية في الجزائر 1830- 1900 التجنيس وردود الفعل، رسالة ماجستير التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر 2، 2007- 2008، ص142.

أدى هذا السلوك إلى استياء عميق بين الأوروبيين، الذين رأوا في هذا التحكم الانتخابي تهديدًا مباشرًا للتوازن الانتخابي. وصوّرته الجاليات الأوروبية المعادية للسامية في الجزائر الصوت الانتخابي لليهود كسلعة تُباع وتشترى في السوق، مما عمّق مشاعر التوتر والعداء تجاههم داخل المجتمع الاستعماري.

في الواقع، لم يشكل يهود الجزائر تهديدًا مباشرًا للتوازن السياسي بين الجاليات الأوروبية، بل استغلوا مكانتهم كـ"حزب مرجح" في مختلف الاستحقاقات الانتخابية، مما أكسبهم نفوذًا سياسيًا لافتًا. هذا الدور جعلهم قوة ضاغطة مؤثرة في تحديد مسار السياسة المحلية ونتائج الانتخابات، وأصبحوا بذلك هدفًا للتقارب من قبل القوى السياسية الساعية إلى كسب دعمهم، نظرًا لما يتمتعون به من قدرة واضحة على توجيه التوجهات السياسية في الجزائر.[1]

أما العامل الثاني، فيتعلق بالجانب التجاري والاقتصادي، حيث اتُّهِم اليهود بممارسات ربوية استغلت هشاشة الوضع الاقتصادي للمستوطنين الأوروبيين. ففي أعقاب الأزمة التي ضربت قطاع زراعة الكروم في الجزائر، وانهيار أسعار النبيذ نتيجة توقف القروض الفرنسية وتوجه باريس نحو استيراد النبيذ الأجنبي، وجد العديد من المزارعين الأوروبيين أنفسهم مضطرين للاستدانة من المرابين اليهود. غير أن الشروط المالية القاسية التي فُرضت عليهم قادت الكثير منهم إلى الإفلاس، وهو ما أجج مشاعر الاستياء من اليهود، الذين صُوِّروا كعامل اقتصادي مُستَغِلّ وسط مجتمع استيطاني يعاني من تقلبات السوق ومن تراجع الدعم الفرنسي.

أما العامل الثالث، فيتمثل في البعد الديني والأخلاقي، حيث وُجِّهت اتهامات لليهود بعدم الانسجام الثقافي مع باقي مكونات المجتمع الأوروبي الاستيطاني، وبتبني عادات وتقاليد ومرجعيات أخلاقية بدت، في نظر خصومهم، متناقضة مع القيم الفرنسية الكاثوليكية. هذه العوامل مجتمعة ساهمت في تكريس أجواء التوتر والمنافسة بين الجاليات، وزادت من مشاعر العداء تجاه اليهود في الجزائر.[2]

---

[1] -أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830- 1954، ج6، ط1، دار الغرب الإسلامي، 1998، بيروت، ص399.

[2]–Emile Roger, op– cit, 1882.

تحت ضغط هذا الوضع، تمكنت الجاليات الأوروبية – لا سيما الإسبانية والإيطالية – من استقطاب دعم واسع لموقفها المناهض لمرسوم كريميُو، الذي أثار، منذ صدوره، ردود فعل سلبية واسعة، تركزت بشكل كبير على رفضه من حيث الشكل والمضمون، وبرزت عدة حجج لدعم هذا الرفض. في البداية، انحصرت ردود الفعل المعارضة في الأوساط السياسية الرسمية، إذ اعتُبر المرسوم صادراً عن حكومة مؤقتة غير منتخبة، مما جعله عرضة للنقد والاعتراض من مختلف الأطياف السياسية.[1]

ومن أبرز المعارضين لهذا المرسوم، برز والي عمالة وهران، شارل دي بوزي، الذي رفع التماسا علنياً يطالب بإلغائه،[2] مشددًا على أن هذا المرسوم قد يشكل تهديدًا للسيادة الفرنسية في الجزائر، نظرًا لأن اليهود، في رأيه، يشكلون كتلة انتخابية موحدة تصوت لأي مرشح سواء كان يمثلهم أو لا، حتى لو كان من خارج طائفتهم. استندت هذه المعارضة إلى الخشية من التأثير الكبير لهذه الكتلة على النتائج الانتخابية. وقد قام الأميرال دي قيدون بدوره برفع طلب رسمي إلى المجلس الوطني، بهدف إعادة النظر في هذا المرسوم وتقييم تأثيراته على التوازن الاجتماعي والسياسي في الجزائر. ومع ذلك، لم يُقبل الطلب، حيث واجه معارضة من عدة أطراف، ما أبقى المرسوم ساريًا وأثار استياء الأوساط الأوروبية التي رأت في إلغائه وسيلة للتخفيف من التوترات المتزايدة بينها وبين الجالية اليهودية.

وفي باريس، حاول أدولف تيير، خلال توليه الرئاسة، الاستجابة لضغوط المستوطنين الأوروبيين من خلال السعي في عدة مناسبات إلى إلغاء مرسوم كريميُو. غير أن جهوده واجهت مقاومة شديدة من القوى اليسارية ومن القيادات الدينية اليهودية، وعلى رأسها الحاخامات، الذين دافعوا عن المرسوم باعتباره ضمانة لحقوق اليهود الجزائريين. هذا التباين بين الأطراف زاد من تعقيد المسألة، وجعل إلغاء المرسوم تحديًا سياسيًا بالغ الصعوبة في المشهد الفرنسي الاستعماري.[3]

---

[1] - كركار عبد القادر، (الطائفة اليهودية...)، المرجع السابق، ص105.

[2] -حياة قنون، (دور ومكانة الاسبان...)، المرجع السابق، ص137.

[3]-كركار عبد القادر، (الطائفة اليهودية...)، المرجع السابق، ص105.

وتحت إشراف وزير الداخلية، لامبراش، قاد عضو الجمعية الوطنية الفرنسية السيد دوفورتو حركة معارضة برلمانية قوية ضد المرسوم، بدعم مباشر من الرئيس الجمهورية أدولف تيير. وقد أعد دوفورتو، بمعية لجنة برئاسته، مشروع قانون يتضمن مرسومين من سبعة بنود، نصّت مادته الأولى على تعليق العمل بمرسوم كريميُو مؤقتًا إلى غاية انعقاد الجمعية الوطنية بتاريخ 21 أكتوبر 1871، بغية تمكين البرلمان من إعادة تقييم القرار والبتّ فيه بشكل نهائي، سواء بالإبقاء عليه أو إلغائه.[1]

أمام الجمعية الوطنية، دافع دوفورتو وأنصاره عن هذا المشروع، مشيرين إلى ضرورة الحفاظ على التوازن السياسي والاجتماعي في الجزائر، حيث أبدوا معارضةً لتفضيل 25,000 يهودي على حساب 2,500,000 من السكان الأصليين. ويعكس هذا الموقف حجم الجدل الذي أحاط بمرسوم كريميو وأهمية إعادة تقييم البرلمان الفرنسي لتأثيراته الاجتماعية والسياسية، بما يعكس عمق الاهتمام بتحقيق التوازن في المجتمع الجزائري خلال تلك الفترة.[2]

وأمام تصاعد حدة الوضع واشتداد المعارضة لمرسوم كريميو، أصدر وزير الداخلية الفرنسي، لامبراش، مرسوماً تنفيذياً في 7 أكتوبر 1871 وضع شروطاً للحصول على الجنسية الفرنسية لليهود الجزائريين.[3] أقر هذا المرسوم مبدأ منح الجنسية الفرنسية تلقائياً لليهود، بشرط إثبات ولادتهم في الجزائر قبل أو أثناء الاحتلال الفرنسي، وذلك أمام قاضي الصلح. كما فرض على اليهود تقديم شهادة الانتماء للأهالي (certificat d'indigène)إلى السلطات الفرنسية، لتوثيق تواجدهم في الجزائر قبل الفاتح مارس 1872 كشرط أساسي للحصول على المواطنة الفرنسية. وإذا لم يقدموا هذه الشهادة، فسيبقون في وضعهم كأهالي، وبذلك سعى مرسوم لامبراش إلى منع تجنيس اليهود المغاربة الذين استقروا في الجزائر منذ عام 1860.[4]

---

[1]-خيثر عيد النور، يهود الجزائر 1870- 1962، رسالة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1998- 1999، ص34.

[2]–Jean Jacques Jordi, op–cit, p, 159.

[3] -فاتح زياني، المرجع السابق، ص، ص185، 186.

[4]-حياة قنون، (دور ومكانة الاسبان...)، المرجع السابق، ص138.

ورغم ذلك، كان الإقبال على تقديم هذه الشهادة محدودًا؛ إذ لم يحصل سوى نحو 2000 يهودي على الجنسية الفرنسية بين عامي 1871 و1881، رغم سريان المرسوم. وفي المقابل، قام الرئيس تيير بتطبيق مرسوم كريميُو رسميًا على يهود الجزائر، مما منح الجنسية تلقائيًا لـ34574 فردًا، مع استثناء صريح ليهود الجنوب الجزائري من هذا القرار، بحجة عدم خضوعهم للهيكلة الإدارية الفرنسية بالشكل الكامل في تلك المرحلة.

أدى هذا التغيير إلى تحوّل جذري في وضع يهود الجزائر، حيث أصبحوا يتمتعون بكامل حقوق المواطنة الفرنسية، بما في ذلك المشاركة السياسية. فقد أتاح لهم اندماجهم في الهيئة الناخبة الفرنسية إمكانية التأثير المباشر في نتائج الانتخابات، مما جعلهم كتلة انتخابية معتبرة يُراهن عليها سياسيًا، إذ يتودد إليها الكثير ويخشى قوتها آخرون. هذه المكانة السياسية الجديدة أثارت توجسًا في أوساط المستوطنين الأوروبيين، الذين بدؤوا ينظرون إلى اليهود كمنافس سياسي خطير ، قادر على قلب موازين القوى الانتخابية.[1]

في هذا السياق، نشأت حركة معاداة اليهود في الجزائر بشكل عفوي، ويُعزى بروزها بعد مرور نحو ربع قرن على صدور مرسوم كريميو إلى الصراع الانتخابي الذي بدأ منذ عهد كريميو نفسه، وليس كنتيجة مباشرة لتأثير حركة معاداة السامية في فرنسا.[2] فقد رأى المستوطنون الأوروبيون في الجزائر أن اليهود قد أصبحوا يشكلون قوة انتخابية مؤثرة قادرة على تغيير موازين القوى السياسية في الانتخابات المحلية. هذا التأثير الانتخابي أثار حفيظة الأوروبيين الذين شعروا بتزايد نفوذ اليهود في الساحة السياسية الجزائرية، ما أدى إلى تصاعد مشاعر العداء نحوهم.[3]

مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، شهدت الجزائر تصاعدًا ملحوظًا في أزمة معاداة اليهود،[4] ودخلت حركة العداء لهذه الطائفة في الجزائر مرحلة أكثر تنظيماً وراديكالية،

---

[1] -كركار عبد القادر، (الطائفة اليهودية...)، المرجع السابق، ص، ص109، 110.

[2]-شارل روبير آجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871- 1919، ج1، تر: حاج مسعود، بكلي، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص988.

[3]-كركار عبد القادر، (يهود الجزائر...)، المرجع السابق، ص،

[4]–Pierre Dimech, La Fin de l'Emigration Maltaise en Algerie: Circonstances et Causes, p103.

حيث لم تعد تقتصر على التنديد والمواقف الخطابية، بل تجسدت في ممارسات أكثر تأثيرًا، سواء على مستوى الرأي العام المحلي أو حتى في صدى النقاشات داخل فرنسا. فقد شجعت بعض الأوساط الأوروبية الاستيطانية على استخدام الصحافة كأداة للتعبئة والتحريض ضد اليهود. وفي هذا المناخ المتوتر، ظهرت روابط ومنظمات شبه سياسية ذات طابع معاد للسامية، لعبت دورًا في تعبئة الأوساط الشعبية والاستيطانية، خاصة في المدن الكبرى مثل وهران والعاصمة.[1]

اتسمت الصحافة الاستعمارية في تلك الفترة بضعف التنظيم وافتقارها إلى المستوى الثقافي، حيث غلب عليها الطابع الدعائي والهجومي، لا سيما تجاه الخصوم السياسيين أو الطوائف التي اعتبرتها منافسة على النفوذ داخل النظام الكولونيالي. وبدلاً من القيام بدور إعلامي تثقيفي، انخرطت هذه الصحافة في حملات تشهيرية ضد الجالية اليهودية. وبمرور الوقت، انتقل هذا الصراع من المستوى الإعلامي إلى الميدان الشعبي، حيث شجّعت تلك الروابط المعادية للسامية على تنظيم تجمعات شعبية، ونشر منشورات عدائية، بل وأحيانًا تأجيج أعمال عنف رمزية ضد المتاجر والمنازل اليهودية.[2]

في هذا الإطار، تأسست أول رابطة لليهود في الجزائر في يوليو 1871 بمدينة مليانة بمناسبة الانتخابات التشريعية، بهدف إبعاد الناخبين اليهود الجدد عن صناديق الاقتراع. وقد كان هؤلاء الناخبون أنفسهم سببًا في فوز الراديكاليين في الانتخابات البلدية بمدينة الجزائر في فبراير 1871، ثم في الانتخابات التشريعية في يوليو 1871 وأكتوبر 1872. في المقابل، لعب الناخبون اليهود دورًا محوريًا في فوز المرشحين المعتدلين في كل من وهران وقسنطينة، مما أدى إلى الحد من نفوذ الراديكاليين. وبذلك، يتضح أن اليهود وزعوا أصواتهم بشكل متوازن بين تيارين سياسيين ضمن الحزب الجمهوري، مما دفع الخاسرين إلى رفع أصوات التنديد بتصرفات المجمع اليهودي.[3]

ومع إقرار قوانين التجنيس الجماعي التلقائي لعامي 1889 و1893، تعمقت التحولات في البنية الديموغرافية والخريطة الانتخابية، خاصة في غرب الجزائر، حيث أدى تجنيس أعداد كبيرة من الإسبان إلى توسيع الكتلة الناخبة الأوروبية داخل المجمع الانتخابي الفرنسي. أثار هذا التوسع

---

[1] - كركار عبد القادر، (الطائفة اليهودية...)، المرجع السابق، ص197.

[2] –المرجع نفسه، ص152.

[3] -شارل روبير آجيرون، المرجع السابق، ص989.

استياءًا كبيرًا في الأوساط الفرنسية، التي رأت في هذه السياسات تهديدًا للهيمنة الفرنسية. وقد استثمر التيار الراديكالي هذا المناخ السياسي والاجتماعي المشحون، لتعزيز مكانتهم السياسية ومحاولة الوصول إلى السلطة.[1]

وفي خضم هذا السياق، تصاعدت موجة العداء لليهود بشكل مفاجئ ولافت. ففي عام 1884، أسس فيرديناند غريغورار "الرابطة الاشتراكية المعادية"، التي سرعان ما تحولت إلى منبر رئيسي للحركة المعادية للسامية في الجزائر. وقد بدأت الدعاية المتطرفة تصوّر اليهود على أنهم انتهازيون وعديمو الولاء، مما غذّى تنامي الكراهية تجاههم.[2] وفي هذا الإطار، تأسست "رابطة مناهضة اليهود" في قسنطينة سنة 1895، تلتها أخرى في وهران عام 1896،[3] وامتدت أنشطتها لاحقًا إلى مدن أخرى كتلسمان وغليزان. وقد لعبت هذه الرابطات دورًا محوريًا في تعبئة الجاليات الأوروبية، حيث نظمت حملات مقاطعة للمتاجر والمحلات اليهودية، وشكلت إطارًا جمعويًا لتنظيم وتوجيه الحركة ضد اليهود بالموازاة مع الحملات الصحفية.[4]

مع تصاعد هذه التعبئة، انتقل العداء من الخطاب إلى المواجهة المباشرة في الشارع، وأصبح الوضع في الجزائر خطيرًا للغاية، وهو ما عُدّ انزلاقًا كبيرًا في العلاقة بين اليهود والجالية الأوروبية. بلغ هذا التصعيد ذروته خلال الانتخابات التشريعية لعام 1881. حينها، اجتاحت مجموعات من الشباب الأوروبيين، ترافقهم أحيانًا عناصر من الأهالي، الأحياء اليهودية، في تظاهرات رافقتها أعمال تكسير ونهب لواجهات المحلات التجارية والمنازل.[5]

وقد تميزت ردود فعل الجاليات الأوروبية في الجزائر بمواقف عدائية صريحة، خاصة من قبل الجالية الإسبانية في الغرب والجالية الإيطالية في الشرق والجزائر العاصمة. ففي الغرب، كانت العلاقات بين الفرنسيين والإسبان من جهة، والمجتمع اليهودي من جهة أخرى، تتسم بالتوتر منذ صدور مرسوم كريميو سنة 1870، غير أن هذا العداء أخذ منحىً معاديًا للسامية بشكل أكثر

---

(1) -حياة قنون، (دور ومكانة الاسبان...)، المرجع السابق، ص140.

(2) – كركار عبد القادر، (الطائفة اليهودية...)، المرجع السابق، ص149.

(3) -شارل روبير آجيرون، المرجع السابق، ص، 990، 991.

(4) -حياة قنون، (دور ومكانة الاسبان...)، المرجع السابق، ص140.

(5) - كركار عبد القادر، (يهود الجزائر...)المرجع السابق، ، ص197.

تنظيماً منذ عام 1895. وفي هذا الإطار، صنّف المؤرخ جون-جاك جوردي الحملة الإسبانية ضد اليهود إلى مرحلتين،[1] غير أنني أرى أنّه من الأدق تقسيمها إلى ثلاث مراحل متميزة:[2]

-تبدأ المرحلة الأولى بنهاية ثمانينيات القرن التاسع عشر، تزامنًا مع صدور قانون التجنيس الآلي، الذي أثار مخاوف الفرنسيين من الخطر الأجنبي المتزايد. أسفرت هذه التطورات عن تدهور العلاقات بين الإسبان والفرنسيين وزيادة فقدان الثقة بين الجانبين. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذا التوتر المتصاعد، كانت معاداة السامية العامل الذي جمعهما مؤقتًا، مما أدى إلى حملة مشتركة ضد المجتمع اليهودي.[3]

منذ هذه الفترة، أصبحت الحوادث بين الإسبان واليهود في المستعمرة تتكرر بشكل لافت، مما لفت اهتمام الرأي العام للمرة الأولى.[4] من بين أبرز هذه الحوادث كانت قضية بن سوسان-مولينا[5] في يوليو 1889، حين ارتكب شاب يهودي يُدعى سول بن سوسان جريمة قتل بحق فتاة إسبانية تُدعى ماريا مولينا.[6] هزت هذه الجريمة المجتمع الإسباني وأثارت غضبًا واسعًا، حيث طالبوا بتحقيق العدالة وانتقام عادل. وقد أبرزت هذه الواقعة كيف يمكن للأحداث الفردية أن تؤجج المشاعر الجماعية، مما أسهم في تصاعد حدة التوتر بين المجتمعات الإسبانية- اليهودية، وزاد من تعقيد العلاقات بين المجتمعات المختلفة في المستعمرة.

---

(1)–Jean Jacques Jordi, op–cit, p165.

(2) -تصنيف الباحث.

(3)–Jean Jacques Jordi, op–cit, p163.

(4)–Jaun BTA Vilar, (los espanoles…), op–cit p339

(5) - في يوليو 1889، وقعت حادثة اغتيال هزّت الأوساط الاجتماعية في وهران، حيث أقدم شاب يهودي يدعى سول بن سوسان على قتل شابة إسبانية تُدعى ماريا مولينا. تردد أن بن سوسان كان يعاني من انتكاسات عاطفية متكررة بسبب مشاعره تجاه ماريا، والتي لم تُبادله الحب، مما دفعه إلى الانتقام. كانت ماريا تعمل خادمة في منزل إحدى العائلات الإيطالية، وفي طريق عودتها من العمل حاول بن سوسان إغواءها، ولكن محاولته باءت بالفشل. إثر ذلك، قرر قتلها، فاستدرجها إلى وسط مدينة وهران حيث نصب لها فخًا، وأطلق عليها طلقتين من مسدس على مسافة قريبة، ليفارقها الحياة على الفور .ينظر:

–Jean Jacques Jordi, op–cit, p163.

(6)–Ibid, 163.

في اليوم التالي للحادثة، نشرت جريدة "**El Correo Espanol**" الخبر بتفاصيل دقيقة أثارت صدمة واسعة. أُلقي القبض على الجاني وأُحيل إلى العدالة،[1] إلا أن الجالية الإسبانية عبّرت عن قلقها العميق من التأثير السياسي والاقتصادي الذي يمارسه اليهود في وهران، إلى جانب الدعم الذي يتلقونه من الفرنسيين، مما أثار مخاوف من احتمال ميل العدالة لصالح الشاب اليهودي. على إثر ذلك، تدخّل القنصل الإسباني ووجّه نداءً إلى السفير الإسباني في باريس، مطالبًا بالتدخل باسم الجالية الإسبانية في وهران لتحقيق العدالة. في نهاية المطاف، نُفّذ الحكم على الجاني، مما هدأ الأوضاع ومنع حدوث اضطرابات.[2] غير أن الشاب اليهودي سرعان ما حصل على عفو رئاسي بفضل تدخل سيمون كانوي، مما عكس بوضوح مدى النفوذ القوي الذي يتمتع به كانوي والجالية اليهودية في أعلى هرم السلطة.[3]

-امتدت المرحلة الثانية من عام 1895 إلى يونيو 1897، تميزت بمشاركة واسعة النطاق من الجالية الإسبانية في حركة مناهضة السامية. شهدت هذه الفترة اندماج الإسبان في التحالفات السياسية مع الفرنسيين، لا سيما من خلال استغلال أصوات الناخبين الإسبان لتحقيق مكاسب سياسية. وكان الحزب الراديكالي الاشتراكي الأبرز في هذا السياق، حيث استفاد من التأثير الانتخابي للجالية الإسبانية لتعزيز دعمه السياسي. وبهذا، توجَّهت حملات معاداة السامية إلى أهداف مشتركة مع الفرنسيين، مما عزز التحالف بين الجاليات الأوروبية في الجزائر ضد المجتمع اليهودي.[4]

وكما أُشير سابقًا، فإن الجذر الرئيسي لمعاداة اليهود في الجزائر خلال هذه المرحلة كان ذا طابع سياسي وانتخابي. فقد أحدث حضور المجنسين في الهيئات الانتخابية تغييرات جذرية في الحياة السياسية في الغرب الجزائري. استغل الراديكاليون الاشتراكيون هذا العداء، سواء من قبل الإسبان أو المواليد الجدد أو المجنسين الأوروبيين الآخرين تجاه اليهود، في حملاتهم الدعائية ضدهم. إذ ركزوا على قضايا حساسة مثل الانتماء العرقي ومعاداة السامية، مروجين لصورة سلبية

---

(1)–Jaun BTA Vilar, (los espanoles…), op–cit p339

(2)–Jean Jacques Jordi, op–cit, p163.

(3) -كركار عبد القادر، (يهود الجزائر..)، المرجع السابق، ص156.

(4)–Jean Jacques Jordi, op–cit, p163.

عن اليهود باعتبارهم جشعين ويسعون لاكتساب الثروة بطرق ربوية، وقضية دريفوس، مما عمّق مشاعر العداء تجاههم وحوّلهم إلى هدف سهل في إطار الدعاية السياسية.

وقد أدى التقارب بين الحزب الراديكالي الاشتراكي والفئات الأوروبية المعادية لليهود إلى ازدياد احتمالات اندلاع أعمال عنف، وهو ما تجلّى بوضوح قبيل الانتخابات البلدية لعام 1896. فقد اعتمد الراديكاليون على تحالفهم مع الجالية الإسبانية المعادية لليهود، وجعلوا من هذا التقارب حجر الزاوية في استراتيجيتهم الانتخابية، مستغلين المشاعر العدائية المتصاعدة تجاه اليهود. وقد رافق هذا السياق تصاعد حاد في التوترات السياسية والاجتماعية، لا سيما في مدينة وهران التي تحولت إلى مسرح رئيسي لهذه المواجهات.

في عام 1895، صدرت صحيفتان عبّرتا عن مواقف داعمة لليهود، مما أجّج الخطاب المعادي وزاد من الاستقطاب داخل المجتمع الأوروبي بالجزائر. غير أن الحادثة الأبرز وقعت يومي 11 و12 يونيو من العام نفسه، وكانت بمثابة نقطة تحول خطيرة في مسار الصراع. اندلعت هذه الأحداث إثر مباراة رياضية في الجمباز جمعت بين جمعيتي "الوهرانية"، الممثلة للمستوطنين الأوروبيين، و"الكونكورد"، التي كانت تضم أعضاء من الجالية اليهودية. وبحسب تقرير الشرطة، عمد الفرنسيون والإسبان إلى تنظيم استعراض استفزازي أمام مقر نادي "الكونكورد"، ما دفع أحد الشبان اليهود إلى الردّ بإلقاء الحجارة، فأشعل شرارة المواجهة.

وفي سوق كارجنتا، تصاعد التوتر بسرعة، مع إطلاق مجموعة من الأولاد الإسبان هتافات معادية مثل "يسقط اليهود". ثم تشكلت مجموعة من نحو 500 إسباني، كان بعضهم يحمل العصي، واتجهت إلى شارع بورتليز، حيث كان حوالي 200 يهودي قد تجمعوا بدورهم. وكادت المواجهة أن تقع لولا تدخل الشرطة التي سعت إلى احتواء الوضع، خاصة بعد ملاحظة انضمام بعض المسلمين الجزائريين إلى التجمع، ما زاد من حساسية الموقف. رغم ذلك، استمرت مجموعات إسبانية بالتدفق إلى موقع الحادثة في محاولة لإعادة إشعال فتيل الصدام.[1]

خلال الجولة الثانية من الانتخابات البلدية في وهران، اعتمد الحزب الراديكالي الاشتراكي بشكل واسع على أصوات الجالية الإسبانية، وعزز حملته من خلال تنظيم تظاهرات عدائية

[1] –Jean Jacques Jordi, op–cit, p, p166, 167.

ودعوات علنية لإقصاء اليهود من الحلبة السياسية. وقد نجح الساسة المعادون للسامية في استثمار حالة الغضب الشعبي والتعبئة العاطفية، ما أتاح لهم توسيع قاعدة الدعم والوصول إلى مواقع القرار، عبر توظيف مناخ الكراهية لتوحيد صفوف شرائح متعددة من الأوروبيين حول برامجهم السياسية.[1]

وبعد فوزهم وسيطرتهم على إدارة العديد من البلديات الكبرى في الغرب الجزائري، شرع الراديكاليون المعادون للسامية في تطبيق إجراءات مباشرة تستهدف اليهود، ما أدّى إلى تصاعد حاد في وتيرة العنف، وبلغت هذه التوترات ذروتها في شهر ماي 1897. وكانت بداية هذا التصعيد قد ظهرت في ديسمبر 1896، حين باشر أعضاء المجلس البلدي لوهران، المحسوبون على التيار المعادي للسامية، الضغط لطرح مسألة عزل الموظفين اليهود من مناصبهم الإدارية داخل البلدية.

وفي 9 جانفي 1897، تدخل والي عمالة وهران برسالة تحذيرية وجّهها إلى رئيس البلدية، السيد كوتور، مؤكّدًا أن أي إجراء يستهدف الموظفين اليهود يُعد خرقًا صريحًا للقانون، ومعلنًا استعداده للتدخل رسميًا لضمان بقائهم في مناصبهم. إلا أنّ كوتور لم يتمكن من مقاومة الضغوط المتزايدة من زملائه في المجلس البلدي، فاختار تقديم استقالته، مفسحًا المجال أمام التيار المعادي للسامية لفرض هيمنته على البلدية.

ومع تولي العناصر المتطرفة زمام السلطة المحلية، سارع المجلس الجديد، في أول اجتماع له، إلى اتخاذ قرار يقضي بفصل الموظفين اليهود، وتعويضهم بإسبان مجنّسين، في تحدٍّ مباشر لموقف الوالي ومؤسسات الدولة، ما شكّل نقطة مفصلية في مسار التصعيد المعادي لليهود في وهران.[2]

وفي هذا السياق، انقسم الموقف الإسباني تجاه القضية اليهودية إلى تيارين رئيسيين. الأول اتسم بالتحفظ والحياد، وكان معبّرًا عنه من قبل الجهات الرسمية، كالقنصل الإسباني في وهران وصحيفة "**El Correo Espanol**". فقد حاول القنصل التدخل عبر الصحيفة لتوجيه نداء لمواطنيه الإسبان، داعيًا إياهم إلى تجنب الانخراط في النزاعات ضد اليهود. ومع غياب الاستجابة،

---

[1] - حياة قنون، (دور ومكانة الاسبان...)، المرجع السابق، ص142.

[2]-Jean Jacques Jordi, op-cit, p167.

صعّد من لهجته وهدّد المتسببين في الاضطرابات بالعقوبات، بما في ذلك الطرد من الجزائر في حال استمرارهم في استفزاز الجالية اليهودية. أما الصحيفة نفسها، فقد تبنّت خطابًا معتدلًا، وناشدت جمهور القراء التحلي بالحياد وتفادي أي مواقف من شأنها تأجيج التوترات.

أما التيار الثاني، فكان أكثر انخراطًا وتعبيرًا عن المشاعر المعادية للسامية، وعبّر عنه قطاع واسع من السكان الإسبان، لا سيما المجنسين والمواليد الجدد. شارك هؤلاء بنشاط في الحملات المناهضة لليهود، سواء من خلال التصويت الانتخابي، أو الحضور في الاجتماعات العامة، أو الانخراط في التظاهرات. ورغم محاولات "**El Correo Espanol**" تقديم صورة تصالحية عن علاقات الجالية الإسبانية مع بقية سكان وهران، فإن تقارير الصحافة الفرنسية ومحاضر الشرطة كشفت عن حجم المشاركة الإسبانية الواسعة في هذه الأنشطة، والتي شكلت دعمًا مباشرًا للحملات السياسية المعادية لليهود.

ورغم هذا الزخم الشعبي، إلا أن الجالية الإسبانية لم تقدم على إنشاء تنظيم سياسي صريح ضد اليهود. ويبدو أن هذا التردد كان مدفوعًا بالخوف من ردّ فعل السلطات الفرنسية أو من تهديدات بالطرد، ما دفع تلك الجهود إلى البقاء في إطار مبادرات فردية وغير مؤطرة سياسيًا.[1]

ومع ازدياد حدة الخطاب المعادي للسامية، أصبحت الكراهية تجاه اليهود محورًا رئيسيًا في البرامج الانتخابية وفي مجمل العمل السياسي، حيث جذبت اهتمام الناخبين والمرشحين على حد سواء، وسط ترقب واسع لحادثة من شأنها تفجير هذا الاحتقان المتراكم، خصوصًا في مدينة وهران. وفي هذا السياق، يجمع العديد من المؤرخين على أن أحداث مستغانم في ماي 1897 كانت الشرارة المباشرة التي أطلقت موجة جديدة من معاداة السامية في الغرب الجزائري، وأسهمت في تصعيد التوترات وتحولها إلى أعمال عنف ميدانية.

ففي يوم 16 ماي 1897، وصل وفد رياضي من مستشاري بلدية وهران إلى مدينة مستغانم، ضمن بعثة تمثل نادي Joyeus Club Cycliste Oranais (JCCO) للمشاركة في سباق محلي للدراجات الهوائية. وبعد انتهاء الفعالية، تجول أفراد الوفد في الأحياء السفلى المجاورة للحي اليهودي، وأمضوا الليلة وهم يرددون هتافات عدائية ضد اليهود. وخلال تلك الليلة، اعتدى بعضهم

[1] -حياة قنون، (دور ومكانة الاسبان...)، المرجع السابق، ص، ص142، 143.

– عن طريق الخطأ – على عدد من المسلمين، معتقدين أنهم يهود. وعندما تبين لهم الخطأ، توجهوا لمهاجمة مجموعة من الشباب اليهود، في تصرف يعكس طبيعة العنف العشوائي المغذى بالكراهية.[1]

وفي اليوم الموالي، قام عدد من الشبان اليهود بالرد، من خلال مهاجمة السيد أير، أحد مستشاري بلدية وهران المعروف بعدائه للجالية اليهودية، والذي كان يرافق الوفد الرياضي. وقد وقع هذا الاعتداء مباشرة بعد علم المعتدين بالإجراءات التي اتخذها المجلس البلدي في وهران ضد الموظفين اليهود. نجا أير من الحادث بإصابات طفيفة وتمزق في ملابسه، لكن الحادث أشعل فتيل أزمة أوسع.

وبسرعة، بادر الفرنسيون المناهضون لليهود إلى طلب دعم الجاليات الأوروبية في مستغانم، الأمر الذي أدى إلى تدخل عناصر من الإسبان، وأسفرت الحادثة عن مهاجمة المحلات اليهودية، مما أجبر اليهود على التراجع. وفي خضم التوتر، صرح الشاب اليهودي سيرفاتي أمام جموع من اليهود قائلا: "للتخلص من هؤلاء الفرنسيين والإسبان المناهضين، علينا قتل واحد منهم". وقد هدأت الأوضاع مؤقتًا في مستغانم يوم 19 ماي 1897، عقب يومين من الشغب والتظاهرات، إلا أن تلك الأحداث لم تكن سوى بداية لتصعيد أوسع.

فقد انتقل التوتر بسرعة إلى مدينة وهران، عاصمة العمالة، التي شهدت بين 18 ماي و12 جويلية 1897 سلسلة من الاشتباكات العنيفة بين المستوطنين الأوروبيين واليهود، تركزت أشدها خلال الأسبوع الأول، حتى 25 ماي. ففي يوم 20 ماي، اقتحم عدد كبير من الإسبان المجنسين الحي اليهودي، وشرعوا في تدمير المحلات والمخازن، ما أدى إلى اتساع رقعة العنف. ورافق ذلك ظهور قيادات محلية حرّضت بشكل علني على استهداف اليهود، ما ساهم في تغذية الاحتقان وتصعيد المواجهات داخل المدينة.

وامتدت موجة العنف هذه لتشمل عددًا من المدن والقرى التابعة لعمالة وهران، مثل باريقو، عين تادلس، بوقيراط، سان كلود، حمام بوحجر، عين تموشنت، سيدي بلعباس، عين الأربعاء، معسكر، إلى جانب وهران نفسها. غير أن بعض المناطق، من بينها تيارت وتلمسان، ظلت

[1] -كركار عبد القادر، المرجع السابق، (الطائفة اليهودية...)، ص، ص158، 159.

بمنأى عن هذه الأعمال، رغم أن الجالية اليهودية كانت تشكل ما يقارب ثلث سكان تلمسان، ما يشير إلى تفاوت في مستوى التحريض المحلي ومدى استجابته للخطاب المعادي للسامية.

وفي 26 ماي، بدأت مدينة وهران تعرف نوعًا من الاستقرار النسبي، بعد أيام من الفوضى والاعتداءات المتواصلة، دون أن يُنهي ذلك تمامًا مناخ التوتر، الذي استمر في التفاعل خلال الأسابيع التالية، في ظل ترقب لما ستسفر عنه الديناميات السياسية والاجتماعية الناشئة عن هذه الأزمة.

وتُظهر تقارير الشرطة أن الاضطرابات لم تقتصر على وهران وحدها، بل امتدت إلى مناطق أخرى من عمالة الغرب، منها مدينة معسكر، حيث اندلعت، في ماي 1897، أحداث شغب قادها عدد من الشبان الإسبان. كما سُجّلت في عين تموشنت مظاهر صريحة للاحتفال بالانتصارات الرمزية على اليهود. ففي 21 ماي، نظّم "المواليد الجدد" – وهم مجنسون أوروبيون غير فرنسيين – مثل فينياس وغوتييريز، احتفالًا عامًّا بمناسبة فوزهم في قضية قانونية ضد اليهودي صاديا، مما أثار استياء الجالية اليهودية وساهم في تأجيج مشاعر العداء.

وفي سياق هذا التصعيد، قامت مجموعات من الإسبان بتطويق الحي اليهودي، وانضم إليهم عدد من المسلمين المحليين المسلحين بالعصي، ما زاد من خطورة الموقف. ومن اللافت أن البنية الصحية في غرب الجزائر – كما تشير الوثائق الإدارية – كانت تقدم خدماتها خلال هذه الفترة بشكل رئيسي للإسبان واليهود. هذا الوضع يعكس بوضوح الدور البارز للإسبان في التحركات المعادية لليهود في تلك الفترة.

-المرحلة الثالثة بدأت في صيف عام 1897، حيث شكل شهر يونيو نقطة تحول هامة في دراسة مشاركة الإسبان في أعمال العنف المعادية للسامية. ففي بداية هذا الشهر، أشار والي عمالة وهران في تقريره إلى الحاكم العام إلى أن الإسبان يحملون كراهية فطرية تجاه اليهود، معتبرًا أن هذه العداوة متجذرة في تاريخ طويل، بدءًا من محاكم التفتيش الإسبانية، حيث ارتكبوا أعمالًا مروعة

ضد اليهود، مما أدى إلى ترسيخ مشاعر الحقد ونشوء علاقة من الكراهية المتبادلة التي امتدت عبر الأجيال.[1]

ورغم أن وتيرة الاضطرابات شهدت تراجعًا ملموسًا في مدينة وهران، التي حافظت على قدر من الاستقرار مقارنة بالعاصمة الجزائر، التي اهتزّت تحت تأثير التيار المتطرف الذي قاده الإيطالي المجنس[2] ماكسميليانو ريجيس[3] (Max Régis) ، فقد أظهرت تقارير الشرطة استمرارًا محدودًا للحركة. ففي 24 جانفي 1898، شارك نحو 200 إلى 300 شخص في مظاهرات متفرقة بوهران ومستغانم. غير أن اعتقال ريجيس في مارس من العام نفسه أدى إلى اندلاع موجة جديدة من العنف، خاصة في الجزائر العاصمة وقسنطينة، بينما بقيت وهران في حالة هدوء نسبي ولم تشهد أحداثًا مشابهة. كما أن الجالية الإسبانية سحبت دعمها لحركة معاداة اليهود في الجزائر، مما ساهم في تهدئة الوضع في عمالة وهران.

ويُعزى تراجع المشاركة الإسبانية في الحملة المعادية لليهود إلى جملة من العوامل السياسية والاقتصادية المعقدة. فمن جهة، تحوّلت الأزمة من صراع مباشر إلى انقسامات طائفية أكثر عمقًا بين الأوروبيين أنفسهم. كما أن مرسوم لافيريير (Laferrière) الصادر عام 1898، والذي منح الجزائر نوعًا من الاستقلال الإداري الذاتي، لم يلبِّ التطلعات الاقتصادية، خاصة في ظل استمرار تداعيات أزمة الكروم التي أضرّت بالاستثمارات الزراعية وأضعفت النشاط التجاري، ما عمّق الإحباط داخل الأوساط الإسبانية.

إضافة إلى ذلك، أدركت القوى المعادية لليهود أن السلطات الفرنسية لم تكن مستعدة للتراجع عن مرسوم كريميو، الذي يضمن حقوق المواطنة لليهود. وعلى الرغم من تعديل بعض القوانين الانتخابية، لم تمسّ هذه التعديلات جوهر مسألة تجنيس الأجانب، ما أبقى شعور الاستياء قائمًا. وبلغ الاحتقان مرحلة جديدة في أبريل 1898، عندما أثار استخدام حروف عبرية في

---

[1]–Jean Jacques Jordi, op–cit, p–p 168– 170.

[2] - حياة قنون، المرجع السابق، ص144.

[3]- ماكسيميليان ميلانو، يعرف باسم ماكس ريجيس، ولد في سطيف، في عمالة قسنطينة، نجل أحد المهاجرين الإيطاليين الذين استفادوا من قانون التجنس لعام 1889 . ينظر:

–Jean Jacques Jordi, op–cit, p173.

كتابة بعض الأسماء الفرنسية في الشوارع موجة استياء في أوساط معينة من الفرنسيين، مما أضفى بعدًا ثقافيًا على الصراع السياسي.

وفي خضم هذا السياق المتأزم، صرّح أحد نواب الجمعية الوطنية الفرنسية بتاريخ 23 ديسمبر 1898 بأن "الخطر الحقيقي الذي يهدد الجزائر ليس اليهود، بل المالطيون والإسبان والإيطاليون"، في تحول صريح في خطاب النخب السياسية الفرنسية، الذي بدأ يوجه سهامه نحو فئات أوروبية غير فرنسية كانت قد شكّلت سابقًا جزءًا من الحراك المعادي لليهود.

وقد انعكس هذا التحول في موقف الجالية الإسبانية، التي فقدت تدريجيًا ثقتها في الوعود السياسية الفرنسية، لا سيما خلال انتخابات 1898. ومع ذلك، استمر دعمها النسبي للحزب الراديكالي الاشتراكي، الذي حظي بتأييد الرابطة الجزائرية للعمال الفرنسيين، وهي منظمة اتخذت موقفًا عدائيًا واضحًا من اليهود والمجنسين. طالبت هذه الرابطة بإلغاء مرسوم كريميو وقانون التجنيس الجماعي لعام 1889، ودعت إلى قصر التوظيف في المناصب الإدارية والانتخابية على الفرنسيين الأصليين، مع استبعاد الأجانب، بمن فيهم الإسبان واليهود، من مواقع التأثير في الجهاز الاستعماري.

وفي سياق متصل، فرضت الحكومة الفرنسية، خلال انتخابات الوفود المالية لعام 1898، إجراءات استثنائية تهدف إلى الحد من المشاركة السياسية للجاليات الأجنبية. وقد تضمنت هذه الإجراءات شروطًا مشددة، مثل إثبات الإقامة الطويلة في الجزائر، ما مثّل – بحسب عدد من المراقبين – انتهاكًا صريحًا لمبادئ الدستور الفرنسي. هذا التشدد الانتقائي عكس القلق المتزايد داخل الإدارة الاستعمارية من التهديد الذي باتت تمثّله الجاليات الأوروبية و"المواليد الجدد" على الهيمنة السياسية الفرنسية في الجزائر.

ونتيجة لهذه السياسة الإقصائية، انسحبت الجالية الإسبانية تدريجيًا من المشهد السياسي، بعدما تبين لها أن الانخراط في اللعبة الانتخابية لم يحقق لها أي مكاسب ملموسة. وقد تجلّى هذا الانسحاب بوضوح في غيابها عن أحداث 18 جوان 1898 في وهران، حيث لم تُسجَّل لها مشاركة تُذكر. ومع هذا التحول، تراجعت معاداة السامية عن صدارة المشهد السياسي، ولم تعد

تُمثل ورقة انتخابية فعّالة، بل أضحت تُقابل باللامبالاة من قِبل الإسبان، الذين تخلّوا عن توظيفها كأداة للتأثير السياسي.[1]

في المقابل، ساهمت الجالية الإيطالية بشكل ملحوظ في تنامي الحراك المعادي لليهود في الجزائر أواخر القرن التاسع عشر.[2] وكان من أبرز الشخصيات في تلك الفترة شاب إيطالي يُدعى ماكسيميليانو ريجيس، المعروف باسم ماكس، الذي أثار الجدل بتوجهاته.

وقد تزامن صعود ريجيس مع اشتداد الجدل السياسي في فرنسا إثر نشر الكاتب الفرنسي اليهودي إميل زولا لمقاله الشهير ("J'accuse"، أنا أتهم) في جانفي 1898، على صفحات جريدة L'Aurore. [3] في هذا النص التاريخي، وجّه زولا اتهامات مباشرة إلى كبار قادة الجيش والقضاء الفرنسي بالتورط في إدانة باطلة للنقيب اليهودي ألفريد دريفوس،[4] الذي اتُهم زيفًا بالخيانة لصالح ألمانيا.

أثار المقال عاصفة سياسية واجتماعية غير مسبوقة، إذ أحدث انقسامًا حادًا في المجتمع الفرنسي بين أنصار دريفوس، الذين نادوا بإعادة المحاكمة وإنصافه باسم العدالة والقانون،

---

(1)–Ibid, p173.

(2)–Gérard Créspo, op–cit, p112.

(3)- شارل روبير آجيرون، المرجع السابق، ص997.

(4)-في عام 1894، اتُّهم النقيب ألفريد دريفوس، وهو ضابط ألزاسي يهودي، بالخيانة بسبب رسالة مشبوهة وُجدت تحمل قائمة بوثائق سرية. حُكم عليه بتنزيل رتبته ونفيه إلى سجن كايان بجزيرة الشيطان 22 ديسمبر 1894. استغل معادو السامية القضية بقيادة دريمون، لكن شقيقه ماتيو قاد حملة لإثبات براءته عبر صحيفة لوفيغارو، مدعومة بتأكيد العقيد جورج ركوارت أن المتهم الحقيقي هو الرائد إيسترهازي، الذي بُرّئ لاحقاً في 10 جانفي 1898. نشر إميل زولا مقاله الشهير "أتهم" في جريدة L'Aurore ، مما أشعل الجدل بين المدافعين عن دريفوس، مثل اليساريين والجمهوريين، ومعارضيه، الذين التفوا حول شرف الجيش. بعد اكتشاف وثيقة مزورة، أُعيدت محاكمة دريفوس في 3 جوان 1898 ، وصدر حكم مخفف بالعفو عنه. وفي 1906، أُعلن براءته، مما ترك تداعيات كبيرة على المجتمع الفرنسي وأسهم في نمو الفكر الصهيوني. ينظر:

–Gérard Créspo, op–cit, p112.

ومعارضيه، الذين رأوا في تلك الدعوات تهديدًا لهيبة الجيش والجمهورية ومساسًا بالمؤسسة العسكرية التي كانت آنذاك رمزًا للوحدة الوطنية.[1]

في خضم هذه التطورات، كان ماكس ريجيس لا يزال طالبًا في كلية الحقوق، بينما كان شقيقه لويس ريجيس يتابع دراسته في كلية الطب. وينتمي الشقيقان إلى عائلة إيطالية مهاجرة، حصل والدها مؤخرًا على الجنسية الفرنسية بفضل قانون التجنيس التلقائي لعام 1889. وسرعان ما برز ماكس باعتباره أحد أكثر الشخصيات تطرفًا وعداءً لليهود في تاريخ الجزائر الاستعماري، لا سيما بعد توليه رئاسة رابطة الجزائر المناهضة لليهود.

أطلق ريجيس صحيفة تحمل عنوان "L'Antijuif"، التي شكّلت منبرًا رئيسيًا لنشر الخطاب المتطرف وتعبئة الأوروبيين في الجزائر العاصمة حول أطروحات مناهضة للسامية. ركزت الصحيفة على مهاجمة الحاكم العام الجديد لويس ليبين، كما حرّضت طلاب جامعة الجزائر على التظاهر ردًا على عجز "زولا"، كما وصفت موقفه في مقال شهير.[2]

في 14جانفي 1898، نظم طلاب الجامعة اجتماعًا حاشدًا في مقهى القرن بحي مصطفى، حضره نحو 2000 شخص، وذلك في أعقاب الاحتجاجات التي أثارتها قضية دريفوس. وأُعلن خلال الاجتماع عن تشكيل مكتب قيادي برئاسة تيير، بمساعدة الإيطالي لويس ريجيس، فيران والكاتب لافِيت، بهدف توجيه التعبئة ضد الوجود اليهودي في الحياة العامة.

خلال هذا الاجتماع، ألقى ماكس ريجيس خطابًا باسم رابطة الجزائر العاصمة، عرض فيه الأنشطة التي أشرفت عليها الرابطة، والتي تمحورت حول مقاطعة المنتجات اليهودية، التحريض الإعلامي، ونشر أدبيات الكراهية. حظيت كلمته بتأييد واسع من الحاضرين، الذين صوّتوا بالإجماع على بيان يدعو إلى إقصاء اليهود من المناصب الإدارية الفرنسية، واستبعادهم من المشاركة في الحياة العامة. كما عبّر المجتمعون عن رغبتهم في دعم مرشح سياسي يُعلن صراحة عن عدائه لليهود

---

[1]–Ibid.

[2]- شارل روبير آجيرون، المرجع السابق، ص997.

في الانتخابات المقبلة، مما يُظهر مدى تصاعد الحشد السياسي ضد اليهود في الجزائر على خلفية أزمة دريفوس.[1]

وفي خضم هذه التعبئة، دعا أنصار ريجيس إلى تنظيم مظاهرات جديدة يوم الأربعاء 19 جانفي 1898. ورغم تعذّر تقديم تقرير رسمي مسبق عنها من طرف قيادة الرابطة، إلا أن الصحف المناهضة لليهود سارعت إلى ملء هذا الفراغ، عبر مقالات تحريضية نشرت تفاصيل مخطط التظاهر. وفي 18جانفي، أعدّ عدد من الطلاب دمية تُجسد شخصية إميل زولا والنقيب دريفوس، بغرض إحراقها رمزيًا خلال التجمّع.

وفي مساء اليوم الموالي، ومع خروج الطلبة من القاعات الجامعية، كان رجال الشرطة منتشرين أمام مباني الجامعة تحسبًا لأعمال شغب. ومع اندفاع المتظاهرين لإشعال النار في الدمية، تدخلت الشرطة سريعًا وانتزعتها من يد لويس ريجيس، وألقتها في المياه، ما أثار غضبًا شديدًا بين المتظاهرين الذين شرعوا في ترديد هتافات مثل: "يسقط زولا، يحيا الجيش، يحيا ريجيس، يسقط من يعارضنا".[2]

ابتداءً من 20وحتى 25 جانفي، دخلت مدينة الجزائر في موجة من العنف غير المسبوق، إذ تحولت المظاهرات الطلابية إلى حركة تمرد شعبية منظمة، تخللتها اعتداءات على متاجر ومنازل اليهود، وعمليات نهب وتخريب، بلغت ذروتها بإحراق ممتلكات وسقوط ضحايا في صفوف السكان اليهود.[3] وقد أشارت تقارير عديدة إلى الدور التحريضي الذي لعبه الإخوة ريجيس، وفي مقدمتهم ماكس، في تأجيج الحشود وتوجيهها.[4]

أمام هذا التصعيد، واجهت السلطات الاستعمارية صعوبات كبيرة في السيطرة على الوضع، ما اضطرها إلى استدعاء وحدات من الجيش. غير أن الاستجابة العسكرية جاءت مشوبة بالتردد، حيث أبدى بعض الضباط الفرنسيين، المعروفين بتعاطفهم مع الخطاب المعادي للسامية،

---

[1]–L'antijuif Algérien, N°6, Jeudi 20 Janvier 1898, p2.

[2]–L'antijuif Algérien, N°7, Dimanche 23 Janvier 1898, p2.

[3] - شارل روبير آجيرون، المرجع السابق، ص997.

[4] - كركار عبد القادر، (الطائفة اليهودية...)، المرجع السابق، ص160.

رفضًا صريحًا للتدخل ضد المتظاهرين، مما زاد من تعقيد مهمة استعادة النظام وأثار تساؤلات جدّية حول تواطؤ مؤسسات الدولة الاستعمارية مع موجة العنف.[1]

ورغم هذا المناخ المشحون، تمكنت الشرطة من اعتقال عدد من المتظاهرين، من بينهم لويس ريجيس، طالب الطب وشقيق ماكس، والذي تعرض للضرب أثناء عملية توقيفه. أثار هذا الاعتقال موجة تضامن قوية، دفعت المئات من المتظاهرين إلى التجمهر أمام ساحة الحكومة للمطالبة بالإفراج عن المعتقلين، معلنين إصرارهم على عدم مغادرة المكان قبل تلبية مطلبهم. وتحت ضغط الحشود، اضطرت السلطات إلى إطلاق سراحهم، ما اعتُبر تراجعًا سياسيًا فُسر على أنه انصياع لإرادة الشارع الاستيطاني.[2]

لكن ذروة التصعيد جاءت عشية 21 مارس 1898، حين تم اعتقال ماكس ريجيس بتهمة التحريض على الفوضى وتهديد النظام العام،[3] إثر تصريحه الصادم " سنسقي شجرة حريتنا بالدم اليهودي إذا لزم الأمر". هذا الاعتقال فجر موجة جديدة من الاحتجاجات في الجزائر العاصمة ومدينة قسنطينة، حيث خرج المتظاهرون في مسيرات للمطالبة بإطلاق سراحه،[4] وهو ما غذّته الحملة الإعلامية التي قادتها جريدته **"L'Antijuif"**، والتي خصصت منذ 24أفريل إلى غاية 11 جوان 1898 عمودًا يوميًا بعناوين مثل"الحرية لماكس ريجيس"، "أطلقوا سراح ماكس"، "متى يُفرج عن ماكس؟"، وذلك منذ 24 أبريل وحتى الإفراج عنه، ما ساهم في تحويله إلى رمز شعبي داخل الدوائر الاستيطانية الأوروبية.

وفي 11جوان 1898،[5] وبعد شهرين من الاحتجاز، صدر عفو وزاري عن 48 معتقلاً من قبل وزير الداخلية الفرنسي بيرسون، شمل من ضمنهم ماكس ريجيس.[6] غير أن قرارًا إداريًا منع ماكس من استئناف دراسته في كلية الحقوق لمدة ستة أشهر. ورغم هذه الإجراءات العقابية، فقد

---

(1) - شارل روبير آجيرون، المرجع السابق، ص997.

(2)–L'antijuif Algérien, N°7, op–cit, p2.

(3)–L'antijuif Algérien, N°24, Mercredi 23 Mars 1898, p2.

(4)–Gérard Créspo, (les italiens…), op–cit, p114.

(5)–L'antijuif Algérien, N°38– 59, Dimanche 24 Avril 1898– Dimanche 24 Juin 1898.

(6) -كركار عبد القادر، المرجع السابق، ص162.

خرج من هذه المحنة بمكانة رمزية قوية، بعدما أصبح يتمتع بشهرة كبيرة داخل الأوساط السياسية الاستيطانية،[1] ما مهد لاحقًا لصعوده السياسي.

في خضم هذه الأجواء المتوترة، جرت الانتخابات التشريعية في 8 مايو 1898 وسط تصاعد في الخطاب المعادي لليهود. واستغل المرشحون المناهضون حالة الشحن العاطفي العام وقضية دريفوس بالخصوص، لاستقطاب الناخبين الأوروبيين في الجزار. وأسفرت النتائج عن فوز أربعة مرشحين من أصل ستة مقاعد في نيابية البرلمان الفرنسي، جميعهم يحملون توجهات عدائية لليهود، وهو ما يعكس مدى تأثير الخطاب المعادي للسامية في المشهد الاستعماري آنذاك.[2]

لاحقًا، ترشح ماكس ريجيس لرئاسة بلدية الجزائر العاصمة خلال الانتخابات البلدية التي جرت في 13نوفمبر 1898،[3] وقدم برنامجًا انتخابيًا تمحور حول وعد صريح بإقصاء اليهود، حيث قال: "إذا كنت رئيسًا للبلدية، سأجعلهم يتراجعون ويغادرون بمحض إرادتهم دون الحاجة إلى استخدام العنف".[4] وقد حقق فوزًا ساحقًا، مكّنه من تولي رئاسة المجلس البلدي وهو في الخامسة والعشرين من عمره فقط وفي ظل رئاسته، بلغت أعمال الشغب ضد اليهود ذروتها، وشهدت المدينة موجات متكررة من النهب والاعتداءات، خصوصًا في الأحياء الفقيرة، حيث استغل المناخ الاجتماعي لتأجيج المشاعر المعادية.[5]

ومع تعيين لافريير حاكمًا عامًا جديدًا للجزائر، تبنّت السلطة الاستعمارية توجهًا أكثر حزمًا لإعادة الاستقرار. وفي رسالة وجهها إلى وزير الخارجية في نوفمبر 1898، أكد لافريير رفضه لأي مساس بمرسوم كريميو، وعبّر عن شكوكه العميقة حيال ولاء المجنسين، بقوله: "تيقنوا أن لا المجنس ريجيس، ولا 30 ألفًا من الإسبان والإيطاليين المجنسين مثله، الذين منحناهم حق الانتخاب، يمكن اعتبار أي منهم فرنسيًا بمعنى الكلمة. تشير التقارير إلى وجود تطلعات ومناورات

---

(1)–Gérard Créspo, op–cit, p114.

(2) -كركار عبد القادر، المرجع السابق، ص163.

(3)–L'antijuif Algérien, N°125, Dimanche 13 Novembre 1898, p1.

(4) -كركار عبد القادر، المرجع السابق، ص164.

(5)–Gérard Créspo, op–cit, p115.

انفصالية يقودها ريجيس وبعض مساعديه".كما أشار إلى مؤشرات انفصالية في تحركات ريجيس وبعض حلفائه.

أدى اتهام الإخوة ريجيس بالتآمر مع دوائر إيطالية إلى تحوّل جذري في وضعهم السياسي، خاصة بعد ورود تقارير عن اتصالات مشبوهة ودعوات ضمنية إلى استقلال الجزائر عن السلطة الفرنسية. ونتيجة لذلك، تم تعليق مهامه، وتلقى تهديدًا بالاعتقال مجددًا، ما دفعه إلى الفرار نحو إسبانيا، حيث قوبل باستقبال حافل في ظل تصاعد المشاعر المعادية لليهود، التي غذّاها ماكس بأفكاره الانفصالية. هذه الأفكار لاقت دعمًا من الحكومة الإسبانية والجالية الإسبانية في وهران، حيث نظروا إلى ماكس كشخصية قادرة على تحدي الهيمنة الفرنسية.

وفي 24ديسمبر 1898، صرّح ماكس ريجيس أمام رابطة مناهضة السامية في باريس قائلاً: "كنت أود أن أتولى رئاسة حركة استقلال الجزائر". غير أن غموض هذا التصريح عكس وعيه بمدى صعوبة تحقيق هذا الطموح في ظل التوازنات السياسية المعقدة. ومع مرور الوقت، خفت نجم الإخوة ريجيس سياسيًا، وتراجع الزخم الذي عرفته حركتهم، رغم أن الجدل الذي أثاروه استمر كإرث مؤثر في مسار الاستعمار الفرنسي ومكانة الجاليات الأوروبية في الجزائر.[1]

وفي محاولة لاستعادة الاستقرار، نُظّمت انتخابات بلدية جديدة في ماي 1900، تمكّن خلالها ماكس من الفوز مجددًا. غير أن الحكومة الفرنسية سارعت إلى إلغاء نتائج الانتخاب، مؤكدة رفضها استمراره في المشهد السياسي. وقد ترافق هذا القرار مع تغيّر في الإدارة الاستعمارية، حيث غادر الحاكم العام لافريير منصبه ليخلفه جونار، الذي دعم خصمًا سياسيًا جديدًا لماكس، يُدعى لابيرديسك. أسّس أسس الأخير صحيفة اشتراكية بعنوان " **La Revanche du Peuple**"، والتي شنت هجومًا حادًا على ماكس وصحيفته ."**L'Antijuif**".

وقد شكلت الانتخابات التشريعية لعام 1901 الضربة القاضية للمشروع السياسي لريجيس، حيث مني بهزيمة قاسية، مثّلت نهاية لمرحلة من النشاط السياسي الصاخب والمعادي للسامية في الجزائر. ومع أفول نجم ريجيس،[2] بدأت المدينة تستعيد شيئًا من هدوئها، خصوصًا مع

---

[1] - شارل روبير آجيرون، المرجع السابق، ص997.

[2]–Gérard Créspo, op–cit, p115.

تراجع أعمال العنف وتحسن المؤشرات الاقتصادية بعد انقضاء أزمة الكروم التي كانت قد هزّت النشاط الزراعي في البلاد.[1]

وفي سياق موازٍ، تباينت مواقف الجاليات الأوروبية الأخرى من اليهود حسب تموقعها داخل البنية الاستعمارية الفرنسية ومستوى اندماجها وتنافسها الاقتصادي. فقد اتسمت العلاقة بين الجاليتين الإسبانية والإيطالية باليهود بالتوتر والمنافسة، خصوصًا في المراكز الحضرية الكبرى مثل الجزائر ووهران، حيث غذّت المصالح المتضاربة والتداخلات المهنية موجات عداء متكررة. في المقابل، ظلت الجالية المالطية بمنأى عن هذه التوترات، نتيجة محدودية احتكاكها المباشر باليهود، واندماجها السلس نسبيًا في النسيج الفرنسي.

من ناحية أخرى، كانت الجاليات الأوروبية الصغيرة، مثل الألمان والسويسريين، بعيدة تمامًا عن مثل هذه الصراعات. ويرجع ذلك إلى حجمها المحدود وتركيزها على أنشطة اقتصادية معينة، بالإضافة إلى انشغالها بالاندماج داخل النظام الاستعماري الفرنسي. أدى هذا الغياب إلى تقليل فرص الاحتكاك المباشر مع اليهود، مما جعلها أقل تأثرًا بموجات معاداة السامية التي انتشرت خلال تلك الفترة، ظلّت في الغالب خارج دائرة الاستقطاب العرقي والديني.[2]

يتّضح، في النهاية، أن موقع كل جالية داخل النظام الاستعماري، ومستوى اندماجها فيه، ودرجة المنافسة الاقتصادية والاجتماعية، كانت عوامل حاسمة في تحديد طبيعة العلاقة مع اليهود ومدى تأثرها بمعاداة السامية في الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية.

---

[1]–Claude Llinares, Danielle Lima–Boutin, op– cit, p12.

[2]-بناءا على استنتاج الباحث.

المبحث الرابع: الجاليات الأوروبية في الجزائر واللفيف الأجنبي: تحليل تاريخي للوضع العسكري وتأثيراته:

في القرن التاسع عشر، وفي سياق التوسع الاستعماري الفرنسي، سعت السلطات إلى تعزيز قدراتها العسكرية لمواكبة متطلبات الغزو والسيطرة على المستعمرات، لا سيما في إفريقيا وآسيا، بالإضافة إلى التحديات التي واجهتها في أوروبا وأمريكا. ولتحقيق هذا الهدف، لجأت فرنسا إلى استقطاب عناصر جديدة لدعم جيوشها، لا سيما الجيش الإفريقي الذي أنشئ خصيصًا في الجزائر منذ أوائل الاحتلال.[1]

تاريخيًا، لم يكن اللجوء إلى القوات الأجنبية جديدًا على الجيش الفرنسي، إذ اعتمد منذ القرنين السابع عشر والثامن عشر على مجندين من سويسرا وايرلندا، مستفيدًا من الروابط الدينية الكاثوليكية التي جمعتهم بفرنسا. وخلال الحقبة النابليونية، انضمت إلى الجيش الفرنسي وحدات من الدول الحليفة والتابعة لفرنسا إلى جيشه، لتعزيز قوته العسكرية. وفي أعقاب سقوط نابليون، قام الملك لويس الثامن عشر سنة 1815 بتأسيس "الفيلق الملكي الأجنبي" (المعروف بـ"فيلق هوهنلوهي")، ليكون بمثابة تجمع للقوات الأجنبية التي كانت تخدم تحت لواء نابليون، إضافة إلى الحرس الملكي السويسري الذي ضم عناصر سويسرية وألمانية ومنفيين إسبان، إلى جانب أفراد من الحرس الملكي السويسري. كان هذا الفيلق مكونًا في الغالب من عناصر سويسرية وألمانية ومنفيين إسبان. إلا أن هذا الفيلق لم يدم طويلًا، حيث تم حله في 5 يناير 1831، ليتم إنشاء الفيلق الأجنبي الفرنسي بعد ذلك بفترة وجيزة كبديل عنه. [2]

استندت فلسفة التجنيد في الفيلق الأجنبي الفرنسي على مبدأ استيعاب جميع الأفراد من مختلف الطبقات الاجتماعية، سواء كانوا من النبلاء المنحرفين أو من المجرمين الفارين من العدالة. في هذا السياق، وصف السيد "بودو"، قائد إحدى الفرق العسكرية في بجاية، هؤلاء الجنود قائلاً: "إن الجنود المنتمين إلى الفيلق الأجنبي هم النفايات البشرية للجيوش الأوروبية،

---

(1)–Valérie Esclangon Morin, la légion étrangère particularité Française, revue d'Hommes et migrations n°1306, 02/2014, p133.

(2)–Jaun BTA Vilar, (los espanoles…), op–cit p78.

فالكثير منهم مجرمون ولصوص وهاربون من الخدمة العسكرية. يفتقرون إلى الضمير وسرعان ما يتحولون من أعداء لدودين إلى رفقاء سلاح".[1]

قبل ذلك، وفي أغسطس 1830، أدّى تفكك الأفواج الستة من الجنود السويسريين الذين كانوا جزءًا من "فيلق هوهنلوهي"، إلى جانب تفاقم الهجرات الليبرالية داخل أوروبا، إلى تدفّق أعداد كبيرة من اللاجئين والمشرّدين إلى فرنسا خلال سنتي 1830 و1831. ووجدت السلطات الفرنسية نفسها أمام تحدٍّ حقيقي لتدبير أوضاع هؤلاء الأجانب، الذين أرهقوا ميزانية الدولة بفعل الإعانات المقدمة لهم. فجاء إنشاء الفيلق الأجنبي كحل عملي لتوظيفهم في خدمة المشروع الاستعماري من جهة، وللحد من الضغط الاجتماعي والمالي في الداخل الفرنسي من جهة أخرى.

في فبراير 1831، افتتحت السلطات الفرنسية مستودعًا في مدينة لانجر لاستقبال موجة من اللاجئين السياسيين الذين فرّوا من مختلف مناطق أوروبا،[2] بما في ذلك الراين، سويسرا، ألمانيا، إيطاليا، إسبانيا، بلجيكا، وبولندا، نتيجة الاضطرابات السياسية والاجتماعية التي اجتاحت القارة خلال ثلاثينيات القرن التاسع عشر. وبعد وصولهم إلى فرنسا، قررت الحكومة توجيه قسم منهم إلى الجزائر، حيث جرى توظيفهم في خدمة المشروع الاستعماري الناشئ.

إلى جانب هؤلاء اللاجئين، تم استدعاء متطوعين آخرين سبق لهم الخدمة في صفوف "فيلق هوهنلوهي"، لتشكيل نواة أولى للفيلق الأجنبي الفرنسي. وقد صدر مرسوم ملكي عن الملك لويس فيليب في 10 مارس 1831، أعلن فيه رسميًا عن تأسيس هذا الفيلق بوصفه وحدة عسكرية مكوّنة من أجانب، مكلّفة بالمشاركة في المهام العسكرية خارج التراب الفرنسي، وفي مقدمتها الجزائر.

جاء إنشاء الفيلق الأجنبي في سياق الحاجة المتزايدة إلى تعزيز القوة العسكرية الفرنسية في إفريقيا، وتقليل عدد القوات الفرنسية في الجزائر. [3] فقبل تأسيس هذا الفيلق، كان المجندون

---

[1]-شعبوني أمينة، موقف سويسرا من تجند الشباب السويسري في صفوف فرق اللفيف الأجنبي الفرنسي 1959، مجلة العلوم الإنسانية، مج 30، ع03، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، ديسمبر 2019، ص36.

[2]–Jean–Maurice Di Constanzo, op–cit, p11.

[3]-محمد قدور، دور السويسريين في احتلال الجزائر من خلال مشاركتهم في جيش اللفيف الأجنبي 1830- 1962 ورد فعل السلطات السويسرية –دراسة في بعض وثائق الأرشيف الدبلوماسي السويسري، مجلة الدراسات التاريخية، مج 21، ع 01، جامعة الجزائر 2، الجزائر، 2020، ص341.

الأجانب يُدمجون ضمن وحدات مثل الزواف.[1] إلا أن بروز الحاجة إلى وحدة عسكرية مستقلة وذات طابع متخصص دفع الحكومة الفرنسية إلى إنشاء الفيلق الأجنبي، ليضم المتطوعين واللاجئين الأوروبيين الراغبين في الخدمة العسكرية خارج التراب الوطني.

منذ تأسيسه، اضطلع الفيلق الأجنبي بدور محوري في توسيع وحماية الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية خلال القرن التاسع عشر. [2] وقد شارك في عدد من الحملات الكبرى، كالحروب ضد بروسيا، والحربين العالميتين، وحرب الهند الصينية. أما في الجزائر، فقد مثّل الفيلق إحدى الأدوات العسكرية الأساسية التي اعتمدت عليها السلطات الفرنسية في فرض السيطرة على البلاد، من خلال مشاركته في العمليات القتالية ضد السكان المحليين.[3]

إلى جانب مهامه العسكرية، اضطلع الفيلق الأجنبي بأدوار مدنية واقتصادية في إطار المشروع الاستعماري، أبرزها بناء الطرق، وتشييد القرى الاستيطانية، والمساهمة في الأشغال العمومية. وقد شكّل هذا الدور المزدوج للفيلق—العسكري والمدني—إحدى ركائز الاستعمار الفرنسي في الجزائر، حيث استُخدم كأداة لإرساء السيطرة الميدانية وتكريس الاستيطان الأوروبي في البلاد.[4]

في تلك الفترة، كانت شروط الانضمام إلى الفيلق الأجنبي بسيطة نسبيًا؛ إذ اقتصر الشرط الأساسي على أن يتراوح عمر المتقدم بين 18 و40 عامًا، مع الالتزام بفترة تجنيد لا تقل عن خمس سنوات، دون اشتراطات مشددة أخرى.[5] وقد وصل الفيلق إلى الجزائر في أغسطس 1831، ووفقًا للمؤرخ لجون باتيستا فيلار، بلغ عدد جنوده في الأول من أكتوبر 1832 حوالي 5,538 جنديًا تحت

---

(1) –Jaun BTA Vilar, (los espanoles…), op–cit p77.

(2)-محمد قدور، المرجع السابق، ص341.

(3)–Marie Muyl, Les Français d'Algérie : socio–histoire d'une identité, T1, 2007, p142.

(4)–Valérie Esclangon Morin, op– cit, p133.

(5)–Jean Jacques Jordi, op–cit, p263.

قيادة الكولونيل ستوفيل.[1] وظل مركزه الأساسي في سيدي بلعباس جنوب وهران حتى سنة 1962، حيث احتضن مقرات التوظيف والتدريب وسجن الفيلق الأجنبي.[2]

وبحلول عام 1833، ارتفع عدد كتائب الفيلق الأجنبي في الجزائر إلى سبع فرق، جرى تنظيمها في البداية على أساس الانتماء القومي للجنود. فتمّ توزيع المجندين حسب جنسياتهم داخل كل فيلق، وتمركزت هذه الفرق في الأقاليم الساحلية المختلفة. تألّفت ثلاث من هذه الفرق من مجندين ألمان وسويسريين، بينما شكّلت الجنسيات الأخرى فرقًا مستقلة: فرقة من الإسبان، وأخرى من الإيطاليين، وفرقة من البلجيكيين والهولنديين، وأخرى من البولنديين. وقد تمركز الفيلق السادس، الذي ضم المجندين الإسبان، في مدينة وهران، بينما اتخذ الفيلق الرابع من عنابة مقرًا له. أما باقي الفيالق، فقد توزعت على العاصمة الجزائرية والمراكز الساحلية الأخرى.

ولم يُخلط بين الجنسيات المختلفة التي كانت تشكل فرق اللفيف الأجنبي إلا بعد مرور حوالي سبع سنوات من إنشائه وهذا في عام 1837. [3] حدث ذلك مع وصول العقيد بيرنال، الذي تولى قيادة اللفيف بعد هزيمة الجنرال تريزال في معركة المقطع أمام الأمير عبد القادر يونيو 1835. وقد رأى بيرنال أن التقسيم القومي للكتائب يعرقل بناء جيش متماسك بروح واحدة ويجعل التنظيم عشوائيًا.[4] لذا فُرض استخدام اللغة الفرنسية كوسيلة إلزامية للتواصل بين جنود اللفيف الأجنبي.[5]

ويعود تواجد المهاجرين الإسبان في صفوف الجيش الفرنسي إلى بداية الغزو، حيث قدموا خدمات عسكرية هامة لفرنسا. شاركوا في عمليات التهريب والتمويل وكذلك في القتال ضد

---

[1]–Jaun BTA Vilar, (los espanoles…), op–cit p78.

[2]–Valérie Esclangon Morin, op– cit, p133.

[3]-عدة، الهجرة الألمانية إلى الجزائر خلال القرن التاسع عشر (1830- 1900)، مجلة المواقف والبحوث والدراسات في التاريخ والمجتمع، مج4، ع01، جامعة معسكر، ديسمبر 2009، ص، ص10، 11.

[4]–Jean–Maurice Di Constanzo, op–cit, p11.

[5]-بن داهة عدة، (الهجرة الألمانية...)، المرجع السابق، ص11.

الجزائريين. [1] ولم يكن هذا دعمًا لفرنسا الاستعمارية بقدر ما كان فرصة لإنهاء بؤسهم وضمان مستقبلهم وعيشهم الكريم.[2]

وبعد احتلال وهران، أصبحت المناطق الإستراتيجية التابعة لبايلك الغرب تحت السيطرة الفرنسية، فتكونت مجموعة من الجنود الإسبان المتطوعين لحماية المزارع والمباني والممتلكات في المناطق النائية. ومع مرور الوقت، أدمج هؤلاء المتطوعين تدريجيا ضمن الهيكل العسكري الاستعماري الفرنسي. [3] وقد رحب الجنرال بوير قائد الكتائب الإسبانية بوهران بهؤلاء اللاجئين الفارين من بلادهم، بعدما رفضت السلطات الاستعمارية مساعدتهم مستغلة فقرهم لإجبارهم على الانضمام إلى اللفيف الأجنبي، بينما اختار البعض التجنيد في صفوف فرقة الزواف.[4]

وفي أكتوبر 1833، تم نقل الفرقة الإسبانية من وهران إلى الجزائر العاصمة بقرار عسكري لأسباب متعددة. من بين هذه الأسباب، قيام جنود الفرقة بتهريب الخضر والفواكه وبعض المؤن، بما في ذلك التبغ، إلى سانتا بولا وأماكن أخرى مجاورة. بالإضافة إلى ذلك، كان قائد فرقة وهران، بوير، يخشى من حملة وشيكة لليبراليين في إسبانيا للإطاحة بالملك فرديناند السابع، خاصة بعد تسجيل حالات فرار بين صفوف الكتائب.[5] كما تقدم الملك فرديناند بشكوى إلى الحكومة الفرنسية التي اعترف بها ضد الفرقة الإسبانية المتمركزة في وهران، وأيضًا تورطت الفرقة في أعمال استفزازية ضد السكان المحليين، مما ساهم في اتخاذ قرار النقل إلى الجزائر العاصمة.

وبعد نقل الكتائب الإسبانية إلى الجزائر العاصمة، تذرع الجنرال بوير، المعروف بعناده، بضعف دفاعات إقليم وهران، ونجح في استعادة كتيبة واحدة من الكتائب الأربعة التي تم نقلها سابقًا. ومع ذلك، لم تدم عودة الكتيبة طويلاً، حيث تم استبدال الجنرال بوير بالقائد بباشلوب، ثم البارون ديسميشل، مما أدى إلى التثبيت النهائي للكتيبة في الجزائر العاصمة. تميزت هذه الكتيبة

---

(1)–Jean Jacques Jordi, op–cit, p263.

(2)–Djamel Latroch, (Origenes geográficos…), op–cit, p84.

(3)–Jean Jacques Jordi, op–cit, p263.

(4)–Juan Ramón Roca, op– cit, p31.

(5)–Jaun BTA Vilar, (los espanoles…), op–cit p78.

في تنفيذ العمليات العسكرية الفرنسية ضد قبائل المنطقة. وفي عام 1837، بلغ قدر عدد الكتائب الإسبانية بأربعة كتائب مقرها الجزائر العاصمة.[1]

وقد شارك الجنود الإسبان المنتمون إلى اللفيف الأجنبي في مجموعة من الحروب الكبرى التي خاضتها فرنسا، بما في ذلك الصراع ضد الأمير عبد القادر بعد نقض معاهدة تافنة، وحرب القرم عام 1854، وحرب 1870. وفقًا لما أورده زافالا، فإن عددًا كبيرًا من الجنود الإسبان الذين انضموا إلى الفيلق الأجنبي وشاركوا في هذه الحروب تمت ترقيتهم إلى مناصب ضباط في الجيش الفرنسي. وبعد تقاعدهم، استقر العديد منهم في مدن القطاع الوهراني، لا سيما سيدي بلعباس، حيث يشير زافالا إلى معرفته بعدد من العسكريين الكارليين السابقين الذين اندمجوا تدريجيًا في المجتمع الفرنسي بعد التجنيس والاستقرار النهائي في الجزائر.[2]

ومع مطلع سبعينيات القرن التاسع عشر، بدأت مكانة المجندين الإسبان في الفيلق تتراجع تدريجيًا لصالح الإيطاليين والألمان والسويسريين. ويُعزى هذا التراجع إلى مجموعة من العوامل القانونية والسياسية، أبرزها المعاهدة القنصلية الفرنسية-الإسبانية الموقعة في 7 يناير 1862، والتي سهّلت تجنيس الإسبان ومنحتهم مزايا قانونية ضمن الإطار الفرنسي، ما قلّل من دوافع انضمامهم للفيلق الأجنبي.[3] ثم جاءت قوانين التجنيس الجماعي لعامي 1889 و1893، لتعزز هذا التوجه. وبحلول تسعينيات القرن التاسع عشر، أصبح من الصعب تتبّع عدد المجندين الإسبان بدقة داخل الفيلق.

بعد مرور نحو نصف قرن على هذا التراجع، زار الجنرال الإسباني خوسي ميلان أستراي مقر الفيلق الأجنبي الفرنسي، مستلهمًا من بنيته وأدواره لتأسيس فيلق أجنبي إسباني لدعم الطموحات الاستعمارية في إفريقيا، وتحديدًا في الريف المغربي. وخلال عملية التجنيد التي أجراها لصالح

---

(1)–Jean Jacques Jordi, op–cit, p, p263, 264.

(2) - حياة قنون، المرجع السابق (دور ومكانة الاسبان...)، ص166.

(3)–Gaston Loth, op– cit, p462.

الفيلق الإسباني، وجد أن عدد الإسبان المتبقين في الفيلق الفرنسي لا يتجاوز 51 جنديًا من أصل 7066 مجندًا، وهو ما عكس انحسار التواجد الإسباني في هذه المؤسسة العسكرية.[1]

تجدر الإشارة إلى أن الحضور الإسباني في الجزائر لم يقتصر على الفيلق الأجنبي فقط، بل امتد إلى صفوف المقاومة الجزائرية ذاتها. ففي مقال نشره بول فورنييه في مجلة Revue d'histoire modern et contemporaine، أشار إلى وجود عناصر إسبانية –أليكس (عبد القادر) كاسيس[2]- ضمن قوات الأمير عبد القادر، لا سيما من الفارين من مدينتي سبتة ومليلية، وبعض المهاجرين الكارليين،[3] الذين كان يتم دفع أجورهم بـ"الدورو" أو "الريال"، ما يعكس الطابع المتنوع للأجانب في تلك المرحلة.[4]

أما عن السويسريين، فقد شكّلوا، إحدى أقدم الشعوب الأوروبية التي انخرطت تقليديًا في صفوف الجيوش الأجنبية، وذلك منذ العصور الوسطى، مستندين إلى تقاليد عريقة في العمل كمرتزقة. وبحسب المؤرخ محمد قدور، فإن عدد المرتزقة السويسريين الذين خدموا في الجيوش الأجنبية ما بين عامي 1400 و1848 تجاوز مليوني فرد، وكانت النسبة الأكبر منهم في خدمة الجيش الفرنسي، بموجب اتفاقيات ودية مبرمة بين فرنسا والكانتونات السويسرية.

ورغم إعلان سويسرا حيادها السياسي عقب مؤتمر فيينا عام 1815، فإن هذا الحياد لم يضع حدًا فوريًا لهذه الظاهرة، بل استمرت مشاركة المرتزقة السويسريين، خاصة في إطار الفيلق الأجنبي الفرنسي. وقد ساعدت هذه التقاليد العسكرية، إلى جانب العلاقات التاريخية الوثيقة بين فرنسا وسويسرا، في تشكيل كتائب سويسرية مستقرة ضمن الفيلق الأجنبي الفرنسي في الجزائر.

---

(1)–Jean Jacques Jordi, op–cit, p263.

(2) -منشق اتخذ من عبد القادر اسما له، قضى سنوات في إسبانيا والمغرب قبل قدمه إلى الجزائر.حاول إنشاء مسبك لصناعة المدافع في مليانة، كان لا يتقن اللغة العربية، لكنه أصبح لاحقا شخصية مؤثرة خبيرا بموارد الأمير. بعد انسحاب الأمير من مليانة 1840، انتقل إلى تازة حيث بدأ نفوذه يضعف. ينظر:

–Jean Jacques Jordi, op–cit, p265.

(3)–Paul Fournier, L'Etat d'Abd– el– Kader et sa puissance en 1841, d'après le rapport du sous–intendant militaire Massot, Revue d'histoire modern et contemporaine, année 1967/ 14–2, Paris, p126.

(4)–Ibid, p, p265, 266.

غير أن هذه المشاركة كانت تُعد، من منظور القانون الدولي لاحقًا، مثار إشكال قانوني وأخلاقي. إذ تتعارض بشكل واضح مع أحكام اتفاقية لاهاي الثانية لعام 1907، التي تنصّ في مادتها الأولى على أن الدولة المحايدة ملزمة بالامتناع عن المشاركة في أي نزاع مسلح، سواء عبر إرسال قوات أو تقديم دعم عسكري أو تسهيل تجنيد المرتزقة. ورغم هذه الالتزامات، لم تتخذ السلطات السويسرية أي إجراءات ملموسة لتقييد هذه الظاهرة أو لمعاقبة المخالفين، وهو ما يثير تساؤلات حول حدود حيادها العملي مقارنة بتصريحاتها الرسمية.[1]

وقد ألقى المجلس الوطني السويسري الضوء على بعض الخلفيات الاجتماعية لهذه الظاهرة، في وثيقة رسمية مؤرخة في 16 سبتمبر 1953، جاءت ردًا على استفسارين تقدم بهما النائبان بونير وشوتز يومي 23 و24 مارس من نفس السنة حول مشاركة المواطنين السويسريين في الفيلق الأجنبي. أشارت الوثيقة إلى أن أغلب المنخرطين في صفوف الفيلق كانوا من أوساط فقيرة ومهمشة، وغالبًا ما كانوا يجهلون المصير الذي ينتظرهم. كما دفعتهم ظروف عائلية واجتماعية قاسية إلى الهروب من بيئتهم الأصلية، أو للفرار من أحكام قضائية صادرة بحقهم. إلى جانب ذلك، ساهمت الدعاية الفرنسية، عبر الكتب والأفلام والروايات البطولية، في الترويج لصورة وردية عن حياة المجند في الفيلق الأجنبي، بوصفها حياة مريحة مليئة بالرفاه والبذخ، ما شجع العديد منهم على الالتحاق بهذه الوحدة العسكرية دون وعي بحقيقتها القاسية.[2]

وقد لعبت الروابط اللغوية والثقافية دورًا محوريًا في استقطاب المجندين السويسريين، ولا سيما من الكانتونات الناطقة بالفرنسية، حيث ساد شعور لدى بعضهم بأن فرنسا تمثل امتدادًا ثقافيًا وتاريخيًا لوطنهم. ومن هذا المنطلق، اعتُبر الانخراط في الفيلق الأجنبي الفرنسي بمثابة استجابة لنداء "الواجب الوطني" في نظر فئة من شباب هذه المناطق. وقد زاد من اندفاعهم نحو الفيلق أيضًا النشاط المكثف للشرطة الفرنسية في تعقّب القُصّر والمشرّدين على الحدود الفرنسية-السويسرية، ما أدى إلى دفع بعضهم قسرًا نحو مؤسسات التجنيد.

---

[1] - محمد قدور، المرجع السابق، ص341.

[2]–Dodis.ch/1069, Réponse aux interpellations Boner du 23 Mars 1951 et Schutz du 24 mars 1955 concernent la légion étrangère, 16 septembre 1951, conseil national, suisse, p04.

في المقابل، تساءل كثير من هؤلاء الشباب عن جدوى بقائهم في وطن لم يمنحهم شيئًا، في ظل انسداد آفاق العمل وتدهور أوضاعهم الاجتماعية، فاختاروا تقرير مصيرهم بأنفسهم. ووجدت هذه القناعة الشخصية سندًا دعائيًا واسعًا، غذّته كتب ومجلات وأفلام صوّرت الحياة داخل الفيلق الأجنبي كحياة واعدة بالكرامة والرفاه، ما جعل الفيلق يبدو، في أعين هؤلاء، كفرصة خلاص فردي ومادي، أكثر من كونه التزامًا عسكريًا بحتًا.

وفي الجزائر، لم يقتصر حضور السويسريين على إقامة المستوطنات فحسب، بل امتد أيضًا إلى ساحة القتال، حيث شاركوا بفعالية في الحملة العسكرية على الجزائر سنة 1830. وقد ضمّ هذا التدخل العسكري أكثر من 6000 جندي، كان من بينهم نحو 1500 سويسري، أي ما يعادل أكثر من 25% من مجموع القوات الأجنبية، ما جعلهم يشكلون خامس أكبر قوة ضمن "اللفيف الملكي الأجنبي" الذي ساهم في عملية الاحتلال. ويُعد هذا الانخراط استمرارًا للتقليد السويسري في العمل العسكري المرتزق، الذي أرساه الأجداد منذ العصور الوسطى.[1]

عند تأسيس الفيلق الأجنبي رسميًا سنة 1831، لعب المجندون السويسريون دورًا مهمًا إلى جانب الألمان، الذين شكّلوا الأغلبية العددية. فبعد تفكك الكتائب السويسرية الستة التي كانت جزءًا من "اللفيف الأجنبي الملكي" في أغسطس 1830، تم دمج بعضها في الفيلق الجديد. ووفقًا لدراسة دي كونستاز، بلغ تعداد الفيلق الأجنبي في ديسمبر 1832 نحو 3169 جنديًا، منهم 2196 ألمانيًا (بنسبة 69.3%) و94 سويسريًا (بنسبة 3%)، معظمهم من الطلبة، والمحامين، والكتّاب اللاجئين. وقد سقط أول جندي سويسري في الفيلق، الملازم "شام"، في 7 أبريل 1832 بضواحي مدينة الجزائر.

في عام 1833، تم تشكيل ثلاث كتائب من الألمان والسويسريين، إلى جانب كتيبة هولندية بلجيكية. معظم جنود الكتيبة الأخيرة كانوا من الألمان الذين هاجروا من بلجيكا إلى الجزائر. استخدم هؤلاء الجنود بشكل كبير في تنفيذ الأشغال العامة، خاصة شقّ الطرق، بالإضافة إلى المهام العسكرية. وبعد معركة المقطع عام 1835، قررت الحكومة الفرنسية دمج الكتائب وإلغاء التقسيم العرقي في الفيلق الأجنبي، واعتمدت سياسة الدمج الكامل. هذا التغيير جاء ضمن خطة

[1] - محمد قدور، المرجع السابق، ص341.

شاملة لمضاعفة عدد المجندين. وفي إطار هذه السياسة، أعيد تنظيم الفيلق سنة 1841 إلى فوجين، حيث ضم الفوج الأول الكتائب الثلاثة التي كانت تتألف من سكان شمال أوروبا الألمان والسويسريين. تمركز الفوج الأول في البداية في الجزائر العاصمة، ثم نُقل إلى وهران لاحقًا.

بعد قرار الدمج، تلاشي الطابع الجماعي للمجموعة الألمانية السويسرية في الفيلق الأجنبي، حيث أصبح وجودهم أقل تجانسًا، وأصبح أفرادها موزعين بشكل فردي في وحدات متعددة. رغم ذلك، استمروا في الحفاظ على تفوق عددي ملحوظ على مدى تاريخ الفيلق مقارنة بالجنسيات الأخرى. بين عامي 1832 و1942، كانت النسبة الأكبر من المجندين في الفيلق الأجنبي من الألمان، حيث مثلوا 43% من إجمالي المجندين. هذه النسبة تعكس الأهمية المستمرة للألمان في تشكيل وتوجيه الفيلق، حتى بعد تراجع وجودهم ككتلة جماعية.

وقد أشار الجندي السويسري-الألماني هنري سبينر، في مذكراته عن تجربته داخل الفيلق عام 1860، إلى وجود توترات عرقية حادة بين المجندين. فقد لاحظ أن جنود بافاريا، فورتمبيرغ والنمسا كانوا يكنون يحملون مشاعر عدائية تجاه نظرائهم البروسيين، بينما كان الألزاسيون يمقتون بينما البافاريين والنمساويين بسبب خلفيات تاريخية وسياسية معقدة. لذلك، أولت السلطات الفرنسية اهتمامًا خاصًا بتجنيد ضباط من أصل سويسري للفيف الأجنبي، الذي كان يتألف في معظمه من الألمان. يعود هذا الاهتمام إلى قدرة الضباط السويسريين على التفاهم بفعالية والتواصل مع مختلف الجنسيات التي كانت تتواجد في الفيلق الأجنبي.

في عام 1866، وبعد انتصار بروسيا على النمسا في الحرب النمساوية-البروسية، التي شاركت فيها مملكة هانوفر إلى جانب بروسيا، التزمت فرنسا الحياد مقابل الحصول على بعض الأقاليم. دخل نابليون الثالث في مفاوضات غير مباشرة مع بيسمارك، مطالبًا بضم مناطق مثل بافاريا، ماينز، بلجيكا، لوكسمبورغ الكبرى، وسويسرا الرومانديةإلى المجال الفرنسي، غير أن بروسيا رفضت هذه المطالب رفضًا قاطعًا. وردًا على ذلك، سعت باريس إلى زعزعة استقرار الجنوب الألماني، من خلال تحريض الدويلات المستقلة ضد بروسيا. وقد تزايد استياء العديد من الألمان، وخاصة الهانوفريين، بسبب سياسة بروسيا في فرض الضرائب الصارمة والخدمة الوطنية الإلزامية. نتيجة لهذا الاستياء، اضطر العديد من هؤلاء إلى الفرار من بلادهم بحثاً عن حياة أفضل في أماكن أخرى.

وقد سارعت فرنسا إلى استثمار هذا الظرف لصالحها، خاصة في مستعمرتها الجزائر. وبتوصية من الحاكم العام للجزائر آنذاك، ماكماهون، تقدمت السلطات الفرنسية في أكتوبر 1867 بطلب رسمي إلى الحكومة المركزية لاستقطاب الجنود الفارين من الجيش الهانوفري والبافاري، وتوجيههم نحو الخدمة في صفوف الفيلق الأجنبي الفرنسي. وقد لقي هذا المشروع دعمًا سياسيًا وعسكريًا، وأُدرج ضمن سياسة استعمارية أوسع هدفت إلى تحويل مسارات الهجرة الألمانية نحو الجزائر.

وبالفعل، تمت الموافقة على هذا الطلب، فوصل فوج يضم ما بين 1000 و1200 شخص، من بينهم ضباط وجنود سويسريون، التحقوا بالمهاجرين الهانوفريين الذين سبق أن لجؤوا إلى الجزائر بعد ضم بروسيا لبلادهم. ولم يكن هذا الاستقطاب مجرّد إجراء عسكري، بل كان جزءًا من إستراتيجية فرنسية أشمل هدفت إلى دمج هذه الهجرات المنظمة في المشروع الاستيطاني الفرنسي في الجزائر.

من جانبها، لم تبدِ بروسيا معارضة جدية لهذا التوجه، بل يبدو أنها كانت راضية بالتخلص من بعض العناصر المتشددة الذين كانوا يُعدّون مصدر اضطراب داخلي. وفي الوقت نفسه، أسهم هذا الترحيل في خلق إزعاج إضافي للسلطات الاستعمارية الأوروبية الأخرى، ما أضفى بعدًا جديدًا على للتوترات بين القوى الأوروبية في تلك المرحلة.[1]

وقد أدّت السياسة الخارجية التي انتهجها المستشار الألماني أوتو فون بيسمارك، الذي تولّى إدارة شؤون الرايخ حتى عام 1890، دورًا محوريًا في تهدئة الأجواء الأوروبية والحدّ من التوترات الاستعمارية. فقد تبنّى بيسمارك نهجًا براغماتيًا يقوم على موازنة القوى الكبرى وتفادي الدخول في صراعات خارجية، خصوصًا تلك المرتبطة بالتوسع الاستعماري. وبفضل دهائه السياسي، تجنّبت ألمانيا في عهده الانخراط المباشر في سباق التوسع الاستعماري الذي طبع العلاقات الدولية في أواخر القرن التاسع عشر.

(1)–Jean–Maurice Di Constanzo, op–cit, p–p11– 15.

ومن هذا المنطلق، عمل بيسمارك على توجيه فرنسا نحو توسيع إمبراطوريتها الاستعمارية خارج القارة الأوروبية، في محاولة منه لصرف نظرها عن القارة الأوروبية وتخفيف نزعتها الانتقامية، خاصة بعد هزيمتها في حرب 1870–1871 وخسارتها منطقتي الألزاس واللورين. وفي هذا السياق، لم تُبدِ ألمانيا معارضة فعلية لاحتلال فرنسا لتونس عام 1881، بل اكتفت بغضّ الطرف عن الحدث، بينما واصلت على نحو هادئ تعزيز قدراتها العسكرية والاقتصادية، بعيدة عن المنافسة الاستعمارية المباشرة.

غير أن هذا التوازن لم يدم طويلًا. فمع اعتلاء القيصر غليوم الثاني العرش عقب تنحي بيسمارك، شهدت السياسة الخارجية الألمانية تحولًا جذريًا نحو التوسّع الاستعماري، مما أضاف أبعادًا جديدة للتنافس بين القوى الاستعمارية الكبرى. وأصبحت منطقة المغرب الأقصى نقطة صراع حيوي بين القوتين، بالنظر إلى أهميتها الإستراتيجية على الصعيدين السياسي والاقتصادي. وقد ساهم هذا التحول في السياسة الألمانية أدى إلى تصعيد المنافسة الاستعمارية في شمال إفريقيا، خصوصًا أن المغرب يحد الجزائر عند إقليم وهران الذي كان يضم جالية ألمانية كبيرة. كما أن وجود عدد من الألمان الذين خدموا سابقًا في صفوف الفيلق الأجنبي الفرنسي زاد من تعقيد الوضع، إذ وُظف كعنصر دعائي وسياسي في سجال الهيمنة بين باريس وبرلين.

أثر التنافس بين فرنسا وألمانيا على الجزائر، لا سيما على المجتمع الألماني الصغير في المستعمرة، لكنه لم يكن ذا تأثير كبير على المستوى العام. ظهرت بعض المحاولات الألمانية لإثارة التمردات والاضطرابات ضد السلطات الفرنسية، لكنها كانت محدودة الانتشار. من أبرز هذه المحاولات تمرد رجل من بافاريا يدعى "بال" في 13 ديسمبر 1908، حيث قاد حوالي خمسين ألمانيًا من الفيلق الأجنبي الثاني للسيطرة على قطار في عين الحجر جنوب وهران، بهدف الوصول إلى الساحل. وعلى الرغم من صعوبة القبض عليهم، فقد تمكنت السلطات الفرنسية من إحباط المحاولة. وكشفت التحقيقات أن "بال" كان قد فر سابقًا من الفيلق، وأقنع زملاءه في الفيلق الأجنبي بأنه يعمل لصالح هيئة الأركان العامة الفرنسية، وأنه في مهمة سرية إلى طنجة.

استغل الطرفان موضوع الفيلق الأجنبي كذريعة لتعزيز التنافس الاستعماري بينهما، خاصة في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى. شنت الحركات الجرمانية[1] والدوائر العسكرية والبحرية الألمانية، وكذلك المنظمات المتخصصة مثل "رابطة الحماية ضد الفرقة الأجنبية" في ميونيخ و"الجمعية ضد استعباد الألمان في الفيلق الأجنبي"، حملات دعائية قوية ضد فرنسا. أما "الرابطة الدولية لحقوق الإنسان ضد الفرقة الأجنبية" فقد ركزت على النضال الدعائي عبر توزيع المنشورات واللافتات والبطاقات البريدية المصورة، حاملة شعار "ضد عار ألمانيا". تعرض هذه الوثائق بشكل مباشر وسائل التجنيد التي يستخدمها الفيلق الأجنبي، حيث يظهر الفيلق جالسًا أمام طاولة تعلوها كومة من العملات الذهبية، وتبرز أيضًا الإساءات والعقوبات القاسية، وحتى الإعدامات التي تعرض لها جنود الفيلق الأجنبي من قبل رفاقهم في السلاح.

وفي السياق نفسه، لعبت "الرابطة الدولية لحقوق الإنسان ضد الفيلق الأجنبي" دورًا محوريًا في تعبئة الرأي العام الألماني، من خلال نشر منشورات ولافتات وبطاقات بريدية مصوّرة، حملت شعارات صريحة من قبيل: "ضد عار ألمانيا". وقد ركزت هذه المواد الدعائية على كشف أساليب التجنيد التي يعتمدها الفيلق الأجنبي، والتي صُوّرت عبر رمزية مجند يجلس أمام طاولة تغطيها كومة من العملات الذهبية. كما أبرزت الانتهاكات التي يتعرض لها المجندون، من إساءات جسدية ونفسية، وصولًا إلى العقوبات القاسية التي بلغت حدّ الإعدام، والتي كانت تُنفذ أحيانًا من قبل رفاقهم في السلاح.

مع مرور الوقت، تراجعت نسبة المجندين الألمان في صفوف الفيلق الأجنبي الفرنسي من 34% في عام 1904 إلى 16 أو 17% عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية. يعكس هذا الانخفاض نجاحًا كبيرًا للدعاية الألمانية التي كانت تستهدف تقليل مشاركة الألمان في الفيلق الأجنبي الفرنسي. فقد تمكنت الدعاية من تصوير الفيلق على أنه وسيلة لاستغلال الألمان في خدمة مصالح فرنسا الاستعمارية، مما دفع العديد من الألمان إلى تجنب الانضمام إليه. في المقابل، كانت فرنسا تعتمد

[1] -تيارات سياسية فكرية ظهرت في أوروبا، بالخصوص في ألمانيا، منذ القرن التاسع عشر، كانت تدعو إلى توحيد الشعوب والدول الناطقة بالألمانية أو ذات الأصول الجرمانية تحت سلطة ألمانية واحدة، في إطار إمبراطورية جرمانية كبرى. ينظر: خنساء زكي شمس الدين، دور المستشار الألماني في تحقيق الوحدة الألمانية 1848- 1890، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط1، برلين، ألمانيا، 2023، ص-ص52- 61.

بشكل كبير على الفيلق الأجنبي لتعزيز قدراتها الدفاعية، وهو ما جعل تراجع نسبة المجندين الألمان مصدر قلق كبير للسلطات الفرنسية. ومع تصاعد الحملة الألمانية ضد الفيلق، ازدادت مخاوف فرنسا من احتمالية تسلل شبكات تجسس أو خيانة داخل صفوف الجيش، مما أدى إلى توتر العلاقة مع المجندين الألمان وزيادة التوتر بين البلدين خلال تلك الفترة الحساسة من التاريخ.

وفي المقابل، غالبًا ما يُبالغ في تقدير عدد السويسريين في الفيلق الأجنبي، إذ أظهرت الإحصاءات أن نسبتهم لم تتجاوز 6% من مجموع المجندين، ولكنهم كانوا أكثر تمثيلًا في صفوف الضباط، وذلك نتيجة للأسباب التي تم ذكرها. دراسة أجريت حول تركيبة الفيلق للفترة ما بين 1831 و1903 أظهرت أن نسبة السويسريين بين الضباط بلغت 17.8%، مقارنةً بـ 9.5% من الألمان. هذا التوزيع يبرز الدور البارز الذي لعبه المجندون السويسريون في القيادة والإدارة داخل الفيلق، على الرغم من قلة عددهم بين المجندين مقارنةً بالألمان.

وقد برز عدد من الشخصيات السويسرية الألمان في المراتب العليا للجيش الفرنسي بفضل مسارهم في الفيلق الأجنبي. من بينهم اللواء السويسري تيوفيل فوارول (1853–1871)، الذي حلّ في 26 أبريل 1833 محلّ الدوق دوروفيغو في الجزائر، قبل مغادرته في ديسمبر 1834. كما يُذكر الجنرال ألكسندر شارل بيريغو، قائد أركان دامريمون، الذي أُرسل إلى عنابة سنة 1833، وتوفي متأثرًا بجراحه خلال الحصار الأول لقسنطينة. ويضاف إلى هؤلاء الجنرال شرام، وزير الحرب في عهد لويس نابليون بونابرت (مارس 1850- يناير 1851).[1]

ويُعد يوجين دوماس من أبرز العسكريين ذوي الأصول السويسرية الذين كرّسوا حياتهم المهنية في خدمة فرنسا، متبعًا بذلك نهج والده. بدأ دوماس مسيرته في المكاتب العربية التابعة للجيش الفرنسي، حيث شغل رتبة ملازم، ثم أُوفد إلى الجزائر سنة 1835 لتدريب الفوج الثاني من الرماة الأفارقة. وفيما بعد، التحق بفيلق الشرق كضابط، ليرتقي إلى رتبة ملازم أول، ويُعيَّن قائدًا لهذا الفيلق خلال الحملة على بجاية سنة 1847. وفي عام 1850، تمت ترقيته إلى رتبة عميد، حيث تولى قيادة فرقة الصبايحية، قبل أن يُستدعى مجددًا للخدمة داخل التراب الفرنسي.[2]

---

[1]–Jean–Maurice Di Constanzo, op–cit, p–p11– 15.

[2]–Ibid, p–p 116– 118.

ولم يكن حضور الألمان في الجيش الفرنسي أقل شأنًا، إذ تبوأ عدد منهم مناصب عليا بفضل انخراطهم في الفيلق الأجنبي. من أبرزهم الضابط كونراد، الذي شغل منصب العقيد الرابع في الفيلق منذ عام 1836. كما يُعد جان إرنست هنري بامبرغ نموذجًا آخر لهذا المسار؛ فقد بدأ خدمته في صفوف الفوج الثاني للمشاة السويسرية، ثم التحق بالفيلق الأجنبي في أكتوبر 1831. تدرج بامبرغ في الرتب العسكرية ليُصبح ملازمًا ثانيًا سنة 1835، وحصل على الحقوق المدنية الفرنسية عام 1841، قبل أن يُمنح وسام فارس في جوقة الشرف سنة 1847. أنهى مسيرته العسكرية بتقاعده برتبة نقيب سنة 1850، ليُصبح بعدها مواطنًا فرنسيًا.[1]

أما الجالية المالطية المقيمة في الجزائر، فقد أبدت رغبة قوية في نيل الجنسية الفرنسية، مدفوعة برغبتها في التحرر من الخدمة العسكرية الإلزامية. فعلى الرغم من أن المالطيين كانوا معفيين من الخدمة في بلادهم التي كانت خاضعة للحماية البريطانية، إلا أن التجنيس في الجزائر كان يعني الانخراط الفوري في الخدمة العسكرية كشرط للمواطنة. وقد أدى هذا الوضع إلى انضمام عدد كبير من الشباب المالطي إلى صفوف الفيلق الأجنبي، لا سيما مع اندلاع الحرب العالمية الأولى. وقد خاض العديد منهم المعارك إلى جانب القوات الفرنسية، وسقط عدد كبير منهم في جبهات القتال، فخُلّدت أسماؤهم على النصب التذكارية في الجزائر، في شهادة رمزية على تضحياتهم في سبيل الاندماج الكامل في المجتمع الاستعماري الفرنسي.[2]

وشهدت الجالية الإيطالية بدورها مشاركة واسعة في صفوف الجيش الفرنسي، سواء من خلال الفوج الرابع للفيلق الأجنبي أو الجيش النظامي،[3] منذ بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر وحتى الاستقلال. ويُقدّر عدد الإيطاليين الذين التحقوا بالخدمة بنحو 60,000 رجل. وقد اعتُبرت الخدمة العسكرية وسيلة فعالة للحصول على الجنسية الفرنسية، رغم أن اتفاقية 1862 التي عُدّلت لاحقًا لم تشمل جميع الفئات؛ إذ ركّزت أساسًا على الإسبان المولودين في فرنسا، ما أدى إلى تهميش شرائح

---

(1)–Ibid p–p14– 15.

(2)–Marc Donat, (l'émigration des maltais…), op–cit, p122.

(3)–Stéfaine Prezioso, les italiens en France au prisme de l'engagement volontaire: les raisons de l'enrôlement dans la Grande guerre (1914– 1915), cahiers de la Méditerranée, 81, 2010, p148.

واسعة من المهاجرين، خصوصًا أولئك الذين وُلدوا في إيطاليا وقدموا إلى الجزائر قبل استدعائهم للخدمة العسكرية.[1]

مع اندلاع الحرب العالمية الأولى، أطلق الشاعر والكاتب بلايس سندار نداءً مؤثرًا موجّهًا إلى المثقفين الفرانكوفونيين المقيمين في فرنسا منذ فترة طويلة، حثّهم فيه على التجنيد والانخراط في الحرب. كان نداؤه صريحًا ومؤثرًا، حيث قال: "الوقت حرج، يجب على كل رجل يستحق هذا الاسم أن يتصرف اليوم، يجب أن يمنع نفسه من البقاء غير نشط وسط أكبر انفجار عرفه التاريخ. أي تردد سيكون جريمة. لا كلام، فقط الأفعال. (...) الأجانب أصدقاء فرنسا، الذين تعلموا حبها والاعتزاز بها كوطن ثاني أثناء إقامتهم في أراضيها، يشعرون بحاجة ماسة لتقديم أذرعهم لها." جاءت هذه الدعوة في سياق حملة واسعة لحشد المتطوعين الأجانب من مختلف الجنسيات، دعمتها جمعيات مثل "أصدقاء فرنسا"، وأسفرت عن استجابة فورية وواسعة.

استجاب الآلاف من المتطوعين الإيطاليين لهذا النداء بحماسٍ بالغ، مظهرين رغبتهم القوية في الوقوف إلى جانب فرنسا والدفاع عن قيمها في وجه العدوان الألماني. فقد توجه أكثر من 8000 إيطالي في 3 أغسطس 1914 إلى مكاتب التجنيد التي افتتحتها جمعية أصدقاء فرنسا، حيث تقدموا بطلباتٍ للالتحاق بالحرب تحت اسم "المتطوعين لمدة الحرب". تم إرسال هذه الطلبات لاحقًا إلى وزارة الحرب الفرنسية، ما يعكس التزامًا ملحوظًا من الجالية الإيطالية في فرنسا، على الرغم من المواقف السياسية التي كانت تتسم بالحياد الرسمي لإيطاليا في بداية الحرب. وقد تبعت هذه الدعوة نداءات أخرى وجهت إلى الجاليات الأمريكية والأرمنية واليونانية، في إطار جهودٍ واسعة لحشد الدعم من الجاليات الأجنبية المتواجدة في فرنسا، بهدف تعزيز الجيش الفرنسي في صراعه ضد القوى المركزية.

وبفعل هذا التنوع، أصبح الفيلق الأجنبي بمثابة بوتقة جمعت رجالًا من خلفيات متباينة: عديمي الجنسية، المطرودين من أوطانهم، والفارين من مجتمعاتهم، ممن وجدوا في هذا الفيلق ملاذًا وفرصة لإعادة بناء ذواتهم. وقد تنوعت اللغات المستخدمة في صفوفه؛ إذ استُعملت اليديشية والبولندية في القرن التاسع عشر، والروسية في عشرينيات القرن العشرين، بينما برزت

---

[1]–Gaston Loth, op– cit, p463.

الإسبانية والإيطالية في الثلاثينيات. غير أن اللغة الألمانية ظلّت الأكثر تداولًا داخل الفيلق، في ظل وجود عدد كبير من المجندين الألمان. فمن بين أكثر من 600,000 جندي خدموا في الفيلق الأجنبي بين عامي 1830 و1962، كان هناك نحو 210,000 ألماني، و60,000 إيطالي، و50,000 بلجيكي، و40,000 إسباني، و30,000 سويسري، مما يظهر أن هذا الفيلق كان صورة مصغرة للتنوع العرقي والثقافي الذي شهدته الإمبراطورية الفرنسية خلال خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين.[1]

[1]– Stéfaine Prezioso, op– cit, p149.

الفصل الثاني: الأوضاع الاقتصادية للجاليات الأوروبية في الجزائر 1870- 1939

المبحث الأول: الواقع الزراعي للجالية الأوروبية: ظروفهم وأنماط استغلالهم للأراضي

المبحث الثاني: الحياة الصناعية والتجارية للمستوطنين الأوروبيين

المبحث الثالث: ظروف المستوطنين الأوروبيين في قطاع الصيد البحري

تعتبر الأوضاع الاقتصادية للجاليات الأوروبية في الجزائر خلال عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة نقطة محورية لفهم طبيعة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية التي سادت في المستعمرة. فقد لعبت هذه الجاليات، التي شملت الفرنسيين والإيطاليين والإسبان والألمان والمالطيين والسويسريين وغيرهم، دورًا رئيسيًا في تشكيل بنية الاقتصاد الاستعماري، الذي صُمّم بالأساس لخدمة مصالح الدولة الفرنسية وتعزيز نفوذها في الجزائر.

لم تكن هذه الجاليات مجرد مجموعات مهاجرة تبحث عن فرص اقتصادية، بل كانت أدوات فعّالة ضمن مشروع استعماري استغلالي متكامل. من خلال استثماراتها المكثفة في قطاعات متنوعة، كان للاقتصاد الجزائري طابع يخدم الاقتصاد الفرنسي بصورة أساسية. شكلت الزراعة، التجارة، الصناعة، والصيد البحري الأعمدة الرئيسية لهذا الاقتصاد.[1]

خلال الفترة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، صدرت سلسلة من القرارات والقوانين التي مكنت السلطات الفرنسية من مصادرة الأراضي الجزائرية وإعادة توزيعها لصالح المستوطنين الأوروبيين والشركات الفرنسية. بدأ ذلك بقرارات عام 1830 و1833 التي سمحت بمصادرة أملاك المسلمين وأراضي الأوقاف والأراضي غير الموثقة. تلا ذلك أوامر عام 1844 و1846 التي سمحت ببيع أراضي الأوقاف ومصادرة أراضي القبائل الرحل، مما أدى إلى مصادرة مئات الآلاف من الهكتارات.

في عهد نابليون الثالث، تم توزيع عشرات الآلاف من الهكتارات لصالح الشركات الفرنسية والنخب الأوروبية. بعد ثورة الشيخ المقراني عام 1871، صادرت فرنسا 2.5 مليون هكتار. كما تم منح 100 ألف هكتار للنازحين الفرنسيين من الألزاس واللورين عام 1876، و100 ألف هكتار أخرى للشركة الجزائرية في قسنطينة عام 1877. هذه الإجراءات تعكس سياسة منهجية لتفكيك الملكية التقليدية الجزائرية وإعادة توزيع الأراضي لصالح المصالح الفرنسية، مما غير البنية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر بشكل جذري.[2]

---

[1]-ساعد أسامة صاحب منعم، الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830- 1962 ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، مج4، ع3، ص223.

[2]- مسعود مجاهد، الجزائر عبر الأجيال، دار الأيتام الإسلامية، الأردن، 1960، ص21- ص23.

المبحث الأول:الو اقع الزراعي للجالية الأوروبية: ظروفهم و أنماط استغلالهم للأراضي:

كان قطاع الزراعة من أبرز المجالات التي استفاد منها المستوطنون الأوروبيون في الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية، حيث تم تخصيص مساحات شاسعة من الأراضي الخصبة لصالحهم، ما أدى إلى تغييرات جذرية في ملكية الأراضي ونمط استغلالها. هذه السياسة لم تقتصر فقط على تمكينهم من السيطرة على الأراضي الزراعية، بل أيضًا أدت إلى تحويل النظام الزراعي في الجزائر من نظام تقليدي يعتمد على الزراعة الصغيرة إلى نظام زراعي موجه لخدمة مصالح الاستعمار الفرنسي.

وعلى الرغم من هيمنة السكان المحليين كقوة عاملة في الزراعة، إلا أن المستوطنين الأوروبيين، وخاصة الفرنسيين، سيطروا على الأراضي الزراعية الكبرى. وقد مكنتهم التسهيلات القانونية والإدارية من استغلال هذه الأراضي بشكل كبير، في حين عانى الفلاحون الجزائريون من التهميش ودفع الضرائب والعمل في الأرض تحت ظروف صعبة.

أدت هذه السياسات إلى تقسيم اجتماعي اقتصادي واضح، حيث تم الاستيلاء على الأراضي من قبل الفلاحين الجزائريين قسرًا أو عبر قوانين الاستيطان التي جرت في مصلحة المستوطنين. وبهذا، توسعت الفجوة بين المستوطنين والأهالي، بينما استفادت الجاليات الأوروبية من الإنتاج الزراعي، لا سيما الحبوب والزيتون والحمضيات، لتلبية احتياجات السوق الفرنسي والتصدير إلى أوروبا.

مع بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر، عانت الجالية الإسبانية من أوضاع اقتصادية واجتماعية هشة، حيث واجهت تحديات كبيرة لتحقيق الاستقرار والصعود الاجتماعي. كان النجاح في تجاوز هذه الأوضاع مرهونًا بعاملين أساسيين: الأول هو تبني روح الاستقرار والسعي الدؤوب لتحسين ظروف المعيشة، والثاني هو توفر الموارد الضرورية التي تمكنهم من بناء حياة أفضل. إلا أن الإسبان، في بداية وجودهم في الجزائر، افتقروا إلى كلا الشرطين.

وصل الإسبان إلى الجزائر في حالة من الفقر المدقع، حتى أن الفرنسيين أطلقوا عليهم اسم "الحلزون"، في إشارة إلى تنقلهم المستمر بحثًا عن الرزق في بيئة قاسية. عاشوا في ظروف شديدة

الصعوبة، معتمدين على العمل الموسمي خلال فصلي الخريف والصيف لتأمين قوت يومهم، بينما كانوا يعانون من شبح الجوع خلال فصل الشتاء.[1]

ورغم هذه التحديات، أثبت الإسبان قدرتهم على التكيف والصمود. من خلال عملهم الدؤوب، تمكنوا من تحسين أوضاعهم تدريجيًا، ليصبحوا فيما بعد قوة اقتصادية مؤثرة، خصوصًا في القطاع الزراعي.[2] لعبت الجالية الإسبانية دورًا محوريًا وريادًيا في تطوير الزراعة، لا سيما في منطقة وهران، حيث أثبتت تفوقها في هذا المجال، وأسهمت في دفع عجلة التطور الاقتصادي في المنطقة.

ومع مرور الوقت، وعلى الرغم من أن مشاركتهم لم تكن في الأصل جزءًا من المبادرة الاستعمارية الفرنسية، إلا أن نشاطهم الاقتصادي واندماجهم التدريجي في النظام الاستعماري جعلهم قوة مؤثرة في إعادة تشكيل البنية الاستعمارية. تحول العديد منهم إلى مستوطنين أسهموا في تعديل الهيكل المخطط له، مما أدى إلى تقليص الهيمنة الفرنسية المباشرة على الأدوار التنفيذية، وتحويلها إلى أدوار إشرافية وتنظيرية. وتعكس هذه الديناميكية غير المتوقعة دور الأطراف الأجنبية في تشكيل المشهد الاستعماري بما يتجاوز النوايا الأصلية للمشروع الفرنسي.[3]

ونظرًا للأهمية البارزة التي أولاها الإسبان لفلاحة الأرض، ينبغي التطرق إلى المهن الزراعية المتنوعة التي مارسوها في هذا القطاع الحيوي. فقد تواجدوا في مختلف مستوياته، بدءًا من المستصلحين الذين عملوا على استصلاح الأراضي وإعدادها للزراعة، مرورًا بالعمال والعمال الموسميين الذين قدموا جهودهم في مواسم معينة لتلبية احتياجات الإنتاج الزراعي، ووصولًا إلى المزارعين الذين تولوا إدارة واستغلال الأراضي الزراعية بأنفسهم، والمستأجرين الذين عملوا ضمن إطار عقود إيجار، وانتهاءً بالملاك الذين امتلكوا الأراضي وساهموا في تطويرها واستغلالها.[4]

---

(1)–Jean Jacques Jordi, op–cit, p 180.

(2)–Charles Rivière, Hipplyte Lecq, op– cit, 131.

(3)–Jean Jacques Jordi, op–cit, p179.

(4)–Ibid, 183.

علاوة على ذلك، لا يمكن التغاضي عن الإسبان الذين استفادوا من عملية التنازل المجاني (الإمتيازات) التي أقرتها السلطات الفرنسية خلال السنوات الأولى للاحتلال، بهدف تشجيع الاستيطان الأوروبي.[1]

مع بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر، لم تكن الحاجة إلى اليد العاملة الزراعية ملحة، ولم يكن المزارعون المهاجرون في تلك المرحلة سوى حفارين بسيطين يعملون في مهام أساسية وغير متخصصة. لكن مع بداية الاستيطان الفرنسي بين عامي 1840 و1850، تغيّر المشهد الزراعي بشكل كبير، وبدأت تظهر الحاجة الملحة إلى أيدٍ عاملة جديدة لدعم المشاريع الاستيطانية الطموحة.[2]

بدأت عملية الاستيطان في الغرب الجزائري مع مطلع أربعينيات القرن التاسع عشر، وهي الفترة التي تزامنت مع الموجة الثانية من الهجرة الإسبانية إلى مدينة وهران. تركزت هذه الهجرة خصوصًا من مناطق مورسيا وأليكانتي، نتيجة للظروف الصعبة التي شهدتها إسبانيا آنذاك. في هذا الإطار، حرصت السلطات الفرنسية، بناءً على تقارير قناصلها في إسبانيا، على تسهيل دخول العمال الزراعيين والفلاحين الإسبان، الذين كانت حياتهم قد تعرضت للدمار بسبب الأحداث السياسية والاقتصادية في بلادهم.

وقد أشارت التقارير ذاتها إلى أن المهاجرين الإسبان كانوا يفتقرون إلى الموارد المالية الكافية، ولم يمتلكوا مهارات زراعية متخصصة، وهو ما كان متوقعًا نظرًا لوضعهم الهش في وطنهم الأصلي، حيث كانوا يعيشون في ظروف أشبه بالاغتراب الاجتماعي والاقتصادي. ورغم ذلك، لعب هؤلاء المهاجرون دورًا حيويًا في تلبية احتياجات الاستيطان الزراعي، حيث شكلوا العمود الفقري للعمالة الزراعية التي ساعدت في استصلاح الأراضي وتحويلها إلى مساحات زراعية منتجة تخدم الاقتصاد الاستعماري الفرنسي.[3]

كما شكل الطلب المرتفع على العمالة في المستعمرة الفرنسية عاملًا رئيسيًا لجذب المهاجرين من أليكانتي، حيث فضل أرباب العمل الفرنسيون توظيف الإسبان بفضل خبرتهم الزراعية، إذ

---

[1] - حياة قنون، (دور ومكانة الاسبان...)، المرجع السابق، ص99.

[2]–Jean Jacques Jordi, op–cit, p197.

[3]–Ibid, op–cit, p179.

كانوا يقومون بالمهام نفسها التي اعتادوا عليها في أليكانتي. كما لعب الفارق الكبير في الأجور دورًا محوريًا، حيث كانت الرواتب في الجزائر أعلى بكثير مقارنة بتلك في أليكانتي، ما جعل الهجرة خيارًا جذابًا للعديد من الإسبان الساعين لتحسين أوضاعهم الاقتصادية. [1]

من أولى المهام التي تولّاها الإسبان عند وصولهم إلى الجزائر كانت استصلاح الأراضي وإعدادها للنشاط الزراعي. وقد تركز وجودهم بشكل ملحوظ في المراكز الاستيطانية الجديدة، حيث استعانت الحكومة الفرنسية بخدماتهم كعمال في إزالة الأشجار، وتأهيل الأراضي، وتنفيذ أعمال التطهير،[2] بالإضافة إلى العمل كمديرين في المزارع المعزولة. وجاء هذا الاعتماد على العمالة الإسبانية لتعويض العجز في اليد العاملة الفرنسية، التي أثبتت عدم قدرتها على التأقلم مع الظروف البيئية والاجتماعية في الجزائر.

ولعبت الشركات الكبرى دورًا حيويًا في تعزيز الهجرة الإسبانية إلى الجزائر بهدف استغلال الإمكانات الزراعية الواسعة. ومن أبرز هذه الشركات، "شركة الاتحاد الزراعي لإفريقيا"، والتي تأسست في أغسطس 1848، وكانت الأولى في التعاقد مع مقاولين إسبان للقيام بأعمال تطهير الأراضي. تضمنت هذه العقود حرث الأرض بعمق 40 سم مقابل أجر بلغ 300 فرنك لكل هكتار.

كانت عمليات تطهير الأراضي تُنفَّذ بشكل رئيسي خلال فصل الشتاء، حيث يسهل العمل بفضل رطوبة التربة. وفي فصل الصيف، كان العمال الإسبان يجففون الجذور الناتجة من التطهير، ليعيدوا استخدامها في صناعة الفحم الذي يُباع لاحقًا بأسعار جيدة، مما أتاح لهم مصدر دخل إضافيًا.

وعقب سقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية، برز الإسبان كقوة رئيسية في مجال تطهير الأراضي واستصلاحها في الجزائر، ويعود ذلك إلى عاملين محوريين: الأول هو إزالة العقبات التي حالت دون توسع الاستيطان الحر بموجب قانون عام 1863، والثاني هو إلغاء نظام الامتيازات، مما أتاح فرصة أكبر للقطاع الخاص لتطوير الأراضي.

---

(1)–Alba Valdés Pena, op– cit, p92.

(2)–GGA, L1, Sujet de l’émigration espagnole.

تزامنت هذه التحولات مع انطلاق مشاريع استصلاح واسعة النطاق، حيث اعتمد الملاك الفرنسيون على شركات رأسمالية ومجموعات من المقاولين للإشراف على تلك العمليات. ولتنفيذ الأعمال، لجأ هؤلاء إلى توظيف العمال الإسبان الذين اكتسبوا خبرة عملية في هذا المجال داخل المستعمرة.[1]

كان الملاك الفرنسيون يقومون بتأجير أراضيهم للإسبان لمدة تتراوح بين سنتين وخمس سنوات، ليعملوا خلالها على استصلاحها. كما شُكِّلت فرق عمل إسبانية، عُرفت تاريخيا بـ: "Cuadrillas"[2]، لتنفيذ عمليات الاستصلاح بشكل منظم، مما ساهم في تعزيز الاعتماد على العمالة الإسبانية كعنصر رئيسي في تطوير القطاع الزراعي في الجزائر.[3]

كانت عملية تطهير الأراضي تعتمد على نظام هرمي متكامل مستوحى من الأسلوب الإسباني المعروف بـ"al estajo". في البداية، يقوم المقاول الرئيسي، الذي يشغل دور رئيس العمال، بزيارة الموقع المستهدف لتقييم الأرض وتحديد تكلفة تطهير الهكتار الواحد، والتي تختلف بناءً على مساحة الأرض المراد استصلاحها ونوع الغطاء النباتي السائد فيها.

بعد الاتفاق مع مالك الأرض وتوقيع العقد، يقوم المقاول بتوزيع قطع الأراضي الممنوحة ضمن الامتياز على رؤساء الفرق بموجب عقود فرعية. بدورهم، يعيد رؤساء الفرق توزيع الأراضي على العمال ضمن فرقهم، ويتم ذلك أحيانًا على مستوى فردي أو عائلي، حيث تتولى كل مجموعة أو فرد قطعة معينة من الأرض.

وفقًا لهذا النظام، يكون العامل الذي يقوم بعملية الاستصلاح له الحق في جني أول محصول من الأرض الممنوحة له، والذي يعود إليه بالكامل كجزء من مكافأته على جهده. هذا

---

[1]–Jean Jacques Jordi, op–cit, p198.

[2] -كلمة إسبانية تستخدم في عدة سياقات في اللغة الإسبانية، وفي السياق التاريخي الاجتناعي والاقتصادي استخدمت في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين في الإشارة إلى مجموعة من العمال الموسمين أو فرق من الصيادين. ينظر: قاموس عربي- إسباني.

[3]- حياة قنون، (دور ومكانة الاسبان...)، المرجع السابق، ص103.

النظام لم يكن فقط وسيلة لتوزيع العمل، بل كان يهدف أيضًا إلى تحفيز العمال على تقديم أفضل ما لديهم في عمليات التطهير والاستصلاح.

كانت الأراضي المغطاة بأشجار النخيل الصغيرة أقل طلبًا في عمليات الاستصلاح بسبب صعوبة إزالة جذورها العميقة. ومع ذلك، كانت هذه الأراضي المستصلحة توفر أجورًا أعلى، حيث تراوحت بين 120 و500 فرنك للهكتار، بالإضافة إلى إمكانية بيع أوراق الأشجار لمصنعي المنتجات النباتية.

من جهة أخرى، كانت الأراضي المغطاة بأشجار البلوط والعرعار والضرو أكثر طلبًا، حيث تراوحت الأجور بين 80 و250 فرنك للهكتار. وكان الخشب المستخرج من هذه الأشجار يُستخدم في صناعة الفحم، اللحاء، أو الأثاث البسيط. وبذلك، تمكن المستصلحون من زيادة أرباحهم من خلال الاستفادة من المنتجات الجانبية لهذه الأشجار، مما ساعد على تحسين دخلهم من عمليات الاستصلاح.

وبقي الإسبان مسيطرين على هذا المشهد حتى بداية القرن العشرين، وهذا بعد تباطؤ وتيرة الهجرة بسبب الحروب، وظهور المنافسة المغربية لهم خاصة سكان الريف، الذين بدؤوا يحلون تدريجيا محلهم دون صدام كبير. بحلول عام 1908، عملت مجموعة من العمال الإسبان في واحدة من آخر عمليات التطهير الكبرى، حيث كانت أنشطتهم تتركز على طول الطريق الرابط بين تلمسان، توران (صبرة)، لالا مغنية، ووجدة، ما شكّل نهاية من حقبة مساهمة المستصلحين الإسبان في القطاع الزراعي الاستعماري بالجزائر.

بعد سنوات من الجهد المضني في تطهير الأراضي، تمكن المستصلحون من ادخار مبالغ بسيطة كانت كافية لتحقيق استقرار معيشي بسيط، حيث استثمروا مدخراتهم في شراء منزل صغير، قطعة أرض زراعية، أو رأس مال يتيح لهم العودة إلى مهنته الأصلية، مثل العمل كخباز أو حداد أو نجار.

وفي المجمل، يمكن القول إن العمال الإسبان فرضوا سيطرتهم تقريبًا على مهنة استصلاح الأراضي، حيث لعبوا دورًا محوريًا في تحويل مساحات واسعة إلى أراضٍ صالحة للزراعة. واستمرت

هيمنتهم على هذه المهنة طوال الفترة الممتدة من عام 1865 حتى عام 1908، ما جعلهم جزءًا لا يتجزأ من البنية الزراعية في المستعمرة.

من بين الأنشطة التي برع فيها الإسبان في الجزائر كان جمع الحلفاء، وهو النشاط الذي بدأ مرتبطًا بعمليات التطهير الكبيرة التي جرت بين 1870 و1890.[1] ومع مرور الوقت، تحول جمع الحلفاء إلى مصدر رئيسي للثروة بالنسبة لهم.[2] انتشر استغلال الحلفاء بشكل واسع في أنحاء الجزائر، لا سيما في منطقة الهضاب العليا جنوب شرق عمالة وهران.

قبل عام 1860، كانت مدينتا وهران وأرزيو وحدهما تستغلان نبات الحلفاء، الذي كان استخدامه محليًا مقتصرًا على صناعة الأطباق وبعض الأدوات المنزلية البسيطة التي احتاجها السكان الأصليون في حياتهم اليومية.[3] ومع انخفاض إنتاج الحلفاء في إسبانيا، خاصة في مقاطعة مورسيا بعد استنزاف مواردها، توجه الاهتمام نحو باقي مناطق عمالة وهران الغنية بهذا النبات. ما أدى إلى توسيع نطاق استغلاله ليصبح مصدرًا اقتصاديًا هامًا.

ابتداءً من عام 1862، شهد تصدير الحلفاء من الجزائر تطورًا ملحوظًا، حيث تضاعفت نسبة الصادرات بشكل كبير. بين عامي 1869 و1870، ارتفعت معدلات التصدير بنسبة 400% خلال عام واحد فقط، ويرجع هذا الارتفاع إلى الطلب المتزايد في كل من إسبانيا وبريطانيا، حيث كان الحلفاء مادة أساسية في صناعة الورق.

مع زيادة الطلب على الحلفاء في صناعة الورق، أصبح من الضروري توسيع الإنتاج بشكل كبير لتلبية هذا الاحتياج. ونتيجة لذلك، ازداد الطلب على اليد العاملة في الجزائر لتغطية احتياجات الجمع والنقل، خاصة في منطقة سعيدة، لتغطية احتياجات جمع الحلفاء ونقلها. وقد شجعت الشركات المالكة لامتيازات تصدير الحلفاء الإسبان على الانتقال إلى الهضاب العليا للعمل في هذا المجال، حيث تبين تفوقهم الواضح على السكان المحليين في القدرة الإنتاجية. فعلى سبيل المثال، كان السكان المحليون، الذين يعملون عشر ساعات يومياً، ينتجون في المتوسط 130

---

[1]–Jean Jacques Jordi, op–cit, p199, 200.

[2]– Alba Valdés Pena, op– cit, p87.

[3]- حياة قنون، (دور ومكانة الاسبان...)، المرجع السابق، ص103.

كيلوغراماً من الحلفاء الجافة. في المقابل، كان الإسباني الشاب قادرًا على إنتاج 200 كيلوغرام، بينما كان الطفل ينتج حوالي 35 كيلوغرامًا، والرجل المسن حوالي 90 كيلوغرامًا.

في تلك الحقبة، تميزت منطقة الهضاب العليا بأجور مرتفعة نسبياً للعمال الإسبان، حيث بلغ متوسط أجر العامل حوالي 6 فرنكات يوميًا. هذا الرقم كان استثنائيًا مقارنةً بمستويات الأجور في وهران، حيث لم تتجاوز أجور العمال المؤهلين بين 2.5 و3 فرنكات يوميًا. ومع ذلك، لم تستمر هذه الظروف المواتية طويلًا. ابتداءً من عام 1873، حصلت الشركة الفرنسية الجزائرية على امتياز لاستغلال مساحة شاسعة من الأراضي بلغت 300 ألف هكتار، مخصصة لجمع الحلفاء. ضمن هذا الامتياز بناء خط سكة حديد يربط بين أرزيو وسعيدة، لتسهيل عمليات نقل الحلفاء. إلى جانب ذلك، أُعطيت امتيازات أصغر حجماً كان يُشغلها في الغالب العمال الإسبان، مما ساعد على استمرار دورهم الأساسي في استغلال الحلفاء بالرغم من التغيرات الكبيرة التي طرأت على القطاع.

اعتمدت الشركة الفرنسية بشكل كبير على العمالة الإسبانية في استغلال الحلفاء، لدرجة أن بعض ورش العمل كانت تضم فرقًا مكونة بالكامل من العمال الإسبان. لم يقتصر دورهم على جمع الحلفاء، بل شغلوا أيضًا جميع الوظائف داخل الشركة، بما في ذلك قيادة العربات التي وفرتها الشركة لنقل الحلفاء قبل اكتمال خط السكة الحديدية. أما المناصب الإدارية والتجارية، فقد احتُفظ بها للفرنسيين.

مع مرور الوقت، خفضت الشركة الأجور لتتراوح بين 2.5 و5 فرنكات يوميًا في مناطق التل، وبين 2.5 و3 فرنكات في مناطق الهضاب العليا. ورغم هذه التخفيضات في الأجور، استمرت المنطقة في جذب العمال المهرة، مما يؤكد أهمية هذه الصناعة ودورها الاقتصادي، بالإضافة إلى المكانة المميزة التي حافظ عليها العمال الإسبان داخل سوق العمل المحلي.

بين عامي 1872 و1880، بلغ عدد العمال الإسبان العاملين في الشركة الفرنسية الجزائرية نحو 4000 عامل، مما يعكس الدور المحوري للعمالة الإسبانية في استغلال موارد الحلفاء بالجزائر. وفي عام 1880 تحديدًا، اتخذت الشركة خطوة إضافية لتعزيز إنتاجها، حيث قامت بتجنيد 3000

عامل حصاد من منطقة ألميرية في إسبانيا، التي تتمتع بخبرة تقليدية في التعامل مع نبات الحلفاء، مما ساعد على تعزيز الإنتاجية وتحسين عمليات استغلال هذا المورد الحيوي.[1]

شهد استغلال الحلفاء في الجزائر تحديات كادت أن توقف هذا النشاط الحيوي بسبب المقاومة التي قادها الشيخ بوعمامة. ففي 11 يونيو 1881، استهدفت قواته مجموعة من العمال الإسبان الذين كانوا يعملون في جمع الحلفاء في مناطق خلف الله، وفرندة، وعين الحجر بالقرب من سعيدة وتيارت.[2]وأسفر الهجوم، بحسب التقارير الفرنسية، عن مقتل نحو 100 عامل إسباني وأسر ما يقارب 600 آخرين، بالإضافة إلى تدمير واسع النطاق شمل القرى والمزارع، وحرق آلاف الأطنان من الحلفاء.

كانت الخسائر كبيرة، وأثار الهجوم موجة من الذعر بين العمال الإسبان.[3] طالب العديد منهم بالعودة إلى إسبانيا، مما أدى إلى موجة نزوح جماعي، حيث لجأوا إلى استخدام قوارب الصيد للوصول إلى مدن مثل أليكانتي وقرطاجنة. وقد أثرت هذه الأحداث بشكل كبير على استمرارية استغلال الحلفاء وألقت بظلالها على الاستقرار الاقتصادي في المنطقة.[4]

بعد الحادثة، واجهت الشركة الفرنسية الجزائرية تحديات كبيرة في تأمين العمالة الإسبانية للعمل في منطقة الهضاب العليا، ما دفعها إلى اتخاذ تدابير عاجلة، تمثلت في رفع أجور العمال بنسبة وصلت إلى 70%. ارتفعت الأجور خلال الفترة من 1888 إلى 1892 من 2.5 إلى 5 فرنكات يوميًا، مما ساعد الشركة على استعادة نشاطها وتوسيع عملياتها بشكل ملحوظ.

مع مرور الوقت، بدأت الشركة تدريجيًا في تقليص أنشطتها، حيث تنازلت عن خط السكة الحديدية الخاص بها للحكومة الفرنسية، وتخلت عن مكاتبها وورشاتها الإنتاجية. وفي عام 1905، قررت تصفية ممتلكاتها ببيع جميع مخازنها، لتبدأ بذلك نهاية فصل هام من نشاطها.

---

(1)–Jean Jacques Jordi, op–cit, p200, 202.

(2)–Alba Valdés Pena, op– cit, p86.

(3)–Juan Ramón Roca, op– cit, p22, 21.

(4)–Alba Valdés Pena, op– cit, p86.

في المقابل، تخلى كل من السكان المحليين والعمال الإسبان عن نشاط جمع الحلفاء، حيث أصبح هذا المجال في حدود عام 1910 يقتصر على ما لا يزيد عن عشر عائلات فقط، جميعها من أصول ألميرية، وهي المنطقة الإسبانية التي اشتهرت بخبرتها الطويلة في استغلال الحلفاء.

تحولت عملية جمع الحلفاء من صناعة رأسمالية كبرى إلى نشاط محدود قائم على ورشات عائلية صغيرة، يرأسها عادة أفراد من أصول إسبانية. أصبحت هذه الورش توفر الحد الأدنى من الدخل اليومي للعاملين فيها، مما عكس تحولًا جوهريًا في طبيعة هذا النشاط من استثمار واسع النطاق إلى كيان بسيط يوفر لقمة العيش فقط.[1]

حتى نهاية القرن التاسع عشر، كانت الهجرة الإسبانية إلى الجزائر تقتصر بشكل رئيسي حول الهجرة الموسمية لليد العاملة. تزامنت هذه الهجرة مع الدورات الزراعية، حيث كان العمال الإسبان يشاركون في الأعمال الزراعية المكثفة، مثل البذر في فصل الخريف، وتحديدًا خلال شهري سبتمبر وأكتوبر، والحصاد في الصيف بين شهري أبريل ومايو وحتى انتهائه.[2]

وعند الحديث عن العمالة الزراعية الموسمية في الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية، غالبًا ما يُصوَّر العامل الإسباني على أنه مجرد عامل غير متخصص، يقتصر عمله على الجهد البدني فقط، وهو ما يُعرف بالإسبانية بـ: "bracero "[3] ومع ذلك، فإن هذا التصور السائد بعيد عن الواقع.

فالعامل الإسباني المهاجر إلى الجزائر لم يكن يفتقر إلى المهارة أو التخصص، بل كانت الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي دفعته إلى الهجرة هي التي فرضت عليه العمل في مجالات متنوعة. وصل معظم هؤلاء العمال إلى الجزائر دون خطة عمل محددة أو مجالات خبرة واضحة، واضطروا إلى قبول المهام الأكثر تنوعًا وصعوبة، بغض النظر عن طبيعة العمل أو متطلباته.

---

[1]–Jean Jacques Jordi, op–cit, p203, 204.

[2]–Juan Ramón Roca, op– cit, p17.

[3] -تأتي من كلمة ذراع brazo، تستخدم للإشا إلى العمل اليدوي. ينظر: قاموس عربي- إسباني.

بعد انتهاء موسم الحصاد، كان العديد من هؤلاء العمال الموسميين يغادرون الجزائر بحثًا عن فرص عمل أخرى في الدول الإفريقية المجاورة أو وجهات أخرى، هروبًا من البطالة الموسمية التي تزامنت مع فترة ما بعد الحصاد. كما دفعت الظروف المناخية والاقتصادية الصعبة، مثل سنوات الجفاف أو انتشار الأوبئة أو حدوث الفيضانات، العمال الإسبان إلى التنقل بحثًا عن بيئة أكثر استقرارًا.[1]

ومع ذلك، لم يغادر جميع العمال الموسميين الجزائر بعد انتهاء مواسم العمل. فقد نجح البعض منهم في العثور على وظائف دائمة، خصوصًا في القطاعات المرتبطة بالزراعة أو في مجالات أخرى مثل صناعة الفحم في المناجم واستغلال المحاجر. ومع استقرار هؤلاء العمال، بدأوا في جلب عائلاتهم إلى الجزائر، مما حوّل الهجرة الموسمية إلى خطوة أولى نحو الاستقرار النهائي.

أسهم هذا التحول في تعزيز الجالية الإسبانية في الجزائر، حيث لم تعد تُعرف فقط كيد عاملة مؤقتة بل كمجتمع مستقر ساهم في الاقتصاد الجزائري عبر الأجيال. أصبح هذا الاستقرار علامة فارقة في مسار الهجرة الإسبانية، التي بدأت بموسمية مؤقتة وانتهت بالاندماج الكامل في النسيج الاجتماعي والاقتصادي للمستعمرة.[2]

وفي هذا الإطار، كان للعمالة الإسبانية الموسمية دور محوري في احتكار عمليات زراعة وتلقيم الكروم، لاسيما في مناطق الغرب الجزائري مثل سيدي بلعباس، مستغانم، معسكر، وسان كلود، التي أصبحت ركيزة أساسية للاقتصاد المحلي.[3] تميز هؤلاء العمال بحضورهم الكثيف في هذه المهنة الموسمية، التي امتدت من نوفمبر إلى فبراير، وبعملهم في مجموعات متماسكة تنتمي غالبًا إلى نفس المناطق في إسبانيا.

مع توسع حركة هجرة العمالة الموسمية، اضطرت السلطات الفرنسية في ثمانينيات القرن التاسع عشر إلى التدخل لتنظيم هذه الظاهرة. ألزمت المستوطنين من مالكي مزارع الكروم،

---

(1)–Jean Jacques Jordi, op–cit, p203, 204.

(2)–Sans auteur, (Immigrations et présence…), op– cit, p13.

(3)–Alba Valdés Pena, op– cit, p88.

الراغبين في استقدام عمالة موسمية، بالتوجه إلى القنصلية الفرنسية لتقديم طلبات توظيف العمال مع تسديد رسوم مالية محددة.

كما فرضت السلطات إصدار عقود عمل لضبط قوائم العمال المستفيدين، مع اشتراط عودتهم إلى بلدهم الأصلي عند انتهاء مدة العقد التي لا تقل عن ثلاثة أشهر. تولت منظمات زراعية خاصة مهمة توظيف هؤلاء العمال عبر وكلائها. ساهم هذا النظام المنظم في تشغيل نحو 3000 عامل موسمي سنويًا، كان معظمهم ينحدر من إقليم أليكانتي الإسباني.[1] وقد لعب هذا الإقليم دورًا بارزًا في تمويل الجزائر بالعمالة الموسمية منذ أربعينيات القرن التاسع عشر وحتى بدايات القرن العشرين، مما جعله محورًا أساسيًا في حركة الهجرة الموسمية وتنظيمها.[2]

ومع مطلع العقد الأول من القرن العشرين، بدأت اليد العاملة الإسبانية المهاجرة في التلاشي تدريجيًا، ليحل محلها العمال المغاربة. هذا التحول أدى إلى تقليص تدفقات الهجرة الموسمية الإسبانية، حيث باتت أعداد العمال المهاجرين الذين يصلون إلى السواحل الجزائرية من إسبانيا أقل بكثير مقارنة بالفترات السابقة.[3]

كما أتاحت عملية التنازل المجاني (الإمتيازات) فرصة كبيرة لدخول القطاع الزراعي وتعزيز وجودهم فيه، مما أسهم في ترسيخ دورهم في المنظومة الاقتصادية الاستعمارية.

وفي وهران، عمدت السلطات العسكرية الفرنسية إلى منح الأراضي للإسبان، الذين بادروا بسرعة إلى تهيئتها واستصلاحها بهدف استغلالها زراعيًا. وبحلول عام 1837، تم تسجيل 157 هكتارًا من الأراضي المزروعة في وهران، منها 42 هكتارًا خصصت للمحاصيل البستانية، التي كانت عمليًا تحت السيطرة الكاملة للجالية الإسبانية.

تميز الإسبان في هذا المجال الزراعي، حيث أصبحت المناطق الممتدة بين الساحل والمناطق الداخلية تعتمد بشكل كبير على مهاراتهم في الزراعة والبستنة. ومع تحسن الأوضاع الأمنية في

---

[1] - حياة قنون، (دور ومكانة الاسبان...)، المرجع السابق، ص، ص105، 106.

[2]– Alba Valdés Pena, op– cit, p92.

[3]–Jean Jacques Jordi, op–cit, p205.

المنطقة، وقبل وضع سياسة استيطانية واضحة، كان الإسبان يقومون بزراعة الأراضي بشكل غير منظم. مثل هذا النشاط الزراعي العشوائي المرحلة الأولى من الاستيطان، الذي انتهى سريعًا بحلول عام 1843، عندما بدأ تطبيق الاستيطان الرسمي الحر، القائم على منح الامتيازات بشكل رسمي، ما مهد الطريق لاستقرار طويل الأمد في المنطقة.[1]

وقد واجهت عملية الاستيطان في الجزائر تحديات كبيرة في المراكز التي أُنشئت واستوطنت بجاليات شمال أوروبا، وذلك بسبب صعوبة تأقلم هذه الجاليات مع مناخ المستعمرة، بالإضافة إلى افتقارهم للخبرة في أساليب الزراعة المحلية. مثال على ذلك مستوطنة مسرغين، التي كانت حتى عام 1847 تضم أعدادًا كبيرة من الألمان مع قلة من الإسبان. إلا أن الألمان فقدوا الصدارة في العام التالي بسبب الظروف غير المستقرة، وانتشار الأمراض والأوبئة التي أثرت بشدة على قدرتهم على الاستقرار .

إزاء هذه الظروف، أعادت السلطات الفرنسية تقييم استراتيجيتها ووجّهت أنظارها نحو الجالية الإسبانية، [2] حيث قدمت لهم المساعدات ومنحتهم تنازلات لتسهيل استيطانهم، مثل تلك التي قدمتها في عمالة الجزائر بمنطقة سيدي فرج وللماهونيين في برج البحري. هذا التوجه ساعد على تعزيز الدور الاقتصادي والاجتماعي للإسبان في المستعمرة، حيث أثبتوا قدرتهم على التكيف والنجاح في البيئة الجديدة. [3]

بفضل التنازلات هذه التنازلات، حصل الإسبان في عام 1843 على فرصة لاستغلال الأراضي في مقاطعة وهران. ومع ذلك، كان عدد المتقدمين للحصول على هذه الأراضي محدودًا، نظرًا للمطالب المالية المرتفعة التي فرضتها عملية الحصول على الامتياز. كانت الموارد المالية المطلوبة للحصول على الامتياز عائقًا كبيرًا أمام الغالبية العظمى من المهاجرين الإسبان، الذين دفعتهم ظروفهم الاقتصادية القاسية للهجرة نحو المجهول بحثًا عن حياة أفضل.

---

(1)–Ibid, 184.

(2) - حياة قنون، (دور ومكانة الاسبان...)، المرجع السابق، ص99.

(3)–Ernest Mercier, L'Algérie et les questions algériennes, étude historique, statistique et économique, Éditeur libraire Aloérienne et coloniale, Paris, 1883, p : 126.

في عام 1845، تمكن ستة إسبان فقط من الحصول على تنازلات في ثلاث مراكز استيطانية بعمالة وهران، وهي سيدي الشحمي، مزغران، ومسرغين، مقابل 219 تنازلًا مُنح للفرنسيين. يُظهر هذا التباين الواضح العقبات التي واجهها الإسبان في الاستفادة من سياسات الاستيطان، لا سيما بسبب افتقارهم للموارد المالية اللازمة للحصول على هذه الامتيازات.

وفي هذا السياق، صرّح مدير الشؤون المدنية في وهران بأن الامتيازات المتاحة لم تكن كافية لجذب الجالية الإسبانية، لأن معظمهم كانوا يعانون من الفقر ولم يتمكنوا من تحمل التكاليف المطلوبة. وأوصى بضرورة التركيز على استقطاب الفئات الأكثر استقرارًا ماليًا، مشيرًا إلى أنهم الأكثر اهتمامًا بالاستيطان والأقدر على تحقيق النجاح في هذا المشروع.

ورغم التحديات التي واجهتها في استقطاب الجالية الإسبانية، قررت السلطات الفرنسية تبني مشروع طموح لإنشاء قرى استيطانية مخصصة لعائلات إسبانية مجتهدة، تنتمي إلى طبقة الفلاحين الشرفاء. وبناءً على ذلك، تم تأسيس ثلاث مراكز استيطانية على الطريق الرابط بين وهران وأرزيو، وهي فرناندو وكريستينا وإيزابيلا. ومع ذلك، فشل المشروع في تحقيق أهدافه بسبب صعوبات مالية واجتماعية واجهتها العائلات المستوطنة.

ورغم هذا الإخفاق، استمرت عملية إنشاء المراكز الاستيطانية، ولكن مع تحول في الاستراتيجية نحو استقطاب سكان شمال أوروبا. قامت السلطات الفرنسية بجلب مجموعات من الألمان والسويسريين إلى المراكز الجديدة، وتحملت تكاليف نقلهم واستقرارهم بالكامل. قدمت لهم دعمًا ماليًا ومعنويًا لسنوات على أمل إنشاء تيار هجرة أوروبي شمالي مستدام نحو الجزائر. غير أن هذه الجهود لم تحقق نجاحًا يُذكر، وظلت فكرة جذب الهجرة من شمال أوروبا إلى الجزائر هدفًا صعب المنال، خاصة مع التحديات المناخية والاقتصادية التي حالت دون تأقلم الوافدين الجدد واستمرارهم[1].

[1]–Jean Jacques Jordi, op–cit, p, p184, 185.

إن الطموح الفرنسي لزيادة عدد السكان الأوروبيين في الجزائر بلغ ذروته مع إعلان السلطات الفرنسية استعدادها لتقديم امتيازات فردية للأشخاص الذين يستوفون شروط القبول. وقد تضمنت هذه الامتيازات نوعين رئيسيين:

1. **الامتيازات الكبرى:** كانت هذه الامتيازات تشمل مساحات شاسعة تتجاوز مائة هكتار، تُمنح للأفراد أو الشركات التي تمتلك رؤوس أموال ضخمة. وفي مقابل ذلك، كان يتعين على المستفيدين الوفاء بالتزامات ثقيلة، مثل توطين عائلات أوروبية في منازل مشيدة مسبقًا، وبناء البنى التحتية كطرق جديدة، سكك حديدية، وبنايات. وغالبًا ما كانت هذه الامتيازات تذهب إلى الفرنسيين أو إلى شركات كبيرة لديها القدرة على تنفيذ هذه الالتزامات.
2. **الامتيازات المتوسطة والصغيرة:** كانت هذه الامتيازات تُمنح عادةً في مناطق نائية وبعيدة عن المراكز الاستيطانية الرئيسة. وقد قامت الإدارة الفرنسية مسبقًا بتنفيذ أعمال الطرق الأولية في تلك المناطق، ثم قسّمت الأراضي إلى قطع صغيرة تشمل:
   - **بساتين** بمساحات تقل عن نصف هكتار.
   - **قطع زراعية** تناسب الزراعة العائلية.

ورغم التفاوت الكبير بين هذين النوعين من الامتيازات، كان الهدف الأساسي هو تعزيز الاستيطان الأوروبي، وإنشاء بنية تحتية اقتصادية واجتماعية تدعم هذا المشروع، مع ضمان توزيع الأراضي بشكل يتناسب مع الموارد والإمكانات الاقتصادية للمستفيدين.[1]

من خلال المعطيات السابقة، يتضح أن الإسبان كانوا مستبعدين إلى حد كبير من الامتيازات الكبرى التي كانت تُمنح عادة للفرنسيين أو الشركات ذات رؤوس الأموال الضخمة. أما فيما يتعلق بنصيبهم من الامتيازات الصغيرة والمتوسطة، فإن ذلك يمكن تحليله وتقييمه من خلال دراسة حالة لمركز استيطاني محدد.

تم اختيار المركز الاستيطاني سان دوني دو سيق كعينة تحليلية، بناءً على المعلومات المتوفرة حول هذا الموضوع. يُتيح هذا الاختيار فرصة لفهم طبيعة استفادة الإسبان من الامتيازات

[1] - حياة قنون، (دور ومكانة الاسبان...)، المرجع السابق، ص100.

الصغيرة والمتوسطة، ومدى تأثيرها على استقرارهم الاجتماعي والاقتصادي، وكذلك على علاقتهم بالمشروع الاستيطاني في الجزائر.

شملت الامتيازات الكبرى في مركز سان دوني دو سيق استفادة ست شركات رئيسية من الأراضي الواقعة في المنطقة، أبرزها :شركة الاتحاد الزراعي لإفريقيا، شركة سيبور، كامباس وليني، ماسكيليه، غارنييه، ودورانت. كانت شركة الاتحاد الزراعي لإفريقيا صاحبة الامتياز الأكبر، حيث حصلت على مساحة قدرها 3059 هكتارًا عام 1845. ومع حلول عام 1852، توسع نفوذ الاتحاد ليضم امتيازات باقي الشركات، مما رفع مجموع المساحات الخاضعة لسيطرته إلى 5654هكتارًا.

رغم هذا التوسع، واجه الاتحاد الزراعي لإفريقيا إخفاقًا سريعًا في استثمار هذه الأراضي بفعالية، وفي 23 مارس 1852، تخلت الشركة عن جميع الأعمال التي قامت بها في المنطقة. صدر بعد ذلك مرسوم إمبراطوري يقضي بتقليص مساحة الامتياز الخاص بالاتحاد إلى 1792هكتارًا.

تجدر الإشارة إلى أنه حتى ذلك التاريخ، لم يكن هناك أي تواجد للإسبان في مستوطنة سان دوني دو سيق، مما يعكس استمرار استبعادهم من الامتيازات الكبرى ومن المراحل الأولى لتأسيس هذا المركز الاستيطاني.

في عام 1853، قدم تاجر إسباني وصاحب مصانع يُدعى خوان جيرو طلبًا للحصول على امتيازات تتراوح بين 1000 و1200 هكتار في سهول واد ساسل (بمدينة عين تموشنت). كان هدفه إنشاء مركز زراعي وتجاري يُسهم في تنمية المنطقة. حظي طلبه بدعم القنصل الفرنسي في مالقة، الذي أيّد المشروع واقترح خوان إنشاء بيت مصرفي وتجاري في وهران كجزء من المبادرة.

أعلن جيرو أيضا عن استعداده لتوطين 60 عائلة إسبانية مختارة بعناية، لضمان نجاح المركز الزراعي والتجاري المقترح. كما تعهد بالاستقرار في وهران إذا تمت الموافقة على طلبه، مع السعي لجذب مستثمرين إسبان آخرين لدعم المنطقة اقتصاديًا.

في عام 1854، وافقت الحكومة الفرنسية على منح الامتياز لخوان جيرو بعد مصادرة العديد من أراضي القبائل الوهرانية. تم استدعاء جيرو إلى وهران لاستلام الامتياز رسميًا، إلا أنه أعلن، لأسباب غير معروفة، تنازله عن الامتياز مع نهاية العام، مشيرًا إلى سوء الجيومورفولوجيا

الهيكلية للأرض كسبب محتمل. رغم فشل هذا المشروع، إلا أنه يُعد الطلب الوحيد الذي قدمه الإسبان للحصول على امتياز كبير، مما يعكس ندرة مشاركتهم في هذا النوع من الامتيازات.

في المقابل، وجد أن العديد من الامتيازات المتوسطة والصغيرة قد مُنحت للمهاجرين الإسبان في مركز سان دوني دو سيق خلال الفترة الممتدة بين عامي 1846 و1871، وفقًا للجداول العقارية ودفاتر طلبات الامتيازات التي توضح تقديرات دقيقة نسبيًا. ففي عام 1849، خُصصت 290 قطعة أرض، حصل الإسبان منها على 7 قطع فقط. وفي عام 1862، استفادت 200 عائلة، منها 15 عائلة إسبانية، من الامتيازات الصغيرة التي كانت تتألف عادة من ربع هكتار، تشمل قطعة أرض زراعية وأخرى للبناء.

عند فحص طبيعة الامتيازات الممنوحة للإسبان في سان دوني دو سيق، يُلاحظ أنهم حصلوا في الغالب على قطع صغيرة من الأراضي والبساتين. لم تُسجل لهم امتيازات كبيرة، وإن وُجدت، فإنها كانت نتيجة لنظام الشراء الحر وليس تنازلات مباشرة من السلطات الفرنسية. هذا يعكس التحديات الاقتصادية التي واجهها الإسبان آنذاك وقلة الفرص التي أُتيحت لهم للحصول على امتيازات واسعة النطاق.[1]

مع مرور الوقت، استفاد العديد من هؤلاء العمال من الفرص التي أتاحتها الإدارة الفرنسية لتحسين أوضاعهم. تمكن بعضهم من ادخار مبالغ كافية للتحول إلى مستأجرين للأراضي، فيما نجح آخرون في مراحل لاحقة بتحقيق حلم التملك ليصبحوا من أصحاب الأراضي والمزارع. هذا التحول لم يكن مجرد خطوة اقتصادية، بل مثل نقلة نوعية في وضعهم الاجتماعي، حيث انتقلوا من فئة العمال إلى طبقة الملاك، مما يعكس تأثير السياسات الاقتصادية والاجتماعية الفرنسية على تحسين ظروف العمالة الزراعية [2].

في ثمانينيات القرن التاسع عشر، اعتمد ملاك الأراضي الفرنسيون نظام "نصف المحصول" لتأجير أراضيهم للعمال الإسبان، وهو نظام شائع في النصف الثاني من القرن. بموجب

---

(1)–Jean Jacques Jordi, op–cit, p–p185– 186.

(2)–Louis De Boudicour, la colonisation de l'Algérie ses éléments, ses élémentes, Challamel Ainé Libraire, Paris, 1856, p171.

هذا النظام، كان العمال الإسبان وأفراد أسرهم يقدمون الجهد البدني اللازم لزراعة المحاصيل الخضرية، بينما يتكفل المالك بتوفير مستلزمات الإنتاج مثل البذور والأدوات ونظام الري، إضافة إلى شراء الأسمدة. وقد أثبت هذا النظام كفاءته في تحقيق التوازن بين مصالح المالكين والعمال، مما جعله نموذجًا اقتصاديًا فعالًا في تلك الفترة.

وقد أظهرت الدراسات التاريخية أن المستأجرين الإسبان كانوا يشكلون نحو 60% من إجمالي المستأجرين في مدينة وهران خلال القرن التاسع عشر. في عام 1880، وفي فصل الربيع تحديدًا في سيدي بلعباس، كان الملاك يخصصون هكتارًا أو اثنين من الأراضي لعائلات الإسبانية، التي كانت تشتهر بزراعة محاصيل متنوعة مثل التيغ والذرة والبطيخ والطماطم والفلفل. كان الملاك يطلبون نصف المحصول كإيجار، بينما يُستخدم هؤلاء المستأجرون في أعمال أخرى خلال باقي أشهر السنة. هذا النظام يعكس تنظيمًا اقتصاديًا معينًا في تلك الفترة، حيث كان العمل الزراعي يشهد دورًا محوريًا في حياة المستأجرين والملاك على حد سواء.

على الرغم من المزايا التي يوفرها هذا النظام، إلا أن المستأجر كان يواجه تحديات متعددة تؤثر على استقراره الاقتصادي. فقد كان يعاني من عوامل مثل انتشار الأمراض، وتدهور الظروف المناخية، بالإضافة إلى تقلبات السوق التي تؤدي إلى تراكم الديون. ورغم هذه الصعوبات، كان النظام لا يتطلب رأس مال كبير، مما يجعله خيارًا متاحًا للفئات الأقل قدرة على الاستثمار. ومع مرور بضع سنوات من النجاح في هذا النظام، كان المستأجر قد يتمكن من ادخار جزء من أرباحه، مما يتيح له الفرصة لشراء أو استئجار أراضٍ زراعية خاصة به، وبالتالي الانتقال إلى مرحلة من الاستقلالية الاقتصادية.

في بعض الحالات، كان المالك يقدم الأرض للمستأجر مقابل الحصول على ثلث الأرباح فقط. وفي هذه المرحلة، إذا تمكن المستأجر من تحقيق مكاسب جيدة على مدار بضع سنوات، فقد يفكر في استئجار الأرض مباشرة من المالك. وكان المالك يشجع على هذا التحول، حيث كان يفضل الحصول على إيجار نقدي ثابت بدلًا من تقاسم الأرباح. ومع مرور الوقت، وفي الفترة بين عامي 1906 و1914، لوحظ انخفاض في عدد المستأجرين الإسبان، في حين بقي عدد المستأجرين الجدد (المواليد الجدد) مستقرًا. ويعود هذا التحول إلى مجموعة من العوامل المتداخلة، أبرزها قوانين التجنيس الإجباري التي فرضت قيودًا على خيارات المالكين. فقد فضل بعض الملاك التعاقد مع

المستأجرين الجدد لأسباب قانونية بحتة، خاصة في ظل زيادة الرقابة على الهجرة الأجنبية، ولا سيما الإسبانية، التي فرضها قانون 8 أغسطس 1893.

يمكن تفسير هذا النظام استنادًا إلى عاملين أساسيين: من جهة، يفضل المالك تأجير أرضه، مما يضمن له دخلًا ثابتًا بغض النظر عن الظروف الاقتصادية أو المناخية. من جهة أخرى، يفضل الفلاح المستأجر الذي تمكن من تحقيق نجاحات في العمل الزراعي وتحقيق أرباح جيدة أن يصبح مالكًا للأراضي بدلاً من تحسين أراضٍ لا يمتلكه.

لم يحظ المهاجرون الإسبان، الذين وصلوا إلى الجزائر دون موارد مالية، من دعم الحكومة الفرنسية في الغالب، حيث كانت الأولوية في توزيع الأراضي تُمنح للفرنسيين. علاوة على ذلك، لم يتمكن الإسبان من الإستفادة من الامتيازات الممنوحة خلال فترة الاستيطان الحر.[1] ومع ذلك، تمكن الإسبان من التكيف مع هذه الظروف والتدرج في السلم المهني الزراعي، ساعين لتحقيق حلم التملك عبر الشراء الحر.[2] ورغم أن غالبية الإسبان لم يتمكنوا من الوصول إلى مكانة الملكية العقارية التي مثلت المرحلة العليا في المجتمع الاستعماري، فقد أظهرت الإحصاءات وجود 440 مالكًا إسبانيًا للأراضي الزراعية في وهران عام 1861. [3]

شهدت هذه الفترة تحولات قانونية مهمة، أبرزها مرسوم أكتوبر 1871، الذي خص الامتيازات والتنازلات بالفرنسيين واستبعد الأجانب، حتى أولئك الإسبان الذين امتلكوا موارد مالية واجهوا عوائق، مثل شرط الإقامة لمدة تسع سنوات للاستفادة من هذه التنازلات.[4] استمر هذا الوضع حتى عام 1904، عندما قررت السلطات الفرنسية السماح ببيع الأراضي بشكل حر في إطار نظام التنازلات. لاحقا، جاء مرسوم سبتمبر 1878 الذي منح الأجانب في طور الحصول على الجنسية الفرنسية إمكانية الاستفادة من هذه الامتيازات. ومع ذلك، ظل عدد الملاك الإسبان محدودًا بسبب تمسكهم بجنسيتهم الأصلية، مما حال دون استفادتهم الكاملة من القوانين الفرنسية المتعلقة بالملكية.

---

(1)–Jean Jacques Jordi, op–cit, p–p209– 211.

(2)–Alba Valdés Pena, op– cit, p85.

(3)–Jean Jacques Jordi, op–cit, p189 .

(4) - حياة قنون، (دور ومكانة الاسبان...)، المرجع السابق، ص107.

تظهر الإحصائيات بوضوح هيمنة الفرنسيين على فئة المالكيين في بداية القرن العشرين، حيث شكلوا نسبة 64% من إجمالي المالكين في عام 1901، وهي النسبة التي ارتفعت إلى 69% في إحصائي عامي 1906 و1911. ومع ذلك، شهدت هذه النسبة انخفاضًا طفيفًا في عام 1914، حيث تراجعت إلى 66%. في المقابل، ظلّت نسبة الإسبان ثابتة إلى حد ما، إذ بلغت 16% في إحصائي عامي 1906 و1911، وارتفعت إلى 19% في عام 1914. أما البقية، فكانت موزعة بين اليهود والمجنسين. كما تجدر الإشارة إلى أن عدد المالكين كان يختلف من منطقة إلى أخرى، حتى في حال كانت تلك المناطق تشترك في نفس النشاط الزراعي أو المنتج، مما يعكس تباينًا في توزيع الملكية الزراعية على مستوى الجزائر.

لاشك أن قوانين التجنيس كانت تعد أحد العوامل الحاسمة في منح عقود الإيجار والتنازل، إذ لعبت دورًا كبيرًا في تحديد هوية المستأجرين واختيارهم من قبل الملاك. وهذا ما تظهره نتائج الأصول الزراعية في وهران، حيث أن التشريعات المتعلقة بالتجنيس كانت تؤثر على خيارات الملاك في التعاقد مع المستأجرين، وتوجيه السوق الزراعي نحو فئات معينة من العمال والمستأجرين. كما أن القوانين الفرنسية كان لها تأثير ملحوظ على حق الإسبان في أن يصبحوا ملاكًا.[1]

وفيما يلي جداول تشير إلى الإحصائيات الرسمية عن النشاطات الزراعية في وهران بين عامي 1900 و1914، ما يبرز التطور الواضح في الحالة الاجتماعية والاقتصادية للجالية الإسبانية خلال تلك الفترة.

الجدول رقم55: القوى العاملة الزراعية في الجزائر عام 1906

	الفرنسيون	الأوربيين المتجنسين	اليهود	الإسبان
الملاك	25070	4271	210	5966
المزارعون	4830	1570	70	6183
المستأجرون	2113	459	42	2543
اليد العاملة	14635	5583	36	27805
المجموع	46378	11883	358	42477

[1]–Jean Jacques Jordi, op–cit, p, p213, 214.

الجدول رقم56: القوى العاملة الزراعية في الجزائر عام 1911

	الفرنسيون	الأوربيين المتجنسيين	اليهود	الإسبان
الملاك	**25050**	4879	211	6226
المزارعون	5345	2626	47	6033
المستأجرون	1891	606	/	2156
اليد العاملة	13192	8245	64	24886
المجموع	45478	16356	322	39301

الجدول رقم57: القوى العاملة الزراعية في الجزائر عام 1914

	الفرنسيون	الأوربيين المتجنسيين	اليهود	الإسبان
الملاك	24662	5291	330	6572
المزارعون	5984	2577	56	6169
المستأجرون	2091	784	/	2126
اليد العاملة	14212	7886	38	25033
المجموع	46949	16538	424	39900

تشير الجداول إلى أهمية القوى العاملة الزراعية الإسبانية في الجزائر، حيث كانوا يشكلون نسبة تتراوح بين 33% و58% من مجمل العمالة الزراعية، كما أن نصف العمال المستأجرين كانوا من الإسبان. أما مالكو الأراضي، فكانت الغلبة للفرنسيين، رغم ذلك لم تتوقف زيادة نسبة الملاك الإسبان، حيث ارتفعت من 27% في عام 1906 إلى 30.75% في عام 1914. هذه الإحصائيات تبرز الدور المتنامي للجالية الإسبانية في القطاع الزراعي، سواء على مستوى العمالة أو الملكية، مما يعكس تحسن وضعهم الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر خلال هذه الفترة.[1]

أما عن تربية الحيوانات، فقد تميزت فترة التواجد الإسباني في الجزائر بضعف الاهتمام بهذا المجال مقارنة بمجالات أخرى، على الرغم من بعض المحاولات المحدودة. فقد استورد الإسبان

[1] –Jean Jacques Jordi, op–cit, p–p195– 197.

أنواعًا من الأبقار والأغنام من فرنسا وإسبانيا وسويسرا، ونجحوا في تهجين الأبقار الإسبانية والسويسرية لإنتاج سلالات جديدة.[1]

في مجال الجر والنقل والحرث، استوردوا أعدادًا كبيرة من البغال الإسبانية عام 1880، خاصة إلى منطقة سيدي بلعباس، حيث استُخدمت بشكل أساسي في أعمال جمع الحلفاء. أما تربية الماعز، فظلت نشاطًا جزائريًا بالأساس، حيث امتلك الجزائريون أكثر من 80% من الماعز في وهران. وفي سيدي بلعباس، كان هناك 2802 رأس من الماعز الإسباني مقابل 42850 رأسًا مملوكة للجزائريين، مما يعكس سيطرة السكان المحليين على هذا المجال.[2]

في الختام، تجدر الإشارة إلى أن الوضع الاقتصادي للجاليات الإسبانية في الجزائر في المجال الزراعي قد تحسن بشكل تدريجي مع مرور الوقت، رغم التحديات والعوائق التي واجهتها. فقد نجح الإسبان بفضل مهاراتهم الكبيرة وعلاقتهم القوية بالأرض ومعرفتهم العميقة بها، إلى جانب عملهم الجاد، في التدرج في السلم المهني الزراعي. كما تم ذكره سابقًا، بدأ المهاجر الإسباني مشواره الزراعي عند وصوله إلى الجزائر باستصلاح الأراضي وتطهيرها، ثم استغلال نبات الحلفاء، ومن ثم العمل كمزارع في الحقول والبساتين. ومع مرور الوقت، بدؤوا في استئجار الأراضي، حيث قاموا بادخار ما يكفيهم لتحقيق حلمهم في امتلاك الأراضي بدلاً من استصلاح ملك الغير، مما يعكس تقدمهم المهني والاجتماعي في المجال الزراعي.[3]

وبعد استعراض وضع الإسبان في القطاع الزراعي بالجزائر، يجدر تسليط الضوء على وضع الإيطاليين، الذين شهد تطورات ملحوظة رغم بداياتهم المتواضعة. لتحديد الوضع الزراعي للإيطاليين في الجزائر بشكل أكثر دقة، يجب أن نفحص كيف عاش المزارع القادم من شبه الجزيرة الإيطالية على الأرض التي اختارها، وما هي المحاصيل التي زرعها، وما هو المستقبل الذي انتظره نظير مجهوداته الدؤوبة.[4]

---

[1]-حياة قنون، (دور ومكانة الإسبان...)، المرجع السابق، ص113.

[2]–Jean Jacques Jordi, op–cit, p222.

[3]–Jean Jacques Jordi, op–cit, p222.

[4]–Gaston Loth, op– cit, p 219.

في بداية الاحتلال الفرنسي، كان وجودهم محدودًا، وواجهوا ظروفًا معيشية قاسية شملت تدني الأجور، وانتشار الأمراض، والفقر، بالإضافة إلى صعوبة الوصول إلى الرعاية الصحية. ومع ذلك، تمكن بعض العمال الإيطاليين، بفضل شجاعتهم ومهاراتهم، من تحسين أوضاعهم تدريجيًا مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وقد استطاع عدد قليل منهم التحول إلى مزارعين للنبيذ، بعد أن جمعوا ثروات صغيرة من عملهم الزراعي، ونجحوا في امتلاك أراضٍ زراعية، ما وفر لهم قدرًا من الاستقرار والرفاهية مقارنة بظروفهم السابقة. وسنتناول هذا الوضع وتطوره بشكل مفصل، مع تحليل العوامل التي ساعدت في تحسين أوضاعهم.[1]

تضم الجزائر آلاف المستوطنين الفرنسيين الذين عملوا في قطاع الزراعة، حيث شكلوا العمود الفقري للاستعمار الزراعي في المنطقة. ومع ذلك، لم تشهد الجزائر استقرارًا لأسر من المزارعين الإيطاليين على أراضيها، على عكس الإسبان الذين توافدوا بأعداد كبيرة، خاصة في مناطق مثل عمالة وهران والسواحل التابعة لعمالة الجزائر، حيث استولوا على الأراضي الزراعية وسيطروا عليها. في المقابل، لم تُسجل تقارير تُشير إلى تشكيل استعمار زراعي إيطالي ذي أهمية تذكر، مما يعكس اختلافًا واضحًا في أنماط الهجرة والاستيطان بين الجماعات الأوروبية في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية.

على الرغم من غياب إحصاءات دقيقة حول أنشطتهم خلال الفترة الاستعمارية، فإن تصنيفًا أُجري في عام 1900 يقدم لمحة على أعمالهم بين عامي 1891 و1897. تسلط هذه البيانات، رغم محدوديتها، الضوء على الدور المهم الذي لعبه المهاجرون الإيطاليون في بناء وتطوير الاقتصاد في الجزائر: 47،47% مزارعين، 23،66% حفارين وعمال يدويين، 13،92% بنائين ونحاتي الحجارة، 6،62% حرفيين وعمال المصانع، 1،63% تجار وصناعيين، 1.26% خدم، 0،85 باعة متجولين، 0،84% مهن حرة، 0،31% من الفقراء والمعدمين، 3،07 مهن مختلفة وغير معروفة.

وخلال الفترة ما بين 1830 و1850، لم يشارك الإيطاليون بشكل فعّال في عملية استصلاح وتطهير الأراضي في الجزائر. حتى في قرية جيوتفيل الاستيطانية، التي تقع بالقرب من الجزائر

[1]-أم الخير بان، الهجرة الإيطالية نحو الجزائر من 1830 إلى غاية الحرب العالمية الثانية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، مج 15، ع 01، جامعة الشلف، الجزائر، ص51.

العاصمة وتُعتبر واحدة من الأماكن النادرة التي برع فيها الإيطاليون في الزراعة، لم تُسجل أي طلبات للحصول على الأراضي من قبل الإيطاليين من بين 55 طلبًا قدم في القرية خلال الفترة ما بين 1851 و1852.[1]

باستثناء بعض الجهود المحلية في مناطق ساحلية مثل مدينة القل في عمالة قسنطينة، حيث قام الإيطاليون باستصلاح أراضٍ بشكل محدود، لم يكن لنشاطهم الزراعي أثر كبير. بالمقارنة مع الإسبان الذين هيمنوا على عمليات استصلاح الأراضي في وهران، أو حتى بالإيطاليين أنفسهم في تونس. هذا الغياب يُظهر محدودية الدور الإيطالي في الاستيطان الزراعي المبكر في الجزائر، مقارنة بالجماعات الأخرى التي كانت أكثر نشاطًا في السيطرة على الأراضي وزراعتها.[2]

في عام 1855، أشار لويس بوديكور، الذي يُعتبر أول من ذكر الإيطاليين في هذا السياق، إلى محدودية الاستيطان الإيطالي في الجزائر، حيث ذكر أنه "باستثناء عدد قليل من البستانيين، لم يستقر الإيطاليون بشكل كبير في هذه الأرض".[3] وكان هؤلاء البستانين يعملون بشكل رئيسي تحت إشراف الجيش الفرنسي، حيث تم توظيف 4 بستانيين إيطاليين من أصل 9 في بوغار، وبستاني واحد من أصل 12 في دلس، ومزارع واحد في ثنية الحد من أصل 8 إيطاليين. هذه الأعداد كانت ضئيلة مقارنة بالعدد الإجمالي للإيطاليين في الجزائر آنذاك، مما يعكس ضعف تواجدهم في القطاع الزراعي.

لاحقًا، في عام 1859، سجل جول دوفال أن الجنويين الإيطاليين قد بدؤوا ينافسون الإسبان الماهونيين في زراعة الخضروات، مما يشير إلى ظهور بعض النشاط الزراعي المحدود للإيطاليين. ومع ذلك، ظل هذا النشاط أقل تأثيرًا مقارنة بالجماعات الأوروبية الأخرى، مثل الفرنسيين والإسبان، الذين كانوا أكثر نشاطًا في السيطرة على الأراضي وزراعتها.[4]

---

(1)–Gaston Loth, op– cit, p 186.

(2)–Ibid, p 189.

(3)–Ibid, p 186.

(4)–Gérard Crespo, op–cit, p 86.

يقوم الإيطاليون بأدوار أقل في الأعمال الشاقة في الريف مقارنة بالإسبان، حيث يشكل العمال الزراعيون أقلية بينهم. ومع ذلك، انخرطوا في مختلف الأنشطة الزراعية، مثل زراعة الخضروات والبستنة، والتي وفرت لهم فرص عمل محدودة .على الرغم من بساطة هذه الأنشطة، إلا أنها ساعدت بعضهم على تحقيق قدر من الارتقاء الاجتماعي، مما يعكس محاولاتهم للاستفادة من الفرص الاقتصادية المتاحة في إطار الهجرة والاستيطان الأوروبي في الجزائر.[1]

لدراسة هذا الارتقاء الاجتماعي والاقتصادي ومعرفة التحولات التي عرفها العامل الزراعي الإيطالي في الجزائر، سوف نركز على نماذج محددة، مثل قرية القل وقرية جيوتفيل ومدينة فيليبفيل.

في عام 1870، أشار تقرير إداري إلى وجود عدد ملحوظ نسبيًا من العمال الزراعيين الإيطاليين في مدينة القل. وعند دراسة طلبات الحصول على الامتيازات الزراعية المقدمة قبل ذلك التاريخ، تبين أن بعض الإيطاليين قدموا طلبات للحصول على أراضٍ زراعية. إلا أن الأراضي التي حصلوا عليها كانت صغيرة المساحة، غالبًا أقل من هكتار واحد، مع التزامهم بتطهيرها وزراعتها. وفي المقابل، كانوا يدفعون إيجارًا سنويًا دائمًا للدولة، وهو مبلغ رمزي نادرًا ما يتجاوز فرنكًا واحدًا. هذا النمط من الامتيازات المحدودة يعكس وضع الإيطاليين المتواضع في الهيكل الزراعي مقارنة بجماعات أخرى في الجزائر.

نفس النمط ينطبق على مدينة فيليبفيل، حيث كان عدد الإيطاليين المهتمين بالحصول على امتيازات زراعية قليلاً جدًا. فبين عامي 1845و1848، تم منح 4 امتيازات فقط من أصل 30 طلبًا قدمها الإيطاليون. وعلى الرغم من أن الأراضي الممنوحة كانت أكبر مساحة، حيث تراوحت بين 3 و7 هكتارات، إلا أن المستفيدين منها كانوا يمارسون في نفس الوقت مهنهم الأصلية، مما يشير إلى أن الزراعة لم تكن نشاطهم الرئيسي.

في عام 1876، أشار الطبيب ريكو إلى التحول التدريجي للإيطاليين في فيليبفيل من مستأجرين إلى ملاك للأراضي الزراعية، قائلاً: "في البداية كان الإيطاليون مستأجرين، واستطاعوا

[1]–Émile Temime, La migration européenne en Algérie au XIXe siècle: migration organisée ou migration tolérée, p40.

من خلال عملهم واقتصادهم أن يجمعوا مدخرات." وبفضل هذا التحول، أصبح حوالي 100 إيطالي من ملاك الأراضي، وهم الذين أسسوا كروم بني مالك وواد الوحش في دائرة فيليبفيل، مما يُبرز دورهم المتزايد في النشاط الزراعي.[1]

أما في بونة، فبين عامي 1854 و1857، تم تقديم 32 طلبًا للحصول على أراضٍ زراعية، وحصل إيطاليان على امتيازات محدودة، حيث مُنح كل منهم هكتارًا واحدًا. وفي كل هذه الحالات، كانت الامتيازات تُمنح بشكل مجاني، مما يعطي انطباعًا بأن هؤلاء المستفيدين كانوا في الغالب بستانيين وليسوا مزارعين يعتمدون بشكل حصري على منتجات محاصيلهم.

وفي عام 1862، لوحظ أيضًا وجود إيطاليين يمارسون مهنة البستنة في بعض القرى المحيطة ببونة، مما يؤكد استمرار نمط مشاركتهم المحدودة في الأنشطة الزراعية. وفي بداية القرن العشرين، قُدِّر عدد السكان الزراعيين الإيطاليين في المنطقة بـ 1266شخصًا، منهم 606رجال. هذه الأمثلة توضح أن الإيطاليين، رغم حصولهم على بعض الامتيازات الزراعية، لم يتمكنوا من التحول إلى مزارعين محترفين يعتمدون كليًا على الزراعة. بل ظلوا يمارسون أنشطة زراعية محدودة إلى جانب مهنهم الأصلية، مما يعكس وضعهم الهامشي في الهيكل الزراعي الجزائري مقارنة بالجماعات الأوروبية الأخرى.

وفي عمالة الجزائر، توجد مستعمرة إيطالية زراعية صغيرة، تحديدًا ببلدية جيوتفيل، حيث تنافس الإيطاليون الوافدون حديثًا مع نهاية القرن التاسع عشر مع الإسبان الذين استقروا فيها سابقًا بأعداد كبيرة.[2] ومع بداية القرن العشرين، بلغ عدد سكان جيوتفيل 2800نسمة، يعمل حوالي 1300منهم في الحقول، بينهم 1000إيطالي.[3]

في عام 1901، كان التوزيع المهني للعمالة الزراعية الإيطالية في جيوتفيل يعكس تنوعًا في الأنشطة التي مارسها الإيطاليون في القطاع الزراعي. وفقًا للإحصائيات، كان التوزيع على النحو التالي:

---

(1)–Gaston Loth, op– cit, p186.

(2)–Gérard Crespo, op–cit, p86.

(3)–Gaston Loth, op– cit, p188.

الجدول رقم58: التوزيع المهني للعمالة الزراعية الإيطالية في جيوتفيل

	الفرنسيون	الإيطاليون	الإسبان
الملاك	46+ 4 مجنسين	12	26
المزارعون المستأجرون	00	57	22
العمال اليوميون أو زراعيون	44	150	153

لم يتم تحديد الجنسية الأصلية للمتجنسين الفرنسيين في الإحصائيات، مما يجعل من الصعب التمييز بين الإيطاليين الذين حصلوا على الجنسية الفرنسية وأولئك الذين احتفظوا بجنسيتهم الإيطالية. ومع ذلك، تُظهر البيانات أن 50 مالكًا فرنسيًا كانوا يسيطرون على ما يقرب من 80% من الأراضي الزراعية في فيليبفيل. يعكس هذا التركيز الكبير للأراضي في أيدي الفرنسيين الهيمنة الواضحة التي مارسوها على القطاع الزراعي في المنطقة، مقارنةً بالمساهمة المحدودة للمزارعين الإيطاليين وغيرهم من الجنسيات الأخرى.

ووفقًا لإحصائيات عام 1902، بلغ عدد المزارعين الإيطاليين في عمالة الجزائر بأكملها 1079 شخصًا. من بينهم، كان هناك 140 مالكًا للأراضي، و239 مزارعًا ومستأجرًا، و700 عامل زراعي. وبإضافة النساء والأطفال، بلغ إجمالي عدد السكان الزراعيين الإيطاليين في هذه العمالة 2619 نسمة.

هذا الوضع الاقتصادي المتواضع للإيطاليين في الجزائر يعكس محدودية فرصهم في تحقيق استقلال مالي أو تراكم ثروة كبيرة. فمعظمهم اعتمد على أنشطة زراعية صغيرة، مثل البستنة، والتي وفرت لهم دخلاً محدودًا لم يكن كافيًا لتحقيق ارتقاء اجتماعي أو اقتصادي ملحوظ. بالإضافة إلى ذلك، فإن اعتمادهم على مهن أخرى إلى جانب الزراعة يشير إلى أنهم لم يتمكنوا من الاعتماد كليًا على القطاع الزراعي كمصدر رئيسي للدخل.[1]

[1]–Gaston Loth, op– cit, p188.

مع بداية سبعينيات القرن التاسع عشر، شهدت سياسة منح الامتيازات الزراعية في الجزائر تحولًا جذريًا،[1] بعدما أدرك الأميرال دي غيدون أوجه القصور في النظام السابق، الذي كان يسمح بمنح الأراضي مجانًا للأجانب، مما أدى إلى تغيير السياسة اعتبارًا من عام 1871. أصبح الأجانب، بما فيهم الإيطاليون، ملزمين بتوفير موارد مالية لشراء الأراضي بدلاً من الحصول عليها كامتيازات مجانية.

هذا التحول أدى إلى تغييرات اجتماعية بين الإيطاليين، حيث فقد أولئك الذين ارتقوا اجتماعيًا وتمكنوا من شراء أراضٍ ريفية وتطويرها جنسيتهم الإيطالية وأصبحوا مواطنين فرنسيين.[2] ومع ذلك، تمكن بعض الإيطاليين من التحايل على القانون من خلال التواطؤ مع المستوطنين الفرنسيين الذين حصلوا على الامتيازات، مما سمح لهم بالاستقرار في الأراضي. بالإضافة إلى ذلك، استغل بعض الإيطاليين الأزمات الاقتصادية، حيث انتظروا إفلاس المستوطنين الأوائل لشراء الأراضي الممنوحة بأسعار زهيدة، مما مكّنهم من ترسيخ وجودهم الزراعي بشكل تدريجي رغم التحديات القانونية والاقتصادية.

تزامن هذا التغيير مع أول نجاحات حقيقية لزراعة الكروم في الجزائر، خاصة في المناطق الشرقية من البلاد، حيث لعبت الخبرة الإيطالية دورًا مهمًا في تطوير هذا القطاع .الإيطاليون، الذين كان لديهم معرفة واسعة بزراعة الكروم وإنتاج النبيذ، استفادوا من هذه الفرصة لتعزيز وجودهم في القطاع الزراعي. ومع تحول زراعة الكروم إلى نشاط اقتصادي مربح، بدأ بعض الإيطاليين في الاستثمار في هذا المجال، مما سمح لهم بتحقيق تقدم اقتصادي أكبر مقارنة بالفترات السابقة.

ومع ذلك، فإن الحاجة إلى توفير رأس مال لشراء الأراضي حدت من قدرة العديد منهم على توسيع نفوذهم، حيث ظل معظم الإيطاليين يعملون في مزارع صغيرة أو كعمال في مزارع كبرى مملوكة لفرنسيين أو أوروبيين آخرين. [3]

---

(1)–Gérard Crespo, op–cit, p86.

(2)–Gaston Loth, op– cit, p 187.

(3)–Gérard Crespo, op–cit, p 86.

في عام 1892، أبلغ القنصل الفرنسي حكومته أن عدد السكان الزراعيين الإيطاليين في الجزائر بلغ 1433شخصًا. وفي العام السابق (1891)، كانت الحكومة العامة قد أحصت 39161 إيطاليًا في الجزائر. هذه الأرقام توضح ضآلة عدد المزارعين الإيطاليين في الجزائر مقارنة بالتوسع الزراعي الكبير الذي كان يقوم به الصقليون (الإيطاليون من صقلية) في تونس، حيث كانت مشاركتهم الزراعية أكثر وضوحًا وفاعلية.

ومع ذلك، لم يقدم القنصل الفرنسي أي معلومات تفصيلية عن توزيع الإيطاليين الزراعيين في الجزائر، مثل نسبة المالكين أو المستأجرين أو المزارعين أو العمال الزراعيين .هذا النقص في البيانات يجعل من الصعب تحليل الوضع الدقيق للإيطاليين في القطاع الزراعي الجزائري خلال تلك الفترة.[1]

ومع مطلع القرن العشرين، كشفت الإحصائيات السكانية أن عدد السكان الزراعيين الإيطاليين في الجزائر بلغ 6533شخصًا، من إجمالي عدد السكان الزراعيين الأوروبيين المقيمين في الجزائر، والذي قُدِّر بـ 221293شخصًا. وبذلك، شكّل الإيطاليون نسبة 2.5%فقط من إجمالي السكان الزراعيين الأوروبيين في الجزائر.

في المقابل، مثل الإيطاليون بشكل عام 4%من إجمالي السكان الأوروبيين في الجزائر خلال نفس الفترة. هذه الأرقام تُظهر أن الإيطاليين، رغم وجودهم في الجزائر، لم يكونوا لاعبين رئيسيين في القطاع الزراعي مقارنة بجماعات أوروبية أخرى، مثل الفرنسيين أو الإسبان، الذين كانوا أكثر هيمنة في هذا المجال.[2]

وفي عام 1902، بلغ إجمالي المجموعة الزراعية الإيطالية في الجزائر 7529شخصًا، بما في ذلك النساء والأطفال. وكان توزيع هذه المجموعة كالتالي 3568 رجلًا، منهم 2885عاملًا بسيطًا، و 701عامل مزرعة أو مستأجر، و586 مالكًا للأراضي. تُظهر هذه الأرقام أن الغالبية العظمى من

---

(1)–Gaston Loth, op– cit, p186.

(2)–Gérard Crespo, op–cit, p86.

الرجال الإيطاليين العاملين في الزراعة كانوا عمالاً بسطاء، بينما كانت نسبة الملاك والمستأجرين أقل.[1]

كما لعبت الزوجة الإيطالية دورًا مهمًا في دعم النشاط الزراعي، حيث كانت تشارك زوجها في العمل بالحقول. كانت مسؤولياتها تشمل إدارة المزرعة والبستان وزراعة الخضروات، مما ساهم في تعزيز الإنتاجية الزراعية للأسر الإيطالية. هذا الدور المهم للنساء يعكس طبيعة الحياة الزراعية الصعبة التي عاشها الإيطاليون، حيث كانت المشاركة العائلية ضرورية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.[2]

وبالرغم من كل ذلك، كان المستوطنون الإيطاليون قليلين ومتفرقين لدرجة أنهم لم يشكلوا مجموعات متماسكة يمكن دراستها بشكل منفصل.[3] سواء كانوا ملاكًا أو مستأجرين أو عمالاً، لم يتمكنوا من بناء تجمعات قوية، باستثناء الصقليين، الذين تجمعوا في بعض القرى الصغيرة المأهولة بالأجانب. هذا التفرق يعكس ضعف وجودهم مقارنة بجماعات أوروبية أخرى، مثل الفرنسيين والإسبان، الذين كانوا أكثر تنظيمًا وهيمنة على القطاع الزراعي .وبالتالي، ظل الإيطاليون في وضع هامشي، دون تشكيل كيانات اجتماعية أو اقتصادية متماسكة في الجزائر خلال فترة الاستعمار الفرنسي.[4]

على عكس الإيطاليين والإسبان، عاش المهاجرون المالطيون تجربة مميزة في القطاع الزراعي بالجزائر، حيث تميزت بسمات خاصة جعلتها تختلف عن تجارب غيرهم من الجاليات. وتشير سجلات الوفيات إلى أن المالطيين، خلال المراحل الأولى من الاحتلال، اشتغلوا في مهن متواضعة، وهو ما يعكس نقصًا في التدريب المهني مقارنة بغيرهم من الأوروبيين. بالإضافة إلى ذلك، ساهم تشابه اللغة المالطية مع اللغة العربية، التي كان يتحدثها الجزائريون، في تسهيل اندماجهم نسبيًا مع المجتمع المحلي. هذا التقارب اللغوي والثقافي جعل المالطيين يميلون طبيعيًا إلى التواجد في المناطق

(1)–Gaston Loth, op– cit, p187.

(2)–Claude Llinares, Danielle Lima–Boutin, op– cit, P14.

(3)–Ibid, p230.

(4)–Gérard Crespo, op–cit, p 86.

الحدودية، حيث شكلوا حلقة وصل بين الجزائريين وبقية المستوطنين، مما أضفى على تجربتهم طابعًا فريدًا في سياق الاستيطان الأوروبي في الجزائر.

حقق المالطيون النجاح الأكبر في مهنة البستنة، لأنها نشاط سهل وبدائي لا يتطلب رؤوس أموال كبيرة، وكانت تلبي احتياجات السكان المتزايدة على الغذاء. وصف لوران روبا الزراعة البستانية في أواخر القرن التاسع عشر بشكل جيد: (المالطيون الذين كانوا معتدين على أرض صلبة، جافة، وغير خصبة، وجدوا في الجزائر ظروفا جيولوجية ومناخية وهيدرولوجية ملائمة لم يجدها في جزرهم.[1]

أصبح المالطيون لاعبًا رئيسيًا في توفير الخضر والفواكه للجيش الفرنسي، بالإضافة إلى تزويد المدن والمراكز التي نشأت حولهم بالمنتجات الزراعية. وقد لعبوا دورًا مهمًا في نقل المعرفة الزراعية الحديثة إلى السكان الجزائريين، حيث أدخلوا تقنيات ومحاصيل جديدة، بما في ذلك نباتات أصلية من مالطا مثل أشجار البرتقال والخوخ والتين الشوكي، مما ساهم في تنويع الإنتاج الزراعي. وقد أشار دليل الجزائر لعام 1878 إلى هذه الظاهرة بقوله: "كل المالطيين بستانيون، وكل البستانيين مالطيون"، مما يعكس مدى ارتباطهم الوثيق بهذه المهنة.

ومن بين النماذج الناجحة للبستانيين المالطيين في الجزائر، يبرز باسكال الذي اشترى قطعة أرض بالقرب من الجزائر العاصمة عام 1855. قام باسكال مع أخيه سلفو بزراعة بستان صغير من الخوخ والرمان والتين، واستمر ابنه سبيرو في الحفاظ على هذا الإرث الزراعي بعده. كما يمكن الإشارة إلى الزوجين لازارو ودورا، اللذين جمعا الأموال ببطء من بيع الفواكه والخضراوات، مما مكنهما من شراء قطعة أرض مساحتها 5 هكتارات. وقاما باستصلاح الأرض وبناء منزل صغير عليها. وبعد امتلاك الأرض جاء الدور على الأحصنة والعربات.

لم يتوقف طموح المالطيين عند مجرد تحقيق الاكتفاء الذاتي أو تحسين ظروفهم المعيشية، بل تجاوز ذلك إلى السعي نحو الثروة والغنى. وقد تجسد هذا الطموح في حوارات مثل تلك التي كانت تدور بين دورا ولازارو، حيث كانت دورا تتساءل: "هل سنصبح أثرياء قريبًا؟". ربما كانت

---

[1]–Marc Donato, (L'émigration Maltais…), op–cit, p, p159, 160.

ذكرياتهم عن جزرهم الأصلية القاحلة في مالطا هي التي ألهبت رغبتهم في التملك وزراعة أشجار الفاكهة، والتي رأوا فيها سبيلًا لتحقيق الثراء.

كانت دورا تدرك جيدًا أن امتلاك أشجار الفاكهة، وخاصة الخوخ، يمكن أن يكون مصدرًا للثروة، حيث قالت" :من يملك الخوخ يصبح ثريًا..."، وهي فكرة كانت متداولة بين المالطيين في ذلك الوقت. وقد سمعت من الآخرين، وحتى من زوجها، أن أشجار الفاكهة في مناطق مثل بونة أو فيليبفيل كانت مملوكة بشكل كبير للمالطيين، مما عزز إيمانها بإمكانية تحقيق الثراء من خلال الزراعة.

هذا الطموح لم يكن مجرد حلم، بل تحول إلى واقع من خلال العمل الجاد والاستثمار الذكي في الأراضي والزراعة. فقد نجح العديد من المالطيين في تحويل قطع الأراضي الصغيرة إلى مزارع منتجة، مما مكنهم من تحقيق مكانة اقتصادية واجتماعية مرموقة في المجتمع الجزائري. وهكذا، أصبحت قصص نجاحهم مثالًا على كيفية تحويل الرغبة في التملك والثراء إلى واقع ملموس من خلال الإصرار والعمل الدؤوب.[1]

منذ بداية الاستعمار، يُحتمل أن بعض المالطيين قد حصلوا على امتيازات زراعية، على الرغم من أن الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع لا تزال محدودة ولا توفر معلومات شاملة. ومع ذلك، تشير الأدلة إلى أن عددًا من المالطيين سرعان ما تحولوا إلى ملاك للأراضي، حيث تنافسوا مع الماهونيين في مجال الزراعة الصغيرة. وقد أشارت دراسة أجراها سولال إلى أن بعض المستوطنين الفرنسيين قاموا ببيع امتيازاتهم، التي حصلوا عليها مجانًا إلى المالطيين. استغل المزارعون المالطيون هذه الفرص بسرعة، وقاموا بإنشاء مساحات زراعية واسعة على الأراضي التي حصلوا عليها، سواء من خلال الشراء أو من خلال امتيازات منحت لهم في عامي 1842 و1851، خاصة في المناطق القريبة من فاليه (بحمروش حمودي حاليًا).

من بين الملاك والمزارعين المالطيين البارزين الذين حققوا نجاحات لافتة في الجزائر خلال القرن التاسع عشر، يبرز اسم كميليري، الذي بدأ في زراعة القطن عام 1849. وقد حصل على عدة

---

[1]–Marc Donato, (Elisa…),op–cit, p107.

جوائز في معرض عام 1857، مما أكسبه سمعة طيبة في المجال الزراعي. وقد ذُكر اسمه في التقرير المصاحب لمشروع المرسوم الإمبراطوري الذي كان يهدف إلى تشجيع إنتاج القطن في الجزائر. وبحلول عام 1861، كان كميليري يمتلك 316 هكتارًا من الأراضي بالقرب من فيليبفيل (سكيكدة حاليًا)، مما يعكس نجاحه الكبير في توسيع نشاطه الزراعي.

كما يُعد غريما من أبرز الملاك المزارعين المالطيين في منطقة فيليبفيل، حيث كان من أهم المنتجين للقطن في تلك الفترة. وقد تم تكريم جهوده بإهدائه وسام الشرف عام 1887، تقديرًا لإسهاماته في تطوير القطاع الزراعي. ومع ذلك، ومع بداية سبعينيات القرن التاسع عشر، شهدت زراعة القطن تراجعًا ملحوظًا بسبب انخفاض الأسعار وارتفاع تكاليف الإنتاج. وقد دفع ذلك العديد من المزارعين، بما فيهم غريما، إلى التحول إلى زراعة الكروم، التي كانت أكثر ربحية في ذلك الوقت.[1]

يُعد شارل ديبونو، المالطي الأصل، واحدًا من أبرز الشخصيات الناجحة التي ارتبطت بالزراعة في الجزائر. استقر ديبونو في بوفاريك، حيث بدأ مغامرته الزراعية التي تميزت بالطموح الكبير والعمل الدؤوب. وبعد عشر سنوات من الجهود المتواصلة، تمكن من تحقيق ثروة كبيرة بفضل دعم الحاكم العام تيرمان، مما جعله واحدًا من أغنى المستوطنين في الجزائر. وقد تخصص ديبونو في زراعة الكروم، ليصبح واحدًا من أكبر مزارعي الكروم في البلاد.

ومع ذلك، لم تكن مسيرة ديبونو خالية من التحديات المالية. فعلى الرغم من نجاحه في بناء إمبراطورية زراعية واسعة، إلا أنه كان أيضًا واحدًا من أكثر المزارعين مديونية. ففي عام 1902، كان لا يزال مدينًا بمبلغ هائل قدره 315000 فرنك للبنك الجزائري، في حين أن ممتلكاته التي تبلغ مساحتها 1816هكتارًا لم تكن تساوي سوى نصف هذا المبلغ. وقد أدت هذه الضغوط المالية في النهاية إلى اضطرار ديبونو إلى تصفية جميع ممتلكاته.

قصة شارل ديبونو تعكس جانبًا آخر من واقع الزراعة في الجزائر خلال تلك الفترة، حيث كانت النجاحات الكبيرة غالبًا ما تقترن بمخاطر مالية جسيمة. وعلى الرغم من خسارته النهائية،

---

(1)–Marc Donato, (L'émigration Maltais…), op–cit, p, p160, 161.

يبقى ديبونو مثالًا على الطموح والمثابرة، كما يسلط الضوء على التحديات التي واجهها المزارعون في ظل الظروف الاقتصادية المتقلبة خلال فترة الاستعمار الفرنسي.[1]

كما شهدت عمالة قسنطينة، نجاحًا بارزًا للعديد من العائلات المالطية في قطاع الزراعة، حيث لعبت أدوارًا مهمة في تطوير هذا القطاع الحيوي. ففي منطقة سطيف، ظهرت عائلات مثل "أتارد"، "برنكات"، و"غاليا" كمساهمين رئيسيين في تحسين النشاط الزراعي. أما بالقرب من عنابة، فقد برزت عائلات أخرى "هيلي"، "شيري"، و"سلطانا"، التي تركت بصمتها الواضحة في المجال الزراعي. وفي قالمة، برزت عائلة "بيزاني "، بينما اشتهرت عائلة "ميكاليف"، في قسنطينة. استطاعت هذه العائلات تحقيق نجاحات لافتة، مستفيدة من خبراتها الزراعية ومن قدرتها على استغلال الأراضي الخصبة التي تتميز بها المنطقة، مما عزز مكانتها كجزء فاعل في تطوير القطاع الزراعي الجزائري.[2]

برع المالطيون أيضا في تربية الماشية، وخاصة الماعز، حيث كانت هذه الحيوانات تُعتبر جزءًا لا يتجزأ من ثروتهم. فعادةً ما كان المالطيون يصطحبون معهم رؤوس الماعز عند مغادرة البلاد، لتصبح في كثير من الأحيان الممتلكات الوحيدة التي يعتمدون عليها. وقد حافظت تربية الماعز على مكانتها كواحد من أبرز الأنشطة الاقتصادية ربحية للجالية المالطية، حتى في الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى. ولم تقتصر أهمية هذه الماعز على الجانب الاقتصادي فحسب، بل كانت لها دورًا حيويًا في دعم المالطيين والمهاجرين الأوروبيين خلال السنوات الأولى من الهجرة، حيث وفرت لهم مصادر الغذاء والدخل.

تلاشى دور راعي الماعز المالطي تدريجيًا بعد فرض حظر على استيراد الماعز، وذلك بسبب ارتباط حليبها بنقل جرثومة الحمى المالطية. وقد أدى هذا التحول إلى توجه بعض المربين المالطيين نحو تربية أنواع أخرى من الماشية، مثل الخنازير والأبقار. ومن الجدير بالذكر أن هؤلاء المربين لم يواجهوا منافسة كبيرة من الفلاحين الجزائريين في مجال تربية الخنازير، وذلك بسبب النظرة الثقافية السائدة في الجزائر التي تعتبر الخنزير حيوانًا غير نظيف -من منظور غربي مسيحي-، مما

---

[1]–Marc Donato, (Elisa…), op–cit, p108.

[2]–Marc Donato, (L'émigration Maltais…), op–cit, p161.

أدى إلى انحصار هذا النشاط بشكل كبير لدى الجالية المالطية دون منافسة محلية قوية. وهذا ما يؤكده الكاتب بول أرين خلال إحدى رحلاته، حيث سمع صوت خنزير يصرخ في الليل، فعلق قائلًا: "لا شك، إنه خنزير مالطي." تُظهر هذه الحكاية كيف أصبحت تربية الخنازير نشاطًا مرتبطًا بالهوية المالطية في ذلك السياق، مما يعكس التكيف الاقتصادي والثقافي للجالية المالطية مع الظروف المحيطة.[1]

شهدت الجالية المالطية في الجزائر أوضاعًا زراعية مميزة ومختلفة عن بقية الجاليات الأوروبية. بدأوا العمل في القطاع الزراعي بمهن بسيطة، كالبستنة، مستفيدين من تشابه لغتهم مع العربية لتسهيل اندماجهم مع السكان المحليين. ركزوا على زراعة الخوخ والرمان والتين، مع إدخال نباتات أصلية من مالطا واستخدام تقنيات زراعية حديثة. برعوا أيضًا في تربية الماعز، الذي كان مصدر دخل رئيسي لهم حتى استبدلوه لاحقًا بتربية الخنازير بعد حظر استيراد الماعز. ومع مرور الوقت، تحول العديد منهم إلى ملاك أراضٍ وشاركوا في زراعة الكروم والقطن، رغم التحديات المالية. بشكل عام، لعب المالطيون دورًا بارزًا في تطوير القطاع الزراعي الجزائري خلال فترة الاستعمار الفرنسي، مستغلين مهاراتهم الزراعية لتحقيق الاستقرار والنجاح.

أما السويسريون، فقد تمتعوا في الجزائر بوضع اقتصادي واجتماعي أفضل مقارنة بباقي الجاليات الأوروبية. فبينما اعتمد الإيطاليون والإسبان على أعمال شاقة غير مستقرة، مثل تطهير الأراضي، أو العمل اليومي، أو العمل الموسمي، أو العمل كمزارع، أو استئجار الأراضي، انخرط السويسريون في أنشطة زراعية أكثر استقرارًا. تنوعت أدوارهم بين مالكي الأراضي الكبيرة، والمزارعين المستأجرين[2]، والمزارعين بالمشاركة[3]، والعمال الزراعيين، وصولاً إلى العامل اليومي. ويعكس هذا التنوع استقرارهم النسبي وقدرتهم على تجنب الأعمال الشاقة، مما منحهم مكانة اقتصادية واجتماعية أعلى مقارنة بغيرهم من الجاليات الأوروبية.

---

[1]–Marc Donato, (Elisa…), op–cit, p–p 108– 110.

[2] -يستأجر السويسري الأرض مقابل مبلغ مالي، عادة كل ثلاث سنوت.

[3] -يتحمل المالك تكاليف الإمدادات (البذور، الري، الأدوات...إلخ) ويحصل على نصف المحصول.

مع بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر، واجه السويسريون تحديات كبيرة خلال الأشهر الأولى، التي تميزت بأعمال الاستصلاح والتطهير الشاقة، إلى جانب صعوبة التأقلم مع الظروف الجديدة. ومع ذلك، بدأت الحياة تنتظم تدريجيًا مع تحولهم إلى العمل في الزراعة. وبشكل عام، وبعد مرور عشر سنوات من الجهود المتواصلة، أصبح العديد منهم قادرين على العيش من عملهم الزراعي، بل وتمكن البعض منهم من توسيع ممتلكاتهم من الأراضي.

بالإضافة إلى ذلك، تمكن آخرون، بدأوا مشوارهم كعمال يوميين لدى ملاك الأراضي، من تحقيق نجاحات ملحوظة بفضل العمل الجاد والإصرار. لم يقتصر نجاحهم على تأمين سبل العيش فقط، بل تعداه إلى ادخار المال اللازم لشراء الأراضي وتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية. وقد كان النجاح حليفًا لبعض السويسريين بشكل استثنائي، حيث حققوا إنجازات كبيرة وساهموا في تطوير القطاع الزراعي بالجزائر.[1]

استفاد أيضا المستوطنون السويسريون، مثل غيرهم من الأوروبيين، من السياسات الاستعمارية التي منحتهم امتيازات واسعة على حساب السكان المحليين. تمثلت هذه الامتيازات في تخصيص أراضٍ خصبة للمهاجرين السويسريين، بالإضافة إلى توفير دعم لوجستي شامل يشمل النقل والإقامة، وذلك لتسهيل عملية استقرارهم في الجزائر. ومع بداية الاستعمار الزراعي الرسمي الذي نظمته الدولة الفرنسية عام 1848، تم توسيع هذه الامتيازات لتشمل منحًا مجانية للأراضي تتراوح مساحتها بين 4 إلى 12 هكتارًا، بالإضافة إلى تعويضات مالية لتغطية تكاليف السفر (بما في ذلك النقل والطعام)، ومرور مجاني عبر البحر.

كان السويسريون الذين يستوفون الشروط المطلوبة[2] للحصول على الامتيازات الزراعية يتوجهون إلى السفارة الفرنسية في برن أو إلى مفوضية سويسرا في باريس لتقديم طلباتهم. تُظهر

---

[1]–Eric Maye, op– cit, p 208.

[2] -شهادة رسمية تثبت أخلاق طالب الإمتياز ومهنته وعمره وعدد أطفاله وأعمارهم.

-أن يكون لهم موراد مالية كافية (لم يحددها، لكن في الغالب كان يجب أن تتيروا ما بين 1200 و1500 فرنك فرنسي لعائلة صغرة).

الوثائق المحفوظة في الأرشيف الفيدرالي تفاصيل هذه العمليات، حيث أتاحت سلسلة من الرسائل تتبع مسار هذه الطلبات بدقة. على سبيل المثال، في عام 1851، تقدم 34 شخصًا من كانتون فاليه بطلبات للحصول على أراضٍ زراعية في الجزائر. تم نقل هذه الطلبات إلى المسؤول المكلف بها، ليتم إحالتها لاحقًا إلى وزير الحرب الفرنسي للنظر فيها. بعد دراسة الملفات، تم قبول 32 طلبًا، بينما رُفض طلبان بسبب نقص الموارد المالية اللازمة. رغم ذلك وافقت السلطات الفرنسية على قبول أشخاص بدون موارد في الجزائر كعمال زراعيين تحت مسؤولية عائلة. في هذه الحالة كان المطلوب منهم 300 فرنك فرنسي أي 210 فرنك فرنسي، وبالتالي لم يتم منحهم أرضا إلا إذا تكفل بهم شخص آخر. هذا الرفض يسلط الضوء على أهمية الجوانب الاقتصادية في تقييم أهلية المتقدمين، ويعكس الشروط الصارمة التي كانت تحكم عملية توزيع الأراضي في إطار السياسات الاستعمارية الفرنسية.[1]

بدأت استفادة السويسريين الفعلية من هذه الإجراءات الاستعمارية مع ظهور الشركة الجنيفية للمستعمرات، التي تبنت مشروعا لإنشاء مستعمرة سويسرية في الجزائر، والتي لعبت دورًا محوريًا في تنظيم هجرة السويسريين إلى الجزائر وتسهيل حصولهم على الأراضي والامتيازات،[2] حيث قامت مجموعة من رجال المال[3] في جنيف بالاتصال بوزير الحربية الفرنسي للحصول على

-تطورت الشروط ابتدءا من أكتوبر 1853. رفع الوزير المتطلبات المالية للحصول على الإمتياز إلى 2000 لكل عائلة مستوطنة، والى 3000 فرنك فرنسي ابتدءا من ماي 1855، و400 لكل عامل متزوج رب عائلة، و100 فرنك فرنسي لكل عامل عازب. ينظر:

–Ibid, p174.

(1)–Ibid, p 174.

(2)–Jean–Maurice Di Constanz, op–cit, p 108.

(3)-الأشخاص الذي تقدموا بطلب من أجل الحصول على الأراضي وتأسيس الشركة الجنيفية للمستعمرات السويسرية هم:

1- بول إليزيه لولين: جينيفي، مالك وعضو مجلس الدولة السابق لجمهورية جنيف.

2-الكونت فرانسوا أوغست سوتر دي بوريجارد: فرنسي، قنصل توسكانا في الاتحاد، مالك في كانتون فو.

3-جاك ماري جان ميرابو: جينيفي، مالك في جنيف وكليرينز، مصرفي سابق في ميلانو.

4-جان أنطوان فازي أليون: جينيفي، رئيس بلدية سابق وعضو مجلس الدولة السابق في جنيف.

5-تشارلز هنري دي تراز: جينيفي، مالك ومراجع سابق لجمهورية جنيف.

امتياز للأراضي في محيط سطيف بالجزائر، حيث أعربوا عن نيتهم في إنشاء عدة قرى تسكنها عائلات سويسرية. كانت هذه المبادرة جزءًا من جهود أوسع لتعزيز الوجود السويسري في الجزائر، حيث سعت الشركة إلى توفير الدعم اللوجستي والمالي للمهاجرين، مما مكنهم من الاستقرار والاندماج في القطاع الزراعي.[1]

وفي 26 أبريل 1853، أصدر الإمبراطور نابليون الثالث مرسومًا إمبراطوريًا يقضي بمنح امتياز مجاني للشركة الجنيفية للمستعمرات السويسرية يشمل مساحة 20ألف هكتار من الأراضي الزراعية في منطقة سطيف. جاء هذا الامتياز مصحوبًا بالتزامات تعاقدية محددة تتألف من 22 مادة، تضمنت شروطًا تلزم المستثمرين ببناء 10 قرى استيطانية تحتوي كل منها على 50 منزلاً، مع ضمان توطينها في غضون 10 سنوات. كما أتاح المشروع فرصة للأوروبيين الفقراء ليصبحوا مستوطنين صغارًا أو مستأجرين لهذه الأراضي، وذلك في فترة كانت سويسرا تعاني فيها من الفقر.[2]

ومع ذلك، لم تمر هذه الاتفاقية بين ممولي جنيف والحكومة الفرنسية دون قيود؛ فقد تم وضع شروط صارمة لتجنب تحويل الجزائر إلى "خزان للفقر السويسري ."وبناءً على ذلك، تم اختيار المرشحين بعناية بناءً على مواردهم المالية وقدرتهم على تلبية الشروط التي تم تفصيلها سابقا.[3]

6- هنري ماكسيمليان ادولف بوتيار دي بومو دي بيدي، جينيفوا ، مالك في أوديسا والمدير السابق للعقارات السويسرية الكبيرة بالقرب من أوديسا.

7- دونات تشارلز أوغست سوتر دي بونمونت ، جينيفوا ، مالك كانتون فو (سويسرا).

8- تشارلز لويس سوتر ، فرنسي ، مالك مشارك لمباني في ولاية الجزائر. ينظر:

-Dodis.ch/41159, E2 /222, Le Ministre de France en Suisse, J.R. de Salignac Fénelon, au Président de la Confédération, W. Naeff, Berne, le 14 février 1853, p341.

(1)-Ibid.

(2)-Bonin Hubert, Lützelschwab Claude, La Compagnie genevoise des colonies suisses de Sétif (1853-1956), p 358

(3)-Patrick-R. Monbaron, Emigration vaudoise en Algérie au milieu du XIXe siècle: Sétif, eldorado genevois pour «petits capitalistes», p51.

لجذب المستوطنين، قدمت الشركة 20 هكتارًا من الأرض لكل مستوطن، بالإضافة إلى تغطية تكاليف السفر، مقابل تقديم مبلغ 3000 فرنك لتغطية تكاليف بناء منازل مكونة من ثلاث غرف. كان هذا العرض موجهاً بشكل رئيسي إلى الرأسماليين الصغار، الذين كان عليهم تحمل تكاليف البناء لضمان استقرارهم في المستعمرة. [1]

بالنسبة لبعض الأشخاص، مثلت الإقامة في الجزائر فرصة لإعادة توجيه مسارهم المهني نحو الزراعة، وإن كان ذلك بشكل نسبي. فقد ترك العديد من السويسريين مهنهم السابقة في سويسرا ليعملوا في القطاع الزراعي، حيث انخرطت الغالبية العظمى من أفراد الجالية السويسرية في هذا المجال. [2]وتشير المصادر إلى أن الهجرات السويسرية إلى الجزائر خلال ثمانينيات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين كانت فردية ومؤهلة، وليست جماعية ريفية. وقد أدى ذلك إلى تحول مهني للعديد من المهاجرين، الذين وجدوا في الزراعة فرصة اقتصادية واعدة. لفهم هذا الوضع بشكل أعمق، يمكن دراسة نماذج من المهن المختلفة التي مارسها السويسريون، والتي تعكس تنوع أدوارهم في القطاع الزراعي واستجابتهم للتحديات المحلية.[3]

على سبيل المثال، في نهاية أكتوبر 1853، وصل 86شخصًا من سكان إقليم فود إلى عين أرنات، حيث سُردت ملحمة هذه العائلات الأولى في رواية "الهضاب العليا" للجينيفية شورير. تحكي الرواية قصة ماري شورير، معلمة من فود، وزوجها أنطوان دوموثيور، خباز من كورانس، الذي تأثر بدعاية وكلاء الشركة الجنيفية.

قرر أنطوان الهجرة إلى الجزائر ليعمل كمزارع يومي، رغم قلة موارده المالية. لاحقًا، لحقت به زوجته ماري ودخلت في خدمة أحد الرأسماليين الصغار، هنري فليش، الذي حصل على قطعة أرض مساحتها 20هكتارًا في عين أرنات. تواعدت ماري وأنطوان على العيش معًا عندما تتحسن الظروف، لكن أنطوان توفي بعد أشهر قليلة بسبب مرض الدفتيريا.

---

(1)–Jean–Maurice Di Constanz, op–cit, p 109.

(2)–Eric Maye, op– cit, p 207.

(3)–Jean–Maurice Di Constanz, op–cit, p 143.

رغم المأساة، أنجبت ماري طفلاً عام 1855 اسمه مارك فيكتور. بقيت في خدمة فليش لمدة 20سنة حتى كبر مارك، الذي أصبح في عام 1875 موظفًا في الشركة كمدير لمزرعة الحرملية. استمر هذا العمل كتقاليد عائلية، حيث عمل ابن مارك، ريموند، وحفيده، كلود، في الشركة حتى إغلاقها في عام 1954.[1]

على غرار المثال الأول، هناك قصة أخرى تُسلط الضوء على تجارب سويسرية مميزة في الجزائر، حيث تكشف عن تفاصيل مشروع مشترك ناجح بين الحكومة الفرنسية وعائلات سويسرية. ففي عام 1881، اختارت وزارة الزراعة والتجارة الفرنسية مزرعة جان نيكولا ديكاييه[2] الواقعة في منطقة الرويبة لتأسيس مدرسة علمية متخصصة في الزراعة وزراعة الكروم. تم تنفيذ هذا المشروع بجهود كل من جورج هنري بورجو[3] وديكاييه، اللذين تشاركا رؤية موحدة لتعزيز المعرفة الزراعية وتطوير القطاع في المنطقة. وبعد تأسيس مدرسة الزراعة عام 1882، أصبحت هذه المؤسسة مركزًا رائدًا لنقل التقنيات الحديثة والخبرات العلمية، مما أسهم بشكل كبير في تطوير الزراعة الجزائرية.[4]

---

[1]–Ibid, p 110.

[2] -ديكاييه (1832-1912)، ولد بسافان إقليم فاليه، معلم لأطفال دوق أوستا في تورينو، بعده بعامين وصل إلى الجزائر عام 1852 أين درس في المدرسة الخاصة سيمون، والتي أقام بإدارتها في نوفمبر 1854، تزوج من فرانسواز ميليا من أصل ماهوني (14 طفل) في يوليو 1856، فأصبح مزارعا رغم عنه بعدما ورثت زوجته 200 هكتار من الأراضي عند تقاعد والدها من ملكية الرويبة، عين في فيفري 1882 مديرا للمدرسة الزراعية التي تأسست في مزرعته. حصل على وسام الاستحقاق الزراعي، وسام جوق الشرف. أنظر:

–Eric Maye, op– cit, p 208.

[3]-بورجو (1826- 1880)، متزوج (إليز لومب وأب لسبعة أطفال)، شخصية سويسرية بارزة، شغل منصب وزير الاديان والتعليم في كانتون فود، ومدير المدرسة الصناعية في لوزان، بدأ عمله في سن 19، وحصل على تدريب جيد في المعهد الزراعي المؤقت في فرساي (1850-1852). عند عودته إلى لوزان عمل كمدرس مؤقت لعلم النبات في الكلية الكانتونية ، كما درس التاريخ والجغرافيا والتربية المدنية ، وفي عام 1855، أصبح مديرا مؤقتا للمدرسة الصناعية وبقي في هذا المنصب حتى 1879، جرب حياة جديدة في الجزائر بسبب مرضه، وبدعم زميله مدير المعهد الوطني الزراعي بفرساي. أنظر:

–Jean–Maurice Di Constanz, op–cit, p 144.

[4]–Ibid, p145.

تبدأ قصة النجاح مع وصول ديكاييه إلى الجزائر عام 1852، حيث كان والده قد استقر هناك سابقًا. بعد وصوله، عمل ديكاييه كمدرس في المدرسة الخاصة "سيمون" بالجزائر العاصمة في أكتوبر من نفس العام، ثم تولى إدارتها في نوفمبر 1854. وبعد عامين، تزوج من فرانسوا مليا، وهي من أصول ماهونية ومولودة في الجزائر. شكل هذا الزواج بداية مرحلة جديدة في حياة ديكاييه. في عام 1862، وبعد بيع المدرسة الخاصة "سيمون"، قرر جان نيكولا ديكاييه وزوجته فرانسوا الانتقال إلى منطقة الرويبة للعمل في الزراعة. وبعد عامين من استقرارهما هناك، ورثت فرانسوا مزرعة والدها التي تبلغ مساحتها 200 هكتار في الرويبة، حيث استقر الزوجان بشكل دائم. على هذه الأرض الخصبة، بدأ الزوجان مشروعهما الزراعي الطموح، حيث قاما بزراعة القمح والكروم، بالإضافة إلى تربية الخيول.[1]

هذه الأنشطة الزراعية المتنوعة شكّلت الأساس لمشروع ناجح، وساهمت لاحقًا في تأسيس مدرسة علمية للزراعة عام 1882، بالتعاون مع جورج هنري بورجو، الذي قرر بدوره تجربة حياة جديدة في الجزائر لأسباب صحية. وقد لعب دعم زميله أوجين تيسيران، مدير المعهد الوطني الزراعي في فرساي، دورًا محوريًا في تسهيل انتقال بورجو إلى الجزائر. ففي ديسمبر 1878، أرسل تيسيران رسالة توصية إلى الحاكم العام للجزائر الجنرال شانزي، جاء فيها: "أحد أصدقائي القدامى يعيش في الجزائر، وهو مندهش من المناخ والموارد التي توفرها البلاد، ويرغب في الاستقرار هناك... بفضل معرفته الواسعة وخبرته الكبيرة وتفانيه، أعطى بريقًا كبيرًا لمدرسة لوزان الصناعية... أفضل من أي شخص، وحتى مني، يمكن لبورجو تنظيم وإدارة وإنجاح مؤسسة تعليمية زراعية. إنه رجل جاد ومتعلم للغاية... وأنا أضمنه كما أضمن نفسي".

شارك بورجو في تأسيس أول مدرسة زراعية بالرويبة، على بعد حوالي 25 كلم شرق الجزائر العاصمة. تم ذلك بعد زيارة قام بها بورجو إلى الجزائر لجمع معلومات لاختيار ملكية ومدير للمدرسة. وقع الاختيار على مزرعة ديكاييه في الرويبة، حيث توافرت بها الشروط المطلوبة. دعم بورجو ترشيح المزرعة لسبب آخر، وهو أن مالكها سويسري مثله. قدم بورجو مهمته في مارس 1882 قائلاً: "من خلال هذا العمل الصغير، أقوم فقط بسداد دين الامتنان لفرنسا والجزائر، لفرنسا التي

---

[1]–Eric Maye, op– cit, p 208.

منحتني التعليم الزراعي، وللجزائر التي منحتني الضيافة... خطة تيسيران تتمثل في إدارة المدرسة المستقبلية إلى مالك أو مزارع سيستمر في زراعة أرضه على مسؤوليته الخاصة".[1]

افتتحت المدرسة الزراعية أبوابها في فبراير 1881، وتم تعيين جان نيكولا ديكاييه مديرًا لها. قدمت المدرسة تعليمًا نظريًا وتطبيقيًا لحوالي 50 طالبًا في دورة دراسية مدتها سنتان، تخصصت في زراعة الكروم. بفضل منهجها العلمي والعملي، اكتسبت المدرسة سمعة ممتازة، وسرعان ما انتشر صيتها في جميع أنحاء الجزائر وخارجها، حيث انضم إليها طلاب من فرنسا ودول أخرى للدراسة فيها. كما تم تجنيد العديد من خبراء زراعة الكروم الفرنسيين من بين خريجي المدارس الزراعية الفرنسية للعمل في المدرسة.

ومع ذلك، وفي عام 1905، اضطرت المدرسة لإغلاق أبوابها بسبب عدة عوامل، منها انتهاء العقد مع الدولة الفرنسية، وعدم ملائمة المزرعة لإجراء التعديلات العميقة المطلوبة لتطويرها كمؤسسة تعليمية عالية المستوى .بالإضافة إلى ذلك، تقدم سن جان ديكاييه، وتدهور الحالة المالية للعائلة، حيث كانت الحكومة الفرنسية تتحمل فقط رواتب المدرسين دون تغطية التكاليف الأخرى.[2] بعد إغلاق المدرسة في الرويبة، تم نقلها إلى ميزون كاري، حيث أصبحت تعرف باسم مدرسة الزراعة الجزائرية، واستمرت في عملها حتى عام 1920. على الرغم من إغلاقها، ظلت المدرسة علامة بارزة في تاريخ التطور الزراعي في الجزائر.[3]

في العام التالي لإغلاق المدرسة الزراعية عام 1905، تنازل جان ديكاييه عن مزرعته لأبنائه الثمانية، مما أدى إلى تأسيس الشركة المدنية العقارية. تمت إدارة هذه الشركة في البداية من قبل بارتيليمي، الذي أصبح لاحقًا مالكًا عقاريًا كبيرًا في مدينة فيليبفيل، ثم تولى إدارتها في عشرينيات القرن العشرين حفيده إرنست.[4] كما قام ابنه إميل بتطوير مزرعة للكروم تبلغ مساحتها 70 هكتارًا، عُرفت باسم "كلوس ديندجيماكس"، مما يعكس استمرار إرث العائلة في مجال الزراعة.

---

(1)–Jean–Maurice Di Constanz, op–cit, p 144.

(2)–Eric Maye, op– cit, p 209.

(3)–Jean–Maurice Di Constanz, op–cit, p 143.

(4)–Ibid, p145.

عاش أحفاد جان ديكاييه في الجزائر حتى حصول البلاد على الاستقلال عام 1962، حيث غادروا مع تيار المهاجرين (الأقدام السوداء) إلى فرنسا. يُعد جان ديكاييه وعائلته نموذجًا بارزًا للمستوطنين الناجحين الذين ساهموا في تطوير القطاع الزراعي في الجزائر، تاركين إرثًا زراعيًا وعائليًا متميزًا استمر لعقود. [1]

أما زميله جورج هنري بورجو، فقد قام منذ افتتاح المدرسة الزراعية بالتدريس فيها، مساهمًا بشكل فعّال في نقل المعرفة الزراعية إلى الطلاب. بالإضافة إلى ذلك، انضم بورجو إلى الجمعية الزراعية في الجزائر ابتداءً من مارس 1883، والتي كانت تهدف إلى تطوير وتحسين الزراعة من خلال تنظيم المسابقات وتوزيع الجوائز ونشر المنشورات العلمية. كما ساهم بورجو في إعداد النشرة نصف الشهرية "الجزائر الزراعية: نشرة الاستعمار"، والتي كانت تتألف من 20 صفحة وتتناول الابتكارات الزراعية بالتعاون مع الجمعيات الزراعية الأخرى.

إلى جانب ذلك، شارك بورجو في تأليف كتاب "دليل مزارع الكروم الجزائري"، الذي نُشر في الجزائر عام 1886، وأصبح مرجعًا مهمًا للمزارعين في المنطقة .لاحقًا، شغل بورجو منصب قنصل سويسرا في الجزائر، حيث امتدت صلاحياته لتشمل كامل شمال إفريقيا. توفي في يناير 1889، تاركًا إرثًا كبيرًا في مجال الزراعة والدبلوماسية.

بعد وفاته، استلم ابنه جون منصب القنصل، وقام جون مع أخويه شارل ولوسيان بشراء ملكية أرض في بسطاوالي، والتي أصبحت جزءًا من ممتلكات العائلة عام 1908. استمرت عائلة بورجو في لعب دور بارز في الحياة الزراعية والدبلوماسية في المنطقة، مما يعكس تأثيرهم المستمر في تاريخ الجزائر.

كمثال آخر على النجاح السويسري في القطاع الزراعي بالجزائر، استقطب وادي الصومام، خلال ثمانينيات القرن التاسع عشر، بعض العائلات السويسرية التي وجدت في تضاريسه وطبيعته ما يذكّرها بجبال الألب. من بين هذه العائلات كانت عائلات عائلة فاسرو. في عام 1886، استقر الأخوان فرانسيس وأوغست فاسرو في منطقة القصر(Bitche)، وكان والدهما تاجرًا وقنصل

[1]–Eric Maye, op– cit, p 209.

سويسرا في إشبيلية. بينما أقامت شقيقاتهما الثلاث في لوزان، كنّ يزرن إخوتهن بانتظام في الجزائر. خلال إحدى هذه الزيارات، التقت هنرييت فلور، المعروفة باسم ريتا، بأندريه شوير[1]، الذي كان صديقًا مقربًا للعائلة. تطورت العلاقة بينهما، وتزوجا في سبتمبر 1880.

أندريه شوير، المهندس الزراعي، نصحه مديره أوجين تيسيران، مثل باقي خريجي المعهد، بتجربة حظه في الجزائر، رغم أن العديد منهم كانوا يفضلون العمل في أماكن أخرى. وصل أندريه إلى الجزائر عام 1882، وقام بجولة في مختلف أنحاء الجزائر وتونس. عند وصوله إلى بجاية، أعجب بخصوبة الأراضي على ضفتي وادي الصومام قرب منطقة القصر، فقام بشراء ملكية أراضي من الألزاسي ديس تبلغ مساحتها حوالي 25 هكتارًا، كانت مجهزة بمنزل صغير وإسطبل.

سبق أندريه إلى المنطقة التاجر الفرنسي جيلبرين، الذي اشترى حوالي 40 هكتارًا وأسس عليها ملكية سانت فنسنت الكبيرة، وكلف أندريه بإدارتها. بعد ذلك، استقر أندريه مع عائلته قرب ريفي (مفتاح حاليًا) في متيجة، لإنشاء ملكية جديدة بناءً على طلب جيلبرين. ومع مطلع القرن العشرين، أدى الإفراط في الإنتاج وانخفاض مبيعات النبيذ إلى إفلاس العديد من الشركات، بما في ذلك شركة جيلبرين، الذي قرر بيع ممتلكاته. قام أندريه بشراء ملكية سانت فنسنت وأدارها بنجاح، ثم خلفه في إدارتها ابنه إدوارد، وبعد ذلك حفيده جان-بيير. بقيت العائلة في الجزائر حتى عام 1963. لم تكن هذه الحالة الوحيدة، بل هناك العديد من السويسريين الذين استقروا في ثمانينيات القرن التاسع عشر عادوا إلى بلادهم، إما بالبيع أو بتعيين مديرين على ممتلكاتهم.[2]

إذا كانت المغامرة الجزائرية في المجال الزراعي تمثل أحيانًا رمزًا للنجاح لبعض المستوطنين السويسريين، فقد كانت بالنسبة للآخرين مرادفًا للصعوبات التي اتخذت أشكالًا غير متوقعة. وكان هذا مصير عائلة كلافاز. غادر جان جيروم كلافاز فاليه سويسرا في أبريل 1851 مع زوجته وابنه وحماته، متوجهًا إلى الجزائر أملاً في بداية جديدة. بعد الاستقرار في منطقة زوج العباس، واجهت العائلة سلسلة من المآسي، بدءًا بوفاة الحماة في نوفمبر 1852، تلاها وفاة الابن في يناير 1853.

---

[1]-شاب نورماندي سويسري (1858-1951)، مهندس زراعي خريج المعهد الوطني للزراعة عام 1879. ينظر:
–Jean–Maurice Di Constanz, op–cit, p 143.

[2]–Ibid, p 143.

إلى جانب هذه الخسائر الشخصية المؤلمة، عانت العائلة سنوات من العمل الشاق غير المثمر، مما أدى بها إلى حالة قريبة من الفقر. بل وكادت أن تفقد امتيازها الزراعي بسبب عدم القدرة على تحقيق النجاح الاقتصادي المأمول. قصة عائلة كلافاز تبرز التحديات الكبيرة التي واجهها بعض المستوطنين في الجزائر، حيث لم تكن الظروف دائمًا مواتية، وكانت النجاحات بعيدة المنال بالنسبة للكثيرين. هذه الحالة تعكس الجانب الآخر من تجربة الاستيطان، الذي لم يكن دائمًا قصة نجاح، بل شمل أيضًا معاناة وإخفاقات عميقة.

لهذا السبب، في بداية عام 1858، كتب جان جيروم كلافاز إلى مسقط رأسه في فاليه يطلب من وكيله بيع الممتلكات التي ما زال يمتلكها هو وزوجته هناك، وتحويل الأموال إليهم في أقرب وقت ممكن. استجاب الوكيل لهذا الطلب وأرسل مبلغ 700 فرنك. تم تحويل المبلغ وفقًا للإجراء المعتاد عبر القنصل السويسري في مارسيليا، الذي كان وسيطًا لتحويل الأموال إلى الجزائر.

لكن سرعان ما تبين أن الأموال لم تصل أبدًا إلى الجزائر، حيث قام القنصل برينر باختلاسها. بعد اكتشاف هذه الجريمة، تدخل مجلس الدولة في فاليه وقنصل سويسرا في الجزائر، بالإضافة إلى وكيل العائلة في فاليه، لدى المجلس الفيدرالي السويسري. نتيجة لهذه الجهود، قرر المجلس الفيدرالي تخصيص مبلغ معين من خزينته لدعم عائلة كلافاز، التي كانت مهددة بالفقر بسبب هذه الخسارة.

وفي بداية عام 1869، تلقت العائلة أخيرًا تعويضًا قدره 350 فرنكًا، أي نصف المبلغ المختلس. هذه الحادثة تعكس الصعوبات التي واجهتها عائلة كلافاز، ليس فقط بسبب الظروف الزراعية القاسية، ولكن أيضًا بسبب الفساد الإداري الذي أدى إلى تفاقم وضعهم المالي. ومع ذلك، فإن تدخل السلطات السويسرية يظهر وجود دعم مؤسسي للجالية السويسرية في الخارج، وإن كان محدودًا في بعض الأحيان.

لم يكن اختلاس الأموال نهاية الصعوبات بالنسبة لعائلة كلافاز، بل على العكس، فقد واجهت في ستينيات القرن التاسع عشر، مثل العديد من العائلات الأخرى في منطقة الساحل، سلسلة من الكوارث الطبيعية التي هددت ما كافحت لتحقيقه. تعرضت المنطقة لغزوات الجراد

المدمرة، وفترات جفاف طويلة أثرت بشكل كبير على المحاصيل الزراعية، مما زاد من صعوبة الحياة وزاد من أعباء العائلة التي كانت تعاني بالفعل من ظروف مالية صعبة.

وفي العقود التالية، واجه المستوطنون، بما فيهم عائلة كلافاز، تحديات إضافية مثل الزلازل وحرائق الغابات الكثيرة، بالإضافة إلى الاضطرابات الاجتماعية والسياسية التي شهدتها المنطقة. ومع ذلك، استمرت الحياة رغم كل هذه الصعوبات، حيث تحملت عائلة كلافاز، مثل العديد من العائلات السويسرية الأخرى، أفراحها وأحزانها، وعملت بجد لتحقيق الاستقرار والنجاح في بيئة مليئة بالتحديات.[1]

بشكل عام، يمكن القول إن وضع السويسريين في قطاع الزراعة الجزائري خلال الفترة الاستعمارية اتسم بالطابع الاستثماري والإداري، حيث برزوا كملاك أراضٍ ومستثمرين ورجال مال أكثر من كونهم مشاركين مباشرين في الأعمال الزراعية الميدانية. يسلط هذا الواقع الضوء على دور رأس المال الأجنبي والخبرات الإدارية في تشكيل المشهد الزراعي بالجزائر، حيث ركز الجالية السويسرية على استغلال الأراضي من منظور تجاري واستثماري، مستفيدين من مهاراتهم التنظيمية. ومع ذلك، كان حضورهم في الأعمال الزراعية الشاقة محدودًا، حيث اعتمدوا على العمال المحليين للتنفيذ اليومي، بينما ركزوا على الإشراف الإداري واستثمار رأس المال، مما يعكس نهجهم الاقتصادي المميز في إدارة القطاع الزراعي.

وعلى النقيض من ذلك، فإن وضع الجالية الألمانية في الجزائر كان مختلفًا من حيث التأثير والذاكرة الجماعية. فبينما كان السويسريون يلعبون دورًا بارزًا في الإدارة والاستثمار الزراعي، لم تحتفظ ذاكرة مجتمع الأقدام السوداء إلا بذكريات قليلة جدًا عن حياة الألمان في القطاع الزراعي، وذلك حتى بداية الثمانينيات. يعود هذا الإهمال النسبي لتاريخ الألمان في الجزائر إلى عدة عوامل، أهمها رغبة العديد من أفراد هذه الأقلية في إخفاء هوياتهم الأصلية بسبب الظروف السياسية والاجتماعية التي أعقبت الحروب، خاصة في ظل التوترات بين فرنسا وألمانيا. بالإضافة إلى ذلك، انصهر جزء كبير من الألمان في المجتمع الفرنسي، مما أدى إلى فقدان الكثير من ملامح هويتهم

---

[1]–Eric Maye, op– cit, p, p 210– 211.

الثقافية والاجتماعية المميزة. وهكذا، ظل دور الألمان في الزراعة الجزائرية وتاريخهم بشكل عام مغمورًا، ولم يحظَ بالاهتمام الكافي.[1]

في منطقتي الألزاس واللورين، كانت الجزائر تُعتبر أرض الفرص للمهاجرين الذين سعوا لتحقيق الثراء من خلال الامتيازات التي منحتها السلطات الفرنسية. وقد جذبتهم الرؤية الاستعمارية التي وعدت بمنح الأراضي الخصبة وفرص العمل. ومع ذلك، اصطدم حلمهم بواقع قاسٍ من كوارث طبيعية ومشاكل زراعية وصحية، بالإضافة إلى سياسات الحكومة الفرنسية التي قسمت الأراضي إلى قطع صغيرة لتوطين عدد كبير من المستوطنين. هذه العوامل جعلت تحقيق الثراء السريع صعبًا، حيث واجه المهاجرون ظروفًا معيشية واقتصادية صعبة، مما كشف الفجوة بين الرؤية الاستعمارية المثالية والواقع المعقد للاستيطان في الجزائر.

لم يلعب الألزاسيون واللورينيون دورًا بارزًا في الحياة الزراعية بالجزائر، حيث واجه المستوطنون الصغار، الذين وصلوا فقراء، صعوبات كبيرة في تحقيق الرفاهية الاقتصادية. رغم حصولهم على أراضٍ ممنوحة، اضطر معظمهم للتخلي عنها بعد سنوات قليلة من العمل الشاق، باستثناء حالات نادرة.

وبالنسبة للمهاجرين الذين وصلوا بعد عام 1871، أظهر تقرير أن 136 عائلة فقط من أصل 387 تمكنت من الاحتفاظ بأراضيها، مع تمتعها بوضع مالي مستقر نسبيًا. ومع ذلك، كانت الرفاهية التي حققتها هذه العائلات متواضعة في أفضل الأحوال، مما يعكس التحديات الاقتصادية المستمرة التي واجهتها حتى تلك الفئة القليلة الناجحة. ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى أن الأراضي الممنوحة كانت في كثير من الأحيان ذات جودة سيئة، مما جعلها بمثابة فخ مالي يتطلب استثمارات كبيرة لتحسينها، وهو ما أثقل كاهل المستوطنين وأدى إلى إفلاس الكثيرين.

حتى أولئك الذين وصلوا إلى الجزائر وهم يمتلكون ثروات معقولة، مثل جان تشوب[2]، المزارع الذي وصل إلى ريفال بحوالي 20 ألف فرنك، انتهى بهم الأمر إلى الوقوع على حافة الفقر.

---

[1]–Jean–Maurice Di Constanz, op–cit, p 108.

[2] -عامل كروم من فوغتلينغشوفن، منطقة الالزاس. ينظر:

–Fabienne Fischer, (alsaciens et lorrains en Algérie avant…), op–cit, p138.

وبما أنه يملك موارد مريحة، استبعد من الحصول على الامتيازات التي تمنح عادة لزملائه من المستوطنين، باستثناء منزل. تعرضت أملاك تشوب إلى الأمراض بالإضافة إلى العديد من المحاصيل غير المربحة، وسرعان ما تحولت رفاهيته السابقة إلى ضائقة مالية.

تشير الدراسات إلى أن نجاحهم كان يعتمد بشكل كبير على العوامل الديموغرافية والاجتماعية، حيث كانت الأسر التي تمتلك عددًا من الأبناء الذكور في سن العمل تتمتع بميزة إضافية. هؤلاء الأبناء غالبًا ما كانوا يساهمون في إدارة الممتلكات الزراعية لآبائهم، مما يسهل تحقيق الازدهار دون مواجهة صعوبات كبيرة. وقد أظهرت العديد من الحالات ذلك، مما يعكس دور العائلة الممتدة في تعزيز الاستقرار الاقتصادي.

من بين النجاحات الاستثنائية التي تم توثيقها، تبرز قصة المستوطن بيير سترابلر، الذي قدم من منطقة الراين وحصل على 26 هكتارًا في منطقة زمورة[1] عام 1873. وبفضل إدارته الكفؤة، تمكن من توسيع ممتلكاته لتبلغ 200 هكتار بعد عشرين عامًا، وذلك من خلال شراء أراضي من مستوطنين ألزاسيين آخرين. كما حققت عائلتا هااب وهامرلين مستوى عالٍ من الرفاهية في مستوطنة العالف (لحلاف حاليًا)، حيث استفاد أبناؤهم من الموارد الكبيرة التي مكنتهم من التقدم بطلب الحصول على أراضي إضافية من الحكومة الفرنسية.

غير أن النجاح الأكثر إثارة للإعجاب كان لليون ديلينسيجر، الذي بدأ من الصفر وحقق حياة زراعية متميزة. قدم والده جان ديلينسيجر مع زوجته وسبعة من أطفاله من الراين الأسفل إلى الجزائر عام 1871، لكن ليون لم يلتحق بهم إلا عام 1875 أثناء خدمته العسكرية في أورليانز. عند زيارته لعائلته، وجدهم في وضع بائس بسبب المحاصيل الزراعية السيئة والظروف المناخية القاسية. بعد إنهاء خدمته العسكرية، عاد ليون إلى الجزائر عام 1877 دون أي رأس مال، لكن

[1]-مركز إستيطاني أنشأ بموجب مرسوم 2 مارس 1862، ثم بلدية كاملة الصلاحيات بموجب قرار 17 مارس 1871، وطن فيها الألزاسيون واللورينيين.

بعزيمة قوية على تحقيق الثروة. بدأ عمله كعامل في مزارع في بني مراد والبليدة، ثم انتقل إلى العمل كمشرف شريك في الأرباح في مزرعة جينيت قرب مالاكوف[1].

وبعد سنوات من العمل الدؤوب، تمكن من ادخار 9000 فرنك، مما مكنه من استئجار مزرعة مساحتها 100 هكتار وبناء منزل صغير عليها. بين عامي 1892 و1906، توسع ليون في ممتلكاته ليصل إلى حوالي 909هكتار في منطقتي مالاكوف وشارون[2]، بالإضافة إلى استئجار آلاف الهكتارات الأخرى. بعد 25 عامًا من العمل الجاد، قُدرت أصوله بحوالي 336 ألف فرنك، وهو إنجاز كبير لرجل بدأ حياته في الجزائر دون أي موارد تذكر.[3]

كما تُعد عائلة دولفوس، المعروفة بشركتها الشهيرة "Dollfus Mieg et Cie" للنسيج، من أبرز العائلات الألزاسية التي استقر أحد فروعها في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية. وقد أدركت العائلة المزايا الاقتصادية الكبيرة التي توفرها المستعمرة، حيث كان جان دولفوس أول من تقدم للاستثمار فيها. انخرط جان في زراعة القطن وأسس قرية بوخالفة لصالح العمال الألزاسيين، مما يعكس اهتمامه بتوفير بيئة عمل مناسبة للمستوطنين. وانضم إليه أفراد آخرون من العائلة، مثل تشارلز، غوستاف، وجول، مما ساهم في تعزيز حضورهم الاقتصادي والزراعي في الجزائر.

انضم الكيميائي تشارلز، ابن ماتيو دولفوس، إلى شركة العائلة بعد مغادرته ميلوز إثر أحداث عام 1871 واختياره الجنسية الفرنسية. بعد فترة قصيرة، تم العثور عليه في الجزائر، حيث أدار مزرعة الشركة التي اشترتها في منطقة عمورة قرب لافيجري في عمالة الجزائر. نجح تشارلز في تحويل عمورة إلى مدينة صغيرة مزدهرة، وأعاد تسميتها إلى "دولفوسفيل"، وقام بتطوير مزارع كروم واسعة في المنطقة.

---

[1]-وادي سلي حاليا، بلدية مختلطة وفق مرسوم 30 ديسمبر 1869، بلدية ثم بلدية كاملة الصلاحيات بموجب قرار23 أكتوبر 1956.

[2]-بوقادير حاليا، بلدية مختلطة وفق مرسوم 14 أوت 1872، ثم بلدية كاملة الصلاحيات بموجب 13 نوفمبر 1885.

[3]–Fabienne Fischer, (alsaciens et lorrains en Algérie avant…), op–cit, p, p138– 140.

أما غوستاف، ابن دانيال دولفوس، فقد عمل أيضًا في شركة العائلة كمهندس زراعي. ورث أراضي زراعية شاسعة تبلغ مساحتها 10 آلاف هكتار، بالإضافة إلى مزرعة للفلين. أسس غوستاف مستعمرات زراعية كبيرة قرب وادي الكبير، وأصبح بحلول بداية القرن العشرين أحد أكبر ملاك الأراضي ومصدري الفلين في الجزائر.

أما جول دولفوس، فقد حصل على المزرعة الزراعية ليزمارا في الصفصاف قرب تلمسان. وبحلول عام 1895، قام بزراعة حوالي 236 هكتارًا من الكروم، بالإضافة إلى 400 هكتار من الحبوب، وآلاف أشجار الزيتون، ومراعي لتربية الماشية .هذه الإنجازات الزراعية تعكس الدور البارز الذي لعبه أفراد عائلة دولفوس في تطوير الزراعة والصناعة في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية، مستفيدين من الفرص التي وفرتها السياسات الاستعمارية.[1]

فعلى الرغم من وجود قصص نجاح ملهمة، إلا أن العديد من الألزاسيين واللورينيين واجهوا إخفاقات كبيرة بسبب نقص الموارد أو الظروف المناخية القاسية. على سبيل المثال، استردت الحكومة الفرنسية أراضي برينج ليونارد في لحلاف (El Alef) بسبب عجزه عن استغلالها بشكل فعال. كما اضطر الأخوان هنري ومونتانيك إلى التخلي عن أراضيهما بعد سنوات من المحاصيل الفاشلة، بينما انتهى لويس هيلم في مستوطنة يلل بالعمل كعامل يومي بعد فشله في إدارة أرضه. مما يعكس الجانب الصعب والحافل بالتحديات الذي واجهوه.

تحقيق النجاح الزراعي للمهاجرين الألزاسيين واللورينيين في الجزائر كان يعتمد على عوامل مثل جودة المستوطن، نوعية الأرض، والصعوبات التي واجهوها في السنوات الأولى. ومع ذلك، كانت الأراضي الممنوحة لهم، والتي تتراوح بين 20 و25 هكتارًا، غالبًا غير صالحة للزراعة أو غير كافية لإعالة عائلة. لذلك، لجأ العديد من المستوطنين إلى استراتيجيات إضافية مثل شراء أراضي إضافية، ممارسة أنشطة اقتصادية أخرى، أو إرسال أطفالهم للعمل في المدن لزيادة الدخل.[2]

---

[1]–Ibid, p, p149, 150.

[2]–Ibid, p140.

المبحث الثاني: الحياة الصناعية والتجارية للمستوطنين الأوربيين:

في سياق تاريخ الجزائر خلال فترة الاستعمار الفرنسي، شكّلت الزراعة المحور الرئيسي لنشاط الجاليات الأوروبية، إلا أن الجانب الصناعي لم يكن بعيدًا عن اهتماماتهم، وإن كان تطوره أقل حدة مقارنة بالقطاع الزراعي. تمثلت البدايات الصناعية في استغلال الموارد الطبيعية، خاصة في مجال المناجم، حيث تم استخراج الفحم والمعادن، إلى جانب إنشاء ورشات صغيرة ومصانع تعتمد بشكل أساسي على المنتجات الزراعية، مثل معاصر الزيتون ومصانع التعليب والمطاحن. ومع مرور الوقت، بدأت تظهر صناعات أخرى مرتبطة باحتياجات المستوطنين الأوروبيين، مثل مواقع البناء العامة وبعض الأنشطة الزراعية، مما أسهم في تشكيل بنية تحتية صناعية أولية، وإن كانت محدودة النطاق.

في موازة ذلك، شهدت أوروبا خلال القرن التاسع عشر تحولات اقتصادية واجتماعية عميقة، حيث مارس العديد من الإسبان في موطنهم الأصلي حرفاً متنوعة، خاصة في القرى والمناطق الريفية، حيث كانت المهن المتخصصة نادرة.[1] وفي سبعينيات القرن التاسع عشر، ومع سعي الحكومة الفرنسية إلى تعزيز انفتاح الجزائر على الحضارة الغربية، برزت الحاجة إلى عمالة ماهرة لدعم مشاريع الأشغال الكبرى التي كانت تُنفذ في المستعمرة. وقد كشفت هذه الجهود عن ضرورة وجود حرفيين في مجالات مثل الحدادة والنجارة والبناء، وهي مهن لم تكن مدرجة بشكل كافٍ في المخططات الاستيطانية الأولية للإدارة الاستعمارية.

على الرغم من ندرة المعلومات الإحصائية الدقيقة حول النشاطات المهنية التي مارسها الإسبان وغيرهم من الجاليات الأوروبية في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية حتى نهاية القرن التاسع عشر،[2] إلا أن الإدارة الفرنسية أعدت إحصاءً مهمًا في عام 1889 يوضح عدد الحرفيين الأوروبيين المسجلين في عمالة وهران، مصنفين حسب جنسياتهم. وفقًا لهذه الإحصائية، بلغ عدد الحرفيين الفرنسيين 4159، بينما تجاوزهم الإسبان بعدد بلغ 4604، في حين سجل اليهود 2566 حرفيًا. يعكس هذا التفوق العددي للإسبان كثافتهم السكانية الأعلى مقارنة بالفرنسيين في عمالة

---

[1]–Jean Jacques Jordi, op–cit, p, p223, 224.

[2] - حياة قنون، (دور ومكانة الإسبان...)، المرجع السابق، ص115.

وهران خلال تلك الفترة، وهو مؤشر على الدور البارز الذي لعبه الإسبان في الأنشطة الاقتصادية الحرفية بالمنطقة.

وفي إطار سياسية تعزيز الاستيطان الرسمي، قامت السلطات الفرنسية، بالتزامن مع استصلاح الأراضي، بوضع خطط استراتيجية لإنشاء بنية تحتية تدعم الوجود الأوروبي في الجزائر. بدأت هذه الجهود بمشاريع أساسية مثل بناء الطرق، تسوية الأراضي، وبناء الجسور والمباني، والتي شكلت أولى المشاريع العامة الكبرى. مع توسع الأنشطة الاستعمارية، تم إنشاء خطوط السكك الحديدية وتطوير الصناعات التعدينية، مما عزز سياسة الأشغال الكبرى التي هدفت إلى تعزيز النفوذ الاقتصادي والاجتماعي الفرنسي في الجزائر.[1]

اعتمدت السلطات الفرنسية بشكل كبير على العمالة الأجنبية، وخاصة الإسبان والإيطاليين، لتنفيذ مشاريع الأشغال العامة في المستعمرة. وقد برز هؤلاء العمال والحرفيون بمهاراتهم العالية في مجالات متعددة، مثل أعمال الرخام، والطوب، والجبس، والجير، بالإضافة إلى البنائين والمهندسين المعماريين الذين لعبوا دورًا محوريًا في تشييد المباني والمنشآت. كانت هذه المهارات الحرفية ضرورية لدعم جهود الاستعمار في بناء وتطوير البنية التحتية، مما ساهم في تنفيذ المشاريع الكبرى التي هدفت إلى تعزيز الوجود الفرنسي وتسهيل عملية الاستيطان.

ومع ذلك، واجه العمال الإسبان صعوبات جمة في تأمين فرص عمل مستقرة ودائمة. فقد انخرط معظمهم في مواقع الأشغال العامة الكبرى، مثل ورش بناء خطوط السكك الحديدية، حيث عملوا في استصلاح الأراضي وأعمال الحفر والمناجم. [2]ومع ذلك، لم تتح لهم هذه المواقع فرصًا طويلة الأمد، إذ واجهوا منافسة قوية من العمال المغاربة الذين تفوقوا عليهم بفضل انخفاض تكلفة اليد العاملة المغربية. وقد أشار قنصل إسبانيا في وهران عام 1861 إلى هذه المنافسة المحتدمة، مؤكدًا أن تفوق العمال المغاربة شكل عقبة كبرى أمام المستوطنين الأوروبيين، مما أدى

---

(1)–Jean Jacques Jordi, op–cit, p,p224, 225.

(2)–GGA, L1, Colonisation Espagnole, A son excellence le Maréchal, Duc de Magenta, gouvernement général de l’Algérie, 29 octobre 1869.

إلى بقاء العمال الإسبان في وظائف مؤقتة، عاجزين عن تحقيق الاستقرار الوظيفي الذي كانوا يطمحون إليه.

لعبت مناجم الحديد في الجزائر دورًا محوريًا في جذب العمال الإسبان، حيث تم توظيفهم جنبًا إلى جنب مع العمال المغاربة في مواقع استخراج الحديد، بل وكانت بعض المناجم، مثل مناجم بني صاف، تعتمد بشكل حصري على هاتين الفئتين من العمال.[1] ولم يقتصر تواجد الإسبان على مناجم الغرب الجزائري فحسب، بل امتد أيضًا إلى مناجم الشرق الجزائري، حيث كان لهم حضور واضح في مواقع مثل منجم أم الطبول. وتشهد مراسلة نائب قنصل إسبانيا في القالة إلى مدير المؤسسة المشرفة على التنقيب في هذا المنجم على ذلك الوجود؛ إذ أشارت إلى حادثة أسر أحد العمال الإسبان من مدينة إلتشي، الذي كان يعمل في المنجم، برفقة مجموعة من زملائه على يد السكان الأصليين بالقرب من الحدود التونسية.

تُبرز هذه الواقعة، بالإضافة إلى كونها دليلًا على تواجد الإسبان في قطاع التعدين الجزائري، التحديات الأمنية التي واجهها العمال في المناطق الحدودية النائية. وعلى الرغم من هذه الصعوبات، استمر انخراط الإسبان في هذا القطاع، مما يعكس دورهم الفاعل في دعم الصناعات الاستخراجية التي كانت جزءًا من الجهود الفرنسية لتعزيز الوجود الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية.[2]

شهدت السكك الحديدية التي تم تشييدها في أوائل القرن العشرين، مثل خط تلمسان-مغنية وخط مستغانم-المقطع،[3] وأورليانفيل، تدفقًا كبيرًا للعمال الإسبان الذين شاركوا في بناء هذه المشاريع الحيوية.[4] ومع ذلك، لم يتمكن هؤلاء العمال من البقاء في هذه المواقع لفترات طويلة، حيث تفوق عليهم العمال المغاربة بسهولة بسبب انخفاض تكلفتهم وقدرتهم على التكيف مع ظروف العمل. إضافة إلى ذلك، كانت سياسة التوظيف التي اتبعتها الإدارة الفرنسية واضحة في

---

(1)–Jean Jacques Jordi, op–cit, p225.

(2)–Juan–Bta. Vialar, (Los Alicantinos…), op–cit, p159.

(3)–Jean Jacques Jordi, op–cit, p225.

(4)–GGA, L1, Colonisation Espagnole, op–cit.

توجيه العمالة الأجنبية والمحلية. فبينما تم توجيه الإسبان للعمل في المجالات الزراعية، تم توظيف المغاربة بشكل رئيسي في الأشغال العامة.[1]

في مجال الصناعات، لم يُظهر المهاجرون الإسبان في الجزائر أي تخوف من المنافسة مع المنتجات القادمة من إسبانيا، بل سعى العديد منهم إلى إحياء حرف وصناعات تشبه تلك التي ألفوها في وطنهم، مستخدمين رؤوس أموالهم المحدودة. ومن بين أقدم هذه الصناعات التي أرسوا قواعدها كانت صناعة "La Sparterie"[2]، التي اعتمدت على نبات الحلفاء كمادة خام رئيسية، حيث استخدمها الإسبان في إنتاج الحبال والسلال والحصائر، منتجات كانت تلبي حاجات يومية أساسية.

وفي ستينيات القرن التاسع عشر، ارتفع الطلب في الجزائر على هذه المنتجات بشكل ملحوظ، لدرجة أنها كانت تُستورد بكميات كبيرة من إسبانيا. إلا أن الإسبان المقيمين في الجزائر استغلوا هذه الفرصة بذكاء، حيث أسسوا ورشات ومشاغل محلية لإنتاج هذه السلع، مما قلل من الاعتماد على الواردات وسدّ جزءًا كبيرًا من حاجات السوق المحلية.[3]

في عام 1880، وفقًا لما ذكره باستيد، تم إدخال صناعة الحلفاء حديثًا إلى مدينة سيدي بلعباس لتلبية احتياجات السوق المحلية. وقد اعتمدت هذه الصناعة بشكل كبير على العمالة الإسبانية، حيث تم إنشاء أربع ورشات لنسج الحلفاء، كانت توظف حوالي عشرين عاملاً. تخصصت هذه الورشات في إنتاج السلال والحصائر والأحذية، بالإضافة إلى الحبال التي كانت تُستخدم على نطاق واسع في الأغراض الزراعية.[4]

---

(1)–Jean Jacques Jordi, op–cit, p225.

(2) -حرفة يدوية تستخدم الخيوط والحلفاء لصناعة الحبال والسلال والحصائر.

(3)–Jean Jacques Jordi, op–cit, p228.

(4)–L. Bastide, Bel–Abbès et son arrondissement histoire divisions administrative, travaux publics, services publics, statistique, topographie, agriculture, commerce et industrie, depuis leurs création jusqu'à nos jours avec cartes, plans, tableaux synoptiques et chronologiques, Typographie et Lithographe AD. Perrier, Oran, 1880, p423.

ومن الجدير بالذكر أن جزءًا كبيرًا من هذه الصناعة كان يتم داخل المنازل، حيث كانت النساء الإسبانيات يشاركن بشكل فعّال في إعداد هذه المنتجات، مما أتاح لهن المشاركة في الحياة الاقتصادية بشكل مباشر. وبذلك، لم تقتصر صناعة الحلفاء على كونها قطاعًا صناعيًا فحسب، بل أصبحت جزءًا من النسيج الاجتماعي المحلي، يساهم فيه المهاجرون الإسبان بشكل فعال.

وفي عام 1908، اجتاحت صناعة الأحذية، أو ما يُعرف بالصنادل، عمالة وهران، حيث انتشرت بعض الورشات الصغيرة التي تخصصت في هذه الصناعة في معظم مدن المنطقة. ومع ذلك، لا يمكن الحديث عن مصانع ضخمة أو منشآت صناعية كبيرة، بل كانت في الغالب ورشًا عائلية صغيرة تعتمد بشكل أساسي على العمل العائلي. وقد وصف لورين إحدى هذه الورش بأنها تعكس نموذجًا للاقتصاد العائلي، حيث يعمل جميع أفراد الأسرة معًا في إنتاج الأحذية.[1]

ومن بين الأسر التي برزت في هذا المجال، كانت هناك أسر قادمة من مقاطعة إلتشي وبلدة كالوسا دين سارايا في مقاطعة أليكانتي الإسبانية، والتي تخصصت في صناعة الأحذية.[2] ومن الأمثلة البارزة أيضا على ذلك، عائلة من أليكانتي استقرت في باب الوادي، حيث كان الأب يعمل في الورشة على صناعة الأحذية، بينما كانت زوجته وابنتاه تقومان بخياطة القماش على النعال. بالإضافة إلى ذلك، كانت الورشة تُستخدم أيضًا كمتجر يقع في الساحة الرئيسية للمدينة، مما يعكس تكاملًا بين الإنتاج والتسويق داخل النشاط العائلي.[3]

إلى جانب ذلك، ظهرت العديد من الصناعات التي تستحق الإشارة، رغم أن بعضها لم يتجاوز كونه مجرد تجارب أولية نابعة من جهود أفراد وجماعات سعت إلى إيجاد وسائل للعيش من خلال استيراد تقنيات وطرق إنتاج معروفة في بلدانهم الأصلية. ومن بين هذه الصناعات، لفتت صناعة مشروب اليانسون الانتباه بفضل التطور السريع الذي شهدته على يد الإسبان.

فعلى سبيل المثال، أسس أحد القادمين من برشلونة معملاً صغيرًا لتقطير اليانسون، في أحد أحياء سيدي بلعباس، يعمل فيه ثلاثة عمال فقط. ومع ذلك، كانت قدرته الإنتاجية تصل إلى

---

(1)–Jean Jacques Jordi, op–cit, p228.

(2) –Alba Valdés Pena, op– cit, p92.

(3)–Jean Jacques Jordi, op–cit, p228.

900 لتر يوميًا، مما جعله منافسًا قويًا من حيث السعر والجودة للمشروبات المماثلة المستوردة من إسبانيا. هذا النجاح يعكس قدرة الإسبان على نقل خبراتهم الصناعية من وطنهم الأم وتطبيقها في البيئة الجديدة، مما ساهم في إثراء النشاط الاقتصادي المحلي.[1]

برع الإسبان أيضا في صناعات أخرى مثل إنشاء أفران الجير وإنتاج الفلفل الأحمر، حيث أسس الإسبانيان فوينتيس وماسيا معملًا لإنتاج الفلفل الأحمر في منطقة الحمول.[2] بالإضافة إلى ذلك، اشتهر الإسبان، وخاصة القادمون من منطقة أليكانتي، بصناعة الأيس كريم (المثلجات)، حيث هاجروا بشكل جماعي إلى الجزائر للعمل في هذا المجال دون اصطحاب عائلاتهم، وقاموا بتقسيم المهام بين من يتولى الإنتاج ومن يتكلف بالتسويق. كما أدخل الإسبان صناعة الحلوى التقليدية المعروفة بالتوروني[3] (النوجا) إلى الجزائر، حيث نقلها مهاجرو خيخونا الذين استقروا في مدن مثل الجزائر ووهران وسيدي بلعباس. وقد شهدت هذه الصناعة نموًا ملحوظًا، لتصبح أعمالاً عائلية، مما مكّنهم من تأسيس مشاريع خاصة ناجحة.[4]

وفيما يتعلق بصناعة التبغ في الجزائر، فقد شهدت تطورًا سريعًا وملموسًا، حيث أصبح التبغ أحد أبرز المحاصيل الزراعية الناجحة في البلاد، واستمرت زراعته لسنوات طويلة في الحقول الجزائرية. وقد أولت الحكومة الفرنسية، خلال فترة الاستعمار، اهتمامًا كبيرًا بتطوير هذا القطاع، حيث أدخلت أنواعًا جديدة من التبغ ذات جودة عالية، واتبعت أساليب متقدمة في زراعته وتصنيعه، مما ساهم في زيادة الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات.

كان تصنيع التبغ في الجزائر مشابهًا إلى حد كبير للنمط المتبع في شبه الجزيرة الإيبيرية، حيث تم إنتاج أنواع مختلفة من السجائر التي تلبي احتياجات السوق المحلي. وقد تميزت هذه المنتجات بجودتها العالية، مما جعلها قادرة على المنافسة مع نظيراتها في إسبانيا. وقد أسهمت هذه الصناعة في تعزيز الاقتصاد الجزائري، وأصبحت مصدرًا مهمًا للدخل والعمالة، بل وحتى مصدرًا

---

(1)–L. Bastide, op– cit, p427.

(2)–Jean Jacques Jordi, op–cit, p229.

(3)-حلوى تصنع من اللوز والعسل والسكر وبياض البيض أو المكسرات، أصلها إسباني، مدينة خيوخنا.

(4)–Alba Valdés Pena, op–cit, p92.

للثراء لبعض العائلات الإسبانية التي استثمرت في هذا القطاع، كما هو الحال مع عائلة "باستوس" التي حققت نجاحًا ملحوظًا في هذا المجال.[1]

ففي قلب مدينة وهران، حيث تلتقي رياح التحدي بأحلام الطموح، بدأت مسيرة "جوان باستوس"[2] نحو بناء إمبراطورية تجارية من العدم. انطلق هذا الفتى اليافع، الذي حمل في قلبه شغفًا لا يعرف حدودًا، ببيع سجائر كان يصنعها بيديه في أزقة المدينة، مستهدفًا جنود القوات الفرنسية الذين غزوا المنطقة في مطلع أربعينيات القرن التاسع عشر. تختلف الروايات حول بداياته، فبعضها يروي أنه امتلك محلاً صغيرًا في الحي اليهودي قبل أن تطأ أقدام الفرنسيين أرض الجزائر. بينما تروي حكايات أخرى أنه جاء من تشيلي بصحبة والده، حاملًا معه أحلامًا كبيرة وأملًا في استكشاف آفاق جديدة في الأراضي الأفريقية.

أنشأ خوان دكانا صغيرا لإنتاج التبغ، وهي مبادرة كانت متوافقة مع الممارسات الشائعة في إسبانيا آنذاك، حيث كان يوفر التبغ للجنود. وفي عام 1838، تم تأسيس أول منشأة لصناعة التبغ والسجائر في وهران، والتي تُعد واحدة من أقدم المحاولات الصناعية التي رافقت الوجود الاستعماري في الجزائر. ومع ذلك، لم تكن هذه المنشأة سوى ورشة محدودة، تم استيراد نموذج عملها من الضفة الأخرى للبحر الأبيض المتوسط. هذه الحالة تعكس نمطاً عاماً لانتقال النشاطات الاقتصادية والصناعية بين ضفتي المتوسط، حيث تم تكرار وتطبيق النماذج الأوروبية في المستعمرة.

على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلها خوان في تأسيس ورشاته، والتي نجحت في توفير حياة مستقرة لعائلته وتعليمًا جيدًا لأبنائه الأربعة: إيمانويل، جان، لويس، وفرانسواز، إلا أن حلمه

---

(1)–Jaun BTA Vilar, (los espanoles…), op–cit, p, p139, 140.

(2)-خوان باستوس (1817-1889)، رجل أعمال إسباني وصل إلى الجزائر مع والده في بداية الاحتلال الفرنسي. أسس في وهران عام 1838 أول مصنع لتصنيع التبغ وأطلق علامة "باستوس" الشهيرة. تزوج من فرانسيكا رايوس وأنجب أربعة أبناء.. توفي في 11 سبتمبر 1889 في وهران تاركًا إرثًا تجاريًا بارزًا. أنظر:

–Alfred Salinas, Oran, terre d'asile. Entre colonisation et enfermement, seminario y exposicion, memoria del exilio Espannol en Argelia, 20– 23 de Octubre 2019, Argel–Oran, p19. p279.

ببناء إمبراطورية تجارية واسعة لم يتحقق بالشكل الذي كان يطمح إليه. ظلّت أعماله محدودة النطاق، ولم تتمكن من استيعاب الابن البكر، إيمانويل، الذي وجد نفسه مضطرًا لشغل وظيفة محاسب لدى تاجر كبير في وهران. ومع دخول عقد السبعينيات من القرن التاسع عشر، بدأت صفحة جديدة تُكتب لتلك الورشات بعد أن تم تعزيزها بمعدات متطورة، مما فتح الباب أمام إيمانويل وشقيقه جان للانضمام إلى العمل العائلي، ليُعلن بذلك بداية مرحلة أكثر ازدهارًا وتوسعًا.

بعد وفاة خوان باستوس عام 1889، كانت أعمال الأسرة لا تزال محدودة النطاق لكنها مستقرة، مقتصرة على مصنع صغير في شارع المسجد القديم وعدد من الورشات المتفرقة. ومع حلول العام التالي، قامت زوجته وأبناؤه بتحويل مصنع باستوس إلى شركة مجهولة الاسم[1]، مما مثل بداية مرحلة جديدة من التوسع الصناعي. اتخذت الشركة قرارًا استراتيجيًا بإنشاء مستودعات بالقرب من ميناء وهران وتأسيس مصانع في وهران والجزائر العاصمة، والتي افتتحت عام 1910. بفضل هذه الخطوات، أصبحت شركة باستوس واحدة من أبرز الجهات الصناعية في الجزائر، حيث وفرت فرص عمل واسعة، خاصة للنساء الإسبانيات، ومن أصول إسبانية، ووظفت حوالي 2000 موظفة قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى.

مع بداية القرن العشرين، توسعت علامة باستوس التجارية لتغطي مختلف أنحاء أوروبا، وحصدت العديد من الجوائز في المعارض الوطنية والدولية، مما عزز مكانتها الاقتصادية وأدى إلى ازدهار العائلة. وقد تم تكريم إيمانويل باستوس، أحد أفراد العائلة، بمنحه وسام جوقة الشرف اعترافًا بدور الشركة البارز في الاقتصاد الجزائري.

خلال الحرب العالمية الأولى، شهدت الشركة توسعًا إضافيًا بانتشارها إلى اليونان واستحواذها على مصنع عبد القادر بن تركي للتبغ في الجزائر. إلا أن وفاة إيمانويل عام 1920 مثلت نقطة تحول في مسار الشركة، حيث قرر بعض أفراد العائلة بيع أسهمهم لبنك هوسكيير. تدريجيًا، استحوذ البنك العقاري (Crédit Foncier) على غالبية أسهم الشركة، مما أدى إلى فقدان العائلة

[1]-مع بداية تسعينيات القرن التاسع عشر، تم تحويل منزل خوان باستوس إلى شركة مجهولة الاسم قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى. ينظر:

-Jean Jacques Jordi, op-cit, p230.

السيطرة الإدارية عليها، رغم استمرار ارتباط أحد أفراد عائلة باستوس بمجلس الإدارة حتى حصول الجزائر على استقلالها.

بعد الحرب العالمية الثانية، توسعت الشركة إلى أسواق إفريقيا وأوروبا، وحافظت على اسمها التجاري "باستوس"، إلا أن الأصل الإسباني للعائلة والجهود الحثيثة التي بذلها خوان باستوس لبناء واحدة من أهم الصناعات في تاريخ الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية طُمست تدريجيًا، تاركةً إرثًا صناعيًا كبيرًا تخلله تحولات اقتصادية عميقة.[1]

مهما اختلفت التفاصيل، تظل قصة "جوان باستوس" شاهدة على قوة الإرادة والتصميم. من بائع متجول إلى واحد من أعمدة صناعة التبغ، ساهم في صياغة جزء من الذاكرة الاقتصادية للجزائر خلال القرن التاسع عشر، ليكون اسمه علامة مضيئة في سجل التاريخ، تذكرنا بأن النجاح يبدأ بخطوة صغيرة، ولكنها مدروسة ومليئة بالإيمان بالمستقبل.

لم يقتصر اهتمام الإسبان بصناعة التبغ على عائلة باستوس فحسب؛ بل تجاوزها إلى شخصيات أخرى ساهمت في تعزيز هذا القطاع. ففي عام 1912، أرسى خوان مارش أوردیناس أساسًا متينًا لهذه الصناعة بتأسيسه مصنعًا للتبغ. تبعه في هذا المسار خمينيز وألزوغاري اللذان أسسا عام 1924 مصنعين يحملان اسم "Guajira Cubana" و"El Hambra"، ما يعكس تنامي الحضور الإسباني في هذا المجال وظهور علامات تجارية متنوعة ساهمت في تشكيل قطاع صناعي مزدهر.

ومن بين الورشات الإسبانية التي وجدت في الجزائر خلال القرن التاسع عشر، برزت ورشة النجارة "كونزالفيز"، التي أُسست عام 1886. كما لمعت مؤسسة "Mas Antonie" المتخصصة في تصميم وصناعة ملابس الحفلات بأنواعها، والتي أسسها ليونارد ماس عام 1888، وحظيت بإعجاب واسع في أوساط الجاليات الأوروبية. ومع دخول القرن العشرين، تعزز الوجود الصناعي الإسباني في الجزائر بفضل ورشة "Martinez" التي تخصصت في صناعة الصلب والحديد، بالإضافة

[1]–Ibid, p–p230– 234.

إلى معمل النسيج الذي أقامه جارسيا وشركاؤه، مما أسهم في تعزيز التنوع الصناعي وترسيخ مكانة الإسبان في هذا المجال.

لم يقتصر الحضور الأوروبي في الحياة الصناعية بالجزائر خلال الحقبة الاستعمارية على الجالية الإسبانية فحسب. ومن بين هذه الجاليات، برزت الجالية الإيطالية التي اشتهرت في مجالات البناء والهندسة المعمارية، حيث أسهموا في تشييد مبانٍ ومنشآت ذات طابع أوروبي لا يزال بعضها قائمًا إلى اليوم. تظهر التقارير والمراجع أن المهاجرين الإيطاليين تم تصنيفهم ضمن أربع فئات اجتماعية-مهنية، ارتبطت اثنتان منها بالمهن الصناعية. برع الإيطاليون في مجال البناء والنحت على الحجر، بالإضافة إلى عملهم في المناجم، وهي مهارات نقلوها معهم من وطنهم الأم.[1]

في الجزائر، وعلى عكس الوضع في تونس، كانت نسبة العمالة الإيطالية في القطاع الزراعي محدودة للغاية، حيث فضّل معظم المهاجرين القادمين من شبه الجزيرة الإيطالية الاستقرار في المدن. وقد انخرط هؤلاء المهاجرون في مجموعة متنوعة من الحرف والمهن، أو عملوا كعمال متنقلين يجوبون أرجاء البلاد، لاسيما في مجالات البناء واستخراج المعادن.

وتشير الإحصائيات لعام 1882 إلى أن توزيع المهن بين كل مئة مهاجري إيطالي يقيم في الجزائر كان على النحو التالي: 33% منهم عملوا في البناء وصناعة الأحذية، و25% في قطاع المناجم، و25% كعمال يدويين، بينما اشتغل 17% في مهن متنوعة تشمل الزراعة والصيد. تعكس هذه الأرقام التنوع الكبير في الحرف التي مارسها الإيطاليون في الجزائر، وكيف أسهموا في تلبية احتياجات الاقتصاد المحلي، خاصة في القطاعات الصناعية والحرفية.[2]

فمنذ بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر، تَطلبت الأشغال العامة التي أُريد تنفيذها في البلاد يد عاملة كبيرة. وقد اعتمدت السلطات الفرنسية بشكل كبير على مهاجري جنوب أوروبا، للعمل في مشاريع البنية التحتية الكبرى التي كانت تُنفذ في إطار ترسيخ الاستعمار. شملت هذه المشاريع بناء السكك الحديدية، وشق الطرق، وإقامة الجسور، وحفر قنوات الري، بالإضافة إلى تجفيف

---

(1)–Gérard Crespo, op–cit, p57.

(2)–Gaston Loth, op– cit, p130.

المستنقعات في المستوطنات الاستعمارية.[1] فضلًا عن ذلك، شارك بعض هؤلاء المهاجرين في استغلال الموارد الطبيعية للبلاد، حيث عملوا في مناجم الحديد، والزنك، والرصاص.[2]

وقد أشار المؤرخ مرسييه في كتابه "L'Algérie" إلى أن "المهاجرين الإيطاليين غزوا هذه الورشات الجديدة بأعداد هائلة، مقدمين عمالة رخيصة".[3] وفي نفس السياق، أكد المؤرخ قاستون لوث قائلاً: "لولا تعاون الإيطاليين، لما تمكنت الحكومة الفرنسية من تنفيذ هذا البرنامج الضخم من مشاريع الأشغال العامة". وهذا يشير إلى أن العمال الإيطاليين كانوا حجر الزاوية في تنفيذ الخطط الاستعمارية التي كانت تهدف إلى تغيير البنية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر لصالح الاستعمار الفرنسي.[4]

تم تكليف الإيطاليين والإسبان، كما أشرنا سابقًا، بتنفيذ هذه الأشغال العامة. وبمجرد انطلاق المشاريع العمرانية والبنية التحتية، تدفقت أعداد كبيرة من العمال الإيطاليين إلى المنطقة. قام هؤلاء العمال بفتح المحاجر، وإقامة أفران الجير، وصناعة الطوب. وقد أشاد قاستون لوث بهم، واصفًا إياهم بأنهم كانوا "مساعدين مفيدين" في ترسيخ الاستعمار، حيث تميزوا بخبرتهم الفنية العالية، ونظامهم الصارم، وقدرتهم على تحمل ظروف العمل القاسية، خاصة تحت حرارة النهار الشديدة. بالإضافة إلى ذلك، كانوا أقل تبذيرًا وأقل إدمانًا على الخمر مقارنة بنظرائهم الفرنسيين، كما تميزوا بجديتهم في العمل وقلة توجههم إلى المستشفيات، مما جعلهم عنصرًا فعالًا في تحقيق أهداف الاستعمار الفرنسي في الجزائر.[5]

ومع اقتراب فصل الشتاء من كل عام، كان يتدفق إلى الجزائر أعداد كبيرة من المهاجرين الإيطاليين العاطلين عن العمل، حيث كانت الظروف الاقتصادية الصعبة في إيطاليا تدفعهم إلى البحث عن فرص جديدة في المستعمرة الفرنسية.[6]ومع بداية ستينيات القرن التاسع عشر، قررت

---

(1)–Gérard Crespo, op–cit, p83.

(2)–Gaston Loth, op– cit, p136.

(3)–Ernest Mercier, op– cit, p127.

(4)–Gérard Crespo, op–cit, p84.

(5)–Gaston Loth, op– cit, p134.

(6)–Ibid, p136.

الحكومة الفرنسية تنفيذ مشاريع الأشغال الكبرى التي سبق ذكرها في الجزائر، مما أدى إلى جذب أعداد أكبر من العمال الإيطاليين. وقد لاحظ القنصل الإيطالي في الجزائر أن هؤلاء المهاجرين، وبمجرد وصولهم إلى الجزائر أو بونة، ينتشرون في مختلف أنحاء البلاد، ساعين إلى الحصول على وظائف في مجالات متنوعة.[1]

ففي مدينة بونة (عنابة)، شهدت الفترة الاستعمارية ارتفاعًا ملحوظًا في أعداد العمال الإيطاليين، حيث تم تسجيل زيادة كبيرة في إصدار دفاتر العمال. ففي عام 1879، أصدر نائب القنصل الإيطالي 1082 دفتر عمل، ليرتفع هذا العدد إلى 1215 دفترًا في العام الموالي (1880)، مما يعكس تدفقًا متزايدًا للعمالة الإيطالية إلى المنطقة. وبحسب تقديرات القنصل الإيطالي في الجزائر عام 1882، فإن العمال الإيطاليين، تحت إشراف المهندسين الفرنسيين، قاموا بإنجازات كبيرة في مجال البنية التحتية، حيث ساهموا في بناء ما يقارب 2000 كيلومتر من الطرق الوطنية، و1700 كيلومتر من الطرق المحلية، بالإضافة إلى 800 كيلومتر من خطوط السكك الحديدية.[2]

بعد الاستقرار في الجزائر، شرعت الحكومة الفرنسية في تغيير طابع المدن العربية، حيث تم هدم العديد من المنازل التقليدية وفتح شوارع جديدة، وإنشاء ساحات وميادين وحدائق على النمط الأوروبي. كما تم تشييد مدن جديدة في مناطق كانت في السابق قاحلة، وإنشاء مراكز استيطانية في مختلف أنحاء البلاد. بالإضافة إلى ذلك، تم بناء منشآت لإيواء القوات العسكرية والإدارات الحكومية. وقد قدم البناءون وعمال البناء الإيطاليون بأعداد كبيرة، وساهموا بشكل فعال في هذا التحول العمراني الذي شهدته الجزائر خلال الفترة الاستعمارية.[3]

بين عامي 1830 و1840، لعب المهاجرون الإيطاليون القادمون من مناطق ميلانو وتوسكانا دورًا محوريًا في عمليات هدم وإعادة بناء أجزاء من المدينة العليا والجزائر القديمة، وذلك في إطار الجهود الاستعمارية الفرنسية الرامية إلى تحديث البنية التحتية للمدن الجزائرية وتكييفها مع احتياجات المستعمرين. وفي مدينة البليدة، التي كانت تعاني من دمار شامل بحلول عام 1840

---

(1)–Gérard Crespo, op–cit, p83.

(2)–Ibid, p84.

(3)–Gaston Loth, op– cit, p238.

نتيجة المعارك العنيفة التي صاحبت الغزو الفرنسي، تم إطلاق مشروع ضخم لإعادة الإعمار شارك فيه قرابة 500 عامل إيطالي، حيث قاموا ببناء المنشآت والمرافق الحيوية التي ساعدت في إحياء المدينة. ومع ذلك، أدت المضاربة العقارية المتفشية إلى مغادرة هؤلاء العمال البليدة بحلول عام 1847.

كما تُظهر البيانات الرسمية للجيش الفرنسي لعام 1855 تواجدًا ملحوظًا لعمال البناء الإيطاليين في عدة مواقع عبر الجزائر، حيث كانوا يعملون تحت إشراف مباشر من الجيش الفرنسي. ففي مدينة دلس، تم تسجيل وجود 12 إيطاليًا، منهم 11يعملون في مجال البناء، بينما في أورليانفيل (الشلف حاليًا)، كان هناك 4 إيطاليين جميعهم يعملون في نفس المجال. أما في ثنية الأحد، فقد بلغ عدد الإيطاليين 8 أفراد، منهم 3 بنائين.

وبعد بضع سنوات، كشفت السجلات الرسمية لعام 1868، المحفوظة في مركز الأرشيف الوطني لما وراء البحار، عن وجود حوالي 12 عائلة إيطالية في مدينة بجاية تعمل في مجال البناء. هذه العائلات كانت جزءًا من موجات الهجرة الأوروبية التي شجعتها السلطات الفرنسية لتعزيز الوجود الأوروبي في الجزائر ودعم مشاريعها الاستعمارية. [1]

ومع مرور الوقت، تمكن بعض العمال الإيطاليين الأكثر مهارة من تحقيق مدخرات مالية، مما سمح لهم بالارتقاء اجتماعيًا وتحويل أنفسهم من عمال بسطاء إلى مقاولين صغار، يتولون إدارة أعمال البناء بأنفسهم. هذا التحول يعكس الدور الحيوي الذي لعبه المهاجرون الإيطاليون ليس فقط كقوة عاملة رخيصة، ولكن أيضًا كفاعلين رئيسيين في التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الجزائر خلال الفترة الاستعمارية. وهكذا، برز من بين العمال الإيطاليين في الجزائر بعض رواد قطاع البناء، حيث أصبح عدد منهم من كبار المقاولين الذين لعبوا دورًا بارزًا في تشييد البنية التحتية والمشاريع العمرانية.

فعلى سبيل المثال، في عام 1876، في مدينة فيليبفيل (سكيكدة حاليًا)، برز العديد من الإيطاليين الذين ارتقوا ليصبحوا من كبار مقاولي البناء.[2] وفقًا للمؤرخ كرسيبو، في عام 1878،

---

(1)–Gérard Crespo, op–cit, p, p80, 81.

(2)–Gaston Loth, op– cit, p239.

كان هناك تسعة من رواد أعمال الأشغال العامة والبناء في فيليبفيل، أربعة منهم كانوا إيطاليين، وهم: أكوارو، بيانكو، برينتا، ودونادا. ومع ذلك، فإن أبرز هؤلاء المقاولين كانوا أولئك الذين عملوا في مدن رئيسية مثل الجزائر العاصمة والبليدة، حيث أظهروا مهارات استثنائية في مجال البناء والهندسة، مما جعلهم شخصيات بارزة في قطاع التشييد.[1] كما برز مقاولون إيطاليون في مدن أخرى مثل جيجل، وبجاية، وعنابة. وقد أشار نائب القنصل الإيطالي في عام 1876 إلى وجود عدد من هؤلاء المقاولين ضمن قائمة الشخصيات البارزة في هذه المدن، مما يعكس مكانتهم الاجتماعية والاقتصادية المرموقة.[2]

وبحسب الإحصائيات الإيطالية المأخوذة من النشرة القنصلية لعام 1882، فإن 33%من الإيطاليين المهاجرين إلى الجزائر كانوا يعملون في مجالات البناء أو صناعة الأحذية (إسكافي). هذا يشير إلى الدور البارز الذي لعبه المهاجرون الإيطاليون في قطاع البناء، والذي كان جزءًا أساسيًا من المشاريع الاستعمارية الفرنسية الكبرى.

إلى جانب مساهمتهم الفاعلة في أعمال البناء، برز الإيطاليون في مجال الهندسة المعمارية في عدة مدن جزائرية، لاسيما في بجاية ومدينة الجزائر، وذلك بحلول عام 1870. تميزوا بمهاراتهم في أعمال الطوب والجص والرخام، حيث أسسوا محاجر محلية لاستخراج المواد الخام، وقاموا ببناء أفران خاصة لإنتاج الجير، بالإضافة إلى تصنيع الطوب بجودة عالية، وجذبتهم صناعة الإسمنت. كما استوردوا مواد بناء فاخرة مثل الرخام والبلاط الفخاري والبوزولانا[3] من موانئ إيطاليا، مما أضفى طابعًا مميزًا على المباني التي شيدوها. إلى جانب ذلك، اشتروا الأخشاب اللازمة للبناء من مدينة تريستا الإيطالية، حيث تمتع بعضهم بمهارات عالية في النجارة، مما ساهم في إثراء المشهد العمراني بالجزائر خلال تلك الفترة. [4]

---

(1)–Gérard Crespo, op–cit, p, 81.

(2)–Gaston Loth, op– cit, p239.

(3)-مادة طبيعية أو صناعية ذات خصاص بزوولانية، أي أنها لا تمتلك خاصية التصلب نفسها، لكنها تتفاعل كيميائيا مع هيدروكسيد الكاليسيوم بوجود الماء لتكون مركبات ذات خصائص إسمنتية.

(4)–Gérard Crespo, op–cit, p, p80, 81.

استغل الإيطاليون الثروات الهائلة لشمال إفريقيا، خاصة في مجال المناجم والمحاجر، مستفيدين من المعرفة التاريخية العميقة بالأعمال الضخمة التي أنجزها الرومان في هذه المنطقة. إذ كانوا على دراية بالإرث الهندسي والمعماري الروماني، الذي ترك وراءه منشآت عظيمة تعرضت للتدمير جزئيًا خلال العصور الوسطى، لكنها حافظت على رواسبها وموادها الخام شبه سليمة. هذه المعرفة مكنتهم من استغلال الموارد الطبيعية بشكل فعال، حيث أعادوا تفعيل المحاجر القديمة واستخرجوا المواد اللازمة لأعمال البناء والتصنيع، مما ساهم في تعزيز النشاط الاقتصادي والعمراني في شمال إفريقيا خلال القرن التاسع عشر.[1]

اكتسب صناع الرخام الإيطاليون شهرة واسعة في الجزائر، ويرجع ذلك بشكل كبير إلى جهود شخصية إيطالية بارزة تدعى ديلمونتي، الذي يُعتبر من أوائل المنقبين عن المحاجر في المنطقة. تميز ديلمونتي باكتشافه لرخام فلفيلا بالقرب من فيليبفيل، وهو نوع من الرخام الذي نافس في جودته الرخام الإيطالي الشهير، مما أضفى قيمة كبيرة على صناعة الرخام في الجزائر.[2] إلا أن إنجازاته لم تتوقف عند هذا الحد؛ ففي عام 1854، توجه إلى تلمسان بعد أن سمع عن وجود محاجر بالقرب من وادي يسر. بمساعدة رجل تركي مسن كان يملك طاحونة على ضفاف الوادي، تمكن ديلمونتي من اكتشاف هذه المحاجر واستغلالها.[3] نجح لاحقًا في جذب مستثمرين لدعم مشاريعه، مما ساهم في تطوير صناعة الرخام وتعزيز الاقتصاد المحلي. بفضل هذه الإنجازات، أصبح ديلمونتي شخصية شهيرة ومؤثرة في الجزائر خلال القرن التاسع عشر، حيث ترك إرثًا لا يزال يُذكر في تاريخ الصناعة والعمارة في المنطقة.[4]

عمل الإيطاليون أيضًا في قطاع المناجم في الجزائر، حيث تمكنوا من خلق مكانة خاصة لأنفسهم، بل وهيمنوا بشكل ملحوظ على مجال التعدين خلال فترة الاستعمار الفرنسي. وقد شكلوا جزءًا كبيرًا ومهمًا من القوى العاملة في مناجم عمالتي الجزائر وقسنطينة، خاصة في الأخيرة

---

(1)–Gaston Loth, op– cit, p245.

(2)–Gérard Crespo, op–cit, p, 81.

(3)–Gaston Loth, op– cit, p245.

(4)–Gérard Crespo, op–cit, p, 81.

التي شهدت نشاطًا تعدينيًا مكثفًا.[1] كما تم اكتشاف واستغلال عدد من المناجم مبكرًا في شرق الجزائر، حيث تم تسجيل وجود مناجم للحديد والهيماتيت في عمالة قسنطينة خلال أربعينيات القرن التاسع عشر، لا سيما قرب قالمة في أراضي "بني عدون". كما قام المهندس فيكتور بيرار بتحديد منجم غني بالرصاص في نفس المنطقة. وفي عام 1855، أُعلن عن اكتشاف منجم آخر للرصاص الفضي في أم الطبول قرب مدينة القالة، مما عزز من أهمية المنطقة في النشاط التعديني خلال تلك الحقبة.

وفي الربع الأخير من القرن التاسع عشر، شهدت الجزائر توسعًا كبيرًا في استغلال الموارد المعدنية، حيث تم اكتشاف واستغلال رواسب الحديد وفوسفات الكالسيوم بالقرب من الحدود الجزائرية التونسية، خاصة في منطقتي سوق أهراس وتبسة. وفي منطقة عنابة، تم العثور على مناجم مهمة في عين مكرة، بالإضافة إلى مناجم ومحاجر أخرى في تاباتورت-تاكيتونت قرب بجاية. ومع دخول القرن العشرين، استمرت الاكتشافات المعدنية، حيث تم اكتشاف رواسب الحديد في منجم الونزة عام 1913، والذي أصبح لاحقًا أحد أهم مصادر الحديد في الجزائر. وبعد الحرب العالمية الثانية، تم توسيع نشاط التعدين ليشمل استغلال رواسب الفوسفات في جبل كويف والمزايتة. تميز العمال الإيطاليون في هذا المجال بمهاراتهم الفنية وخبرتهم العملية، مما جعلهم عنصرًا لا غنى عنه في تطوير صناعة التعدين بالجزائر.

أسهم تطوير واستغلال الموارد الطبيعية في عمالة قسنطينة بشكل كبير في استقطاب أعداد كبيرة من المهاجرين الإيطاليين، لا سيما القادمين من جزيرة سردينيا ومنطقة بيدمونت.[2] ففي منطقة بجاية، على سبيل المثال، كان لكل 10 عمال من أصل إسباني يعملون في المناجم، هناك 20 عاملًا من بيدمونت، مما يعكس الهيمنة الإيطالية على هذا القطاع.[3] ومنذ ستينيات القرن التاسع عشر، عمل العديد من السردينيين في مناجم عين مكرة، ومع استمرار استغلال هذه المناجم، تزايدت أعداد الإيطاليين في البلديات المحيطة، مما أدى إلى تشكيل مجتمعات عمالية متماسكة.

---

(1)–Gaston Loth, op– cit, p146.

(2)–Gérard Crespo, op–cit, p, p77, 78.

(3)–Gaston Loth, op– cit, p146.

تميّز اهتمام الإيطاليين بصناعة التعدين بارتباطه بتقاليد عريقة في مناطقهم الأصلية. فقد اشتهر سكان بيدمونت بقدرتهم على العمل الشاق في مناجم الأردواز بمنطقة سافوا الفرنسية. وعلى الرغم من أن تقليد التعدين في سردينيا كان أقل شهرة، فإن الجزيرة كانت غنية بالموارد المعدنية خلال القرن التاسع عشر.

ومع ذلك، فإن الأجور المنخفضة للغاية في إيطاليا، والتي كانت من بين الأدنى في أوروبا، بالإضافة إلى الركود الاقتصادي الذي ضرب سردينيا ابتداءً من عام 1890 نتيجة انقطاع التجارة مع الأسواق الرئيسية، دفعت العديد من الإيطاليين إلى الهجرة بحثًا عن فرص عمل أفضل. وهكذا، أصبح الشرق الجزائري وجهة رئيسية لهؤلاء العمال، حيث وجدوا في مناجم الحديد والفوسفات وغيرها من الموارد المعدنية فرصًا اقتصادية لم تكن متاحة لهم في وطنهم.

شكل الإيطاليون الغالبية العظمى من اليد العاملة الأوروبية في قطاع الاستخراج المنجمي بالجزائر خلال أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، حيث برعوا في مجالات استخراج المعادن وحفر الأنفاق والخنادق. داخل الجالية الإيطالية نفسها، كانت هناك تمايزات واضحة في القدرات والمهارات بين العمال حسب أصولهم الجغرافية. فبحسب المؤرخ لوث، كان العمال السردينيون يتمتعون بمهارات عالية في التنقيب، إلا أنهم كانوا أقل كفاءة في استخدام الفأس بسبب نقص القوة الجسدية، مما جعلهم أكثر ملاءمة لأعمال فرز الخامات. على العكس من ذلك، تميز البيدمونتيون بقوة بدنية كبيرة، مما أهلهم للقيام بالمهام الشاقة في المناطق الصعبة. أما الأعمال اليدوية البسيطة فكانت من نصيب السكان المحليين، في حين كانت الإدارة والإشراف بيد الفرنسيين.

في نهاية القرن التاسع عشر، كان العمل في المناجم يتوقف خلال الصيف بسبب الحرارة الشديدة، مما خلق هجرة موسمية للعمال الإيطاليين. فضل بعضهم التنقل بين المواقع للعمل في الصيف، ولم يعودوا بالضرورة إلى نفس المنجم في الخريف.[1] كان العمال يعملون في ظروف قاسية، حيث عاشوا في أكواخ صغيرة مصنوعة من الأغصان والطين، مما جعلهم عرضة للظروف

[1]–Claude Llinares, Danielle Lima–Boutin, op– cit, p12.

الجوية القاسية. ورغم العمل الشاق، كانت شركات التعدين تركز على الاستغلال المكثف للموارد دون الاهتمام بتوفير ظروف ملائمة للسكن أو النظافة أو الاعتبارات الأخلاقية.[1]

كما برز الإيطاليون أيضًا في أعمال الحديد، حيث تفوقوا عددياً على العمال الفرنسيين. فقد استولوا على العديد من المهن التي كانت تقليدياً من نصيب الفرنسيين، مثل الحدادة والميكانيك والنجارة وصناعة الأقفال، خاصة في الورشات الكبرى التابعة للحكومة وفي مدن الساحل الجزائري. وقد شكل الإيطاليون غالبية الفرق العاملة في شركات السكك الحديدية والشركات الصناعية الكبرى.[2]

في مقاطعة قسنطينة، على سبيل المثال، كانت هناك 16 منشأة تعدين نشطة في عام 1902، يعمل بها 721 عاملاً أوروبياً، معظمهم من الإيطاليين، بالإضافة إلى 634 عاملاً من السكان المحليين. هذه الأرقام تعكس الدور المركزي الذي لعبه الإيطاليون في قطاع التعدين والصناعة في الجزائر خلال تلك الفترة، مما جعلهم عنصراً أساسياً في القوة العاملة الأوروبية في المستعمرة الفرنسية.[3]

مارس الإيطاليون في الجزائر مجموعة واسعة من الحرف اليدوية، والتي ساهمت في تنشيط الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المدن والقرى الكبيرة. ففي مجال الصناعات الخشبية، برعوا في صناعة البراميل والعربات، بالإضافة إلى أعمال النجارة التي تميز فيها السردينيون بشكل خاص. كما أظهروا مهارات لافتة في الميكانيك وصناعة الأقفال، مما يعكس تنوع خبراتهم الفنية.

في مجال الصناعات الجلدية، برز صناع الأحذية القادمون من باليرمو، الذين اشتهروا بإتقانهم لهذه الحرفة. كما عُرف التوسكانيون بمهاراتهم في صناعة قبعات القش، والتي كانت تحظى

---

(1)–Gérard Crespo, op–cit, p, p78, 79.

(2)–Gaston Loth, op– cit, p153.

(3)–Gérard Crespo, op–cit, p79.

بشعبية كبيرة .إلى جانب ذلك، أبدع الإيطاليون في صناعة تماثيل الجبس، مما أضفى لمسة فنية على المشهد الثقافي في الجزائر.[1]

وفي مجال الصناعات الغذائية، تأسست مؤسسة ريتشي[2] عام 1858 على يد أنطوان ريتشي في مدينة البليدة، حيث تخصصت في إنتاج الدقيق والمعكرونة كشركة عائلية. بعد وفاة أنطوان عام 1909، تولى أبناؤه موريس وهنري إدارة المؤسسة وقاموا بتحديثها، مما أدى إلى توسع نشاطها. وفي عام 1920، بدأت الشركة في إنتاج المعكرونة بشكل مكثف، لتصبح واحدة من أبرز الشركات في هذا المجال. واستمرارًا لتطورها، تم بناء مصنع جديد مخصص لإنتاج المعكرونة عام 1936 في موقع مطحنة سان جان القديمة، مما عزز مكانة المؤسسة كرائدة في صناعة المواد الغذائية في الجزائر خلال تلك الفترة.[3]

في عام 1907، أسس أنايس فيريرو ورشة لصناعة المعكرونة وحبوب الكسكس في الجزائر، ليكون بذلك من الأوائل الذين استثمروا في هذا القطاع. بفضل جودة منتجاته، أصبحت شركة فيريرو في الثلاثينيات من القرن العشرين الشركة الرائدة عالميًا في صناعة حبوب الكسكس، وهو ما ساعد في تعزيز مكانتها في السوق المحلي والدولي.[4] وفي مدينة فيليبفيل، برزت الهيمنة الإيطالية على صناعة المعكرونة، حيث كان ثلاثة من أصل أربعة مصنّعين للمعكرونة من أصل إيطالي، وهم: أزوباردي، ميزي، وكاسيري، مما يعكس الدور البارز للإيطاليين في تطوير الصناعات الغذائية في الجزائر.

هذه الحرف اليدوية لم توفر فقط فرص عمل للوافدين الإيطاليين، بل ساهمت أيضًا في إثراء الحياة اليومية للسكان المحليين، حيث قدمت منتجات عالية الجودة تلبي احتياجاتهم.

---

(1)–Ibid, p84.

(2)–Claude Llinares, Danielle Lima-Boutin, op- cit, p19.

(3)–Ets Ricci, Blida fabricant de pates alimantaires de la création à la nationalisation, mise en line : 29 Mai 2014. https://www.entreprises-coloniales.fr

(4)–Voix du Bled, Bab El Oued story, Panorama des industriels en Algérie entre 1840 et 1962. http://babelouedstory.com/voix_du_bled/industriels/industriels.html

وبفضل هذه المساهمات، ترك الإيطاليون بصمة واضحة في تاريخ الحرف اليدوية والصناعات الصغيرة في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية.[1]

وعند الحديث عن حياة المالطيين الصناعية، تُعتبر صناعة استغلال قطعان الماعز من أكثر الصناعات شيوعًا بين المالطيين في الجزائر، وفقًا للمؤرخ بوديكور. فقد جلب المالطيون معهم قطعان الماعز من بلادهم، ومارسوا هذه الصناعة بشكل بدائي يعتمد على تربية الماشية وإنتاج الحليب. في المناطق الحضرية، كان المالطيون يتوزعون على مختلف الأحياء السكنية، ويبدأون يومهم في الصباح الباكر بجولات لبيع الحليب الطازج مباشرة إلى السكان. بالإضافة إلى ذلك، قام بعض المالطيين بتخصيص مدخراتهم لبناء طواحين للقمح،[2] لكن لا نملك معلومات عه هذه المطاحن.

مارس المالطيون في الجزائر أيضا مجموعة من المهن الصناعية المتواضعة، حيث أشار مارك دناتو إلى تنوع الأنشطة التي اشتغلوا بها. فمن بين المهن التي مارسوها، برزت أعمال البناء، حيث عمل العديد منهم كعمال بناء، بالإضافة إلى النجارة. كما عمل آخرون في صناعة الزجاج، بينما كان الباقون يعملون كعمال يوميين في مختلف القطاعات.[3]

على عكس المالطيين، الذين انخرطوا في أعمال وحرف متواضعة، تمتع السويسريون بوضع اقتصادي وصناعي أكثر ازدهارًا في الجزائر، حيث لعبوا دورًا بارزًا في تطوير الصناعة والهندسة المعمارية. ومن بين الشخصيات السويسرية البارزة، جوزيف شتالدر[4]، الذي أنشأ ورشة كبيرة للهندسة الميكانيكية في كولومب بشار، مسهمًا في تحديث القطاع الصناعي. كما برز سيليستين

---

(1)–Gérard Crespo, op–cit, p85.

(2)–Louis De Boudicour, op–cit, p,p183, 184.

(3)–Marc Donato, (les maltais…), op–cit, p154.

(4)-صناعي، ولد في فاليه عام 1889، وصل إلى الجزائر قبل الحرب العالمية الثانية، عمل مدة 10 سنوات في شركة مازر. ينظر:

–Jean–Maurice Di Constanzo, op–cit, p148.

فانوني[1]، رجل الأعمال والمقاول الكبير، الذي ورث خبرة والده في قطاع البناء والأشغال العامة، وكان وراء تشييد مشاريع مهمة مثل جسر القليعة-البليدة، ومحطة القطار، ومدرسة البنات في البليدة، بالإضافة إلى كنيسة دواودة. أما هيرمان ميشيل فينيتز، فقد ساهم في تطوير القطاع الفندقي من خلال إنشاء أحد أهم الفنادق في سطيف، مما يعكس تنوع مساهمات الجالية السويسرية في مختلف القطاعات الاقتصادية والعمرانية بالجزائر.[2]

برزت أيضا الأقلية الإنجليزية في الجزائر خلال القرن التاسع عشر كجزء من النسيج الصناعي المتنوع للجاليات الأوروبية، حيث انخرطت في مشاريع تشييد واستثمار مهمة. ففي ستينيات القرن التاسع عشر، كانت هناك نظرة تفاؤلية تجاه الزوار الإنجليز، حيث اعتُبروا مستثمرين محتملين في قطاعات واعدة مثل الفلين والسكك الحديدية. وفي عام 1861، أرسل الحاكم العام مرسولًا إلى بريطانيا لتشجيع الرأسماليين الإنجليز على ضخ استثماراتهم في الجزائر، مما أدى إلى تنفيذ مشروعين رئيسيين. تمثل الأول في بناء شبكة سكك حديدية تربط بين مدن رئيسية مثل الجزائر والبليدة، ووهران وسان دوني دو سيق، وقسنطينة وفيليبفيل. تولت شركة "السكك الحديدية الجزائر المستقبلية" تنفيذ المشروع، حيث كُلف المقاول الإنجليزي صموئيل مورتون بيتو ببناء خط الجزائر-البليدة، الذي اكتمل في 8 يوليو 1862.

غير أن الوضع الصناعي لهذه الجالية شهد تراجعًا سريعًا بسبب عدة تحديات. واجه بيتو مشاكل مالية أثرت على استمرارية المشاريع، كما أدت أحداث مذابح دمشق عام 1860 إلى تحفظ المستثمرين الإنجليز من الاستثمار في المنطقة العربية. هذه العوامل مجتمعة أدت إلى انحسار الدور الصناعي للإنجليز في الجزائر، رغم أن مساهمتهم الأولية في تطوير البنية التحتية، وخاصة في مجال السكك الحديدية، تركت إرثًا واضحًا في تاريخ الصناعة بالجزائر خلال تلك الفترة.

وتمثل المشروع الثاني في بناء واجهة بحرية[3] في مدينة الجزائر، حيث تم منح العقد في 11 أبريل 1869 لنفس المقاول الإنجليزي صموئيل مورتون بيتو، الذي أسس شركة "الأقبية The) "

---

[1]-مقاول، ولد عام 1867، من تيسينو، وصلت عائلته إلى الجزائر عام 1844، والده مقاول. شغل منص عضو مجلس بلدي بالقليعة عام 1900، ثم مساعد لمدة ست سنوات.ينظر: .Ibid, p148–

[2]–Ibid, p148.

[3] -هو الشارع الإمبراطوري الذي تم تصميمه عام 1859 من قبل المهندس فريديريك شاسريو.ينظر:

(Algiers Land and Warehouse Company لتنفيذ المشروع. وعلى الرغم من الصعوبات المالية الكبيرة التي واجهها بيتو، تمكّن من إكمال المشروع رغم التحديات. وقد منحه المرسوم الإمبراطوري الصادر في 12 مايو 1860 حق الانتفاع لمدة 99 سنة لبعض المستودعات و14 هكتارًا من الأراضي بملكية كاملة، إلا أن بيتو طالب بأراضي إضافية، مما أدى إلى نشوب نزاع تم تسويته في 16 مايو 1866، قبل ثلاثة أشهر فقط من انتهاء أعمال الواجهة البحرية.

غير أن بيتو واجه بعد ذلك سلسلة من الخيبات، حيث أدت الحرب الفرنسية البروسية (1870-1871) إلى تجميد جميع مشاريع البناء في الجزائر، مما حرمه من فرصة تنفيذ مشاريع أخرى كان يطمح إليها، مثل بناء قصر العدالة ومستشفى. هذه الأحداث أثرت بشكل كبير على مسيرته الصناعية، مما يعكس التحديات التي واجهتها الجالية الإنجليزية في الحفاظ على حضورها الصناعي في الجزائر خلال تلك الفترة المضطربة.[1]

قبل عام 1875، لم يكن الإنجليز مهتمين بشكل كبير بالاستثمار في قطاع المناجم في الجزائر. ومع ذلك، بدأ هذا المجال يجذب اهتمامهم بعد ذلك التاريخ، حيث أصبحت الشركات الإنجليزية من بين الشركات الأجنبية القليلة التي أبدت استعدادًا للاستثمار في المناجم الجزائرية، باستثناء شركة بلجيكية واحدة. حصل الإنجليز على امتيازات سبع مناجم، منها منجم النحاس والرصاص الفضي في كافالو (جيجل). وتشير النشرات الرسمية إلى منح عدة امتيازات للإنجليز، حيث مُنح منجم الزئبق في تاغيت لهنري ويلينغتون فالانس في فبراير 1878، ومُنح منجم الحديد في وادي مسلمون (شرشال) لشركة ويغان للفحم والحديد في أغسطس من نفس العام. وفي يونيو 1888، مُنح منجم النحاس في تادرقونت (تاكيوت (لريتشارد وايت ريكارد. كما مُنح ستيفن أرميتاج امتيازًا لاستخراج البيتومين والنفط في أولاد سيدي إبراهيم (مستغانم) في يونيو 1892، بالإضافة إلى امتيازات أخرى لاستخراج القار والمياه المعدنية في ستيديا.

هذا التحول يعكس تزايد اهتمام الإنجليز بالموارد الطبيعية للجزائر، خاصة في ظل الفرص الاقتصادية التي كانت توفرها المناجم. وعلى الرغم من أن مشاركتهم في هذا القطاع جاءت متأخرة

-Redouane Joëlle, op-cit, p-p21.

(1)-Ibid, p-p20- 22.

نسبيًا، إلا أنها مثلت إضافة مهمة للاستثمارات الأجنبية في الجزائر خلال تلك الفترة، مما ساهم في تطوير الصناعة الاستخراجية في البلاد.[1]

خلال أوائل القرن العشرين، كشفت النشرات الرسمية أن النشاط الاستثماري البريطاني في قطاع التعدين بالجزائر شمل عدة مناطق استراتيجية. ففي عام 1902، كانت هناك شركة إنجليزية تعمل في استخراج معدن الأنتيمون في حمينات بعين البيضاء، بينما كان تريغلوهاين باينتر يبحث عن الفوسفات بالقرب من خنشلة بين عامي 1909 و1911. كما لعبت شركة إفريقيا للتعدين دورًا مهمًا في استخراج الحديد من تاكيتونت منذ عام 1908، إلا أنها تنازلت عن امتيازها لصالح شركة بني فلكاي للتعدين في عام 1916. وفي مارس من العام نفسه، حصل جيمس كامبل من ميدلزبره على امتياز منجم الحديد بلالا في مغنية، ولاية تلمسان.

إلى جانب المعادن، أبدى البريطانيون اهتمامًا واضحًا بقطاع النفط، حيث اشترت شركة Ain Zeft Oil في أكتوبر 1915 امتياز شركة Oran Oil، في حين حصل المستثمر البريطاني ستافورد جيرنينجهام من لندن على امتياز حقل La Mina في مستغانم خلال مايو 1926. تعكس هذه الاستثمارات الاهتمام البريطاني المتزايد بالموارد الطبيعية في الجزائر خلال النصف الأول من القرن العشرين، وهو ما ساهم في تعزيز النشاط الصناعي والتعديني في المنطقة.[2]

في المقابل، تُعتبر التجارة في الجزائر مجالًا محدود النشاط بالنسبة للجاليات الأوروبية، حيث اقتصر نشاطهم بشكل رئيسي على التجارة الصغيرة. فقد شكل الإسبان مجموعات من البقالين وبائعي الخضر والفواكه، كما امتلكوا محلات تجارية مثل الحانات والدكاكين، فضلاً عن ممارستهم لبعض الحرف مثل الجزارة وصناعة السروج. وقد كان من اللافت أن غالبية الزبائن كانوا من أصول إسبانية، ما سهل تسويق المنتجات الإسبانية في السوق المحلية.[3] كما كانت لافتات المحلات التجارية في بعض أحياء الجزائر مكتوبة باللغة الإسبانية، تشبه المحلات التجارية في أحياء مدريد وإشبيلية، مما يعكس التأثير الكبير الذي كان يتمتع به الإسبان في الحياة التجارية.

---

(1)–Ibid, p–p25, 26.

(2)–Ibid, p–p28, 29.

(3)–Gérard Crespo, op–cit, p224.

وقد جاء هذا الوضع في إطار المعاهدة القنصلية الإسبانية-الفرنسية لعام 1862، التي منحت الإسبان نفس الحقوق التجارية والمدنية التي كانت تُمنح للفرنسيين. ومع ذلك، كان من الضروري على الإسبان تقديم وثائق شهادة التسجيل التي تثبت الجودة من المصالح الإدارية أو القنصلية، مما أتاح لهم الاستفادة من هذه الحقوق ضمن النظام الاستعماري الفرنسي.[1]

ويُعدّ تأسيس الغرفة التجارية الإسبانية[2] بمدينة وهران في سبتمبر 1887 أبرز إنجاز اقتصادي للجالية الإسبانية في الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية، حيث شكّلت إطارًا مؤسساتيًا لتنظيم مصالحهم التجارية والدفاع عنها، ومثّلت أحد رموز الحضور الاقتصادي المنظّم للجالية في غرب البلاد.[3]

وتعد أهم منجزات الإسبان في المجال التجاري، هو تأسيس الغرفة التجارية الإسبانية بمدينة وهران في سبتمبر 1887.

أما بالنسبة للإيطاليين، فقد اختلف وضعهم التجاري في الجزائر إلى حد ما عن وضع الإسبان. رغم أنهم أيضًا مارسوا التجارة الصغيرة والحرف اليدوية، إلا أن لديهم حضورًا أوسع في قطاعات تجارية مختلفة، مما ميزهم عن غيرهم من الجاليات الأوروبية. ومع ذلك، واجه المهاجرون الإيطاليون الأوائل صعوبات مالية في بداية استقرارهم، حيث افتقروا إلى رأس المال الكافي لإنشاء مؤسسات تجارية. إلا أنهم، وبفضل اجتهادهم وقدرتهم على التكيف، تمكنوا من تحقيق مدخرات مالية سمحت لهم بإنشاء محلات صغيرة في المناطق العسكرية ومدن الحاميات. هذه المحلات كانت تلبي احتياجات الجنود والمستوطنين الأوروبيين الذين كانوا يعيشون في عزلة نسبية عن السكان المحليين، مما وفر لهم المواد الأساسية التي يحتاجونها في حياتهم اليومية.

ركز الإيطاليون أنشطتهم التجارية بشكل أساسي في المدن، حيث افتتحوا بيوت الضيافة والمطاعم والحانات، مما أتاح لهم إقامة شبكة تجارية قوية تلبي احتياجات الجنود والمستوطنين الأوروبيين. ولم ينتشروا بشكل واسع خارج المدن إلا في حالات محدودة، حيث قاموا بفتح بعض

---

(1)–V. Demontès, op–cit, p452.

(2) -أنظر الملحق رقم08: الأعضاء المؤسسين لغرفة التجارة الإسبانية بوهران سبتمبر 1887، ص421.

(3)–Jean Jacques Jordi, op–cit, p45.

الحانات الريفية أو المقاهي الترفيهية، المعروفة في الثقافة الفرنسية باسم [1]«Guinguette»، في ضواحي المدن أو القرى الريفية القريبة من الطرق الرئيسية.

مكنت هذه الأنشطة التجارية الإيطاليين من تحقيق مستوى معيشي مريح في بعض المدن التي تحتوي على حاميات عسكرية كبيرة، مما ساعدهم على الاستقرار وتوسيع نطاق أعمالهم في البيئة الاستعمارية. وبذلك، أصبحت الجالية الإيطالية جزءًا لا يتجزأ من الحياة التجارية في الجزائر، سواء في المدن الكبرى أو في المناطق الريفية المجاورة. ومع ذلك، لم يشهد جميع التجار الإيطاليين تحسنًا في أوضاعهم الاجتماعية، إذ ظل عدد منهم يعاني من محدودية الموارد وعدم القدرة على توسيع أنشطتهم التجارية، مما أدى إلى استقرار وضعهم الاقتصادي دون تغيير جوهري حتى بعد مرور عدة سنوات على استقرارهم في الجزائر.[2]

كما دخل الإيطاليون أيضًا في مجال تجارة البنايات في الجزائر، حيث سعى العديد منهم للاستثمار في هذا القطاع الذي كان يعد من المجالات المربحة في ظل الاستعمار الفرنسي. إلا أن منافسة الأثرياء الفرنسيين في هذا المجال كانت قوية للغاية، مما جعل العناصر الإيطالية غير قادرة على منافسة القوة المالية التي كان يتمتع بها الفرنسيون. ومع تزايد الضغط الاقتصادي، اضطر الإيطاليون إلى الانسحاب من هذا المجال، حيث لم تكن لديهم الإمكانيات المالية اللازمة لمواصلة التنافس مع الفرنسيين، الذين كانوا يسيطرون بشكل كبير على سوق العقار.[3]

وبعد صدور قانون التجنيس الآلي، سارع العديد من التجار الإيطاليين الذين تحسنت أوضاعهم الاقتصادية إلى مغادرة صفوف مواطنيهم والتقدم بطلب للحصول على الجنسية الفرنسية. كانت هذه الانشقاقات تحدث بشكل متكرر بين التجار، خاصة أولئك الذين تمكنوا من تحسين ظروفهم التجارية.

---

[1]-مقهى أو مطعم شعبي أو حانة في الهواء الطلق، يقع عادة على ضفاف الأنهار، ويتميز بأجواء مرحة تشمل الطعام البسيط، الموسيقى الحية، والرقص.

[2]–Gaston Loth, op– cit, p, p287, 288.

[3] - العربي بلعزوز، (الهجرات الأوربية...)، المرجع السابق، ص85.

وفي هذا السياق، وبعد أربعين عامًا من الاحتلال الفرنسي للجزائر، اضطر ممثل إيطاليا في المستعمرة إلى إبلاغ حكومته بأن عدد المنازل التجارية الإيطالية في الجزائر كان محدودًا. وأشار في تقريره إلى أن التجار الإيطاليين البارزين في الجزائر كانوا قلة، ومن أبرزهم مودستو غارو في الجزائر العاصمة، وسكابارونا في قسنطينة، ونييلي في فيليبفيل. هذا التحول في الانتماء كان يعكس في جانب منه الضغوط التي واجهها التجار الإيطاليون، فضلاً عن المغريات التي قدمتها السلطات الفرنسية، مما جعل العديد منهم يتخلى عن هويتهم الوطنية لصالح الاندماج.

في دائرة بونة، التي تمثل الجزء الساحلي الأقرب إلى إيطاليا، كان تدفق المهاجرين الإيطاليين إليها كبيرًا، مما ساهم في إبطاء عملية امتصاصهم ضمن العنصر الفرنسي. فقد حافظت بعض الأحياء في بونة على الطابع الإيطالي لفترة أطول، مما جعل الاندماج مع المجتمع الفرنسي أقل سرعة. علاوة على ذلك، كانت هناك مجموعة من التجار الإيطاليين الذين رفضوا التقدم بطلب للحصول على الجنسية الفرنسية، مما سمح لهم بالحفاظ على هويتهم الوطنية لبعض الوقت. وفي فترة صدور قانون التجنيس، كان لا يزال هناك حوالي 30 تاجرًا إيطاليًا في بونة، يمارسون أنشطة تجارية متنوعة تشمل بيع وشراء الجلود واللحاء والأقمشة، بالإضافة إلى النبيذ والفحم والفلين والخزف والفخار والمرجان وحتى المجوهرات والعصي، وكذلك المنتجات المصنوعة من خشب الزيتون. كما كان هناك بينهم بعض الحرفيين مثل الخياطين والجزارين والخبازين وصانعي الحلويات. ومع ذلك، وبعد مرور ربع قرن على صدور قانون التجنيس الآلي، تفككت هذه المجموعة الصغيرة من التجار الإيطاليين، ليختفي وجودهم تدريجيًا في مدينة بونة.[1]

أما المالطيون، فقد دخلوا مجال التجارة في الجزائر بشكل مشابه للإيطاليين، لكنهم ركزوا بشكل أكبر على مجالات تجارية بسيطة تلبّي احتياجات السكان المحليين والمستوطنين الأوروبيين. فعند وصولهم، بدأوا في بيع الحلويات مثل السكر المحلى والخطمي (المارشميلو) في شوارع الجزائر العاصمة، كما كانوا يتجهون إلى الميناء لجلب الأسماك الطازجة وبيعها في الضواحي والقرى المحيطة، وصولًا إلى مناطق تبعد نحو 50 كيلومترًا.[2]

---

(1)–Gaston Loth, op– cit, p, p287, 288.

(2)-Louis De Boudicour, op–cit, p182.

بالإضافة إلى ذلك، استقر المالطيون بسرعة في دور الوسطاء في أبسط المعاملات التجارية، مما سمح لهم بتكوين شبكة من العلاقات الاقتصادية المبنية على تلبية احتياجات السوق المحلي. ومع تحقيقهم بعض المكاسب المالية، توسعوا في أنشطتهم ليشملوا بيع الفواكه مثل البرتقال والتين والزيتون والتمر والزبيب، مما عزز من اندماجهم في السوق الجزائرية.

ويرجع السيد بيلارد تطور القدرات التجارية المالطية الملحوظة إلى الظروف المعيشية الخاصة التي عاشوها.[1] فبمجرد استقرار المالطي في الجزائر، كان يفتتح متجرًا صغيرًا، ويتحول إلى صاحب حانة أو بائع خمور أو سلع متنوعة، مما جعله منافسًا قويًا للمحلات الأخرى.[2] وبطموح أكبر، كان بعضهم يتحول إلى تاجر مواشي أو سمسار خيول، وعند بلوغ قمة الهرم التجاري، لم يترددوا في الدخول إلى الأعمال الكبرى، حيث ارتقى البعض إلى مكانة رجال أعمال في النقل البحري، مستحوذين على تجارة الحبوب والتين والزيتون والخروب في بعض المناطق. وبذلك، شكل المالطيون منافسة كبيرة لليهود والقبائل والمزابيين في السوق الجزائرية. وقد أشار ديمونتي إلى نجاحهم البارز في هذا المجال، قائلًا: "المهارة، والجشع للربح، جعلا المالطيين ينجحون بشكل خاص في هذا النشاط". وهكذا، استطاع المالطيون، من خلال روح المبادرة والمرونة، أن يرسوا أنفسهم كعنصر اقتصادي فاعل في المجتمع الجزائري.

ومن الجدير بالذكر أن هناك خصائص فريدة دفعت المالطيين بشكل طبيعي نحو هذا القطاع التجاري. فالمالطي في جوهره تاجر بالفطرة، وفي الجزائر كان بإمكانه الانخراط بحرية في مختلف الأنشطة التجارية أو شغل وظائف بسيطة مثل المحاسبة أو الوساطة.[3] إضافة إلى ذلك، تميز المالطيون بعادات اجتماعية وأساليب تجارية مكنتهم من التفوق على معظم الأوروبيين المنتمين إلى نفس الطبقة الاجتماعية.[4] فقد عُرف عنهم الاعتدال الشديد في الإنفاق، حيث عاشوا

---

(1)–V.Demontès, op–cit, p454.

(2)–Louis De Boudicour, op–cit, p182.

(3)–Marc Donato, (les maltais…), op–cit, p166.

(4)–Buret Eugène, Question d'Afrique, de la double conquete de l'Algérie par la guerre et la colonisation…, éditeur Ledoyen, Paris, 1842, p357.

حياة بسيطة تشبه نمط حياة الجزائريين، وتجنبوا البطالة، مما سمح لهم بتحويل مدخراتهم الصغيرة إلى مكاسب مالية عبر صفقات تجارية ناجحة.[1]

شكّل المالطيون في إفريقيا نموذجًا فريدًا للمجتمعات المترابطة التي اتسمت بروح التضامن والتعاون، حيث أسسوا ما يشبه النقابة التي جعلت من مساعدة أعضائها وإنقاذهم واجبًا لا يُتنازل عنه. في هذا الإطار، لم يكن المهاجر المالطي الفردي يُترك لمصيره، بل كان يجد الحماية والدعم أينما حلّ، وذلك بفضل الشبكة الاجتماعية القوية التي أقامها مواطنوه. في الجزائر، على سبيل المثال، كان المهاجرون المالطيون الذين سبقوهم بالاستقرار يحرصون على تأمين مكان للقادمين الجدد فور وصولهم، مما يضمن لهم بداية آمنة ومستقرة. في حين كان المستوطنون من جنسيات أخرى يعانون من صعوبات في العثور على عمل، كان المالطيون يجدون فرص التوظيف بسهولة نسبية، وذلك بفضل الروح الجماعية التي ميزت مجتمعهم، خاصة في مجال التجاري.

بفضل هذا التكافل الاجتماعي، لم يقتصر المالطيون على مجرد إيجاد فرص العمل، بل استطاعوا فرض أنفسهم كمنافسين أقوياء للتجار الآخرين. فعلى سبيل المثال، كان المالطيون غالبًا ما يشترون بالجملة حمولة السفن الصغيرة الإسبانية والإيطالية التي تزود ساحل إفريقيا بالفواكه والخضر الطازجة. وعلى الرغم من أن التجار المالطيين الصغار لم يكونوا يمتلكون رأس المال الكافي لهذه العمليات الضخمة بمفردهم، إلا أنهم كانوا يجمعون أموالهم معًا، وتقوم الجماعة بإبرام الصفقة نيابة عنهم. هذا النهج التعاوني أثار استياء باقي التجار، الذين كانوا يضطرون للشراء من اليد الثانية، مما أعطى المالطيين ميزة تنافسية كبيرة في السوق.[2]

هذه العادات، إلى جانب تفانيهم في العمل وقدرتهم الفائقة على الادخار، ساهمت في نجاحهم السريع في تحقيق مكاسب مالية. فقد أتقن المالطيون فن تحويل المدخرات البسيطة إلى أرباح، مما مكنهم في كثير من الأحيان من جمع ثروات صغيرة[3]والارتقاء إلى مستوى الثراء. وعلى

---

(1)–Louis De Boudicour, op–cit, p182.

(2)–Buret Eugène, op–cit, p, p357, 358.

(3)–Louis De Boudicour, op–cit, p182.

الرغم من نجاحه المالي، أضر بسمعتهم الاجتماعية في بعض الأحيان، حيث ظلوا مرتبطين بصفة "البخل" وعدم الرغبة في الترفع عن نمط الحياة المتواضع الذي اعتادوا عليه.[1]

كان الفرنسيون بشكل عام ينظرون إلى المالطيين بإيجابية، ولم يعترضوا على وجودهم في الجزائر، حيث رأوا فيهم عنصرًا مساهمًا في النشاط الاقتصادي للمستعمرة. ومع ذلك، كانت بعض التقارير تشير إلى أن المالطيين كانوا أحيانًا موضع شك بسبب مهاراتهم العالية في التجارة والمضاربة، والتي جعلتهم لاعبين أقوياء في السوق. فلم يكن نشاطهم التجاري موضع استحسان دائمًا من قبل الجميع، حيث كان يُنظر إليهم في بعض الأحيان على أنهم انتهازيون أو حتى منافسون غير مرغوب فيهم، خاصة من قبل التجار الآخرين الذين وجدوا أنفسهم في مواجهة منافسة شرسة من قبل هذا المجتمع المتماسك. في حين عبّر آخرون، مثل ديمونتي، عن موقف سلبي تجاههم ولم يكن يكنّ لهم تقديرًا كبيرًا، ربما بسبب طريقتهم الانتهازية في العمل التجاري أو نجاحهم الذي أثار استياء بعض الأطراف.[2]

(1)–V.Demontès, op–cit, p454.

(2)–Marc Donato, (les maltais…), op–cit, p167.

المبحث الثالث: ظروف المستوطنين الأوروبيين في قطاع الصيد البحري:

شهدت السواحل الجزائرية خلال الحكم العثماني نشاطًا مكثفًا للصيادين الإسبان والإيطاليين، الذين انخرطوا في صيد الأسماك والإسفنج والمرجان. ومع الاحتلال الفرنسي عام 1830، تزايد عدد هؤلاء البحارة[1]، حيث سبق الصيادون الأوروبيون وصول المستوطنين وحتى الجيش الفرنسي إلى الجزائر، حيث استقطبت الثروة البحرية الهائلة التي تميزت بتنوعها الكبير اهتمام العديد من الأساطيل الأوروبية. وقد أدى ذلك إلى تدفق أساطيل صيد من مختلف الجنسيات، لا سيما من المدن الإيطالية والإسبانية، بالإضافة إلى جزيرة مالطا، التي وجدت في المياه الجزائرية مصدرًا غنيًا لصيد الأسماك والموارد البحرية.[2]

وخلال الفترة الاستعمارية، أصبح الصيد البحري أحد القطاعات الحيوية التي ساهمت في تعزيز النشاط الاقتصادي والاجتماعي للجاليات الأوروبية. وقد وفر هذا القطاع فرص عمل واسعة واستثمارات مهمة لهذه الجاليات، مما سمح لها بترسيخ وجودها في المنطقة. وبفضل الخبرات التقنية المتقدمة التي تمتعت بها هذه الجاليات، تم تطوير تقنيات صيد متطورة وإنشاء بنية تحتية متخصصة، مثل الموانئ الصغيرة ومصانع تعليب الأسماك، مما أدى إلى زيادة الإنتاجية وتحقيق أرباح كبيرة.

تجدر الإشارة إلى أن الإدارة البحرية الفرنسية تأخرت في تنظيم نفسها بالجزائر خلال العقود الأولى للاحتلال، رغم إنشاء خدمة بحرية منذ عام 1834. ولم يتم ترسيم الحدود البحرية وتحديد المياه الإقليمية إلا في عام 1856، حيث تم تقسيمها إلى خمسة أحياء بحرية رئيسية: بونة، فيليبفيل، القالة، وهران، والجزائر، ما يعكس استجابة متأخرة لتنظيم النشاط البحري في المستعمرة.[3]

---

(1)–Antoine Léon, op– cit, p95.

(2)–Claude Llinares, Danielle Lima–Boutin, op–cit, p5, p6.

(3)–Hugo Vermeren, Etre corailleur en Algérie au XIX° siècle: pratiques du métier et reconversion professionnelle chez une population maritime en déclin à l'époque coloniale (Bone, la Calle, 1832, 1888), p40.

في هذا السياق، أظهر الإسبان اهتمام كبير بمهنة الصيد البحري، حيث جذبتهم السواحل الجزائرية الغنية بالثروة السمكية والموارد البحرية الأخرى. وقد أدى ذلك إلى هجرة موسمية للإسبان إلى الجزائر، خاصة إلى مدينة وهران، خلال مواسم الصيد التي كانت تستمر لمدة ستة أشهر.[1] وخلال الفترة الممتدة من 1830 إلى 1860، سيطر الصيادون الأجانب، وخاصة الإسبان والإيطاليون، على نشاط الصيد البحري في وهران. وكانت الجماعة البحرية في ذلك الوقت تتكون بشكل رئيسي من مجموعتين: الإسبان، الذين مثلوا حوالي 40% من المجتمع البحري، والنابوليون (الإيطاليون) الذين شكلوا المجموعة الأكبر.

استقر الإسبان والإيطاليون خلال تلك الفترة مع عائلاتهم في أحياء عُرفت باسم "الحي البحري" بالقرب من موانئ وهران، حيث شكلوا المجتمع البحري. ومع انتهاء موسم الصيد، كان معظمهم يعودون إلى بلدانهم الأصلية، تاركين السواحل الوهرانية حتى الموسم التالي. ومع ذلك، كانت مساهمة الصيادين الإسبان في تطوير النشاط الاقتصادي والاستعمار الفرنسي في وهران أكبر من مساهمة الإيطاليين، حيث لعبوا دورًا محوريًا في تعزيز صناعة الصيد البحري من خلال خبراتهم التقنية وتطوير البنية التحتية المرتبطة بهذا القطاع.[2]

تطورت هجرة الصيادين الإسبان إلى وهران بشكل ملحوظ في منتصف القرن التاسع عشر، حيث بدأوا منذ مطلع عام 1840 في استغلال سمك البونيت، مما عزّز نشاطهم البحري في المنطقة. وبحلول عام 1845، شهدت منطقة المرسى الكبير زيادة كبيرة في أعداد الصيادين الإسبان، الذين استقروا فيها بشكل تدريجي، مما دفع السلطات الفرنسية إلى اتخاذ إجراءات تهدف إلى ضمان استقرارهم الدائم. وفي هذا السياق، قدمت الإدارة الاستعمارية امتيازات خاصة لهم، من بينها منحهم قطع أراضٍ لبناء مساكن دائمة، إضافة إلى توفير مأوى لمراكبهم وسفنهم.

بفضل النشاط الكبير للإسبان في مجال الصيد البحري، تحسنت أوضاعهم المادية بشكل ملحوظًا، مما ساهم في نشأة وتطور صناعة حفظ وتجفيف الأسماك. وقد انتشرت هذه الصناعة تدريجيًا في مختلف مناطق البلاد، مما أدى إلى إنشاء معامل صغيرة لمصبرات السمك، حيث تمت

---

[1]- حياة قنون، (دور ومكانة الإسبان...)، المرجع السابق، ص121.

[2] –Jean Jacques Jordi, op–cit, p234.

معالجة وتعبئة أنواع مختلفة من الأسماك، أبرزها الأنشوفة، التي وجدت طريقها إلى الأسواق الداخلية والخارجية ابتداءً من عام 1877. وفي هذا السياق، لعب كابانيل دي كوليور دورًا بارزًا من خلال تأسيسه لأحد أوائل معامل حفظ وتجفيف السمك، مما عزز من مكانة هذا النشاط الاقتصادي وساهم في ازدهار قطاع الصيد البحري في الجزائر. وعرفت مهنة الصيد البحري نموًا متزايدًا مقارنة بباقي المهن الأخرى، وهو ما يُظهره الجدول التالي:

الجدول رقم59: نسبة البحارة والصيادين الإسبان في وهران 1847- 1902[1]

السنوات	البحارة والصيادين الإسبان
1847 -1852	%26
1859 -1862	%33
1879	%33
1890 -1892	%35
1900 -1902	%40

إلى جانب نشاطهم الرئيسي في صيد الأسماك، انخرط الإسبان في صيد المرجان، الذي شهد انتشارًا واسعًا وسريعًا في عمالة وهران مع بداية الاحتلال الفرنسي. وكان الهدف من هذا النشاط تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للصيادين الإسبان، الذين استغلوا الثروات البحرية المتاحة في المنطقة. كما تركز صيد المرجان بشكل رئيسي في المناطق الساحلية الممتدة من رأس فيرات إلى وادي المالح (ريو صالادو)، حيث كانت مياه هذه المنطقة غنية بالشعب المرجانية.[2]

لم يكن موسم صيد المرجان يستمر لأكثر من ستة أشهر، حيث كان يبدأ في سبتمبر وينتهي في أبريل. وخلال الأشهر المتبقية من العام، كان الصيادون الإسبان يستقرون في مناطق مثل[3] جزر حبيبة أو بني رشقون أو عند مصب وادي المالح، حيث كانوا يقضون فترة الركود في أنشطة أخرى أو

---

[1]- حياة قنون، (دور ومكانة الإسبان...)، المرجع السابق،ص، ص122، 123.

[2]–Jean Jacques Jordi, op–cit, p234.

[3]–Jaun BTA Vilar, (los espanoles...), op–cit, p131.

في الاستعداد للموسم التالي. في المقابل، كان الصيادون الإيطاليون يعودون في معظم الأحيان إلى شبه الجزيرة الإيطالية، مما يعكس اختلافًا في أنماط الاستقرار والتنقل بين المجموعتين.[1]

مع بداية عام 1850، شهد نشاط صيد المرجان في المياه الجزائرية تحولًا كبيرًا تمثل في هيمنة الكتالونيين على هذا القطاع، بعد أن كان لسنوات طويلة حكرًا على الصيادين النابوليين والجنويين والتوسكانيين. هؤلاء الأخيرون، الذين كانوا روادًا في هذا المجال، حققوا أرباحًا كبيرة من صيد المرجان، مما جعل هذا النشاط جذابًا للغاية وشجع العديد من مواطنيهم على الانخراط فيه وتكرار نجاحهم. مع دخول الكتالونيين، اشتدت المنافسة بين الإسبان والإيطاليين، لا سيما في المناطق الغنية بمستعمرات المرجان، حيث سعى كل طرف إلى تعزيز موقعه والاستفادة من الموارد البحرية المتاحة.

لكن سرعان ما أدت المنافسة الشديدة بين المجموعتين إلى انتشار ممارسات غير مشروعة، مما دفع السلطات البحرية الفرنسية إلى فرض ضوابط صارمة لتنظيم هذا القطاع في الجزائر بدءًا من عام 1832. ومع ذلك، استمرت بعض الممارسات، حيث لاحظ مدير ميناء تنس في عام 1852 أن الصيادين الإسبان كانوا يستخدمون معدات صيد خطيرة وقادرة على تدمير الشعب المرجانية. ردًا على ذلك، قام مدير الميناء باعتقال الصيادين المخالفين، وسحب تراخيصهم، وفرض غرامات مالية باهظة بلغت 800 فرنك لكل موسم وسفينة، كما أصدر قرارًا بطرد المخالفين من المنطقة. ومع ذلك، تدخل القنصل الإسباني لرفع الجزء الأكبر من العقوبة، مما سمح لمواطنيه بالاستمرار في العمل في تلك المناطق.

تكررت هذه الحوادث على مدار السنوات، مما كشف عن التوتر المستمر بين السلطات الفرنسية والصيادين الإسبان الذين كانوا يسعون إلى تحقيق أقصى استفادة من الموارد البحرية الجزائرية. ففي عام 1857، وقع حادث مماثل في وهران، حيث تم إلغاء الحكم مرة أخرى بعد تدخل القنصل الفرنسي، مما أظهر استمرار تأثير الضغوط الدبلوماسية على إنفاذ القوانين المحلية. وبعد عام واحد، تم القبض على ثماني سفن إسبانية في جيجل، نصفها بسبب الصيد دون ترخيص والنصف الآخر بسبب استخدام معدات صيد محظورة. كانت هذه الحادثة تمثل المخالفة الثالثة

---

[1]–Jean Jacques Jordi, op–cit, p234.

الخطيرة التي يرتكبها الصيادون الإسبان في سنوات قليلة، مما دفع السلطات البحرية إلى اتخاذ قرار بتطبيق القوانين بصرامة هذه المرة. ومع ذلك، وكما حدث سابقًا، تدخل القنصل الفرنسي لصالح الصيادين الإسبان، ونجح مرة أخرى في تخفيف العقوبات المفروضة عليهم، وهو ما كشف عن التداخل السياسي والدبلوماسي الذي كان يؤثر على إدارة الموارد البحرية في الجزائر.[1]

شهد نشاط صيد المرجان بسواحل عمالة وهران خلال ستينيات القرن التاسع عشر تطورًا ملحوظًا، حيث ارتفع عدد القوارب من 23 قاربًا في عام 1860 إلى 29 قاربًا في عام 1861، منها 19 قاربا إسبانيًا (أغلبها كتالوني)، إلى جانب 9 قوارب إيطالية وواحد فرنسي. ومع تزايد حماس الصيادين لهذا القطاع، ارتفع عدد القوارب إلى 31 في عام 1862، مع هيمنة واضحة للكتالونيين، إذ امتلكوا 23 قاربًا، في حين توزعت البقية بين الجنويين والإسبان والفرنسيين. وشهد عام 1863 زيادة ملحوظة، حيث بلغ عدد القوارب 55، وكان هذا التوسع نتيجة تزايد نشاط الصيادين الكتالونيين الذين شكلوا الغالبية العظمى من القوى العاملة في هذه القوارب، إذ بلغ عددهم 200 من إجمالي 258 صيادًا. ويعكس هذا التوزيع مدى استقطاب قطاع صيد المرجان للصيادين الكتالونيين على وجه الخصوص، مما يبرز أهميته الاقتصادية لهذه الفئة ضمن الأنشطة البحرية في المنطقة.[2]

بدأت صناعة صيد المرجان في التدهور ابتداءً من عام 1866، على الرغم من القيمة الاقتصادية الكبيرة للمنتوج، الذي كان يُباع بسعر مرتفع يتراوح بين 800 و1200 فرنك ذهبي للكيلوغرام الواحد.[3] ومع ذلك، لم تكن هذه القيمة كافية لإنقاذ القطاع من الانهيار التدريجي، حيث انهار النشاط بالكامل تقريبًا في غضون خمسة عشر عامًا،[4] بعد أن كان قد شهد ازدهارًا ملحوظًا طيلة الأربعين عامًا الأولى من الاحتلال الفرنسي للجزائر .وفي هذا الإطار، تُعد مبادرة أحد الملاك في عام 1872، الذي تبرع بقطعة أرض لإنشاء مركز مخصص لصيادي المرجان في الجزائر، الحسنة الوحيدة التي ميزت عقد سبعينيات القرن التاسع عشر. ومع ذلك، لم تكن هذه الخطوة

---

(1)–Jaun BTA Vilar, op–cit, 131.

(2)–Jean Jacques Jordi, op–cit, p235.

(3) - حياة قنون، (دور ومكانة الإسبان...)، المرجع السابق، ص 124.

(4)–Jean Jacques Jordi, op–cit, p235.

كافية لإعادة إحياء القطاع، الذي كاد يختفي تمامًا بعد فترة من الازدهار النسبي، مما يعكس التحديات الكبيرة التي واجهتها أنشطة الصيد.[1]

بحلول عام 1874، تراجع نشاط صيد المرجان بشكل كبير على سواحل وهران، حيث لم يتبقَّ سوى 22 قاربًا، وبعد ثلاث سنوات فقط، اختفى النشاط كليًا تقريبًا.[2] وكان السبب الرئيسي وراء هذا الانهيار هو اكتشاف مناطق جديدة لصيد المرجان على سواحل صقلية والسواحل الشرقية للجزائر، مما أدى إلى زيادة المعروض من المرجان في الأسواق العالمية وانخفاض أسعاره بشكل حاد. هذا التطور دفع الصيادين الكتالونيين، الذين كانوا يشكلون العمود الفقري لهذا القطاع، إلى مغادرة المنطقة بحثًا عن فرص أفضل.[3]

ومع ذلك، شهدت بداية ثمانينيات القرن التاسع عشر استئنافًا محدودًا للنشاط، حيث تم تسجيل 15 قاربًا تعمل على طول السواحل الممتدة من المرسى الكبير إلى الغزوات. إلا أن هذا الانتعاش كان مؤقتًا، حيث عانى صيد المرجان في وهران من ضعف الاستغلال مع مطلع القرن العشرين، مما عكس تراجعًا مستمرًا في أهميته الاقتصادية ودوره في المنطقة.[4] وفي ظل هذه التحولات، واجه الصيادون الإسبان منافسة شديدة من الإيطاليين، الذين كانوا يشكلون أكبر جالية بحرية أوروبية في الجزائر، خاصة القادمين من نابولي وصقلية.

كان الوجود الإيطالي في الجزائر سابقًا للاحتلال، إذ استقر الصيادون الإيطاليون على السواحل الجزائرية منذ القرن التاسع عشر، مستفيدين من شبكات تجارية قديمة.[5] ومع الاستعمار الفرنسي، تدفقت أعداد كبيرة من المهاجرين الإيطاليين،[6] خاصة من جنوة ونابولي، للعمل في الصيد البحري، هؤلاء كانوا يشكلون جزءًا من حركة هجرة موسمية.[7] لكن الإدارة

---

[1]- حياة قنون، (دور ومكانة الإسبان...)، المرجع السابق، ص 124.

[2]–Jean Jacques Jordi, op–cit, p235.

[3]–Jaun BTA Vilar, op–cit, 131.

[4] - حياة قنون، (دور ومكانة الإسبان...)، المرجع السابق، ص 124.

[5]–Hugo Vermeren, Les Italiens à Bone (1865–1940), Migrations méditerranéennes et colonisations de peuplement en Algérie, Ecole Française de Rome, Rome, 2017, p26.

[6]-العربي بلعزوز ، (الهجرات الأوربية...)، المرجع السابق، ص83.

[7]–Claude Llinares, Danielle Lima–Boutin, op–cit, p5, p6.

الفرنسية نظرت إليهم بريبة، وفرضت ضرائب على نشاطهم للحد من استفادتهم دون مساهمة في الاقتصاد الفرنسي.

رغم هذه القيود، هيمن الإيطاليون على قطاع الصيد البحري، إذ امتلكوا غالبية السفن العاملة بين 1844 و1847، خاصة في الموانئ الشرقية والوسطى.[1] وقد استمروا في صيد المرجان الذي يعود إلى قرون.[2] ومع الاحتلال الفرنسي للجزائر، واصل الإيطاليون هذه التقاليد، إذ لعبوا دورًا رئيسيًا في إحياء هذا النشاط في ميناء القالة، رغم أن الميناء لم يكن صالحًا للسكن بحلول عام 1831، بعدما تعرض للتخريب عام 1827 نتيجة الخلافات بين القوى المحلية وفرنسا.[3] رغم محاولات فرنسا فرض رسوم وتقييد نشاطهم، مما دفعهم أحيانًا لرفع العلم الفرنسي لتجنب العراقيل القانونية. كما شكلوا أغلبية العمالة البحرية، مستغلين ثروات الجزائر البحرية رغم الظروف القاسية التي عاشوها.[4]

عانى الصيادون من ظروف معيشية وصحية صعبة، حيث اضطروا للبقاء في البحر لفترات طويلة في ظل نقص الغذاء والرعاية الطبية، مما أدى إلى انتشار الأمراض بينهم. كما كانت أوضاعهم الاجتماعية متدهورة، حيث سكنوا أحياءً بائسة وعاشوا في عزلة، وتعرضوا للوصم المجتمعي، ورغم محاولات القنصليات الإيطالية تحسين أوضاعهم، إلا أن الجهود باءت بالفشل.

في نهاية العقد 1850- 1860، كان الصيادون الأجانب يتمتعون بحرية الصيد، راضين بأجور منخفضة، متحملين مشاق ومخاطر مهن البحر في بلد جديد، في هذه الفترة، كان الإيطاليون الأكثر عددا ولم يواجهوا أي منافسة حتى ذلك الوقت،[5] باستثناء التراجع المؤقت بين عامي 1854 و1856 بسبب مشاركة فرنسا ومملكة بيدمونت في حرب القرم.

---

[1] - العربي بلعزوز، (الهجرات الأوربية...)، المرجع السابق، ص83.

[2]–Gérard Crespo, op–cit, p, p63, 64.

[3]–Jacques Budin, Colinisation et resistanve: la région de Bone (Annaba– Algérie) de 1832 à 1914, T1, p176.

[4]–Hugo Vermeren, (Etre corailleur…), op– cit, p, p38, 37.

[5]–Gérard Crespo, op–cit, p, p63, 64.

من ناحية أخرى، أثرت هذه السياسة سلبًا على الخزينة الفرنسية ولم تسهم في تطوير صناعة محلية للمرجان. كما أن سياسة فرنسة صيد المرجان لم تحقق أهدافها بالكامل، إذ لم تكن السفن التي ترفع العلم الفرنسي مملوكة بالضرورة للفرنسيين، بل لجأ العديد من ملاك السفن الإيطاليين إلى تسجيل أنفسهم تحت هذا العلم للاستفادة من الحماية القانونية الفرنسية ومواصلة نشاطهم دون قيود.[1]

حقق الصيادون الإيطاليون نجاحًا كبيرًا في صيد المرجان بالجزائر، حيث بلغت عائداته 18 مليون فرنك عام 1861. لكنهم واجهوا تحديات، منها تحضيرات طويلة، وتكاليف مرتفعة تشمل استئجار القوارب، والمعدات، ومصاريف الحجر الصحي، وفوائد القروض. رغم هذه الصعوبات، حافظوا على احتكارهم، مما دفع الفرنسيين لمحاولات كسره دون جدوى.

كان يمكن للصيادين تقليل التكاليف وزيادة الأرباح لو استقروا بالقرب من مواقع الصيد، مما كان سيختصر وقت التجهيز، يخفض إيجار القوارب، ويُلغي تكاليف الحجر الصحي. نتيجةً لأهمية هذا النشاط، وُقعت اتفاقية ملاحة بين إيطاليا وفرنسا في 13 جوان 1862. دفع نجاح الإيطاليين الفرنسيين –الكورسيكيين- إلى دخول مجال صيد المرجان.[2]

واجه صيادو المرجان في الجزائر خلال القرن التاسع عشر ظروفًا معيشية وصحية صعبة، حيث كانوا يُصرّون على البقاء في البحر حتى في أحلك الظروف الجوية، دون توقُّف أو راحة ليلًا أو نهارًا. لم يكن يحميهم سوى قواربهم المكشوفة من تقلُّبات الطقس، بينما اقتصر طعامهم على قطعٍ من البسكويت، ومصدر شرابهم الوحيد كان الماء. وقد أدّت هذه الظروف المُضنية إلى إصابة الكثيرين منهم بالأمراض.[3]

تحوّلت إصابات العمل والأمراض المزمنة إلى أزمةٍ اجتماعية في مدينتي بونة والقالة، حيث تفاقمت المعاناة بسبب سياسات أرباب العمل القاسية. فبدلاً من تحمُّل تكاليف العلاج، كان هؤلاء

---

(1)-Hugo Vermeren, (Etre corailleur…), op- cit, p39.

(2)–Gérard Crespo, op–cit, p, p64, 65.

(3)–Gaston Loth, op- cit, p252.

يقتطعونها من رواتب الصيادين، مما دفع الكثيرين إلى تجنُّب المستشفيات خوفًا من تراكم الديون والوقوع في براثن الفقر.

في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، حاولت القنصليات الإيطالية التصدّي لهذه الأزمة عبر إنشاء مستشفى خاص لصيادي المرجان في القالة. إلا أن هذه المنشأة الصحية فشلت في توفير الحد الأدنى من الخدمات الطبية، بسبب سوء الإدارة وانتشار الأوبئة، مما أدى إلى إغلاقها بعد تفشّي وباء الكوليرا عام 1837. كما باء بالفشل مشروعٌ آخر لإنشاء مستشفى ممول من اشتراكات أرباب العمل، مما عزّز حلقة الإهمال التي حكمت حياة هؤلاء الصيادين.

على الصعيد الاجتماعي، عانى صيادو المرجان من وصمة مجتمعية قاسية، حيث احتلوا أدنى مرتبة في السلم الاجتماعي في المجتمع الاستعماري. وقد تجسدت هذه النظرة في الأمثال الشعبية، مثل المقولة التي نقلها هنري لاكاز-دوتيير: "عليك أن تكون لصًا أو قاتلاً لتكون صياد مرجان". كما وصفوا بالمتشردين ونظرت إليهم الإدارة الفرنسية بعين الريبة والشك. كما عاشوا ظروف مزرية، حيث سكنوا أحياء آيلة للسقوط في بونة أو أكواخًا مؤقتة على ضفاف وادي السيبوس. بينما عانى العاملون على السفن الإيطالية من عزلة قسرية، حيث مُنعوا من النزول إلى اليابسة إلا نادرًا، كما حُرموا من التواصل مع السكان المحليين أو بيع منتجاتهم مباشرة.[1]

رغم الأرباح الكبيرة التي حققها صيد المرجان في الجزائر خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، إلا أنه تراجع بشكل حاد في النصف الثاني من القرن بسبب عدة عوامل، حيث أدى اكتشاف تجمعات مرجانية جديدة قرب صقلية إلى هجرة الصيادين الإيطاليين، ما أسهم في انخفاض الطلب العالمي على المرجان نتيجة تقلبات الموضة في تراجع قيمته التجارية. كما تراجعت أعداد الصيادين الفرنسيين منذ 1866 بسبب المخاطر الكبيرة للمهنة.[2]

شكل تراجع صيد المرجان بعد عام 1860 منعطفًا حاسمًا في الاقتصاد الساحلي الجزائري، حيث اتجه الإيطاليون إلى صيد الأسماك،[3] خاصة في المراكز السابقة لصيد المرجان. استقر

---

(1)–Hugo Vermeren, (Etre corailleur…), op– cit, p, p44, 45.

(2)–Gérard Crespo, op–cit, p66.

(3)–Claude Llinares, Danielle Lima–Boutin, op–cit, p11.

بعضهم في مساكن ساحلية مؤقتة مثل سانت أندريه قرب المرسى الكبير بوهران، بينما عاش آخرون على قواربهم في موانئ أرزيو، بني صاف، مستغانم، وشرشال[1]، حيث تكوّنت تجمّعات سكنية صغيرة يهيمن عليها النابوليون. أما في الجزائر العاصمة، فقد احتلت الجالية الإيطالية أحياءً بأكملها، مما ترك بصمة ديموغرافية واضحة على المدينة. [2]

بعد منتصف القرن التاسع عشر، شهدت الجزائر توسعًا في الاستيطان البحري، حيث استقر الإسبان في ضواحي وهران، بينما توزع الإيطاليون في الجزائر العاصمة وفيليفيل وبونة والقالة. وبحلول 1856، سيطر الصيادون السردينيون والنابوليون على الصيد البحري في الجزائر العاصمة. ومع بداية ستينيات القرن، بدأ الإيطاليون في استغلال الساحل الجزائري بشكل منظم، مدفوعين بوفرة ثرواته البحرية التي ضمّت أنواعاً مختلفة مثل التونة والبونيتو والإسقمري والأنشوجة والسردين والأخطبوط. مما جذب المزيد من الصيادين، خاصة من جنوب إيطاليا.

رغم تراجع صناعة صيد المرجان، بقيت القالة مركزًا بحريًا نشطًا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث شهدت ازدهارًا في نشاط الصيد. ففي عام 1866، سُجّلت أربع سفن لصيد السردين والأنشوجة، وارتفع العدد إلى 70 سفينة بحلول 1870، مما جعل القالة مركزًا رئيسيًا لصيد الأسماك. أدى هذا النمو إلى تدفق أعداد كبيرة من البحارة الموسميين، الذين كانوا يجلبون معداتهم وألبستهم من إيطاليا.

ولم يقتصر النشاط البحري على المياه المفتوحة فحسب، بل امتد ليشمل استغلال البحيرات المحيطة بالقالة. ففي بحيرة الباستيون (12 كم غربًا)، استخرج الصيادون ثعبان البحر وسمك الشبوط والجمبري، بينما استغلوا موارد بحيرة طونغا (8 كم شرقًا) وبحيرة بومارشان في الجنوب الغربي.[3]

عزز الإيطاليون وجودهم في قطاع الصيد بإنشاء شركة لاستغلال موارد بحيرة فترازة في بونة عام 1862، ما ساهم في تنشيط الاقتصاد المحلي من خلال تصدير الأسماك إلى باريس أو

---

(1)–Ibid, p19.

(2)–Gaston Loth, op– cit, p253.

(3)–Gérard Crespo, op–cit, p, p66, 67.

استهلاكها محليًا، واستخراج زيت عالي الجودة من بيضها.[1] إضافة إلى ذلك، وعلى مسافة قصيرة من كاب دي غارد (رأس الحمراء) قرب مدينة بونة، تمتعت بحيرة متصلة بالبحر بثروة سمكية وفيرة، تم توجيه إنتاجها للأسواق المحلية. رغم ولع الإيطاليين بالأسماك الطازجة والمملحة،[2] إلا أن العديد منهم عاشوا في ظروف قاسية داخل أكواخ بدائية من القصب، تشبه مخيمات الهنود الحمر في أمريكا الشمالية.

وبحلول عام 1864، أصبح الصيادون الإيطاليون القوة المهيمنة في قطاع الصيد البحري الجزائري، حيث مثلوا الأغلبية الساحقة من العاملين فيه. وفي عام 1870، رفع القنصل الإيطالي تقريرًا إلى حكومته يؤكد أهمية السيطرة على هذا القطاع عبر معاهدات امتياز مع فرنسا. ورغم انشغال الحكومة الإيطالية، إلا أن إعلان الجمهورية الفرنسية الثالثة أتاح فرصة لتعزيز النفوذ الإيطالي في مجال الصيد البحري بالجزائر.

فلم يقتصر النشاط البحري على القالة فقط، ففي عام 1877 برزت سطورة كمركز لصيد الأسماك وصناعة المنتجات السمكية المملحة، بينما أصبحت فيليبفيل القطب الرئيسي للصيد البحري بفضل الكفاءات الإيطالية،[3] حيث تطور الميناء تدريجياً ليصبح الأهم في شرق الجزائر، محافظاً على مكانته حتى الاستقلال. وفي ثمانينيات القرن التاسع عشر، أصبحت المدينة المركز الرئيسي لصيد الأنشوجة والسردين، مما عزز مكانتها كثالث أهم ميناء صيد في الجزائر بعد العاصمة ووهران.

وفي عام 1880، وصلت مجموعة من الصقليين القادمين من بلدة شيفالو إلى منطقة بوهارون، دون نية العودة، لكنهم واجهوا ظروفًا معيشية قاسية اضطرتهم إلى السكن في كهوف وأكواخ مهجورة كان قد استخدمها صيادون إسبان. ورغم التحديات التي واجهوها، مثل نقص مياه الشرب وعدم وجود طريق يربطهم بمدينة كاستيلون، أصرّوا على البقاء. وبمرور الوقت، انتقلوا إلى

---

(1)–Gaston Loth, op– cit, p250.

(2)–Gérard Crespo, op–cit, p67.

(3)–Gaston Loth, op– cit, p250.

منطقة تفشون وأطلقوا عليها اسم بلدتهم الأصلية "شيفالو". ومع إصرارهم وعملهم الدؤوب، تحولت هذه المستوطنة الصغيرة إلى مركز مزدهر لصيد الأسماك.

وبالموازاة مع ازدهار النشاط البحري، برع المهاجرون الإيطاليون في المهن المرتبطة بصيد الأسماك. ففي بورهارون، على سبيل المثال، اشتهر جزء من السكان بتجفيف الأسماك وتمليحها وتعبئتها قبل تصديرها إلى دول جنوب أوروبا. أما في مناطق أخرى، فقد أسس أصحاب السفن تجمعات سكانية موسمية خاصة بالصيادين والعمال، حيث كانوا يقيمون في أكواخ تشبه الورش المتنقلة للعمل في هذه الصناعة. وقد انتشرت هذه الورش بشكل لافت، حيث وصل عددها إلى حوالي 100 ورشة منتشرة بين كاب كالفون وكاستيلون.

إلى جانب هذا النشاط التقليدي، نشأت مراكز صناعية متخصصة في قطاع الصيد على امتداد السواحل الجزائرية، من نمور (الغزوات حاليًا) إلى القالة. ففي عام 1877، كان الطريق الرابط بين فيليبفيل وسطورة يعجّ بورشات التعليب، ومع نهاية ثمانينيات القرن التاسع عشر، احتضنت المنطقة أربعة مصانع لتعليب السردين، من بينها مصنع مملوك لرجل من جنوة يدعى "أموديو". وقد اعتمدت هذه المصانع بشكل أساسي على العمالة الإيطالية، ولا سيما الصقليين. وفي الجزائر العاصمة، لعب الإيطاليون دورًا محوريًا في ورشات تمليح الأسماك ومحلات القلي المحلية، حيث كانت المنتجات المعلبة تُصدَّر إلى فرنسا، في حين توجهت المنتجات المملحة إلى أسواق نابولي.

وقد مثّلت فترة الثمانينيات من القرن التاسع عشر مرحلة مفصلية في واقع الصيادين الإيطاليين بالجزائر، إذ شهد القطاع تحولات عميقة. ويعود ذلك إلى عوامل متشابكة، منها توتّر العلاقات الفرنسية-الإيطالية، والنجاح الاقتصادي للصيادين الإيطاليين الذي أثار اتهامات باستنزاف الثروة السمكية، فضلًا عن إهمال الإدارة الفرنسية للبعد البحري مقابل تركيزها على الاستيطان الزراعي، ورغبتها في إحلال مستوطنين فرنسيين مكان الإيطاليين. أدى هذا الواقع إلى سلسلة من القوانين والإجراءات التي أثرت بعمق على الوجود الإيطالي في المجال البحري بالجزائر .[1]

[1]–Gérard Crespo, op–cit, p, p69, 70.

ومع نهاية ثمانينيات القرن التاسع عشر، تأثرت ملامح السكان الأوروبيين في الجزائر بقانون التجنيس عام 1889 والتعديلات التي طالت التشريعات البحرية. فقد أعادت الإدارة الفرنسية العمل بقانون 1793 [1] الذي قيد تشغيل الأجانب في سفن الصيد، كما صدر قانون 16 يوليو 1886، أنهى صلاحية الاتفاقية الموقعة مع إيطاليا عام 1862.[2] أما قانون 1 مارس 1888[3]، فقد فرض قيودا أكثر صرامة، مثل اشتراط أن يكون القبطان فرنسيًا ومنع السفن الأجنبية من الصيد في المياه الإقليمية الجزائرية مع توسيع نطاق الحظر إلى 3 أميال بحرية.

أدت القيود الفرنسية المشددة في الجزائر إلى نزوح جماعي للصيادين الإيطاليين نحو ميناء طبرقة التونسي، الذي تحوّل إلى ملاذ آمن لممارسة نشاطهم البحري بعيدًا عن الرقابة الاستعمارية. ومع ذلك، لم تتوقف الموانئ الإيطالية عن إرسال القوارب سرًا لممارسة الصيد في المياه الجزائرية، وفق ما أكده مفوض البحرية السيد لايري، حيث كان العديد من الصيادين الإيطاليين يعودون خلسة إلى المناطق المحظورة قبل اللجوء مجددًا إلى تونس.[4] وقد دفعت هذه الانتهاكات السلطات الفرنسية خلال تسعينيات القرن التاسع عشر إلى تشديد الرقابة على السواحل، من خلال تعزيز دورياتها البحرية وملاحقة المخالفين، مما أسفر عن تحرير العديد من المخالفات ضد الصيادين الذين خرقوا القيود المفروضة.[5]

في المقابل، ووفقاُ لديمونتي، شهدت سياسة فرنسا التقييدية تجاه الأجانب في الجزائر رد فعل مفاجئاً من الجالية الإيطالية، تمثل في موجة غير مسبوقة من طلبات التجنيس، حيث تجاوز عدد المجنسين خلال ثلاث سنوات فقط (1887-1889) ما تم تسجيله على مدى عقدين كاملين (1865-1886). فبينما بلغ عدد طالبي التجنيس 2075 إيطالياً خلال 21 سنة بمعدل 100 سنوياً،

---

[1]-صدر في 21 سبتمبر 1793 ، ونص على: أنه لا تعتبر أي سفينة فرنسية، ولا يحق لها التمتع بامتيازات السفن الفرنسية إذا كان ضباطها وثلاثة أرباع طاقمها ليسوا فرنسيين. ينظر:

–Antoine Léon, Marins de commerce et pêcheurs d'Alger en 1930, Revue française d'histoire d'outre–mer, t 83, n°313, 4e trimestre 1996, p59.

[2]–Ibid, p59.

[3] -قانون يمنع الأجانب من الصيد في المياه الإقليمية الفرنسية.

[4]–Gérard Crespo, op–cit, p, p71, 72.

[5]–Antoine Léon, op– cit, p59.

قفز العدد إلى 2256 إيطالياً خلال السنوات الثلاث الأخيرة فقط (784 في 1887، 808 في 1888، 664 في 1889).[1]

لم يؤدِ حصول الإيطاليين على الجنسية الفرنسية إلى تغييرات جوهرية في أسلوب حياتهم أو ممارساتهم المهنية. فقد حافظوا على تقنياتهم التقليدية في الصيد، واستمروا في التحدث بلغتهم الأصلية.[2] ورغم القيود القانونية المفروضة على الأجانب والضغوط التي واجهوها، استمروا في استغلال الثروة السمكية بكثافة، كما تؤكد الإحصائيات لعام 1921، التي تظهر استمرار احتكارهم لمجال الصيد حتى عام 1930. وهذا يدل على أن الدافع الأساسي وراء طلب الجنسية لم يكن الاندماج الثقافي، بل كان استجابةً للقيود القانونية التي فرضتها السلطات الفرنسية على النشاط البحري للأجانب، مما اضطر العديد من الصيادين والتجار الإيطاليين إلى تبني هذا الخيار لضمان استمرارهم في مزاولة أعمالهم داخل المستعمرة.[3]

وفي هذا السياق، برزت عائلة شيفانو، ذات الأصول الإيطالية من نابولي، كواحدة من أبرز الأسر الفرنسية التي أسهمت في تشكيل المشهد الملاحي بالجزائر خلال الحقبة الاستعمارية، حيث تمكنت هذه العائلة من بناء إمبراطورية بحرية مؤثرة بدأت مع جاك شيفانو الذي استوطن الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي. قام جاك بتحويل سفن صيد المرجان إلى وسائل نقل للمهاجرين الإيطاليين، كما عمل بنشاط على جذب الصيادين الإيطاليين إلى السواحل الجزائرية. إضافةً إلى امتهانه حرفة الصيد، كان له دور بارز في الترويج لاستقدام الصيادين الإيطاليين.[4]

وتعززت مكانة العائلة مع تأسيس شارل شيفانو لـ"الجمعية الساحلية" عام 1896، التي تطورت لتصبح "جمعية الملاحة الجزائرية لشمال إفريقيا" عام 1920. شهدت الجمعية نمواً لافتاً، حيث وصل أسطولها إلى 23 سفينة شحن بحلول 1930، تعمل في الملاحة الساحلية الجزائرية وتصل إلى موانئ البحر الأبيض المتوسط والساحل الشمالي الغربي. وبلغ نفوذ العائلة ذروته مع لوران شيفانو الذي أصبح أحد أبرز ملاك سفن الشحن في المستعمرة، مسجلاً بذلك استمرارية

---

(1)–V. Demontès, op–cit, p, p546, 547.

(2)–Gérard Crespo, op–cit, p73.

(3)–Antoine Léon, op– cit, p60.

(4)- العربي بلعزوز، ا(الهجرات الأوربية...)، المرجع السابق، ص83.

إرث عائلته البحري الذي جمع بين الريادة التجارية والتأثير الاجتماعي في الأوساط الإيطالية بالجزائر.[1]

وفي المقابل، بينما كانت إيطاليا تعزز نفوذها البحري بقوة في الجزائر، واجه المالطيون، رغم قربهم الجغرافي، صعوبات كبيرة في فرض وجودهم ضمن هذا المجال. ورغم كونهم شعبًا جزريًا لطالما ارتبط بالبحر، فإن أنشطتهم الاقتصادية في الجزائر لم تكن بحرية الطابع، إذ سيطر الإيطاليون والإسبان بشكل شبه كامل على قطاع الصيد البحري. ونتيجةً لذلك، ظلّ حضور المالطيين في هذا المجال محدودًا للغاية، مقتصرًا على قلة قليلة لم تستطع منافسة القوى المسيطرة، مما جعلهم أقلية هامشية ضمن الاقتصاد البحري في الجزائر.

كما أن الطبيعة الموسمية لحركة البحارة المالطيين وصعوبة تتبع أعدادهم بدقة بسبب غياب السجلات الرسمية التي توثق قدومهم للصيد. فقد كان هؤلاء الصيادون ينتقلون بشكل دوري إلى الجزائر بقواربهم، يعملون خلال موسم الصيد، ثم يعودون إلى مالطا بعد تحقيق الأرباح المرجوة. ويرى بعض الباحثين أن انخراطهم في هذه المهنة يعود إلى استعدادهم للعمل بأجور منخفضة، بالإضافة إلى خبرتهم البحرية وقدرتهم على تحمل صعوبات العمل في بيئة جديدة وغير مستقرة. كما أن الظروف المعيشية القاسية التي اعتادوا عليها في موطنهم جعلتهم أكثر تأقلماً مع متطلبات هذه المهنة الشاقة ومخاطرها المتعددة.[2]

ومع تطبيق التشريعات الفرنسية المذكورة سابقا في الجزائر، والتي استهدفت الحد من العمالة الأجنبية في قطاع الصيد، وجد هؤلاء الصيادون أنفسهم مهددين بفقدان مصدر عيشهم الوحيد. وقد حاولت السلطات الفرنسية إجبارهم على التخلي عن جنسيتهم المالطية مقابل الحصول على الجنسية الفرنسية. فانقسموا بين المتمسكين بهويتهم -الذين وصفهم القنصل بالمحافظين جداً- وبين من اضطروا للتجنس لضمان استمرار عملهم، في حين فضّل آخرون الهجرة إلى تونس حيث حرية الصيد، أو التحول إلى مهن أخرى بعيداً عن البحر.

---

[1]–Antoine Léon, op– cit, p60.

[2]–Marc Donato, (Elisa…), op–cit, p, p 110, 111.

شكّلت القوارب المالطية نسبة محدودة من الأسطول البحري في الجزائر خلال القرن التاسع عشر. ففي عام 1838، لم يتجاوز عددها 37 قاربا، ليرتفع إلى 65 قاربا في العام التالي. وبحلول عام 1862، أشارت السجلات القنصلية إلى وجود 512قاربا في الموانئ الجزائرية، كان المالطيون يملكون منها نسبة 16% فقط. وتكشف وثيقة لقنصل بلايفير عام 1880 عن التوزيع الديمغرافي للعاملين في القطاع البحري: 50% إيطاليين، 30% عرب، 15% إسبان، بينما لم يشكل المالطيون سوى 5%.[1]

غير أن الباحث مارك دوناتو يشكك في دقة هذه الإحصاءات، مستندا إلى سببين رئيسيين: أولا إغفالها ذكر العنصر الفرنسي تماما، وثانيا المبالغة الواضحة في نسبة العاملين العرب في المجال البحري التي تتعارض مع الواقع التاريخي المعروف عن محدودية النشاط البحري للجزائريين في تلك الفترة. هذه التناقضات تطرح تساؤلات جدية حول مدى مصداقية هذه الأرقام الرسمية وموضوعيتها.

وفي سياق متصل، شهدت الجالية المالطية في الجزائر تدفقاً متصاعداً خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وهو ما تجلى بوضوح في الارتفاع الكبير لطلبات التجنيس الفرنسي. فبعد أن كانت لا تتجاوز 34 طلباً عام 1885، قفز العدد إلى 58 طلباً في العام التالي، ثم تضاعف ليصل إلى 83 طلباً عام 1887، واستمر في الصعود إلى 115 طلب عام 1888.

هذه القفزات الكمية غير المسبوقة - التي تضاعفت حوالي 3 مرات في غضون ثلاث سنوات فقط- تكشف عن تحول جذري في استراتيجية المالطيين للاندماج في النسيج الاجتماعي الجزائري تحت الحكم الفرنسي. كما تعكس من جهة أخرى الضغوط المتزايدة التي مارستها السلطات الاستعمارية، والحوافز الاقتصادية التي ربطت ممارسة مهنة الصيد بالحصول على الجنسية الفرنسية، مما دفع أعداداً متزايدة من المالطيين لتبني هذا الخيار كشرط للاستمرار في مزاولة نشاطهم التقليدي.[2]

---

[1]–Marc Donato, (L'émigration Maltais…), op–cit, p, p164, 165.

[2]–V. Demontès, op–cit, p546.

في مقابل التجمعات البحرية المتماسكة التي شكلتها الجاليات البحرية المتوسطية، ظلت مشاركة باقي الجاليات الأوروبية الأخرى في القطاع البحري الجزائري هامشية وغير منظمة. فالسجلات التاريخية لا تذكر وجود أي مستعمرات أو تجمعات بحرية خاصة بهذه الجاليات، وإن وُجد بعض الأفراد الذين عملوا في الصيد، فقد كان نشاطهم فردياً وعرضياً في الغالب.[1]

غير أن المسألة التي تثير اهتمامًا خاصًا هي تلك المتعلقة بوضعية المرأة ضمن هذه التغيرات الاجتماعية والمهنية. ورغم محدودية المصادر حول هذا الجانب، يمكن رصد بعض المعطيات التي تسلط الضوء على وضع المرأة، لاسيما الإسبانية، التي شكّلت إحدى أولى المكونات السكانية الأوروبية في الجزائر منذ بداية الغزو الفرنسي.

بعيدًا عن الصورة النمطية التي تربط وجود النساء الأجنبيات بالدعارة في بلد يغلب عليه العنصر العسكري، يبرز الدور الاستيطاني الحيوي الذي لعبته الإسبانيات، من خلال مساهمتهن في تثبيت الوجود الأوروبي عن طريق الزواج المختلط، خاصة مع العسكريين والعزاب الوافدين حديثًا إلى الجزائر. كما أسهمن في المجال الاقتصادي، رغم محدودية الفرص المتاحة، إذ عملن كبائعات في المقاهي، وغاسلات ملابس، وعاملات في مصانع التبغ، فضلاً عن صيانة الأكياس في الأرصفة.

حتى بعد الزواج المبكر، لم تكن تتوقف الإسبانبة عن العمل إلا في حالة الحمل، وغالبًا ما كن يواصلن نشاطهن في الحقول أو الورشات، أو يشرفن على الممتلكات الزراعية العائلية في المناطق الريفية. هذا النمط من المشاركة الاقتصادية، وإن كان هامشيًا، وفّر لهن استقلالًا نسبيًا، رغم ضعف الأجور. ففي مطلع القرن العشرين، شكلت الإسبانيات غالبية اليد العاملة في صناعة التبغ بمدينة وهران، حيث وظّفت مصانع باستوس ما بين 600 إلى 700 عاملة[2]، في مقابل عزوف شبه تام من العاملات الفرنسيات عن هذا القطاع، إذ لم تتلق الشركة سوى سبعة طلبات توظيف من فرنسيات.

---

[1] -بناءا على استنتاج الباحث.

[2]-أنظر الملحق رقم 11: قاعة العاملات في مصنع خوان باستوس بوهران في عام 1910، كان الطاقم العامل يتكون تقريبا بشكل حصري من نساء إسبانيات، ص424.

أما على صعيد الأجور، فقد كانت متدنية؛ إذ تحصلت عاملة السجائر على ثلاثة فرنكات يوميًا مقابل أعمال التصنيع والتغليف، وهو نفس المبلغ الذي كانت تتقاضاه غاسلة الملابس نظير عمل شاق يدوم عشر ساعات يوميًا.

رغم ذلك، لم يكن التقدّم المهني للإسبان محصورًا في الأعمال اليدوية. فمنذ أواخر القرن التاسع عشر، بدأت أسماء إسبانية تظهر في مجالات مهنية مرموقة مثل المحاماة والطب، كما انخرط المتجنسون منهم في الوظائف الإدارية العمومية، فشغلوا مناصب في البريد، والشرطة، والتعليم. وقد ساهم هذا التعدد في المسارات المهنية في تعزيز اندماج فئات من الجالية الإسبانية ضمن البنية الإدارية والاقتصادية للنظام الاستعماري.[1]

وفي السياق ذاته، اتخذت المرأة الإيطالية مكانة محورية ضمن الخلية العائلية، مسايرةً بذلك الدور الذي اضطلعت به نظيرتها الإسبانية. فقد شاركت المرأة الإيطالية في مختلف الأنشطة الاقتصادية التي تعزز استقرار الأسرة، حيث كانت تساعد زوجها في الحقول، وتتحمل مسؤولية إدارة الشؤون المنزلية اليومية. وإذا كان الزوج عامل بناء، كانت الزوجة تتولى رعاية الممتلكات، وحياكة الملابس للأطفال وإصلاحها، وتربية الدواجن، والاعتناء بحديقة الخضروات.

وتُظهر الشهادات الواردة من تلك الفترة أن المرأة كانت تستيقظ باكرًا لرعاية الحيوانات، وحلب الأبقار، وتحضير الأطفال للذهاب إلى المدرسة، فضلًا عن تحضير وجبة الغداء لزوجها ونقلها إلى موقع عمله، في مسعى لتوفير الوقت وزيادة الإنتاجية. وقد أسهم هذا الجهد المضني في تقليص النفقات اليومية، من خلال تأمين جزء كبير من حاجات الأسرة الغذائية بشكل ذاتي.

كما أن بعض النساء كنّ يعملن خارج البيت مقابل أجر، لا سيما في الفترات الزراعية الموسمية أو ضمن اقتصاد العمل المنزلي. وفي بعض العائلات، كانت المرأة تضطلع بدور محوري في تسيير الشؤون الإدارية والمشتريات، ما يعكس مدى انخراطها في إدارة الحياة اليومية بشكل فعّال، ويبرز مكانتها كعنصر اقتصادي وتنظيمي داخل النواة الأسرية للمهاجرين الإيطاليين.[2]

---

[1]–Jean Jacques Jordi, op–cit, p–p 235– 237.

[2]–Claude Llinares, Danielle Lima–Boutin, op–cit, p, p14, 15.

الفصل الثالث: الأوضاع الاجتماعية والثقافية للجاليات الأوروبية في الجزائر 1870- 1939

المبحث الأول: أنماط العيش والممارسات اليومية للجاليات الأوروبيين في الجزائر (1830–1939)

المبحث الثاني: الحياة الجمعوية والعمل الخيري لدى الجاليات الأوروبية في الجزائر

المبحث الثالث: العلاقات بين الجاليات الأوروبية بالمسلمين والفرنسيين واليهود في الجزائر: بين التقارب الاجتماعي والصدام العرقي

المبحث الرابع: الحياة الثقافية والفكرية للجاليات الأوروبية في الجزائر 1870- 1939

المبحث الخامس: الحياة الدينية للجماعات الأوروبية في الجزائر: معالم الهوية: (المذاهب، الطقوس، الأعياد)

المبحث الأول: أنماط العيش والممارسات اليومية للجاليات الأوروبيين في الجزائر (1830–1939):

شهدت الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية تحولات عميقة مست مختلف أبعاد الحياة الاجتماعية والثقافية، بفعل سياسات الفرنسة وإعادة الهيكلة الاستعمارية للمجتمع. فقد أفرز الاحتلال فضاءً معقدًا تعايشت فيه، وإن بشكل غير متوازن، جماعات متنوعة عرقياً ودينياً وطبقياً، ضمن منظومة استعمارية تراتبية تميّزت بسيطرة الطبقة البرجوازية، على مفاصل الحياة الاقتصادية والسياسية، بينما عانت الطبقات الشعبية الأوروبية من ظروف قاسية، وإن كانت أقل حدة من تلك التي فرضت على الجزائريين الأصليين الذين خضعوا لسياسات تهميش واستغلال ممنهج.

ضمن هذا السياق، برزت الجالية الإسبانية كأحد المكونات الديموغرافية والثقافية الأساسية للمجتمع الكولونيالي، خاصة في الغرب الجزائري. وقد ساهم القرب الجغرافي والأزمات الاقتصادية التي عرفتها إسبانيا خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين في تدفّق أعداد كبيرة من الإسبان إلى الجزائر، ليشكلوا بذلك كتلة بشرية مؤثرة في النسيج السكاني المحلي. وتمثل مدينة وهران أبرز تعبير عن هذا الحضور، حيث أسهمت الجالية الإسبانية في تنشيط الاقتصاد المحلي وترك بصمة واضحة على الحياة الثقافية والاجتماعية، ضمن واقع أوسع يربط الجزائر بفرنسا. وفي بيئة متعددة الثقافات، نشأت تفاعلات معقدة ساهمت في تشكيل مشهد اجتماعي مركب ميّز الحياة في الجزائر المستعمَرة.[1]

وقد انعكس هذا الحضور الإسباني بشكل خاص في وهران، حيث ارتبط نمط حياة الجالية بتطور المنطقة في مختلف أبعادها، ضمن سياق استعماري يربط الجزائر بفرنسا. وتتوفر مصادر متعددة لدراسة واقع الجالية الإسبانية، منها تقارير رسمية صادرة عن المفتشين والأطباء، التي تحتوي على ملاحظات قيمة، بالإضافة إلى إشارات عديدة وردت في الكتب والمقالات المعاصرة. ومع

[1] - حياة قنون، (دور ومكانة الإسبان...)، المرجع السابق، ص153.

ذلك، يُلاحظ الباحث جان-جاك جوردي غياب دراسات متخصصة تناولت هذا الموضوع مباشرة، رغم وفرة المادة الأرشيفية التي تتيح إمكانيات بحثية واعدة.[1]

ومع بدء الاحتلال الفرنسي للجزائر، هاجر عدد كبير من الإسبان الفقراء -خاصة من منطقة ماهون وجنوب شرق إسبانيا- بشكل غير شرعي إلى الجزائر بحثًا عن فرص أفضل. وعلى الرغم من انتماء معظمهم إلى طبقة الفلاحين، فقد تم استبعادهم من توزيع الأراضي الذي حظي به المستوطنون الفرنسيون. ومع ذلك، استمر تدفق المهاجرين الإسبان، مما خلق تركيبة ديموغرافية استعمارية هرمية، احتل فيه الفرنسيون قمة الهرم الاجتماعي، بينما ظل الإسبان يعملون كيد عاملة رخيصة ومهمشة. ورغم هذه التحديات، نجح العديد منهم في تحسين أوضاعهم تدريجيًا، ما سمح لهم بالارتقاء في السلم الاجتماعي للمجتمع الجزائري.[2]

ومع مطلع خمسينيات القرن التاسع عشر، توافدت أعداد غفيرة من الإسبان على الجزائر، حاملين معهم كل ما يملكون من متاع زهيد: صندوقاً صغيراً، وبطانيةً، وقدر طهي، وبضع الملابس المهترئة. لم يكن بحوزتهم سوى هذه الحفنة من الأشياء، بينما رافقتهم زوجاتهم وأطفالهم الصغار في رحلتهم المحفوفة بالمخاطر. انطلق هؤلاء المهاجرون مثقلين بهموم الفقر المدقع، نحو مصير مجهول، يبحثون عن لقمة عيش في المزارع أو ورشات البناء.

هذه الصورة القاسية، التي سجلها الكاتب فيالار بدقة، تمثل الحالة العامة لغالبية الإسبان الذين نزلوا أرض الجزائر في تلك الفترة.[3] وبعد سنوات طويلة من الكدح والمعاناة، استطاع العامل الإسباني أن يدخر قليلاً من المال، مما مكنه – ولو بصعوبة – من تحقيق قدر بسيط من الاستقرار الاجتماعي في وطنه الجديد، وإن ظل هذا الاستقرار هشاً ومتواضعاً.

أثر نمط عيش الجالية الإسبانية بشكل ملموس على الحياة العامة في الجزائر، خاصة في عمالة وهران، حيث تركت هذه الجالية بصمة ثقافية واجتماعية واضحة من خلال عاداتها وتقاليدها اليومية. فقد أدى تفاعل الإسبان مع المجتمعات المحلية إلى بروز مظاهر ثقافية مميزة،

---

(1)–Jean Jacques Jordi, op–cit, p239.

(2)–Juan Ramón Roca, op–cit, p17.

(3)–Jean Jacques Jordi, op–cit, p239.

تجسدت في مجالات الطهي والفنون الشعبية وحتى في الطابع المعماري لبعض الأحياء.[1] ويشير عدد من تقارير مفتشي الاستعمار إلى صعوبة الأوضاع المعيشية التي عانى منها الإسبان خلال خمسينيات القرن التاسع عشر. ففي سان دوني دو سيق، خلال الفترة ما بين 1855 و1856، كان الخبز يمثل الغذاء الأساسي للسكان، لكن طريقة تحضيره كانت تختلف باختلاف الجماعات، من يهود ومسلمين وإسبان وغيرهم من الأوروبيين، وهو ما يعكس خصوصية كل مجموعة واحتكاكها الثقافي مع الأخرى.

كان اليهود يعدّون خبزًا مضغوطًا خاليًا من الخميرة، يشبه الفطائر المصنوعة من نخالة القمح والدقيق. أما المسلمون، فكان خبزهم أكثر كثافة وعجينية. في المقابل، اضطر الإسبان إلى استخدام دقيق محلي رديء الجودة، مما أدى إلى إنتاج خبز غير متماسك يُخبز تحت حرارة عالية، فيحترق سطحه الخارجي بينما يبقى نيئًا من الداخل. أما الأوروبيون الآخرون، فقد استفادوا من دقيق القمح الصلب واللين المعد مسبقًا، ما مكنهم من إنتاج خبز بجودة تضاهي ذلك المتوفر في المدن. يعكس هذا التفاوت في جودة الغذاء الفروق الاجتماعية والاقتصادية التي ميّزت المجتمعات الاستعمارية في الجزائر خلال تلك الفترة.[2]

عاش الإسبان حياةً بسيطةً اتسمت بالاعتدال في نمط معيشتهم، كما وصفها البروفيسور باشيلو. فقد اعتمد نظامهم الغذائي على أطعمة أساسية مثل الأسماك المملحة والسردين والزيتون المخلل، بالإضافة إلى لحم الخنزير والخضروات التي يزرعونها في بساتينهم. وكانوا نادرًا ما يستهلكون اللحوم الطازجة التي يشترونها من الجزارين. أما بالنسبة للمشروبات، فكانوا يعتمدون في معظم الأحيان على الماء غير المصفى، إلى جانب مشروب الأنيسيت[3] الذي اعتادوا على تناوله.[4]

حافظ الإسبان في الجزائر على تقاليدهم الغذائية، حيث ظلت أطباق مثل الحساء والبابيلا والجازباتشو تشكل العمود الفقري لنظامهم الغذائي،[5] إلى جانب المأكولات المقلية

---

(1)–Sans auteur, (Immigrations et présence…), op–cit, p, 15.

(2)–Jean Jacques Jordi, op–cit, p241.

(3) -مشروب كحولي بنكهة اليانسون يتم استهلاكه في معظم دول البحر المتوسط.

(4)–Émile Temime, op– cit, p43.

(5)–Juan Bta. Vilar, (Los Alicantinos…), op– cit, p152.

والأسماك المملحة والفلفل الأحمر، التي كانت تحتل مكانة مميزة في مطبخهم. ومع نهاية القرن التاسع عشر، شهد المجتمع الإسباني تحولاً طبقياً، حيث نعم الكثيرون بحياة أكثر رفاهية، وانضم بعض الأثرياء منهم إلى صفوف البورجوازية، كما اندمج بعض الأثرياء منهم في الطبقة البرجوازية، متخلين عن بعض العادات التقليدية، إلا أنهم جميعًا حافظوا على هويتهم الغذائية، التي أصبحت أكثر تنوعًا بمرور الزمن.

ومن اللافت أن بعض الأطباق التي كانت تعتبر في الماضي طعاماً للاحتفالات، مثل الدجاج بالأرز في خمسينيات القرن التاسع عشر، تحولت مع الوقت إلى أكلات شعبية انتشرت في وهران وتبناها حتى الفرنسيون. كما دخلت أطباق أخرى مثل حساء الجازباتشو والسردين المملح مع البصل والثوم، والحمص، والبطيخ بأنواعه، بالإضافة إلى حلويات النوغا والملبس (الدراجي)، في النظام الغذائي اليومي للعائلات الإسبانية بالجزائر.

ولا تزال المقلاة الكبيرة تشكل قلب المطبخ المنزلي، شاهدةً على استمرار الاعتماد على المكونات الأساسية التي تميز المطبخ الإسبان :الزيتون وزيت الزيتون، الفلفل الحار، النورا (الفلفل الأحمر المجفف)، والزعفران. هذه العناصر لم تكن مجرد مكونات طهي، بل رموزاً ثقافية حملوها معهم عبر الأجيال، مما يؤكد استمرار الارتباط الوثيق بالتقاليد الغذائية الإسبانية رغم مرور الزمن وتغير الظروف.[1]

وفي وصف دقيق للحياة اليومية، يسجل بوديكور لقطات معبّرة عن بساطة الموائد الإسبانية التي تجسد فلسفة العيش المتقشف. فحول تلك الطاولات المنخفضة، التي لم تكن تتسع إلا لأبسط الأوعية وقطع الخبز، كان الأرز الملوّن بالزعفران يحل مكان الخضروات في أوقات الشح، بينما كانت الأسماك المملحة تشوى على الجمر مباشرة، بطريقة بدائية تخلو من أي تعقيد. أما اللحوم والنبيذ فظلت حكراً على المناسبات، ليس كتعبير عن الاختيار فحسب، بل كدليل مادي على الظروف الاقتصادية الصعبة التي أحاطت بهم.[2]

---

[1]–Jean Jacques Jordi, op–cit, p, p242, 243.

[2]–Louis De Boudicour, op–cit, p172.

ولم يقتصر تمسك الإسبان بتقاليدهم على الطعام فقط، بل امتدّ إلى اللباس، الذي حافظ على طابعه الأيبيري، خاصة في الأوساط الاجتماعية المتماثلة. ففي أيام الأحد والمناسبات الرسمية، كان الرجال يتأنقون ببنطال ضيق يلتصق بالجسد، مصحوب بقميص أبيض وسترة قصيرة، ويُشدّ الخصر بحزام صوفي عريض يُعرف باسم "الفاجا"، يربط بين أعالي البنطال وأسفل السترة. ويُضاف إلى هذه الطلة سترة مخملية تُلقى على الأكتاف بعفوية محسوبة، لتضفي على المظهر مزيجًا من الأناقة.[1]

لكن ما يميز الإسباني أكثر من غيره هو قبعته، ذات الشكل المخروطي المقطوع جزئيا أو كليا، والمزينة على الجانب بشرابات سوداء كبيرة، مع حواف مستديرة مبطنة بالقطيفة، والمعروفة باسم (السومبريرو)، وهي سمة خاصة بسكان منطقتي مورسيا وفالنسيا. كانت هذه القبعة توضع بخفة على الجبهة فوق وشاح ملون مربوط حول الرأس.[2]

أما في أيام الأسبوع، فإن الملابس تكون أكثر تنوعاً ومرونة، باستثناء الحزام الذي يبقى عنصراً أساسياً. على سبيل المثال، يرتدي العمال سروالاً واسعاً وقميصاً فضفاضاً لا يعيق حركتهم أثناء العمل، مراعاة للحرارة المرتفعة في الجزائر، ويضعون منديلا على رؤسهم لحمايتها من الشمس، واستعمال الأحذية القماشية الخفيفة (البلغة). بينما يُعتبر "السباردیل" الحذاء التقليدي الذي يشترك فيه الإسبان في حياتهم اليومية والاحتفالية على حد سواء.[3]

أما بالنسبة لملابس النساء، فقد تميّزت بطابعها الواضح والأصيل، حيث حافظت الإسبانيات على وفائهن للألوان الزاهية، مثل الأصفر والأحمر، التي كانت تزيّن أزيائهن التقليدية. وقد كانت التنانير الواسعة عنصرًا أساسياً في لباسهن، مما منحهن مظهراً أنيقاً ومميزاً. كما احتفظت النساء بارتداء المناديل السوداء التي كانت تغطي الرأس أو الكتفين، إلى جانب الطرحة الإسبانية التقليدية (المانتيلا)، والتي أضفت على مظهرهن لمسة من الأناقة والهوية الثقافية التي تربطهن بجذورهن في شبه الجزيرة الأيبيرية.

---

(1)–Jean Jacques Jordi, op–cit, p241.

(2)–Louis De Boudicour, op–cit, p175.

(3)–Jaun BTA Vilar, (los espanoles…), op–cit, p311.

وفي نهاية القرن التاسع عشر، لاحظ رحالة فرنسي أن مدينة وهران لم تحتفظ بطابعها المحلي، ولم تكتسب هوية فرنسية واضحة أيضًا. فقد كانت الشوارع تعج برجال يرتدون أكمامًا قماشية فضفاضة، وينتعلون نعالا من الحلفاء، مع سراويل غير مزررة وحزام أسود يلفّ خصورهم، فيما تزيّن رؤوسهم قبعات شعر عريضة فوق مناديل حمراء، وأحيانًا كانوا يلفّون أنفسهم ببطاطين داكنة.[1]

أما المجتمع الإسباني في الجزائر خلال تلك الفترة، فلم يتمسك تمامًا بتقاليده، إذ بدأ زي الرجال يذوب شيئًا فشيئًا في الأزياء العمالية البسيطة. ولم يعد يميز الإسبان القادمون حديثًا سوى بعض العناصر مثل القبعة ذات الشرابة السوداء، والسترة القصيرة، والحزام العريض. وفي المقابل، حلّت القبعات الرياضية والبدلات الباهتة محل الأزياء التقليدية، بينما حافظ الصندال على شعبيته وانتشر على نطاق واسع في وهران. لكنّ بعض الأثرياء من الإسبان فضّلوا التخلي عن الزي التقليدي تمامًا، واعتمدوا بدلًا منه الأزياء الفرنسية الأنيقة.[2]

أما بالنسبة للنساء، فَقد زيّهن الكثير من أصالته تحت تأثير الحضارة الفرنسية، خاصة بين الفتيات اللواتي انجذبن إلى عالم الموضة. ورغم ذلك، حافظن على استخدام الألوان الزاهية، وخاصة اللون الأصفر، كجزء من هويتهن الثقافية. لم تكن الإسبانيات يرتدين القبعات، بل استعضن عنها بالأوشحة التي كن يستخدمنها لتغطية رؤوسهن أو يلففنها حول أكتافهن عند الخروج من المنزل أو دخول الكنيسة. وكان اهتمام الفتيات الإسبانيات ينصبّ بشكل أساسي على التزين جيدًا في أيام الأعياد، بينما خلال بقية أيام الأسبوع، لم يكنّ يكترثن كثيرًا إن كنّ حافيات الأقدام أو يرتدين ملابس رثة، طالما أن شعرهن كان مصففًا بعناية يوم الأحد. وكان رب الأسرة يفضّل في كثير من الأحيان أن يحرم نفسه من بعض ضروريات الحياة، فقط ليتمكن من تلبية رغبات أطفاله فيما يتعلق بالمظهر والتزين، مما يعكس مدى أهمية الصورة والمظهر لدى المجتمع الإسباني في الجزائر آنذاك. [3]

---

(1)–Juan Ramón Roca, op–cit, p26.

(2)–Jean Jacques Jordi, op–cit, p, p242, 243.

(3)–Louis De Boudicour, op–cit, p175.

وقد مثل المهاجرون الإسبان في الجزائر نموذجًا للاستيطان المثابر والبسيط، حيث تحملوا بصبر مشقات التكيف مع الحياة الجديدة. وقد اعتمد هؤلاء القادمون من بيئاتٍ ريفيةٍ بسيطة - حيث كانوا يسكنون مساكنَ من القصب والطين مثل "البراكا الفالنسية" أو "الكوخ الفحمي" في ألميريا - على خبرتهم السابقة في البناء، فشيدوا منازلَ تشبه إلى حدٍ كبير مساكنَ الجزائريين التقليدية (القوربي)، مما يعكس تكيُّفهم مع البيئة المحلية مع الحفاظ على بصمتهم الثقافية البسيطة. وهكذا، مزجوا بين عاداتهم الأصلية وواقع الحياة الجديدة، فكانت مساكنهم انعكاسًا لروح العمل والاندماج دون تكلُّف.[1]

كما يذكر زفالا، بدأ الفلاح الإسباني حياته الجديدة ببناء كوخ بسيط يؤوي أسرته وحيواناته، ثم انطلق في استصلاح الأرض بتحويل الأعشاب إلى موارد مفيدة كالحطب والفحم، مستغلاً كل ما تنتجه الطبيعة قبل الانتقال للزراعة المنظمة.[2] أما في المراحل الأولى للاستيطان، فكان العامل يترك عائلته في ظروف صعبة ليعمل في المزارع القريبة من المراكز الاستيطانية.

اعتمد هؤلاء المهاجرون على التعاون الجماعي، حيث كانوا يشيدون مساكن مؤقتة من الخيام أو القوربي الترابي، يحيطونها بسياج شائك للحماية. وكانت مساكنهم لا تتجاوز غرفة واحدة، صنعوا أثاثها الأساسي من جذوع الأشجار، مما يدل على قدرتهم على توفير ضروريات الحياة بأبسط الإمكانيات.[3]

لم تكن احتياجات الإسبان معقدة مثل الفرنسيين، فالأطفال كانوا ينامون على الأرض مباشرة، مستخدمين حجراً أو وسادة بسيطة، بينما كان رب الأسرة – إذا توفرت لديه الإمكانيات– ينعم بقدر من الراحة، حيث ينام على سرير من القش أو معدني يوضع في منتصف الغرفة.[4] ولم

---

(1)–Juan Ramón Roca, op–cit, p26.

(2)–Jaun BTA Vilar, (los espanoles…), op–cit, p311.

(3)–Jean Jacques Jordi, op–cit, p240.

(4)–Jaun BTA Vilar, Quelques conséquences en Espagne du soulèvement Algérien de 1881 (dans les courants migratoires hispano–algériens et dans relations hispano – françaises), Mélanges de la Casa de Velázquez, Tome 19, 1983, p277.

يكن الأثاث يتعدى بعض الكراسي الخشبية المصنوعة من ألواح بسيطة، يستخدمونها للجلوس والاستراحة.[1]

ومع مطلع القرن العشرين، شهدت المجتمعات الأوروبية في الجزائر تطورًا اجتماعيًا شمل مختلف المجالات. فقد شهدت ظروف السكن تحسنًا واضحًا، لا سيما بعد إصدار القوانين البلدية في العقد الثاني من ذلك القرن، والتي أدخلت معايير جديدة تركز على النظافة والصحة العامة. وأدى ذلك إلى تراجع الأكواخ والمساكن العشوائية بشكل تدريجي، وحلول مباني أكثر جمالا، مما انعكس إيجابًا على مستوى معيشة العائلات الإسبانية وغيرها من الجاليات الأوروبية بالجزائر.[2]

مع هذا التحوّل العمراني والاجتماعي، شهد الإسبان تحسّنًا ملحوظًا في ظروف معيشتهم، حيث باتت أكثر راحةً واستقرارًا. حتى أن المدن الكبرى مثل وهران، والقرى الصغيرة، أخذت طابعًا يشبه إلى حد كبير الأندلس، خاصة مناطق مورسيا وفالنسيا، أكثر مما تشبه النمط الفرنسي السائد. وقد اتّسمت العديد من الأحياء بالطابع الإسباني المميز، مع انتشار واسع للنمط المعماري التقليدي المعروف بـ"الباحات الداخلية" (patio)، حيث تُبنى الوحدات السكنية حول فناء مركزي مشترك. وعلى الرغم من بساطة هذا النموذج وتكراره، إلا أنه يحمل سحرًا خاصًا يعكس الهوية الثقافية للمهاجرين، فضلًا عن كونه نموذجًا عمليًا يعزز روح التعايش والتآلف الاجتماعي.

وفي السياق نفسه، برز الحضور الإسباني في الغرب الجزائري، وخصوصًا في وهران، كعنصر فاعل في تشكيل الحياة الاجتماعية والثقافية في المستعمرة. فقد طبع الإسبان الفضاء العام بمظاهر مستوحاة من تقاليدهم، بدءًا من الأسواق والمقاهي، مرورًا بطقوس الاحتفال والموسيقى، وحتى الممارسات الدينية واللغوية، حيث حملت هذه المظاهر طابعًا إسبانيًا مميزًا. فقد كان الوجود الإسباني في الغرب الجزائري نتيجةً لهجرات متتالية، لا سيما من مناطق الأندلس ومورسيا وفالنسيا، مما جعل الهوية الثقافية الإسبانية حاضرة بقوة في هذا الفضاء الاستعماري

(1)–Louis De Boudicour, op–cit, p172.

(2)–Jean Jacques Jordi, op–cit, p247.

المتنوع. وقد ساهم هذا الثقل الديمغرافي في الحفاظ على الممارسات الثقافية الإسبانية، التي قاومت الاندثار رغم الاندماج التدريجي في البيئة المحلية.[1]

من أبرز مظاهر هذا التأثير، على الصعيد الاقتصادي، استمر تداول العملة الإسبانية "الدورو"، في الجزائر، وخصوصًا في وهران، خلال العقدين الأولين من الاحتلال الفرنسي. وقد ذكر الكاتب الألماني بوكلر موسكاو، الذي زار الجزائر عام 1835، أنه عند إبرامه صفقة مع تاجر مسلم في الجزائر، طلب التاجر الدفع بـ"الدورو" الإسباني، وقَبل الذهب الفرنسي على مضض، مما يعكس الانتشار الواسع للعملة الإسبانية في وهران وأجزاء أخرى من المستعمرة.

استمر أيضا تداول الفضة الإسبانية المسكوكة بكثافة في الجزائر منذ القرن السادس عشر، كما أكد المؤرخ فرناند بروديل، وذلك بفضل سياسة ملك إسبانيا فرديناند، التي شجعت على تصدير كميات كبيرة من العملة الفضية إلى شمال إفريقيا. وقد تميّزت هذه النقود بنسبة عالية من المعدن النقي مقارنةً بالنقود الفرنسية، مما جعلها أكثر قبولًا لدى السكان المحليين، وظل "الدورو" الإسباني العملة المفضلة لدى المسلمين لفترة طويلة خلال فترة الاستعمار الفرنسي.[2]

بالإضافة إلى ذلك، لعب بائعو الزعفران المتجولون، المعروفون بـ "asafraneros"[3]، دورًا مهمًا في الحياة اليومية بوهران. هؤلاء الباعة لم يكونوا مجرد مروجين للسلع الغذائية، بل كانوا حلقة وصل بين العمال الإسبان المؤقتين والمقيمين الدائمين، وساهموا في نقل وتعزيز التقاليد الإسبانية في المدينة. وقد حرص هؤلاء الباعة على تزويد ربات البيوت بمنتجات إسبانية تحمل الطابع الأصيل، حتى وإن كانت بعض المنتجات تُنتج محليًا في وهران، إلا أنها حافظت على طابعها الإسباني الأصيل بفضل هؤلاء الباعة.

في الغرب الجزائري دائما، وتحديدًا في وهران، سيطر الطابع الإسباني على المشهد الترفيهي، حيث انتشرت ألعاب المراهنات والحظ بشكل واسع، وكانت عملة "الدورو" هي السائدة في تلك

---

(1)–Ibid, p, p242, 243.

(2)–Jaun BTA Vilar, (los espanoles…), op–cit, p305.

(3)-هم فعليا حمالون، لكنهم سمي بالزعفراني (تجار الزعفران)، كانوا موردين للزعفران ومزودين بمختلف الطعام الإسباني المميز.

الألعاب. ومن بين الألعاب الأكثر شعبية في أربعينيات القرن التاسع عشر لعبة "الدجاجة والزقاق"، التي اشتهر بها الإسبان رغم أصولها الإيطالية. وقد لاحظ عمدة وهران ولع الإسبان الشديد بألعاب القمار، والتي كانت تثير العديد من النزاعات بين اللاعبين، مما دفع محافظ وهران في عام 1852 إلى حظر جميع ألعاب الحظ في المنطقة، على أمل تهدئة حماس الإسبان، خاصة في وهران ومعسكر. (1)

أما في المقاهي، فقد كان الإسبان يمارسون ألعابًا مثل "Ronda" و "Bricsa" [2] بحماسة شديدة[3] تصل في كثير من الأحيان إلى تبادل الشتائم والتهديدات، مصحوبة بتعابير أندلسية-فالنسية صاخبة مثل "Jode"و "Leche"و "Cono". كان هذا التفاعل العنيف – ولكن المألوف – يضفي على المكان أجواءً صاخبة مليئة بالحيوية والدراما اليومية، تعكس المزاج الشعبي المتأثر بثقافة البحر الأبيض المتوسط.

وقد سيطر الطابع الأيبيري على معظم أشكال الترفيه في المنطقة، حيث اعتاد الجيران التجمع لتبادل الأحاديث أو الرقص على أنغام الأغاني الأندلسية الحزينة التي تُعزف على الغيتار.[4] ومنذ أربعينيات القرن التاسع عشر وحتى أواخر القرن العشرين، شهدت المدن الجزائرية جولات منتظمة للفرق الموسيقية والمسرحية القادمة من شبه الجزيرة الأيبيرية،[5] من بينها سيرك ألونسو نافا الذين كان يزور الجزائر سنويا، مما يعكس تمسك الجالية الإسبانية في شمال إفريقيا بتراثها الثقافي.[6]

وقد حافظ الإسبان على العديد من عناصر فلكلورهم الشعبي، التي تشابهت في بعض الأحيان مع تقاليد الموريسكيين المسلمين الذين طُردوا من إسبانيا. كما شكلت الأفلام الإسبانية خلال القرن العشرين أحد أهم وسائل الترفيه التي استمتعت بها الجالية الإسبانية في دور السينما.

---

(1)–Jean Jacques Jordi, op–cit, p–p241–243.

(2) -هما لعبتا ورقة إسبانيتان.

(3)–Sans auteur, (Immigrations et présence…), op– cit, p16.

(4)–Jean Jacques Jordi, op–cit, p–p245–246.

(5)–Jaun BTA Vilar, (los espanoles…), op–cit, p324.

(6) - حياة قنون، (دور ومكانة الإسبان...)، المرجع السابق، ص155.

وكانت حلبة "الكميل"(El Camill) في وهران مسرحًا شهيرًا لمصارعة الثيران، إحدى أكثر التقاليد الإسبانية رمزية، والتي كانت تُنظم فيها عروض منتظمة جذبت جمهورًا واسعًا من أبناء الجالية الإسبانية، ما عزز حضور هذا التقليد في الحياة العامة للمدينة.[1]

أما في المناسبات، عبّر الإسبان عن مشاعرهم بكل عفوية وحماس، حيث لم يكن هناك مكان للكبت أو التحفظ. فقد كانت الأفراح والأقراح تُعاش بكل تفاصيلها، وتُعبر عنها جهراً وبقوة، في إطار ثقافة تؤمن بإظهار المشاعر بصدق. وكان الزواج، كأهم المناسبات، يحظى بمكانة خاصة، إذ حافظ الإسبان في الجزائر على تقاليد أسلافهم بدقة. فتبدأ القصة بخطوبة غير رسمية تتحول إلى خطوبة طويلة قد تمتد من سنتين إلى خمس سنوات، كفترة اختبار وتهيئة. لتأتي مراسم الزفاف لتتوج هذه الرحلة باحتفالية صاخبة تليق بقيمة الحدث، حيث لا يُبخل فيها على الإطلاق، في دلالة واضحة على مكانة هذه المناسبة.[2]

أما الجنازات، فغالبًا ما تتحول عند الإسبان إلى مناسبات للاحتفال لا تقل أهمية عن أفراح الحياة. فهم يولون الموتى من التكريم ما يضاهي اهتمامهم بالأحياء. جرت العادة أن يُمدد المتوفى على سريره مرتديًا أجمل ما لديه من الثياب، وتُدعى العائلة والأصدقاء للسهر إلى جواره طوال الليل. وعند دخول الغرفة، يُعبر الحضور عن حزنهم بانفعالات صاخبة.

وإذا كانت المتوفاة فتاة، فإن الحاضرين لا يترددون في الإشادة بجمال زينتها الأخيرة، التي لا تقل في طقوسها عن زينة العروس. لكن سرعان ما يفقد الحدث طابعه الحزين، إذ تُقدَّم المرطبات، وتُشعل السجائر، ويتحول الحديث إلى مواضيع الحياة اليومية. ولذلك لا تُعدّ سهرات الموتى عبئًا ثقيلًا، بل يهرع إليها الشباب بنفس الحماس الذي يُظهرونه في الأعراس .[3]

(1)–Jean Jacques Jordi, op–cit, p249.

(2)–Ibid, p245.

(3)–Louis De Boudicour, op–cit, p, p176, 177.

وفي بعض الحالات، تصبح الجنازة بالفعل مناسبة للفرح؛ فموت طفل يُعدّ بمثابة صعود ملاك جديد إلى السماء، وهو أمر يستحق الاحتفال. ورغم حزن الأم، قد تمتلئ الليلة بالأغاني والرقص، وتدوم الأجواء الصاخبة حتى ساعات الصباح دون انقطاع[1].

أما الانطباع العام عن "الجزائر الإسبانية" فكان يستمدّ بدرجة كبيرة من اللغة. فعلى الرغم من أن معظم المهاجرين الإسبان لم يكونوا يتحدثون بلاغة سرفانتس، إلا أن لهجتهم كانت مزيجا من الإسبانية العامية ذات الطابع الفالنسي، مشوبة بتأثيرات أندلسية واضحة.[2] وقبل قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة، هيمنت اللغة القشتالية (Castellano) على مساحات واسعة من الجزائر، خاصة في الغرب، في حين جلب المهاجرون القادمون من أليكانتي، فالنسيا، مايوركا، وماهون معهم لهجات كتالانية مختلفة، مما أضفى تنوعًا لغويًا إضافيًا على المشهد الثقافي في المستعمرة.

ومع انتشار الفرنسية لاحقًا، أصبح التحدث بلغتين أمرًا شائعًا بين المستوطنين من أصول إسبانية، في حين شاع التحدث بثلاث لغات بين القادمين من فالنسيا وجزر البليار. أما "El Sabi" التي كانت تعد لغة التواصل المشتركة على سواحل المتوسط، فقد تراجعت بسرعة لتحل محلها لهجة هجينة من اللاتينية عُرفت باسم "El Patuet". ومع هذا التحول، ظهرت دعوات في أوساط المثقفين للعودة إلى لغة سرفانتس، في محاولة للحفاظ على الهوية اللغوية الأصيلة وسط هذا التداخل اللغوي المتسارع.[3]

ورغم تعاقب الأجيال وتبدّل السياقات، ظلّت اللغة الإسبانية تمثل القاسم المشترك الذي يربط بين "الإسبان القدماء" في الجزائر والمهاجرين الجدد. كانت الإسبانية، ببساطة، اللغة الأم التي يبدأ بها الأطفال في نطق كلماتهم الأولى، حتى في البيوت التي استقرت في الجزائر منذ جيل أو جيلين. وفي مدن مثل وهران وسيدي بلعباس، لم يكن من النادر أن يُضطر الفرنسيون الجزائريون إلى

---

(1)–Sans auteur, (Immigrations et présence…), op– cit, p16.

(2)–Jean Jacques Jordi, op–cit, p251.

(3)–Jaun BTA Vilar, (los espanoles…), op–cit, p321.

استخدامها في تعاملاتهم اليومية. وحتى من لم يتحدث بها منهم، فقد كان يفهمها على الأرجح، بسبب انتشارها الواسع.

ويحمل التاريخ شواهد طريفة تعكس مدى تمسك الجالية الإسبانية بلغتها وثقافتها، منها حادثة رواها أحد المواطنين يُدعى "بيزي"[1] لصديقه "فيولار" عام 1986. فعند وصوله إلى مدينة وهران، استأجر خادمة شابة إسبانية للعمل في منزله. أدّت عملها بكفاءة، وكان راضيًا عنها تمامًا. إلا أنها ذات يوم أخبرته بأنها تنوي الرحيل والبحث عن عمل آخر، رغم الراتب الجيد والمعاملة الحسنة.

وعندما سألها السيد بيزي عن سبب قرارها المفاجئ، عبّرت عن امتنانها له، ثم أوضحت قائلة: "أنا سعيدة بالعمل هنا، لكنك لا تريد أن تتعلم لغة بلدي." ورغم أنها كانت تتقن الفرنسية بطلاقة، فإنها رأت في عدم رغبته في تعلّم لغتها سببًا كافيًا لترك العمل. ولرغبته في الاحتفاظ بها، لم يجد بيزي حلًا سوى أن يفعل كما يفعل الجميع في وهران: أن يتعلم الإسبانية.

تسلط هذه الحكاية الضوء على تمسك الإسبان بهويتهم وثقافتهم من ناحية، وتكشف من ناحية أخرى عن طبيعة الثنائية اللغوية السائدة في وهران، والتي لا تنبع من اختيار فكري واعٍ، بل فرضتها الضرورة. ففي الشوارع والأماكن العامة، يسيطر استخدام اللغة الإسبانية كلغة للتخاطب اليومي، بينما تفرض الإدارات والمؤسسات الرسمية استخدام الفرنسية في المعاملات الكتابية والشفهية. وقد واجه الإسبان صعوبات كبيرة في بداية الأمر بسبب عدم إتقانهم للغة الفرنسية، التي كانت مفتاحًا للتعامل مع الجهات الإدارية والتواصل مع النخبة الحاكمة. ومن المنطقي في هذا السياق أن يسعى المهاجر الإسباني إلى حماية أبنائه من العقبات التي واجهها، فكان يحرص على إلحاقهم بالمدارس الفرنسية لتسهيل اندماجهم في البيئة الجديدة.[2]

في الإطار الديني، تشير الوثائق إلى أن الخطب والدروس الكنسية كانت تُلقى بالقشتالية في الأبرشيات ذات الأغلبية الإسبانية. إلا أن منعطفًا حاسمًا حدث عام 1904 عندما أصدر رئيس

---

[1] -مدير صحيفة Le Fanal Petit Oranie. ينظر:

-Le Fanal Petit Oranie.

[2]-Jean Jacques Jordi, op-cit, p, p251, 252.

أساقفة الجزائر تعليمات صارمة تلزم جميع الأساقفة بإلقاء المواعظ والخُطب الدينية بالفرنسية حصرًا، حتى في المناطق ذات الغالبية الإسبانية الواضحة.

ومع مرور ما يقرب من عشرين عامًا على قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة، فرضت اللغة الفرنسية نفسها تدريجيًا كلغة إدارية رسمية، وانتشرت على نطاق واسع في وهران بفضل شبكة المدارس الفرنسية. ومع ذلك، ورغم هذا الانتشار، لم تنجح الفرنسية في إزاحة اللغة الإسبانية من المشهد، بل سادت الازدواجية اللغوية في الجزائر، حيث تعايشت الفرنسية والإسبانية جنبًا إلى جنب في الحياة اليومية، خاصة في المناطق الغربية.[1]

غير أن الحياة اليومية للجالية الإسبانية في الجزائر لم تخلُ من مظاهر اجتماعية سلبية، خاصة خلال العقدين الأولين من الاحتلال الفرنسي. فقد واجه العديد من المهاجرين الإسبان صعوبات كبيرة في إيجاد موطئ قدم في المراكز الحضرية الناشئة، مما أدى إلى تشكّل طبقة بروليتارية هشة في الأحياء الفقيرة للمدن الساحلية، خاصة وهران. ضمّت هذه الطبقة خليطًا من المغامرين والمقامرين والهاربين من الخدمة العسكرية والسجناء السابقين والعاهرات، إضافة إلى المتشردين والعاطلين عن العمل ومدمني الكحول.

ونظرًا لتفوقهم العددي بين الجاليات الأجنبية، غالبًا ما كان يُنسب إلى الإسبان الجزء الأكبر من الجرائم والانتهاكات، بما في ذلك القتل والسرقة والاعتداءات. ولجأ بعض مرتكبي هذه الجرائم إلى الهروب نحو إسبانيا، لا سيما إلى مقاطعة أليكانتي، مما صعّب على السلطات تتبعهم. بل إن الجزائر أصبحت تُعدّ في نظر بعض المسؤولين الإسبان "ملاذًا آمنًا" للمجرمين الفارين من العدالة.

في عام 1845، طالب قاضٍ إسباني رسميًا السلطات الفرنسية في الجزائر بتسليم أحد المشتبه بهم في قضية اختطاف امرأة. وبعد عقدين، أفاد مقيم إسباني في وهران وزارة الخارجية الإسبانية بمعلومة مقلقة تفيد بأن ما لا يقل عن 35% من الإسبان المقيمين في الجزائر كانوا مطلوبين في إسبانيا لأسباب جنائية. وفي عام 1887، أشارت تقارير رسمية إلى تزايد عدد الإسبان

---

[1]–Jaun BTA Vilar, (los espanoles...), op–cit, p322.

الحاصلين على الجنسية الفرنسية في الجزائر بغرض التهرب من المتابعة القضائية في بلدهم الأصلي[1].

حتى صحيفة "La Fraternidad"، الناطقة باسم الجمهوريين في وهران والمعروفة بمعارضتها للحكم الاستعماري، لم تتردد في انتقاد هذا الواقع. فقد صرّحت بأن "هؤلاء الإسبان السيئين" لن يتحولوا إلى "فرنسيين أفضل"، في إشارة إلى مخاوف من تأثير هذه العناصر المنحرفة على النسيج الاجتماعي في المستعمرات.[2]

لم تكن السلطات الفرنسية في الجزائر خاملة أمام تنامي الجريمة، خصوصًا في أوساط بعض أفراد الجالية الإسبانية، بل سعت إلى اتخاذ إجراءات ردعية صارمة للحفاظ على النظام العام. فقد بلغ عدد المرحّلين من المجرمين الإسبان نحو 200 شخص سنويًا بعد صدور أحكام قضائية بحقهم. وتُظهر إحصائية رسمية[3] أن الفترة الممتدة من يناير إلى أغسطس 1889 شهدت ترحيل 78 شخصًا من وهران وحدها، صدرت ضدهم أحكام بتهم تتراوح من حيازة غير مشروعة للأسلحة – التي تصل عقوبتها إلى ثلاثة أشهر – إلى جرائم أكثر خطورة كإساءة استغلال الثقة، والتي قد تُعاقب بالسجن لمدة ثلاث سنوات.

في السياق ذاته، شكّلت الدعارة ظاهرة اجتماعية بارزة ارتبطت ارتباطًا وثيقًا بالفقر، ووجدت أرضًا خصبة في أوساط المهاجرين، لا سيما الإسبان. فقد ساهم تدفق المهاجرين، خصوصًا من القُصّر، منذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر، في بروز هذه الظاهرة، نظرًا لصعوبة إدماجهم في سوق العمل. وفي كثير من الحالات، اضطرت نساء إسبانيات إلى اللجوء إلى العمل في بيوت الدعارة كوسيلة للبقاء.

وقد وثّق الوكيل التجاري الإسباني في الجزائر هذه الأوضاع في تقارير رسمية، وصف فيها الظروف المعيشية للمهاجرين الإسبان بـ"الفقر المدقع"، ودوّن شهادات عن انتشار ممارسة الدعارة فور وصول بعض النساء – سواء كن عازبات أو متزوجات – إلى المستعمرة. كما أشار إلى الطوابير

---

(1)–Ibid, p– p312– 314 .

(2)–La Fraternidad, 10 agosto 1887.

(3)-أنظر الملحق رقم: 13. المجرمون الإسبان المطرودون من منطقة وهران (جانفي- أوت 1889)،. ص426.

الطويلة التي كانت تتجمّع أمام مكتبه يوميًا، تطلب المساعدة أو تقديم شكاوى من رجال إسبان تعرضوا للهجر أو "الخيانة"، حيث تركتهم زوجاتهم لبناء حياة جديدة مع رجال فرنسيين أو للانخراط في شبكات الدعارة. وقد عكست هذه الشهادات، رغم بعض المبالغات التي نبه إليها الباحث فيلار، الواقع الاجتماعي الصعب للجالية الإسبانية في بدايات تشكّل المجتمع الاستيطاني في الجزائر.

لم تكن معاناة النساء الإسبانيات في الجزائر محصورة في الفقر أو التهميش فحسب، بل اتخذت أبعادًا أكثر قسوة في بعض الحالات. فقد سُجّلت وقائع لطرد نساء من منازلهن من قبل أزواج عاطلين عن العمل، لا يترددون في اتهام زوجاتهم بالخيانة لمجرد سعيهن للعمل وإعالة أنفسهن. كما ترددت على القنصلية الإسبانية في الجزائر شابات مهجورات، يطالبن بإجبار عشاقهن السابقين على الزواج بهن بعد أن تخلّوا عنهن. ولم تسلم الخادمات من الانتهاكات أيضًا، إذ وردت شهادات عن طردهن من البيوت التي عملن فيها، إثر تعرضهن لاعتداءات جسدية أو جنسية من أرباب العمل، دون حماية قانونية تذكر.

وفي السنوات الأولى للاحتلال، ازدهرت ظاهرة الدعارة في محيط الثكنات العسكرية، حيث انتشرت بيوت الدعارة كالفطر. وكانت أولى بائعات الهوى المسجلات رسميًا في الجزائر من الأوروبيات اللواتي عملن سابقًا كخادمات أو غاسلات أو خياطات أو طباخات، أو في مهن متواضعة. في الجزائر العاصمة، سيطرت الفرنسيات والإسبانيات على هذا المجال، بينما كان الوجود الإسبانيات شبه مطلق في وهران، كما كان الحال مع المالطيات والإيطاليات في عنابة.

وبحلول خمسينيات القرن التاسع عشر، شهد نشاط الدعارة تراجعًا ملحوظًا بعد انسحاب القوات الفرنسية من بعض المناطق إثر هزيمة الأمير عبد القادر. ومع ذلك، استمرت بعض بيوت الدعارة في العمل سرًا، خصوصًا في العاصمة، تحت إدارة نساء ذوات خبرة، وكانت العاملات فيها يتقاضين أجورًا منتظمة. وتُظهر السجلات[1] أن الغالبية العظمى من العاملات الأوروبيات كن فرنسيات، بينما شكّلت الإسبانيات نحو ربع العدد، إلى جانب نساء من جنسيات أخرى.

[1]-أنظر الملحق رقم 14. جنسيات العاهرات في الجزائر 1839- 1851، ص427.

في وهران، كان الوجود الإسباني طاغيًا في هذا المجال، حيث مثّلت الإسبانيات ثلاثة أرباع النساء العاملات في الدعارة، تحت إشراف قوادات من نفس الجنسية. وقد حظيت هذه البيوت بدعم غير معلن من السلطات العسكرية والمدنية الفرنسية، وكانت تخضع لفحوصات طبية دورية في عيادات خاصة. وفي بعض الحالات النادرة، تمكنت بعض النساء من الفرار من حياة الفجور هذه، بل وتمكّن من الزواج والاندماج في المجتمع، إذا ما حالفهن الحظ بلقاء مستوطن يقبل "المخاطرة" والارتباط بهن.

غير أن الوجه الأكثر مأساوية لهذه الظاهرة تجلّى في الأطفال المولودين خارج إطار الزواج، الذين تُركوا لمصيرهم. ففي عام 1850، كانت عمالة الجزائر تؤوي 944 طفلًا لقيطًا تحت رعاية الدولة، مقابل 35 فقط في وهران وقسنطينة. وقد أُودع ثلث هؤلاء الأطفال في دار الأيتام ببن عكنون، التي احتضنت 319 طفلًا، من بينهم 18 طفلًا إسبانيًا.[1]

لم يكن النموذج الإسباني هو الوحيد الحاضر في المشهد الكولونيالي للحياة اليومية، إذ برزت الجالية الإيطالية، لا سيما في الشرق الجزائري أهم عناصر المجتمع الاستعماري، بنمط اجتماعي مختلف نسبيا. فعلى عكس الانطباع السائد حول هشاشة أوضاعها، فإن حياتهم في الجزائر كانت، في كثير من الأحيان أكثر استقرار من نظيرتها في البلد الأم. ففي أواخر القرن التاسع عشر، كانت الأجور في إيطاليا منخفضة للغاية– حيث لم يكن العامل اليومي يحصل سوى على فرنك واحد في أفضل الأحوال، ولم يكن يعمل سوى نصف السنة بسبب البطالة الموسمية – إلا أن الوضع كان مختلفًا في الجزائر. فقد بلغت أجور عمال الموانئ أكثر من 4 فرنكات يوميًا، وترتفع إلى 7 فرنكات لمن يشغلون منصب مشرف، ما كان يسمح لهم بالعيش في ظروف مريحة نسبيًا.

رغم أن الظروف في الجزائر شكّلت تحسّنًا ملموسًا للعديد من العمال الإيطاليين مقارنة بوضعهم في الوطن الأم، إلا أن هذا التحسّن لم يكن موزعًا بشكل متساوٍ بين مختلف الفئات المهنية. فقد كانت أوضاع الصيادين، على سبيل المثال، أصعب نسبيًا، حيث كان عضو طاقم صيد الأسماك يجني ما بين 16 و18 فرنكًا أسبوعيًا، مدعومًا ببعض الأسماك كمكافأة إضافية. وبالنسبة لعمال المناجم، فقد تفاوتت أوضاعهم حسب المهارة وسلوك صاحب العمل؛ فالعامل السرديني

---

[1]–Jaun BTA Vilar, (los espanoles...), op–cit, p–p315– 318.

الماهر كان يكسب 3.5 إلى 4 فرنكات يوميًا، وبفضل نمط عيشه البسيط واقتصاده في الإنفاق (أقل من فرنك يوميًا)، استطاع ادخار مبالغ صغيرة يرسلها لاحقًا إلى بلده. في المقابل، كان العامل البيدمونتي، المعروف بقوته البدنية، يحصل على 6 إلى 8 فرنكات يوميًا، لكن إنفاقه الأكبر (بين 2 و3 فرنكات يوميًا) قلل من مدخراته نسبيًا. ومع ذلك، تمكن كلا الفئتين من توفير نحو 50 فرنكًا شهريًا، ما مثّل قدرة ادخارية لافتة بالمقارنة مع أوضاعهم الأصلية في إيطاليا.

أما من قرر الاستقرار نهائيًا، فقد جلب عائلته بعد مرحلة من التنقل بين مواقع العمل المختلفة بحثًا عن أفضل الشروط المعيشية. ورغم قساوة السكن، الذي كان في الغالب عبارة عن أكواخ بدائية (قربي) أو خيام جماعية تضم ما بين 15 إلى 20 عاملاً، إلا أن بعض الشركات مثل "الشركة الملكية الأستورية" وفّرت ظروفًا اجتماعية أكثر تنظيمًا، عبر تقديم التأمين الصحي، وإنشاء المقاصف، ومنع بيع الكحول داخل المواقع. ومع ذلك، كانت الظروف اليومية صعبة، إذ يُجبر العمال أحيانًا على شراء الطعام من مقاصف، وتُخصم تكاليف هذه الوجبات المتواضعة — التي غالبًا ما تتكوّن من المعكرونة المتبّلة بأعشاب محلية — مباشرة من رواتبهم.[1]

من جهة أخرى، لم يفقد المهاجرون الإيطاليون روابطهم الثقافية، إذ حملوا معهم أنماطهم المعيشية وعاداتهم الاجتماعية إلى المدن الجزائرية التي استقروا بها، مثل فيليبفيل، وبونة، والجزائر العاصمة، والمرسى الكبير. وهناك، شكّلوا أحياءً متجانسة عرقيًا وثقافيًا، حافظت على ملامح الانتماء الإيطالي، مما ساعد على بناء مجتمعات مغتربة متماسكة داخل النسيج الكولونيالي الفرنسي.[2]

في الجزائر العاصمة، تمركز أفراد الجالية الإيطالية أساسًا في الأحياء القريبة من الميناء،[3] مثل"Rue de la Marine" ، و"Rue d'Orléans"، و"Rue des Consuls"، و"Rue de la Charte"،

---

[1]–Gérard Crespo, op–cit, p, p91, 92.

[2]–Ibid, p104.

[3]-أنظر الملحق رقم12: الجزائر العاصمة نهاية القرن التاسع عشر (نابولي الصغيرة). أحياء الصيادين الاسبان والإيطاليين، ص425.

و"Rue Duquesne"، كما تشاركوا الإقامة مع الجالية الإسبانية في أحياء مختلطة مثل "La rue de la Pêcherie" و"Place Mahon".[1]

وبحسب التصنيف الجغرافي الذي اقترحه R. Lespès، فقد تركز الوجود الإيطالي في العاصمة ضمن حيز عمراني يمتد من شارع "الألوان الثلاثة" إلى شارع فيليب، مرورًا بشارع الثورة وشارع القناصل. كما أقام العديد من أفراد الجالية في الأقبية الواقعة تحت شارع فرنسا، وفي محيط شارع باب الواد، لا سيما عند الكنيسة الصغيرة، بالإضافة إلى شارع شارتر، وشارع القيثارة، والمناطق المجاورة للكاتدرائية وشارع بوتين.[2]

بحلول عام 1926، ظلّ حي "La Marine" في الجزائر العاصمة محتفظًا بطابعه الاجتماعي والمهني الذي ميزه طيلة القرن التاسع عشر، إذ استمرّ في احتضان فئة الصيادين والعاملين في مختلف المهن المرتبطة بالنشاط البحري، ما جعل السكان يطلقون عليه اسم "نابولي الصغيرة"[3]. بالمقابل عرف حي باب الواد المجاور تسمية "إسبانيا الصغيرة"، نظرًا للكثافة الكبيرة للجالية الإسبانية المقيمة فيه.[4]

وفي مدينة بونة، لاحظت الباحثة لوسيت ترافير أن المهاجرين الإيطاليين، لا سيما الرجال، اتجهوا نحو المدينة القديمة، حيث حلّوا تدريجيًا محل السكان الجزائريين الذين انتقلوا إلى الأحياء الحديثة. كما تركز وجودهم في ضاحية راندون.

ويؤكد كل من R. Lespès و Gastone Loth أن هذا التمركز المكاني للجاليات لم يكن دافعه الأساسي الانتماء القومي أو الرغبة في الحفاظ على هوية ثقافية أو لغوية مشتركة، بل ارتبط أساسًا بعوامل اقتصادية ومهنية؛ إذ كانت تجمع السكان أنشطة اقتصادية متشابهة، مثل العمل في الميناء، أو الحِرف اليدوية، أو التجارة البسيطة. بينما يرى باحثون آخرون أن هذا التمركز كان

---

(1)–Gérard Crespo, op–cit, p93.

(2)–Ibid, p110.

(3)-أنظر الملحق رقم 12: الجزائر العاصمة نهاية القرن التاسع عشر (نابولي الصغيرة). أحياء الصيادين الاسبان والإيطاليين، ص425.

(4)–Ibid, p94.

نتيجة انتماءات إقليمية داخل إيطاليا نفسها، حيث اجتمع المهاجرون بحسب المقاطعات التي قدموا منها.

وقد اتّسمت هذه الأحياء، التي عكست بوضوح البنية الإثنية للمجتمع الكولونيالي، بخصائص عمرانية واجتماعية هشّة، تمثّلت في الاكتظاظ السكاني، وتدهور شروط النظافة، وغياب الحدّ الأدنى من البُنى الصحية، إلى جانب ارتفاع معدّلات الوفيات مقارنة ببقية مناطق المدينة. وهي مؤشرات تعكس بوضوح التفاوتات الاجتماعية الحادة بين هذه الفئات المهمّشة من المهاجرين وبين المستوطنين الفرنسيين الذين سكنوا الأحياء الحديثة الأكثر تجهيزًا وثراءً.[1]

لا لاويُعدّ حي باب الواد من أقدم أحياء المدينة وأكثرها هشاشة من حيث البنية العمرانية. وقد شهد هذا الحي في عام 1929 حادثة مأساوية تمثّلت في انهيار أحد مبانيه، ما أسفر عن وفاة نحو ثلاثين شخصًا، وأثار صدمة عميقة في أوساط السكان.[2]وقد انتهت بتنظيم جنازة جماعية حضرها رئيس أساقفة الجزائر. على إثر هذه الحادثة، أُطلقت سنة 1932 حملة واسعة لهدم المباني المتهالكة في الحي، وتمّ نقل سكانه إلى مساكن اجتماعية من صنف H.L.M شيّدتها إدارة أملاك مدينة الجزائر في الأراضي المنخفضة أسفل باب الواد.

اختار الصيادون الإقامة في هذه الأحياء القريبة من الميناء، حيث شكّل الإيطاليون القادمون من نابولي وضواحيها ما يشبه "مستعمرة صغيرة" تعيش في عزلة شبه تامة، دون روابط تُذكر مع بقية السكان. وقد تجسّد هذا الانغلاق في تمسّكهم القوي بلهجتهم النابولية، وفي نمط عيشهم الجماعي الذي يدور بكامله حول نشاط الصيد. من مساكنهم العائلية يتوجهون إلى قواربهم الصغيرة، فيما تنشغل النساء والأطفال في إصلاح أشرعة القوارب، وترقيع الشباك، وطلاء هياكل المراكب، تلك كانت أشغالهم اليومية، بل وأسلوب حياتهم بأكمله.

كانت حياة الرجال قاسية، إذ يستفيقون قبل الساعة الثالثة صباحًا، ولا يعودون إلى بيوتهم إلا بعد السابعة مساءً، بعد يوم طويل في عرض البحر. ومع ذلك، فإن قرب المسكن من الميناء أتاح لهم على الأقل فرصة تناول وجبة العشاء مع العائلة. وكان راتب البحار على متن قارب

---

(1)–Ibid, p– p107– 110.

(2)–Claude Llinares, Danielle Lima–Boutin, op– cit, p13.

الصيد مضمونًا شهريًا، وهو ما جعلهم يُصنَّفون ضمن الفئات "المحظوظة"، خاصة مع حصولهم على حصة يومية من الأسماك الطازجة تتراوح بين 3 و4 كلغ. لكن هذه الامتيازات المحدودة لم تكن كافية لحمايتهم من التدهور الاقتصادي، الذي أصاب بشدة هذه الشريحة الإيطالية-الإسبانية الصغيرة، خلال الأزمة التي اجتاحت الجزائر في ثلاثينيات القرن العشرين.[1]

وقد شكّلت هذه الأحياء شبه امتداد للهوية الإيطالية في المدينة، حيث كانت تفوح من أزقتها روائح أطباق المطبخ الإيطالي المميزة،[2] مثل "الكابوناتا"، وحلوى "بوكا دي داما"، و"البيستاريل"،[3] فضلًا عن أطباق الرافيولي، والبيتزا، والمكرونة النابوليتانية. ولم تقتصر هذه العادات الغذائية على الجيل الأول من المهاجرين، بل امتدت إلى الأجيال المتعاقبة، مما يدل على قوة التجذر الثقافي وعمق ارتباطهم بهويتهم الأصلية، رغم عيشهم ضمن منظومة استعمارية فرنسية كانت تدفع نحو الاندماج والفرنسة.

كما حافظ الإيطاليون على بعض عاداتهم في اللباس، مثل ارتداء حزام صوفي عريض كانوا يلفّونه حول الخصر عدّة مرات، لحماية الأضلاع والبطن من التيارات الباردة، خلافًا للقمصان القطنية التي، حين تتبلل بالعرق، تزيد من إحساس الجسم بالبرد. ويُلاحظ أن تحضّرهم النسبي، ساعدهم على تجنّب بعض الأخطار الصحية مثل أوبئة الملاريا المرتبطة بالمستنقعات، بخلاف فئات ريفية أخرى. كما أن هذا الطابع الحضري نفسه جعلهم، إلى حدّ كبير، في منأى عن الانخراط أو الوقوع ضحية للانتفاضات الكبرى، مثل ثورات الأمير عبد القادر، والمقراني، والشيخ بوعمامة، التي طالت الجالية الإسبانية بدرجة أكبر.[4]

---

(1)–Ibid, p– p109– 111.

(2)–Ibid, p104.

(3)–Ibid, p162.

(4)–Claude Llinares, Danielle Lima–Boutin, op– cit, P12.

كما تحتل العائلة مكانة مركزية في منظومة القيم، حيث تُحاط المرأة باهتمام دائم ومكانة مرموقة؛ فالمراهقة تحظى بالحماية والمراقبة، والزوجة تُعامل بالاحترام والتقدير، أما الأم فتُبجّل وتُمنح موقعًا خاصًا في الذاكرة الجماعية والعلاقات الأسرية.[1]

ومن زاوية تحليلية، يمكن وصف الجالية الإيطالية بأنها كانت جماعة مسالمة ومستقرة نسبيًا داخل النسيج الاستعماري. وقد أظهرت دراسة مستندة إلى سجلات المسجونين في الجزائر حسب الجنسيات، منذ سبعينيات القرن التاسع عشر، أن نسبة الإيطاليين المحكوم عليهم بجرائم عامة -مثل التشرد، التسول، التزوير، أو النصب- ظلت محدودة، مما يفنّد الادعاءات التي روجت لصورتهم كفئة مضطربة أو منحرفة.

وعند التطرق إلى المسألة النسوية، وتحديدًا موضوع الدعارة، تبيّن أن عدد النساء الإيطاليات اللواتي اشتغلن في هذا المجال كان ضئيلاً للغاية، ولم يُسجّل أي نشاط لافت يمكن أن يشوّه صورة الجماعة ككل. بل تؤكد السجلات الجنائية والمؤسسات الإصلاحية عدم تسجيل أي حالة إيداع لإيطاليين في هذه المؤسسات بين عامي 1876 و1931، وهو ما يعزز الطابع الانضباطي والتماسك الأخلاقي الذي ميّز هذه الجالية خلال الحقبة الاستعمارية. [2]

على غرار بقية الجاليات الأوروبية التي استقرت في الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية، تمتع المالطيون بخصوصية اجتماعية وثقافية ميزتهم عن غيرهم، وهو ما انعكس في التصورات التي عبّر عنها بعض المعاصرين. فقد وصفهم الفرنسي (Lapaine) بأنهم يتمتعون بطبع يغلب عليه "الدم الإفريقي"، منهَكون بفعل الفقر، ويعانون من نقص في التعليم والثقافة. ووفقًا لرأيه، فإن المالطيين كانوا يصلون إلى المستعمرات الفرنسية وهم محمّلون بـ"جهل فطري"، لكنهم في المقابل أظهروا روحًا عملية نابعة من الحاجة الاقتصادية، ومحفَّزة بالسعي وراء المنفعة.

ومن ناحية أخرى، اتسم المالطيون بنزعة انعزالية واضحة، إذ فضلوا البقاء على هامش الحياة الاجتماعية العامة، محافظين على مسافة واضحة مع باقي الجاليات. وقد انعكس هذا الانغلاق على وضعية المرأة داخل الجالية، إذ كان حضورها في الفضاء العام محدودًا، بفعل تقاليد

---

(1)–Gérard Crespo, op–cit, p112.

(2)–Gérard Crespo, op–cit, p–p 149– 152.

أسرية صارمة تُشبه إلى حد كبير ما هو سائد لدى الأوساط العربية واليهودية.[1] ومع ذلك، لم تكن الفتيات المالطيات عرضة للتحرش أو القلق من المغازلة، إذ كان الزواج يتم عادة داخل الجماعة، وبمجرد بلوغ الفتاة سن الزواج يتقدم لها أحد أبناء جاليتها. وعند إعلان الخطوبة، تُعزل العروس في منزلها، في ممارسة تعكس مفاهيم الشرف وغيرة الخطيب، التي قورنت في شدتها بغيرة الرجل العربي.

ويُعد هذا الانغلاق الاجتماعي جزءًا من منظومة أوسع من الخصوصية الثقافية التي تمسّك بها المالطيون في الجزائر، والتي تجلت في حرصهم الشديد على المحافظة على عاداتهم وتقاليدهم، بشكل يفوق ما لوحظ لدى بعض الجاليات الأوروبية الأخرى. فعلى الرغم من سعيهم للحفاظ على لغتهم الأصلية، فإن أبناءهم سرعان ما تخلّوا عنها تحت تأثير الاندماج التدريجي في البيئة المحيطة. وقد وُصفت لهجتهم بأنها قريبة جدًا من العربية، ولا تختلف عنها إلا في الجوانب الدينية.[2]

وتعزيزًا لهذا التمايز الجماعي، أقام المالطيون أحياءً خاصة بهم مثّلت فضاءات شبه مغلقة تُجسد خصوصيتهم الثقافية والاجتماعية. من أبرز هذه الفضاءات، حيّ الماعز قرب الجسر الأبيض في مدينة بونة،[3] الذي وُصف كمجتمع شبه مستقل له زعيم محلي يُعرف باسم "عمدة النقطة البيضاء"، ما يعكس التنظيم الداخلي للجالية واستقلاليتها النسبية ضمن الفضاء الاستعماري العام.[4]

ولم تقتصر هذه الخصوصية على البنية الاجتماعية، بل امتدت أيضًا إلى المظهر والممارسات اليومية. ففي الوقت الذي تبنّى فيه المالطيون بعض عناصر الثقافة الفرنسية، لا سيما في اللباس والطقوس الاحتفالية. فبينما كانت النساء يلتزمن بملابس بسيطة خلال الأسبوع، كنّ يتأنقن يوم الأحد بشكل يضاهي نساء الجالية الإسبانية، في سعي لإبراز الأناقة من خلال نوعية

(1)–Marc Donato, (L'émigration Maltais…), op-cit, p, p171, 172.

(2)–Louis De Boudicour, op-cit, p181.

(3)–Gérard Crespo, op-cit, p107.

(4)–Marc Donato, (L'émigration Maltais…), op-cit, p172.

الملابس. أما الرجال، فكانوا يضفون طابعًا احتفاليًا على لباسهم عبر تحويل العملات المعدنية، التي تستخدمها بعض الجزائريات كقلائد، إلى أزرار تزيّن ستراتهم في المناسبات الخاصة.

ورغم هذا التكيف الجزئي مع أنماط الحياة الفرنسية، ظل المالطيون أقل الجاليات حظًا في نيل تعاطف الإدارة الاستعمارية، إذ كان يُنظر إليهم على أنهم خرافيون، فظّو السلوك، وغير مؤهلين حضاريًا بحسب المعايير الفرنسية آنذاك. ومع ذلك، فقد عُرفوا بأخلاقهم المستقيمة، والتي شكّلت، بحسب بعض الروايات، مفارقة حادة مقارنة بسلوكيات جاليات أوروبية أخرى. نادرًا ما ارتكب المالطيون مخالفات أو سعوا وراء الترفيه، باستثناء الاحتفالات المرتبطة بالأعراس أو المناسبات الخاصة، حيث يتخلون مؤقتًا عن انضباطهم المهني. وكان المعدل الأسري لديهم مرتفعًا نسبيًا، إذ غالبًا ما يتكوّن البيت المالطي من خمسة إلى ستة أطفال، وأحيانًا أكثر.[1]

وضمن النسيج الاجتماعي للجالية الألمانية المقيمة في الجزائر، احتفظت النساء بدور محوري وإن بقي في الظل، حيث كن خاضعات تقليديًا لسلطة الأب ثم الزوج، لكنهن أدّين وظيفة أساسية تمثلت في الحفاظ على التقاليد الثقافية والدينية ونقلها إلى الأجيال اللاحقة. وقد كان هذا الدور العائلي مفعمًا بالأبعاد الاجتماعية العميقة، إذ تجلى بوضوح من خلال العادات اليومية، خاصة في ما يتعلق بالتغذية، التي مثلت بدورها امتدادًا للذاكرة الثقافية الريفية القادمة من مواطن الأصل.

ظهرت هذه العادات في أطباق تقليدية مرتبطة بأنماط الزراعة وتربية المواشي، مثل البطاطا المشوية تحت الرماد، أو عصيدة الذرة (البولينتا)، وحساء الفاصولياء، وشرائح الخبز المنقوعة في مصل اللبن. كما كان مشروب اللبن(Schluck) يُستهلك في المناسبات الاحتفالية، دالًا على بعد رمزي.

في تفاصيل الحياة اليومية، كانت الزبدة عنصرا أساسيا في تحضير الطعام، واحتل طبق الملفوف المخلل (choucroute) مكانة خاصة على مائدة الغداء، أما وجبة العشاء، فغالبا ما تميزت بطبق "اللحم المسلوق مع الخضار" (بوت أو فو)، الذي كان يُحضّر بعناية ويُقدّم كوجبة دافئة

---

[1]–Louis De Boudicour, op–cit, p181.

تجتمع حولها الأسرة. وكانت بعض الأسر تُدرج الجعة ضمن الوجبات، حتى بالنسبة للأطفال، ما يعكس بعدًا ثقافيًا مميزًا.

وعند استقبال الضيوف، كانت الولائم تُعد بعناية فائقة؛ فتبدأ غالبًا بلحم الضأن في صلصة بيضاء كثيفة مربوطة بصفار البيض، تليها دجاجات مشوية، سلطة، ثم حلوى. وتُستكمل الطقوس بتقديم سلال من حلوى الأذنين[1] والبرتقال المقطوف من حديقة المنزل، قبل أن تُختتم السهرة بكعكة الكوغيلهوف المزينة بالزهور أو الأعلام، مصحوبة بأغنيات أو أبيات شعرية، ما يعكس روح التماسك الاجتماعي وطقوس الضيافة المتوارثة في صفوف هذه الجالية.[2]

غير أن هذه اللحظات الاستثنائية كانت تخفي وراءها واقعًا اجتماعيًا صعبًا، طبع الحياة اليومية للجالية بطابع من المعاناة المستمرة. فقد اضطُر كثير من الألمان إلى ممارسة مهن شاقة كالفلاحة أو الحصاد، ما ألزمهم بالاستقرار في مناطق ريفية نائية، تغيب فيها شروط العيش الكريم. عاشوا في أكواخ طينية أو مساكن بدائية، عُرضة لتقلبات المناخ القاسية. كانت ملابسهم الثقيلة، تحتجز العرق وتزيد من معاناتهم الجسدية تحت شمس الجزائر الحارقة، مما أدى إلى إنهاك جسدي ونفسي متزايد. وفي ظل هذه الظروف، تسللت الكآبة إلى نفوسهم، وأصبح المرض والانهيار الجسدي والنفسي أمرًا مألوفًا في أوساطهم، تغذيه مشاعر الغربة والانفصال عن البيئة المحيطة.

كان الإحساس بالغربة والضجر يلازمهم، نتيجة لوجودهم في بلد غريب يختلف كليًا عن ثقافتهم الأصلية، وهو ما فاقم من هشاشتهم النفسية. وتحت وطأة هذا المناخ الذي استنزف قواهم، بدأت أخلاقهم بالانحدار. حتى النساء الألمانيات، اللواتي وُصِفن ببُطء حركتهن، وعيونهن الحالمة، وميلهن القليل إلى الجدال، كنّ أكثر عرضة للإغواء والانجراف خلف المغريات.

وامتدت مظاهر هذا التدهور الاجتماعي إلى الفضاءات العامة، حيث غصّت الحانات والملاهي التي نشأت في القرى الجزائرية الجديدة بأفراد الجالية من كلا الجنسين، في مشهد رآه

---

[1]-تسمى أيضا بحلوى آذان البروسيين، بعدما انتشرت شائعات مروعة عن البروسيين، حيث اتهموا بأكل آذان الأطفال. هذه الأسطورة خلفت إسمها على حلوى على شكل أذن مزدوج تسمى بآذان البروسسين في الجزائر. ينظر:
–Jean–maurine di costanzo, op–cit, p154.

[2]–Ibid, p153, 154.

بعض المراقبين الأوروبيين آنذاك سببًا في انفلات أخلاقي اعتُبر أكثر خطورة من مظاهر "التحلل السطحي" التي تعرفها المجتمعات الأوروبية الحديثة، والتي كان يُنظر إليها، في المقابل، كتعبير "شعري بريء" عن ذوق شعوب الجنوب.[1]

وهكذا، تبدّت حياة الجالية الألمانية في الجزائر كفسيفساء من التناقضات: مزيج من الحنين والتشبث بالهوية من جهة، ومن التعب الجسدي والانهيار النفسي من جهة أخرى. وبين طقوس الضيافة المترفة، والواقع القاسي اليومي، ارتسمت صورة معقدة لحياة الأوروبيين في الفضاء الاستعماري، حيث لم تكن الهوية سوى صراع دائم بين التكيف والرفض، بين الحنين والمواجهة.

(1)–Louis De Boudicour, op–cit, p, p186, 187.

المبحث الثاني: الحياة الجمعوية والعمل الخيري لدى الجاليات الأوروبية في الجزائر:

أولا: المساعدات الاجتماعية و إنشاء المؤسسات الخيرية:

في سياق السياسات الاجتماعية التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية الفرنسية تجاه الجاليات الأوروبية غير الفرنسية في الجزائر، لم تقتصر جهودها على دمج أبناء هذه الجاليات في المنظومة التعليمية الفرنسية، بل امتدت لتشمل مجالات الرعاية الصحية والاجتماعية. فقد فتحت السلطات أبواب المستشفيات والمؤسسات الخيرية أمام أفرادها، مما يعكس توجهاً نحو احتوائهم ضمن النسيج الكولونيالي تحت مظلة «العمل الخيري». وتشير الإحصائيات إلى وجود عشرات المكاتب[1] والجمعيات الخيرية الفرنسية والإسبانية التي كانت تنشط في الجزائر خلال تلك الفترة، وتقدم خدماتها بشكل منتظم.[2]

في هذا الإطار، تم في عام 1875، افتتاح أول دار للاجئين في بني مسوس، ضمن بلدية دالي إبراهيم بمقاطعة الجزائر،[3] لاستقبال المحكوم عليهم بتهمة التسول، والمحتاجين المقبولين بطلب من البلديات، والعمال المتقدمين طوعاً، إضافة إلى الأطفال المتشردين (الذكور فقط) المودَعين بشكل مؤقت كإجراء تأديبي. وُجه القادرون جسدياً للعمل في إزالة الأعشاب، وصيانة الطرق، والأنشطة الزراعية، وصناعة المنتجات الضرورية للملجأ.[4] وفي العام التالي، أُضيف ملجأ للمسنين

---

[1]-تأسست هذه المكاتب في الجزائر بفضل مرسوم 13 جويلية 1849. ينظر: حياة قنون، (دور ومكانة الإسبان...)، المرجع السابق، ص164.

[2]-المرجع نفسه، ص164.

[3]–Gérard Crespo, op–cit, p, p144, 145.

[4]–Algérie, op–cit, p113.

والمرضى الميؤوس من شفائهم، ثم أُنشئت دار ثانية للاجئين سنة 1877 في الحروش بمقاطعة قسنطينة.[1]

وفي موازاة هذه المبادرات الرسمية التي تبنتها الإدارة الفرنسية، برزت جهود خيرية موازية داخل الأوساط الإسبانية، حيث تولّت مؤسسات تديرها راهبات إسبانيات رعاية الإسبان المحتاجين. من بينها ملجأ المسنين التابع للأخوات الصغيرات للفقراء، وملجأ بنات القديسة تيريزا ليسوع لرعاية الأطفال المعوزين. كما أسهم في هذا الجهد كل من ملجأ الأطفال (دار الحضانة) وجمعية سيدات المحبة، اللذان تأسسا في عامي 1885 و1886 على التوالي. ورغم أن هاتين المؤسستين لم تُخصصا أساسًا لخدمة الإسبان، فإنهما لم تترددا في تقديم الدعم لهم؛ إذ كانت الأولى مؤسسة حكومية، بينما كانت الجمعية خاصة وتتلقى تبرعات متقطعة من الملكة الوصية ماريا كريستينا.[2]

وفي السياق ذاته، أسس الكاهن الإسباني خوسيه كاتا ملجأ "سيدة الرحمة"، الذي تكفلت راهبات المحبة بإدارته، مستهدفاً رعاية الأطفال والفتيات اليتامى والمهمّشين. ونظراً لضعف الموارد، سعى كاتا عام 1888 إلى دعم حكومي إسباني محذراً من النتائج الكارثية في حال غياب التمويل، وهو ما استُجيب له رسميًا.

لكن مع تزايد أعداد المهاجرين، اضطرت وزارة الخارجية الإسبانية إلى تعليق مساعداتها القنصلية، التي كانت تشمل قسائم للعلاج والغذاء، فضلاً عن خدمات الطبيب القنصلي الذي غالباً ما مثّل بديلاً فعّالاً للمستشفى الفرنسي المزدحم. هذا التوقّف المفاجئ وضع القنصلية الإسبانية في وهران أمام تحديات كبيرة، دفعتها إلى تشجيع تكوين جمعيات عمالية للتعاون المتبادل. وفي عام 1887، تمكّن القنصل، بعد جهود حثيثة، من تأسيس جمعية خيرية بدعم من غرفة التجارة الإسبانية، لتقديم المساعدة إلى ضحايا وباء الكوليرا الذي اجتاح العمال الإسبان في المنطقة.

---

[1]–Gérard Crespo, op–cit, p, p144, 145.

[2]-ملكة إسبانيا بالوصاية بعد وفاة زوجها الملك ألفونسو الثاني عشر (1885- 1902)، نمساوية من سلالة هابسبورغ.ينظر:

–Jaun BTA Vilar, (los espanoles…), op–cit, p182.

ورغم هذه الجهود، تراجعت الأعمال الخيرية الإسبانية بشكل كبير، ما استدعى تدخّل القنصل لدعم المؤسستين المتبقيتين. ملجأ المسنين، الذي كان يضم 86 إسبانياً من أصل 140 نزيلاً، ومؤسسة الأب كاتا، التي هدفت إلى رعاية الأطفال اليتامى أو المهملين تمهيداً لإعادتهم إلى إسبانيا، وتوفير التعليم باللغة الإسبانية لأبناء العائلات الفقيرة، نظراً لحظر استخدام اللغة الإسبانية في المدارس العمومية. كما تطلعت المؤسسة إلى تخصيص جزء من المبنى لاستقبال المرضى الإسبان العابرين بوهران.[1]

وتُعدّ جمعيات المساعدة المتبادلة أهمّ المؤسسات الاجتماعية في المشهد الاستعماري، لا سيّما لابتكارها آليات تمويل قائمة على اشتراكات الأعضاء. ينتسب لهذه الجمعيات – التي تواجه أحيانًا صعوبات مالية – عاملون من الجاليات الأوروبية (كالإيطاليين والإسبان) الذين يساهمون بالاشتراكات، بينما يعتمد بقاؤها مالياً على أعضاء فخريين من الأثرياء يقدّمون تبرعات استثنائية.[2]

تشير التقديرات إلى أنه كان يوجد، في المتوسط، ثلاثون عضوا فخريا مقابل كل مئة عضو منتسب.[3] وتقدّم هذه الشبكات خدمات حيوية تشمل: تغطية الفواتير الطبية والمصاريف الجنائزية، منح إعانات نقدية للمرضى والأرامل والأيتام، واستكمال معاشات العجز.

وخلال الفترة ما بين 1884 و1887، قدمت هذه المكاتب مساعدات لمجموعة واسعة من المحتاجين، من مختلف الجنسيات الأوروبية. وقد تباين حجم هذه المساعدات بحسب كثافة الجالية، ومدى فاعلية الجمعيات الخيرية المحلية في كل عمالة.

الجدول رقم 60: نسبة الاستفادة من مساعدات مكاتب الإحسان 1884- 1887

الجنسية	العدد	النسبة
الفرنسيين	12817	%27.12
المسلمين	6447	%13.64

(1)–Ibid, op–cit, p– p182– 184.

(2)–Gérard Crespo, op–cit, p, p147, 148.

(3)–Algérie, op– cit, p128.

الإسبان	14323	%30.30
الإيطاليون	5611	%11.88
المالطيون	4388	%9.23

وزّعت هذه المكاتب في عام 1886 ما معدّله 17.06 فرنكا للفرد الواحد، غير أن هذا المعدل تراجع إلى 12.08 فرنكا في عام 1891، نتيجة الارتفاع الملحوظ في عدد المحتاجين. ويُعزى هذا التزايد إما إلى تزايد شهرة مكاتب الإحسان وجاذبيتها في أوساط الفئات الفقيرة، أو إلى تداعيات الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر خلال تلك الفترة.[1]

كما أسّس الإيطاليون في ديسمبر 1912 "الجمعية الودية الخيرية سان سيرو (San Siro)"، بمبادرة من أفراد الجالية الإيطالية المقيمة في مدينة فيليبفيل، بهدف تقديم الدعم والمساعدة الاجتماعية لرعاياهم المحتاجين في المنطقة.[2]

شكّل الإسبان الفئة الأكثر استفادة من خدمات المؤسسات الخيرية بين المجتمعات الأوروبية الأجنبية في الجزائر، وهو ما أثار حفيظة عدد من المجالس البلدية التي عبّرت عن تذمّرها من الأعباء المالية المتزايدة التي أُلقيت على عاتقها، لا سيما في المدن الكبرى التي شهدت كثافة سكانية أوروبية مرتفعة.[3] وقد ساهم التدفق الكبير للعمال الإسبان، الذين غالبًا ما كانوا يفتقرون إلى أي مصدر رزق ثابت سوى العمل اليدوي، في تعميق هشاشتهم الاجتماعية، وجعلهم عرضة بشكل خاص لأي أزمة اقتصادية أو ظرف استثنائي.[4]

في هذا السياق، لجأ أفراد الجاليات الأوروبية في التجمعات الحضرية الكبرى مثل وهران إلى أشكال من التضامن الداخلي، تمثلت أساسًا في تقديم الصدقات بشكل متواضع وغير معلن، دون أن يترافق ذلك مع وجود منظم ومؤسسي. فكما لاحظ السيد لورين في مطلع القرن العشرين، لم تكن لدى هذه الجاليات، جمعيات خيرية مستقلة تُعنى بشؤونها. وتعرض الجداول التالية معطيات

---

(1)–Gérard Crespo, op–cit, p, p146, 148.

(2) -توفيق صالحي، المرجع السابق، ص262.

(3)–Jean Jacques Jordi, op–cit, p235.

(4)–Jaun BTA Vilar, (los espanoles…), op–cit, p182.

كمية حول الرعاية الاجتماعية الممنوحة لمختلف الفئات السكانية المقيمة في منطقة وهران، مما يسمح بمقاربة تحليلية لسياسات الإحسان في إطارها الكولونيالي.

الجدول رقم 61: أعداد المستفيدين من الخدمات الاجتماعية في وهران 1875- 1890

	1875	1878	1881	1884	1887	1890
الفرنسيون	1100	1512	1049	631	526	560
الإسبان	1690	6254	2092	2693	2724	2664
الإيطاليون	129	211	151	94	115	77
المسلمون	72	142	200	413	312	480
آخرون	4320	11	18	48	12	9

الجدول رقم 62:أعداد الإسبان والفرنسيين المستفيدين من الخدمات الاجتماعية 1893-1904

السنوات	1893	1895	1896	1897	1898	1899	1900	1901	1902	1903	1904
الفرنسيون	621	629	838	791	699	399	816	797	634	722	800
الإسبان	2992	1241	3099	2951	2026	952	1882	993	1425	1596	1740

تُظهر المعطيات الواردة في الجدولين أن الجالية الإسبانية كانت الأكثر استفادة من مساعدات المؤسسات الخيرية الفرنسية، ما يعكس حجم الفقر والهشاشة الاجتماعية التي كانت تعاني منها. فقد سجّلت أعلى نسبة من الفقراء والمتسولين مقارنة ببقية الجاليات الأوروبية، حيث تراوحت نسبة المستفيدين من المساعدات داخل هذه الجالية بين 4.7% و6.76% من إجمالي السكان في منطقة وهران. ويبرز في المقابل وضع الجالية الإيطالية، التي رغم أن عدد الأفراد الذين تلقوا مساعدات منها كان أقل بكثير من الإسبان، فإنهم شكّلوا مع ذلك حوالي 6% من مجموع الإيطاليين المقيمين في وهران، وهو مؤشر على انتشار محدود ولكن ملحوظ للفقر داخل هذه المجموعة أيضاً.

كان يُتوقّع بعد صدور قوانين التجنيس أن يرتفع عدد الفرنسيين المستفيدين من الخدمات الاجتماعية، خاصة مع انضمام مجنسين جدد. غير أن المعطيات أظهرت استقراراً مفاجئاً في أعداد المستفيدين، وهو ما فُسّر بتردد السلطات الفرنسية في منح الجنسية لفئات تعتمد بشكل كبير على

الإعانات، ضمن سياسة انتقائية لتجنيس المؤهلين للاندماج اقتصادياً واجتماعياً. كما لوحظ أن عدد المستفيدين كان يتزايد خلال فترات الأزمات، ما يعكس هشاشة الأوضاع الاجتماعية للجاليات الأوروبية تحت الحكم الاستعماري.[1]

في عام 1886، أورد فيلار أن عدد المحتاجين الإسبان الذين تلقّوا دعماً من الإدارة الفرنسية في مدينة وهران تجاوز خمسة آلاف شخص، كما يبيّنه الجدول التالي. غير أن هذه الأرقام لا تعكس الصورة الكاملة، إذ إنها لا تشمل أولئك الذين تمت مساعدتهم أو ترحيلهم إلى أوطانهم الأصلية على نفقة القنصلية، والذين قُدّر عددهم بنحو ثلاثة آلاف شخص. تكشف هذه المعطيات عن حجم الضغوط الاجتماعية التي كانت تواجهها السلطات الاستعمارية، وتعكس في الوقت ذاته الدور الموازي الذي اضطلعت به التمثيليات القنصلية في إدارة أوضاع جالياتها.

الجدول رقم 63: المحتاجين الذي تمت مساعدتهم في وهران عام 1886 .[2]

عن طريق بلدية وهران	4018
عن طريق عمالة وهران	1298
المجموع	5316

كان الإيطاليون أقل تأثراً بظاهرتَي البطالة والإدانات بتهمة التسول، ونظراً لكونهم أقلية عددية، فقد كان حضورهم محدوداً في المؤسسات الخيرية.[3] ومع ذلك، استقبلت مكاتب الإحسان أكثر من 25 ألف إيطالي خلال عقد واحد، ما يدل على أن الحاجة إلى الدعم الاجتماعي لم تكن غائبة تماماً بين صفوفهم.

الجدول رقم 64: عدد الإيطاليين الذين تلقوا مساعدة من مكاتب الإحسان في الجزائر 1891-1900[4]

السنة	العدد	السنة	العدد

(1)–Jean Jacques Jordi, op–cit, p235.

(2)–Jaun BTA Vilar, (los espanoles…), op–cit, p183.

(3)–Gérard Crespo, op–cit, p145.

(4)–Gaston Loth, op–cit, p355.

1891	3294	1896	3531
1892	3705	1897	1970
1893	5403	1898	1851
1894	3558	1899	2701
1895	2670	1900	2243

وقد اتّخذنا من ملجئي بني مسوس والحروش نموذجًا لقياس مدى استفادة الإيطاليين من مؤسسات الإحسان، وهو ما توضحه البيانات التالية.

الجدول رقم 65: جنسيات المقيمين في ملجأ بني مسوس 1878- 1900

السنوات	الفرنسيون	الإسبان	الإيطاليون	المالطيون	الألمان	السويسريون	المجموع
1877- 1878	433	33	18	4	22	12	702
1882- 1883	372	17	14	2	10	3	523
1886- 1887	393	24	12				500
1890- 1891	480	14	17				598
1894- 1895	1169	32	61				1771
1899- 1900	856	12	49				971

الجدول رقم 66: جنسيات المقمين في ملجأ الحروش 1878- 1900

السنوات	الفرنسيون	الإسبان	الإيطاليون	المالطيون	الألمان	السويسريون	المجموع
1877- 1878	221		20	4	12		369
1882- 1883	98	2	5			1	143
1886- 1887	251	2	32				331
1890- 1891	110	2	39				174
1894- 1895	247	2	25				305
1899- 1900	115	1	13				139

في الحروش، شكّل الإيطاليون نحو 10% من متوسط عدد المستفيدين، في حين اكتسب ملجأ بني مسوس أهمية أكبر، لا سيما بعد إضافة مصحّة للأمراض العقلية إليه. ويُلاحظ

أنه ابتداءً من عام 1892، بدأ العدد الإجمالي للمستفيدين في الارتفاع، بما في ذلك عدد الإيطاليين، ويُحتمل أن يكون ذلك نتيجة لأزمة اقتصادية شهدتها الجزائر آنذاك.[1]

قدمت الإدارة الفرنسية الرعاية الصحية لجميع الأجانب في مستشفياتها دون تمييز. ورغم عدم وجود اتفاقيات ثنائية تلزمها بذلك، فإنها – وفقًا لقانون 15 جوان 1893 – كان يحق لها حرمان الإيطاليين من العلاج لغياب مبدأ المعاملة بالمثل تجاه الفرنسيين في إيطاليا. إلا أن المؤرخين الفرنسيين يرجحون أن دافع اهتمام السلطات بهؤلاء المرضى كان بـ"مبدأ إنسانية". غير أن هذا الدافع الإنساني ربما أخفى وراءه اعتبارات أخرى استيطانية تهدف إلى دمج الأوروبيين في النسيج الاستعماري.

وقد أفاد القنصل الإيطالي في بونة، في تقرير مرفوع إلى حكومته، بأنه وزّع 840 تصريحًا بدخول المستشفى خلال عام 1879، و782 تصريحًا في عام 1880، لفائدة المرضى الإيطاليين المقيمين في المدينة وضواحيها. أما الحالات الأخرى، فكانت تُوجَّه إلى مستشفيات قريبة مثل قالمة وسوق أهراس، حيث كانوا يحظون بنفس الرعاية الطبية والمعاملة التي يتلقّاها المرضى الفرنسيون. ويُظهر الجدول التالي تزايدًا مستمرًا في أعداد الإيطاليين المستفيدين من هذه الخدمات سنويًا.

الجدول رقم 67: المرضى الإيطاليون المقبولون في مستشفيات الجزائر 1894- 1902

السنوات	عدد المرضى	السنوات	عدد المرضى
1894	1935	1898	3092
1895	2131	1899	3687
1896	1756	1902	3192
1897	2974		

أدى هذا التزايد إلى تحميل البلديات نفقات باهظة في مجال الرعاية الصحية. ففي فيليبفيل، على سبيل المثال، أصبحت البلدية تنفق على علاج المرضى الأجانب أكثر مما تنفقه على الفرنسيين والسكان المحليين مجتمعين. ونظراً لعجز الميزانيات البلدية عن تحمّل هذه الأعباء

[1]–Algérie, op– cit, p111.

–Gérard Crespo, op–cit, p145.

الجديدة، أعربت الوفود المالية عن رغبتها في أن تتحمل الدولة نفقات رعاية الأجانب، إلى حين تمكّن الحكومة الفرنسية من الحصول على مبدأ المعاملة بالمثل من الدول المجاورة، كإسبانيا وإيطاليا. ومع ذلك، فقد أجمعت الجمعيات الفرنسية الناشطة في الجزائر على أن من واجب فرنسا عدم رفض علاج الأجانب في مستشفياتها، معتبرةً ذلك التزاماً إنسانياً لا يجوز التخلي عنه.[1]

أما بالنسبة للمجتمع السويسري، فقد تميز بنسيجٍ اجتماعي نشط، حافظ على وحدته وارتباطه بالوطن الأم بشكلٍ أساسي عبر شبكة من الجمعيات الخيرية. وقد تميز القرن العشرون بتكثيف هذه المبادرات، التي كان أبرزها جمعية البيت السويسري، والتي نظمت رحلات للأطفال إلى سويسرا، ووزعت هدايا على المسنين، مما يعكس بعدًا إنسانيًا واجتماعيًا واضحًا.[2]

وتُعد الجمعية الهلفيتية للإحسان في الجزائر الأهم بين مؤسسات الجالية، إذ تأسست رسميًا عام 1872 بمرسوم محلي،[3] وتلقت اعترافًا رسميًا من الحكومة السويسرية سنة 1874. نشأت هذه الجمعية بمبادرة من خمسة عشر شخصية من أعيان الجالية، وارتكزت أنشطتها على محورين اجتماعيين: تقديم الدعم للفئات المحتاجة من المواطنين السويسريين، وخاصة المرضى والعاطلين عن العمل، عبر مساعدات مالية أو سلف، وكذلك المساعدة على الترحيل الداخلي أو العودة إلى سويسرا؛ إلى جانب تقوية الروابط الوطنية من خلال تنظيم فعاليات تعزز الإحساس بالانتماء.

كان للجمعية علاقة وثيقة بالقنصلية السويسرية، حيث تولى القنصل منصب الرئيس الفخري للجمعية، وخصصت القنصلية مكتبًا دائمًا لها، مما أضفى طابعًا رسميًا وداعمًا على أنشطتها. ورغم تواضع مواردها، فقد أدت الجمعية دورًا اجتماعيًا فعالًا، خاصة في العاصمة الجزائر.

ثانيًا، أولت الجمعية عناية خاصة بلمّ شمل أفراد الجالية وتعزيز شعورهم بالانتماء الوطني في ظل واقع الاغتراب داخل المستعمرة. وقد تجلّى هذا التوجّه في تنظيم لقاءات منتظمة كل

---

(1)–Gaston Loth, op–cit, p, p360, 361.

(2)–Eric Maye, op–cit, p216.

(3)–Jean–Maurice Di Constanzo, op–cit, p166.

أسبوعين، وفّرت فضاءً للحوار وتبادل الأخبار والمستجدات عبر الصحف، وأسهمت في توثيق الروابط الاجتماعية بين الأعضاء، ضمن أجواء تستعيد الموروث الثقافي والعاطفي السويسري، وتعيد إنتاج الهوية الجماعية في سياق استعماري غريب عنهم.

ورغم توجهها في البداية بشكل أساسي نحو النخبة من التجار والمقيمين في الجزائر العاصمة، فإنها سرعان ما تجاوزت هذا الطابع النخبوي عبر توسيع دائرة مشاركيها واستهداف شرائح أوسع من أبناء الجالية. فقد أدركت الجمعية الحاجة إلى معالجة مظاهر التفاوت الاجتماعي والاختلاف الجغرافي داخل المجتمع السويسري في الجزائر، وسعت إلى بناء وحدة رمزية بين أفراده رغم تعدّد خلفياتهم الاقتصادية والاجتماعية.[1]

وفي سعيها لتوسيع قاعدة حضورها داخل الجالية، حرصت الجمعية على إحياء مظاهر الاحتفال بالعيد الوطني السويسري في الأول من أغسطس، وهو تقليد اعتاد العديد من المواطنين السويسريين في الجزائر على إحيائه محليًا. وقد شكّل احتفال سنة 1891، بمناسبة الذكرى الـ600 لتأسيس الاتحاد السويسري، ذروة هذه الفعاليات من حيث التنظيم والمشاركة، إذ جرى بحضور لافت وفي أجواء احتفالية مهيبة.[2]

ولم يكن هذا الاحتفال مجرّد مناسبة رمزية، بل اتخذ طابعًا اجتماعيًا واضحًا، حيث نظّمت الجمعية مأدبة عشاء سنوية تلتها سهرة راقصة تتخللها سحوبات على جوائز، أُطلق عليها اسم "سهرة المستعمرة السويسرية". وقد وجّهت الدعوة خلالها إلى محاضرين وجمعيات فنية ورياضية سويسرية، تنوّعت عروضها بين الموسيقى، والغناء، والجمباز، مما أضفى على المناسبة طابعًا ثقافيًا شاملاً.[3]

وقد مثلت هذه الاحتفالات لحظات جماعية استثنائية، سمحت للسويسريين بالتعبير عن مشاعرها الوطنية في فضاء عام، وتعزيز روابطها الرمزية والوجدانية مع الوطن الأم، ضمن سياق استعماري كانت فيه مظاهر الهوية والانتماء وسيلة للحفاظ على التماسك الاجتماعي والثقافي.

---

(1)–Eric Maye, op–cit, p216.

(2)–Jean–Maurice Di Constanzo, op–cit, p166.

(3)–Eric Maye, op–cit, p217.

برزت أيضا مبادرات محلية تعزز هذا البعد الاجتماعي، منها جمعية السويسريين في فيليبفيل، التي أسسها حرفيون ومقيمون مثل شيبلر، جالو، شوليه، وبولان. وقد نشطت الجمعية في العمل الخيري لصالح سويسريي المنطقة حتى نهاية الأربعينات القرن العشرين، مؤكدة استمرار الحضور الاجتماعي للجالية رغم محدودية عددها.[1]

ثانيا: الجمعيات الأوروبية في الجزائر كمرآة لأوضاع الجاليات:

شهدت الجزائر خلال العقود الأولى من القرن العشرين تحوّلات عميقة، تزامنت مع تطوّرات سياسية واقتصادية عرفتها فرنسا الأم (الميتروبول)، ما انعكس بشكل مباشر على التنظيم الاجتماعي للجاليات الأوروبية المستقرة في الجزائر. وقد أسهم صدور قانون الجمعيات لسنة 1901[2] في توفير إطار قانوني يسمح بتأسيس الجمعيات، خاصة في ظل التوسع الاقتصادي الذي عرفته الجزائر في عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة. وبموجب النظام المدني المفروض على الجزائر، بدأت الجاليات الأوروبية تنظم تدريجيًا في تجمعات ذات طابع "أصلي"، إذ كوّنت مجموعات ترتبط بروابط جغرافية أو ثقافية أو دينية تعود إلى الوطن الأم.

ومع تزايد أعداد هذه الجاليات واستقرارها النهائي في الجزائر، ازدادت الحاجة إلى تشكيل جمعيات تعبّر عن هويتها وتحافظ على ذاكرتها الجماعية، وتدافع عن مصالحها الثقافية والاجتماعية. وقد ساهمت ظروف الهجرة القسرية أو الاقتصادية في تعزيز الارتباط المعنوي للجاليات بوطنها الأصلي، حتى وإن كانت قد قطعت معه فعليًا.

في هذا السياق، بدأت تظهر في مطلع القرن العشرين حركة جمعوية نشطة وسط مختلف الجاليات الأوروبية، اتخذت طابعًا هوياتيًا واضحًا، من خلال التكتل حول الانتماء الجغرافي أو الثقافي المشترك. فبرزت جمعيات ثقافية وأدبية وموسيقية، إلى جانب الجمعيات الرياضية (في مجالات كرة القدم، التنس، السباحة، الصيد وغيرها)، فضلًا عن الجمعيات ذات الطابع الديني.

---

[1]–Jean–Maurice Di Constanzo, op–cit, p167.

[2]-لم يكن قانونا محليا خاصا بالجزائر، بل هو تطبيق للقانون الفرنسي الصادر في 1 جويلية 1901 المتعلق بعقد الجمعيات، الذي تم تعميمه على المستعمرات الفرنسية.
توفيق صالحي، المرجع السابق، ص، ص258، 259.

وقد ضمّت هذه الجمعيات أفرادًا منحدرين من مختلف مناطق فرنسا، إلى جانب مهاجرين من دول حوض البحر الأبيض المتوسط، مثل إسبانيا، إيطاليا، مالطا، وسويسرا.[1]

وكانت كل جمعية تسعى إلى تعزيز الروابط الداخلية لجاليتها، ما أدى في كثير من الأحيان إلى تعميق الشعور بالفصل عن الجاليات الأخرى، وبالتالي تأكيد الطابع الفئوي لهذه التكوينات. وقد استندت معظم الجمعيات في تسميتها وتنظيمها إلى أصولها الجغرافية أو الدينية أو العرقية، ما منحها طابعًا خاصًا داخل النسيج الاستيطاني العام.

ولغرض دراسة الدينامية الجمعوية في سياقها المحلي، تم اعتماد مدينة فيليبفيل (سكيكدة حاليًا) كنموذج تحليلي يعكس تطوّر الحياة التنظيمية للجاليات الأوروبية في الجزائر خلال النصف الأول من القرن العشرين.

من بين أبرز هذه الجمعيات، نجد ودادية كورسيكا بسكيكدة (L'Amicale de Corse de Philippeville)، التي أسسها أفراد من أصول كورسيكية يقيمون في المدينة، وكان على رأسها السيد غريمالدي .كما ظهرت جمعية مشابهة في برج بوعريريج تحمل اسم (Corsica Association) إلى جانب ذلك، برزت ودادية الألزاس واللورين (L'Amicale des Alsaciens et Lorrains)، التي جمعت أفرادًا من شمال شرق فرنسا ممن استقروا في المنطقة.

أما الجالية المالطية، فلم تتأخر في الانخراط في العمل الجمعوي، حيث تأسست جمعية كولوني المالطية (La Colonie Maltaise Associationvoir) في 20 مارس 1907، كأحد أقدم الأطر المنظمة لمالطي المدينة. كما ظهرت الودادية الفرنكو-مالطية (L'Amicale Franco–Maltaise)، التي ترأسها جون زيكلونا (Jean Xicluna)، والتي عملت على تعزيز الروابط الثقافية بين المالطيين والفرنسيين من جهة، ودعم التماسك الداخلي للجالية المالطية من جهة أخرى.

وقد كانت الجالية الإيطالية من بين أكثر الجاليات نشاطًا في المجال الجمعوي بفيليبفيل، حيث انخرطت في تأسيس عدد كبير من الجمعيات ذات الطابع الخيري والديني والمهني. ومن بين أبرز هذه الجمعيات، نجد جمعية قدماء المحاربين الإيطاليين (Association des anciens

[1] -توفيق صالحي، المرجع السابق، ص، ص258، 259.

(combattants italiens، وجمعية ديبو لابور (Association Dopo Laboro)، إضافة إلى جمعية سان سيرو الإيطالية ,(société Amicale de bienfaisance la San Siro) التي تأسست في ديسمبر 1912، وكانت تقدم مساعدات اجتماعية وإنسانية للرعايا الإيطاليين المحتاجين، ما يعكس حسّ التضامن الداخلي القوي بين أفراد هذه الجالية.[1]

أما الجالية السويسرية، فقد نظّمت بدورها عددًا من الجمعيات، سواء ذات الطابع الخيري، أو الرياضي، أو الترفيهي، كانت تهدف جميعها إلى الحفاظ على وحدة الجالية، وتقوية صلتها المعنوية بوطنها الأم، سويسرا. وقد بدأت هذه الجمعيات في الظهور بوضوح مع بداية القرن العشرين، من بينها جمعية البيت السويسري (Maison Suisse)، إلى جانب جمعيات فنية ورياضية تمثل مختلف الاهتمامات الثقافية للسويسريين المقيمين في الجزائر. وتُعد الجمعية السويسرية للفن من بين أكثر الجمعيات نشاطًا وتمثيلًا للجالية، نتيجة الشغف الواسع بالثقافة والفنون بين أعضائها.

في السياق ذاته، برزت جمعيات الرماية كإحدى أهم صور التعبير عن الهوية الوطنية، حيث سعت إلى إحياء رياضة تقليدية ذات رمزية سويسرية قوية، عبر تنظيم فعاليات للرماية الفيدرالية، كانت بمثابة مهرجانات وطنية مصغّرة تستقطب عددًا واسعًا من أفراد الجالية. من أبرز هذه الجمعيات نذكر جمعية غيوم تل (Guillaume Tell) التي تأسست في سطيف، وجمعية أخرى للرماية في الجزائر العاصمة. وقد شكّلت هذه المبادرات محاولة حثيثة لإعادة تشكيل صورة مصغّرة من الحياة الثقافية السويسرية داخل الأرض الجزائرية.[2]

[1] -المرجع نفسه، ص، ص261، 261.

[2]–Maya Eric, op– cit, 216, 217.

المبحث الثالث: العلاقات بين الجاليات الأوروبية بالمسلمين والفرنسيين واليهود في الجزائر: بين التقارب الاجتماعي والصدام العرقي:

أولا:العلاقة بين الأوروبيين والمجتمع الجزائري المسلم:

تميّزت العلاقات بين الجزائريين والإسبان بدرجة من التقارب الثقافي والاجتماعي، ما ساهم في استمرار الاتصال بين الطرفين ضمن أجواء اتسمت – إن لم تكن بالتفاهم الكامل – فبقدر معين من الاحترام المتبادل.[1] يستند الباحث فيالار في تحليله لهذه العلاقات إلى ما اعتبره "شهادات ود متبادل" بين المسلمين والإسبان، ويقدّم ذلك كدليل على وجود صداقة جيدة. غير أن مظاهر التعايش مثل حالات الزواج المختلط أو التواصل اليومي، لا تكفي بذاتها لإثبات وجود علاقات عرقية متناغمة، بل قد تخفي خلفها مستويات مختلفة من التوتر أو اللامبالاة. كما أن ارتفاع نسبة المسلمين الناطقين بالإسبانية مقارنة بالفرنسية في أربعينيات القرن التاسع عشر لا يشير بالضرورة إلى تقارب فعلي، بل قد يكون انعكاسًا للوجود الإسباني الكثيف في بعض المناطق. فحتى في الحالات التي وردت فيها شهادات عن تواصل ودي، فإن فيالار نفسه لم يغفل الإشارة إلى أن هذا التفاعل لم يكن دائمًا نابعًا من ألفة حقيقية، بل كثيرًا ما كان يعكس نوعًا من الحياد البارد أو عدم الاكتراث المتبادل.

وفي هذا السياق، يوضح الباحث جوردي أن التأريخ الإسباني في القرن التاسع عشر- كما تجلى في أعمال مثل أوليفييه ولويس دي كالاترافا- ثم لاحقًا لدى باحثين أمثال فيالار في القرن العشرين، حاول تفسير مظاهر العلاقات الإيجابية بين الإسبان والمسلمين – مثل الزواج المختلط أو التعايش السلمي – من خلال فرضية التشابه العرقي. وقد استند هذا التوجه الفكري إلى التأريخ الفرنسي، خصوصاً أعمال الدكتور برنارد وتورين ولوران، الذين فسّروا لحظات التفاهم النادرة بين المجتمعين على أنها انعكاسات لقرابة عرقية "مزعومة"، يعود أصلها – بحسب رأيهم – إلى العصور الوسطى، حين شهدت شبه الجزيرة الإيبيرية تفاعلات أكثر كثافة بين المسلمين والمسيحيين.[2]

---

(1)–Ibid, p–p330– 332.

(2)–Jean Jacques Jordi, op–cit, p270.

وفي ظل الاحتلال الفرنسي للجزائر، أظهر بعض المهاجرين الإسبان قدرة لافتة على التكيف مع البيئة المحلية، لدرجة أن بعضهم اندمج بعمق في المجتمع الجزائري. تُبرز إحدى الحوادث التي وقعت في وهران عام 1854 هذا الذوبان، حيث ألقت السلطات الفرنسية القبض على فتى من مالقة -ابن مهاجر إسباني- بعد أن أثار شكوكًا حول هويته .كان الفتى يتقن اللغتين العربية والفرنسية بطلاقة، وقد فرّ من منزله ليحتمي بإحدى القبائل الجبلية، معربًا عن رغبته في الانضمام إليهم واستعداده لاعتناق الإسلام. غير أن القبيلة سلمته إلى السلطات الفرنسية، التي اعتبرته مثالًا على خطورة الذوبان الثقافي لبعض أفراد الجالية الأوروبية في المجتمع الجزائري.

وفي إطار محاولات تعميق التواصل مع السكان المسلمين، تقدم أحد المستوطنين الإسبان في وهران بمقترح لإنشاء "جمعية عربية" بدعم حكومي، تهدف هذه المبادرة إلى تعزيز الإلمام باللغة العربية بين الإسبان، وحماية المصالح الإسبانية في الجزائر، مع منح مكافآت لمن يحقق تقدمًا سريعًا في تعلم اللغة. وكان الطموح أن يُؤهل هؤلاء الإسبان لاحقًا لشغل المناصب الحساسة في المكاتب القنصلية، بدلاً من الموظفين اليهود والعرب، وحتى لتولي مناصب مشابهة في إسبانيا ذاتها.

وعلى العكس من هذا، وجد العديد من الإسبان فرص عمل لدى الجزائريين أنفسهم، خاصة في المناطق الخاضعة لسلطة الأمير عبد القادر. فقد كانت اللغة القشتالية شائعة جدًا في معسكرات الأمير، إلى درجة أن بعض المؤرخين الفرنسيين، عند وصفهم لمساعديه، استخدموا ألقابًا إسبانية مثل "النيغرو" للدلالة على بعضهم.[1]

كما أن الإسبان الذين اكتسبوا الجنسية الفرنسية بموجب قوانين التجنيس، ظلوا محافظين إلى حد بعيد على المشاعر والتوجهات الثقافية ذاتها التي حملوها قبل تجنيسهم. ومع ذلك، تميز الإسبان في منطقة وهران عن غيرهم من الأوروبيين بكونهم الأكثر فهمًا لعادات السكان الأصليين والأقل تعاليًا عليهم مقارنة بالفرنسيين. فقد تعلموا اللغتين العربية والأمازيغية بسهولة، وشاركوا بانتظام في مختلف جوانب الحياة اليومية المحلية.[2]

---

[1]–Jaun BTA Vilar, (los espanoles…), op–cit, p, p333, 334.

[2]–Jean Jacques Jordi, op–cit, p271.

وقد أشار الجغرافي الفرنسي إيلي ريكلو عام 1882 إلى وجود عدد من الأوروبيين، يعتقد أن معظمهم من أصول إسبانية، كانوا يعيشون متخفين داخل المجتمع الجزائري، وقد تبنوا نمط الحياة العربية بالكامل. بعضهم عاش كمرابطين، معتمدين على كرم الآخرين، بينما اندمج آخرون، خصوصًا الناطقين بالأمازيغية، في المجالس القبلية وكانوا يعاملون كأي قبائلي آخر.[1] كما لجأ العديد من الأغاوات المسلمين إلى توظيف الإسبان في خدمتهم، من بينهم آغا سعيدة الذي كان لديه سائق عربة (caléchier) يُدعى خوسيه فاليرو، وقد خلفه أبناؤه لاحقًا في خدمة الأسرة خلال سبعينيات القرن التاسع عشر.

يشكل التعايش بين المسلمين والإسبان في بعض المناطق الريفية الفقيرة، ولا سيما في ما كان يُعرف بـ"حي الزنوج"[2]، مظهرًا إضافيًا لهذا التقارب الاجتماعي بين الجماعتين. وقد شهدت هذه القرى في عمالة وهران حضورًا ملحوظًا للأسر الإسبانية، واستمر هذا التداخل الاجتماعي حتى ثمانينيات القرن التاسع عشر. [3]وتؤكد الوثائق الرسمية وجود نوع من التعايش البسيط والمستقر بينهم. ويبرز في هذا السياق تقرير صدر عام 1886 حول مشروع توسيع مركز أوغاز الاستيطاني [4](d'Oggaz)، حيث سجل التقرير توافقا تام بين السكان المحليين المسلمين والمستوطنين الإسبان في استغلال غابة مولاي إسماعيل لإنتاج الفحم.[5]

ورغم الجوار والتعايش الذي كان يجمع بين العرقين الإسباني والجزائري، إلا أن ذلك لم يحُل دون نشوب خلافات متكررة بينهما، بلغت أحيانًا مستوى الصدام والعداء الصريح.[6] من الجانب الإسباني، منذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر، ظهر سلوك عدائي واضح من قِبل العديد من

---

[1]–Jaun BTA Vilar, (los espanoles…), op–cit, p334.

[2] -الأحياء الزنجية يتركز فيها الجزائريون في الغالب، الحي النجي بمدينة هران هو حي المدينة الجديدة، الذي أسسه لامورسيير عام 1945 من أجل حصر الجزائريين في حي خاص بهم.

–Jean Jacques Jordi, op–cit, p271.

[3]Ibid–, op–cit, p, p270, 271.

[4] -مركز إستيطاني أنشأ عام 1876، ليشكل قسما مختلطا من بلدية سان دني دو سيق. ينظر: صالح فركوس وآخرون، المرجع السابق، ص99.

[5]–A.N.O.M: Centre d'archives d'outre–mer, série 2O, rapports de colonisation, Oran, 1886.

[6] - حياة قنون، (دور ومكانة الإسبان...)، المرجع السابق، ص157.

الإسبان تجاه السكان المسلمين، اتسم أحيانًا بالعنف المفرط وقلة الاحترام. ويُعزى هذا التوتر، بحسب جوردي، إلى المشاعر الدينية المتجذرة التي كانت توجه سلوك الإسبان تجاه المسلمين، إذ كان بعضهم يرى نفسه وكأنه في "حملة صليبية" جديدة، مجددين في تعاملهم مع الجزائريين مظاهر الاحتقار التقليدي الذي حملته فترات النزاعات الدينية السابقة في إسبانيا.

وقد رُصدت في هذا السياق حوادث عديدة تُظهر أن الإسبان والمتجنسين (néos) كانوا يعاملون السكان الأصليين بقسوة تفوق، في كثير من الأحيان، ما كان يُسجَّل من سلوكيات عنف لدى الفرنسيين أنفسهم.[1] ويُلاحظ أن التضامن الاقتصادي، الذي شكّل عاملاً مهماً في اندماج الفرنسيين مع السكان المسلمين في بعض الحالات، لم يكن له أي أثر ملموس في العلاقات بين الإسبان والمسلمين. فقد كانت العلاقة بين هاتين المجموعتين العرقيتين محكومة بمنطق "مستغِلّ ومستغَلّ"، لا سيما مع أولئك الإسبان الذين أصبحوا، إما عن طريق تأجير الأراضي من الفرنسيين، أو عبر تملكها مباشرة، من أرباب العمل والمُشرفين على الأراضي الزراعية.[2]

كما لوحظ أن الإسبان كانوا يفتقرون إلى مظاهر الكرم، خصوصًا خلال الأزمات الاقتصادية، حيث اشتدت المنافسة بينهم وبين اليد العاملة المحلية[3] والمغربية على فرص العمل. هذا التوتر ساهم في زيادة حدة العداء الاجتماعي بين الطرفين. ومع ذلك، فإن الإسبان والمتجنسين لم يكونوا بمنأى عن المعاناة الاقتصادية التي لحقت بالطبقات الفقيرة في وهران خلال القرن العشرين، حيث تقاسموا بعض مظاهر البؤس والحرمان مع بقية السكان المحليين.

لم تكن العلاقات الجزائرية الإسبانية بمنأى عن النزاعات الاجتماعية والاقتصادية التي تفجرت خلال القرن التاسع عشر، خاصة فيما يتعلق بالعمالة. ففي عام 1889، أبلغ القنصل الإسباني في وهران وزارة الخارجية الإسبانية بأن نحو 20٪ من أصل 13000 عامل موسمي إسباني كانوا يصلون إلى منطقته القنصلية، كانوا بحاجة إلى تدخل ومساعدة السلطات القنصلية، وذلك نتيجة لتعرضهم لمشكلات صحية أو سوء معاملة أو عدم حصولهم على أجورهم، بالإضافة إلى

---

[1]–Jean Jacques Jordi, op–cit, p271.

[2] - حياة قنون، (دور ومكانة الإسبان...)، المرجع السابق، ص159.

[3]–Alba Valdés Pena, op– cit, p93.

حالات سرقة ممتلكاتهم من قبل بعض المغاربة في سياق التنافس الحاد بينهم. ومع مرور الوقت، ومع اندماج الإسبان بشكل متزايد ضمن المجتمع الفرنسي الاستعماري، ازداد ابتعادهم عن السكان المسلمين المحليين.[1]

تعقدت العلاقات بين المسلمين والجالية الإسبانية في الجزائر بتقلبات التاريخ المشترك، حيث لم يكن هناك جزائري مسلم يجهل فترة الهيمنة الإسلامية على الأندلس، كما لم يكن هناك إسباني إلا ويستحضر بفخر امتلاك بلاده لمدينة وهران في فترات سابقة. هذه الأحقاد التاريخية أعيد إحياؤها وسط الإسبان بالجزائر، حيث خلال احتفالات مئوية احتلال الجزائر سنة 1930، جرى تداول إشاعات في دواوير سيدي بلعباس، تزعم أن إسبانيا كانت قد أجَرت الجزائر لفرنسا عام 1830 لمدة قرن، وأن فرنسا كانت تستعد لإعادتها "لأصحابها الأصليين"، وهو ما يعكس الحالة النفسية المشحون التي كانت تسد بين أفراد المجموعة الإسبانية في الجزائر آنذاك

وعلى العكس، لا يرغب المسلمون عادة في مجاورة الإسباني. بينما يخاف الإسبان من السرقة، يخشى الجزائريون من التعدي على ممتلكاتهم، ولا يحبون مراقبة نسائهم عن كثب، كما يوضح تقرير عام 1865. لكن هذه الشكاوى تتلاشى في مدينة وهران، حيث التركيبة السكانية النسائية الإسبانية الكثيفة، مما يساهم في تخفيف تلك المخاوف.

ومع ذلك، لا يزال المسلمون يشكون في المعاملات الاقتصادية والاجتماعية، ولا يميزون بين الإسبان والمواليد الجدد (النيو)، حيث يتشابه ردود أفعالهم تجاه المسلمين. هذا التداخل الثقافي والاجتماعي في وهران يعكس الصراع المستمر على الهوية والمصالح بين المجموعتين.[2]

من الجانب الجزائري، يمكن اعتبار انتفاضة الشيخ بوعمامة نقطة تحول في العلاقات الجزائرية الإسبانية، حيث أدت أحداث سعيدة عام 1881 إلى تصعيد التوتر بين الطرفين.[3] فقد خلف الهجوم خسائر بشرية كبيرة، حيث قدّره الجنرال قائد فرقة وهران عدد القتلى من الأوروبيين بـ53 شخصًا، بينما قدرت الحكومة الإسبانية عدد ضحاياها بنحو 134 شخصًا، معظمهم من

---

(1)–Jaun BTA Vilar, (los espanoles…), op–cit, p334.

(2)–Jean Jacques Jordi, op–cit, p, p271, 272.

(3)–Ibid, p270.

الإسبان[1] العاملين في جمع نبات الحلفاء. كما تسببت الانتفاضة في خسائر مادية فادحة بلغت حوالي 19.5 مليون فرنك، مما أثار نقاشًا حول مسألة التعويضات بين إسبانيا وفرنسا. ورغم حدة هذه الأحداث، فإنها لم تؤدِ إلا إلى توتر مؤقت في العلاقات بين الجماعتين، دون أن تصل إلى حد القطيعة النهائية. [2]

في المقابل، شهدت العلاقات بين الحكومتين الفرنسية والإسبانية توترًا ملحوظًا عقب أحداث سعيدة، حيث لوّحت مدريد بإيقاف تدفق المهاجرين الإسبان إلى الجزائر كرد فعل على ما اعتبرته تقصيرًا فرنسيًا في حماية رعاياها وتعويضهم.[3] غير أن الأهمية الاقتصادية البالغة لليد العاملة الإسبانية، لا سيما في قطاع جمع الحلفاء، دفعت السلطات الفرنسية إلى تبني موقف أكثر مرونة، فقبلت بتسوية الخلاف[4] تفاديًا لأي اضطراب في سوق العمل المحلي وضمانًا لاستمرار تدفق هذه العمالة الحيوية لمشاريع الاستغلال الزراعي والصناعي في غرب الجزائر.

على الرغم من مرور سنوات عديدة على الإسبان من الجزائر، إلا أنهم إرثهم الثقافي والاجتماعي لا يزال واضحا. لقد غير أسلوب حياتهم بشكل كبير عيش الجزائريين وثقافتهم بشكل عام في مناطق عدة، مثل ورهران، سيدي بلعباس، عين تموشنت، تلمسان. ترك المهاجرون الإسبان في الجزائر بصمة عميقة في المجتمع الجزائري نتيجة اختلاط اللغات واللهجات بين المجتمعين، وثمرة للتعايش بين الأعراق. اليوم، نجد أن لهجة الجزائريين مليئة بمفردات إسبانية، مما أثار

---

[1]-يُذكر أن أغلب الضحايا كانوا رعايا إسبان، وهو ما دفع الحكومة الإسبانية إلى المطالبة بتعويضات مالية. وفي 4 يوليو 1881، اقترح أوجين إيتيان حرمان الإسبان غير المقيمين في الجزائر من الحصول على التعويضات، وتخصيصها للمستوطنين الفرنسيين والإسبان المقيمين، غير أن المقترح رُفض.

- شارل روبير آجيرون، المرجع السابق، ص121.

–A. N. O. M, Série F80, 1683 F.

[2] -شارل روبير آجيرون، المرجع السابق، ص121.

[3]-بعد الأحداث في 31 جويلية 1881، قام الدوق فيرمان نونيز بتوجيه مذكرة إلى الحكومة الفرنسية تتضمن دفع السلطات الفرنسية التعويضات المقدرة بلميون فرنك، وإلا فإن الحكومة الإسبانية ستوقف الهجرة الإسبانية إلى الغرب الجزائري. ينظر:

–Mechernene Faiza, op– cit, p13.

[4] -تسوية التعويضات موجودة في:

–Écho Oran, 8 novembre 1881, n°4805.

باهتمام الباحثين الجزائريين المختصين في الدراسات الإسبانية، كما أصبحت هذه التأثيرات جزءا من الهوية الثقافية للجزائر، حيث تظهر العادات واللغة واللهجة سمات واضحة تعكس الهجرة الإسبانية.

ولا يزال هذا الثراء الثقافي والاجتماعي يمثل أعماق المجتمع الجزائري، خاصة في الغرب، حيث أن مرور الزمن يكن أن يؤدي إلى تجريد التراث الجزائري من سياقه. على المستوى اللغوي، نجد إرث كلمات إسبانية متداولة بكثرة في لهجات الغرب الجزائري مثل كلمة الطويل "Larga"، المطبخ "Cocina"، ماريو "Armario"، بولا "Bola"، حذاء "Zapatos"، وأيضا بعض الأكلات مثل الكعك "La mouna" ذات الأصل الأليكانتي، و"Calentica"، وطبق "La paella" الشهير، وهو طبق إسباني من السمك، يقدم للعريس قبل يوم من زفافه من قبل أصدقائه، هذه العادة مازالت منتشرة اليوم في عين تموشنت. وبالتالي، يمكن القول، أن ما كان إسبانيا بالأمس أصبح اليوم إرثا جزائريا، مما يعكس التقارب والتعايش بين الإسبانيين والجزائريين.

على الرغم من مرور عقود على رحيل الإسبان من الجزائر، إلا أن بصمتهم الثقافية والاجتماعية ما تزال حيةً في العديد من المناطق الجزائرية، خاصة في غرب البلاد. لقد ترك الإسبان إرثاً واضحاً في مدن مثل وهران وسيدي بلعباس وعين تموشنت وتلمسان، حيث امتزجت عاداتهم وتقاليدهم مع النسيج الاجتماعي الجزائري. هذا التأثير لم يقتصر على الجانب المادي فحسب، بل شمل أيضاً اللغة والعادات اليومية، مما خلق مزيجاً ثقافياً فريداً يعكس عمق العلاقات التاريخية بين الشعبين.[1]

يظهر التأثير الإسباني جلياً في اللهجة العامية التي يتحدث بها سكان غرب الجزائر، حيث تنتشر العديد من الكلمات الإسبانية في حياتهم اليومية. كلمات مثل "لارغا" و"كوسينا" و"زارباتوس " أصبحت جزءاً لا يتجزأ من قاموسهم اللغوي، مما يدل على مدى الانصهار الثقافي الذي حدث بين المجتمعين.[2] هذا التمازج اللغوي لم يعد مجرد دليل على التعايش التاريخي فحسب، بل تحول إلى عنصر من عناصر الهوية المحلية، يثير اهتمام الباحثين والمهتمين بالدراسات الثقافية واللغوية.

---

[1]–Mechernene Faiza, op– cit, p, p13, 14.

[2]- حياة قنون، (دور ومكانة الإسبان...)، المرجع السابق، ص160.

في الجانب الاجتماعي، تبرز العديد من العادات والأطباق التي تعود بأصولها إلى الثقافة الإسبانية. أطباق مثل "المونة" و"كالنتيكا" و"البابيا" الإسبانية أصبحت جزءاً من التراث المحلي، حيث تحولت مع مرور الوقت من أكلات أجنبية إلى أطباق تقليدية جزائرية. بعض هذه الأطباق ارتبط بمناسبات اجتماعية محددة، مثل طبق البابيا الذي يقدم في الأعراس بمنطقة عين تموشنت.

ويُمكن اعتبار هذا التفاعل الثقافي نتيجة طبيعية لحالة التعايش التي وُجدت بين الإسبان والجزائريين خلال الحقبة الاستعمارية، حيث تحوّل جزء من الموروث الإسباني إلى مكون من مكونات الهوية الثقافية الجزائرية، خاصة في الغرب. ومع أن مرور الزمن قد يهدد بإفراغ هذا التراث من سياقه الأصلي، إلا أن استمرار يته في اللهجة والعادات اليومية تشير إلى عمق تأثيره وتجذره في وجدان المجتمع المحلي.[1]

في المقابل، اتخذت العلاقة بين الجالية الإيطالية والمجتمع العربي المسلم طابعًا مختلفًا، إذ لم تكن بنفس الحدة أو الديناميكية التي ميزت العلاقة مع الإسبان. فقد ساهمت صورة "التحضر" التي ارتبطت بالإيطاليين، مقارنة ببعض الجاليات الأخرى، في إبقائهم في منأى عن التوترات الاجتماعية والمقاومات الشعبية التي شهدها القرن التاسع عشر. تمركزت الجالية الإيطالية أساسًا في المدن الساحلية، وقلّ احتكاكها بالسكان الأصليين، ما جعل حضورها أقل استفزازًا من الناحية السياسية والاجتماعية.

وقد استمر هذا الوضع حتى حدود سنة 1880، حيث ساد انطباع لدى السلطات الفرنسية والإدارة المحلية بأن الجالية الإيطالية تعيش في هدوء نسبي، وبمنأى عن الاضطرابات التي عرفتها الجزائر الاستعمارية. فرغم مجاورتهم لمختلف مكوّنات المجتمع الاستعماري، ظل الإيطاليون بمعزل عن الامتزاج المجتمعي، إذ لم يشعروا بالحاجة إلى المساهمة في مشروع "خلق شعب جديد"، كما تصوّرته بعض النخب الاستعمارية في سياق مساعيها لدمج الأوروبيين في هوية استعمارية موحدة.[2]

---

[1]–Mechernene Faiza, op– cit, p14.

[2]–Gérard Crespo, op–cit, p139.

أما المالطيون، فقد شكّلوا حالة ثقافية فريدة ضمن النسيج الأوروبي في الجزائر. ففي حين انتموا إلى الكنيسة اللاتينية من الناحية الدينية، فإنهم كانوا أقرب في تعاملاتهم اليومية إلى الثقافة العربية المحلية. وقد عبّرت بعض التقارير الإدارية الفرنسية عن هذه الازدواجية بقولها إن المالطيين، "باستثناء القرآن، يتفاهمون مع العرب بشكل مثالي"، في إشارة إلى قدرتهم العالية على التفاعل اللغوي والاجتماعي مع السكان المسلمين، وهو ما جعلهم في نظر الفرنسيين أقرب إلى "العرب المتنصرين" منهم إلى الأوروبيين النموذجيين الذين سعت الإدارة إلى ترسيخهم كركيزة للاستيطان الفرنسي[1].

ثانيا-العلاقات بين الأوروبيين والمجتمع الفرنسي:

تُظهر المصادر التاريخية أن العلاقات بين الإسبان والفرنسيين في الجزائر لم تكن على وتيرة واحدة، إذ تأرجحت بين التفاهم والتوتر، متأثرة بعمليات الاندماج الأخلاقي والاجتماعي التي فرضها السياق الاستعماري. ويؤكد المؤرخ جان-جاك جوردي هذا التناقض، مشيرًا إلى أن الشهادات المتوفرة تعكس هذا التباين، حيث تُسجَّل حالات كثيرة من علاقات الود والتعاون بين الطرفين، تقابلها شهادات أخرى تؤكد وجود مشاعر عداء وتنافس حاد، لا سيما في سياق التزاحم على فرص العمل والمكانة الاجتماعية داخل المستعمرة.

منذ بدايات الاحتلال الفرنسي للجزائر، برزت مظاهر التوتر في العلاقة بين الإسبان والفرنسيين. لم يُخفِ الإسبان امتعاضهم من الهيمنة الفرنسية، بينما عبّر العسكريون الفرنسيون عن احتقارهم للإسبان المجندين في صفوفهم، واصفين إياهم بـ"خدم الجيش"، وفقًا لتعبير بارتيليمي إنفانتان (Enfantin). وقد ساهمت الفروقات في نمط العيش، من حيث السكن والعادات الاجتماعية، في تعميق الانقسام بين المجموعتين.[2]

لم يكن المستوطنون الفرنسيون ينظرون بعين الرضا إلى الجالية الإسبانية، رغم إقرارهم بجدّية الإسبان ونشاطهم. إلا أن هذه النظرة الإيجابية كانت غالبًا ما تطغى عليها أحكام مسبقة

---

(1)–Louis De Boudicour, op–cit, p181.

(2)–Jean Jacques Jordi, op–cit, p268.

تربطهم بالفوضى والصخب والميول للعنف.[1] وقد وثّق الطبيب برنارد (Bernard)، من خلال شهادات جمعها من زملائه في الجزائر، هذا التصور السائد، حيث تساءل أحدهم: «ماذا يفعل هؤلاء في ممتلكاتنا؟ يقطعون رؤوسنا بسيريناداتهم[2] الليلية، ويعتدون على وكلائنا، ولم يتخلوا يومًا عن عادة إزعاج رؤساء البلديات». وأضاف: «لو اكتفوا بعزف الغيتار، لهان الأمر، لكنهم يعشقون استخدام (la faca السكين الصغيرة)، التي يجيدون بها تلطيخ القمصان البيضاء باللون الأحمر». واختُتم الخطاب التهكمي بجملة: «فليذهبوا ويستعمروا جزر كارولين الخاصة بهم!»، في إشارة رمزية إلى رغبة فرنسية ضمنية في إبعاد الإسبان عن الحيز الاستعماري الفرنسي.[3]

ومع تحوّل السياسة الاستعمارية من الطابع العسكري إلى الاستغلال الزراعي، لوحظ تحسن طفيف في العلاقات، لكنه محدود. بقيت نظرة الازدراء الفرنسية حاضرة، إذ رُبط الإسبان بالطبقات الاجتماعية الدنيا، وسُخِر من سلوكهم وحماستهم وثقتهم بأنفسهم.[4] وتم تصويرهم في الأدبيات الاستعمارية بشكل تهكمي، كالحلزون الذي يحمل بردعته على ظهره، في إشارة إلى فقرهم وتنقلهم الدائم. وقد بدا من الصعب على الفرنسيين قبول فكرة أن يطمح الإسباني إلى مكانة مرموقة داخل المجتمع الاستعماري.[5]

في هذا السياق، تُبرز شهادة الزائر الإسباني ساتورنينو خمينيز، خلال زيارة لمكتب بيزي بوهران رفقة القنصل الإسباني، كيف كان ينظر الفرنسيون إلى الإسبان بنفس النظرة التي يخصون بها "السكان المحليين"، بل أحيانًا بازدراء أشد. فقد أصبحت كلمة "إسباني" في الخطاب اليومي مرادفة لمصطلحات مثل "متشرد" أو "قاطع طريق"، ما يعكس حجم التهميش الذي تعرضت له الجالية الإسبانية في النظام الفرنسي.

---

(1)–Sans auteur, (Immigrations et présence…) op–cit, p15.

(2)-أداء أغنية أو مقطوعة موسيقية رومانسية، غالبا في المساء أو الليل، أمام نافذة الحبيبة تعبيرا عن الحب والإعجاب، وتؤدى عادة باستخدام آلة موسيقية مثل الغيتار.

(3) –Jaun BTA Vilar, (los espanoles…), op–cit p, p305 306.

(4)–Jean Jacques Jordi, op–cit, p268.

(5) - حياة قنون، (دور ومكانة الإسبان...)، المرجع السابق، ص161.

رغم هذه الظروف، حاول بعض الفاعلين من داخل الجالية الدفاع عن حقوق الإسبان، ومن أبرزهم مانويل كانيتي، مالك صحيفة **El Correo Español** التي صدرت في وهران. دافع كانيتي بشجاعة عن مصالح الإسبان، إلا أن مواقفه المستقلة عرّضته لمضايقات متكررة من الشرطة الفرنسية. كانت أي إشارة إلى فرنسا في أعمدة الجريدة كافية لتعرضه للتهديدات أو المتابعات القضائية، ما يدل على شدة الرقابة التي فرضتها الإدارة الاستعمارية على وسائل الإعلام غير الفرنسية.

وأمام هذا الواقع، أدرك الإسبان محدودية وضعهم القانوني، حيث كانت العدالة تميل بوضوح لصالح الفرنسيين. فالإسباني المدين يُعاقب دون رحمة، بينما يجد الدائن الإسباني نفسه عاجزًا عن تحصيل حقوقه من الفرنسيين، في ظل محاكم استعمارية متحيزة. وقد أسفر هذا الخلل البنيوي في ميزان العدالة عن ترسيخ قناعة راسخة لدى الجالية الإسبانية بأن الصراع مع الفرنسيين - سواء كان اجتماعيًا أم قانونيًا - معركة خاسرة منذ البداية[1].

من جهته، لم يكن الإسباني يخفي مشاعر الاحتقار تجاه بعض الفرنسيين المستفيدين من الامتيازات. فبالرغم من التسهيلات والمزايا التي حظي بها هؤلاء، إلا أن فشلهم في تحقيق توازن اقتصادي في المجال الزراعي كان موضع انتقاد دائم من قبل الإسبان. كان المزارع الفرنسي كسول في نظرهم، في حين مثّل الموظف أو المسؤول الفرنسي شخصية متعالية يصعب على الإسباني، القادم من خلفية بسيطة وعملية، تقبلها. وتفاقمت هذه النظرة مع مظاهر التجاهل اللغوي والثقافي، حيث كان من الصعب على الإسباني تقبل فكرة أن الموظف الفرنسي ليس ملزماً بالرد عليه بالإسبانية، حتى وإن توجه إليه بالسؤال باللغة الفرنسية. مثل هذا السلوك كان يُستقبل باستهجان صامت، غالبًا ما يُختتم بكلمة "غافاشو(gavacho) [2]"، التي يُتمتم بها الإسباني بازدراء عميق، معبّرة عن رفضه للغطرسة الفرنسية.[3]

---

[1]–Le Petit Fanal Oranias, n°1058, Vendredi 9 Mais 1884.

[2]-لفظة عامية ذات طابع ساخر واحتقاري يستخدمها الإسبان للإشارة إلى الفرنسيين، وتعكس مشاعر ازدراء دفينة تجاه ما يرونه تكبّراً واستعلاءً فرنسياً متجذراً في السلوك الاستعماري.

[3]–Jean Jacques Jordi, op–cit, p269.

نظرًا لأن المجموعتين الرئيسيتين ضمن السكان الأوروبيين في الجزائر كانتا مدعوتين إلى التفاعل اليومي داخل فضاء استيطاني مشترك، فقد نشأت بينهما منذ بدايات الاحتلال الفرنسي تيارات من التداخل الثقافي والاجتماعي. وعلى الرغم من تفاوت وتيرة هذا التداخل حسب الظروف، إلا أنه شكّل مع الوقت أساسًا لما يمكن تسميته بـ"الاندماج الأخلاقي والاجتماعي". وتتمثل خصوصية هذا الاندماج في كونه تدريجيًا وخفيًا، بحيث لا تظهر نتائجه إلا عبر الأجيال. وقد عملت الإدارة الاستعمارية على توجيه هذا التداخل بما يخدم مشروع "الفرنسة"، من خلال المدرسة التي فرضت تدريس اللغة الفرنسية على الوافدين الجدد، ومن خلال الجيش الذي جمع بين أبناء الفرنسيين والمتجنسين الإسبان في وحدات مشتركة، ضامنة نوعًا من التعايش القسري الطويل.

شكّل العامل الاقتصادي أحد المحركات الأساسية للتقارب بين الجماعتين، رغم ما كان يسود بينهما من مشاعر متباينة وأحيانًا عدائية. فقد فرضت ضرورات الواقع الاستعماري – لا سيما في قطاع الزراعة- نوعًا من التعاون العملي بينهما، تجاوز في كثير من الأحيان الحساسيات الثقافية والاجتماعية. ومع مرور الوقت، تراجعت مظاهر العداء الخفي، وبدأت تظهر روابط مصلحية ومهنية مشتركة، خصوصًا بين الفلاحين الذين كانوا يعملون جنبًا إلى جنب، ويواجهون التحديات نفسها، ويتقاسمون طموحات متقاربة. وقد ساهم هذا التقارب الاقتصادي، الذي تجلّى بوضوح في القرن التاسع عشر، في ترسيخ شكل من التضامن العرقي بين المجموعتين، ما جعل من المصالح المشتركة أداة فاعلة في تهدئة التوترات وبناء جسور من التفاهم العملي.[1]

ومع كل ما شاب العلاقة من توترات، فإن المستوطنين الفرنسيين كانوا، في قرارة أنفسهم، يُقرّون – ولو ضمنيًا – بأهمية الجالية الإسبانية ومساهمتها الفعالة في مشروع الاستيطان بالجزائر. ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى، بدأت ملامح التفاهم تبرز بشكل أوضح، حيث خفّت حدة العداوة، بفعل ظروف الحرب وحاجة الإدارة الفرنسية لتعبئة كل الطاقات، بمن فيهم الإسبان. ومع ذلك، فإن هذا التفاهم لم يُلغِ تمامًا الشكوك المتبادلة، التي استمرت لدى البعض

[1]–Ibid, p, p253, 254.

حتى سنوات الحرب العالمية الثانية، مما يدل على عمق الإرث النفسي والاجتماعي لهذا الصراع بين جماعات المستوطنين الأوروبيين في الجزائر.[1]

أما العلاقات بين الفرنسيين والإيطاليين، فقد كانت على قدر كبير من التشابه مع علاقاتهم بالإسبان، إذ لم تُدرج فرنسا المهاجرين الإيطاليين ضمن الفئات الأوروبية المستهدفة بمشروع التوطين الاستعماري منذ بدايته. ومع ذلك، فقد شهدت الجزائر وصول أعداد كبيرة من الإيطاليين، وهو ما أثار منذ العقد الأول لنزوحهم مواقف متباينة، اتسمت في مجملها بالسلبية. فقد وصفهم الفرنسيون بأنهم "حفاة الأقدام"، ونظروا إليهم بنظرة دونية، على الرغم من التبادل التجاري البحري الكثيف الذي كان قائمًا بين فرنسا وإيطاليا، والذي لم يترجم إلى تقارب اجتماعي أو ثقافي فعلي على الأرض.

وقد أبدى بعض المسؤولين الاستعماريين عداءً صريحًا تجاه الإيطاليين، إذ وصفهم مفوض مدينة سكيكدة "لابين" في رسالة إلى الجنرال فاليه بأنهم "مغامرون مشكوك في أمرهم، يفتقرون إلى الجدية والقوة البدنية"، مضيفًا: "المالطيون والإيطاليون غالبًا ما يكونون عناصر سيئة السمعة، يتسببون في الضوضاء ويتعاونون مع العرب في سرقة الخيول"، كما وصفهم بوجو أيضًا بأنهم "شعوب ملوّنة تعيش على النهب، وإذا استمر هذا التوغل المقلق، فقد يُشكل خطرًا حقيقيًا على المستعمرة."[2]

ومع احتلال تونس سنة 1881، تصاعدت المخاوف الفرنسية من التأثير المتنامي للجالية الإيطالية القادمة من هذه المستعمرة الجديدة، خاصة وأن الإيطاليين أظهروا علنًا ولاءهم لوطنهم الأم، ولم يتوانوا عن إظهار مشاعر عدائية تجاه الفرنسيين. وقد ساهمت أحداث الشغب المعادية لليهود في تغذية مشاعر العداء تجاه الإيطاليين، الذين اعتُبروا محرضين أو متعاطفين مع هذه الحركات.[3]

---

(1)–Ibid, p296.

(2)–Ibid, p129.

(3)–Ibid, p138.

في المقابل، عبّر بعض الفرنسيين عن تقديرهم للعمل اليدوي الذي كان يؤديه الإيطاليون المتواضعون، لا سيما في القطاعات المرتبطة باستغلال الموارد الاستعمارية، رغم أن نصيبهم من الأرباح ظل ضئيلًا. ومع نهاية القرن التاسع عشر، وُجّهت اتهامات للإيطاليين بمحاولة استغلال آليات التجنيس لأسباب مصلحية، مما أثار تحفظات الإدارة الفرنسية، خاصة في عقد التسعينيات، حيث فُرض على البحارة الإيطاليين ملء استمارات باللغة الفرنسية — التي لم يكونوا يتقنونها غالبًا — وهو ما عزز الشعور بالتفوق الثقافي الفرنسي، وكرّس رفض منحهم "شرف" المواطنة الفرنسية، كما كانت تُصوّره الأوساط الاستعمارية.

أما المالطيون، فلم يكونوا في موقع أفضل، إذ نُظر إليهم في أوساط فرنسية عديدة بنظرة دونية تنبع من تصوّرات عن "دمائهم المختلطة" وشبههم المزعوم بالعرب أو اليهود. وقد ساهمت هذه التصورات العرقية والثقافية في تهميش المالطيين اجتماعيًا، رغم محاولاتهم الاندماج في المنظومة الاستعمارية الفرنسية عبر التعليم والعمل والتجنيس.[1]

ثالثا: العلاقات بين الأوروبيين وجماعة اليهود:

تناولنا في موضع سابق أزمة معاداة اليهود التي بلغت ذروتها في أواخر القرن التاسع عشر، مع تسليط الضوء على مواقف الإسبان وموقعهم ضمن هذا السياق، يهدف هذا العنصر إلى رسم معالم هذه العلاقة الثنائية عبر مراحل زمنية واضحة المعالم. وقد تميزت هذه العلاقة بتقلبات ملحوظة تأثرت بالسياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي سادت الجزائر في القرنين التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، لا سيما في ظل تصاعد النزعات القومية والتحولات المرتبطة بالاندماج ضمن المنظومة الاستعمارية الفرنسية.

حتى عام 1870، ظلّت العلاقات بين الإسبان واليهود في الجزائر شبه معدومة، على الرغم من الوجود التاريخي الكثيف لليهود في المنطقة، وخاصة في مدينة وهران التي تحوّلت، بحلول الاحتلال الفرنسي، إلى مركزٍ ذي أغلبية يهودية. ينحدر معظم هؤلاء اليهود من أصول سفاردية، كونهم أحفاد المطرودين من شبه الجزيرة الإيبيرية بين عامي 1492 و1496 بموجب مراسيم

(1)–Gérard Crespo, op–cit, p, p118, 119.

التهجير. ورغم مرور قرون على هذا الطرد، حافظ العديد منهم على اللغة الإسبانية كلغة تخاطب داخل الأسرة، مما يشير إلى استمرارية التأثير الحضاري الاسباني رغم القطيعة الجغرافية.[1]

شكل اليهود نسبة كبيرة من سكان الحواضر الجزائرية، حيث تعزز وجودهم عبر موجات متتالية من الهجرة اليهودية القادمة من المغرب وتونس وفرنسا. وقد احتلوا مكانة اقتصادية متميزة تركزت في قطاعات التجارة الصغيرة والمهن الحرة والحرف اليدوية،[2] مع تميزهم بمستويات تعليمية أعلى نسبياً من باقي مكونات المجتمع.[3] إلا أن هذه المكانة الاجتماعية لم تؤد إلى تفاعل حقيقي مع الجالية الإسبانية، التي تعاملت معهم بمنطق التجاهل المتبادل.

ساهم الوجود الفرنسي في تحسين أوضاع اليهود الاجتماعية، مما أتاح لهم الفرصة لترسيخ مكانتهم في الهيكل الاستعماري الجديد. ورغم هذا التحسن النسبي في أوضاعهم، ظل الاتصال بين الإسبان واليهود محدودًا حتى صدور مرسوم كريميو في عام 1870. هذا المرسوم، الذي ساوى حقوق اليهود بالمواطنين الفرنسيين، أحدث تحولًا جذريًا في التوازنات بين الجماعات الأوروبية واليهودية في الجزائر. فقد كرّس المرسوم اندماج المجتمع اليهودي في النسيج الأوروبي، مما ساعد في تحسين وضعهم في النظام الاستعماري، ولكنه في الوقت ذاته أثار استياءً واسعًا بين مختلف الفئات الاجتماعية.

أدى مرسوم كريميو إلى ما اعتُبر تمييزًا قانونيًا لصالح اليهود على حساب السكان الأصليين، بل حتى على حساب باقي الجاليات الأوروبية. فقد اعتبر العديد من الإسبان أن هذا المرسوم يمثل إجحافًا غير مبرر، مما أثر في مشاعرهم وأدى إلى شعورهم بالإهانة العميقة. هذا التفاوت في الامتيازات، الذي منحت بموجبه حقوق غير مسبوقة لليهود بعد عام 1870، فصل بشكل واضح بين اليهود والجماعات الإسلامية والأوروبية غير الفرنسية .[4]

---

(1)–Ibid, p272.

(2)–Jaun BTA Vilar, (los espanoles…), op–cit, p335.

(3)–Claude Martin, Les Israelites Algériens de 1830 à 1902, thèse doctorat ès–lettes, université de Paris, édition Herakles, 1936, p–p129– 131.

(4)–Jean Jacques Jordi, op–cit, p273.

منذ ذلك الحين، تراوحت العلاقات بين الإسبان واليهود بين التجاهل والحذر، وتعززت الصور النمطية السلبية، خاصة تجاه يهود المغرب الذين كانت علاقتهم بالإسبان أقوى مقارنة بيهود الجزائر. ومع ذلك، ظل التفاعل بين الطرفين محدودًا، نتيجة تمسّك كل جماعة بهويتها الثقافية وانغلاقها النسبي على مكوناتها الخاصة. وكما هو الحال في معظم المستعمرات، بدأت الحواجز بين المجتمعات تتلاشى تدريجيًا في المجال الاقتصادي، حيث فرضت المصالح المشتركة نوعًا من التعايش العملي، في حين ظلت الفوارق قائمة في المجال السياسي.[1]

شهدت هذه الفترة تحولاً جذرياً تمثل في تصاعد الأفكار المعادية لليهود، خاصة في أواخر القرن التاسع عشر. وقد تجسد هذا التحول في ظهور أولى الرابطات المناهضة لليهودية، التي وإن كانت بقيادة فرنسية، إلا أنها استقطبت أعضاءً فاعلين من المجتمع الإسباني. وكانت كل حادثة تقع بين الطائفتين تؤجج المشاعر العدائية وتعمق الهوة بينهما،[2] وقد أشار بعض المراقبين المعاصرين إلى أن ظاهرة معاداة اليهود تحوّلت إلى سمة مستقرة في الذهنية الإسبانية خلال تلك الحقبة.

وفي هذا السياق، أخذت الحوادث الفردية طابعًا جماعيًا من حيث أثرها على الرأي العام، وهو ما يعكس تعقيد العلاقات بين الجماعات الأوروبية المختلفة في إطار الهيكل الاستعماري الفرنسي. ومن الأمثلة الدالة على ذلك، ما وقع في مايو 1881، حين تقدم مزارع إسباني مقيم في وهران بشكوى إلى السلطات الفرنسية، كشف من خلالها عن توتر اجتماعي وديني متفاقم. فقد ذكر أنه قدم إلى المدينة قبل عامين برفقة زوجته وابنته بالتبني، التي وضعها لاحقًا في خدمة عائلة يهودية. غير أنه اكتشف لاحقًا أن العائلة تسعى إلى تزويجها من ابنهم. ورغم معارضته الشديدة لهذا الزواج، أظهرت الفتاة رضاها وتقبلها لهذا الاقتراح. وقد نسب الأب بالتبني هذا الرضا إلى "الأفكار" التي غرسها فيها أفراد العائلة اليهودية. وهذا ما دفعه إلى اتخاذ قرار بنقل الفتاة بعيدًا عن العائلة اليهودية، حيث أراد إرسلها مع والدتها إلى إسبانيا لمنع إتمام هذا الزواج المختلط. ومع ذلك، قاومت الفتاة هذا القرار وذهبت إلى حد ترك منزل مربيها، مما دفعها إلى رفض سلطة والديها بالتبني.

---

[1]-Jaun BTA Vilar, (los espanoles…), op-cit, p335.

[2] - حياة قنون، (دور ومكانة الإسبان...)، المرجع السابق، ص167.

وبعد أن رفع المزارع الشكوى إلى القنصل الإسباني، أبدى الأخير موافقته على سلوك الأب بالتبني، الذي أبدى خصالًا نبيلة من خلال رفضه الحصول على المال، وأصر على ضرورة إرسال ابنته إلى إسبانيا. بناءً على ذلك، أبلغ الممثل الإسباني وكيل الجمهورية في وهران، الذي وافق على تفعيل السلطة الأبوية على الفتاة، حيث تم نقلها بالقوة من منزل العائلة اليهودية على الرغم من مقاومتها الشديدة، ثم تم إرسالها في سفينة متوجهة إلى إسبانيا.

ومع ذلك، يطرح هذا الحادث تساؤلات حول الدوافع التي جعلت العائلة اليهودية تسعى أو توافق على هذا الاتحاد بين الشابة اليهودية والمزارع الإسباني. يُذكر أن مثل هذا الزواج، إذا تم، كان من الممكن أن ينتهك قوانين "الهالاخا"[1] اليهودية، التي تفرض قيودًا صارمة على زواج اليهود من غير اليهود. وهو ما يثير مزيدًا من التعقيد حول العلاقة بين الأفراد والجماعات في هذا السياق الاستعماري.[2]

وبعد سنوات قليلة، مثّلت قضية بن سوسان–مولينا، التي وقعت في يوليو 1889، محطة إضافية في تصاعد التوتر بين الجاليتين الإسبانية واليهودية في الجزائر، حيث تحوّلت من خلاف فردي إلى قضية ذات طابع طائفي، استُغلت إعلاميًا وسياسيًا لتعميق الشعور بالاستياء داخل الأوساط الإسبانية. وأسهمت هذه الحادثة في تعقيد العلاقات بين مكونات المجتمع الاستعماري.[3]

ومع مطلع عام 1896، ظهرت في الجزائر حركة منظمة مناهضة لليهود، شارك فيها أفراد من الجالية الإسبانية،[4] وتجلّت في تشكيل عصابات شعبية استهدفت الوجود الاقتصادي اليهودي، متهمتا اليهود بالاحتكار والمضاربة.[5] وبلغت هذه التوترات ذروتها خلال عام 1897، حيث اندلعت اضطرابات عنيفة في عمالة وهران عقب أحداث مايو، استمر أثرها لعدة أشهر. وفي عام

---

[1]-كلمة عبرية تعني السير أو الطريق، هي الشريعة اليهودية التي تضم القوانين والتشريعات الدينية التي تحكم حياة اليهود في مختلف المجالات.

[2]–Jaun BTA Vilar, (los espanoles…), op–cit, p, p336, 337.

[3]-أنظر قضية بن سوسان-مولينا. الفصل الأول، المبحث الرابع.

[4]–Jean Jacques Jordi, op–cit, p274.

[5]-Jaun BTA Vilar, (los espanoles…), op–cit, p339.

1898، وتحت تأثير تداعيات قضية درايفوس التي زلزلت الرأي العام الفرنسي، رأى خصوم النظام الاستعماري أن اللحظة قد حانت لإحداث تغيير سياسي واجتماعي جذري. وتشير تقارير القنصل الإسباني إلى أن أعمال الشغب تواصلت لأسابيع، وسط غياب جزئي للسلطات الأمنية، وأسفرت عن خسائر جسيمة لحقت بالجالية اليهودية، خاصة التجار.[1]

وتطورت الحركة إلى أزمة دامت عامين، هدفت إلى إقامة "جزائر أوروبية" مستقلة. ولم يكن غريبًا أن يكون للإسبان، وخاصة المجنسين منهم، دورٌ بارز في هذه الأحداث، حيث بلغت مشاركتهم ذروتها في أبريل 1898 خلال المظاهرات المؤيدة لريجيس، والتي تزامنت مع محاكمته. وأشارت تقارير القنصل الإسباني إلى أن المئات، بل الآلاف، من الإسبان انضموا إلى هذه التحركات، بعضهم بدافع كراهية اليهود، والبعض الآخر بدافع الفضول، وذلك في حركة شعبية عفوية دون توجيه من القنصلية.

وانتهت هذه الأزمة تدريجياً مع تحسن الأوضاع الاقتصادية، وصاحبها منح الجزائر استقلالًا ماليًا وإداريًا نسبيًا. ومع ذلك، ظلت رواسب التوتر قائمة، حيث استمرت المشاعر المعادية لليهود، حيث واجه اليهود استفزازات الفرنسيين والإسبان في مرحلة ما بعد الأزمة.[2]

وشاركت الجالية الإيطالية بدورها في تصعيد هذا التوتر، إذ قادت حملة عدائية واسعة ضد اليهود، كان من أبرز وجوهها ماركس ريجيس، الذي لعب دورًا مؤثرًا في تأجيج الخطاب المعادي لليهود في الجزائر. وقد جاء تصريح السيد مافار، المستشار العام لوهران عشية انتخاب ريجيس، معبّرًا عن هذا التوجّه، إذ قال: "ثمّة خطر كبير في منح حقوق سياسية لأشخاص لا يستحقونها"، في إشارة مباشرة إلى ريجيس. وقد شكّلت المواقف التي تبناها ريجيس وأتباعه وقودًا إضافيًا للمواقف المتطرفة، وأسهم في توتير العلاقات بين الجالية الإيطالية والطائفة اليهودية في الجزائر، لا سيما في ظلّ تصاعد الخطاب القومي الأوروبي المتشدد خلال العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر.[3]

---

[1] - أنظر أحداث مايو 1897، وقضية درايفوس. الفصل الأول، المبحث الرابع.

[2]–Jaun BTA Vilar, (los espanoles…), op–cit, p, p340, 341.

[3]–Gérard Crespo, op–cit, p131.

رابعا: الزيجات المختلطة بين الجاليات الأوروبية وباقي مكونات المجتمع الجزائري:

شكّلت الزيجات المختلطة بين الأوروبيين والسكان المحليين ظاهرة لافتة في المشهد الاجتماعي الجزائري خلال الحقبة الاستعمارية، وأسهمت في إحداث تحوّلات ديموغرافية عميقة. هذا الشكل من التداخل البشري، الذي نادراً ما نجده حتى في أقدم المستعمرات تقارباً، ساهم في نشوء شعب جديد، يحمل سمات مختلطة.[1] وقد اعتُبر الزواج بين المهاجرين الأوروبيين من جنسيات مختلفة وسيلة فعّالة لفرنسة المجتمع الأوروبي في الجزائر، انسجامًا مع خطاب استعماري بدأ ينتشر خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، يدعو إلى ولادة "عرق أوروبي جديد" يكون أكثر تكيفًا مع شروط الحياة في الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط.[2]

ورغم هذا التصور الطموح، فإن الإدارة الفرنسية لم تُولِ اهتمامًا كافيًا لتوثيق هذه الظاهرة أو تحليل أبعادها. فالإحصائيات الرسمية، وإن أشارت إلى بعض حالات الزواج بين الأوروبيين و"الأهالي" –المسلمين واليهود– إلا أنها أغفلت توثيق زيجات أفراد الجاليات الأوروبية الأخرى مع مكونات المجتمع الاستعماري، متجاهلة أيضا تحديد أصول هؤلاء الأزواج، سواء كانوا من مواليد الجزائر أو من الوافدين الجدد من أوروبا، فضلًا عن تغييبها لمعطيات تتعلق بجنسهم (ذكورًا أو إناثًا).

تكشف البيانات الرسمية للزيجات في الجزائر ما بين 1830 و1870[3] عن معطى بالغ الدلالة فيما يتعلق بالتركيبة الاجتماعية للمجتمع الاستعماري، إذ يتّضح أن الاندماج بين الأعراق الأوروبية والسكان الأصليين (من مسلمين ويهود) كان محدوداً للغاية مقارنة بنسبة الزيجات التي جرت بين الأوروبيين أنفسهم. ففي حين سُجّل ما يقارب 30 زواجاً فقط بين أوروبيين ويهود، و120

---

(1)–V. Demontès, op-cit, p211.

(2)–Guy Brunet, Kamel Kateb, Les Espagnols dans la région d'Oran au milieu du XIXE siècle. Mariage, Comportements matrimoniaux, lien familiaux et liens sociaux, Annales de démographie historique, n°1, 2018, p82.

(3) –أنظر:

-Ricoux René, op-cit, p91.

زواجاً مع مسلمين، نجد في المقابل 6881 زواجاً مختلطاً بين أوروبيين من جنسيات مختلفة، أي ما يعادل 45 ضعف الزيجات مع المكونات المحلية.[1]

ورغم هذا الرقم المرتفع نسبياً، فإن عدد الزيجات بين الأوروبيين يبقى محدوداً مقارنة بسياقهم الديموغرافي، ما يعكس نزعة واضحة إلى الانعزال الاجتماعي والتقوقع داخل حدود الجماعات القومية. غير أن هذا النمط من الانغلاق بدأ يشهد تحولاً تدريجياً مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، حيث ظهرت مؤشرات على انفتاح نسبي في العلاقات الاجتماعية، وإن ظل هذا الانفتاح محصوراً غالباً داخل الإطار الأوروبي دون أن يشمل السكان الأصليين بشكل فعلي. ويُحتمل أن يكون هذا التغير مرتبطاً بتبدلات أعمق في البنية الاجتماعية للاستعمار، من بينها تزايد أعداد الوافدين الأوروبيين، وتشكّل نُخب محلية أكثر تقبّلاً للتفاعل مع الآخر.[2]

ويُعد من أبرز الملاحظات في هذا السياق أن ما يُعرف بـ"الزيجات المختلطة" بين الأوروبيين أنفسهم – أي بين فرنسيين وإسبان وإيطاليين وغيرهم – شكّلت ظاهرة واسعة الانتشار، إذ سُجلت حوالي 14568 حالة زواج بين أجانب دون أي اختلاط بالفرنسيين أو بالسكان المحليين، وفقاً للتصنيفات الاستعمارية. إلا أن الإدارة الفرنسية لم تُعِر اهتماماً دقيقاً لتوثيق هذه العلاقات، بل أدرجتها ضمن فئة واحدة دون تمييز بين الجنسيات المختلفة. هذا الإغفال الإحصائي لا يُخفي فقط حجم التمازج الحقيقي بين الأوروبيين، بل يعكس أيضاً طبيعة المقاربة الاستعمارية التي اعتمدت تصنيفات ثنائية مبسطة (أوروبي/أهلي)، متجاهلة التعقيد الفعلي للفسيفساء السكانية التي كانت تتشكّل في الجزائر. يُظهِر هذا النقص في التوثيق كيف أسهمت السياسات الفرنسية في طمس التداخلات الثقافية والاجتماعية، حتى بين مكوناتها الأوروبية ذاتها، كجزء من آليات الهيمنة التي اعتمدت على التصنيفات العرقية والثقافية المُجرَّدة.[3]

ومن أجل الإحاطة الدقيقة بهذه الظاهرة وتسليط الضوء على أوضاع الجاليات الأوروبية في سياق الزواج المختلط، اعتمدنا منهجيةً بحثيةً شاملةً تهدف إلى تحليل تفصيلي لكل مجموعة

---

(1)–Ricoux René, op–cit, p, p91, 92.

(2)- فاتح زياني، المرجع السابق، ص195.

(3)–Ricoux René, op–cit, p, p91, 92.

قومية (فرنسية، إسبانية، إيطالية...) وطبيعة تفاعلاتها الزواجية داخل النسيج الاستعماري – سواء بين الأوروبيين أنفسهم، أو مع الفرنسيين، أو مع الأهالي–. وقد سعينا إلى توسيع نطاق البحث ليشمل مختلف مناطق البلاد، اعتماداً على الوثائق المتاحة، والتي واجهت تحدياً رئيسياً يتمثل في تركيز معظم الدراسات السابقة على منطقة جغرافية محددة، دون غيرها، بسبب صعوباتٍ معينة.

وفيما يتعلق بالتحولات الديمغرافية، فقد تميز النصف الأول من القرن الذي أعقب الغزو الفرنسي بخلل واضح في التوازن بين الجنسين لدى المستوطنين الأوروبيين، إذ طغى الحضور الذكوري على المشهد السكاني. فحتى عام 1866، كانت هناك امرأتان فقط مقابل كل ثلاثة رجال أوروبيين. ويشير المؤرخ روبار إلى أن النسبة في بدايات الاحتلال كانت تقدر بسبع نساء مقابل عشرة رجال. ويُعزى هذا الخلل إلى الطبيعة العسكرية لموجات الهجرة الأولى، إذ إن غالبية المستوطنين كانوا من الجنود العزّاب الذين قدموا دون عائلات أو زوجات، ما جعل مؤسسة الزواج في السنوات الأولى من الاستيطان أمراً نادراً وصعب التحقق.

غير أن الوضع كان مختلفاً نسبياً في ما يخص الجالية الإسبانية. فقد كانت الزيجات الإسبانية–الفرنسية شائعة منذ بدايات الاحتلال، ويُعتبر الإسبان الاستثناء في هذا السياق، إذ يشير الباحث بارال إلى أن المستعمرة الإسبانية كانت الوحيدة التي تضم، وبانتظام، عدداً من النساء يفوق عدد الرجال. فبينما كان الفرنسيون والإيطاليون يهاجرون عادة فرادى، كان الإسبان يأتون إلى الجزائر بصحبة أسرهم، أو يعملون على استقدامها لاحقاً بمجرد توفر ظروف الاستقرار. وحتى عام 1860، كانت النساء الإسبانيات يشكلن الأغلبية داخل المجتمع الأوروبي، وهو ما أثار انتباه المعاصرين من أمثال بارال، الذي لاحظ أن هذا الحضور النسوي القوي ساعد على تثبيت الإسبان بشكل خاص. كما لعبت زيجات بنات هذه الجالية مع رجال من جنسيات أوروبية أخرى دوراً مهماً في ترسيخ الاستيطان، من خلال تقليص الطابع العابر والمتنقل للسكان، وتحفيز الاستقرار الأسري داخل الفضاء الكولونيالي.[1]

وقد رُصدت أولى المؤشرات الرسمية على هذا النوع من التزاوج بين الإسبان والفرنسيين في صحيفة "Le Moniteur Algérien"، التي نشرت في أفريل 1832 خبراً عن زواج جندي فرنسي من

[1]–Jaun BTA Vilar, (los espanoles...), op–cit, p307.

مهاجرة إسبانية[1]. وعلى الرغم من أن هذا الزواج لم يكن الأول من نوعه، كما لن يكون الأخير، إلا أنه يُعدّ، أول حالة موثقة في السجلات الرسمية، ويعكس بداية ظاهرة زواجية عابرة للجنسيات ضمن المكونات الأوروبية للمجتمع الاستعماري، والتي ستتعزز في العقود اللاحقة.

ومن أجل فهم أعمق لهذه الظاهرة، استندنا في تحليلنا إلى دراسة ريكو، التي ركزت على منطقة فيليبفيل، وهي منطقة تميزت بكثافة الجاليات الإيطالية والمالطية أكثر من الإسبانية. ورغم أن هذه الدراسة تغطي فضاءً جغرافياً محدوداً، فإنها قدّمت معطيات نوعية قيّمة أُجبرنا على الأخذ بها، بالنظر إلى ندرة المصادر التي تناولت باقي مناطق الجزائر بنفس المستوى من التفصيل. وقد تبيّن أن فيليبفيل تُعدُّ نموذجاً مثالياً لتحليل أنماط الزواج المختلط، نظراً لما سُجّل فيها من معدلات تزواج بين مختلف الأعراق الأوروبية تفوق المتوسط العام لبقية التراب الجزائري. وهو ما أتاح إمكانية رصد أنماط التفاعل الاجتماعي والزواجي بين المكونات الأوروبية المختلفة، في سياقٍ تميّز بالتنافس الإثني والثقافي بين المجموعات الأوروبية.

وفي ما يلي جدول يلخص توزيع الزيجات في فيليبفيل (1854- 1878) حسب كل مجموعة عرقية، موزّعة بين الزواج الداخلي (داخل الجماعة نفسها) والزواج المختلط مع الفرنسيين:

الجدول رقم 68: توزيع الزيجات في فيليبفيل (1854- 1878)

بين	أحد الزوجين فرنسي والآخر
فرنسيون 1158	إسباني 127
إسبان 108	إيطالي 133
إيطاليون 226	مالطي 58
مالطيون 234	ألماني 108
ألمان 65	سويسري 30
سويسريون 4	يهودي محلي 3
يهود محليين 9	مسلم 4

والجدول التالي يُقدّم إحصائيات لعام 1882 بمدينة فيليبفيل:[2]

[1]–Le Moniteur Algérien, 17 Avril 1832.

الجدول رقم 69: توزيع الزيجات في فيليبفيل عام 1882

جنسية الزوج	جنسية الزوجة						
	فرنسية	إسبانية	إيطالية	مالطية	ألمانية	الباقي	المجموع
فرنسي	953	141	72	26	16	18	1226
إسباني	24	531	14	4	1	5	48
إيطالي	39	32	123	8	5	4	211
مالطي	14	8	13	65	0	2	102
ألماني	7	2	0	0	5	0	14
الباقي	7	13	2	1	0	-	23

نلاحظ من أرقام الجدولين أعلاه أن الإسبان (رجال ونساء) يُقبلون على الزواج من الفرنسيين أكثر مما يتزوجون من مواطنيهم،[1] وقد كانت المرأة الإسبانية تميل، في الغالب، إلى اختيار الزوج الفرنسي على غيره من الأوروبيين، حتى في حال تساوي المستوى الاقتصادي، بالنظر إلى ما يتمتع به الفرنسي من مكانة مهيمنة وتعليم أرفع مقارنة بالمستوطنين الأوروبيين الآخرين. وقد انتشرت هذه الزيجات المختلطة بشكل أوضح في المدن، حيث يكون الحضور الفرنسي أكثر بروزاً، مقارنة بالأرياف التي يتركز فيها باقي الأوروبيين.

ورغم أن هذا النوع من الزواج قوبل، في البداية، بشيء من الريبة داخل المجتمع الإسباني، الذي كان يشتهر سابقاً بصرامته في حماية نسائه وحرصه على عدم خلطهن بالعاهرات الأوروبيات — لدرجة أن الدفاع عن "شرف المرأة الإسبانية" كان يتم أحياناً بالسكاكين — فإن هذه السمعة تآكلت مع مرور الوقت.[2]

وينطبق الأمر ذاته على الألمان، الذين تزوجوا من الفرنسيين أكثر مما تزوجوا من مواطنيهم، وإن كان ذلك على مستوى الجنسية لا العرق، نظراً لأن معظم تلك الزيجات كانت بين ألمان من بافاريا وبادن من جهة، وألزاسيين من جهة أخرى، مما يُضعف من طابع الاختلاط "العرقي"

---

(2)–Gérard Crespo, op–cit, p102.

(1)–Ricoux René, op–cit, p94.

(2)–Jaun BTA Vilar, (los espanoles…), op–cit, p308.

الحقيقي. أما السويسريون، فقد أظهروا ميلاً واضحاً إلى الزواج من الفرنسيين، وكان هذا تقريباً هو الخيار الوحيد المفضل لديهم. في المقابل، أبدى الإيطاليون ميلاً أقل تجاه الزواج من فرنسيات، مع ميل أوضح إلى الحفاظ على الارتباط داخل إطار جماعتهم القومية. أما المالطيون، فقد كانوا الأقل انخراطاً في الزيجات المختلطة، ما يشير إلى درجة من العزلة الاجتماعية أو التماسك الداخلي للجماعة.

وتُفسَّر هذه التفضيلات الزواجية بعوامل مختلفة، والتي تقدّم بيانات معيارية لعدد الزيجات المختلطة مقابل كل 1000 زواج داخل كل جالية أوروبية.

وتُظهر البيانات[1] أنه من بين كل 1000 زواج يكون فيها الزوج فرنسيًا، فإن أكثر من نصف هذه الزيجات تتم مع فرنسيات عازبات. كما تُفضَّل الأرامل الفرنسيات على العازبات الأجنبيات، وهو ما يُعزى على الأرجح إلى ندرة الأرامل في المراحل الأولى من الاستعمار. أما في سياق الزيجات المختلطة، فقد احتلت النساء الإسبانيات المرتبة الأولى في اختيارات الأزواج الفرنسيين، على الرغم من أن عددهن كان أقل مقارنة بالإيطاليات والمالطيات. ويُفسَّر هذا الإقبال بجاذبية المرأة الإسبانية من حيث المظهر والسلوك والعادات،[2] كما يُعزّز هذا الميل عامل ديموغرافي خاص بالجالية الإسبانية في الجزائر، التي عُرفت، منذ المراحل الأولى للاستيطان، بارتفاع عدد النساء ضمنها. وقد أسهم استمرار تدفق الهجرة الإسبانية، لاسيما من الشابات اللواتي قدِمن للعمل في الخدمة المنزلية، في ترسيخ هذا الوضع، حيث كانت نسبة منهن تستقر في الجزائر وتدخل في علاقات زواج بعد فترة وجيزة من وصولهن.[3]

في المقابل، لم تحظَ الإيطاليات بنفس المستوى من الإقبال، رغم كثافتهن العددية، فيما تراجع الطلب على الزواج من المالطيات، وهو ما يُعزى إلى ما نُسب إليهن من خشونة في الطباع، وتمسّك بتقاليد دينية وُصفت في بعض الأحيان بالخرافية، فضلاً عن ضعف الاهتمام بالمظهر الخارجي مقارنة بنظيراتهن الإسبانيات.

---

(1)-أنظر Ricoux René, op-cit,.

(2)-Ricoux René, op-cit, p, p94, 95.

(3)-V. Demontès, op-cit, p228.

أما الألمانيات، فقد تزوجن في الغالب من فرنسيين من أصول ألزاسية، مما يحد من الطابع "المختلط" الفعلي لهذه الزيجات. في حين ارتبطت السويسريات، لا سيما المنحدرات من الكانتونات الناطقة بالفرنسية، برجال فرنسيين، ما يُشير إلى تأثير العامل اللغوي في تفضيلات الزواج.[1]

وقد أكّد كل من ديمونتي ودي سولير هذه الاتجاهات، من خلال البيانات التي قدّماها ضمن تحليلهما لحالات الزواج من أصل كل 100 زواج فرنسي في الجزائر، حيث جاءت النتائج متطابقة مع المعطيات الإحصائية الواردة أعلاه في منطقة فيليبفيل .ويُبرز هذا الترتيب بوضوح الدور الحاسم للوزن الديمغرافي لكل جالية في تشكيل أنماط الزواج، فيما تبدو العوامل العرقية ذات تأثير ثانوي في هذا السياق.[2]

وعندما يكون الزوج إسبانيًا، تُظهر المعطيات أن الإسبان تزوجوا من فرنسيات في 199 حالة من أصل كل 1000 زواج، وهي نسبة مرشحة للارتفاع لو أُجريت الدراسة في عمالة وهران، حيث يفوق عدد الإسبان عدد الفرنسيين.[3] ويمكن أيضًا تفسير هذه النسبة المنخفضة بعزوف الفرنسيات عن الحياة الزراعية التي تغلب على المناطق الريفية، حيث يتركز نشاط الإسبان في الأعمال الزراعية بعيدا عن المدن وجاذبيتها. ولهذا السبب، نادرًا ما كان الإسباني يتزوج من امرأة لا تنتمي إلى جنسيته. وحتى في الحالات التي تزوّج فيها من خارج الجالية، كان يُفضِّل الارتباط بنساء من أصول إسبانية فقدن جنسيتهن الرسمية، ولكنهن يبقين بنات مهاجرين إسبان.

أما بالنسبة للجنسيات الأخرى، فقد شكّلت الإيطاليات ثاني أكثر الفئات طلبًا من قبل الرجال الإسبان، تليهن المالطيات، ثم الألمانيات، اللواتي لم يُسجَّل لهن سوى حالات محدودة من الزواج مع إسبان. في حين لم تُسجَّل أي زيجات بين الإسبان والسويسريات، وهو ما يمكن تفسيره بضعف الروابط اللغوية والاجتماعية بين المجموعتين.[4]

---

(1)–Ricoux René, op–cit, p96.

(2)–V. Demontès, op–cit, p, p228, 229.

(3)–Ricoux René, op–cit, p97.

(4)–V. Demontès, op–cit, p– p230– 233.

أما في حال كان الزوج إيطاليًا، فقد تم تسجيل 188 حالة زواج من فرنسيات من أصل كل 1000 زواج، وهي نسبة تُعدّ منخفضة نسبيًا إذا ما قورنت بالحضور العددي الكبير للجالية الإيطالية في فيليبفيل. ويُظهر هذا الاتجاه أن الإيطاليين كانوا يميلون إلى الارتباط بنساء من أصول إيطالية، حتى وإن كُنّ يحملن الجنسية الفرنسية بفعل الولادة أو التجنيس.[1] ومن اللافت أن النساء الإيطاليات كنّ يتزوجن من أجانب بنسبة أعلى مقارنة بالرجال الإيطاليين.[2] كما يُسجَّل لدى الرجال الإيطاليين ميل أكبر للزواج من إسبانيات وألمانيات مقارنة بالفرنسيات، تليهن المالطيات، ثم السويسريات بنسبة أقل.[3]

أما السويسريون، فقد أظهرت الإحصائيات أن معظم زيجاتهم كانت من فرنسيات، تليهن الألمانيات، ثم الإيطاليات، وذلك بنفس معدل زواجهم من بنات جنسهم تقريبًا. وتبدو هذه التفضيلات مرتبطة بطبيعة الكانتونات التي ينحدرون منها، إذ تنعكس القربى الثقافية واللغوية مع فرنسا أو ألمانيا أو إيطاليا على اختياراتهم الزوجية.

وبالنسبة للألمان، فقد تركزت زيجاتهم بشكل رئيسي ضمن دائرتهم الإثنية، أي مع ألمانيات أخريات، ثم مع فرنسيات، خاصة من منطقة الألزاس، ما يجعل هذه الزيجات أقرب إلى الامتداد الإقليمي منها إلى الانفتاح الثقافي أو العرقي. أما المالطيات، فقد جذبن اهتمامًا نسبيًا من الرجال الألمان، بنسبة تفوق تلك التي حظيت بها الإسبانيات والإيطاليات في هذا السياق.[4]

ورغم هذه المؤشرات، فقد رأى بعض الباحثين أن متابعة وتحليل حالات الزواج المختلط لدى المالطيين، والسويسريين، والألمان، وغيرهم من الأجانب الأقل عددًا في المستعمرة، لا تكتسي أهمية كبرى من حيث النتائج العامة، نظرًا لمحدودية حجم هذه الفئات داخل البنية السكانية الكولونيالية.[5]

---

(1)–Ricoux René, op–cit, p98.

(2)–Gérard Crespo, op–cit, p103.

(3)–Ricoux René, op–cit, p98.

(4)–Ibid, p100.

(5)–V.Demontès, op–cit, p234.

ومع ذلك، فقد كانت الحكومة الفرنسية في باريس تُبدي قلقًا متزايدًا إزاء النتائج المحتملة لاندماج الأعراق الأوروبية في الجزائر، خشية أن يؤدي ظهور شعب جديد، مختلط الأصل، إلى المطالبة بالاستقلال يومًا ما. إلا أن هذا الاندماج كان يُعتبر من وجهة نظر الدولة ضروريًا، سواء لأغراض سياسية تهدف إلى موازنة الوزن الديموغرافي للسكان المحليين، أو لإضفاء طابع "أكثر موهبة" على العنصر الفرنسي، عبر انصهاره مع فئات أثبتت قدرتها على التكيف والمقاومة في بيئة متوسطية غالبًا ما كانت تُعدّ صعبة على الفرنسيين أنفسهم.[1]

أما فيما يتعلّق بمتوسط أعمار الزواج لدى الجاليات الأوروبية في الجزائر، فقد تبيّن أنه يختلف حسب الجنسية والانتماء المجتمعي. ومن أجل المقارنة الدقيقة لمعدّلات سن الزواج بين الأعراق الأوروبية المولودة في الجزائر والقادمة من بلدانها الأصلية، يُظهر الجدول التالي الفروقات المسجّلة خلال الفترة الممتدة بين 1874 و1878:[2]

ملاحظة: متوسط العمر عند الزواج لا يحتسب الأرامل والمطلقات اللاتي أعدن الزواج.

الجدول رقم 70: متوسط أعمار الزواج لدى الجاليات الأوروبية في الجزائر 1874 -1878

الجنسيات	الرجال "الجزائر"	الرجال "أوروبا"	النساء "الجزائر"	النساء "أوروبا"
الفرنسيين	26	32	19	24
الإسبان	26	32	20	31
الإيطاليين	26	30	19	22
المالطيين	23	31	18	21
الألمان	23	31	19	36
الباقي	25	31	19	28

يتضح من هذا الجدول أن متوسط أعمار الزواج لدى المولودين في الجزائر – سواء من الرجال أو النساء– كان أدنى بشكل ملحوظ من نظرائهم القادمين من أوروبا. ويُعزى ذلك غالبًا إلى عوامل التكيّف مع المناخ الاجتماعي المحلي، والاندماج المبكر في سوق العمل والزواج ضمن

[1]–Ibid, p219.

[2]- فاتح زياني، المرجع السابق، ص194.

المجتمعات المغلقة، بعكس القادمين من أوروبا الذين كانت أعمارهم عند الزواج أعلى نتيجة لطول فترة الهجرة والاستقرار، أو اختلاف العادات الاجتماعية.

يميل الإسبان عمومًا إلى الزواج المبكر، خاصة المولودين في الجزائر. أما النساء الإسبانيات المولودات في الجزائر، فقد سُجِّل لديهن متوسط عمر زواج أدنى من نظيراتهن الوافدات من إسبانيا، اللاتي تزوجن في سنّ أكبر، ربما بسبب اشتغال بعضهن في مهن هامشية كالدعارة قبل الزواج.

أما الإيطاليون، فمتوسط عمر زواج الرجال منهم بلغ نحو 30 عامًا، وهو قريب من المعدل في إيطاليا، في حين تزوجت الإيطاليات في الجزائر في سن أصغر نسبيًا (22 عامًا)، وهو ما يُميّزهن عن باقي الجنسيات الأوروبية التي عادةً ما يكون الفارق بين الجنسين أقل.

أما المالطيون، رجالا ونساء، سواء كانوا من مواليد الجزائر أو من الوافدين من مالطا، فيتّسمون بإقبالهم المبكر على الزواج، ويُظهرون المعدلات الأدنى من حيث سن الزواج بين الجاليات الأوروبية كافة. أما الألمان المولودون في الجزائر، فكانوا أكثر ميلاً للزواج المبكر من الوافدين، ما يدل على تأقلمهم مع البيئة المحلية وربما تأثرهم بالنموذج الأسري الفرنسي في الجزائر.[1]

[1]–Ricoux René, op–cit, p–p72– 75.

المبحث الرابع: الحياة الثقافية والفكرية للجاليات الأوروبية في الجزائر 1870- 1939

أولا: الصحافة وحركة النشر والتأليف لدى الجماعات الأوروبية:

في سياق التحوّلات التي شهدتها الجزائر إبّان الغزو الفرنسي، برزت الصحافة كأداة حيوية للتواصل ونقل المعرفة، وأسهمت في تشكيل الوعي الاجتماعي والثقافي داخل المجتمع المحلي. وتجدر الإشارة هنا إلى المكانة الريادية التي احتلتها الجزائر في حقل الإعلام المكتوب على مستوى المغرب العربي، حيث تُعدّ أول دولة في المنطقة تشهد ميلاد صحافة مطبوعة، وذلك في إطار الإستراتيجية الإعلامية المصاحبة للحملة الفرنسية سنة 1830.

لقد اتّبعت القوات الفرنسية النموذج النابليوني الذي طُبّق في مصر، حيث رافق الغزو العسكري نقل كامل معدات الطباعة والنشر، بما في ذلك المطابع الحديثة وفرق التحرير المتخصصة. وقد أسفر هذا الحراك عن إصدار مجموعة من النشرات الدورية والصحف، التي رغم محدودية توزيعها وقصر عمرها الزمني، شكّلت نواةً أولية للمشهد الإعلامي في المنطقة.

هذه التجربة، وإن جاءت في سياق استعماري، فقد أحدثت تحولاً جوهرياً في أدوات التواصل المجتمعي، وساهمت بشكل غير مباشر في إرساء دعائم نظام إعلامي متطور، أتاح لاحقاً مساحةً للتعبير عن التعددية الثقافية وأصبح أداةً محورية في تشكيل الرأي العام وصياغة الخطاب الوطني الجزائري.[1]

وفي إطار سعيها لترسيخ هيمنتها الثقافية، دمجت السلطات الفرنسية رجال الإعلام والثقافة ضمن الحملة العسكرية على الجزائر، إلى جانب القوات المسلحة وخبراء الاستعمار، مستخدمةً أدواتهم الفكرية كوسيلة لفرض النفوذ الفرنسي.[2] وقد أولت إدارة الاحتلال أهمية

---

[1]- توفيق صالحي، المرجع السابق، ص288.

[2]- عبد الرحمن عواطف، الصحافة العربية في الجزائر، دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية 1954- 1962، ص28.

استثنائية للصحافة، واعتبرتها الأداة الأكثر فعالية لاختراق النسيج الاجتماعي الجزائري ونشر القيم الفرنسية.[1]

وتجسيداً لهذه السياسة، أصدرت السلطات الاستعمارية أول صحيفة في الجزائر[2] تحت اسم "ليستافيت دو سيدي فرج" في 26 يونيو 1830، والتي طُبعت على متن سفينة حربية ووزعت من معسكر سيدي فرج، موجّهة بالدرجة الأولى للجنود والموظفين الفرنسيين. إلا أن عمر هذه الصحيفة كان قصيراً، حيث توقفت عن الصدور مع تغير النظام السياسي في فرنسا وانتقال السلطة من شارل العاشر إلى لويس فيليب، مما كشف حساسية المشهد الإعلامي الاستعماري للتقلبات السياسية في المركز الاستعماري.

وفي مرحلة لاحقة، وتحديداً في يناير 1832، أطلق الحاكم العام الفرنسي "دي روفيقو" جريدة "المرشد الجزائري"، التي مثلت الصحيفة الرسمية للإدارة الاستعمارية. وتميزت هذه الجريدة بكونها الأولى التي تنشر باللغة العربية في الجزائر، وإن جاءت لغتها ضعيفة ومليئة بالأخطاء، مما يعكس عدم الجدية في مخاطبة القارئ العربي، بل مجرد محاولة شكلية لاستمالة السكان المحليين. وقد سبقت "المرشد الجزائري" صحيفة "المبشر" (1847) بفترة طويلة، محتلةً بذلك موقع الريادة في مجال الصحافة العربية في ظل الاستعمار الفرنسي.[3]

وخلال الفترة الممتدة من 1830 إلى 1848، اتسمت الصحافة الجزائرية ببطء في النمو وتواضع في الحضور، وذلك نتيجة الصراعات الإدارية والتوترات السياسية،[4] فضلًا عن اشتداد وتيرة المقاومة الوطنية التي قادها كل من الأمير عبد القادر في الغرب وأحمد باي في الشرق، ما أدى إلى إرباك الإدارة الاستعمارية وعرقلة تطور القطاع الإعلامي. كما ساهم إعلان الجمهورية الثانية في

---

[1]- فاتح زياني، المرجع السابق، ص460.

[2]- عبد الرحمن عواطف، المرجع نفسه، ص25.

[3]-أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830- 1954، ج5، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ص213.

[4]–Sers Gal, la presse algérienne de 1870– 1900, Revue Africain, vo 103, année 1959, p92.

فبراير 1848 في تعقيد المشهد السياسي داخل المستعمرات، خاصة مع تصاعد مطالب الجاليات الأوروبية وتأثرها بالتحولات الحاصلة في فرنسا،[1] ما زاد من هشاشة الإطار الإعلامي القائم.

ورغم التحديات السياسية والأمنية التي وسمت العقود الأولى من الاحتلال الفرنسي للجزائر، بدأت الصحافة تُظهر مؤشرات انتعاش نسبي خلال المرحلة الليبرالية القصيرة التي أعقبت اضطرابات منتصف القرن التاسع عشر. فقد كشفت هذه الفترة عن قدرة الصحافة الاستعمارية على الصمود والتكيف رغم القيود الصارمة، وهو ما انعكس في تعدد المنشورات ومحاولات التعبير عن تنوع الآراء داخل الإطار الاستعماري. غير أنّ هذا الزخم لم يدم طويلًا، إذ جاءت الإمبراطورية الفرنسية الثانية بسياسات قمعية شددت الرقابة على الصحف، وفرضت قيودًا قانونية صارمة على حرية التعبير، ما كبح تطور المشهد الإعلامي بشكل واضح. ومع ذلك، لم تتمكن هذه الإجراءات من إسكات الأصوات المعارضة، إذ ظلت بعض الصحف تحتفظ بهامش ضئيل من الحرية.[2]

ومع إعلان الجمهورية الثالثة، دخلت الجزائر مرحلة جديدة من الانفتاح النسبي على المستوى الإعلامي، تجلى في توسّع كبير للصحافة وتعدد توجهاتها.[3] ويؤكد هذا التحول ما ذكرته الباحثة "سيرس قال (Sers Gal) "في مقالها المنشور بالمجلة الإفريقية (Revue Africaine)، حيث أشارت إلى أن عدد الصحف الصادرة في الجزائر قبيل قيام الجمهورية الثالثة بلغ نحو ثلاثين صحيفة حتى مارس 1871،[4] وهو عدد ظل ثابتًا تقريبًا لعقد كامل، رغم العقبات القانونية والرقابية التي كانت تُفرض تحت ذريعة حماية النظام العام والأخلاق العامة. هذا النمو النسبي عكس بوضوح حيوية الصحافة الاستعمارية وقدرتها على استغلال هامش الحرية المتاح بعد تراجع المقاومة المسلحة وتحسن الأوضاع الإدارية.[5]

---

[1] - عبد الرحمن عواطف، المرجع نفسه، ص28.

[2]–Sers Gal, op–cit, p92.

[3] - فاتح زياني، المرجع السابق، ص465.

[4]–Sers Gal, op–cit, p92.

[5]-سيف الإسلام الزبير، الصحافة في الجزائر، الصحافة الجزائرية في عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة 1870-1900، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص11.

وقد ساهم صدور القانون الجديد لحرية الصحافة في 29 يوليو 1881 في دفع هذا الحراك الإعلامي إلى مستوى أعلى من التطور. فقد ألغى هذا النص التشريعي شرط الضمان المالي المسبق المفروض على الصحف، ما منحها فرصة أكبر للانتشار وقلّل من العقبات المالية التي كانت تعرقل تأسيسها. وقد نصت المادة 69 من هذا القانون على تطبيقه في الجزائر، ما أتاح للصحافة الاستعمارية في المستعمرة نفس الامتيازات القانونية التي تتمتع بها نظيرتها في فرنسا، وأسهم بالتالي في تحرير المجال الإعلامي وتعزيز ديناميكيته.[1]

لم يقتصر أثر هذا التحول على البعد الإعلامي فحسب، بل امتد ليشمل الحياة السياسية للجاليات الأوروبية في الجزائر. فقد غدت الصحافة الوسيلة الأساسية التي عبّرت من خلالها هذه الجماعات عن رؤاها ومطالبها، كما شكّلت منبرًا مؤثرًا للساسة والمثقفين والمنفيين الأوروبيين. وفي هذا السياق، برزت مدن كبرى مثل الجزائر ووهران وقسنطينة كمراكز حيوية لنشاط صحفي مكثف، أُنشئت فيها العديد من الصحف الناطقة باسم الجاليات الإسبانية والإيطالية، وهو ما ساهم في بلورة مشهد إعلامي يعكس تعددية المصالح والانتماءات داخل المجتمع الاستعماري. وهكذا تحولت الصحافة إلى أداة محورية، ليس فقط لنقل الأخبار، بل أيضًا لصياغة الرأي العام الأوروبي في الجزائر وتوجيهه.[2]

ورغم النظرة الدونية التي سادت تجاه بعض فئات المهاجرين الأوروبيين، حيث وُصف الإسبان خصوصًا بالبدائية والعدوانية والأمية، نتيجة لأصولهم الاجتماعية المتواضعة، فإنهم تميزوا بتماسك اجتماعي قوي وارتباط وثيق بهويتهم الوطنية، ما جعلهم أقل عرضة للتأثر بالثقافات الأخرى. وقد أدركت الإدارة الفرنسية هذه الخصوصية، فسعت إلى استقطابهم عبر تحسين مستواهم الثقافي والتعليمي، في إطار سياسة الإدماج التي تبنتها الجمهورية الثالثة، والتي لم تبدأ في تحقيق نتائج ملموسة إلا اعتبارًا من ثمانينيات القرن التاسع عشر.[3]

---

[1]–Collot Claude, Le régime juridique de la presse musulmans algérienne (1881–1962), sommaire de la revue algérienne, 1964, 1991, p, p345, 346.

[2]- عبد الرحمن عواطف، المرجع السابق، ص، ص28، 29.

[3]–Jaun BTA Vilar, (los espanoles…),op–cit, p332.

ومع تحسن المستوى التعليمي لدى الجالية الإسبانية في الجزائر، بدأت تتشكل في صفوفها نخبة مثقفة سعت إلى إيجاد منابر للتعبير وتبادل الأفكار.[1] وقد تعزز هذا التوجه مع وصول موجات جديدة من المنفيين السياسيين والمفكرين الإسبان، الذين لجئوا إلى الجزائر عقب الحرب الكارلية (1872–1876). وقد ساهمت هذه التجربة في إحياء الشعور الوطني بينهم، ودفعهم إلى إعادة اكتشاف هويتهم الثقافية وحضارتهم الأصلية، ضمن سياق استعماري كانت فيه الهوية والانتماء محل نقاش وتفاوض دائم.[2]

إلى جانب ذلك، انضم إلى هذه النخبة فئة المتجنسين، الذين استفادوا من قانون الجنسية الصادر سنة 1889. ورغم أن هذا القانون ساهم في تعزيز اندماج الجالية الإسبانية على الصعيدين الإداري والسياسي، فإن تأثيره الثقافي ظل محدودًا، إذ تمسّك الإسبان بعاداتهم وتقاليدهم ولغتهم الأم. وفي هذا السياق، أدّت الصحافة الإسبانية دورًا محوريًا في توحيد أفراد الجالية والحفاظ على مقومات هويتهم الوطنية، من خلال توفير فضاء للتعبير وتبادل الآراء، وتعزيز الروابط الاجتماعية والثقافية بينهم.[3]

ويُعزى ازدهار الصحافة المكتوبة باللغة الإسبانية والفالنسية في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1881 و1931 إلى الدور المحوري الذي اضطلعت به النخبة المثقفة المنحدرة من أوساط الجالية الإسبانية. فقد ظهرت أولى المنشورات الصحفية باللغة الإسبانية في مطلع ثمانينيات القرن التاسع عشر، أي قبل عام من صدور قانون حرية الصحافة لسنة 1881. وقد بلغ عدد هذه المنشورات، خلال تلك الفترة، حوالي 29 إصدارًا، توزعت بين صحف يومية وأسبوعية ومجلات دورية. ومن اللافت أن اللغة الفالنسية حظيت بحضور بارز ضمن هذه العناوين، ما يدل على خصوصية لغوية داخل الجالية الإسبانية، واهتمام متزايد بالحفاظ على التنوع اللساني والثقافي في سياق استعماري متغير.

---

[1]- العربي بلعزوز، الهجرة الاسبانية إلى الجزائر وتطورها 1914-1954، مجلة عصور الجديدة، ع11، 12، جامعة وهران، الجزائر، خريف، شتاء (فيفري) 2013-2014، ص324.

[2]- حياة قنون، (الإسبان في الغرب ..)، المرجع السابق، ص145.

[3]-حياة قنون، صورة الجزائر في كتابات فرانسيسكو زفالا الصحفي الاسباني في الجزائر خلال القرن التاسع عشر، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد1، العدد01، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2009، ص96.

ورغم التراجع النسبي الذي شهدته هذه الصحافة في نهاية القرن التاسع عشر، فإنها عادت لتنشط مجددًا قبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى.[1] وبعد فترة ركود أخرى في أعقاب الحرب، شهدت الصحافة الناطقة بالإسبانية انتعاشًا ملحوظًا بفضل موجة الهجرة الجديدة التي تمثّلت في الجمهوريين الإسبان الفارين من انتصار القوميين بقيادة فرانكو عام 1939، والذين جلبوا معهم خبراتهم ومواقفهم السياسية، مما أضفى على هذه الصحافة زخمًا جديدًا ومضمونًا أكثر تنوعًا.[2]

وقد صدرت هذه العناوين الصحفية في مدن وهران، وسيدي بلعباس، والجزائر العاصمة، نظرًا للتمركز الكثيف للجالية الإسبانية في هذه المناطق، لا سيما في عمالة وهران وحي باب الواد بالعاصمة. وقد وثّق الباحث (Juan BTA Vilar) هذه التجربة الإعلامية، التي تعكس الحضور الثقافي والسياسي البارز للجالية الإسبانية في الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية، من خلال عدد من مؤلفاته ومقالاته، وعلى رأسها دراسته الموسومة بـ "الصحافة الإسبانية في الجزائر 1880-1931"، حيث قدّم فيها حصرًا تفصيليًا للعناوين المنشورة.

الجدول رقم 71: الصحافة الاسبانية في الجزائر (1880- 1931) [3]

نوع (عنوان) الصحيفة	العدد	نوع (عنوان) الصحيفة	العدد
إعلامية أو إخبارية	11	مهنية	01
ثقافية	06	رياضية	01
سياسية	05	المجموع	29
سياسية ساخرة	05		

تُظهر البيانات تصنيفًا واضحًا يعكس تنوع اهتمامات الجالية الإسبانية وتفاوت أولوياتها الإعلامية. فقد احتلت الصحف الإخبارية الصدارة من حيث العدد، بواقع إحدى عشر صحيفة، أي ما يعادل 37.93% من إجمالي المنشورات، وهو ما يعكس أولوية ملحوظة للمحتوى الإعلامي المرتبط بالأحداث الجارية. ويمكن تفسير هذا التركيز الإخباري بالظروف السياسية المضطربة التي

---

[1]–Sans auteur, (Immigrations et présence…), op-cit, 17.

[2]- العربي بلعزوز، المرجع السابق، (الهجرة الاسبانية...)، ص326.

[3]–Sans auteur, (Immigrations et présence…), op-cit, 18.

كانت تمر بها إسبانيا في تلك الحقبة، والتي دفعت أفراد الجالية إلى متابعة تطورات وطنهم الأم عن كثب.

وفي المرتبة الثانية، جاءت الصحف الثقافية بعدد ست منشورات، ما يمثل 20.69% من الإجمالي، وهو ما يدل على وجود اهتمام معتبر بالقضايا الأدبية والفكرية ضمن هذه الجالية. أما الصحف السياسية، بما في ذلك تلك التي اتخذت طابعًا ساخرًا، فقد توزعت بشكل متساوٍ تقريبًا، حيث احتوى كل نوع على خمس صحف، بنسبة 17.24% لكل منهما، وهو ما يشير إلى توازن لافت بين الطرح السياسي الجاد والتناول الساخر للواقع السياسي.

في المقابل، ظهرت الصحف المهنية والرياضية بوتيرة أقل بكثير، إذ لم يُسجَّل سوى عنوان واحد لكل منهما، بنسبة 3.45%، ما يعكس ضعف الاهتمام بهذا النوع من المواضيع داخل أوساط الجالية الإسبانية بالجزائر، مقارنةً بالأبعاد الإخبارية والثقافية والسياسية[1].

وفي الإطار ذاته، قدّم الباحث فؤاد صوافي، خلال مشاركته في الملتقى الدولي حول المصادر الإسبانية لتاريخ الجزائر، المنعقد في وهران يومي 21 و22 أبريل 1981، إحصاءً وثّق فيه 18 عنوانًا صحفيًا باللغة الإسبانية والقشتالية، محفوظة بأرشيف ولاية وهران، تعود إلى الفترة ما بين 1880 و1962. وتكتسي هذه العناوين أهمية خاصة بوصفها مصادر تاريخية أساسية تسلط الضوء على الجوانب السياسية والاجتماعية لمدينة وهران خلال الفترة الاستعمارية، كما تعكس تفاعل الجالية الإسبانية مع قضايا وطنها الأم، لا سيما خلال الاضطرابات السابقة لتأسيس الجمهورية الإسبانية الثانية، ما يُضفي على هذه الصحافة طابعًا عابرًا للحدود وهوية مزدوجة.[2]

غير أن جردًا ميدانيًا أجريناه بتاريخ 19 سبتمبر 2022 لأرشيف ولاية وهران أظهر أن عدد النسخ المتبقية من هذه الصحف لا يتجاوز ستة عناوين فقط. هذه النتيجة تبرز الفجوة الكبيرة بين العدد الأصلي الموثق من قبل صوافي قبل أكثر من 40 سنة، والنسخ المتبقية فعليًا، مما يعكس

---

[1] -قراءة وتحليل الباحث.

[2]–Fouad Soufi, La presse espagnole durant la période coloniale, Acte de séminaire international sur les sources espagnoles de l’histoire algériens, Archives nationales, numéro spécial, Oran, 20– 22 Avril 1981, p343.

التآكل الذي طال هذا الإرث الإعلامي بسبب عدة عوامل، أبرزها التلف الطبيعي للمواد الورقية، وظروف الحفظ غير الملائمة، وغياب العناية المؤسسية بهذا التراث. وتعد هذه العناوين الستة شواهد نادرة على مرحلة تاريخية بالغة الأهمية، مما يفرض ضرورة ملحة لتعزيز جهود الترميم والتوثيق الرقمي، إضافة إلى تشجيع البحث الأكاديمي لاستخلاص مضامين هذه الصحف وتحليل دلالاتها الثقافية والسياسية.[1]

وفي سياق متصل، تُعد صحيفة "**El Correo de Español**"[2] أول صحيفة أوروبية غير فرنسية تنشر في الجزائر، حيث أسسها مانويل كانيتي في 22 أبريل 1880. بدأت كجريدة سياسية تصدر مرتين أسبوعيًا (يومي الخميس والأحد)، ثم تطورت إلى صحيفة مستقلة فملكية.[3] وشهدت مرحلة تحول كبيرة تحت إدارة خوسيه ماريا مارابوتو، الذي غيّر اسمها إلى **El Correo de España** في أوت 1925، وعاد بها إلى الاستقلالية، وحوّلها إلى صحيفة يومية تحمل شعار "جريدة الصباح". واستمرت في الصدور حتى يوليو 1931، حيث يُرجح أن توقفها جاء مع إعلان الجمهورية الإسبانية.[4]

تعاقبت على إدارة الصحيفة عدة شخصيات، غير أن ذلك لم يحل دون حفاظها على استمراريتها ومواكبتها لحياة الجالية الإسبانية في الجزائر على امتداد نصف قرن من الزمن. وقد أتاح لها هذا الحضور الطويل أن تحتل موقع الصدارة بين الصحف الناطقة بالإسبانية، بل وحتى ضمن الصحافة الأوروبية الصادرة في الجزائر خلال تلك الحقبة.[5] ومما يعزّز مكانتها، أنه لا توجد صحيفة إسبانية أخرى في الجزائر يمكن مقارنتها بها من حيث مدة الصدور أو التأثير الإعلامي.[6] ومع اختفائها، طُويت صفحة بارزة من تاريخ الصحافة الإسبانية في الجزائر.

---

(1)–AWO, cp306, cp289, cp248, cp65, cp147.

2-أنظر الملحق رقم 18: واجهة الجريدة، ص431.

(3)–AWO, cp65, 1880– 1925, El Correo de Español, Jueves 22 Abril 1880.

(4) –Fouad Soufi, op– cit, p343.

(5) - حياة قنون، (دور ومكانة الإسبان...)، المرجع السابق، ص149.

(6)–Jaun BTA Vilar, (los espanoles...), op–cit, p323.

ومع ذلك، شهدت الفترة ذاتها صدور خمسة عشر عنوانًا صحفيًا آخر، تنوعت بين يومية وأسبوعية وشهرية، وتوزعت من حيث التوجهات بين الملكية والجمهورية والاشتراكية، فضلاً عن صحف غير سياسية. إلا أن أيًّا من هذه المطبوعات لم يعمّر لأكثر من سنتين، ما يعكس هشاشتها وضعف قدرتها على الاستمرارية. وتجدر الإشارة إلى أن ثلاثة من هذه العناوين لم تتجاوز مرحلة الإعلان، ولم يُعثر على أي نسخة منها في الأرشيف؛ وهي:"**La Democraci** " "**Española**" التي أُعلن عنها سنة 1889، و" **La Voz Española**" سنة 1926، و"**Atalaya**" التي ظهرت سنة 1928 بإدارة فرانسيسكو بلازا، الذي كان يشرف أيضًا على النشرة الخاصة بالغرفة الرسمية للتجارة الإسبانية[1] في وهران.[2]

إلى جانب الصحف، شهدت الساحة الإعلامية الإسبانية في الجزائر ظهور عدد من الصحف الأسبوعية واليومية التي لعبت أدواراً إعلامية متنوعة، وإن كان عمرها قصيراً نسبياً. ومن بين هذه الإصدارات تبرز"**El Noticiero**" ، التي صدرت بين سنتي 1896 و1897، وبدأت كصحيفة صباحية قبل أن تتحول إلى مسائية، وقد أولت اهتمامًا خاصًا بتغطية وقائع الحرب الكوبية الإسبانية.[3] كما صدرت صحيفة "**El Pueblo Español**"[4] عام 1905، وهي صحيفة سياسية متخصصة في الإعلانات والمراسيم والأخبار، كانت تُطبع ثلاث مرات أسبوعيًا، أيام الثلاثاء والخميس والسبت، ما يجعلها من أكثر العناوين انتظامًا.[5] أما صحيفة "**La Colonia Española**"، فقد بدأت كصحيفة أسبوعية مستقلة، قبل أن تتحول في أكتوبر 1914 إلى صحيفة شعبية، مع المحافظة على طابعها المستقل.[6]

وفي السياق ذاته، برزت صحيفة "**Eco Español**" التي صدرت بين عامي 1910 و1914 كمنبر إعلامي مستقل، يعكس رؤى الجالية الإسبانية بعيدًا عن التحالفات السياسية المباشرة.[7]

---

[1]-تأسست هذه النشرة عام 1918، استمرت حتى عام 1955، ثم خلفها نشرة معلومات حتى ديسمبر 1961.

[2]–Fouad Soufi, op– cit, p343.

[3]–Jaun BTA Vilar, (los espanoles…), op–cit, p323.

[4] -أنظر المحلق رقم 17: واجهة الجريدة، ص430.

[5]–AWO, cp 248, El Pueblo Español, 1905.

[6]–AWO, cp 147, La Colonia Española.

[7]–Jaun BTA Vilar, (los espanoles…), op–cit, p323.

وتشير بعض النسخ الأخرى إلى صدور جريدة تحمل الاسم نفسه في صيغة صباحية بتاريخ 15 ماي 1926، ما قد يدل على محاولة لإحيائها أو إصدار جديد منفصل يحمل العنوان ذاته.[1]

وإلى جانب هذا النموذج الصحفي المعتدل، ظهرت صحف قتالية ذات طابع سياسي صريح،[2] أبرزها صحيفة "**La Voz de España**"، التي تأسست سنة 1903 بمبادرة من عاملين في مجال الطباعة فقدا عملهما عقب إغلاق صحيفة "**Petit Fanal Oranais**". وقد تولّى إدارتها عدد من السياسيين الإسبان المنفيين الذين وفدوا إلى الجزائر مؤخرًا، -مثل"**Facundo Dorado**" مدير صحيفة "**La Franternidad**"- وجعلوا منها منبرًا سياسيًا ذا توجه واضح.

وقد عرفت هذه الصحيفة مسارًا تحريريًا متقلبًا؛ إذ بدأت كصحيفة يومية سياسية مستقلة، ثم تبنّت توجهًا جمهوريًا ابتداءً من عددها الأربعين، قبل أن تتحول إلى لسان حال "الاتحاد الجمهوري الإسباني" عام 1906. وقد شهدت هذه الصحيفة سلسلتين من النشر: انتهت السلسلة الأولى في 31 ماي 1907، لتنطلق السلسلة الثانية في سبتمبر 1909 تحت شعار فرعي جديد هو "صحيفة ثلاثية الإصدار للإعلام"،حيث أصبحت تصدر بانتظام أيام الأربعاء والجمعة والأحد.

هذه الصحف جميعها صدرت في وهران، مما يؤكد على حيوية المشهد الإعلامي الإسباني في المدينة، رغم التحديات الكبيرة التي واجهت استمرارية هذه الإصدارات. وتكشف هذه التجارب عن تنوع التوجهات السياسية والمضمونية بين الصحف الإسبانية في الجزائر، من الملكية إلى الجمهورية إلى المستقلة، مع محاولات متكررة للتكيف مع الظروف السياسية والمجتمعية المتغيرة.[3]

وفي هذا الإطار، صدرت في 10 يونيو 1910 صحيفة بعنوان أسبوعية "**Pro-Patrai**"، أسسها وأدارها [4] (**Francisco de Asís Cabrera**) وقد سعى مؤسسها إلى الحصول على دعم من

---

(1)–AWO, cp 306, Eco Española.

(2)–Jaun BTA Vilar, (los espanoles…), op-cit. p323.

(3)–Fouad Soufi, op- cit, p, p345, 346.

(4) -عسكري متقاعد من أليكانتي قضى سنوات في كوبا، اضطر في النهاية لوقف الصحيفة وغادر إلى مليلية.

الإدارة الاستعمارية،[1] غير أن الحاكم العام رفض ذلك بناءً على تقرير سلبي وصف فيه الصحيفة بأنها "ذات توجه حزبي"، يحمل طابعًا تقسيميًا قد يهدد وحدة المستعمرة".[2]

وبجانب الصحف السياسية، عرفت الجزائر خلال الفترة الاستعمارية صدور مطبوعات إسبانية في مجالات متنوعة، تعكس ثراء وتعدد أوجه الحياة الثقافية للجالية الإسبانية. ففي المجال الأدبي، صدرت مجلتان بارزتان[3] :"**La Vida Espanola**"[4] (1908–1910)، وهي مجلة أسبوعية باللغة القشتالية، تناولت مواضيع العلوم، الأدب، الفنون، العروض، التجارة، الصناعة، الأخبار والإعلانات، قبل أن تتحول لاحقًا إلى نصف أسبوعية حتى توقفها عام 1910؛[5] و"**El Grafico**"، التي لم يصدر منها سوى أربعة أعداد خلال سنة 1926.

أما في المجال الديني، فقد تمثلت الإصدارات في مجلة واحدة هي "**El Eslabón**"، التي صدرت بين عامي 1937 و1938. وفي المجال الرياضي، ظهرت مجلتان متخصصتان في مصارعة الثيران:[6] "**Oran Taurino**" (1907–1908)، التي غطّت أنشطة ساحات المصارعة، بالإضافة إلى المسارح والعروض الترفيهية؛[7] ومجلة "**Revista de los Toros**"، التي صدرت سنة 1956، وتُعد آخر منشور دوري ناطق بالإسبانية صدر في الجزائر إبان الحقبة الاستعمارية.[8]

كما عرف المشهد الإعلامي الإسباني بالجزائر بروز مجلات فكاهية، اتخذت شكل كتيّبات ساخرة، ذات طابع سياسي أحيانًا أو هزلي خالص. وقد اتسم بعضها بخطاب معادٍ للسامية، مثل

---

(1)–Pro–Patria, semanorio espanol de union franco–espagnola y de latina, (1910–1911).

(2)–Jaun BTA Vilar, (los espanoles…), op–cit, p323.

(3)–Fouad Soufi, op– cit, p344.

4 -أنظر الملحق رقم 16: واجهة الجريدة، ص429.

(5)–AWO, cp 289, La Vida Espanola (1909– 1910).

(6)–Fouad Soufi, op– cit, p344.

(7)–Oran Taurino, n°1, 2, 3. (Gallica)

(8)–Fouad Soufi, op– cit, p344.

"**La Arana**" و"**Carcajada**" اللتين صدرتا في وهران، و"**Domino Coisco**" التي ظهرت في الجزائر العاصمة.

وفي سياق التفاعل السياسي والثقافي مع قضايا الجالية، لعب الصحفيون المنفيون من إسبانيا دورًا محوريًا في إغناء الصحافة الناطقة بالإسبانية في الجزائر. ومن بين هؤلاء، برز اسم فرانسيسكو زافالا كأحد أبرز الوجوه وأكثرها تأثيرًا. فقد وصل إلى الجزائر سنة 1879، وسرعان ما انخرط في النشاط الثقافي والاجتماعي من خلال ترؤسه لجمعية "الصداقة الإسبانية **Sociedad de la Amistad Española**) في الجزائر العاصمة، التي كانت تنظم فعاليات ثقافية تهدف إلى تعزيز شعور العائلات الإسبانية بالانتماء والاعتزاز بهويتها[1].

وكان لسان حال الجمعية آنذاك صحيفة فرنسية- إسبانية مستقلة "**El Patuet**" –1882) (1883، وهي نشرة نصف أسبوعية، سياسية ساخرة وأدبية، وأشرف على تحريرها زافالا نفسه.[2] كما سبق له أن أصدر قبلها صحيفة "**Journal Cagoyous**" في الجزائر العاصمة، التي كُتبت أجزاء كبيرة منها باللغة القشتالية.

في عام 1883، أطلق زافالا صحيفة "**La fraternidad Obrera**" في الجزائر العاصمة، واستمرت إلى غاية 1884.[3] ثم أعاد إصدارها تحت عنوان"**La fraternidad**"[4] بين 1884 و1887، لتواصل مسارها كمنبر جمهوري يمثل الجالية الإسبانية، وكانت تصدر ثلاثة أيام في الأسبوع: الأحد، الثلاثاء والخميس. وفي عام 1887،[5] نقل زافالا الصحيفة إلى وهران، معتقدًا أن أجواء المدينة ستكون أكثر تقبّلًا لطروحه السياسية. غير أن المشروع انتهى في العام نفسه، بعد صدور قرار نفيه من الجزائر.[6]

---

(1)–Jaun BTA Vilar, (los espanoles…), op–cit, p323.

(2)–El Patuet, 1883, (25 numéro en Gallica).

(3)-حياة قنون، (دور ومكانة الإسبان...)، المرجع السابق، ص151.

(4)-أنظر الملحق رقم 15: واجهة الجريدة، ص428.

(5)–Bibliothèque National, Jo. 4980, Microfilm, La fraternidad 1887.

(6) -Jaun BTA Vilar, (los espanoles…), op–cit, p323.

برز زافالا في مقالاته كمدافع شرس عن حقوق الجالية الإسبانية المقيمة في الجزائر، إذ كثيرًا ما استحضر في كتاباته تضحيات أجداده الأوائل، معتبرًا إياها أعظم من تلك التي قدّمها الفرنسيون في الأرض الجزائرية. وقد أولى اهتمامًا بالغًا للعلاقات الاجتماعية والثقافية التي تربط الإسبان بالمجتمع الذي يعيشون فيه، مُعربًا عن مخاوفه العميقة من خطر الذوبان الثقافي وفقدان الهوية. فقد حذر مرارًا من أن الإسبان في الجزائر مهددون بفقدان لغتهم الأم نتيجة اندماجهم في بيئة اجتماعية متعددة الثقافات واللغات، وهو ما قد يؤدي، حسب رأيه، إلى انقطاعهم عن جذورهم وتقاليدهم الأصلية.

انطلاقًا من هذا التشخيص، دعا زافالا، في كثير من مقالاته، إلى التمسك بالهوية الإسبانية، خاصة من خلال العودة إلى "لغة سرفانتس" بدلاً من "لغة موليير"، أي اعتماد اللغة القشتالية بدل الفرنسية، والحفاظ على اللغة الإسبانية الكلاسيكية عوض اللهجات الإقليمية. هذا الخطاب الهوياتي، الذي كان يتقاطع في بعض أوجهه مع توجهات مناهضة لفرنسة الجالية، اعتبرته السلطات الاستعمارية الفرنسية تهديدًا مباشرا لوحدة المستعمرة، وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى اتخاذ قرار نفيه من الجزائر سنة 1887.[1]

مثّلت الصحافة الإسبانية في الجزائر انعكاسًا لتحوّل الجالية من فئة يغلب عليها الطابع العمّالي والأمية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى مجتمع أكثر وعيًا وتنظيمًا ثقافيًا. فقد ساهم تزايد حضور المنفيين السياسيين والمثقفين الإسبان في بروز نخب جديدة عملت على تأطير الجالية والدفاع عن هويتها، من خلال إنشاء جمعيات ثقافية وإطلاق صحف ناطقة بالقشتالية. وتجسّد هذا التحول في تنوع الإصدارات ما بين السياسية والأدبية والدينية والساخرة، التي لم تُعبّر فقط عن هذا الوعي الجديد، بل أسهمت في تعزيزه، وشكلت وسيلة أساسية للحفاظ على اللغة والهوية في مواجهة الهيمنة الثقافية الفرنسية.

إذا كانت الصحافة الإسبانية قد مثّلت أحد أوجه الحضور الثقافي المميز للجالية في الجزائر، فإن الجالية الإيطالية بدورها لم تتأخر في خوض غمار العمل الصحفي، وإن اختلفت سياقات نشأتها وحجمها الديموغرافي. فعبر مدن مثل سكيكدة وعنابة وقسنطينة، انبثقت صحف

[1] - حياة قنون، (دور ومكانة الإسبان...)، المرجع السابق، ص، ص151، 152.

إيطالية أواخر القرن التاسع عشر سعت إلى ترسيخ الهوية اللغوية والثقافية لمهاجري جنوب إيطاليا، في مواجهة تحديات الاندماج في النسيج الاستعماري الفرنسي.

من بين هذه التجارب المبكرة، برزت نشرة (الرابطة الإيطالية-الفرنسية: والمعلومات) **Lega Franco–Italiana** (1896- 1897) في مدينة بونة (عنابة حاليًا) بتاريخ 10 ديسمبر 1896، التي أدارها جيوفاني غاسباري، وركزت على تعزيز التعاون التجاري بين إيطاليا وفرنسا، مع تسليط الضوء على النشاطات الثقافية للجالية.

صدرت هذه النشرة مرتين أسبوعيًا (كل أحد وخميس) باللغة الإيطالية، تحت إشراف المحرِّر جيوفاني غاسباري، وكان آخر عدد معروف منها محفوظًا في المكتبة الرقمية الفرنسية (Gallica) يعود إلى 3 يناير 1897. ركَّزت النشرة بشكل أساسي على تعزيز التعاون التجاري بين إيطاليا وفرنسا، مع إيلاء اهتمام خاص بمستعمرات إيطاليا في أفريقيا، مثل إريتريا والصومال.[1] كما مثَّلت لسان حال جمعيات المستوطنين الإيطاليين في الجزائر، حيث سعت إلى توطيد الروابط بين أفراد الجالية وتلبية احتياجاتهم العملية، إلى جانب نقل أخبار النشاطات الثقافية والاقتصادية الخاصة بهم.[2]

هذه التجربة، رغم قِصَر عمرها، تُبرز الدور المزدوج الذي أدّته الصحف الإيطالية في الجزائر: فمن جهة، كانت أداة لربط المهاجرين بوطنهم الأم، ومن جهة أخرى، منصة لتعزيز مصالحهم داخل البيئة الاستعمارية الفرنسية. غير أن التحوُّل الأبرز طرأ مع صعود الفاشية في إيطاليا بقيادة موسوليني، حيث تحولت الصحافة من منبر ثقافي إلى أداة سياسية لخدمة توجهات الدولة الإيطالية.

تجسَّد هذا التحوُّل بشكل واضح مع إصدار العدد الأول من الصحيفة النصف شهرية "**Il Messaggero d'Alegri**" في 5 مارس 1928، التي أكد مديرها فريدريكو جيويلي في افتتاحيتها المكتوبة بالفرنسية، على سعيها لتوثيق العلاقة بين "القوتين المتوسطيتين" (فرنسا وإيطاليا)، مع

---

(1)–Lega Franco–Italianal: commercio e informazioni (1896– 1897), Bona. (gallica. BNF).

(2)–Jaun BTA Vilar, (los espanoles…), op–cit, p323.

الحفاظ على الروابط العاطفية للمهاجرين (كالإسبان والإيطاليين والمالطيين) مع أوطانهم الأصلية، على غرار ارتباط الكنديين الناطقين بالفرنسية بجذورهم الفرنسية.[1] غير أن هذا الخطاب لم يكن محايدًا، بل عكس بوضوح سياسة النظام الفاشي بقيادة موسوليني، الهادفة إلى منع اندماج الإيطاليين في المجتمع الفرنسي، من خلال تأكيد الانتماء القومي وتشجيعهم على الحفاظ على جنسيتهم وإنشاء مراكز ثقافية تدعم هويتهم الوطنية، بما يخدم التوجهات التوسعية للفاشية الإيطالية.

وقد كانت معظم مواد الصحيفة تُنشر باللغة الإيطالية، وتتناول أخبار شبه الجزيرة الإيطالية، بما في ذلك زيارات موسوليني، والتقارير الدبلوماسية، والمقالات العلمية، فضلًا عن تنظيم الهجرة الموسمية للصيادين نحو السواحل الجزائرية. كما خصصت الصحيفة حيّزًا منتظمًا لنشر تعليمات الأمانة العامة للفاشيين في الخارج، التي أوصت المهاجرين باحترام قوانين الدولة المستضيفة، مع التمسك بالهوية الإيطالية في الحاضر والمستقبل.

في الجانب الثقافي، أعلنت الصحيفة عن أنشطة متنوعة، مثل الحفل الموسيقي لعازف التشيللو أريغو بوفيدي في قاعة متحف نيسلر بوهران،[2] وافتتاح متحف الجزائر في فيلا عبد اللطيف في مايو 1928،[3] إضافة إلى دعوتها لإنشاء مكتبة إيطالية في الجزائر. غير أن الدور الأبرز للصحيفة تمثّل في كونها المنبر الإعلامي الرسمي للأقسام الفاشية التي بدأت في الظهور بالجزائر منذ عام 1928، والتي لا يُعتقد أنها نشأت تلقائيًا، بل يُرجّح أنها جاءت امتدادًا لحركة جمعياتية إيطالية منظمة سابقة. وقد ركزت هذه الأقسام في أنشطتها على تنظيم الاحتفالات، والعروض المسرحية، والمحاضرات، والمناسبات الرياضية، مستثمرةً الجانب الترفيهي كوسيلة فعالة لنشر وترسيخ الفكر الفاشي داخل أوساط الجالية الإيطالية.

ومع مرور الوقت، شهدت الصحيفة تطورًا ملحوظًا، فازدادت في الحجم، واعتمدت كليًا على اللغة الإيطالية بعدما كانت المقالات الفرنسية تُشكّل نحو ثلث محتواها في البداية. واتخذت

---

(1)–Il Messaggero d'Alegri, (1928– 1939), Algeri. (gallica. BNF).

(2)–Gérard Crespo, op–cit, p, p153, 154.

(3)–Il Messaggero d'Alegri, n°5, 4 Mais 1928.

هيكلية دقيقة، فخُصِّصت الصفحتان الأولى والثانية للشؤون السياسية والدعاية الفاشية، بما في ذلك أنشطة موسوليني، الاتفاقيات الدولية (مثل اتفاقيات لافال–موسوليني)، وحرب إثيوبيا. أما الثالثة والرابعة، فقد خُصِّصتا للأخبار الرياضية والإنجازات الإيطالية والاحتفالات، بينما خُصِّصت الصفحة الخامسة لأخبار الجالية الإيطالية في الجزائر، والتي اقتصرت في الغالب على الأنشطة الثقافية والمسرحيات والمحاضرات واللقاءات الرياضية والمناسبات الاجتماعية.

وابتداءً من عام 1935، بدأت الصحيفة تتبنى خطابًا أكثر تطرفًا، مشبعًا بالكراهية القومية، من خلال دعوات متكررة للحفاظ على الجنسية الإيطالية، بل والدعوة الصريحة إلى التخلي عن الجنسية الفرنسية، مع نشر تعليمات مفصلة توضّح الإجراءات المطلوبة لذلك. كما تكررت النداءات ذات الطابع العسكري، التي تستهدف تجنيد الشباب الإيطاليين المقيمين في الجزائر ممّن بلغوا سن الحادية والعشرين، في إطار سياسة تعبئة تتماشى مع التوجهات التوسعية للنظام الفاشي في روما[1].

آخر عدد معروف من صحيفة "Il Messaggero d'Alegri" تمّت معالجته من طرفنا في المكتبة الوطنية الفرنسية [2] أو في الأرشيف من قبل الباحث كريسبو، يعود إلى 22 يونيو 1939، أي قبل نحو شهرين من دخول فرنسا غمار الحرب العالمية الثانية. ولا يُعرف على وجه الدقة ما إذا كان هذا هو العدد الأخير فعلاً، أم أن الصحيفة مُنعت لاحقًا من الصدور، ولم تُحفَظ أعدادها اللاحقة ضمن أرشيف إيكس-أون-بروفانس أو غيره من الأرشيفات الفرنسية المعروفة.

ورغم الجهود الدعائية المبذولة، لم تؤثّر الجريدة تأثيرًا عميقًا في أوساط الإيطاليين بالجزائر؛ فالمعروف أن قلة فقط منهم استجابت لدعوات الفاشية للعودة إلى الوطن، بينما اندمجت الغالبية تدريجيًا في المجتمع الفرنسي. وعليه، فإن التأثير الأيديولوجي والسياسي للصحيفة ظل محدودًا. ومع ذلك، فقد ساهمت بلا شك في الحفاظ على استمرارية استخدام اللغة

(1)–Gérard Crespo, op–cit, p– p154– 157.

(2)–Il Messaggero d'Alegri, n°25, 22 Juin 1939.

الإيطالية ضمن الجالية. فمنذ عام 1934 وحتى 1938، كانت الصحيفة تصدر بالكامل باللغة الإيطالية، وهو ما مثّل مقاومة ثقافية ناعمة ضمن السياق الاستعماري الفرنسي.[1]

أما فيما يخص الصحافة الألمانية في الجزائر، فيشير دي بوديكور في عام 1860، دون تقديم تفاصيل دقيقة، إلى أن الصحافة الألمانية، رغم انتشارها الواسع نسبيًا في بعض مناطق الاستيطان الأخرى، لم تلعب دورًا مماثلًا في الجزائر.[2] وقد أبدت الإدارة الاستعمارية ترحيبها المبدئي بفكرة إصدار صحيفة أسبوعية ثنائية اللغة (فرنسية – ألمانية) في الجزائر العاصمة. ومع ذلك، لم يُسجّل عدد كافٍ من المشتركين الألمان لضمان استمرارية هذه النشرة، ما أدى بمديرها إلى طلب تحويلها إلى إصدار أحادي اللغة بالألمانية. غير أن هذا الطلب واجه عراقيل صعوبات كثيرة لتنفيذه.[3]

في المقابل، عرف مجال التأليف والنشر حضورًا أوروبيًا لافتًا في الجزائر، لا سيما من قبل الجاليات المتوسطية. وقد تميزت الجالية الإسبانية بمساهمات أدبية بارزة، حملت في طياتها تأثيرات أسلوبية وثقافية ذات جذور إيبيرية. ومن أبرز الأمثلة على ذلك، أعمال الكاتب بيدرو إسكاميا (Pedro Escamilla)، الذي نشر سنة 1881 كتابًا يحمل عنوان "La matanzas de Oran"، يتناول فيه أحداثًا مأساوية عاشتها مدينة وهران، بأسلوب يجمع بين التوثيق التاريخي والنَفَس الأدبي.

كما برز في هذا السياق الشاعر جان سيناك (Jean Senac)، وهو شاعر عسكري من أصول إسبانية وُلد في مدينة بني صاف. شكّلت أعماله الشعرية مثالًا على تلاقح الثقافات المتوسطية. من أبرز دواوينه: "L'aènement du corpoème" و"Le Mythe du Sperme–Méditerranée"، اللذان يعكسان تأمّلًا وجوديًا في الهوية المتوسطية والجسد واللغة، ضمن إطار شعري حديث ومعقّد.[4]

---

(1)–Gérard Crespo, op–cit, p, p158, 159.

(2)–Jean–Maurice Di Constanzo, op–cit, p161.

(3)–Louis De Boudicour, op–cit, p, p219, 220.

(4)–Mechernene Faiza, op– cit, p, p15, 16.

وعلى الصعيد الزراعي، ألّف أحد المالطيين كتابًا بعنوان "دليل مزارع الكروم الجزائري" نُشر في الجزائر عام **1886**، وقد أصبح مرجعًا مهماً لدى المزارعين آنذاك في تطوير زراعة الكروم.[1] أما في المجال الأدبي، فقد لمع اسم الكاتبة إيزابيل إبرهاردت، ذات الأصول السويسرية الروسية، التي استقرّت في الجنوب الوهراني وخلّفت بعد وفاتها عددًا من الكراسات والملاحظات والمخطوطات. وقد عُثر على هذه الوثائق في أنقاض منزلها بعد وفاتها من قِبل الضابط ليوتي، الذي قام بتسليمها إلى الكاتب فيكتور باروكند والذي تولى لاحقًا تحرير جزء من أعمالها ونشرها[2].

ثانيا: المدرسة كوسيلة للإدماج الثقافي: أوضاع تعليم الجاليات الأوروبية في الجزائر:

أولت الإدارة الفرنسية اهتمامًا بالغًا بقطاع التعليم، إدراكًا لدور المدرسة والمعلم في ترسيخ القيم والهوية الفرنسية، ونشر الفكر الاستعماري بين المواليد الجدد أبناء الجاليات الأوروبية. وقد اعتمدت سياسة مزدوجة: فمن جهة، سعت إلى تقليص نفوذ المدارس المسيحية تمهيدًا لإقصائها، خشية تأثير التعليم الديني على مشروع علمنة المدرسة؛ ومن جهة أخرى، ركزت على نشر التعليم الفرنسي لتكوين نخبة مفرنسة تتبنى الأيديولوجيا الاستعمارية وتدافع عنها.[3]

شهدت نهاية القرن التاسع عشر في الجزائر تحولاً جوهرياً في دور المدرسة، خاصة مع صعود الجمهورية الفرنسية الثالثة وإصلاحاتها التعليمية الجذرية. فقد شكلت قوانين جول فيري، التي فرضت التعليم الابتدائي المجاني في 16 يونيو 1881، وجعلته إلزاميا وإجباريا في 28 مارس 1882، إطاراً قانونياً لفرنسة المجتمع الاستعماري. واستهدف هذا المشروع بشكل رئيسي دمج المهاجرين الأوروبيين وترسيخ الولاء لفرنسا. وبالرغم من اعتبار هذا المشروع التعليمي ضرورة حتمية لضمان ولاء المستوطنين ودمجهم، إلا أن نجاحه لم يكن مضموناً على أرض الواقع، نظراً

---

[1]-Jean-Maurice Di Constanz, op-cit, p 143.

[2]-مسعودة يحياوي مرابط، المجتمع المسلم والجماعات الأوروبية في جزائر القرن العشرين، حقائق وإيديولوجيات وأساطير ونمطيات، المجلد الأول، تر: محمد المعراجي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص369.

[3]- فاتح زياني، المرجع السابق، ص388.

لانتشار الأمية الواسع بين صفوف المهاجرين الأوروبيين أنفسهم، مما شكل تحدياً كبيراً أمام تنفيذ سياسة الإلزام التعليمي وتحقيق أهدافها المعلنة.[1]

وفي هذا السياق، بدأ إقبال الشباب الإسبان على المدارس الفرنسية يظهر بشكل ملحوظ منذ أوائل خمسينيات القرن التاسع عشر، في وقت كانت فيه المؤسسات التعليمية المتوفرة في الجزائر قليلة وتخضع لإشراف رجال الدين. وغالبًا ما ينسب إلى أن للعائلات الإسبانية دورًا بارزًا في انتشارر التعليم، خصوصًا في مدينة وهران، حيث كان التعليم الابتدائي مجانيًا ومتاحًا للجميع.

وقد فُسر هذا الإقبال الكبير بخصائص المجتمع الإسباني المهاجر، الذي كان يعاني في غالبيته من الفقر والأمية، مما دفعه إلى اغتنام الفرصة لإلحاق أبنائه بالمدارس الفرنسية. وكان الدافع الأساسي وراء هذه الرغبة التعليمية هو إدراك المهاجرين لأهمية إتقان اللغة الفرنسية باعتبارها أداةً ضرورية لتحقيق الاندماج الاجتماعي والحراك الاقتصادي والنجاح في المستعمرة.

وتُظهر الإحصائيات المتوفرة لدينا بشأن أعداد التلاميذ الإسبان المسجلين في المدارس الفرنسية ضمن عمالة وهران صورة أكثر وضوحًا لهذا التوجه. فوفقًا لمعطيات سنة 1889 الصادرة عن ولاية وهران، إلى:[2]

الجدول رقم 72: أعداد التلاميذ الإسبان المسجلين في المدارس الفرنسية ضمن عمالة وهران 1889

	بنون	بنات	المجموع
الفرنسيون	9638	8766	18404
الإسبان	9723	9515	19238

نلاحظ من خلال الأرقام أن عدد التلاميذ الإسبان يفوق قليلاً عدد التلاميذ الفرنسيين، وهو ما يُفسَّر بكون الجالية الإسبانية في عمالة وهران كانت أكثر عددًا من الجالية الفرنسية. غير أن هذا التفوق العددي يعكس في الواقع الحجم السكاني الأكبر للجالية الإسبانية، وليس بالضرورة

(1)–Gérard Crespo, op–cit, p142.

(2)–statistique de 1889 de la préfecture d'Oran, In Jordi, op–cit, p255.

إقبالاً نسبياً أعلى على التعليم. فبالرغم من أن معدل الالتحاق بالمدارس كان أعلى نسبيًا لدى الفرنسيين، فإن الإسبان لم يكونوا بمعزل عن سياسة التعليم الإجباري، بل أظهروا تجاوبًا واضحًا معها، ما يعكس وعيهم بأهمية التعليم في تحقيق الاندماج والارتقاء الاجتماعي.

أما بالنسبة للتعليم الثانوي، فقد أحصت عمالة وهران سنة 1904 عدد التلاميذ الإسبان الملتحقين بهذا المستوى التعليمي، وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم 73: عدد التلاميذ الإسبان بالنسبة للتعليم الثانوي في عمالة وهران سنة 1904

	بنون	بنات	المجموع
الفرنسيون	970	278	1248
الإسبان	29	15	44

عند مقارنة الإحصاءين، نلاحظ تغيرًا جذريًا في المسار التعليمي للتلاميذ الإسبان، يتجلى في انقطاع حاد عند نهاية المرحلة الابتدائية، عادة في سن الثانية عشرة. ويُعزى هذا الانقطاع إلى عاملين رئيسيين: أولاً، كون التعليم الثانوي مدفوع التكاليف، ما جعله غير متاح لمعظم العائلات الإسبانية الفقيرة، وكذلك العائلات الفرنسية حديثة التجنيس؛ وثانياً، الضغط الاقتصادي الذي دفع بالأطفال إلى الالتحاق المبكر بسوق العمل، إما كمساعدين لآبائهم أو عبر التوجه إلى تعلم حرفة. وهكذا، كشفت هذه الظاهرة عن التناقض الجوهري في السياسة التعليمية الاستعمارية: فبينما استُخدم التعليم الابتدائي كأداة لفرنسة الفئات الأوروبية المهمشة، أحكمت إغلاق باب التعليم الثانوي أمامهم كامتياز طبقي، مُكرِّسةً دور التعليم في ترسيخ الهرمية الاجتماعية لا في تحقيق الحراك المنشود.

وعلى الرغم من غياب إحصائيات دقيقة بشأن التحصيل الدراسي للإسبان في الجزائر، تشير البيانات المتاحة إلى ندرة التحاق التلميذات الإسبانيات بالمدارس الإعدادية. ويرجع هذه الفجوة التعليمية إلى عوامل متعددة، أهمها ضرورة اقتصار تعليم الفتاة على الحد الأدنى من التعليم (مستوى الدروس المتوسطة) استعدادًا لدورها المستقبلي في تربية الأطفال، بالإضافة إلى الأعراف الاجتماعية السائدة التي تُفضل ألا تتجاوز مؤهلات المرأة التعليمية مستوى زوجها، خشية أن يؤثر ذلك على فرصها في الزواج.

وقد شكّل التحاق الطفل الإسباني، سواء كان مهاجرًا أو متجنسًا، بالمدرسة الفرنسية تحوّلًا جوهريًا في موقعه داخل الأسرة والمجتمع المحلي. فقد غدا يمثل همزة وصل بين ثقافتين متوازيتين - الفرنسية والإسبانية - ما منحه دورًا رمزيًا كمترجم وناقل للقيم الجديدة، ومكانة اعتبارية داخل الخلية العائلية، لا سيما في ظل أمّية عدد كبير من الآباء وجهلهم بالثقافة الفرنسية. بهذا المعنى، لم تكن المدرسة مجرّد فضاء تعليمي، بل أداة فعّالة في مشروع الفرنسة، حيث تجاوز دورها حدود التلقين اللغوي إلى ترسيخ رموز الهوية الفرنسية في وجدان الطفل: جغرافيتها، تاريخها، ومكانتها الرمزية. وقد ولّدت هذه التجربة مشاعر إعجاب وانتماء إلى فرنسا، في مفارقةٍ تعكس انقطاعه عن جذوره؛ إذ ينتمي غالب هؤلاء التلاميذ إلى عائلات أمية تفتقر لأدنى معرفة بثقافة بلدهم الأم.[1]

في هذا السياق، عبّر القنصل الإسباني في الجزائر، دي أغيلار، سنة 1925، عن انتقاده الصريح للنظام التعليمي الفرنسي في الجزائر، معتبرًا إياه آلية لغرس صورة مثالية لفرنسا في أذهان الناشئة، مقابل تقديم بلدهم الأصلي - إسبانيا- بشكل مسيء ومُهين. وقد دفعت هذه السياسة التربوية بعدد من ممثلي الجالية الإسبانية إلى المطالبة بإنشاء مدارس خاصة بهم تحفظ الخصوصية الثقافية واللغوية لأبنائهم، غير أن السلطات الفرنسية رفضت هذه المطالب، متمسكة بما عُرف بـ"رفض الاستثناء الثقافي". من أبرز تلك المحاولات الفاشلة، مبادرة النائب فرانسيس رودريغيز، الذي اقترح في مايو 1920 فتح مدرسة إسبانية خاصة في مدينة وهران، غير أن المشروع لم يُكتب له النجاح.[2]

لم يكن مشروع الإدماج الثقافي الذي انتهجته السلطات الاستعمارية في الجزائر محصورًا في المؤسسات التعليمية فحسب، بل امتد ليشمل الخدمة العسكرية التي تحولت إلى أداة فعّالة في عملية الفرنسة. إذ عملت المؤسسة العسكرية على محو الأمية في صفوف المجندين الإسبان، عبر تلقينهم أساسيات القراءة والكتابة باللغة الفرنسية، وذلك في إطار مشروع متكامل يهدف إلى تعزيز اندماجهم في المنظومة الجمهورية.[3] وتشير الإحصائيات إلى تراجع ملحوظ في نسب الأمية في

---

[1]–Jean Jacques Jordi, op–cit, p–p255– 257.

[2]–Alfred Salinas, op– it, p285.

[3]- حياة قنون، (دور ومكانة الاسبان...)، المرجع السابق، ص164.

صفوف المتجنسين بحلول عام 1900، مما يعكس أثر المدرسة والجيش معًا في إعادة تشكيل الهوية الثقافية لهؤلاء الأفراد، وتحويلهم إلى رعايا فرنسيين.[1]

وفي إطار السياسات الثقافية الموجّهة نحو صهر الجاليات الأوروبية في قالب الهوية الفرنسية، برزت المدرسة والخدمة العسكرية كوسيلتين أساسيتين لفرض النموذج الثقافي المهيمن. وبينما خضع الإسبان إلى مسار إدماج تدريجي، اتسم بالتقبل والتكيف، سعى الإيطاليون إلى رسم مسار مغاير، يوازن بين مقتضيات الاندماج ورغبة في الحفاظ على التمايز الثقافي. فقد أبدى الإيطاليون اهتمامًا ملموسا بالتعليم، مدفوعة أحيانًا بدعم من الحكومة الإيطالية، كما تجلى ذلك في دعمها لإنشاء أول مدرسة إيطالية في تونس عام 1870، ما شكّل مرجعًا ألهم محاولات مماثلة داخل الجزائر. ففي العام نفسه، بادرت مجموعة من الإيطاليين في مدينة القالة، بدفع من نائب القنصل، إلى تأسيس مدرسة خاصة بالجالية، إلا أن هذه المبادرة لم تُكتب لها الاستمرارية بسبب عدة عراقيل، في مقدّمتها الوضع الاقتصادي المتردي للمستعمرة، وربما بدرجة أكبر، غياب معلمين مؤهلين.[2] وتُعدّ هذه المحاولة الجهد الجاد الوحيد المعروف للإيطاليين في هذا المجال بالجزائر، بينما حظي نظرائهم في تونس بفرص أفضل.

في مقابل ذلك، كثّفت الإدارة الفرنسية جهودها لدمج أبناء الجالية الإيطالية ضمن المنظومة التربوية الفرنسية، فاستُقبلوا في المدارس العمومية إلى جانب الأطفال الفرنسيين.[3] ورغم غياب إحصاءات دقيقة تُمكّن من تحديد عدد التلاميذ الإيطاليين داخل هذه المؤسسات، فإن المعطيات المتوفرة تُظهر حرصًا واضحًا على استيعاب المهاجرين من شبه الجزيرة الإيطالية عبر آلية التعليم.[4]

لكن، كما هو الحال لدى الإسبان، غالبًا ما كان المسار التعليمي لأبناء الجالية الإيطالية يتوقف عند سن الثانية عشرة، حيث تُفضل العائلات توجيه أبنائها نحو التكوين المهني، معتبرة أن الطفل قد اكتسب ما يكفي من التعليم الأساسي. وهكذا، التحق العديد من الأطفال الإيطاليين

---

(1)–Jean Jacques Jordi, op–cit, p257.

(2)–Gérard Crespo, op–cit, p142.

(3)–Gaston Loth, op–cit, p447.

(4)–Gérard Crespo, op–cit, p142.

بمهن تقليدية كالبناء، والنجارة، وصيد الأسماك، يتعلّمونها على يد الآباء أو الأقارب. وبحلول سنة 1908، أنشأت السلطات مدارس بحرية ابتدائية في بعض المناطق الساحلية لتعليم أبناء الصيادين، تتبعها دورات تدريبية مهنية تُعِدّهم للعمل في الميناء والصناعات المرتبطة بالبحر.

وقد نتج عن هذا المسار التربوي والتأهيلي تكوين جيل من الإيطاليين الجزائريين الذين باتوا يجسّدون حالة من التداخل الثقافي، إذ تراجعت صلتهم بالثقافة الأم، دون أن تنقطع تمامًا، واندمجوا تدريجيًا في الحياة الثقافية الفرنسية، مع احتفاظهم ببعض التقاليد والعادات الموروثة، لكن في إطار هجين يعكس واقع التعايش والاندماج القسري في ظل المشروع الاستعماري الفرنسي.[1]

كما شهدت الجالية المالطية في الجزائر مسارًا مماثلًا لمسار جاليات أخرى فيما يتعلق بسياسات الفرنسة، حيث خضعت لعملية اندماج ثقافي ممنهجة، كان للمدرسة الفرنسية، ولا سيما الدينية منها، دور محوري فيها. وقد أسهم هذا المسار في انقطاع الأجيال اللاحقة تدريجيًا عن اللغة المالطية، سواء على مستوى الفهم أو الاستخدام اليومي. ففي سعيهم للاندماج في المجتمع المحلي، بادر المهاجرون المالطيون إلى تسجيل أبنائهم في المدارس الفرنسية، ما سرّع من وتيرة التحول اللغوي والثقافي داخل الأسر المالطية. ومع تعاقب الأجيال، تلاشت تدريجيًا مظاهر الارتباط باللسان المالطي، ولم يبق من الروابط الثقافية مع الوطن الأم سوى بعض الزيارات المتفرقة إلى مالطا ذات طابع ديني أو اجتماعي، أو استقبال وفود كنسية وأهلية وافدة منها، بما يرمز إلى استمرار خيط رفيع من التواصل الرمزي مع الجذور الأصلية.

لقد شكّلت المدرسة الفرنسية بوتقة مركزية لسياسات الانصهار الثقافي التي انتهجتها الجمهورية الثالثة في الجزائر، بل يمكن القول إنها كانت أكثر فاعلية هناك منها في فرنسا نفسها، بالنظر إلى الطابع الاستعماري الذي جعل من المدرسة أداة لصياغة هويات جديدة وفق النموذج الجمهوري الفرنسي. وفي هذا السياق، يقدّم مسار لوران بوبا مثالاً دالًا على نجاح مشروع الفرنسة الثقافية: فهذا الابن لأبوين مهاجرين، والمولود في مالطا، تمكن من تجاوز الإطار العائلي التقليدي، ليتحوّل إلى معلم، ثم مدير مدرسة، وأخيرًا كاتب مرموق داخل الفضاء الثقافي الفرنسي بالجزائر.

---

[1]–Claude Llinares, Danielle Lima–Boutin, op–cit, p16.

وتشكّل حالته نموذجًا لما عرفته العديد من العائلات المالطية، التي اندمجت تدريجيًا في المجتمع الاستعماري الفرنسي، من خلال المؤسسة التعليمية، مع فقدان تدريجي للغة ولهجة الأجداد، لصالح لغة الجمهورية ومبادئها.[1]

غير أن هذا المسار لم يكن عامًا لكل الجاليات الأوروبية. فقد مثّلت الجالية الألمانية استثناءً بارزًا في الحقل التربوي، بما أبدته من حرص ملحوظ على صون هويتها الثقافية والدينية، خاصة من خلال التعليم الديني الذي تولّاه رجال الدين والجنود داخل مؤسسات تعليمية ألمانية. وفي هذا الإطار، يذكر الباحث دي كنستانز أن الأطفال الألمان من مختلف الطوائف كانوا يُجمَعون في المدرسة الأبرشية لتعلّم اللغة الفرنسية، ما يشير إلى محاولة الموازنة بين الحفاظ على الانتماء الثقافي الأصلي والانخراط في لغة الإدارة الاستعمارية.

ففي مدينة بونة (عنابة)، التحق الأطفال الألمان الكاثوليك إما بالمدرسة البروتستانتية أو بمدرسة «إخوة العقيدة المسيحية» ، ما يعكس مرونة نسبية في التنظيم التربوي على أساس الانتماء الديني. ومن الأمثلة اللافتة، ما حدث عام 1853، حين استقر عدد من الكاثوليك الألمان بوادي توتا وطلبوا من السلطات إرسال كاهن يسوعي ألماني لتدريس الأطفال. وفي مدينة ستيديا، أنشأ الألمان مدرسة عام 1847، قام على إدارتها الملازم مونشلر، بمساعدة عريف وجندي يتقنان الألمانية والفرنسية، لتعليم نحو خمسين تلميذًا دون سن الثانية عشرة، وهي السن التي غالبًا ما ينقطع فيها التلاميذ عن الدراسة، كما هو الحال لدى باقي الجاليات. ورغم هذا الانقطاع المبكر، ظلّت اللغة الألمانية حاضرة داخل المجتمع الألماني الاستعماري، إلا أن الوعي بضرورة إتقان اللغة الفرنسية باعتبارها وسيلة للترقي الاجتماعي والاندماج كان واضحًا. وقد استفاد الجيل الثاني من هذه المقاربة الثنائية.[2]

وبالمجمل، تباينت أوضاع الجاليات الأوروبية ثقافيًا: فقد اندمج المالطيون بشكل شبه كامل وتخلّوا عن لغتهم الأصلية، بينما تبنّى الإسبان النموذج الفرنسي تدريجيًا مع الاحتفاظ ببعض الخصوصيات. أما الإيطاليون، فسعوا إلى التوازن بين الهوية الأصلية ومتطلبات الاندماج، لكن

---

[1]–Marc Donato, (L'émigration Maltais…), op–cit, p183.

[2]–Jean–Maurice Di Constanzo, op–cit, p, p160, 161.

محاولاتهم كانت محدودة التأثير. في المقابل، تميّز الألمان بتمسّك أكبر بثقافتهم ولغتهم، مع وعي بأهمية الفرنسية للاندماج. وتعكس هذه الحالات مسارات ثقافية متعددة، بين الانصهار والمقاومة، في ظل سياسة الفرنسة الاستعمارية.

المبحث الخامس: الحياة الدينية للجماعات الأوروبية في الجزائر: معالم الهوية: (المذاهب، الطقوس، الأعياد):

في هذا السياق، ظلّ الدين يشكّل أحد أبرز معالم الهوية الثقافية للجالية الإسبانية في الجزائر. فقد كان الإيمان الكاثوليكي متجذرًا بعمق في أوساط المهاجرين، يشكل ركيزة أساسية في حياتهم الجماعية. ومع ذلك، لم يكن التدين محصورًا فقط في الالتزام بالطقوس الرسمية للكنيسة، بل اقترن في كثير من الأحيان بممارسات شعبية وخرافية تعكس الموروث الثقافي القادم من شبه الجزيرة الإيبيرية، حيث تختلط العقيدة بالمعتقدات القديمة والرموز السحرية.

وكانت الأعياد الدينية والاحتفالات الكنسية تُقام في أيام العطل الرسمية، ويتعامل معها المجتمع الإسباني في الجزائر على أنها لحظات مركزية في تقويمه السنوي. أما يوم الأحد، فقد اعتُبر يومًا مقدسًا للراحة والعبادة، يرفض العمل فيه حتى أفقر العمال. في هذا اليوم، يرتدي الناس أجمل ما لديهم من ملابس، ليس فقط بدافع الالتزام الديني، بل كذلك كنوع من الاستعراض الاجتماعي. إذ كانت مكانة العائلة تُقاس جزئيًا بالمظهر الخارجي لأفرادها خلال حضورهم لقداس الأحد، مما جعل من هذا اليوم ساحة لعرض الاحترام والهيبة داخل المجتمع الإسباني المحلي.[1]

وقد لخّص دي بوديكور هذه الظاهرة بدقة في كتابه الاستعمار في الجزائر، حين كتب أن "الكبرياء الإسباني يحتاج إلى التحرر من عبودية العمل اليومي، ولو ليوم واحد في الأسبوع". ورأى أن هذا التوقف لا ينبع فقط من التدين، بل يعكس احترامًا عميقًا للكرامة الشخصية وثقافة تثمّن الراحة والعلاقات الاجتماعية. وأضاف أن الإسباني "يحترم الأعياد التي لم تعد تُحترم في فرنسا، ويهتم أكثر بالتقاليد المحفوظة في إسبانيا منها بالوصايا المسيحية الأكثر صرامة". وهكذا أصبح يوم

[1]–Jean Jacques Jordi, op–cit, p, p243, 244.

الأحد في نظر العامل الإسباني الفقير يومًا للحرية والكرامة، لا مجرد استراحة دينية، بل فسحة لتأكيد الذات والانتماء الاجتماعي، بغض النظر عن درجة تدينه.[1]

كانت الأعياد الدينية تُحدد إيقاع الحياة العائلية للإسبان في الجزائر، وتشكل مناسبة بارزة لتجديد الروابط العائلية والاجتماعية. ومن بين هذه المناسبات، لا يضاهي يوم الاثنين الذي يلي عيد الفصح (Pâques) أي عيد آخر في شعبيته ورمزيته، لا سيما في مدينة وهران، حيث كان يُحتفل به بطابع احتفالي صاخب يجمع بين الدين والفرح الجماعي.[2]

وقد وصف الكاتب لورين، الذي حضر احتفالات عيد الفصح في وهران خلال أوائل القرن العشرين، المشهد بحيوية لافتة، قائلاً: "في الأسبوع الذي يسبق العيد، تبدو المطابخ والشقق مهملة، ولكن الخيّاطات ومصممات الأزياء يعملن دون كلل. الآباء والأطفال يستحمّون استعدادًا للحدث. وعند بزوغ الفجر، تتسابق العائلات للاستيلاء على وسائل النقل، حتى بالقوة أحيانًا، للانطلاق نحو وجهاتهم الاحتفالية، على طول طرق المرسى الكبير وسانتا كروز. طوال اليوم، يتراقص الناس على أنغام الجيتارات، يصرخ الأطفال فرحًا، ويضحك الكبار بملء قلوبهم." [3]

اتسمت الكاثوليكية في الجزائر، خلال القرن التاسع عشر، بصبغة إسبانية واضحة، تعود جذورها إلى الحقبة الإسبانية السابقة. ومع الغزو الفرنسي للجزائر عام 1830، بدأت تتشكل نواة كاثوليكية ذات طابع إيبيري قوي، إذ كان رجال الدين الإسبان من أوائل الوافدين المنفيين من شبه الجزيرة الإيبيرية، نتيجة الاضطرابات السياسية والدينية التي شهدتها إسبانيا. هؤلاء الكهنة المنفيون لعبوا دورًا أساسيًا في دعم رجال الدين المحليين، والمساهمة في تنظيم الحياة الروحية في المناطق الغربية.

في وهران، وجد الفرنسيون عند دخولهم المدينة كاهنًا إسبانيًا يُدعى جيرفاسيو مانوس (Gervasio Manoso)، الذي كان قد عمل سابقًا في فداء الأسرى، قبل أن يُكرّس حياته للكهنوت.

---

(1)–Louis De Boudicour, op–cit, p174.

(2) -حياة قنون، (دور ومكانة الإسبان...)، المرجع السابق، ص155.

(3)–Jean Jacques Jordi, op–cit, p, p249, 251.

عاش مانوسو أكثر من أربعين عامًا في الجزائر،[1] وخصّص جهوده للعمل التبشيري بين أفراد الجالية الإسبانية، من خلال كنيسة القنصلية الإسبانية، قبل أن يتوفى في وهران عام 1850، تاركًا وراءه إرثًا روحيًا مؤثرًا.[2]

في الأيام الأولى للاحتلال، اضطلعت كنيسة القنصلية الإسبانية بوظائف الكنيسة الرعوية، وكانت المركز الروحي للكاثوليك الإسبان. وفي وهران تحديدًا، نشطت الرعية الكاثوليكية في البداية من خلال الدير الإسباني القديم "سانتا تيريزا"، ثم في كنيسة "سانتا ماريا"، وكلاهما ظلّا تحت إشراف إسباني مباشر. ووفقًا لما ورد في تقارير القنصلية، كان المجتمع الكاثوليكي الصغير، والمكوَّن في معظمه من الإسبان، يحصل على خدمات كاهن كتالوني.[3]

وفي وقت لاحق، وصل إلى المدينة الأب دوريبه (Daurier) ، لمساعدة الكاهن الإسباني ماس (Mass)، وساهما معًا في وضع اللبنات الأولى لما سيُصبح لاحقًا أبرشية وهران الفرنسية، مما شكّل بداية لمرحلة جديدة من التنظيم الكنسي، تُركّز على إدماج الإسبان والفرنسيين ضمن منظومة دينية واحدة، مع الحفاظ على الخصوصيات الثقافية لكل جماعة.

وأحد أبرز الشواهد على الطابع الإسباني العميق للكاثوليكية في وهران يتمثل في بناء كنيسة "سانتا كروز" عام 1849، وذلك خلال تفشي وباء الكوليرا في المدينة. ففي مواجهة هذا الخطر الداهم، لجأ الإسبان إلى العذراء مريم، التي اعتادوا أن يتضرعوا إليها تحت لقب "Nuestra Dama de Salud"(سيدة الصحة)، متوسلين الشفاء والعناية الإلهية. [4]

ومع اتساع موجات الهجرة الإسبانية خلال ستينيات القرن التاسع عشر، بدأت تتعزز شبكة الإكليروس[5] الكاثوليكي في وهران. فقد وصل إلى المدينة نحو عشرة من القساوسة والرهبان اليسوعيين، كثير منهم خريجو معاهد دينية إسبانية مرموقة. غادر بعض هؤلاء الكهنة إسبانيا

---

(1)–Jaun BTA Vilar, (los espanoles en la argelia…), op–cit, p, p325, 326.

(2)–Jean Jacques Jordi, op–cit, p243.

(3)–Jaun BTA Vilar, (los espanoles…), op–cit, p326.

(4)–Jean Jacques Jordi, op–cit, p244.

(5) -رجال الدين (الكهنة والقساوسة).

سرًا، هربًا من القيود الصارمة التي فرضتها الحكومات الليبرالية على رجال الدين، واختاروا الجزائر ملاذًا مؤقتًا لنيل الرسامة والانخراط في العمل الكنسي.

ورغم أن الغالبية منهم لم تكن تنوي الاستقرار الدائم في الجزائر، فقد لعبوا دورًا مهمًا في تعزيز الحياة الروحية والثقافية للجالية الأوروبية، من خلال الوعظ، والتعليم الديني، وتنظيم المناسبات والطقوس الدينية، خاصة في وهران التي كانت تضم نسبة مرتفعة من الكاثوليك مقارنة ببقية البلاد.[1]

وكان للتوتر بين الكنيسة والدولة خلال الجمهورية الثالثة أثر بالغ في وهران، خاصة بسبب الوجود القوي للكاثوليك الإسبان فيها. وقد ظهرت آثار "التجديد الكاثوليكي" بشكل واضح في هذه المنطقة، مقارنة بالمناطق الأخرى مثل الجزائر العاصمة أو قسنطينة. ففي المناطق الوسطى والشرقية، كانت الممارسات الدينية في تراجع ملحوظ، باستثناء القرى التي يقطنها المهاجرون من مايوركا في منطقة الجزائر، الذين أبدوا تدينًا كبيرًا. كان هؤلاء يطالبون بمزيد من التسهيلات لإقامة الشعائر الدينية، فعلى سبيل المثال، في حسين داي، كانت الكنائس البعيدة عنهم في العاصمة سببًا في مطالبتهم ببناء كنيسة محلية. ورغم عدم تلبية السلطات لمطالبهم، إلا أن إحداهن، إسبانية الأصل، وضعت مصلّى خاصًا تحت تصرف المستوطنين لحين بناء كنيسة.

وبسبب ضعف رجال الدين في تلك الفترة، بدأ يظهر تأثير المجموعات الدينية الوطنية، حيث برزت اللامبالاة الدينية لدى العديد من الفرنسيين، مما شكل أحد العوامل التي ساهمت في انقسام المستوطنين، وخصوصًا بين الإسبان والإيطاليين. وقد أدى هذا إلى مقاومة الاندماج التام مع المجتمع الفرنسي، حيث كانت اللغة والتقاليد الدينية سببًا رئيسيًا في تكريس هذه الفجوة.[2]

أمام التوترات اللغوية والدينية داخل الكنيسة الكاثوليكية في الجزائر، سعى بعض الأساقفة إلى احتواء الانقسامات من خلال إنشاء إكليريكيات (مدارس دينية لتكوين الكهنة) موالية تتبع الخط الرسمي للكنيسة الفرنسية. من بين أبرز هذه المبادرات كان معهد وهران الإكليريكي،

---

(1)–Ibid, p244.

(2)–Jaun BTA Vilar, (los espanoles...), op–cit, p, p327, 328.

الذي ساهم في تأسيسه أسقف وهران "كالو (Callot) "في يناير 1870، بهدف تكوين كهنة قادرين على خدمة الجالية الكاثوليكية.[1]

وفي هذا الإطار، تم تقليص استخدام القشتالية في المنابر الكنسية تدريجيًا، وتم نقل الكهنة الإسبان إلى الأبرشيات الفرنسية، والعكس، في محاولة لدمج الطوائف اللغوية والدينية في جسد كنسي واحد. غير أن هذه السياسات اصطدمت بإرث من التسامح اللغوي والتنوع الثقافي الذي دافع عنه الكاردينال شارل لافيجري، مؤسس الكنيسة الكاثوليكية في الجزائر الحديثة، والذي كان قد أنشأ في عام **1869** معهدًا خاصًا باسم "آباء القلب الطاهر"، لتعليم الكاثوليك الإسبان باللغة القشتالية واحترام تقاليدهم الدينية والثقافية.[2]

على صعيد آخر، لم الجزائر تكن حكرا على الكاثوليكية وحدها، إذ شهدت منذ الأيام الأولى للاحتلال الفرنسي نشوء طائفة بروتستانتية صغيرة، تألفت من مهاجرين من أصول أوروبية متعددة. وقد تمركزت هذه الطائفة أساسًا في عمالة الجزائر، وبدأت الكنيسة البروتستانتية الأنجليكانية منذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر ببذل جهود كبيرة لتقديم الرعاية الروحية لمعتنقيها، إضافة إلى شن حملات تبشيرية نشطة لجذب الكاثوليك غير الممارسين.

في وهران، بدأت الأنشطة التبشيرية البروتستانتية في الفترة نفسها، خصوصًا على يد مبشرين قدموا من جبل طارق. إلا أن هذه الجهود لم تثمر بشكل ملموس، كما يشهد على ذلك القس ديفاري (De Varry) الذي زار وهران في أربعينيات القرن التاسع عشر، وصرح بأن الإصلاح الديني لم يحقق أي تقدم في المدينة بسبب العدد الكبير من الإسبان الكاثوليك المعروفين بتدينهم الشديد.

وفي منتصف ستينيات القرن التاسع عشر، شهدت الجزائر حدثًا لافتًا، حين تحول أحد رعايا لافيجري إلى المذهب البروتستانتي، وجذب معه حوالي 600 من أتباعه، وجميعهم من الإسبان. وقد فسرت هذه الظاهرة بأنها نتيجة سطحية التعليم الديني الكاثوليكي، الذي لم يكن كافيًا لتحصين المؤمنين ضد الحملات التبشيرية المنافسة.

---

(1)–Jean Jacques Jordi, op–cit, p244.

(2)–Jaun BTA Vilar, (los espanoles…), op–cit, p328.

تحولت وهران لاحقًا إلى ملاذ آمن للمبشرين البروتستانت المضطهدين في إسبانيا، وخاصة في ظل النزاعات الدينية التي عصفت بإسبانيا خلال القرن التاسع عشر. وكان من بين هؤلاء القس ميغيل تريغو(Miguel Trigo) ، الذي استقر في وهران وواصل عمله التبشيري بنشاط داخل الجالية الإسبانية. كما برز اسم فرانسيسكو دي بول (Francisco de Paula) ، وهو من أبرز الشخصيات التبشيرية البروتستانتية في الجزائر، ومؤسس ما يُعرف بـ"الكنيسة الإسبانية الإصلاحية"، التي سعت إلى إنشاء بديل ديني عصري داخل الجالية الإسبانية في شمال إفريقيا.

وللتعرّف على ملامح الحياة الدينية للجالية الإيطالية في الجزائر، يمكن أخذ عيّنة دالة من بين أبرز عناصرها الاجتماعية: فقد سجّل ج. إسكيه مظاهر التقوى التي طبعت سلوك الصيادين الإيطاليين، المنضوين في أخويات[1] دينية نشطة، مثل أخوية القديس ساكريمان، والقديس بيير، والقديس ميشيل، والقديس سيرو.

كانت أخوية القديس ميشيل تضمّ الصيادين القادمين من جزيرتي إيشيا وبروتشيدا، والذين كانوا يزاولون ما يُعرف بـ"مهن الصيد الصغيرة. وقد قام الصيادون المنحدرون من بروتشيدا بطلب تمثال خاص للقديس ميشيل، صُنع في نابولي من الفضة، مغطّى بعباءة نحاسية، ومثبّت على قاعدة برونزية. وبعد وصوله إلى الجزائر عام 1874، وُضع التمثال أولًا في كنيسة "السيدة الإفريقية"، ثم نُقل لاحقًا إلى كاتدرائية الجزائر حيث ظلّ رمزًا دينيًا هامًا للجالية.[2]

أما أخوية القديس بيير، فقد ضمّت بين أعضائها "Les Cétarèses"[3] ، وهم صيادو أسماك، استعملوا تقنيات تقليدية مثل تقنية الإضاءة الليلية لجذب الأسماك، المعروفة باسم "Lamporo". وكان أعضاء هذه الأخوية يحتفلون بعيد القديس بيير في 29 يونيو من كل عام، من

---

[1] -كان يطلق على أعضاء الأخويات اسم "Fratielli"، وهي تحريف لكلمة "Fratelli" التي تعني "إخوة" باللغة الإيطالية.

–Gérard Crespo, op–cit, p105.

[2]–Ibid, p, p104, 105.

[3]-مجموعة من الصيادين الإيطاليين الذين هاجروا من بلدة سيتارا الواقعة في خليج نابولي بجنوب إيطاليا.

خلال مواكب دينية وطقوس شعائرية خاصّة، تؤكّد على عمق التديّن الشعبي، والارتباط الرمزي بين مهنتهم وهويتهم الثقافية والدينية.[1]

أما "Les Tourèses"، وهم الصيادون القادمون من منطقتي توري دل غريكو وتوري أنونزياتا، والمتخصصون في الصيد بشباك الجر، فقد كرّسوا عباداتهم لـ"سيدة الصعود، المعروفة شعبيًا باسم "عيد انتقال مريم العذراء إلى السماء". وتُجسَّد هذه العبادة من خلال تمثال ثقيل الوزن، مزيَّن بعناية وفخامة، يُحمل على أكتاف الصيادين في موكب ديني مهيب يُقام كل عام في 15 أغسطس، حيث يُطاف بالتمثال داخل كاتدرائية الجزائر وسط أجواء احتفالية تعبّر عن تقوى الجماعة وتعلّقها الرمزي بمريم العذراء، باعتبارها الحامية الروحية للصيادين.

وفي مدينتي القالة وبونة، كان يُوضَع تمثال العذراء على متن قارب الصيد الأكثر تزيينًا، بعد أن يحمله الصيادون في موكب يطوف أرجاء المدينة وسط الهتافات. ثم تتبعه قوارب صيد أخرى، برفقة الكاهن، نحو عرض البحر، حيث تُلقى أكاليل الزهور وباقاتها تكريمًا لأرواح الراحلين من البحارة.

أما في فيليبفيل، فكان الحجاج المكفوفون المتطوعون ينظّمون موكبًا خاصًا يوم 13 ديسمبر، تكريمًا للقديسة لوسيا. وقد كانت التراتيل تتعالى وسط أجواء يلفّها بريق الشموع وزينة الأزهار، في طقس تعبدي حاشد، يتوسّلون فيه شفاعة القديسة الحامية للبصر.[2]

وقد وصف أحد الرحّالة هذا الحماس الديني المفرط للإيطاليين بأنه أقرب إلى "عقلية خرافية" منه إلى إيمان ديني حقيقي. إذ لم يكن التديّن، بالمعنى العميق للكلمة، سمةً عامة لدى سكان الجزائر الأوروبيين؛ فقد كان بين صفوفهم عدد غير قليل من المتحررين فكريًا أو غير المبالين بالكنيسة. ومع ذلك، فإن الطقوس الدينية كانت تستعاد بقوة في لحظات المحنة، حيث يلجأ

---

[1]–Claude Llinares, Danielle Lima–Boutin, op–cit, p14.

[2]–Gérard Crespo, op–cit, p, p105, 106.

كثيرون إلى السيدة الإفريقية عند المرض أو الشدّة، ويقدّمون لها النذور، في تعبير عن تديّن شعبي متذبذب، يتجلى في اللحظات الحرجة أكثر من كونه ممارسة يومية منتظمة.[1]

في المقابل، برزت الخصوصية الدينية كأحد أبرز سمات الهوية المالطية في الجزائر. فقد ظهر المالطيون، رجالًا ونساءً، وكأنهم لا يجدون راحتهم الحقيقية إلا في حضور القداس خلال أيام العطل، حيث يحرصون على التجمع حول المائدة المقدسة في مشهد من التقوى التي شبّهها بعض المراقبين بتقوى المسيحيين الأوائل. هذا التدين الشعبي، البسيط والصادق، كان ملمحًا ثابتًا في حياتهم اليومية، ويتجلّى بوضوح داخل بيوتهم ومحالّهم، حيث توضع صورة العذراء مريم مضاءة بمصابيح لا تنطفئ ليلًا.[2] وفي كل مساء، تجثو العائلة مجتمعة أمام هذه الصورة المقدسة، يتناول الجميع الماء المقدس، ثم يشرعون في تلاوة الصلوات والتراتيل، في طقس يختتم به يومهم ولا يأتي النوم إلا بعد تقديم الشكر للخالق.

أما في حال زيارة أحد الكهنة، فيسارع المالطيون لتزيين مصلياتهم الصغيرة وإضاءتها، ويطلبون منه بركة تشمل ليس فقط بيوتهم، بل حتى قطعان ماشيتهم، في ما يعكس اندماجًا بين التدين المسيحي والحس الشعبي الريفي. وقد عبّر العديد من أفراد الجالية عن حاجتهم الماسّة للدعم الروحي، لا سيما في ظل ضعف تواصلهم مع قساوسة الحكومة الذين نادرًا ما كانوا يتقنون لغتهم. ولولا بعض الرهبان المتحمسين الذين جابوا البلاد كمرسلين، لبقي الكثير منهم بلا رعاية دينية حقيقية. والمثير أن الوعظ في الكنائس المالطية كان يُشبه إلى حد كبير الأسلوب الإيطالي، بينما كانت العلاقات الاجتماعية اليومية للمالطيين تحمل طابعًا عربيًا واضحًا، في تعبير حيّ عن ذلك التداخل الثقافي المعقّد الذي ميّز تجربتهم في الجزائر الاستعمارية.[3]

أما الألمان والسويسريون، فقد عكس حضورهم نمطًا مغايرًا من الاندماج الثقافي، متأثرًا بخلفياتهم البروتستانتية، خاصة اللوثرية والكالفينية، التي منحت وجودهم طابعًا مميزًا داخل الفضاء الكولونيالي. وقد مثّل هذا التنوع امتدادًا للمشهد الديني المعقّد في بلدانهم الأصلية؛ حيث

---

(1)–Claude Llinares, Danielle Lima-Boutin, op-cit, p14.

(2)–Marc Donato, (L'émigration Maltais…), op-cit, p172.

(3)–Louis De Boudicour, op-cit, p, p181, 182.

سادت اللوثرية في شمال وشرق ألمانيا، فيما انتشرت الكالفينية في الجنوب ومنطقة الراين، مقابل استمرارية الكاثوليكية في الغرب والجنوب. أما سويسرا، فشهدت غالبية بروتستانتية طفيفة على حساب الكاثوليك. وقد حمل هذا التعدد في الجزائر تعبيرات اجتماعية واضحة، أبرزها استخدام السكان المحليين لكلمة "السويسي" للإشارة إلى البروتستانت، في انعكاس لهويتهم المميزة.

ومنذ البدايات الأولى للاحتلال الفرنسي، برز نشاط المبشّرين البروتستانت، الذين سعوا إلى بناء مؤسسات دينية وتعليمية تخدم جماعاتهم. ففي عام 1832،[1] وصل المبشّر كريستيان إيوالد[2] ليجد ما يقارب أربعة آلاف بروتستانتي – معظمهم من الألمان – دون كنيسة أو قس أو مدرسة. وقد اضطر إلى استئجار منزل حوّله إلى كنيسة ومركز للتعليم باللغتين الألمانية والفرنسية. غير أن حساسية الوضع الديني المحلي، وخشية الإدارة الاستعمارية من إثارة التوتر مع المسلمين واليهود، دفعت السلطات إلى تقييد أنشطته، مما أدى إلى مغادرته بعد عام.

رغم ذلك، لم يتوقف المسعى البروتستانتي، إذ حصلت الجماعة على معبد في شارع البلوط سنة 1834، وتوالى بعده إرسال القساوسة، بينهم نابليون روسيل، وبومان، إلى أن استقر التنظيم مع وصول القس[3] السويسري جان فرانسوا سوتير[4]سنة 1837، الذي قام بتنظيم كنيسة العاصمة، ثم امتد نشاطه ليشمل بقية مناطق الجزائر. ومن ثمّ، أُنشئت مؤسسات تعليمية مخصصة لأبناء الجالية، منها مدرسة للأطفال الناطقين باللغة الألمانية سنة 1847، ثم روضة أطفال عام 1863.

---

[1]–Jean–Maurice Di Constanzo, op–cit, p156.

[2] -مبشر من أصل يهودي، ولد عام 1801 في بافاريا في قرية قرب بامبرغ. بعد تحوله للمسيحية، التحق بمدرسة إرسالية بازل حيث تعمد، ثم درس في جامعة إرلنغن، ثم في كلية لندن. ينظر:

–Jean–Maurice Di Constanzo, op–cit, p156.

[3]–Ibid, op–cit, p, p156, 157.

[4]-ولد في جنيف عام 1791، والد أحد مؤسسي شركة سطيف الجنيفية، بعد حصوله على الجنسية الفرنسية عام 1816، خدم 21 عاما في مارسيليا حيث اكتسب سمعة. عين قسا للبروتستانت في الجزائر 1837-1847.ينظر:

–Ibid, p, p157.

وتماشياً مع الخصوصيات المذهبية، أُجبر البروتستانت في الجزائر على التعايش ضمن نظام ديني تعددي، حيث جرى تقاسم أماكن العبادة والمقابر بين اللوثريين والكالفينيين، بل وبين المتحدثين بالألمانية بوجه عام. هذا التعايش الإجباري، وإن عكس نوعًا من التكيف، لم يكن يخلو من التوتر، خاصة عندما كانت الخلافات الطائفية تُترجم إلى نزاعات تتجاوز الطابع الروحي.

وللحد من هذه التوترات، شجّعت الحكومة الفرنسية على إنشاء مصليات مستقلة، فافتُتح أولها في دالي إبراهيم سنة 1842 بإشراف الكنيسة اللوثرية في ستراسبورغ، وتبعها مصلى وهران بنفس النموذج. وفي عام 1859، أُقرت سياسة توحيد الكنائس تحت مجلس كنسي مشترك مقره العاصمة، يمثل مختلف الرعايا البروتستانت في الجزائر.

ومع مطلع أربعينيات القرن التاسع عشر، شهدت البنية الدينية للبروتستانت في الجزائر تطورًا ملموسًا، تمثّل في تحوّل المصليات المؤقتة إلى كنائس مستقرة ومكتملة البنية، لا سيما في المدن التي عرفت استقرارًا نسبياً للجاليات الألمانية والسويسرية. ومن أبرز هذه المدن: وهران (1842)، فيليبفيل (1845)، البليدة (1849)، بونة (1850)، قسنطينة وعين آرنات (1853)، قالمة ومستغانم (1858)، بجاية (1871)، بوفاريك ومعسكر (1875)، وسيدي بلعباس (1898). هذا الانتشار يعكس ليس فقط تطور البنية الدينية، بل أيضًا الترسخ التدريجي لثقافة بروتستانتية أوروبية ذات طابع خاص داخل المجتمع الكولونيالي الجزائري.[1]

في السياق ذاته، يحتل عيد الفصح لدى البروتستانت مكانة رمزية أكبر من عيد الميلاد، إذ يُحتفى به باستخدام رموز ذات دلالات خاصة مثل الزهور التي ترمز إلى النقاء والبعث، والبيض الملوّن والأرنب، وهما رمزان شعبيان يرتبطان بالحياة والخصوبة، ويعكسان طابعًا احتفاليًا ذا أبعاد غير دينية. بالمقابل، ظلّ عيد القديس نيكولا، المحتفى به في 6 ديسمبر، تقليدًا محصورًا ضمن الأوساط الكاثوليكية للجاليات الألمانية والسويسرية وكذلك الألزاسيين واللورينيين، حيث يُكافَأ الأطفال المطيعون، في حين يُعاقَب المشاغبون من قبل شخصية خرافية تُدعى "هانس تراب". ومن اللافت أن هذا البُعد الرمزي لعيد القديس نيكولا تجسد مؤسسيًا عندما تبنّى[2] جاكوب دينر[3]،

(1)–Jean–Maurice Di Constanzo, op–cit, p, p157, 158.

(2)–Ibid, p154.

رئيس مجلس إدارة الأبرشية الكاثوليكية في وهران بعد سنة 1861، اعتبار القديس نيكولا (سانتا كلوز) شفيعًا رسميًا لأبرشية لورميل (وهران).

ومن مظاهر تميز الثقافة البروتستانتية خلال أعياد الميلاد أيضًا، عادة الإكليل المصنوع من نباتات دائمة خضرة ومزين بأربع شموع، يرمز إلى الأسابيع الأربعة التي تسبق عيد الميلاد، وإلى أربعة آلاف سنة من الانتظار بحسب الرمزية المسيحية التقليدية. ويُعدّ هذا الإكليل من الممارسات البروتستانتية التي حافظت على حضورها في البيئات الأوروبية الناطقة بالألمانية، حتى ضمن المستعمرات. ويُضاف إلى ذلك رمز شجرة الميلاد، ذات الأصل الجرماني والبروتستانتي، والتي بدت غريبة عن البيئة المتوسطية، إلا أنها بدأت تجد موطئ قدم لها في الجزائر مع مرور الوقت. ووفقًا لما أورده مارسيل كليسر، فإن إحدى جدّاته السويسريات يُرجّح أنها كانت أول من أدخل عادة تزيين شجرة الميلاد إلى فيليبفيل أواخر عشرينيات القرن العشرين. وبالنظر إلى البيئة النباتية المحلية، كان يُستعاض في أحيان كثيرة عن الشجرة الأوروبية التقليدية بأشجار من الصنوبر الحلبي أو الأرز.

إلى جانب أعياد الميلاد، حرص البروتستانت على إحياء عيدين آخرين مهمين؛ أحدهما ذو طابع ديني، والآخر احتفالي شعبي. يتمثل الأول في "عيد القربان" الذي يُحتفل به بعد 15 يوما من عيد العنصرة[1]، والذي، كما هو الحال في الألزاس، يُعد مناسبة بالغة الأهمية في الثقافة البروتستانتية، تُقام خلالها مواكب مزيّنة بالزهور والألوان، وتُرافقها تراتيل جماعية. أما المناسبة الثانية، فهي ليلة القديس سيلفستر، حيث يُطلق الرجال الأعيرة النارية في الهواء احتفاءً بالعام الجديد، بينما تقوم النساء بتحضير كعكات الكوغلف (Kouglofs)، في استعادة لطقوس منزلية تقليدية تعبّر عن الانتماء الثقافي للفضاء الجرماني.

---

[3]-(1827- 1902)، المولود والمعمد في نيديربيرشايد في راينلاند البروسية، ترأس مجلس إدارة الأبرشسة الكاثوليكية في ورهران. ينظر:

-Jean-Maurice Di Constanzo, op-cit, p155.

[1]-يقع عيد العنصرة في اليوم الخمسين بعد عيد الفصح، لإحياء الروح القدس على التلاميذ، وبداية انبثاق الكنيسة. ينظر:

-Ibid, p155.

وهكذا، عند وصولهم إلى الجزائر، لم يُفاجأ البروتستانت الألمان والسويسريون، ولا الكاثوليك القادمون من جنوب أوروبا – والمتشبّعون بثقافة فولكلورية وشعبية – بطبيعة الممارسات الدينية ذات الطابع الشرقي أو اللاتيني. وحدهم الكاثوليك القادمون من الأوساط الألمانية والسويسرية هم من عبّروا عن شعور بالاغتراب، نتيجة تباين في أنماط التدين وخصوصيات التعبير الطقسي، بين ما اعتادوه في بيئاتهم الأصلية.[1]

[1]–Ibid, op–cit, p155.

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة التي تناولت أوضاع الجاليات الأجنبية في الجزائر عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة (1870- 1939)، يتجلى بوضوح أن التواجد الأجنبي لم يكن مجرد ظاهرة ديمغرافية عابرة، بل كان أداة استعمارية فاعلة في هندسة المجتمع الجزائري وفق رؤية هرمية قائمة على التمييز. وقد أفضى البحث إلى جملة من النتائج التي يمكن عرضها على النحو الآتي:

-كانت الجزائر خلال الفترة الاستعمارية الممتدة من 1830 إلى 1939 وجهة رئيسية للهجرة الأوروبية، حيث تضافرت عوامل اقتصادية، سياسية، واستيطانية لتعزيز هذا التدفق البشري. وقد قادت فرنسا هذه الديناميكية من خلال تبنّي سياسات استيطانية ممنهجة هدفت إلى "فرنسة" البلاد عبر استقدام فئات واسعة من الطبقات الأوروبية الفقيرة، خصوصًا من جنوب إيطاليا، إسبانيا، ومالطة، التي كانت ترزح تحت وطأة البطالة، وتدهور الأوضاع الزراعية، والأزمات الاقتصادية المتكررة. كما ساهمت الاضطرابات السياسية في أوروبا – مثل الحروب الأهلية والاضطهاد الديني – في تسريع الهجرة، حيث حوَّل المهاجرون الجزائرَ إلى ملاذٍ بديل لتحسين ظروفهم المعيشية وتحقيق الاستقرار.

-شكّل السكان الأوروبيون غير الفرنسيين تكتلات إثنية واضحة، تميزت بأصولها الجغرافية والثقافية المتنوعة. فقد تصدّرت الجالية الإسبانية هذه التكتلات من حيث العدد، قادمة أساساً من مناطق أليكانتي، مورسيا وألميريا، واستقرت بكثافة في الغرب الجزائري، حيث أنشأ أفرادها أحياء خاصة بهم حافظت على طابعها اللغوي والثقافي. أما الإيطاليون، القادمون من سردينيا، صقلية، وليفورنو، فقد تركزوا بشكل رئيسي في شرق البلاد. إلى جانبهم، شكّل المالطيون كتلة سكانية ذات حضور لافت، خصوصاً في عنابة وقسنطينة. كما استقرت أعداد محدودة من الألمان والسويسريين، وتركزوا في مستعمرات زراعية نموذجية في نواحي قسنطينة وسطيف، قبل أن يتقلص وجودهم مع تصاعد الشكوك الفرنسية خلال الحرب العالمية الأولى. وبرز كذلك عنصر بشري مميز تمثل في الألزاسيين واللورينيين، الذين لجؤوا إلى الجزائر بعد ضم منطقتهم إلى ألمانيا عام 1871، وشكّلوا نواة فلاحية استعمارية مدعومة من السلطات الفرنسية. وأسهم هذا التنوع الإثني في خلق فسيفساء أوروبية داخل الجزائر، كان لها دور فعّال في تشكيل البنية السكانية للمجتمع الاستعمار.

-قامت الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر بمحاولات متعددة لتعمير البلاد عبر استقدام جماعات متنوعة مثل الزنوج، والصينيين، والايرلنديين، بالإضافة إلى الطلبات الكثيفة التي كانت تصلها من الأرمن وسكان جزيرة كريت غيرهم. إلا أن معظم هذه المشاريع فشلت لأسباب عدة؛ فقد اصطدمت

هذه المبادرات بواقع ديمغرافي واجتماعي معقد، إضافة إلى نقص الدعم الكافي من الإدارة الاستعمارية، فضلاً عن صعوبات أمنية واقتصادية حالت دون استقرار هذه الفئات. كما واجه المستوطنون القادمون في إطار هذه المشاريع تحديات في التأقلم مع الظروف المناخية، مما أدى إلى تراجع أغلب هذه المحاولات قبل أن تحقق أهدافها المرجوة.

-تطورت البنية الديمغرافية للأوروبيين غير الفرنسيين في الجزائر بين 1830 و1939 بتأثير موجات هجرة متفاوتة من إسبانيا، إيطاليا، ومالطا، حيث برز الإسبان خاصة في غرب البلاد كأكبر جالية عددا، تلتها الجالية الإيطالية ثم المالطية. وقد نتج هذا التفاوت العددي عن اختلاف دوافع الهجرة وظروف الاستقرار في الجزائر. ومع تعاقب الأجيال، تحولت هذه الجاليات من مهاجرين مؤقتين إلى مستوطنين دائمين، خصوصا بعد قانون 1889. ورغم اختلاف أحجامها ومواقعها الجغرافية، ساهمت هذه الجاليات في رسم ملامح المشهد السكاني الاستعماري.

-مثل قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة لحظة مفصلية في مسار انخراط الجاليات الأوروبية في المؤسسات السياسية المحلية بالجزائر، حيث أسهم تبني مبادئ المواطنة والمساواة في فتح المجال أمام هذه الجاليات للمشاركة الفعلية في الحياة العامة، خصوصا بعد صدور قانون 1889. وقد مكن هذا التحول آلاف الإسبان الإيطاليين والمالطيين من دخول الجسم الانتخابي والمجالس المنتخبة، ما أعاد تشكيل الخريطة السياسية في عدد من المدن الكبرى، خاصة في الغرب الجزائري. غير أن هذا الانخراط الواسع أثار حفيظة الفرنسيين "الأصليين"، الذين رأوا في صعود المجنسين تهديدا لهيمنتهم، مما أدى إلى بروز توترات وصراعات انتخابية داخل المجتمع الاستعماري، عكست حدود مشروع الانصهار الجمهوري في سياق استعماري غير متكافئ. كما أن بعض هذه الجاليات، وخصوصا الإسبانية منها، تبنت مواقف معادية للسامية، انعكست في الخطاب السياسي والصحفي في الاستقطابات الانتخابية، مما زاد من هشاشة النسيج الاجتماعي الأوروبي بالجزائر.

-أما على الصعيد العسكري، فقد شكل تأسيس الفيلق الأجنبي في الجزائر سنة 1831 ردا مباشرا على حاجة فرنسا إلى قوة عسكرية داعم لمشروعهما الاستعماري، دون الاعتماد الكلي على جنودها الوطنيين. وقد ساهمت دوافع متعددة في استقطاب مجندين أجانب، مثل البطالة، والاضطرابات السياسية في بلدانهم الأصلية، الرغبة في تحسين أضاعهم الاجتماعية. تميزت مشاركة الإسبان، الإيطاليين، المالطيين، السويسريين بحضور لافت داخل صفوف الفيلق، حيث مثلت الخدمة العسكرية

لهم وسيلة للاندماج ضمن النظام الاستعماري، ومصعدا اجتماعيا وسياسيا أتاح للبعض فرصة الحصول على الجنسية الفرنسية أو تحسين موقعهم داخل المجتمع الكولونيالي. وهكذا، لم يكن انخراطهم مجرد التزام عسكري، بل رافعة لتحقيق الاعتراف الاندماج ضمن منظومة استعمارية عملت على إعادة تشكيل الهويات والانتماءات في الجزائر.

-عرفت الجماعات الأوروبية غير الفرنسية في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية، ولا سيما في عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة، تطورًا تدريجيًا في أوضاعها الاقتصادية داخل المجتمع الاستيطاني. فقد ساهمت هذه الجاليات، وعلى رأسها الإسبان والإيطاليون والمالطيون، بشكل فعّال في بناء وتطوير القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية والبحرية. وقد وصلت الغالبية منهم في البداية كعمال موسميين في الفلاحة أو كأجراء في الورشات والموانئ، يعملون في ظروف شاقة مقابل أجور زهيدة. إلا أن مثابرتهم وقدرتهم على الادخار مكّنت العديد منهم من تحسين أوضاعهم تدريجيًا، فانتقلوا من موقع العمالة المؤقتة إلى مرتبة المستأجرين، ثم أصبحوا من ملاك الأراضي، خاصة في الغرب الجزائري. هناك، أسهموا بفعالية في زراعة الكروم والحبوب وأشجار الزيتون، وأنشئوا مزارع ناجحة ساهمت في تنشيط الاقتصاد الزراعي المحلي.

-مع مرور الوقت، توسّع نشاط الجماعات الأوروبية في الجزائر الاستعمارية ليشمل المجال الصناعي، حيث برز الإيطاليون والإسبان من خلال إنشاء ورش ومصانع صغيرة في المدن الكبرى مثل الجزائر العاصمة ووهران وعنابة، خصوصًا في مجالات مواد البناء، النسيج، الصناعات الغذائية، وصناعة السجائر، حيث تطورت بعض هذه المنشآت لتكتسب سمعة عالمية. كما برز المالطيون والإيطاليون في الحرف الدقيقة والصناعات التقليدية، في حين نشط الإسبان واليهود السفارديون في مجال التجارة، متحكمين في الأسواق المحلية وشبكات التوزيع بفضل خبراتهم وصلاتهم الاجتماعية واللغوية المتينة. أما الإيطاليون فقد هيمنوا على الصادرات والواردات بفضل علاقاتهم بالموانئ الأوروبية. وفي قطاع الصيد البحري، كانت للجاليات المالطية والإيطالية مساهمات واضحة من خلال تأسيس تعاونيات صغيرة للصيد وإدخال تقنيات صيد متقدمة نسبيًا، مما ساهم في تطوير هذا القطاع المهم ضمن الاقتصاد الاستعماري الجزائري.

-من جهة أخرى، تميز السويسريون –باستثناء الفاليزين الذين قدموا مع بدايات الاحتلال كمغامرين– عن باقي الأوروبيين في الجزائر بوضع اقتصادي أفضل منذ البداية، حيث جاءوا كمستثمرين

يحملون رؤوس أموال وخبرات تقنية، فأسسوا مشاريع ناجحة في القطاع الزراعي بفضل استثماراتهم الفلاحية، وتمتعوا بمكانة متميزة منذ المراحل الأولى للاستيطان. وقد أدت هذه المساهمات الاقتصادية المتنوعة إلى هيمنة بعض الجنسيات الأوروبية على قطاعات محددة؛ فكان الإسبان بارزين في مجالات الزراعة والتجارة والصناعة، بينما تفوق الإيطاليون في البناء والأشغال العامة والصناعة والصيد البحري، فيما تميز المالطيون في الحرف التقليدية وقطاع الصيد البحري. وانعكست هذه الهيمنة القطاعية على مكانة هذه الجماعات داخل المجتمع الاستيطاني، إذ عززت من موقعها الاجتماعي والسياسي، رغم استمرار احتكار النخبة الفرنسية للهيمنة على الهرم الإداري والاقتصادي.

-اتسمت الحياة الاجتماعية اليومية للجاليات الأوروبية تباينات واضحة تعكس الفوارق الطبقية والثقافية في ما بينها. فقد تفاوتت أنماط العيش بين فئات ميسورة استقرت في المدن الكبرى فئات فقيرة خاصة من الفلاحين والصيادين الإسبان والإيطاليين سكنت الأحياء الشعبية أو القرى الريفية. وتنوعت أنماط السكن بين العمارات الحضرية المساكن البسيطة أ الطينية في الغالب، حسب الرف الاقتصادية. أما في اللباس، فحافظت بعض الجاليات، خصوصا الإسبانية والمالطية، على أزيائها التقليدية في المناسبات، بينما تبنت الغالبية النمط الأوروبي العصري المتأثر بالمودة الفرنسية. ويعكس هذا التنوع توازنا بين التمسك بالهوية الأصلية والسعي إلى الاندماج في الثقافية الكولونيالية.

-أما من حيث اللغة، فقد كانت الفرنسية أداة رئيسية للاندماج والترقي الاجتماعي داخل المجتمع الاستعماري، خاصة في التعليم والإدارة. ومع ذلك، حافظت الجاليات الأوروبية، لاسيما الإسبانية والإيطالية والمالطية، على لغاتها الأصلية داخل الأوساط العائلية والمدارس والجمعيات، وفي المبادلات اليومية والشوارع، مما عكس توازنا بين الاندماج في المنظومة الاستعمارية والتمسك بالهوية الثقافية. ومع مرور الوقت، بدأت الأجيال الجديدة تميل أكثر إلى استخدام الفرنسية، خاصة في المدن الكبرى.

-العلاقات التي نسجتها الجاليات الأوروبية في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية اتسمت بالتعقيد والتبدل حسب الظروف السياسية والاجتماعية. فعلاقتها بالفرنسيين لم تكن مستقرة، بل تذبذبت بين التفاهم والتوتر، خاصة في ظل محاولات الإدماج الأخلاقي والاجتماعي التي فرضها النظام الكولونيالي، والتي رافقتها نظرة دنيوية من قبل بعض المسؤوليين الفرنسيين الذين لم يترددوا أحيانا في وصف هذه الجاليات بأوصاف مهينة. أما علاقتها بالسكان المحليين، فقد تباينت بين فترات التعايش اليومي في الأحياء، والأسواق، وورشات العمل، وبين لحظات احتكاك وصراع غذتها الثورات الشعبية، والتفاوتات

الاقتصادية والنظرة الاستعمارية الفوقية. وبالنسبة لليهود، فقد اتسمت العلاقة معهم بتصاعد العداء، خاصة بعد صدور مرسوم كريميو عام 1870 الذي منح اليهود الجنسية الفرنسية، ما أثار حفيظة كثير من الأوروبيين، وأدى إلى اتساع الخطاب المعادي لليهود داخل أوساطهم، خصوصا في الأوساط الإسبانية والإيطالية.

-لعبت الجاليات الأوروبية دورًا بارزًا في إثراء الحياة الثقافية والدينية والاجتماعية في الجزائر الاستعمارية، من خلال إنشاء شبكة واسعة من المدارس، والصحف، والجمعيات التي عبّرت عن تنوع انتماءاتها وأسهمت في ترسيخ حضورها داخل النسيج الكولونيالي. وعلى الرغم من أن المهاجرين الأوائل، وخصوصًا من الإسبان والإيطاليين، كانوا في الغالب من الفئات الفلاحية الفقيرة والأمية، فإن هذه الجاليات شهدت لاحقًا تحولات نوعية مع وصول مهاجرين مثقفين من معلمين وصحافيين ومحامين، كان العديد منهم من المعارضين لسياسات بلدانهم الأصلية، ما أضفى عليها حيوية ثقافية وسياسية جديدة.

-في ميدا التعليم، أنشأت هذه الجاليات مدارس خاصة بلغاتها الأصلية إلا أنها نادرة، بعضها بإشراف كنسي، مما سمح بالحفاظ على التعدد الثقافي إلى جانب التعليم الفرنسي الرسمي. كما عرفت الصحافة ازدهارا كبيرا، خاصة الإسبانية منها، التي لعبت دورا مهما في التعبير عن مواقف الجاليات وتوجيه الرأي العام داخلها. أما الجمعيات، فتنوعت بين دينية، وخيرية، وثقافية ترفيهية، ورياضية، وأسهمت في تأطير الأفراد وتنشيط الحياة الاجتماعية.

-اعتمدت الجمهورية الفرنسية الثالثة جملة من الآليات والسياسات لدمج الأوروبيين في الجزائر ضمن مشروعها الاستيطاني، كان أبرزها سياسة التجنيس الجماعي (خاصة قانون 1889) التي منحت الجنسية الفرنسية لأبناء الأوروبيين المولودين في الجزائر، إلى جانب فرض التعليم الفرنسي، توسيع نطاق الخدمة العسكرية، تشجيع المشاركة في الحياة السياسية في المجالس البلدية. كما سعت الدولة إلى تعميم اللغة والثقافة الفرنسية كوسيلة لصهر الهويات الأصلية في بوتقة "الأمة الفرنسية". ورغم بعض النجاحات الظرفية، إلا أن نجاعة هذه السياسات ظلت محدودة، إذ اصطدمت بانقسامات لغوية ودينية، وباستمرار الروابط الثقافية والوطنية للمهاجرين الإسبان والإيطاليين والمالطيين مع بلدانهم الأصلية، مما حال دون تحقيق اندماج كامل داخل المنظومة الاستعمارية، وحافظ على تمايزات حادة داخل المجتمع الأوروبي بالجزائر.

ختامًا، يمكن اعتبار هذه الفترة مرحلة تأسيسية في بناء الوجود الأوروبي المتعدد الجنسيات في الجزائر، إذ تبلورت خلالها ملامح مجتمع استيطاني متنوع تشكّل بفعل سياسات استعمارية شملت تنظيم الهجرة الأوروبية، وإعادة توزيع الأراضي، وترسيخ أطر قانونية وإدارية هدفت إلى إدماج الجاليات الأجنبية داخل المنظومة الاستعمارية الفرنسية. وقد أسهم هذا الواقع في إنتاج ديناميات معقّدة على مستويات الهوية والانتماء والتفاعل الاجتماعي، حيث تداخلت أشكال التعايش مع مظاهر التنافس والصراع، خاصة في الفضاءات الحضرية والزراعية، في ظل تفاوتات واضحة في الحقوق والفرص بين السكان. إن دراسة هذه التحولات تقتضي قراءة متعددة الأبعاد تتجاوز الوصف الديموغرافي إلى تحليل أثر السياسات الاستعمارية في إعادة تشكيل البنية الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري، مع إبقاء الباب مفتوحًا أمام توسيع البحث ليشمل مراحل أخرى من الاحتلال الفرنسي، سواء السابقة أو اللاحقة للفترة المدروسة، اعتمادًا على الأرشيفات الاستعمارية، وسجلات الهجرة، والدراسات الأكاديمية المقارنة، بما يسمح بفهم أعمق لاستمرارية الظاهرة الاستيطانية وتحوّلاتها عبر الزمن.

الملاحـــــق

الملحق رقم 01: رسالة الى الحاكم العام في الجزائر من أجل استقدام العمالة الصينية.[1]

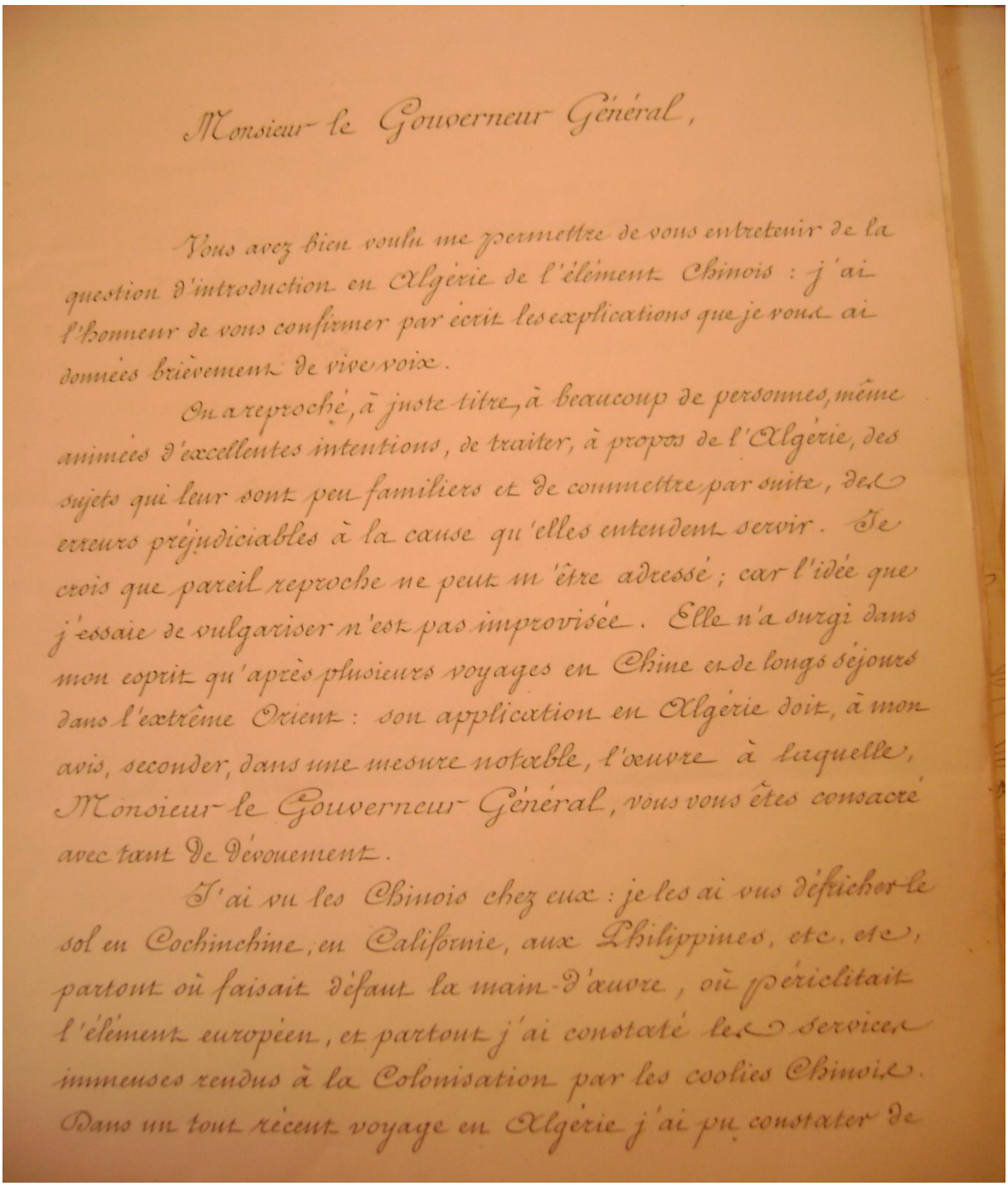

Monsieur le Gouverneur Général,

Vous avez bien voulu me permettre de vous entretenir de la question d'introduction en Algérie de l'élément Chinois : j'ai l'honneur de vous confirmer par écrit les explications que je vous ai données brièvement de vive voix.

On a reproché, à juste titre, à beaucoup de personnes, même animées d'excellentes intentions, de traiter, à propos de l'Algérie, des sujets qui leur sont peu familiers et de commettre par suite, des erreurs préjudiciables à la cause qu'elles entendent servir. Je crois que pareil reproche ne peut m'être adressé ; car l'idée que j'essaie de vulgariser n'est pas improvisée. Elle n'a surgi dans mon esprit qu'après plusieurs voyages en Chine et de longs séjours dans l'extrême Orient : son application en Algérie doit, à mon avis, seconder, dans une mesure notable, l'œuvre à laquelle, Monsieur le Gouverneur Général, vous vous êtes consacré avec tant de dévouement.

J'ai vu les Chinois chez eux : je les ai vus défricher le sol en Cochinchine, en Californie, aux Philippines, etc. etc, partout où faisait défaut la main-d'œuvre, où périclitait l'élément européen, et partout j'ai constaté les services immenses rendus à la Colonisation par les coolies Chinois. Dans un tout récent voyage en Algérie j'ai pu constater de

[1]–A.N.O.M: GGA, L1, Emigration: Emigration chinois.1878

الملحق رقم 02: محضر اجتماع المجلس العام لعمالة وهران سنة 1878 لإبداء الرأي في مشروع شيفريلو.[1]

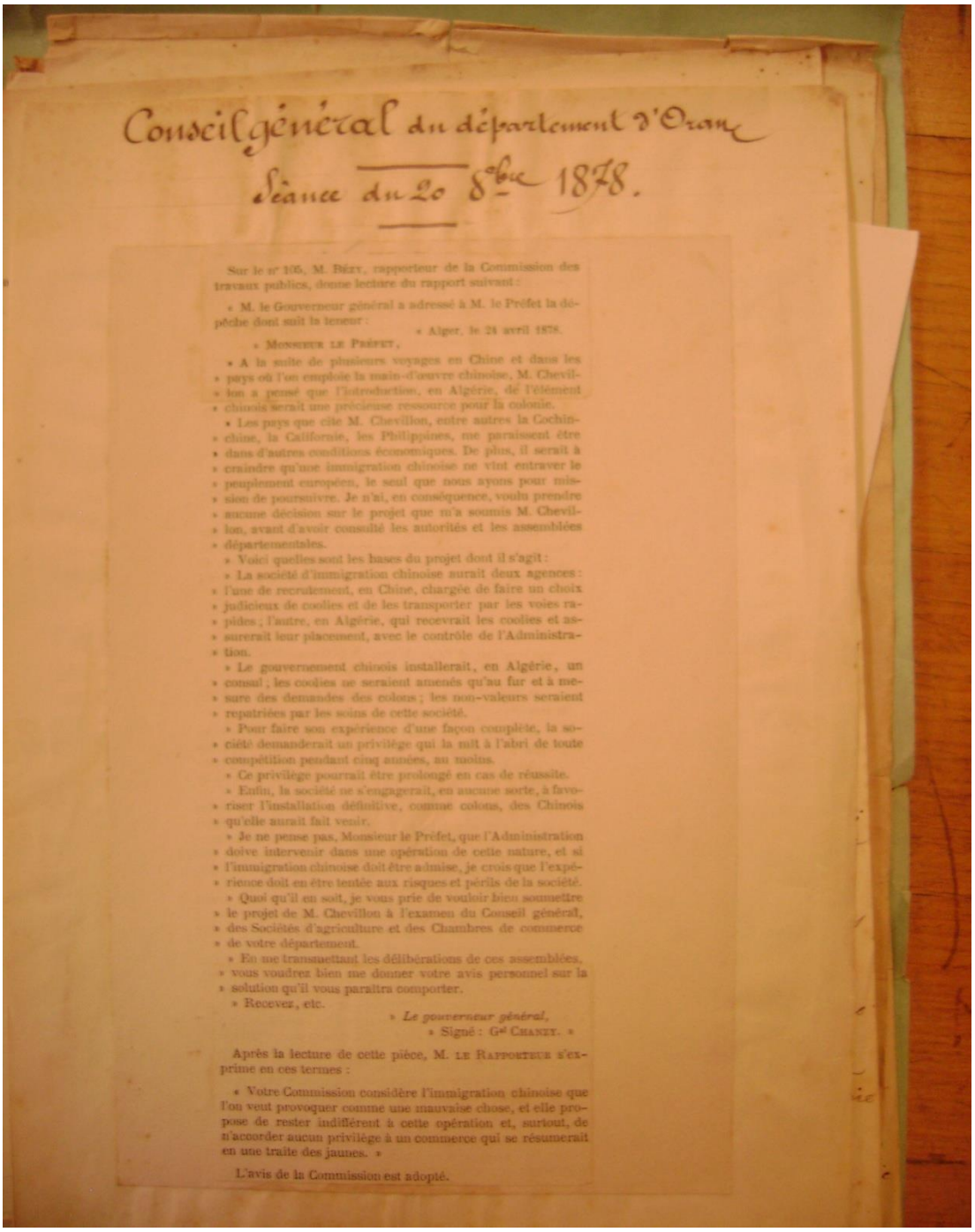

Conseil général du département d'Oran

Séance du 20 8bre 1878.

Sur le n° 105, M. Bézy, rapporteur de la Commission des travaux publics, donne lecture du rapport suivant :

« M. le Gouverneur général a adressé à M. le Préfet la dépêche dont suit la teneur :

« Alger, le 24 avril 1878.

« Monsieur le Préfet,

« A la suite de plusieurs voyages en Chine et dans les » pays où l'on emploie la main-d'œuvre chinoise, M. Chevil- » lon a pensé que l'introduction, en Algérie, de l'élément » chinois serait une précieuse ressource pour la colonie.

« Les pays que cite M. Chevillon, entre autres la Cochin- » chine, la Californie, les Philippines, ne paraissent être » dans d'autres conditions économiques. De plus, il serait à » craindre qu'une immigration chinoise ne vint entraver le » peuplement européen, le seul que nous ayons pour mis- » sion de poursuivre. Je n'ai, en conséquence, voulu prendre » aucune décision sur le projet que m'a soumis M. Chevil- » lon, avant d'avoir consulté les autorités et les assemblées » départementales.

» Voici quelles sont les bases du projet dont il s'agit :

» La société d'immigration chinoise aurait deux agences : » l'une de recrutement, en Chine, chargée de faire un choix » judicieux de coolies et de les transporter par les voies ra- » pides ; l'autre, en Algérie, qui recevrait les coolies et as- » surerait leur placement, avec le contrôle de l'Administra- » tion.

» Le gouvernement chinois installerait, en Algérie, un » consul ; les coolies ne seraient amenés qu'au fur et à me- » sure des demandes des colons ; les non-valeurs seraient » rapatriées par les soins de cette société.

» Pour faire son expérience d'une façon complète, la so- » ciété demanderait un privilège qui la mit à l'abri de toute » compétition pendant cinq années, au moins.

» Ce privilège pourrait être prolongé en cas de réussite.

» Enfin, la société ne s'engagerait, en aucune sorte, à favo- » riser l'installation définitive, comme colons, des Chinois » qu'elle aurait fait venir.

» Je ne pense pas, Monsieur le Préfet, que l'Administration » doive intervenir dans une opération de cette nature, et si » l'immigration chinoise doit être admise, je crois que l'expé- » rience doit en être tentée aux risques et périls de la société.

» Quoi qu'il en soit, je vous prie de vouloir bien soumettre » le projet de M. Chevillon à l'examen du Conseil général, » des Sociétés d'agriculture et des Chambres de commerce » de votre département.

» En me transmettant les délibérations de ces assemblées, » vous voudrez bien me donner votre avis personnel sur la » solution qu'il vous paraîtra comporter.

» Recevez, etc.

» *Le gouverneur général,*

» Signé : Gᵈ Chanzy. »

Après la lecture de cette pièce, M. le Rapporteur s'exprime en ces termes :

« Votre Commission considère l'immigration chinoise que l'on veut provoquer comme une mauvaise chose, et elle propose de rester indifférent à cette opération et, surtout, de n'accorder aucun privilège à un commerce qui se résumerait en une traite des jaunes. »

L'avis de la Commission est adopté.

[1]–A.N.O.M: GGA, L1, Emigration, Emigration chinois, conseil général, op– cit.

الملحق رقم 03: طلب كاهن كنيسة المولى سليمان الأرمينية الكاثوليكية بأرضروم إلى السيد دولا بولينييه المكلف بالشؤون الفرنسية لدى الدولة العثمانية.[1]

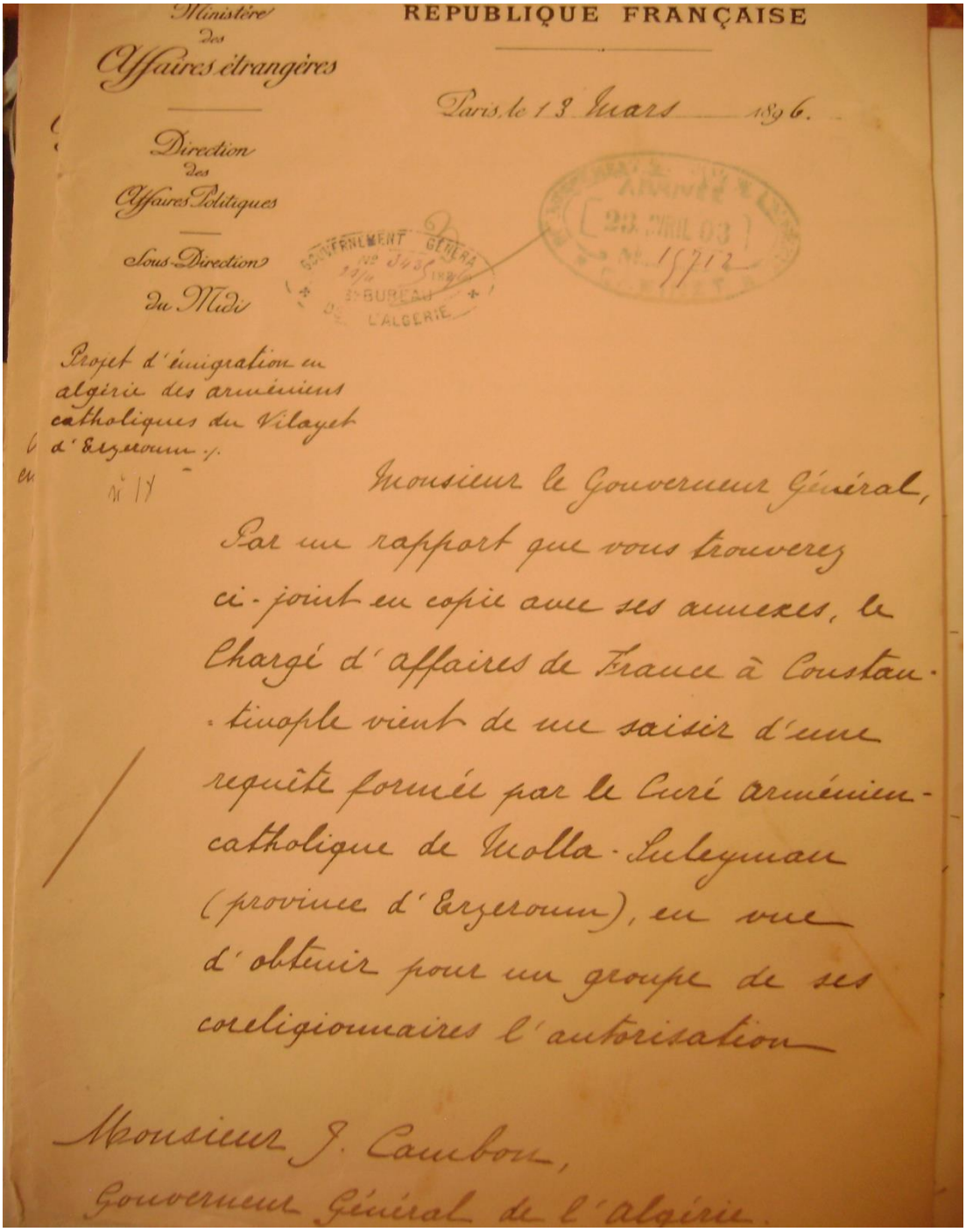

Ministère des Affaires étrangères

REPUBLIQUE FRANÇAISE

Paris, le 13 Mars 1896.

Direction des Affaires Politiques

Sous-Direction du Midi

Projet d'émigration en algérie des arméniens catholiques du Vilayet d'Erzeroum.

Monsieur le Gouverneur Général,

Par un rapport que vous trouverez ci-joint en copie avec ses annexes, le Chargé d'affaires de France à Constantinople vient de me saisir d'une requête formée par le Curé arménien-catholique de Molla-Suleyman (province d'Erzeroum), en vue d'obtenir pour un groupe de ses coreligionnaires l'autorisation

Monsieur J. Cambon,
Gouverneur Général de l'Algérie.

[1]–GGA, L1/7, colonisation, émigration, émigration Arménienne, Projet d'immigration, op– cit.

الملحق رقم04 : مساران للهجرة الألمانية نحو الجزائر.[1]

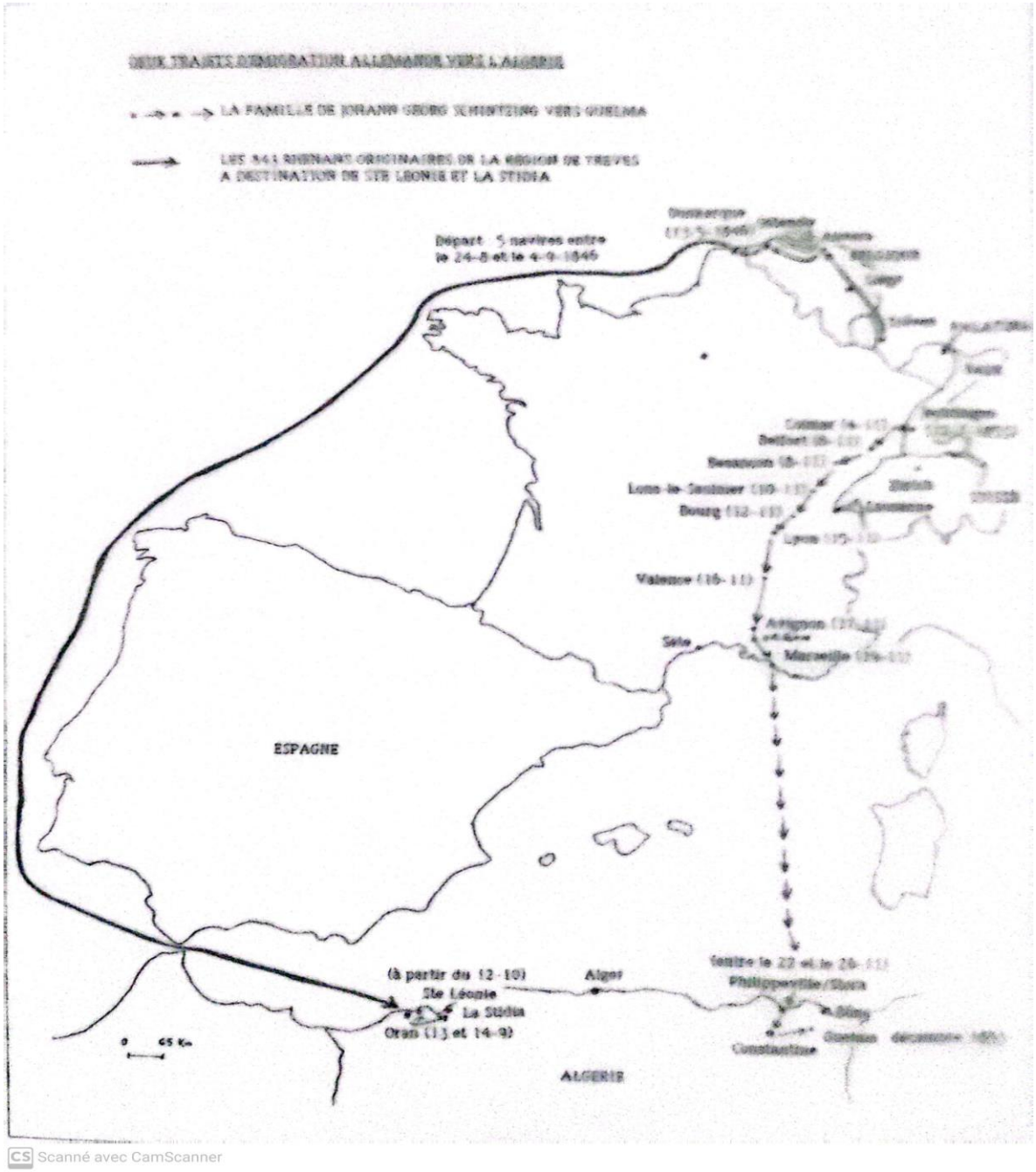

[1]–Jean–Maurice Di Constanzo, op–cit, p208.

الملحق رقم 05: التوزيع الألمان في البلديات والعمالات في الجزائر حسب تعداد عام 1872[1]

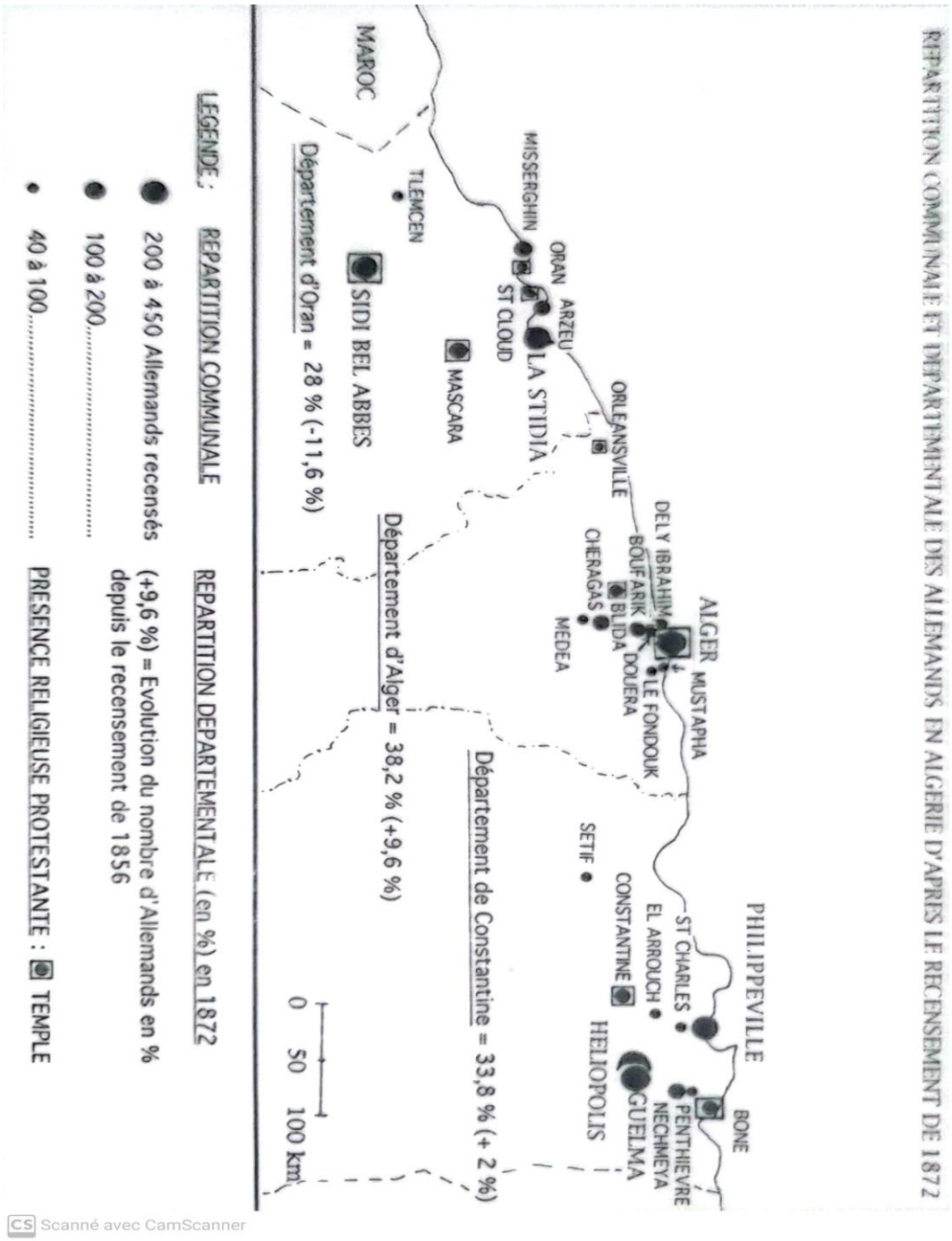

CS Scanné avec CamScanner

:

[1]–Ibid, p215.

الملحق رقم 06: توزيع السكان الإيطاليين في عمالة قسنطينة سنة 1900.[1]

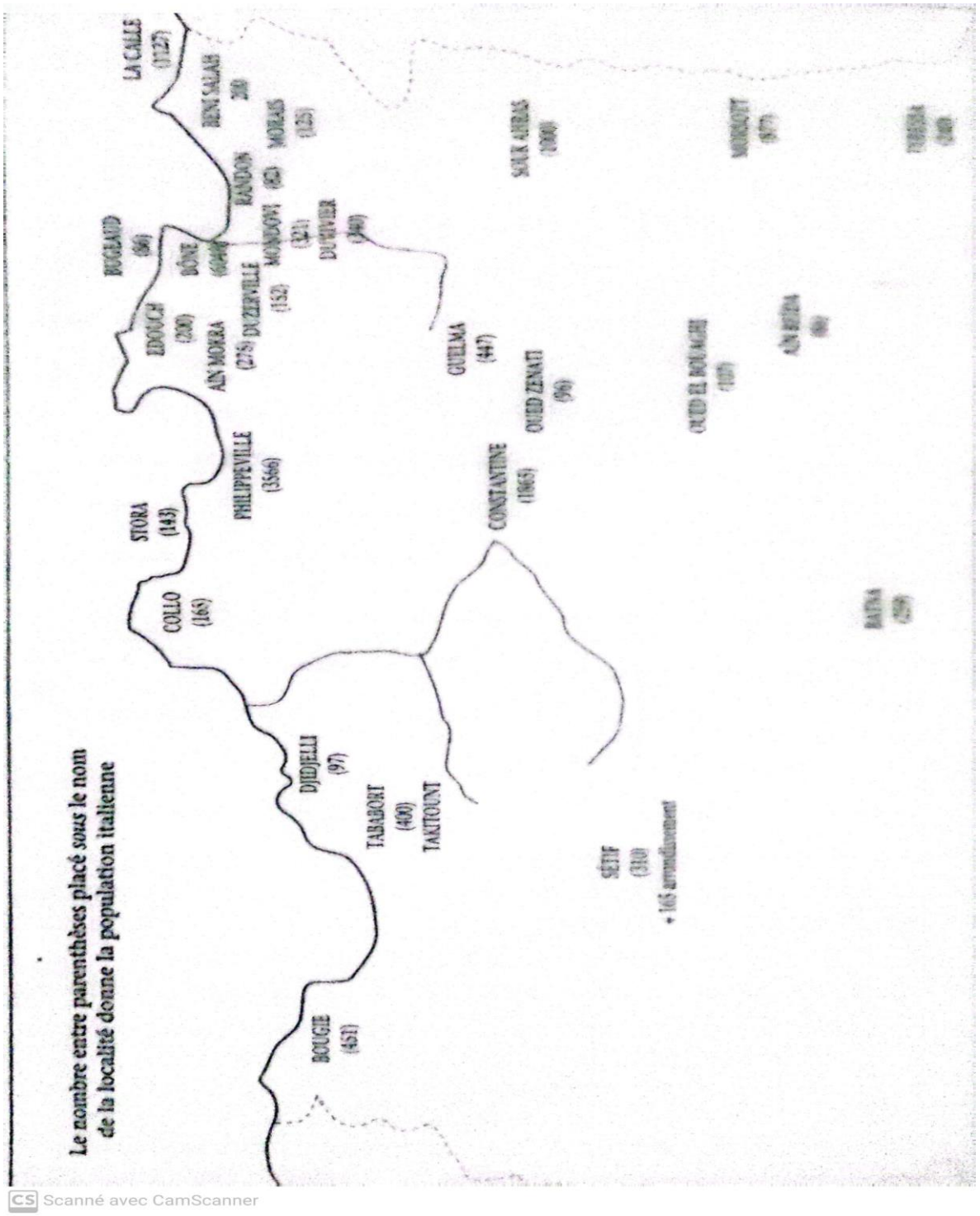

CS Scanné avec CamScanner

[1]–Gérard Crespo, op–cit, p19.

الملحق رقم 07: مصنع باستوس للتبغ بوهران.[1]

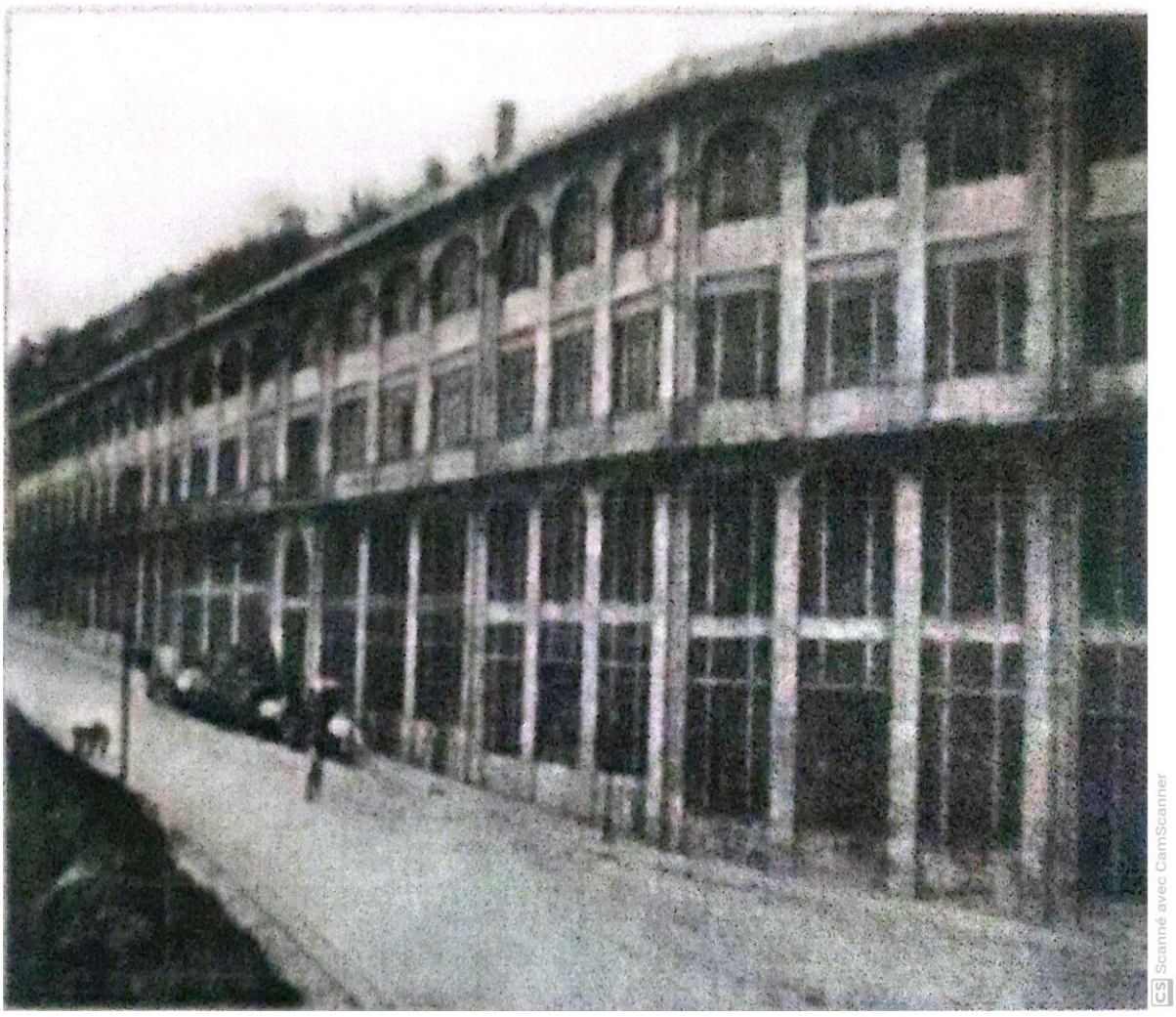

[1]–Jean–Jacques Jordi, op– cit, p238.

الملحق رقم 08: الأعضاء المؤسسين لغرفة التجارة الإسبانية بوهران سبتمبر 1887.[1]

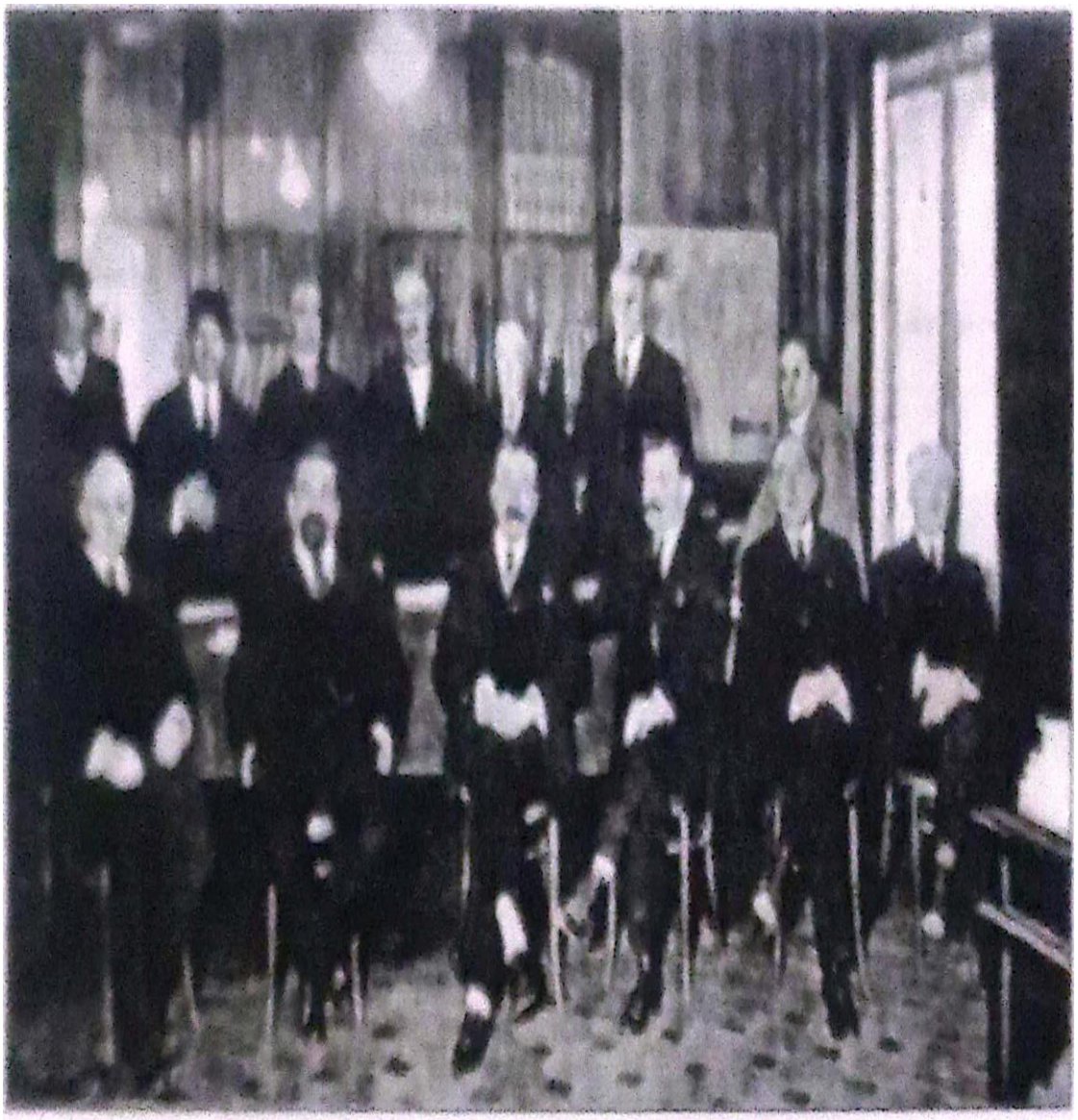

[1]–Jean–Jacques Jordi, op– cit, p45.

الملحق رقم 09: فوسفات عمالة قسنطينة، العمال اللإيطاليون في منجم جبل الكويف، ورشة إزالة الطبقات الصخرية.[1]

Scanné avec CamScanner

[1]–Gérard Crespo, op–cit, s, p.

الملحق رقم 10: تفريغ الصيادين الإيطاليين للأسماك في بون وفيبفيل[1]

[1]–Ibid, s, p.

الملحق رقم 11: قاعة العاملات في مصنع خوان باستوس بوهران في عام 1910، كان الطاقم العامل يتكون تقريبا بشكل حصري من نساء إسبانيات.[1]

CS Scanné avec CamScanner

[1]–Jean–Jacques Jordi, op– cit, p178.

المحلق رقم 12: الجزائر العاصمة نهاية القرن التاسع عشر (نابولي الصغيرة). أحياء الصيادين الاسبان والإيطاليين.[1]

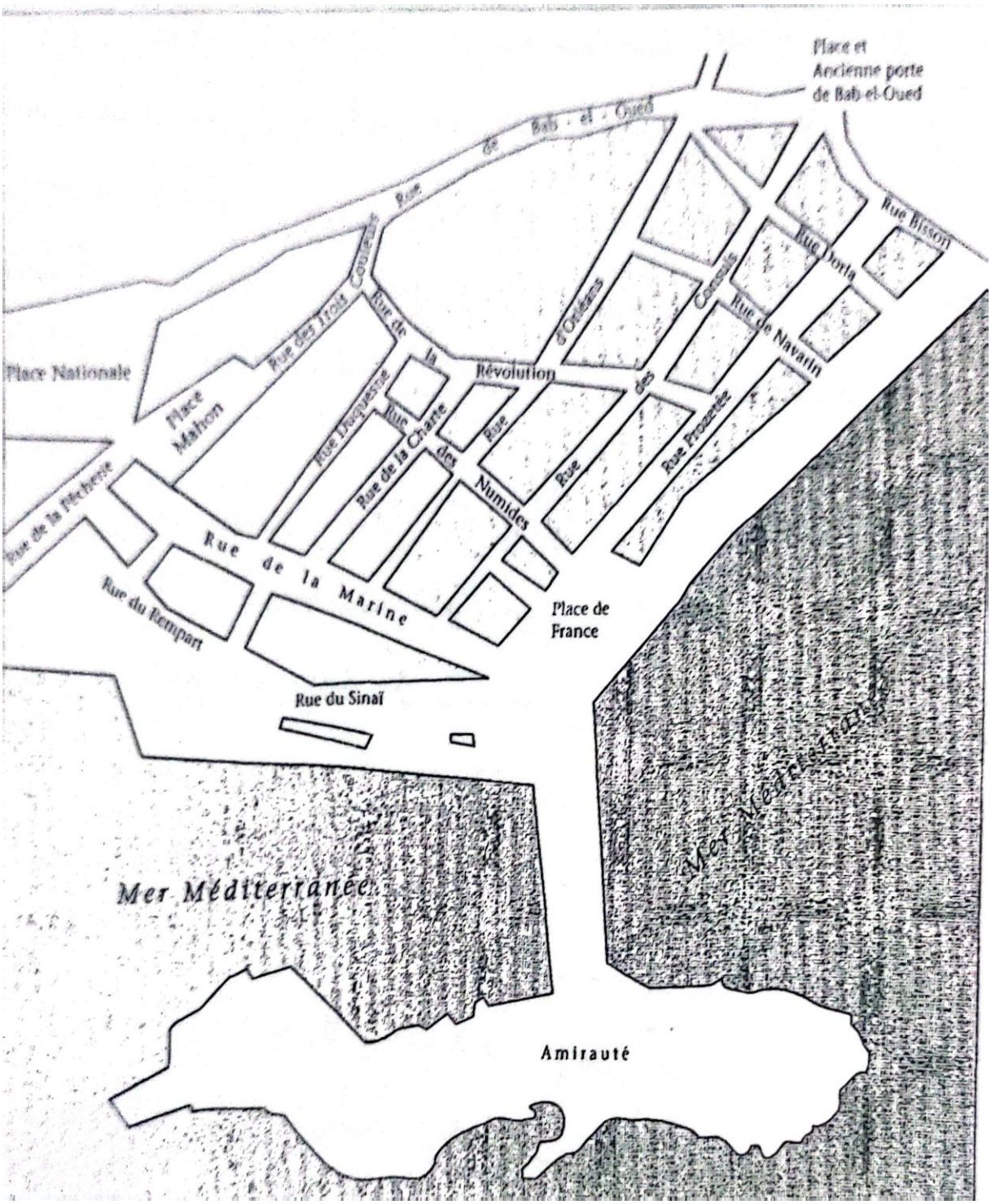

[1]–Gérard Crespo, op–cit, p93.

الملحق رقم 13: المجرمون الإسبان المطرودون من منطقة وهران (جانفي- أوت 1889).[1]

الجريمة	عدد المطرودين	المقاطعة الأصلية	عدد المطرودين
سرقة	29	ألمرية	27
ضرب وجرح	20	القطاع الوهراني	15
إهانة السلطة	5	مورسيا	14
خيانة الأمانة	4	ألبكانتي	10
تشرد	3	مالقة	3
احتيال	3	لاردة	2
تواطؤ في السرقة	2	الجزائر	2
حيازة أسلحة غير قانونية	6	بونتيفيدرا	1
تسول	1	غرناطة	1
هروب	1	سان سيبستيان	1
تداول عملة مزيفة	1	قادس	1
محاولة سرقة	1	فالانسيا	1
تهديد بالقتل	1		
إهانة الحكومة الفرنسية	1		
المجموع	78		78

[1]–Jaun BTA Vilar, op– cit, (los espanoles…), p314.

الملحق رقم 14: جنسيات العاهرات في الجزائر 1839- 1851.[1]

السنة/ الشهر	فرنسيات	إسبانيات	مالطيات	ألمانيات	أنجلو-إسبانيات	هولنديات	اليهوديات	العرب والمورسكيات	المولات	الزنج	المتوسط السنوي
1838	/	31	52	/	8	3	/	254	27	/	375
1839	/	34	59	/	4	2	2	257	38	17	413
1840	/	44	74	/	4	7	4	254	37	6	146
1841	/	51	78	/	6	8	4	299	43	7	12
1842	/	70	78	/	6	7	4	282	38	8	15
أوت 1847	107	58	14	6	11	4	/	203	26	6	161
نوفمبر 1848	78	49	10	5	10	3	/	181	28	7	16
جويلية 1849	82	60	8	2	17	3	/	183	22	7	17
جوان 1850	113	57	8	2	20	2	/	248	19	7	17
أفريل 1851	81	37	4	5	9	2	/	170	12	3	13

[1]–Ibid, p317.

الملحق رقم 15: واجهة جريدة "La Fraternidad" التي أسسها فرانشيسكو زافالا.[1]

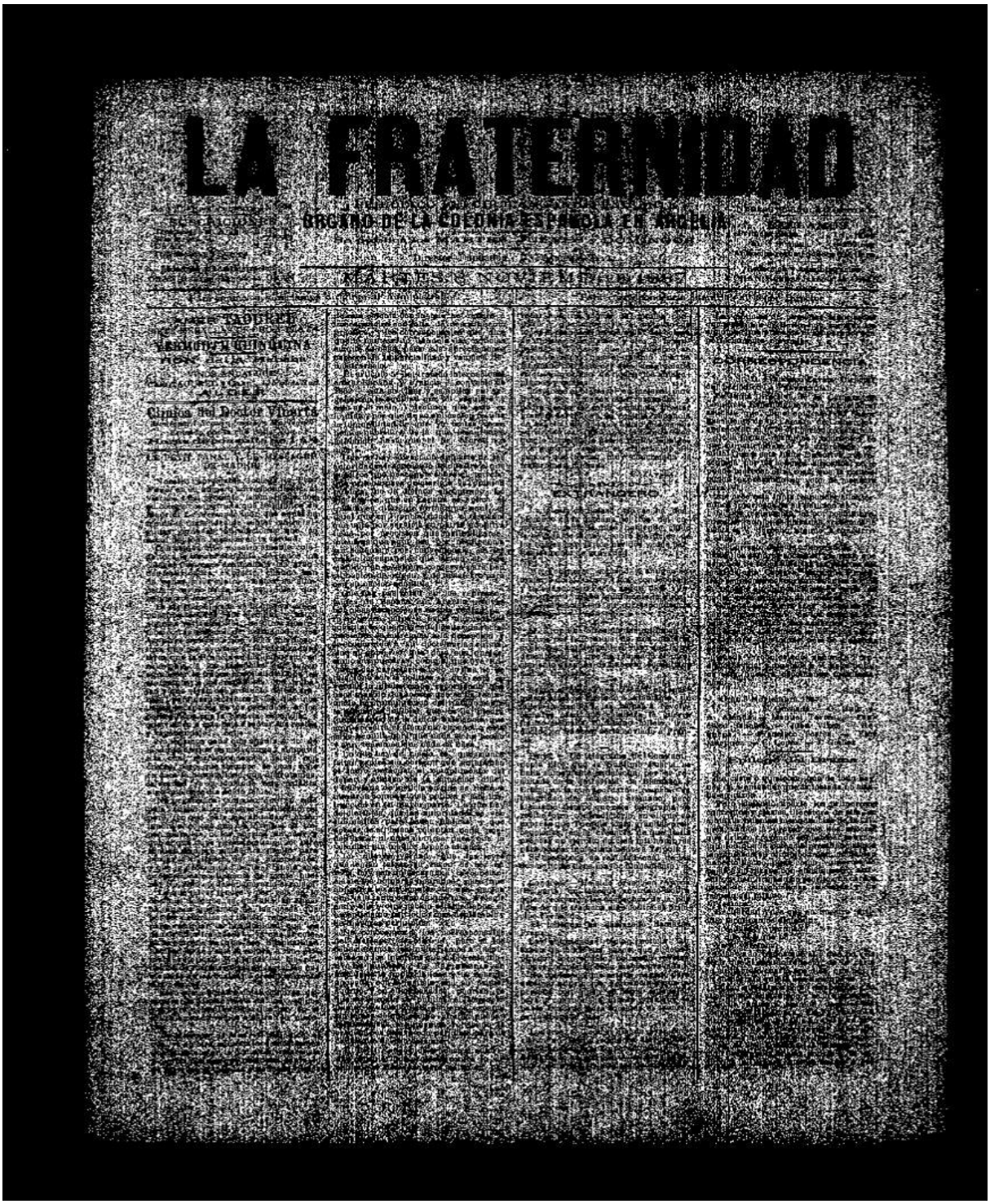

[1]–Bibliothèque National, Jo. 4980, Microfilm, La fraternidad 1887.

الملحق رقم 16: واجهة جريدة Vida Espanola [1]

AÑO II (Segunda época) — Nº 31 El número: 10 céntimos

VIDA ESPAÑOLA

PERIODICO SEMANAL REDACTADO EN CASTELLANO

Ciencia, Literatura, Arte, Espectáculos, Comercio, Industria, Noticias, Anuncios

PRECIOS DE SUSCRIPCION — RECLAMOS

Síntomas elocuentes

Con motivo de la discusión del presupuesto del Ministerio de Estado español, se ha dado en las Cámaras un espectáculo que debe regocijar el espíritu de los españoles alejados de la madre patria.

Nuestros lectores conocen parte del hermoso discurso del Sr. Villanueva, traído á estas columnas por su relacion directa con los intereses de los españoles residentes en Argelia.

La voz del Sr. Villanueva se alza hace ya varias legislaturas, en el mismo sentido defensor de la ciudadanía española en estas posesiones.

No es, por tanto, un síntoma nuevo, aunque no poco se debe á su tenacidad; incluso esa misma atencion que hoy se ha puesto por otros personajes al discutir el presupuesto del ministerio de Estado.

La elocuente sintomatología que la citada discusion nos hace ver, está en que hoy no parecen dispuestas las cosas de la forma que lo estaban; se puede decir, ayer mismo.

Lo que en presupuestos anteriores se discutia de mogollon, hoy merece intervenciones sensatas, como han sido la del Obispo de Jaca y la del Sr. Dias Moreu, aprovechando los elocuentes discursos que en el Senado pronunciára nuestro querido amigo D. Rafael M. de Labra, maestro en política internacional.

Y en el contraste de los dos oradores — el uno apegado á su creer religioso y el otro á su indiferentismo democrático — los que de política internacional entienden, han visto que los derroteros de nuestra diplomacia están llamados á desaparecer por añejos y contraproducentes.

Y en el analisis que el Sr. Dias Moreu ha hecho de las afirmaciones de los Sres Labra y Obispo de Jaca, el senador alicantino ha dicho verdades como puño, demostrando que las cuestiones religiosas traidas á cuento para justificar ciertos desembolsos por el Estado son una de las tantas ambiguedades de los presupuestos mal aplicados.

El Sr. Dias Moreu entre sus conceptos emitió uno muy cierto, muy contundente, que el resto del emitido por sus compañeros de discusión; concepto que bien supo recogerlo el ministro de Estado, pues, con intencion á su cita, el Sr. Dias Moreu cesó la Haga.

Habló el senador liberal de como van los funcionarios diplomáticos á sus altos cargos de representaciones; cansados, fatigados físicamente y en el orden moral tambien; haciendo previamente lo contrario de lo que el Ministro de Estado hubo de afirmar en su discurso: «porque incluso les molesta la colonia española, de la que procuran apartarse».

Y tales verdades — amargas pero verdades — hizo comprender al Senado, y hasta al Ministro de Estado, que nuestras relaciones internacionales necesitan lo que el Sr. Labra, con su excepcional competencia, explanó.

Como el Sr. Diaz Moreu entendemos nosotros que es más noble decir que las cosas no marchan, desgraciadamente, en las condiciones debidas y pedir su reforma, que no andar con paños de agua sedativa, que tantos perjuicios nos vienen acarreando en nuestra influencia como nacion ante el extranjero.

Andres NIPORESAS.

EL JUICIO DEL AÑO

Sin proféticos pronósticos
de este Año, que ha empezado,
el Juicio que he formado
quiero, Señor Director
para que, en Vida Española,
sea pronto publicado,
y pueda así ser juzgado
por el experto lector.

El milnovecientos nueve
será un Año, según creo,
muy fértil y menos frío
que el que acaba de pasar;
con pocas inundaciones
y mas paz y menos guerra,
y mas frutos en la tierra
y mas peces en el mar.

Según la Ley Natural,
empieza el Año en Enero
precediendole Febrero,
Marzo luce, y bello Abril.

Después vendrá el mes de Mayo,
con sus tiernas mariposas,
sus claveles y sus rosas
y sus florecillas mil

Los fenix, Julio y Agosto,
con frutos nos brindarán
bajo el sol abrasador.
Después, el mes de Septiembre,
con sus uvas nos convida
"Que dicha", que paz", que vida!
"Que abundancia", que esplendor!
Octubre, con sus castañas,
en buen vino y en jolgorio,
Noviembre con su Finado,
de justa conmovilidad,
ahuyenta pone á Diciembre,
mago de blancos mantos,
con su mala Noche-buena
y su helada Navidad.

Un año que tiene tanto
doce meses, cuenta cada?
que en nosotros divididos
cincuenta millones hallará
y en otros multiplicados
trescientos sesenticinco,
que los contara algun quinto
si hacienda el acierto cobl.

Los días multiplicando
por minutos, las segundos,
son, un cálculo profundo
fácil de multiplicar:
Y con hallarán, los que rinan,
al final de la partida,
un Año menos de vida
y un Año mas de luchar.

Paco SARROB.

Argel.

La Catastrofe de Italia

Por los periodicos diarios conocerán nuestros lectores la magnitud de la horrible hecatombe que ha llevado la desolacion y la desgracia á una de las regiones más floreciente de Italia.

Segun las ultimas noticias el número de victimas alcanza á más de 200.000, y son numerosos los pueblos que han desaparecido y no pocos, los que se ven convertidos en escombros.

De todas partes, la filantropia acude á remediar, en lo posible, tanto y tanto estrago.

Nosotros esperamos que la colonia española de Oran, no permanecerá impasible ante la enorme desgracia de los italianos, y que respondiendo á un deber de humanidad, pondrá su grano de arena, aunque modesto sea, en ese granuloso montón que la caridad está levantando.

Los españoles tienen la palabra y las columnas de "Vida Española" á su disposicion.

Nuestro periodico, modesto, se suscribe por 10 francos.

Si alguien cree que debamos abrir una suscripcion, estamos á sus mandados.

El total será enviado, por conducto oficial, al Embajador de Italia, en Madrid.

COSAS DE MARRUECOS

El sultán de Rabat

En Tánger ha sido muy bien recibida la noticia de que el Sultán ha elegido para su ministerio personal al reputado diabolo español Mohamed Mokri, don Francisco Gomez Salvaggio, cuyo prestigio gozaba ya en mucho grande.

Una mina

Se han recibido en Tánger los primeros cemetos del periodico francés «El Viajo Marroquí» que ha empezado á publicarse en Casablanca bajo la dirección de Mr. Christian Rizet.

Peticion Alemana

La Prensa alemana insiste con rara vehemencia en la necesidad que se definante la frontera francesa marroquí para evitar que con el pretexto de fundones de policía se hagan incursiones.

La «Gazeta de Frankfort» dice que un procedimiento preciso un peligro cada vez mayor, siendo absolutamente urgente fijar los límites fronterizos entre Marruecos y el Sud oranés y limitar la esfera de los intereses de la Argelia del Sur.

Nuestros amigos

En aguas de Tanger ha sido librando por los moros de Anghera un velero español tripulado por trece hombres.

Ignórase la causa de la agresión; solo se sabe que algunos de los tripulantes resultaron heridos.

España en el Riff

De un bien escrito artículo que firma el conocido africanista Don José Alvarez Guerrero, son estas afirmaciones:

«Mas, á pesar de todos los esfuerzos y propósitos de España al desarrollar esa política de la guerra, de moderación, de mesura y de calma, que hemos defendido, como las gentes del Riff son humanizas, tan fáciles en acometer como en hacer las paces, y nuestros anteriores procedimientos fueron de exageradas complacencias y debilides, en acasata evitacion de complicaciones europeas, nada de extraño fuera que si continuasen su actual conducta de paz y amistad, nos viéramos impulsados á verificar alguna vez una represion inmediata, energica y decisiva.

A esta exigencia militar y del prestigio de la nación, no es difícil tengamos que subordinar más ó menos tarde, las plausibles aspiraciones y principal objetivo de nuestros gobiernos en Marruecos, de aumentar influencia y el radio de acción española, en la proximidad de nuestras posesiones del Norte de Africa.»

[1]–AWO, cp 289, La Vida Espanola (1909– 1910).

الملحق رقم 17: واجهة جريدة El Pueblo Espanol [1]

El Pueblo Espanol

PERIÓDICO POLÍTICO DE AVISOS, NOTICIAS Y DECRETOS

Se publica todos los Lunes, Miércoles y Viernes

Director: CARMONA SARIANO-HERRERO

Lunes 9 Enero de 1905

Bebed, probad el Ajenjo **ABSENTA JUNOD**, la Reina de las Absentas

A TODOS

Es alleja costumbre que al ver la luz pública, al llegar al seno de la prensa, saludar á la que ya existe y batalla sin hacer distingos de ideas y modo de pensar, con mayor motivo hemos de hacerlo nosotros por ser nuestra modesta publicación escrita en el lenguaje no oficial de este país, donde aparecemos.

Gustosos pues; saludamos á todos nuestros compañeros, tanto franceses como españoles, así como á la prensa de España y del Extranjero, dirigiendo á todos nuestro humilde cortesano y nuestra sincera amistad.

En cuanto al público; hijos todos de esos nobles pueblos hermanos que se llaman Francia y España, para ese público en general será nuestro respeto y nuestro saludo más considerado; nada pretende nuestra humildad enseñarles ya que de nada creemos saber; sólo sí, pretendemos ser un soldado más porta voz de los ideales de Libertad, Fraternidad y Progreso.

LA REDACCION

SABIO CONSEJO

Nakens, el periodista batallador, el veterano de la democracia, que libró heróicos combates contra el clericalismo, cuando nadie en España se acordaba de este «peligro» el que lleva más lauros ganados en el pujilato de la Prensa española que toda la generación que le ha sucedido, tiene el derecho á dar consejos y usa de él con parsimonia, ora convocando los republicanos á la Unión, que se ha conseguido, ora templando el furor de los mitins, por donde se evaporaban las energías que debían ser mejor empleadas, y últimamente aconsejando á sus correligionarios que se «preocupen más de lo nuestro, de lo que afecta á nuestra organización y preparativos, que de si mandan los conservadores ó liberales; de dirigir al país un grandioso conjunto de energías y voluntades, que de si gobierna Juan ó Pedro». Así habla el maestro, así aconseja el apóstol.

Lenguaje tan sensato, tan sensato, sólo se concibe en las almas. Únicamente aquellas capaces de pensar tan hondo y ver tan claro los hombres que se han apasionado de un ideal y lo han sacrificado su existencia, olvidados de sus intereses individuales. Por eso, cuando Nakens, habla que oirle.

Un cambio de instituciones políticas no es cosa tan baladí como un cambio de vestido; representa algo más, mucho más que el hecho de pasar la *Gaceta* de unas manos á otras. Si fuera sólo así, no valdría la pena lo que cuesta una revolución, ni los sacrificios que la preceden y la acompañan.

Un cambio de régimen significa una transformación en la manera de ser de un país y de los hombres que lo constituyen.

Así se comprende cuán digna de aplauso es la observación del gran propagandista español. La vida de un hombre no empieza cuando sale á luz, sino desde el comienzo de su larga gestación en las entrañas de su madre. Este período se ha iniciado para el partido republicano español desde que se formó la primera célula en el ánimo de algunos compatriotas y fué creciendo y multiplicándose en el seno de la nación. ¿No ha de importar este desarrollo y sus condiciones de viabilidad? ¿Ha de absorber toda la atención el «medio» y ninguna el organismo que ha de vivir de él?

La falta señalada por Nakens es capital y de consecuencias decisivas. Ella explica por sí sola los obstáculos y desmayos que ha sufrido en su desenvolvimiento. Es todavía el partido republicano en España un organismo sin forma, sin alma; porque sus directores sólo se han preocupado de «quien manda», de «qué hacen los conservadores ó los liberales».

Caretas y Capuchones

Existen por esos mundos, particularmente en esta tierra, muchos *señores* á quienes todos debemos llegar á conocer. Con la mayor facilidad cambian de careto como los Asiáticos antes cambiar de capuchón numerado. Ellos no dirán á voz pelota que yo he llevado también careta; ni mucho menos prenda, tendría razón, pero: fué por defender nobles ideales, nunca por la *timología* más ó menos importante.

Nada, que yo les sacaré la *careta* si ustedes quieren: son los *hombres* que apestan.

A una niña algo averiada ya, de *Voz altiva*, por lo aguardientosa, le preguntaron el otro día: Y de la lista para remediar la catástrofe de Alhelfa... ¿qué? Y con el mayor desparpajo contestó: Pues de la lista abierta..... ná.

Para ministerio llamante el actual de la hispana tierra. ¡Sus conocimientos! de verdadera *altura*.

Azcárraga, presidente: hombre que acude y oye misa á diario y en ella consulga una vez ha confesado. Cuando fué la otra vez poder, le decían el obispo de *Buenacasta*, y le tiraron del poder á palatazos.

Estado: El marqués *Aguilar de Campóo*, fué de gran popularidad por las planchas que se tiró la otra vez ante el Cuerpo diplomático.

Gobernación: El marqués de Vallejo (vulgo la cabra triste) profesor de *Derecho*, un curita de levita, hombre que no suelta una *mota* no siendo para una imagen más ó menos virgen. De ese, Soriano el diputado dará cuenta en breve de él.

Gracia y Justicia: *¡Horror, Furor y Pavor!* Ugarte, el general auditor del Ejército, cuando le *tumbaron* de Gobernación ya dejó probado lo que es un Calomarde estúpido é ignorante.

Guerra: Señor Villar; ¿quién le ha metido á vuestra excelencia en esos trototes, mi general?

Hacienda: Castellanos, el más pequeño de los hombres políticos. Secundó en aquello de «el último hombre y la última peseta»; ¿Por qué arrancarle de los dulces y amorosos brazos del sillón de gobernador del Banco? Es enemigo acérrimo de los agricultores españoles que piden el libre cultivo del tabaco.

Agricultura: Cárdenas, con *cardenal* saldrá la agricultura de entre sus pecadoras manos.

Instrucción: La Cierva; gobernador de Madrid que fué y nada hizo, si así sigue, es el que mejor hará la felicidad del país.

Marina: El que se preste, persona respetable que siga en la *regeneración* de nuestra armada; mejor dicho: en la que se arranca.

¿Que cuanto durarán [illegible] oposiciones quieran ó lo que el pueblo tolere, si es que con *medida* sierren las Cortes.

Es un Ministerio que ni con muletas podrá andar.

Frascos y españados seguimos los españoles con tantos hombres de altura. Será un ministerio de abrigo, [illegible] ya fué el del *sancamiento* de la moneda, el de *rayadillo*.

Paso á la Ciencia!

La religión católica está hecha para pueblos primitivos. No convence, impresiona; no se dirige al pensamiento, sino á los sentidos; por eso lleva en su séquito tan solo las almas débiles, en primer término la mujer.

Hubo un tiempo en que contaba en sus filas hombres grandes. Religión de su tiempo, edificó monumentos que son la admiración de las edades. Sus pintores se llamaban Rafael y Miguel Angel; sus poetas Calderón y Lope de Vega; sus oradores Bossuet y Bordahouve; sus escritores Fenelon y Pascal. Hoy, llegada á la última decadencia, calla, no tiene voz en el concierto de las ideas; se limita á hacer... romerías y procesiones.

Pasma la esterilidad á que ha venido una institución en otros tiempos fecunda. Ningún talento superior se pone á su servicio; si alguno cae inconscientemente en sus redes, queda *ipso facto* reducido á la oscuridad é impotencia. El espíritu de la Iglesia le ahoga, su atmósfera apaga toda inspiración.

Una institución en tal estado no es temible. Ya no se conquistan multitudes haciendo brillar

[1]–AWO, cp 248, El Pueblo Español, 1905.

الملحق رقم 18: واجهة جريدة El Correo Espanol[1]

Año I. Jueves, 13 de Mayo de 1880 Número 7°

EL CORREO ESPAÑOL

PERIÓDICO POLITICO

SE PUBLICA JUEVES Y DOMINGOS

Director: D. Miguel B. AGUADO || Direccion y Administracion: Rue du Calysée || Administrador: D. José MARCIAL

LA ÉPOCA

Sabido es que las revoluciones traen consigo inmensos males, en el supuesto que es muy rara en la que la sangre no corre á torrentes, y entre estos caudales vá mezclada la de algun inocente; pero tambien es verdad que por cada mal que puedan traer, reportan un millar de bienes.

Los pueblos despiertan de su ignorancia; la venda con que los tiranos cubren su vista cae hecha pedazos, y al ver la clara luz, por mas que venga otra segunda venda, ya no puede ser tan tupida como la primera, y como es consiguiente la tercera aun permite que la claridad se divise mejor.

La Época llama lamentable á la gloriosa revolucion de Setiembre: entendamos. Es lamentable por que se hizo, ó lamentable por que se hundió; porque sus prohombres no fueran lo suficiente potentes para aniquilar, por la situacion de España á aquel entonces, el revelde grito [illegible] la revolucion de Setiembre por que se hizo; porque por ella se derrumbo un gobierno inmoral, cuya caida arrastró tras sí á la soberana, para nosotros mas respetable como muger, que tal vez lo fuera un dia para *La Época*, ó ella no se acuerda bien lo que, tal vez, por entonces sucediera, y el gran paso, paso gigante dado por el pueblo español en la senda del progreso; paso que ni todas las restauraciones del ayer, y las que en el mañana pudieran sucederse, serian bastantes á borrar su huella.

Si *La Época* dice que la revolucion de [illegible]mbre fué lamentable por que s[illegible]dió, entonces tiene razon, por q[illegible]y se lamenta la perdida sensib[illegible] aquel fausto y gloriosisimo he[illegible].

La España aniquilada por una guerra civil, inventada y fomentada por los que tuvieran el deber de sofocarla, por ese militarismo, hoy sin pundonor, mercenario político que compra galones y fajas á costa del pueblo que lo vió nacer, ejército que ha dejado de ser nacional, si no que se ha metido á mercader con la nacion, donde el oficial que conspira pronto es general, y en tanto el honrado oficial que no desenvainó su espada en conspiraciones por tal ó cual partido, se muere ignorado, y sin que tenga la justa recompensa.

Por eso, por eso es lamentable la perdida de la revolucion; porque quien dió la libertad al pueblo, afiló sus bayonetas para quitarsela; porque los mismos que cien veces decian: ¡Abajo la raza espúrea de los Borbones! y esto lo escribian en grandes caractéres, para colocarlo en los ministerios del Estado, fueron los mismos que doblaron la rodilla ante el resultado del tumulto militaresco de Sagunto.

Si, es lamentable la revolucion de Setiembre, por que se perdió, y con ella al perderse, se agarrotó la prensa, se recargaron los presupuestos para mantener tanto vago, tanto quidan como la restauracion trajo consigo.

Es lamentable la perdida de la revolucion de Setiembre, por que, á pesar de sus periodos de lucha, habia guerreros de unos y otros bandos, que, ora carlistas, ora cantonales, ora lo que fueran, peleaban como pelean los españoles, pero no habia cuadrillas de ladrones, que, como hoy, inundan la Peninsula y saquean al pueblo, al viajero; roben trenes, coches-correos, etc., á pesar de haber aumentado hasta 20,000 hombres el decantado cuerpo de la [illegible]

Es lamentable la perdida [illegible] volucion de Setiembre, por que el ciudadano ha dejado de serlo, para tornar de nuevo á ser esclavo, bajo un gobierno que con el seudonimo de *liberal*, se aproxima al despotismo de los czares de Rusia.

A.

MEDIOS DE PRECAVER LOS DELITOS SOCIALES

Mas vale precaver los delitos que castigarlos, ha dicho un reputado filósofo; y ciertamente, la legislacion que los prevee, es mucho mas perfecta sin contradiccion alguna, que la que ejerce la justicia aunque esta sea empleada con el mayor órden y acierto.

Es verdad que muchas veces vemos, que el fin de la justicia no es en tanto castigar el delito cometido, cuanto prevenir los desórdenes que no dejarian de seguirse de la impunidad de él.

Muchos hombres que han escrito sobre esta materia, han convenido, en que el lugubre ó triste aparato conque la justicia acompaña la ejecucion de sus sentencias, se dirige á aterrar al pueblo y contenerlo. Sobre esta apreciacion, nuestra opinion es distinta, porque si las ruedas, las hogueras, guillotinas y horcas, fueran constituidas para inspirar temor á los que pudiesen ser tentados á cometer delitos, lo cierto del caso es, que está bien probado que este temor no evitó el que se cometiera, y por lo regular, mas fueron las victimas inocentes que sin faltar á la ley sufrieron el castigo, que los malhechores. Por lo que el pueblo convencido de estos hechos, luchó heroicamente y trabajó á viva fuerza, por hacer desaparecer los emponzoñados dardos de la mal empleada justicia.

Comprendemos tambien que si la muerte del malhechor no tuviese otro objeto que hacerle espirar en el suplicio, esto seria una venganza vil y abominable y [illegible] indigna de la [illegible], porque el objeto de la justicia no debe ser precisamente castigar el delito, sino prevenirlo; porque la legislacion se presentaria muy imperfecta á los ojos de toda sociedad, cuando se valiera solamente del castigo habiendo otros muchos medios para prevenirlo.

Por ejemplo, para precaver los delitos, procurese que las leyes sean exactas, claras y sencillas, y que toda la fuerza del poder gubernativo esté unida para hacerlas observar y para defenderlas sin que la mas minima parte de ellas se emplee en invadirlas, haciendo que se favorezcan menos á ciertas y diferentes clases de los ciudadanos que á cada uno en particular; las leyes deben ser ejecutadas con toda igualdad, segun el delito de cada individuo, no mirando ni posicion, ni categoria, ni relaciones, ni influencias de cada uno; y así, todos los hombres las temeran de igual suerte y resultara un principio saludable; porque la oscuridad y la incertidumbre de las leyes, son las dos puertas por donde entran los delitos en el Estado.

Si quereis precaver los delitos, haced que las luces acompañen á la libertad; [illegible] que se propone satisfacer se hace [illegible] mayores y mas sensibles las ventajas que acarrean todos los diferentes ramos. Por el contrario la ignorancia y el embrutecimiento; estos causan siempre toda clase de desórdenes, desde la mas alta clase hasta la mas infima; pues cuando los hombres carecen de principio, no creemos en manera alguna se les pueda poner freno, por el miedo de bárbaros suplicios. Estos propósitos no han dado nunca mas que vanos resultados; su misma ignorancia los conduce al precipicio, porque lejos de arredrarlos el temor se enardecen de venganza, y no omiten ninguna clase de medios para saciarla.

No, no es esta la clave; las costumbres sociales se suavizan y se dulcifican á proporcion que se vá ilustrando el entendimiento; y á presencia de las luces derramadas con profusion en una nacion, se vé desaparecer la crueldad y el engaño, y hasta la misma autoridad tiembla, si ejerce algun acto desacertado; porque con causas justas se le puede reprochar y decir, ha obrado desarmada de razones, mientras que siempre queda inmovil la fuerza de las leyes.

No hay hombre ilustrado que no aprecie las conexiones de clara y conocida utilidad que atrae tras sí este régimen observador de las leyes, las cuales son la base fundamental de la seguridad pública, y de la prosperidad de los pueblos.

Cualquiera que tenga un alma sensible y extienda su vista sobre un código de leyes justas, no podrá por menos que contemplar gratamente ese principio divino de igualdad, pues viendolas ejecutar sin arbitrariedad alguna hacia sus semejantes, se verá precisado á bendecir el poder que las ocupa.

Es cierto que ante la sociedad como ante el poder legislativo, el pueblo mas perverso es el mas ignorante y el mas supersticioso; porque envilecido por su crasa ignorancia, comete toda clase de desórdenes; pero para esto deben emplear los poderes la atraccion del temor, no por la fuerza aterradora, sino por el amor, instruyéndolo en las buenas máximas; porque la fuerza de las horcas, hogueras, guillotinas y suplicios, en nada regeneran las costumbres en el hombre ni menos los hará ser subordinados al deber y si á embotar sus inteligencias en el mal.

El hombre de todas las épocas ha conseguido su regeneracion en lo intelectual y en lo material, á medida que ha ido adquiriendo los principios de instruccion; el salvaje se hace doméstico instruyendolo; de las primeras razas totalmente embrutecidas, se ven hoy desplegadas y difundidas las luces de una civilizacion brillante; y de la misma manera que el ser ha avanzado por medio de las luces en su desenvolvimiento material, así tambien regenera todos sus instintos morales, si la legislacion de la ley preveyendo los males, derrama todas sus fuerzas para evitarlos.

Por esto, cuanto mayor sea el número de hombres que con un pensamiento razonado por la instruccion lean y mediten el sagrado testo de las leyes, tanto menor será el número de los que las quebranten; porque es indubitable que la ignorancia y la incertidumbre, ayudan poderosamente á la elocuencia de las [illegible] han acliimatado; así se explica que en hay determinadas contra el delito que piensa cometer.

J. M.

DISCURSO

leido ante la Academia española en la recepcion pública del señor
Don Emilio CASTELAR
el 25 de abril de 1880

(Continuacion)

La idea no puede abarcar la distancia existente entre el primer geroglífico escrito en las paredes de los templos y nuestra filosofía de la historia, en la cual se reconcentra el conocimiento científico que la humanidad alcanza de su vida en el tiempo. Tales geroglíficos, interpretados ó no, asemejanse á esas estrellas cuya luz tarda tantos siglos en llegar á nuestros lentes, que se han extinguido quizá para siempre cuando las vemos inmóviles en el espacio. ¡Cuántas metamórfosis, la historia! Anales de las estaciones y de los fenómenos celestes un tiempo; libros teogónicos mas tarde, cuando solo se referia la vida de los dioses personificados en las alimañas de las selvas; cronologia descarnada de los muertos en la tierra de los panteones y de los sepulcros; cántico trasmitido por los cantores errantes en los oidos de las generaciones ó escena cincelada por los primeros artífices en los escudos de los héroes; tablas de viajes marítimos suspendidas por Sanconiathon de las capillas donde habitaban las divinidades del comercio; mezcla de mitologia y de tradicion en los logógrafos de las islas griegas, como mezcla de crónica y de teologia y de consejas en las obras de los profetas hebreos; poética en Herodoto, política en Tucidydes, moral en Xenophonte, filosófica en Platon y Aristóteles, cri-

---

[1]-AWO, El Correo de Español, cp65, 1880- 1925.

قائمة المصادروالمراجع

أولا: الأرشيف:

1-أرشيف ماوراء البحاربأكس أن بروفانس (AIX DE PROVENCE) بفرنسا:

Série L1 : Emigrations:

-GGA, L1, Sujet de l'émigration espagnole.

-GGA, L1, Colonisation Espagnole, A son excellence le Maréchal, Duc de Magenta, gouvernement général de l'Algérie, 29 octobre 1869.

-GGA, L1, Emigration, Emigration chinois, conseil général du département d'Oran, séance de 20 avril 1878.

-GGA, L1, Emigration, Emigration chinois.1878.

-GGA, L1/7, colonisation, émigration, émigration Arménienne, Projet d'immigration en Algérie des Arméniens catholique de wilayes d'erzurum, 04 mars 1896.

-GGA, L1/7, colonisation, émigration, émigration Arménienne, Projet d'immigration en Algérie des Arméniens catholique de wilayes d'erzurum, 13 mars 1896.

-GGA, L1/7, colonisation, émigration, émigration Arménienne, Projet d'immigration en Algérie des Arméniens catholique de wilayes d'erzurum, 05 Aout 1896.

-GGA, L1/7, colonisation, émigration, émigration Arménienne, Projet d'immigration en Algérie des Arméniens catholique de wilayes d'erzurum, 13 Aout 1896.

-GGA, L1/7, colonisation, émigration, émigration Crétoise, Minute de la lettre écrite.

Série 2O :

-2O, rapports de colonisation, Oran, 1886.

-Série F80, 1683 F.

2-الأرشيف الفيدرالي السويسري (Documentes diplomatique Suisses):

Documentes diplomatique Suisses (dodis) (1848-1865), volume 1, 19 Janvier 1852: -Dodis, E2/1216, Le Consul des Etas-Unis à Alger, faisant fonction de Consul de Suisse, Stuckli, au consiel fédéral.

-Dodis.ch/1069, Réponse aux interpellations Boner du 23 Mars 1951 et Schutz du 24 mars 1955 concernent la légion étrangère, 16 septembre 1951, conseil national, suisse.

-Dodis.ch/41159, E2 /222, Le Ministre de France en Suisse, J.R. de Salignac Fénelon, au Président de la Confédération, W. Naeff, Berne, le 14 février 1853.

-Dodis.ch/41219, E2/1361, Le Consul de Suisse à Marseille, Th. Brenner, au Conseil fédéral.

3-أرشيف ولاية وهران:(A.W.O):

-AWO, cp 147, La Colonia Española.

-AWO, cp 248, El Pueblo Español.

-AWO, cp 289, La Vida Espanola (1909- 1910).

-AWO, cp 306, Eco Española.

-AWO, cp 65, El Correo de Español, 1880- 1925.

4-أرشيف المكتبة الوطنية الحامة: (ميكروفيلم):

-Bibliothèque National, Jo. 4980, Microfilm, La fraternidad 1887.

ثانيا:المصادر:

1-باللغة الأجنبية:

-Amant-Saint Charles, l'Algérie et les nègres libres des États-Unis, Imprimerie et lithographie Bouyer, Alger, 2 édition, 1866.

-Bastide. L, Bel-Abbès et son arrondissement histoire divisions administrative, travaux publics, services publics, statistique, topographie, agriculture, commerce et industrie, depuis leurs création jusqu'à nos jours avec cartes, plans, tableaux synoptiques et chronologiques, Typographie et Lithographe AD. Perrier, Oran, 1880.

-Bordier Arthur, la colonisation scientifique et les colonies françaises, C, Reinwald libraire-éditeur, Paris, 1884.

-Buet Eugène, question africain, De la double conquête de l'Algérie par la guerre et la colonisation, Imprimerie d'hippolyte Tillaird, Paris, 1842.

-Bulletin officiels du gouvernement général civil de l'Algérie.

-Carette. E, L'univers, ou histoire et description de tous les peuples, de leurs religions, mœurs, coutuimes, etc., Editeurs Firmin Didiot Frères, Paris, 1850.

-Castéran Augustin, L'Algérie Française de 1884 à nos jours, Editeur Ernest Flammarion, Paris, 1900.

-De Boudicour Louis, la colonisation de l'Algérie ses éléments, ses élémentes, Challamel Ainé Libraire, Paris, 1856.

-Demontès. V, Le peuple Algérien: Essais de démographie Algérienne, imprimerie algérienne, Alger, 1906.

-Fillias Achille, Dictionnaire des communes, villes et villages de l'Algérie, imprimerie Lavagne, Alger, 1878.

-Guide des nouveaux colons en Algérie, Typographie Bénard et Compagne passage du Caire 2, Paris, 1848.

-Guynemer. M, Commission des Alsaciens-Lorrains…Rapport présenté…à la commission général au nom du comité de colonisation de l'Algérie, Imprimerie Nationale, Paris, 1875.

أنظر رابط: #https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k5583933t/f13.item

https://www.ine.es/inebaseweb/treeNavigation.do?tn=102811&tns=102877#102877

-Hugues Henry, Paul Lapra, Code Algérien recueil Annot suivants l'ordre alphabétique des métiers, lois, décrètes, décisions, arrêtés, circulaires de 1872, 1878, Challamel Aine, Paris, 1878.

-Lacanaud. E, Algérie. L'Algérie au point de vue de l'économie sociale, Hachette livre, France, 1900.

-Loth Gaston, le peuplement italien en Tunisie et en Algérie, Thèse de doctorat présentée à la faculté des lettres de Paris, Librairie Amand Colin, Paris, 1905.

-Mathieu Auguste, Les races et religieux en Algérie, Imprimerie X. Jevian, Lyon, 1894.

-Mercier Ernest, L'Algérie et les questions algériennes, étude historique, statistique et économique, Éditeur libraire Aloérienne et coloniale, Paris, 1883.

-Miège. M, Histoire de Malte, tome 1, Grégior et Woutrs, Bruxelles, 1841.

-René Ricoux, La démographie figurée de l'Algérie: étude statistique des populations européennes qui habitent l'Algérie, Libraire de l'académie de médecine, Paris, 1880.

-Roger Emile, Nécessité de Reviser le décret Crimieux, Publieur Oranais, Oran, 1882.

-Roscoe William Thayer, the dawn of Italian independence, Italy from the congress of Vienne, 1814 to the fall of Venice, 1849, volume1, the library, the riverside press, Cambridge, U.S.A, 1893 William Roscoe Thayer, the dawn of Italian independence,

Italy from the congress of Vienne, 1814 to the fall of Venice, 1849, volume1, the library, the riverside press, Cambridge, U.S.A, 1893

-Rozet et Carette, l'Algérie, imprimerie de l'institut, Paris, 1850, p106.

-Algérie, Statistique générale de l'Algérie, Gouvernement général civil de l'Algérie 1882-1884.

-Tisseier Albert, La loi du 22 Juillet 1893 sur la nationalité, Editeurs Libraires de la cour de Cassation, Paris, 1894.

-Viollat Roland, La vie politique à Oran de la monarchie de juillet aux débuts de la troisième république (1831- 1881), édition Heintz Frère, Oran, 1947, s. n.

-Yver Georges, les Irlandais en Algérie, Revue Africaine, vol, 60, Alger, 1919.

ثالثا:المراجع:

1-باللغة العربية:

-أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830- 1954، ج6، ط1، دار الغرب الإسلامي، 1998، بيروت.

-أبو علية عبد الفتاح، ياغي إسماعيل أحمد، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، ط3، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1993.

-آجيرون شارل روبير، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871- 1919، ج1، تر: حاج مسعود، بكلي، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007.

-البدري محمد عبد الستار، من التاريخ: بداية الوحدة الايطالية، الشرق الأوسط جريدة العرب الدولية، 21ماي 2016.

-البطريق عبد الحميد، التيارات السياسية المعاصرة 1815-1960، دار النهضة العربية، بيروت، 1973.

-الزبير سيف الإسلام، الصحافة في الجزائر، الصحافة الجزائرية في عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة 1870- 1900، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

-بلعزوز العربي، الهجرات الأوربية إلى الجزائر (تطورها وتأثيراتها) من بداية الاحتلال إلى غاية الثورة التحريرية، نور للنشر، بوباسين، ألمانيا، 2017.

-بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، ج2، وزارة المجاهدين، الجزائر.

-بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

-جرفال كمال، الجاليات الأوروبية في ظل الاستعمار الفرنسي في مدينة سوسة 1881- 1939، ط1، كلية الآداب والعلوم الإنسانية – سوسة، دار محمد علي الحامي، صفاقس، تونس، 2001.

-رولان ماركس وآخرون، موسوعة تاريخ أوروبا العام من عام 1789 حتى أيامنا 3، تر: حسين حيدر، ط1، منشورات عويدات، بيروت-باريس، 1995.

-زكي شمس الدين -خنساء ، دور المستشار الألماني في تخقيق الوحدة الألمانية 1848- 1890، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط1، برلين، ألمانيا، 2023.

-طه رحيم العنبكي وفاء، كافور ودوره في الوحدة الإيطالية 1810- 1861، رسالة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث، بغداد، 2010.

-عباد صالح، المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870-1900، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

-عواطف عبد الرحمن، الصحافة العربية في الجزائر، دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية 1954- 1962، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

-فركوس صالح وآخرون، التشريعات المنظمة للاستيطان الاستعماري في الجزائر وآثارها على المجتمع الجزائري، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الآمال للطباعة والنشر، الجزائر، 2016.

-كشيدة ناجي، الحياة اليومية للمستوطنين الأوروبيين بالجزائر1870- 1918، ط1، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 2023.

-مجاهد مسعود، الجزائر عبر الأجيال، دار الأيتام الإسلامية، الأردن، 1960.

-يحياوي مرابط مسعودة، المجتمع المسلم والجماعات الأوروبية في جزائر القرن العشرين، حقائق وإيديولوجيات وأساطير ونمطيات، المجلد الأول، تر: محمد المعراجي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

2-باللغة الأجنبية:

-Angela-Rosa, Joan- Mascaro i Lius Monjo, Literatura sobre l'emigracio valenciana a Algèria, el cas d'Un mariage difficile de François Molines, Sarria, Revista d´investigacio i assaig de la Marina Baixa.

-Bachoud Andrée, les Espagnols en Algérie: questions sur l'identité et sur l'intégration, Exiles et migrations ibériques au XXe siècle, n7, les politiques publiques face au problème migratoire, Université Paris 7, 1999.

-Bassi Marie Angèle, contribution à l'étude de l'émigration des Valaisans 1850-1880, Mémoire d'histoire économique, université de Genève, 1975.

-Bonmati José Fermin, Espanoles en el Magreb, siglos XIX y XX, édition Mapfre, Madrid, Spain, 1992.

-Brunet Guy, Kateb Kamel, Les espagnols dans la région d'Oran au milieu du XIXE siècle, mariage, comportements matrimoniaux, liens familiaux et liens sociaux, Annales de démographie historiques, n°1, Editions Belin, 2018.

-Canal Jordi et autres, histoire de l'Espagne contemporaine de 1808 à nos jours, politique et société, Armand Colin, Paris, 2014.

-Carrión- Martínez José Miguel, En busca del bienestar: las migraciones en la historia de la Región de Murcia, January 2005.

-Crespo Gérard, les italiens en Algérie 1830-1960 histoire et sociologie d'une migration, éditions Gandini Jacques, Nice, France, 1994.

-Di Constanzo Jean-Maurice, Allemands et Suisses en Algérie 1830-1918, Editions Jacques Gandini, Nice, France, 2001.

- ——— , L'émigration allemande en Algérie de 1830- 1890, cahiers d'études Germaniques, 1987.

-Donat Marc, l'émigration des maltais en Algérie au XIXème siècle, collection Africa nostra, Montpellier, France.

- ——— , Elisa, la Maltaise, histoire des maltais d'Algérie 1830-1962, Editions Jacques Gandini, Nice, France, 2002.

-Drosson Michel, histoire de la creation de la Stidia, auto édition, Cannes, France, 1985.

-Estadística general de la migración española, 1932 y 1934; Anuario estadístico de Espana, 1934.

-Fabienne Fischer, Alsacienes et Lorrains en Algérie, histoire d'un migration 1830-1914, Editions Jacques Gandini, Bordeaux-Girondre, 1998.

-Jordi Jean-Jacques, Espagnol en Oranie histoire d'une migration 1830- 1914, Editions Jaques Gandini, Nice, France, 1996.

-Kateb Kamel, Européens, « Indigènes » et Juifs en Algérie (1830-1962) : Représentations et réalités des populations, Éditions de l'Institut national d'études démographiques, Paris, 2001.

-Lamboley claude, colones en Algérie histoire d'une famille ordinaire, Bulletin del'Académie des sciences et lettres de Montpellier, 14 février 2011.

-Llinares Claude, Boutin- Danielle Lima, la grande famille de de Procida et Ischia, rencontres 2008, L'émigration italienne de 1830 à 1914 Causes, conditions et conséquences socio-économiques, Paris 17 Mais 2008, Marseille 04 Octobre 2008.

-Martin Claude, Les Israelites Algériens de 1830 à 1902, thèse doctorat ès-lettes, université de Paris, édition Herakles, 1936.

-Muyl Marie, Les Français d'Algérie : socio-histoire d'une identité, Tome 1, 2007.

-Ricci Ets, Blida fabricant de pates alimantaires de la création à la nationalisation, mise en line : 29 Mai 2014. https://www.entreprises-coloniales.fr

-Rivière Charles, Lecq Hippolyte, Manuel pratique de l'agriculteur algérien: grandes cultures, céréales, vignes, paturages, éleages du bétail, horticulture, arboriculture, économie rurale, hygiène, matérial ey constructions agricoles, suivi d'un calendrier du cultivateur, Editeur Augustin Challamel, Paris, 1990.

-Sans Auteur, L'émigration suisse au XIXe siècle - Le cas du Valais. Un aspect de la Suisse dans les relations internationales contemporaines.

-Vermeren Hugo, Les Italiens à Bone (1865-1940), Migrations méditerranéennes et colonisations de peuplement en Algérie, Ecole Française de Rome, Rome, 2017.

-Vilar Jaun BTA, los espanoles en la argelia francesa (1830-1914), centro de estudios historicos, universidad de Murcia, 1989.

- ——— , Quelques conséquences en Espagne du soulèvement Algérien de 1881 (dans les courants migratoires hispano-algériens et dans relations hispano - françaises), Mélanges de la Casa de Velázquez, Tome 19, 1983.

-Voix du Bled, Bab El Oued story, Panorama des industriels en Algérie entre 1840 et 1962. http://babelouedstory.com/voix_du_bled/industriels/industriels.html

-Weil Patrick, Le statut des musulmans en Algérie coloniale une nationalité françaises dénaturée, EUI Working paper HEC No, European university institute Florence, Italy, September 2003.

رابعا: الرسائل والأطروحات الجامعية:

1-أطروحات الدكتوراه:

-باللغة العربية:

-بن حويدقة علي، الحياة السياسية بسيدي بلعباس من نهاية الحرب العالمية الأولى إلى اندلاع الثورة التحريرية (1919- 1954)، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس، 2009/2008.

-حسيني عائشة، الاستيطان الأوربي بسهل المتيجة 1830-1870، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، 2012- 2013، جامعة وهران، الجزائر.

-زياني فاتح، الواقع الاجتماعي والثقافي للمستوطنين الأوروبيين في الجزائر (1871-1945) وأثره على الأهالي المسلمين، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في التاريخ، تخصص: التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة 1 –حمة لخضر-، 2020/ 2021.

-قريشي محمد، الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى اندلاع الثورة التحريرية الكبرى 1945- 1954، رسالة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر.

-قنون حياة، اللاجئون الاسبان في الغرب الجزائري (1936- 1939)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، الجزائر، 2010- 2011.

-كركار عبد القادر، يهود الجزائر وعلاقاتهم بين الاندماج والمعاداة 1870- 1945، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله، 2015- 2016.

2-رسائل الماجستير:

أ-باللغة العربية:

- كركار عبد القادر، الطائفة اليهودي وفي الجزائر 1830- 1900 التجنيس وردود الفعل، رسالة ماجستير التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر 2، 2007- 2008.

-خيثر عبد النور، يهود الجزائر 1870- 1962، رسالة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1998- 1999.

ب-باللغة الأجنبية:

–Maya Eric, L'émigration Valaisanne en Algérie au XIXe siècle, mémoire de licence, l'université de fribourg, suisse, 1995, p139.

–Mechernene Faiza, El léxico español en el oeste de Argelia: Aïn Temouchent como paradigma, Trabajo de fin de Máster en "Lengua y Comunicación", Universidad Abou Bakr Belkaid– Tlemcen, 2014– 2015.

–Sahbatou Farid, La emigración española en Argelia durante la guerra civil, memoria de magister, Universidad de Orán2, 2015.

خامسا: المقالات:

1-باللغة العربية:

- بان أم الخير، الهجرة الإيطالية نحو الجزائر من 1830 إلى غاية الحرب العالمية الثانية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 15، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، 2023.

- ـــــــــ محمد السعيد عقيب، الايطاليون في تونس 1830-1920 وتأثيراتهم، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ،المجلد 17، العدد01، ، جامعة معسكر، الجزائر، جويلية 2012.

- بلعزوز العربي، التوتر الثقافي والسياسي بين المجموعة الاسبانية والإدارة الفرنسية بالغرب الجزائري (1850-1945)، مجلة عصور الجديدة، المجلد09 ، العدد 02، جامعة وهران1، الجزائر، سبتمبر 2019.

- ـــــــــ ، الهجرة الاسبانية إلى الجزائر وتطورها 1914-1954، مجلة عصور الجديدة، المجلد 4، العدد12، جامعة وهران1، الجزائر، خريف، شتاء (فيفري) 2013-2014.

- ـــــــــ انعكاسات الحرب الأهلية الاسبانية (1936-1939) على منطقة الشلف خلال الفترة الاستعمارية، مجلة عصور الجديدة، المجلد2، العدد05، جامعة وهران1، الجزائر، 2012.

- قدور محمد، دور السويسريين في احتلال الجزائر من خلال مشاركتهم في جيش اللفيف الأجنبي 1830- 1962 ورد فعل السلطات السويسرية –دراسة في بعض وثائق الأرشيف الدبلوماسي السويسري، مجلة الدراسات التاريخية، المجلد21، العدد01، جامعة الجزائر2، الجزائر، 2020.

- قنون حياة، التواجد الاسباني في الغرب الجزائري خلال الفترتين العثمانية والفرنسية، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد، 4، العدد:01، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2013.

- ـــــــــ ، صورة الجزائر في كتابات فرانسيسكو زفالا الصحفي الاسباني في الجزائر خلال القرن التاسع عشر، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد1، العدد01، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2009.

-بن داهة عدة، الهجرة الألمانية إلى الجزائر خلال القرن التاسع عشر (1830- 1900)، مجلة المواقف والبحوث والدراسات في التاريخ والمجتمع، المجلد4، العدد01، جامعة معسكر، الجزائر، ديسمبر 2009.

-زايدي عز الدين، مسألة السكان والرهانات الاستعمارية الفرنسية داخل عمالة وهران، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، المجلد 5، العدد 1، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2013.

-سليماني محمد، بشير بلمهدي علي، محاولات الإدارة الاستعمارية الفرنسية توطين الجالية الصينية بالجزائر على ضوء وثائق من الأرشيف الفرنسي لسنة 1878، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد 13، العدد: 3، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، ديسمبر 2022.

-شعبوني أمينة، موقف سويسرا من تجند الشباب السويسري في صفوف فرق اللفيف الأجنبي الفرنسي 1959، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 30، العدد03، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، ديسمبر 2019.

-صاحب منعم ساعد أسامة، الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830-1962 ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، مج4، ع3.

-ملغوث البديري حمزة ، موقف ألمانيا من حرب البوير 1899- 1902، مجلة دراسات في التاريخ والآثار، العدد70، جوان 2019.

2-باللغة الأجنبية:

-Corrales Eloy Martin, la emigracion espanola en argelia, revue Awraq, n° 5- 6, 2012.

-Dulphy Anne, L'Algérie entre la France et l'Espagne de 1936- 1939: les répercussions de la guerre civile, Matériaux pour l'histoire de notre temps, n°99, Juillet- Septembre 2010.

-Fermin Jose, Bonmati Anton, Fuentes para ek estudio de la emigracion de Alicantinos a Argelia durante la etapa colonial, Este articulo resume un capitulo de la memoria de la Licenciatura del autor, Edicion digital a partir de Sharq Al- Andalus, num: 04, 1987, Biblioteca virtual, Miguel de Cervantes, Alicante, 2016.

-Fischer Fabienne, Les Alsaciens et les Lorrains en Algérie avant 1871, revue française d'histoire d'outre-mer, tome 84, n°317, 4e trimestre 1997.

-Fournier Paul, L'Etat d'Abd- el- Kader et sa puissance en 1841, d'après le rapport du sous-intendant militaire Massot, Revue d'histoire modern et contemporaine, année 1967/ 14-2, Paris.

-Gal Sers, la presse algérienne de 1870- 1900, Revue Africain, volume 103, année 1959.

-Guichonnet Paul, Les Valaisans et la colonisation de la Mitidja, Revue genevoise de géographie, Tome 112, 1972.

-Hubert Bonin, Lützelschwab Claude, La Compagnie genevoise des colonies suisses de Sétif (1853-1956), Outre Mers , revue d'histoire, T95, n° 354- 355, 2007.

-Joëlle Redouane, La présence anglaise en Algérie de 1830 à 1930, Revue de l'occident musulman et de la méditerranée, n38, 1984.

-Koerner Francis, les répercussions de la guerre d'Espagne en Oranie (1936- 1939), Revue d'histoire moderne et contemporaine, Tome 22, N°3, Juillet- Septembre 1975.

-Lande-Louis Lucien, Les Alsaciens-Lorrains en Algérie, revue des deux mondes (1829- 1971), Vol11, n°1, 1 septempre 1875.

-Latroch Djamel, Malteses en Argelia (1833-1900) Entre rechazo y la aceptacion, Revista Argelina 7 (Otoño 2018).

-Léon Antoine, Marins de commerce et pêcheurs d'Alger en 1930, Revue française d'histoire d'outre-mer, tome 83, n°313, 4e trimestre 1996.

-Morin Valérie Esclangon, la légion étrangère particularité Française, revue d'Hommes et migrations n°1306, 02/2014.

-Pena Alba Valdés, Alicantinos en Argelia. Un viaje de ida y vuelta, Revista de Estudios Internacionales Mediterráneos, Número 10 (Enero-junio 2011).

-Prezioso Stéfaine, les italiens en France au prisme de l'engagement volontaire: les raisons de l'enrôlement dans la Grande guerre (1914- 1915), cahiers de la Méditerranée, 81, 2010.

-Sans auteur, Immigrations et présence espagnoles en Afrique du nord (xix et xx siècles), Migrance21, deuxième trimestre, 2012.

-Temime Emile, La migration européenne en Algérie au XIXe siècle: migration organisée ou migration tolérée, Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, n°43, 1987, Monde arabe: migrations et identités.

-Vermeren Hugo, des "hermaphrodites de nationalité"? Colonisation maritime en Algérie et naturalisation des marins-pêcheurs italiens de Bône (Annaba) des années 1860 à 1914, Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée, 137/ 2015, université de Provence, France, 22 juin 2015.

- ---------- , Etre corailleur en Algérie au XIX° siècle: pratiques du métier et reconversion professionnelle chez une population maritime en déclin à l'époque coloniale (Bone, la Calle, 1832, 1888), Rives méditerranéennes, n°57, 2018.

-Vilar Juan Bta, Los alicantinos en la Argelia Francesa (1830-1914), coferencia proninciada el dia 20 noviembre 1981, la Casa de la cultura de Alicante.

باللغة الأجنبية:

سادسا: الندوات والملتقيات:

-El-Fekair Wafa, La acogida de los refugiados en Oran: el centro de internamiento numero 2, seminario y exposicion, memoria del exilio Espannol en Argelia, 20- 23 de Octubre 2019, Argel- Oran.

-Latroch Djamel, Origenes geográfico y dinamica demografica de la emigracion espagnola hacia Argelia (1830- 1914), seminario y exposicion, memoria del exilio Espannol en Argelia, 20- 23 de Octubre 2019, Argel- Oran.

-Roca Juan Ramón, Tipologia de las Migraciones Españolas a Argelia, seminario y exposicion, memoria del exilio Espannol en Argelia, 20- 23 de Octubre 2019, Argel- Oran.

-Salinas Alfred, Oran, terre d'asile. Entre colonisation et enfermement, seminario y exposicion, memoria del exilio Espannol en Argelia, 20- 23 de Octubre 2019, Argel- Oran.

-Soufi Fouad, La presse espagnole durant la période coloniale, Acte de séminaire international sur les sources espagnoles de l'histoire algériens, Archives nationales, numéro spécial, Oran, 20- 22 Avril 1981.

سابعا: الجرائد:

-Journal des débats politiques et littéraires, Editions Paris.

-Journal officiel de la république Française.

-L'antijuif Algérien.

-La Cronica Meridional.

-L'Afrique du Nord illustrée, journal hebdomadaire d'actualités nord-africaines, Algérie, Tunisie, Maroc.

-Le Moniteur Algérien.

-Le Petit Fanal Oranais.

-Lega Franco-Italianal: commercio e informazioni (1896- 1897), Bona.

-Oran Taurino.

-Pro-Patria, semanorio espanol de union franco-espagnola y de latina, (1910-1911).

الفهارس العامة

أ-فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	الإسبانية إلى الجزائر حسب مناطق المغادرة (1885- 1895)	57
2	عدد الإسبان الذي استوفوا شروط قانون 1893 بالجزائر العاصمة	58، 59
3	أصل العائلات الإسبانية ببلدية سان دوني دو سيق عام 1882	59
4	المقاطعات التي انطلقت منها الهجرة الإسبانية إلى الجزائر 1932-1934	60، 61
5	عدد المهاجرين القادمين من مقاطعة ألميريا 1882- 1911	61
6	المهاجرون الأليكانتيون حسب الوجهة 1885-1889	63
7	المسافرون المورسيين للجزائر (1885-1894)	65
8	مغادرة المزارعين المورسيين الى الجزائر (1891-1900)	65، 66
9	09: المورسيون في الجزائر (1912-1923)	66
10	مناطق الهجرة الإيطالية إلى الجزائر 1877- 1899	68
11	أصل الأسر الألمانية التي تقدمت بطلب المغادرة 1845-1863 بالنسبة المئوية (598 حالة)	70، 71
12	الإحصاء الرسمي لأصل الألمان المتوفيين بالنسبة المئوية 1846-1856 (473 عقد وفاة)	71
13	الإحصاء الرسمي لعدد الألمان المجنسين بالنسبة المئوية 1833-1899 (1274 حالة)	71، 72
14	الإحصاء الرسمي لأصل السويسريين المتوفيين في الجزائر بالنسبة المئوية 1846-1856 (473 عقد وفاة)	73
15	الإحصاء الرسمي لعدد السويسريين المجنسين بالنسبة المئوية 1833-1899 (647 حالة)	74
16	عدد المهاجرين الفاليزيين إلى الجزائر (جوان 1849-ديسمبر 1851)حسب البلديات.	75
17	عدد المهاجرين الفاليزيين إلى الجزائر (جوان 1849 - ديسمبر 1851) حسب البلديات.	76
18	حركة هجرة سكان المقاطعات الأربعة للألزاس واللورين إلى الجزائر (1828/1837-1862)	77، 78
19	السكان الأسبان والفرنسيون في وسط الجزائر العاصمة	81

20	الإسبان في منطقة الجزائر العاصمة.	81
21	المينورقيون في الجزائر العاصمة والمناطق المحيطة بها عام 1888	82
22	التوزيع السكاني للإسبان والفرنسيين في بعض بلديات عمالة وهران عام 1875	83
23	توزيع الإسبان مقارنة بالفرنسيين في دوائر عمالة وهران لعام 1887	83
24	الإسبان والفرنسيون في المدن الرئيسية لعمالة وهران عام 1886	84، 85
25	توزيع الإسبان والفرنسيين في دوائر عمالة وهران لعام 1886	85، 86
26	التوزيع الجغرافي للمهاجرين الإيطاليين في عمالات الجزائر عام 1866	87
27	التوزيع الجغرافي للإيطاليين في دائرة الجزائر: الإقليم المدني	88، 89
28	التوزيع الجغرافي للإيطاليين في دائرة البليدة: الإقليم المدني والعسكري	89
29	توزيع الإيطاليين في الجزائر العاصمة وضواحيها عام 1900	90
30	التركيبة السكانية الأوروبية في مقاطعة قسنطينة: الإقليم المدني	91
31	التركيبة السكانية الأوروبية في مقاطعة قسنطينة: الإقليم العسكري	91
32	توزيع الإيطاليين في عمالة قسنطينة عام 1901	93
33	عدد الإيطاليين في عمالة الجزائر (06 مارس 1921)	94
34	عدد الإيطاليين في عمالة وهران (06 مارس 1921)	95
35	عدد الإيطاليين في عمالة قسنطينة (06 مارس 1921)	96
36	عدد المالطيين في بعض مدن الجزائر 1833- 1841	97
37	التوزيع الجغرافي للمالطيين عمالة في الجزائر بين 1833 و1846	98
38	التوزيع الجغرافي للمالطيين عمالة وهران في بين 1833 و1846	99، 100
39	التوزيع الجغرافي للمالطيين عمالة قسنطينة في بين 1833 و1846	100
40	توزيع المهاجرين الفاليزيين في الجزائر في خمسينيات القرن التاسع عشر	103
41	توزيع المهاجرين الفاليزيين في الجزائر في ثمانينيات القرن التاسع عشر	103
42	توزيع الألمان في عمالات الجزائر الثلاث عام 1956	105
43	توزيع 863 عائلة ألزاسية ولورينية على مقاطعات الجزائر عام 1875	106- 108
44	الحصيلة الأولى للأوروبيين والفرنسيون بالجزائر في مطلع عام 1831	112
45	تطور الجاليات الأوروبية والفرنسيين بالجزائر بين 1833- 1901	113، 114
46	تطور الجالية الأوروبية بالجزائر بين 1931- 1936	116
47	عدد الأوروبيين الذين حصلوا على الجنسية الفرنسية خلال هذه الفترة حسب جنسياتهم الأصلية	148

48	أعدد المجنسين الإسبان في الجزائر بين 1865- 1904	151.150
49	أعدد المجنسين الإيطاليين في الجزائر بين 1865- 1904.	152
50	أعدد المجنسين المالطين في الجزائر بين 1865- 1904.	153، 154
51	أعدد المجنسين الألمان في الجزائر بين 1865- 1904.	155
52	أعدد المجنسين الألزاسيين واللورينيين في الجزائر بين 1865- 1904	156
53	أعدد المجنسين السويسريين في الجزائر بين 1865- 1904.	157
54	أعدد المجنسين البلجيكيين واللوكسمبورغيين في الجزائر بين 1865- 1904	158، 159
55	القوى العاملة الزراعية في الجزائر عام 1906	229
56	القوى العاملة الزراعية في الجزائر عام 1911	229
57	القوى العاملة الزراعية في الجزائر عام 1914	230
58	التوزيع المهني للعمالة الزراعية الإيطالية في جيوتفيل	235، 236
59	نسبة البحارة والصيادين الإسبان في وهران 1847- 1902	289
60	نسبة الاستفادة من مساعدات مكاتب الإحسان 1884- 1887	333
61	أعداد المستفيدين من الخدمات الاجتماعية في وهران 1875- 1890	334
62	أعداد الإسبان والفرنسيين المستفيدين من الخدمات الاجتماعية 1893- 1904	335
63	المحتاجين الذي تمت مساعدتهم في وهران عام 1886	336
64	عدد الإيطاليين الذين تلقوا مساعدة من مكاتب الإحسان في الجزائر 1891- 1900	336
65	جنسيات المقمين في ملجأ بني مسوس 1878- 1900	336، 337
66	جنسيات المقمين في ملجأ الحروش 1878- 1900	337
67	المرضى الإيطاليون المقبولون في مستشفيات الجزائر 1894- 1902	338
68	توزيع الزيجات في فيليبفيل (1854- 1878)	365
69	توزيع الزيجات في فيليبفيل عام 1882	365
70	متوسط أعمار الزواج لدى الجاليات الأوروبية في الجزائر 1874 -1878	370
71	الصحافة الاسبانية في الجزائر (1880- 1931)	377
72	أعداد التلاميذ الإسبان المسجلين في المدارس الفرنسية ضمن عمالة وهران 1889	390
73	عدد التلاميذ الإسبان بالنسبة للتعليم الثانوي في عمالة وهران سنة 1904	390

ب-فهرس الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	رسالة الى الحاكم العام في الجزائر من أجل استقدام العمالة الصينية	414
02	محضر اجتماع المجلس العام لعمالة وهران سنة 1878 لإبداء الرأي في مشروع شيفريلو	415
03	طلب كاهن كنيسة المولى سليمان الأرمينية الكاثوليكية بأرضروم إلى السيد دولا بولينييه المكلف بالشؤون الفرنسية لدى الدولة العثمانية.	416
04	مساران للهجرة الألمانية نحو الجزائر	417
05	التوزيع الألمان في البلديات والعمالات في الجزائر حسب تعداد عام 1872	418
06	توزيع السكان الإيطاليين في عمالة قسنطينة سنة 1900	419
07	مصنع باستوس للتبغ بوهران	420
08	الأعضاء المؤسسين لغرفة التجارة الإسبانية بوهران سبتمبر 1887	421
09	فوسفات عمالة قسنطينة، العمال اللإيطاليون في منجم جبل الكويف، ورشة إزالة الطبقات الصخرية	422
10	تفريغ الصيادين الإيطاليين للأسماك في بون وفيبيفيل	423
11	قاعة العاملات في مصنع خوان باستوس بوهران في عام 1910، كان الطاقم العامل يتكون تقريبا بشكل حصري من نساء إسبانيات	424
12	الجزائر العاصمة نهاية القرن التاسع عشر (نابولي الصغيرة). أحياء الصيادين الاسبان والإيطاليين	425
13	المجرمون الإسبان المطرودون من منطقة وهران (جانفي- أوت 1889).	426
14	جنسيات العاهرات في الجزائر 1839- 1851	427
15	واجهة جريدة "La Fraternidad" التي أسسها فرانشيسكو زافالا	428
16	واجهة جريدة Vida Espanola	429
17	واجهة جريدة El Pueblo Espanol	430
18	واجهة جريدة El Correo Espanol	431

فهرس الموضوعات

فهرس المحتويات:

الإهداء

الشكر والعرفان

قائمة المختصرات

مقدمة.....أ

الفصل التمهيدي: الهجرات الأجنبية الى الجزائر 1830- 1939

المبحث الأول: دوافع وأسباب الهجرة الأوربية نحو الجزائر (الأوضاع العامة في أوروبا) 20

أولا: الدوافع السياسية.....21

ثانيا: الدوافع الاقتصادية.....27

ثالثا: الدوافع الاجتماعية.....32

رابعا: دوافع متنوعة للهجرة.....37

المبحث الثاني: مشاريع توطين وطلبات لاستيطان الجاليات الأجنبية بالجزائر 1830-1939 ..44

المبحث الثالث:الانتماءات الجغرافية للمهاجرين الأوروبيين وتوزيعهم عبر التراب الجزائري.56

أولا:أصول المهاجرين الأوروبيين في الجزائر.....56

ثانيا: التوزيع الجغرافي للجاليات الأوربية في القطر الجزائري.....82

المبحث الرابع: التطور الديمغرافي للجاليات الأوروبية في الجزائر 1830- 1939 114

الفصل الأول: الأوضاع السياسية والعسكرية للجاليات الأوروبية في الجزائر 1870- 1939

المبحث الأول:الحياة السياسية للجاليات الأوروبية في الجزائر 1870- 1939 127

المبحث الثاني: قوانين تجنيس الأجانب وتأثيرها على المشهد السياسي في فرنسا 147

المبحث الثالث: الجاليات الأوروبية في الجزائر: معاداة اليهود وتأثيرها السياسي 169

المبحث الرابع: الجاليات الأوروبية في الجزائروالفيلق الأجنبي: تحليل تاريخي للوضع العسكري وتأثيراته 194

الفصل الثاني: الأوضاع الاقتصادية للجاليات الأوروبية في الجزائر1870- 1939

المبحث الأول:الواقع الزراعي للجالية الأوروبية: ظروفهم و أنماط استغلالهم للأراضي 210

المبحث الثاني: الحياة الصناعية والتجارية للمستوطنين الأوربيين 260

المبحث الثالث: ظروف المستوطنين الأوروبيين في قطاع الصيد البحري 289

الفصل الثالث: الأوضاع الاجتماعية والثقافية للجاليات الأوروبية في الجزائر1870- 1939

المبحث الأول: أنماط العيش والممارسات اليومية للجاليات الأوروبيين في الجزائر(1830– 1939) 306

المبحث الثاني: الحياة الجمعوية والعمل الخيري لدى الجاليات الأوروبية في الجزائر 332

أولا: المساعدات الاجتماعية وإنشاء المؤسسات الخيرية.....332

ثانيا: الجمعيات الأوروبية في الجزائر كمرآة لأوضاع الجاليات.....342

المبحث الثالث: العلاقات بين الجاليات الأوروبية بالمسلمين والفرنسيين واليهود في الجزائر: بين التقارب الاجتماعي والصدام العرقي 345

أولا:العلاقة بين الأوروبيين والمجتمع الجزائري المسلم.....345

ثانيا-العلاقات بين الأوروبيين والمجتمع الفرنسي.....353

ثالثا: العلاقات بين الأوروبيين وجماعة اليهود.....358

رابعا: الزيجات المختلطة بين الجاليات الأوروبية وباقي مكونات المجتمع الجزائري.....363

المبحث الرابع: الحياة الثقافية والفكرية للجاليات الأوروبية في الجزائر1870- 1939 373

أولا: الصحافة وحركة النشر والتأليف لدى الجماعات الأوروبية:..... **373**

ثانيا: المدرسة كوسيلة للإدماج الثقافي: أوضاع تعليم الجاليات الأوروبية في الجزائر: 390

المبحث الخامس: الحياة الدينية للجماعات الأوروبية في الجزائر: معالم الهوية: (المذاهب، الطقوس، الأعياد): 397

خاتمة..... 409

الملاحق..... 416

قائمة المصادروالمراجع..... 432

الفهارس العامة..... 452

أ-فهرس الجداول..... 452

ب-فهرس الملاحق..... 455

فهرس المحتويات..... 457

ملخص رسالة الدكتوراه الموسومة بـ:

أوضاع الجاليات الأجنبية في الجزائر عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة 1870- 1939

من إعداد الطالب: سليماني محمد وتحت إشراف الأستاذ: بشير بلمهدي علي

تتناول هذه الرسالة بالدراسة والتحليل أوضاع الجاليات الأجنبية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1870- 1939، وهي مرحلة شهدت ديمغرافية وثقافية اجتماعية عميقة نتيجة تزايد موجات الهجرة الأوروبية إلى الجزائر، خصوصا من إسبانيا، إيطاليا، مالطة، سويسرا، ألمانيا. وركزت الدراسة على تحليل التركيبة الديمغرافية لهذه الجاليات وتوزعها الجغرافي، ودورها في الحياة الاقتصادية من خلال مساهمتها في قطاعات الزراعة والتجارة والصناعة، كما تناولت أوضاعها القانونية ومدى استفادتها من قوانين التجنيس، التي ساعدت في إدماج البعض في قانونيا ضمن منظومة المواطنة الفرنسية.

كما استعرضت الرسالة أوجه الحياة الاجتماعية والثقافية لهذه الجاليات من خلال مؤسساتها التعليمية والدينية الخيرية والصحافة الناطقة بلغتها الأصلية، مشيرة إلى محاولات الحفاظ على الهوية القومية والدينية في وجه سياسات الإدماج الثقافي الفرنسي. وعلى المستوى السياسي، بينت أن اندماج الجاليات في الحياة السياسية الفرنسية، كان متفاوتا، إذ تمكن بعض المجنسين من الإنخراط في المجالس البلدية، بينما بقي الباقي محروم من الحقوق السياسية، ما دفع بعضهم إلى تشكيل روابط وجمعيات للدفاع عن مصالحها والضغط على الإدارة الاستعمارية.

وتطرقت كذلك إلى طبيعة العلاقة بين الجاليات الأوروبية وبعضها البعض، وبينها وبين الفرنسيين واليهود. وخلصت إلى أن الجاليات الأجنبية شكلت عنصرا محوريا في إعادة تشكيل المجتمع الاستعماري، وأسهمت في تعزيز الطابع الأوروبي للمدن الجزائرية، لكنها في المقابل بقيت خاضعة لنظام طبقي استعماري جعل منها فئة وسطى بين الفرنسيين والمواطنين الجزائريين الأصليين، كما أن مسارات اندمجها اتسمت بالتفاوت وفق الانتماء القومي والديني والسياسي.

Summary:

This thesis examines and analyzes the conditions of foreign communities in Algeria during the period spanning 1870 to 1939. This era witnessed profound demographic and sociocultural transformations resulting from increasing waves of European immigration to Algeria, particularly from Spain, Italy, Malta, Switzerland, and Germany. The study focused on analyzing the demographic composition of these communities and their geographical distribution, as well as their role in economic life through their contributions to the agriculture, commerce, and industry sectors. It also addressed their legal status and the extent to which they benefited from naturalization laws, which aided in the legal integration of some into the framework of French citizenship.

Furthermore, the thesis reviewed aspects of the social and cultural life of these communities through their educational, religious, charitable institutions, and native-language press, highlighting attempts to preserve national and religious identity in the face of French cultural integration policies. On the political level, it demonstrated that the integration of the communities into French political life was uneven. While some naturalized individuals managed to join municipal councils, others remained deprived of political rights, prompting some to form leagues and associations to defend their interests and pressure the colonial administration.

The thesis also addressed the nature of relations between the various European communities themselves, and between them and the French and Jewish populations. It concluded that the foreign communities constituted a pivotal element in reshaping colonial society and contributed to enhancing the European character of Algerian cities. However, they simultaneously remained subject to a colonial hierarchical system that positioned them as a middle category between the French and native Algerian citizens. Moreover, their paths of integration were characterized by disparities based on national, religious, and political affiliation.